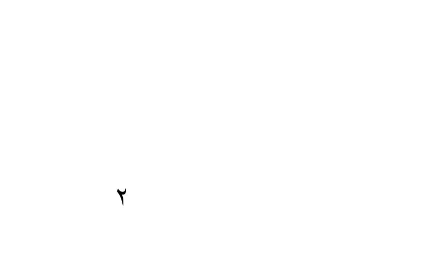
أَجْمَلُ الرُّدُوْدِ فِيْ إِعْلَامِ الجَحُوْدِ المَنْكُوْدِ بِحَقِيْقَةِ المَقَامِ المَحْمُوْد



أَجْمَلُ الرُّدُوْدِ

فِيْ إِعْلَامِ الجَحُوْدِ المَنْكُوْدِ بِحَقِيْقَةِ المَقَامِ المَحْمُوْد

الأُسْتَاذُ الدُّكْتُوْر

عَلِيْ عَايِدْ المِقْدَادِيْ الحَاتِمِي الأَشْعَرِي

أَجْمَلُ اكدُّدُوْدِ تجِ إِظَ َ ٌّم الجَجُهْدِ احمَ قُمُهْدِلِي جَفِهْفَ لِحفَاِم احَجْ لُهْد

الأعْلَى ذُ اكخُّ ■ُهْر ظِ عَمظَاهِخْ احِفْخَادِيْ لِحلَى تِمِى الأَسْظَذِي

اكسِّظ : الأوين/ ٢٠٢٢م / جفهق اكسظ محغهط ككدلأجّ غ

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْم

المكتبة الأرديهظلِي سليه

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية () إبراهيم، علي عايد

أَجْمَلُ اكدُّدُوْدِ تجِ إِظَ َ ٌّم الجَجُهْدِ احمَ قُمُهْدِلِي جَفِهْفَ لِحفَاِم احَجْ لُهْد، علي عايد إبراهيم / إربد ، المؤلِّف () ص .

ر.إ. : ٢١٤١/ ٤/ ٢٠٢١

الواصفات : الله / الصفات الإلهية / التنزيه/ الإيمان بالله/ أركان الإيمان/ العقيدة الإسلاميَّة

اكدِّفل احظلي ري اكخّوفى ككظ■ب :

(ردمك) () ISBN

المُقَدِّمَة

إنَّ الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيِّئات أعمالنا ، من يَهده الله فلا مضلَّ له ، ومن يُضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أنَّ محمَّداً عبده ورسوله ، وصفيُّه وخليله ،﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران :١٠٢] ،﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء : ١] ، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا﴾ [الأحزاب : ٧٠] .

أمَّا بعد : فقد قامت عقيدة أهل الحقِّ علىٰ أنَّ الله تعالىٰ منزَّه عن الهيئة والصُّورة والحلول ، والاتِّحاد والاتِّصال والانفصال ، ومنزَّهٌ عن الانتقال والحركة والحدِّ والـمكان والجسميَّة ، فلا يقال : له يمينٌ ولا شمالٌ ، ولا خلفٌ ولا أمامٌ ، ولا فوقَ العرش ولا تحته ، ولا عن يمينه ولا عن شماله ، ولا هو داخلٌ في العالـم ولا خارجٌ عنه ، ولا يقال : لا يَعْلَـمُ مكانه إلَّا هو ، لأنَّه تعالىٰ ليس في مكان ...

وقد اتَّفق جمهور أهل العلم علىٰ أنَّ جميع الظَّواهر الواردة في الكتاب والسُّنَّة التي يوهم ظاهرها المشابهة بين الله تعالىٰ وخلقه ليست علىٰ ظاهر معناها ، بل مفوَّضة أو متأوَّلة عند جميعهم ، ، لأنَّ الله منـزَّه عن مشابهة خلقه ، وكذا التَّحيُّز والجهات والحدود ... لأنَّها صفات الأجسام ...

فهو سبحانه لا يحويه مكان ، ولا يُشبه خلقه بأي وجه من الوجوه ، ولا يوصف بالتَّغـيُّر والانتقال ، و ليس هو بجسم فلا يحتاج إلىٰ مكان يستقرُّ ويتمكَّنُ فيه ... ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١] ... ومع هذا كلِّه نبتت نابتة من أبناء المسلمين وصفوا الله تعالىٰ بالعديد من صفات الخلق ، مع أنَّ الكثيرين ممَّن يَسألون مثل هذه الأسئلة لو سُئلوا عن الكثير من مسائل الحيض والنُّفاس وغيرها ما استطاعوا أن ينبسُّوا ببنتِ شَفَه ...

وممَّا يدعو للاستهجان : أنَّ هؤلاء جعلوا من السَّلف الصَّالح شمَّاعة لهم ، علَّقوا عليها مصائبهم وطامَّاتهم التي ما أنزل الله بها من سلطان ، تلكم المصائب التي حادت بهم عن طريق تنزيه الله تعالىٰ عن مشابهة الخلق بأيِّ وجه من الوجوه ، وهو ما كان عليه الصَّحابة ومن جاء بعدهم ممَّن تبعهم إلىٰ يومنا هذا ، حيث فهموا من قوله تعالىٰ : ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١] ، وقوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَ﴾ [النحل:٧٤] ، وقوله تعالىٰ: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾[مريم:٦٥] ،﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص:٤] أنَّ الله لا يشبه شيئاً من خلقه بأيِّ وجه من الوجوه ...

فمن ضروريَّات التَّنزيه : تنزيه الله تعالىٰ عن الاختصاص بالجهات "فإنَّ الجهة إمَّا فوق ، وإمَّا أسفل ، وإمَّا يمين ، وإمَّا شمال ، أو قُدّام ، أو خلف . وهذه الجهات هو الذي خلقها وأحدثها بواسطة خلق الإنسان ، إذ خلق له طرفين : أحدهما يعتمد علىٰ الأرض ويسمَّىٰ رِجْلاً ، والآخر يقابله ويسمَّىٰ رأساً ، فحدث اسم الفوق لما يلي جهة الرأس ، وحدث اسم السُّفل لما يلي جهة الرِّجل ، حتَّىٰ أنَّ النَّملة التي تدبُّ منكَّسة تحت السَّقف تنقلب جهة الفوق في حقِّها تحتاً ، وإن كان في حقِّنا فوقاً ، وخلق للإنسان اليدين وإحداهما أقوىٰ من الأخرىٰ في الغالب ، فحدث اسم اليمين للأقوىٰ ، واسم الشِّمال لما يقابله ، وتسمَّىٰ الجهة التي تلي الرَّأس يميناً ، والأخرىٰ شمالاً ، وخلق له جانبين يُبصر من أحدهما ويتحرَّك إليه ، فحدث اسم القدَّام للجهة التي يتقدَّم إليها بالحركة ، واسم الخلف لما يقابلها .

فالجهات حادثة بحدوث الإنسان ، ولو لم يُخلق الإنسان بهذه الخلقة ، بل خُلق مستديراً كالكرة ، لم يكن لهذه الجهات وجود البتَّة ، فكيف كان في الأزل مختصَّاً بجهة والجهة حادثة ، أو كيف صار مختصَّاً بجهة بعد أن لم يكن له؟ أَبِأَنْ خلق العالم فوقه ، وتعالىٰ عن أن يكون له فوق ، إذ تعالىٰ أن يكون له رأس ، والفوق عبارة عمَّا يكون جهة الرَّأس ، أو خلق العالم تحته ، فتعالىٰ عن أن يكون لله تحت ، إذ تعالىٰ عن أن يكون له رِجْل ، والتَّحت عبارة عمَّا يلي الرِّجْل ، وكلُّ ذلك ممَّا يستحيل في العقل ...." . انظر قواعد العقائد (ص١٦٢-١٦٣) .

ومن المعلوم بالضَّرورة في دين الله تعالىٰ : أنَّ الله تعالىٰ منزَّهٌ عن مشابهة الحوادث ... بمعنىٰ أنَّه تعالىٰ منزَّهٌ عن الجسميَّة والجوارح والأعضاء وسائر متعلَّقات الحوادث ... فهو سبحانه وتعالىٰ مخالفٌ للحوادث ، في ذاته وصفاته وأفعاله ، فليس هو بذي صورة ، ولا كميَّة ، ولا كيفيَّة ، قال الله تعالىٰ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ : ١١] .

وهذا الكلام لا يُعجب أهل الحشو من المشبِّهة والمجسِّمة ، لأنَّهم كما قال الإمام الغزالي في " الاقتصاد في الاعتقاد" (ص١٠٢) : " أمَّا الحشويَّة ، فإنَّهم لم يتمكَّنوا من فهم موجود إلَّا في جهة ، فأثبتوا الجهة ، حتَّىٰ ألزمتهم بالضَّرورة الجسميَّة والتَّقدير والاختصاص بصفات الحدوث . وأمَّا المعتزلة فإنَّهم نفوا الجهة ، ولم يتمكَّنوا من إثبات الرُّؤية دونها ، وخالفوا به قواطع الشَّرع ، وظنَّوا أنَّ في إثباتها إثبات الجهة ، فهؤلاء تغلغلوا في التَّنزيه محترزين من التَّشبيه ، فأفرطوا . والحشويَّة أثبتوا الجهة احترازاً من التَّعطيل فشبَّهوا ، فوفَّق الله سبحانه أَهْل السُّنَّة للقيام بالحقِّ ، فتفطَّنوا للمسلك القصد ، وعرفوا أنَّ الجهة منفيَّة ، لأنَّهَا للجسميَّة تابعة وتتمَّة ، وأنَّ الرُّؤية ثابتة ، لأنَّهَا رديف العلم وفريقه ، وهي تكملة له ؛ فانتفاء الجسميَّة

أوجب انتفاء الجهة التي من لوازمها . وثبوت العلم أوجب ثبوت الرُّؤية التي هي من روادفه وتكملاته ومشاركة له في خاصيَّته ، وهي أَنَّهَا لا توجب تغييراً في ذات المرئي ، بل تتعلَّق به علىٰ ما هو عليه كالعلم " .

وعلىٰ كلِّ حال فمن حمل الألفاظ المتشابهة كـ : الاستواء ، والنُّزول ، والوجه ، واليد ... علىٰ ظاهر معناها فقد خالف السَّلف والخلف، وأتىٰ بما لم يقله المُنزِّهون ، فليس في هذه المسألة إلَّا تفويض الكيف والمعنىٰ أو التَّأويل ... فلماذا السَّعي الحثيث لتفريق الأمَّة من خلال الإصرار علىٰ تحريم وتجريم التَّأويل مطلقاً مع الزَّعم بأنَّ السَّلف لم يؤولوا البتَّة ، ورمي المؤولة بالتَّجهُّم والتَّعطيل ؟!!!...

مع العلم أنَّه ثبت عن بعض السَّلف الصَّالح التَّأويل التَّفصيلي ، وقد ذكرت ذلك موسَّعاً في كتابي : " إعلام الخلف بتأويلات السَّلف " ...

فالله تعالىٰ لا تجوز بحقِّه الكيفيَّة والأينيَّة، فلا يقال لمن لا شبيه له ولا مِثال : كيف هو ؟ كما لا يقال لمن هو غنيٌّ عن المكان : أين هو ؟

فالمطلوب من المكلَّفين نفي الكيفيَّة والأينيَّة عنه البتّة. فإذا مررنا بآيات الاستواء – مثلاً – يجب علينا بداية أن نُبادر إلىٰ تنزيه الله تعالىٰ عن كلِّ معنىٰ من المعاني التي تجوز علىٰ البشر ، كالجلوس أو القعود ... أو غيرها من الكيفيَّات والتَّخييلات والتَّشكيلات التي لا تليق إلَّا بالأجسام كالتَّحيُّز والمماسَّة والافتقار إلىٰ الأماكن، لأنَّ ذلك ينتهي إلىٰ التَّجسيم ...

ولقد أبدع الإمام الشَّافعي – رحمه الله – عندما قال : " من انتهض لمعرفة مدبِّره فانتهىٰ إلىٰ موجود ينتهي إليه فكره فهو مشبِّه، وإن اطمأنَّ إلىٰ العدم الصِّرف فهو معطِّل، وإن اطمأنَّ لموجود واعترف بالعجز عن إدراكه فهو موحِّد " ...

وفي كتابنا هذا سنلقي الضّوء علىٰ مسألة الشَّفاعة العامَّة الخاصَّة بسيِّدنا محمَّد صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، تلكم الشَّفاعة التي يعمُّ الخلائق خيرها ، وهي المراد بالمقام المحمود الوارد في قوله تعالىٰ : ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا**﴾ [الإسراء:٧٩] ، كما جاء في روايةِ البخاريِّ ومسلمٍ والتِرْمِذِيِّ وغيرِهم ، ومع ذلك رأينا الحشويَّة الذين جعلوا السَّلف علَّاقة لهم علَّقوا عليها كلَّ ترَّهاتهم وسقطاتهم ، يقدِّمون رواية منكرة لأحد التَّابعين علىٰ ما جاء في الصِّحاح من تفسير المقام المحمود ... وهذا هو ديدنهم مع كلِّ ما لا يتوافق مع منهج الأعوج الأعرج ... ولم يقف الأمر عند حدود تقديم وترجيح الأثر المنكر علىٰ صحيح الحديث ، بل تعدَّوا ذلك إلىٰ تضليل وتكفير من لم يؤمن بذلك ، وكذا قتلهم وقتالهم واستباحة دمائهم ...

وقد جاء الكتاب عبر مُقدِّمة وتسعة فصول ، هي :

المُقَدِّمَة :

الفَصْلُ الأَوَّلُ : المَعَانِي اللُّغَوِيَّة لِكَلِمَات : قَعَدَ ، جَلَسَ ، اسْتَوَىٰ ، مَقَام ، مَحْمُود .

الفَصْلُ الثَّانِي : تَنْزِيْهِ الله تَعَالَىٰ عَنِ الكَيْف .

الفَصْلُ الثَّالِثُ : تَنْزِيْهُ الله تَعَالَىٰ عَنِ المَكَانِ .

الفَصْلُ الرَّابعُ : تَنْـزِيْهُ الله تَعَالَىٰ عَنِ الجِسْمِيَّة .

الفَصْلُ الخَامِسُ: تَنْـزِيْهُ الله تَعَالَىٰ عَنِ الحَدِّ .

الفَصْلُ السَّادِسُ : تَنْـزِيْهُ الله تَعَالَىٰ عَنِ الجُلُوْس .

الفَصْلُ السَّابعُ : أَقوَالُ العُلَمَاءِ فِي الاسْتِوَاءِ عَلَىٰ العَرْش .

الفَصْلُ الثَّامِنُ : تَفْسِيْرُ قَوْلِ الله تَعَالَىٰ : ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ .

الفَصْلُ التَّاسِعُ: أَقوَالُ العُلَمَاءِ فِي أَشْهَرِ الرِّوايَاتِ التِي ذَكَرَت الجُلُوْسَ وَالقُعُوْدَ عَلَىٰ العَرْش.

وَسُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ نَشْهَدُ أنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ نَسْتَغْفِرُكَ وَنَتُوْبُ إِلَيْكَ ،

وَالحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِيْن

الفَصْلُ الأَوَّلُ

المَعَانِي اللُّغَوِيَّةِ لِكَلِمَات : قَعَدَ ، جَلَسَ ، اسْتَوَى ، الكُرْسِي

قبل التَّعرُّفِ علىٰ حقيقة المقام المحمود لا بدَّ أَوَّلاً من الوقوف علىٰ معنىٰ العديد من الألفاظ التي لها علاقة بصلب الموضوع ... ومن أهمِّ تلك الألفاظ : قَعَدَ ، جَلَسَ ، اسْتَوَىٰ ، العرش ، الكُرْسِي .

أَوَّلاً : مَعْنَى قَعَد ، جَلَس :

قال الإمام ابن فارس في " معجم مقاييس اللغة" (١/ ٤٧٣) : " (جلس) الجيم واللام والسِّين كلمةٌ واحدة وأصل واحد، وهو الارتفاع في الشَّيء، يقال جَلَسَ الَّرجُل جُلوساً، وذلك يكون عن نَومٍ واضطجاع؛ وإذا كان قائماً كانت الحال التي تخالفها القُعود. يقال قام وقعد، وأخذه الْمُقِيمُ والْمُقْعد. والجِلْسة: الحال التي يكون عليها الجالس، يقال جلس جِلْسةً حسنة. والجَلْسة المرّة الواحدة. ويقال جَلَس الرَّجُل إذا أَتىٰ نَجْداً؛ وهو قياس الباب، لأنَّ نَجْداً خلاف الغور، وفيه ارتفاع" .

وعن معنىٰ (قَعَد) قال الإمام ابن فارس في " معجم مقاييس اللغة" (٥/ ١٠٨) : " (قَعَدَ) الْقَافُ وَالْعَيْنُ وَالدَّالُ أَصْلٌ مُطَّرِدٌ مُنْقَاسٌ لَا يُخْلَفُ، وَهُوَ يُضَاهِي الْجُلُوسَ وَإِنْ كَانَ يُتَكَلَّمُ فِي مَوَاضِعَ لَا يُتَكَلَّمُ فِيهَا بِالْجُلُوسِ" .

وقال الإمام شرف الدِّين الحسين بن عبد الله الطِّيبي في " شرح الطِّيبي علىٰ مشكاة المصابيح المسمَّىٰ بـ (الكاشف عن حقائق السُّنن)" (٢/ ٥٨٨) : " وحكي أنَّ نضر بن شُميل دخل علىٰ المأمون عند مقدمه مرو ، فمثل بين يديه وسلَّم، فقال له المأمون: اجلس، فقال: يا أمير المؤمنين، لست بمضطجع فأجلس، فقال: كيف أقول؟ قال: قل: اقعد" .

وقال الإمام ابن منظور في " لسان العرب" (٦/ ٣٩) : " جَلَسَ: الجُلُوسُ: القُعود. جَلَسَ يَجْلِسُ جُلوساً، فَهُوَ جَالِسٌ مِنْ قَوْمٍ جُلُوسٍ وجُلَّاس، وأَجْلَسَه غَيْرُهُ. والجِلْسَةُ: الْهَيْئَةُ الَّتِي تَجْلِسُ عَلَيْهَا، بِالْكَسْرِ، عَلَىٰ مَا يَطَّرِدُ عَلَيْهِ هَذَا النَّحْوُ، وَفِي الصِّحَاحِ: الجِلْسَةُ الْحَالُ الَّتِي يَكُونُ عليها الْجَالِسُ، وَهُوَ حَسَنُ الجِلْسَة. والمَجْلَسُ، بِفَتْحِ اللَّامِ، الْمَصْدَرُ، والمَجلِس: مَوْضِعُ الجُلُوس ... " .

وقال الإمام أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيىٰ بن مهران العسكري (نحو ٣٩٥هـ) في " معجم الفروق اللغويَّة " (ص١٦٤-١٦٥) : " الفرق بين الجلوس والقعود : قد فرّق بينهما بأنَّ الجلوس: هو الانتقال من سفل إلىٰ علو.

والقعود: هو الانتقال من علو إلىٰ أسفل.

فعلى الأوَّل يقال لمن هو نائم: اجلس، وعلى الثَّاني لمن هو قائم: اقعد.

قيل: وقد يستعمل جلس بمعنى قعد، كما يقال جلس متربِّعاً، قعد متربِّعاً، وفي حديث القبر: " إذا وضع الميِّت في القبر يقعدانه" ، ويجوز أن يُراد به الإيقاظ تجوُّزاً واتِّساعاً " .

وبناء على ما تقدَّم بيانه فإنَّ الفرق بين الجلوس يتلخَّص في أنَّ الجلوس انتقال من الأسفل للأعلى ، بينما القعود هو انتقال من العلو للأسفل .

كما أنَّ القعود يدلُّ على مدَّة أطول ممَّا يستغرقه الجلوس الذي يدلُّ على سرعة التَّحوُّل والتَّغيُّر والانتقال ...

ثَانِيَاً : مَعْنَى الاسْتِوَاء :

من معاني الاستواء التي جاءت في معاجم اللغة : الملك ، واستئثار الملك ، واستواء الحكم ، والقصد إلى الشَّئ ، وعلوّ العظمة والعزَّة ، وعلوّ القهر والغلبة ، والانتصاب ، والاعتدال ، وَتَمَام الشَّبَاب ، وانتهاؤه ، وَالْقَصْد فِي الشَّيء ، والإقبال عَلَيْهِ ، والإستيلاء على الْأَمر ، والتَّفرُّد بِهِ والتَّمكُّن والاستقرار ...

والنَّاظر فيما قاله علماء الأمَّة في معنى الاستواء على العرش ... يجد أنَّ جمهورهم ذهب إلى ما يُخالف ما ذهب إليه المجسِّمة الذين ذهبوا إلى تفسير الاستواء بالجلوس والاستقرار على العرش ، والعياذ بالله تعالى ...

فمن أشهر المعاني التي ذكرها العلماء للاستواء :

(١) قال بعضهم : أنَّ الاستواء على العرش معناه : علا عليْها عُلوَّ مُلكٍ وَسُلطان لا عُلوَّ انْتِقالٍ وزوالٍ ، وَمعنى علوّ الله وَارتِفاعهُ عِبارةٌ عن عُلوِّ مجده وصفاتِهِ وَملَكوتهِ ، أَي لَيس فَوْقهُ فِيما يَجِب لهُ مِنْ مَعانِي الجَلَالِ أَحَدٌ، ولا مَعه مَنْ يَكونُ الْعلوُّ مشْتركاً بَينَه وَبينهُ، لَكِنَّه العليّ بالإطلاق سبحانه .

(٢) وقال بعضهم : أنَّ الاستواء على العرش معناه : الاستيلاء على الْأَمر ، والتَّفرُّد بِهِ ، وَمِنْه قَوْلهم : اسْتَوَىٰ فلَان على الْملك ، وَفِي عمله ، أَي : اسْتَولَى عَلَيْهِ ، وَتفرَّد بِهِ ، والعليُّ والعالي القاهر الغالب للأشياء . تقول العرب : علا فلان فلاناً : أي : غلبه وقهره ، كما قال الشَّاعر :

فَلَمّا عَلَوْنا واسْتَوَيْنا عَلَيْهِمْ جَعَلْناهم مَرْعًى لِنَسْرٍ وَطَائِرُ

يعني : غلبناهم ، وقهرناهم ، واستولينا عليهم .

ومن المعلوم أنَّ حمل الاستواء على القهر والغلبة شائع في اللغة، إذ العرب تقول : استوى فلان على الممالك إذا احتوى على مقاليد الملك واستعلى على الرِّقاب . وفائدة تخصيص العرش بالذِّكر أنَّه اعظم

المخلوقات في ظنِّ البريَّة، فنصَّ عليه تنبيهاً بذكره على ما دونه. فإن قيل: الاستواء بمعنى الغلبة ينبئ عن سبق مكافحة ومحاولة، قلنا: هذا باطل، إذ لو أنبأ الاستواء عن ذلك لأنبأ عنه القهر. ثمَّ الاستواء بمعنى الاستقرار بالذَّات ينبئ عن اضطراب واعوجاج سابق، والتزام ذلك كفر .

فالاستواء على العرش، هو القيام على هذا الوجود، والاستيلاء على مركز القوة والسُّلطان فيه . فلا تخرج ذرّة من ذرَّات هذا الوجود عن سلطان الله، وعن علم الله: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩] .

ويضاف لما سبق أنَّ أهل اللغة قالوا في كلامهم على المصدر " سوا " : ومتى عدِّي بـ " على " اقتضى معنى الاستيلاء، كقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ، وقيل: معناه استوى له ما في السَّموات وما في الأرض، أي: استقام الكلّ على مراده بِتَسْوِيَةِ الله تعالى إيَّاه .

(٣) وقال بعضهم : هذا من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلَّا الله ، وذكر عن يزيد بن هارون أنَّه سئل عن تأويله ، فقال : تأويله الإيمان به ... وهذا هو مذهب جمهور السَّلف الذين ذهبوا إلى التَّفويض الإجمالي ، فمنعوا من التَّعرُّض لمعناه ،، بينما ذهب جمهور الخلف إلى تأويله قصداً للإيضاح ...

(٤) وقال بعضهم : أنَّ الاستواء على العرش لا يشبه استواء الخلق، ولا نقول : إنَّ العرش له قرار، ولا مكان، لأنَّ الله تعالى كان ولا مكان، فلمَّا خلق المكان لم يتغيَّر عمَّا كان ...

(٥) وقال بعضهم : أنَّ أصل الاستواء التَّدبير، كما أنَّ أصل القيام الانتصاب، ثمَّ يقال: قائم بالتَّدبير، والمعنى ثمَّ استوى على العرش بالتَّدبير للأجسام التي خلقها، و " ثمَّ " تدلُّ على حدوث التَّدبير ، أي أخذ في التَّدبير لما أوجده وأحدث خلقه أخذاً مستوفى مستقصى مستقلَّاً به ، لأنَّ هذا شأن من يملك ملكاً ويأخذ في تدبيره وإظهار أنَّه لا منازع له في شيء منه .

(٦) وقال بعضهم : أحدث الله فعلاً سمَّاه استواء ، وهو كالإتيان والمجيء ، والنُّزول ، وهي صفات أفعاله .

(٧) وأخيراً اتَّفق السَّلف والخلف على أنَّ ظاهر الاستواء على العرش وهو الجلوس عليه مع التَّمكُّن والتَّحيُّز مستحيل ، لأنَّ الأدلَّة القاطعة تنزِّه الله عن أن يشبه خلقه أو يحتاج إلى شيء منه ، سواء أكان مكاناً يحلُّ فيه أم غيره ، ولأنَّه تعالى نفى عن نفسه المماثلة لخلقه وأثبت لنفسه الغنى عنهم ...

فليس المراد بالاستواء ظاهره لاستحالته عليه تبارك وتعالىٰ عمَّا يقول الظَّالمون والجاحدون علوَّاً كبيراً ، ثمَّ هو بعد ذلك مخيَّر إن شاء أوَّلها بنحو ما ذكرناه وهي طريقة جمهور الخلف ، وآثروها لكثرة المبتدعة القائلين بالجهة والجسميَّة وغيرهما ممَّا هو محال علىٰ الله تعالىٰ ، وإن شاء فوَّض علمها إلىٰ الله تعالىٰ وهي طريقة جمهور السَّلف ، وآثروها لخلوِّ زمانهم عمَّا حدث من الضَّلالات الشَّنيعة والبدع القبيحة ، فلم يكن لهم حاجة إلىٰ الخوض فيها .

ثَالِثَاً : العَرْش :

العَرْشُ مخلوقٌ عظيم من مخلوقات الله تعالىٰ ، جاء ذكره في غير ما آية من كتاب الله تعالىٰ ، قال سبحانه: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩] ، وقال : ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٦] .

ومن صفاته : أنَّ له قوائمَ؛ فقد روىٰ البخاري (٣/ ١٢١ برقم ٢٤١٢) بسنده عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللهَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ جَاءَ يَهُودِيٌّ، فَقَالَ: يَا أَبَا القَاسِمِ ضَرَبَ وَجْهِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِكَ، فَقَالَ: مَنْ؟ "، قَالَ: رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ، قَالَ: «ادْعُوهُ» ، فَقَالَ: «أَضَرَبْتَهُ؟» ، قَالَ: سَمِعْتُهُ بِالسُّوقِ يَحْلِفُ: وَالَّذِي اصْطَفَىٰ مُوسَىٰ عَلَىٰ البَشَرِ، قُلْتُ: أَيْ خَبِيثُ، عَلَىٰ مُحَمَّدٍ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَخَذَتْنِي غَضْبَةٌ ضَرَبْتُ وَجْهَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لاَ تُخَيِّرُوا بَيْنَ الأَنْبِيَاءِ، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الأَرْضُ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَىٰ آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ العَرْشِ، فَلاَ أَدْرِي أَكَانَ فِيمَنْ صَعِقَ، أَمْ حُوسِبَ بِصَعْقَةِ الأُولَىٰ» .

وذكر القرآن الكريم أنَّ للعرش حملَةٌ من الملائكة ، وأنَّ حملته يسبِّحون بحمد ربِّهم ويستغفرون للمؤمنين، قال تعالىٰ : ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾ [غافر:٧] .

وقال تعالىٰ : ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ * وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً * فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ * وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ * وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة:١٣-١٧] .

قال الإمام الطَّبري في التَّفسير (٢٣/ ٢٢٧-٢٢٨) : " اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي الَّذِي عُنِيَ بِقَوْلِهِ: ﴿ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧] فَقَالَ بَعْضُهُمْ: عُنِيَ بِهِ ثَمَانِيَةُ صُفُوفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، لَا يَعْلَمُ عِدَّتَهُنَّ إِلَّا اللهُ.

ذِكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: ثنا طَلْقٌ، عَنْ ظُهَيْرٍ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧] قَالَ: ثَمَانِيَةُ صُفُوفٍ مِنَ المَلَائِكَة لَا يَعْلَمُ عِدَّتَهُمْ إِلَّا اللهُ ".

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: ثني أَبِي، قَالَ: ثني عَمِّي، قَالَ: ثني أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧] قَالَ: هِيَ الصُّفُوفُ مِنْ وَرَاءِ الصُّفُوفِ .

حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: ثنا يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ، قَالَ: ثنا الْحُسَيْنُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧] قَالَ: ثَمَانِيَةُ صُفُوفٍ مِنَ المَلَائِكَة .

حُدِّثْتُ، عَنِ الْحُسَيْنِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُعَاذٍ، يَقُولُ: ثنا عُبَيْدٌ، قَالَ: سَمِعْتُ الضَّحَّاكَ، يَقُولُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧] قَالَ بَعْضُهُمْ: ثَمَانِيَةُ صُفُوفٍ لَا يَعْلَمُ عِدَّتَهُنَّ إِلَّا اللهُ " .

وَعَن جابر بن عَبد الله، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قال: " أُذِنَ لي أنْ أُحدِّثَ عَن مَلَكٍ مِنْ مَلائكةِ الله من حَمَلة العَرش: إنَّ ما بين شَحمةِ أُذُنِه إلى عاتِقِه مَسيرةُ سَبع مئةِ عام" . أخرجه أبو داود (٧/ ١٠٩ برقم٤٧٢٧) ، قال الأرنؤوط : إسناده جيِّد، كما قال الحافظ ابن كثير في "تفسيره" (٨/ ٢٣٩) ، وصحَّحه الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٨/ ٦٦٥) ، والسُّيوطي في" الدر المنثور"(٧/ ٢٧٤) .

وَعَنْ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْأَنْصَارِ، أَنَّهُمْ بَيْنَمَا هُمْ جُلُوسٌ لَيْلَةً مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُمِيَ بِنَجْمٍ فَاسْتَنَارَ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَاذَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، إِذَا رُمِيَ بِمِثْلِ هَذَا؟» قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، كُنَّا نَقُولُ وُلِدَ اللَّيْلَةَ رَجُلٌ عَظِيمٌ، وَمَاتَ رَجُلٌ عَظِيمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَإِنَّهَا لَا يُرْمَى بِهَا لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنْ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى اسْمُهُ، إِذَا قَضَى أَمْرًا سَبَّحَ حَمَلَةُ الْعَرْشِ، ثُمَّ سَبَّحَ أَهْلُ السَّمَاءِ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، حَتَّى يَبْلُغَ التَّسْبِيحُ أَهْلَ هَذِهِ السَّمَاءِ الدُّنْيَا» ثُمَّ قَالَ: " الَّذِينَ يَلُونَ حَمَلَةَ الْعَرْشِ لِحَمَلَةِ الْعَرْشِ: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ فَيُخْبِرُونَهُمْ مَاذَا قَالَ: قَالَ فَيَسْتَخْبِرُ بَعْضُ أَهْلِ السَّمَاوَاتِ بَعْضًا، حَتَّى يَبْلُغَ الْخَبَرُ هَذِهِ السَّمَاءَ الدُّنْيَا، فَتَخْطَفُ الْجِنُّ السَّمْعَ فَيَقْذِفُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ، وَيُرْمَوْنَ بِهِ، فَمَا جَاءُوا بِهِ عَلَى وَجْهِهِ فَهُوَ حَقٌّ، وَلَكِنَّهُمْ يَقْرِفُونَ فِيهِ وَيَزِيدُونَ " . أخرجه مسلم (٤/ ١٧٥٠ برقم ٢٢٢٩) .

وَعَنْ ثَوْبَانَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِنَّ الْعَبْدَ لَيَلْتَمِسُ مَرْضَاةَ اللهِ فَلَا يَزَالُ بِذَلِكَ، فَيَقُولُ اللهُ لِجِبْرِيلَ: إِنَّ فُلَانًا عَبْدِي يَلْتَمِسُ أَنْ يُرْضِيَنِي أَلَا وَإِنَّ رَحْمَتِي عَلَيْهِ، فَيَقُولُ جِبْرِيلُ: رَحْمَةُ اللهِ عَلَى فُلَانٍ،

وَيَقُولُهَا حَمَلَةُ الْعَرْشِ، وَيَقُولُهَا مَنْ حَوْلَهُمْ حَتَّى يَقُولَهَا أَهْلُ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، ثُمَّ تَهْبِطُ لَهُ إِلَى الْأَرْضِ " .

أخرجه أحمد في المسند (٣٧/ ٨٧ برقم ٢٢٤٠١) وحسَّن الأرنؤوط إسناده .

وقال الإمام ابن كثير في " التَّفسير "(٨/ ٢١٢) : " وَقَوْلُهُ: ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾ أَيْ: يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُ الْعَرْشَ ثَمَانِيَةٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَذَا الْعَرْشِ الْعَرْشَ الْعَظِيمَ، أَوِ: الْعَرْشَ الَّذِي يُوضَعُ فِي الْأَرْضِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِفَصْلِ الْقَضَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ...

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ يحيى بن سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، حَدَّثَنِي أَبُو السَّمْحِ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو قَبِيل حُيَي بْنُ هَانِئٍ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ: حَمَلَةُ الْعَرْشِ ثَمَانِيَةٌ، مَا بَيْنَ مُوق أَحَدِهِمْ إِلَى مُؤَخَّرِ عَيْنِهِ مَسِيرَةُ مِائَةِ عَامٍ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ أَحْمَدُ بْنُ حَفْصِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أذنَ لِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ عَنْ مَلَكٍ مِنْ حَمَلة الْعَرْشِ: بُعْدُ مَا بَيْنَ شَحْمَةِ أُذُنِهِ وَعُنُقِهِ بِخَفْقِ الطَّيْرِ سَبْعُمِائَةِ عَامٍ". وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ" .

وجاء في الأحاديث الصَّحيحة ما يُخبر عن عِظَم خلق حَمَلَةِ عرش الرَّحمن جلَّ جلاله ، من ذلك :

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أُذِنَ لِي أَنْ أُحَدِّثَ عَنْ مَلَكٍ مِنْ مَلَائِكَةِ اللَّهِ مِنْ حَمَلَةِ الْعَرْشِ، إِنَّ مَا بَيْنَ شَحْمَةِ أُذُنِهِ إِلَى عَاتِقِهِ مَسِيرَةُ سَبْعِ مِائَةِ عَامٍ» . أخرجه أبو داود (٤/ ٢٣٢ برقم ٤٧٢٧) ، الطبراني في "المعجم الأوسط" (٢/ ١٩٩ برقم ١٧٠٩) ، أبو الشَّيخ في "العظمة" (٣/ ٩٤٨ برقم ٤٧٦) ، البيهقي في "الأسماء والصِّفات" (٢/ ٢٨٤ برقم ٨٤٦) ، وذكره الهيثمي في "المجمع" (١/ ٨٠ برقم ٢٥٦) ، وقال : " رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ" .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أُذِنَ لِي أَنْ أُحَدِّثَ عَنْ مَلَكٍ قَدْ مَرَقَتْ رِجْلَاهُ الْأَرْضَ السَّابِعَةَ، وَالْعَرْشُ عَلَى مَنْكِبِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ أَيْنَ كُنْتَ؟ وَأَيْنَ تَكُونُ؟ " . أخرجه أبو يعلى في "المسند" (١١/ ٤٩٦ برقم٦٦١٩) ، وذكره الهيثمي في "المجمع" (١/ ٨٠) ، وقال : رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ ...

والله أعلم .

رَابِعَاً : مَعْنَى الكُرْسِي :

جاء الكرسي مُضافاً إلى الله تعالى في قوله تعالى : ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ وَلَا

﴿يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ، قال الإمام الأصفهاني في المفردات (ص٤٥٥) : " الكُرْسِيُّ في تعارف العامَّة: اسم لما يقعد عليه. قال تعالىٰ: ﴿وَأَلۡقَيۡنَا عَلَىٰ كُرۡسِيِّهِۦ جَسَدٗا ثُمَّ أَنَابَ﴾ [ص: ٣٤] .

وهو في الأصل منسوب إلىٰ الْكِرْسِ، أي: المتلبِّد ، أي: المجتمع ، ومنه: الْكُرَّاسَةُ لِلْمُتَكَرِّسِ من الأوراق، وكَرَسْتُ البناءَ فَتَكَرَّسَ، قال العجاج:

يَـا صَـاحِ هَلْ تَعْرِفُ رَسْمًا مُكْرَسَا قَـالَ نَعَـمْ أَعْرِفُـه وَأَبْلَسَـا

والكِرْسُ: أصل الشَّيء، يقال: هو قديم الْكِرْسِ. وكلُّ مجتمع من الشَّيء كِرْسٌ، والْكَرُّوسُ: المتركِّب بعض أجزاء رأسه إلىٰ بعضه لكبره، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ، فقد روي عن ابن عبَّاس أنّ الكُرْسِيَّ العلم ، وقيل: كُرْسِيُّهُ ملكه" .

وقال الإمام ابن الجوزي في زاد المسير (ص١٥٦) : "وفي المراد بالكرسي ثلاثة أقوال :

أَحَدُهَا : أنَّه كرسي فوق السَّماء السَّابعة دون العرش ، قال النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "ما السَّموات السَّبع في الكرسي إلَّا كحلقة ملقاة في أرض فلاة" . وهذا قول ابن عبَّاس في رواية عطاء .

وَالثَّانِي : أنَّ المراد بالكرسي علم الله تعالىٰ ، رواه جبير عن ابن عبَّاس . والثَّالث : أنَّ الكرسي هو العرش ، قاله الحسن" .

قلت : أمَّا حديث : "ما السَّموات السَّبع ..." فقد رواه البيهقي في الأسماء والصِّفات (ص٥١٠) ، وقال عقبة : "تفرَّد به يحيىٰ بن سعيد السَّعدي ، وله شاهد بإسناد أصح" .

وقد علَّق الإمام الكوثري في الهامش علىٰ ذلك ، فقال عن يحيىٰ : "وهو منكر الحديث لا يحتجُّ به إذا انفرد ، وقد انفرد به عن ابن جريج" . أمَّا الشَّاهد الذي ساقه البيهقي وزعم أنَّه أصحّ من الرِّواية السَّابقة فهو : "أنبأني أبو عبد الله الحافظ إجازة ، أبو بكر بن اسحق الفقيه ، أنا الحسن بن سفيان بن عامر ، ثنا إبراهيم بن هشام بن يحيىٰ الغسّاني ، ثنا أبي عن جدِّي ، عن أبي إدريس الخولاني ، عن أبي ذر رضي الله عنه ، قال : قلت يا رسول الله أيّما أنزل عليك أعظم؟ قال صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "آية الكرسي ، ثمَّ قال : يا أبا ذرّ ما السَّموات السَّبع مع الكرسي إلَّا كحلقة ..." . وقد علَّق الإمام الكوثري علىٰ إبراهيم بن هشام ، فقال : "كذَّبه أبو زرعة وأبو حاتم ، وأقلّ ما يقال فيه أنَّه متروك الحديث ، ووهم ابن حبَّان حيث وثَّقه ، فلا يكون هذا الإسناد أصحّ من ذلك ، بل كلاهما واه" . ولا يتقوَّىٰ الحديث بهذا الشَّاهد الضَّعيف .

وأمَّا القَوْلُ الثَّالِث : وهو أنَّ الكرسي هو العرش ، فهذا لا يصحُّ عن الحسن ، لأنَّ في سنده إليه جويبر ، قال في "التَّقريب " : ضعيف جداً ، وفي كاشف الذَّهبي : متروك ، وفي مراسيل أبي زرعة : جويبر بن سعيد عن الضحَّاك روايته عنه في سنن ابن ماجه وجلّ روايته عنه ، ومع ذلك قال ابن الجوزي في التَّحقيق : لم يلقه" . انظر : التقريب ومعه بعض الكتب (ص١٢٢) .

قلت : ويُضاف للأقوال الثَّلاثة التي ذكرها ابن الجوزي قول رابع ، وهو ما روي عن ابن عبَّاس رضي الله عنه أنَّه قال : كرسيُّه موضع قدميه ، والعرش لا يقدر قدره .

ولأنَّ مَنْ يَزْعُمُوْنَ السَّلَفِيَّة يَنْسُبُوْنَ إلىٰ الله تَعَالَىٰ القَدَمَ التِي بِهَا يَتَحَرَّك ... فقد ذهبوا إلىٰ اعتقاد أنَّ الكرسي هو موضع قدمي الرَّب والعياذ بالله ...

وفي ذلك قال الإمام أبو الحسين ابن أبي يعلىٰ، محمَّد بن محمَّد (٥٢٦هـ) : " والله عزَّ وجلَّ علىٰ العرش والكرسي موضع قدميه ، وهو يعلم ما في السَّموات والأرضين السَّبع وما بينهما وما تحت الثَّرىٰ " . انظر : طبقات الحنابلة (١/ ٢٨)

وقال الشَّيخ محمَّد بن صالح بن محمَّد العثيمين (١٤٢١هـ) : " والسَّموات والأرض كلّها بالنِّسبة للكرسي موضع القدمين كحلقة ألقيت في فلاة من الأرض " . انظر : مجموع فتاوىٰ ورسائل فضيلة الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين (١/ ١٦٦) .

وقال أيضاً : " الكرسي موضع قدمي الرَّحمن سبحانه وتعالىٰ وعظمته ، كما جاء في الحديث : «ما السَّماوات السَّبع والأرضون السَّبع بالنِّسبة إلىٰ الكرسي إلَّا كحلقة ألقيت في فلاة من الأرض، وإنَّ فضل العرش علىٰ الكرسي كفضل الفلاة علىٰ تلك الحلقة» . وهذا يدلُّ علىٰ عظمة الخالق سبحانه وتعالىٰ ، والكرسي غير العرش؛ لأنَّ الكرسي موضع القدمين " . انظر : مجموع فتاوىٰ ورسائل فضيلة الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين (٤/ ٢٦٧) .

وقال ابن عثيمين أيضاً : " و «الكرسي» هو موضع قدميّ الله عزَّ وجلَّ؛ وهو بين يدي العرش كالمقدِّمة له؛ وقد صحَّ ذلك عن ابن عبَّاس موقوفاً ، ومثل هذا له حكم الرَّفع !!! لأنَّه لا مجال للاجتهاد فيه؛ وما قيل من أنَّ ابن عبَّاس رضي الله عنهما يأخذ عن بني إسرائيل فلا صحَّة له؛ بل الذي صحَّ عنه في البخاري أنَّه كان ينهىٰ عن الأخذ عن بني إسرائيل؛ فأهل السُّنَّة والجماعة عامَّتهم علىٰ أنَّ الكرسي موضع قدميّ الله عزَّ وجلَّ؛ وبهذا جزم شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيِّم، وغيرهما من أهل العلم، وأئمَّة التَّحقيق؛ وقد قيل: إنَّ «الكرسي» هو العرش؛ ولكن ليس بصحيح؛ فإنَّ «العرش» أعظم، وأوسع، وأبلغ إحاطة من

الكرسي؛ وروي عن ابن عبَّاس أنَّ كرسيّه: علمه؛ ولكن هذه الرِّواية أظنها !!! لا تصحُّ عن ابن عبَّاس ؛ لأنَّه لا يعرف هذا المعنىٰ لهذه الكلمة في اللغة العربيَّة، ولا في الحقيقة الشَّرعيَّة؛ فهو بعيد جدَّاً من أن يصحّ عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما؛ فالكرسي موضع القدمين" . انظر : تفسير الفاتحة والبقرة (٣/ ٢٥٥) .

وقال أيضاً : الكرسي موضع قدمي الرَّحمن سبحانه وتعالىٰ وعظمته ، كما جاء في الحديث. «ما السَّموات السَّبع والأرضون السَّبع بالنِّسبة إلىٰ الكرسي إلَّا كحلقة أُلقيت في فلاة من الأرض، وإنَّ فضل العرش علىٰ الكرسي كفضل الفلاة علىٰ تلك الحلقة» .

وهذا يدلُّ علىٰ عظمة الخالق سبحانه وتعالىٰ ، والكرسي غير العرش؛ لأنَّ الكرسي موضع القدمين ، والعرش هو الذي استوىٰ عليه الله" ... انظر : مجموع فتاوىٰ ورسائل فضيلة الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين (٤/ ٢٦٧) .

ومن الجدير بالذِّكر هنا أنَّ رواية : " الكرسي موضع القدمين " غير صحيحة ...

ففي تحقيقه وتخريجه لمقولة : " الكرسي موضع القدمين " أغنانا الأستاذ السَّقَّاف عناء البحث في المَسْأَلَة وحكم عليها بالشُّذوذ والبطلان وانقطاع الإسناد... قال : " ... ولنشرع الآن في بيان الرِّواية عن أبي موسىٰ الأشعري وابن عبَّاس في أنَّ الكرسي موضع القدمين ، فنقول وبالله تعالىٰ التَّوفيق:

أمَّا الرِّواية عن أبي موسىٰ الأشعري في ذلك: فروىٰ ابن جرير في " تفسيره" (٣/ ٩-١٠) ، والبيهقي في "الأسماء والصِّفات" (ص٤٠٤) من طريق سلمة بن كهيل، عن عمارة بن عمير، عن أبي موسىٰ الأشعري قال: " الكرسي موضع القدمين وله أطيط كأطيط الرَّحل". وعمارة بن عمير لم يُدرك أبا موسىٰ الأشعري، وإنَّما روىٰ عن ولده إبراهيم بن أبي موسىٰ كما في ترجمته في "تهذيب الكمال" (٢١/ ٢٥٦) ، و"تهذيب التَّهذيب" (٧/ ٣٦٩) ، فالإسناد منقطع. وورد في ترجمة بعض أولاد أبي موسىٰ الأشعري وهو أبو بردة أنَّه روىٰ عن عبدالله بن سلام كما في "تهذيب الكمال" (٣٣/ ٦٦) ، وروايته عنه في البخاري (٣٨١٤ و٧٣٤٢) ، فعندي أنَّ هذا ممَّا وصل إلىٰ ابن عمير من الإسرائيليَّات المنقولة عن عبدالله بن سلام ثمَّ صير قولاً لأبي موسىٰ!! ...

وَمِنْ تطاوُل الألباني أنَّه زعم في "مختصر العلو" (ص١٢٤) بأنَّ إسناد أثر أبي موسىٰ هذا (الكرسي موضع القدمين) صحيح ، فقال هنالك: " قلت: وإسناده موقوف صحيح " !! وهذا خطأ فاحش وخلط لا مثيل له ، لأنَّ السَّند منقطع! وقد خالفه محقِّق " كتاب السُّنَّة" لابن أحمد ، فإنَّه قال هناك (١/ ٣٠٢) : "في إسناده انقطاع ، لأنَّ عمارة لم يدرك أبا موسىٰ" . ثمَّ إنَّ الألباني وقع في ورطة ومزلق سحيق ، فقد تناقض مع نفسه في تخريج هذا الأثر في "ضعيفته" (٢/ ٣٠٧) في تخريج الحديث رقم (٩٠٦) !! وكنت قد بيَّنت ذلك في كتاب

"تناقضات الألباني الواضحات" (٢/ ٢٨٩-٢٩١) فارجع إليه!! **فخلاصة المقال : أنَّ هذا الأثر لا يثبت عن أبي موسى وهو مُنكر ومنقطع الإسناد !**

وأمَّا الرِّواية عن ابن عبَّاس في ذلك: فمن المعروف عند أهل العلم أنَّه روي في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿**وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ**﴾ عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما روايتان:

الأُوْلَى: رواية تدلُّ علىٰ التَّنزيه وهي قوله: ﴿**كُرْسِيُّهُ**﴾ : " علمه" ، يعني : وسع علمه السَّموات والأرض، أي : يعلم ما في السَّموات والأرض.

وَالثَّانِيَةُ: وهي رواية تدلُّ علىٰ التَّشبيه والتَّجسيم المحض وهي: " الكرسي موضع القدَمين "!!

أمَّا الرِّواية الأولىٰ : ﴿**كُرْسِيُّهُ**﴾ "علمه " ، فهي صحيحة ثابتة: قال ابن جرير في " تفسيره" (٣/ ٩) :

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَسَلْمُ بْنُ جُنَادَةَ، قَالَا: ثنا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي الْمُغِيرَةِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿**وَسِعَ كُرْسِيُّهُ**﴾ [البقرة: ٢٥٥] قَالَ: " كُرْسِيُّهُ: عِلْمُهُ "

والقرينة في الآية تدلُّ عليه، قال تعالىٰ: ﴿**وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ**﴾ ، لأنَّ الكلام في موضوع واحد. وفي كتب اللغة كـ : القاموس المحيط: "والكرسي بالضَّم وبالكسر: السَّرير والعلم" .

وذكر البخاري في صحيحه عن سعيد بن جبير: أنَّ كرسيَّه علمه. انظر فتح الباري (٨/ ١٩٩) قبل الحديث رقم (٤٥٣٥) مباشرة .

وقال الحافظ ابن جرير الطَّبري في "تفسيره" (٣/ ١١) : " **وَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهِ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ فَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِي رَوَاهُ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي الْمُغِيرَةِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: هُوَ عِلْمُهُ**، وَذَلِكَ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ ذِكْرُهُ: ﴿**وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا**﴾ عَلَىٰ أَنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَئُودُهُ حِفْظُ مَا عَلِمَ، وَأَحَاطَ بِهِ مِمَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَكَمَا أَخْبَرَ عَنْ مَلَائِكَتِهِ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي دُعَائِهِمْ: ﴿**رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا**﴾ [غافر: ٧] فَأَخْبَرَ تَعَالَىٰ ذِكْرُهُ أَنَّ عِلْمَهُ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ، فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿**وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ**﴾ ، **وَأَصْلُ الْكُرْسِيِّ: الْعِلْمُ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلصَّحِيفَةِ يَكُونُ فِيهَا عِلْمٌ مَكْتُوبٌ كُرَّاسَةٌ** .

ومن الغريب العجيب أن يقول ابن منده الحنبلي كما نقل الذَّهبي في " الميزان" (١/ ٤١٧) أنَّ جعفر بن أبي المغيرة لم يتابع عليه، وقال أيضاً: ليس بالقويِّ في سعيد بن جبير!! وابن منده لا يعرف ابن أبي المغيرة ولم يدركه وبينهما مفاوز شاسعة من الزَّمن! وليس وراء كلامه هذا إلَّا تضعيف هذه الرِّواية الدالَّة علىٰ التَّنزيه ، ونسي ابن منده أنَّ رواية "الكرسي موضع القدمين " لم يتابع الدّهني وشيخه مسلم البطين في روايتها عن

ابن عبَّاس أحد!! ولكنَّ التَّعصُّب والبُعد عن التَّنزيه وعن لغة العرب يعمي ويصم!! وقد صحَّح حديث جعفر بن أبي المغيرة عن ابن جبير: ابن حبَّان في " الصَّحيح " (٩/ ٥١٦) ، والحاكم في " المستدرك " ، والضِّياء في " المختارة" (١٠/ ٩٩) ، وصحَّح الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١٠/ ٢٥٣) رواية جعفر ابن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي السُّنن (٢/ ٣١ برقم ١٣٠٢) : " سَمِعْت مُحَمَّدَ بْنَ حُمَيْدٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ يَعْقُوبَ يَقُولُ كُلُّ شَيْءٍ حَدَّثْتُكُمْ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي الْمُغِيرَةِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَهُوَ مُسْنَدٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " .

وقال القرطبي في "التَّفسير" (٣/ ٢٧٦) : " وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُرْسِيُّهُ عِلْمُهُ. وَرَجَّحَهُ الطَّبَرِيُّ، قَالَ: وَمِنْهُ الْكُرَّاسَةُ الَّتِي تَضُمُّ الْعِلْمَ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْعُلَمَاءِ: الْكَرَاسِيُّ، لِأَنَّهُمُ الْمُعْتَمَدُ عَلَيْهِمْ، كَمَا يُقَالُ: أَوْتَادُ الْأَرْضِ ، قَالَ الشَّاعِرُ:

يَحُفُّ بِهِمْ بِيضُ الْوُجُوهِ وَعُصْبَةٌ   كَرَاسِيٌّ بِالْأَحْدَاثِ حِينَ تَنُوبُ

أَيْ عُلَمَاءُ بِحَوَادِثِ الْأُمُورِ " . انتهى كلام القرطبي.

وأمَّا الرِّواية الثَّانية عن ابن عبَّاس التي هي: " الكرسي موضع القدمين " ، فإنَّها لا تصحُّ ، وهي مردودة باطلة!! وإليك بيان ذلك:

هذه الرِّواية رواها الطَّبراني في "المعجم الكبير" (١٢/ ٣٩) من طريق سُفْيَانَ الثَّوْرِي ، عَنْ عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ : ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَۖ﴾ ، قَالَ : مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ ، وَلاَ يُقْدَرُ قَدْرَ عَرْشِهِ.

أقول: والعرب لا تعرف أنَّ من معاني الكرسي أنَّه موضع القدمين ، بل تعرف أنَّه السَّرير أو العلم.

وأخرجه بهذا الإسناد الحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٨٢) ، وزاد: عن الدّهني عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، وكذا رواه بإثبات مسلم البطين: عبدالله ابن أحمد في كتاب "السُّنَّة" (١/ ٣٠١/ ٥٨٦) ، والخطيب البغدادي في "تاريخه" (٩/ ٢٥١) ، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٢٢) . ومسلم البطين مُقْحم ههنا في السَّند قد أدخلوه فيه ، زاده حسب ما نرى بعض الرُّواة ليعضد تلك الرِّواية المنكرة! والدَّليل على ذلك أنَّ الحافظ المفسِّر ابن جرير لم يعز هذا القول في "تفسيره" (٣/ ١٠) لابن عبَّاس إنَّما عزاه ونسبه ورواه على أنَّه من قول مسلم البطين!

فقال ابن جرير هناك: حدَّثنا أحمد بن إسحاق قال: ثنا أبو أحمد الزّبيري، عن سفيان، عن عمّار الدّهني، عن مسلم البطين قال: الكرسي موضع القدمين. وهذا يعكِّر على الرِّواية التي فيها : أنَّ البطين يرويه عن ابن جبير عن ابن عبَّاس! ويثبت لنا أنَّ بعض الرُّواة نسبه لابن جبير ولابن عبَّاس وهو قول لمسلم البطين، ولو كان معروفاً عن ابن عبَّاس لنقله الطَّبري عن ابن عبَّاس!!

ومن تعصُّب الذَّهبي قوله أيضاً في "الميزان" (١/ ٤١٨) في آخر ترجمة جعفر ابن أبي المغيرة: " وروى أبو بكر الهذلي وغيره عن سعيد بن جبير من قوله: قال : الكرسي موضع القدمين " . وكتاب الميزان من أوائل مصنَّفاته ، وقد رجع عن أمور عنه ! وكان قد صنَّفه إذ كان مفتوناً بفكر وعقائد الشَّيخ ابن تيمية ... والذي ذكره البخاري في "صحيحه" عن سعيد بن جبير: " كرسيّه علمه " ، فهذا هو المعروف المقبول عن هؤلاء لا تلك الرِّواية المنكرة ! التي إن وردت عنهم فإنَّما حكوها على سبيل الإنكار والتَّهكُّم بقائلها ومعتقدها! وتفرّد عمّار الدُّهني أو مسلم البطين بهذه الرِّواية المنكرة عن ابن عبَّاس التي لم يتابعه عليها أحد! تجعلها من الغرائب والوِحْدان!

ورواية الطَّبراني في "معجمه الكبير" ، كما تقدَّم هي من رواية عمَّار الدّهني عن سعيد بن جبير مباشرة ، دون أن يكون بينهما البطين!! وعمّار الدّهني لم يرو عن سعيد بن جبير كما اعترف هو نفسه بذلك، كما في "تهذيب الكمال" (٢١/ ٢١٠) ، وفي "جامع التَّحصيل"ترجمة (٥٥٠) : قال أحمد بن حنبل: لم يسمع – الدّهني – من سعيد بن جبير شيئاً.

وهذا كلُّه يُوجب اضطراب هذه الرِّواية وضعفها عن ابن عبَّاس ، وعدم ثبوتها عنه! لا سيَّما وقد أعرض أصحاب الكتب التِّسعة (البخاري، ومسلم، والسُّنن الأربعة، وأحمد، ومالك، والدَّارمي) عن رواية : " والكرسي موضع القدمين" !! لكن ذكر البخاري في صحيحه عن سعيد بن جبير: أنَّ كرسيّه علمه. انظر فتح الباري (٨/ ١٩٩) قبل الحديث رقم (٤٥٣٥) مباشرة!

وعلى فرض ثبوت هذه الرِّواية عن ابن عبَّاس فهي من الموقوفات ، والموقوفات ليست من الحُجج والأدلَّة! وعندنا أنَّ ابن عبَّاس إذا روى مثل هذه الخرافات التَّجسيمية فإنَّما يرويها على سبيل التَّهكُّم عن كعب الأحبار فيظنُّها الرُّواة من بعده أنَّها من قوله الذي يعتقده !! بدليل أنَّه روي عنه بسند صحيح كما تقدَّم بأنَّ الكرسي هو العلم!! ثمَّ ما معنى أنَّ الكرسي موضع القدمين وإيراد هذا في الصِّفات؟! ليس لذلك معنى إلَّا أنَّ لله – تعالى عمَّا يقولون – قدمين يضعهما على الكرسي الذي هو بين يدي العرش ، لأنَّه جالس عندهم على العرش وواضع قدميه على الكرسي!! تعالى الله عن ذلك علوَّاً كبيراً! وهذا انحراف

صريح عن عقيدة الإسلام النَّاصَّة بأنَّ الله تعالىٰ : ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١] ، و ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص:٤] .

وبالتَّالي فإن كان له تعالىٰ قدمين وكان واضعهما علىٰ الكرسي كما يضع ويمدّ البشر أرجلهم وأقدامهم علىٰ الكراسي فهو علىٰ صورة إنسان لا من حيث الصِّفات كالسَّمع والبصر بل من ناحية الجسم والصُّورة والشَّكل والهيئة! فإذا كان له قدمان ووجه وعينان وساق وأصابع وكف وغير ذلك ممَّا يذكرونه من الأعضاء كان جسماً لا محالة! مهما حاولوا التَّظاهر بنفي الجسميَّة والجوارح والأعضاء! تعالىٰ الله عن إفكهم وهذيانهم وتقوُّلاتهم وتصوُّراتهم علوَّاً كبيراً و ﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات:١٨٠] .

ومن العجيب الغريب أنَّ بعض متسلِّفي العصر يقولون بذلك ، وينقلونه عن بعض أصحاب الكُتب التي يسمُّونها بـ : السُّنَّة ونحوها !!! وقد رواه بهذا اللفظ المنكر: أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السِّجستاني في " الرَّد علىٰ بشر المريسي " (ص ٧١ و ٧٣ و ٧٤) ، وعبد الله بن أحمد في كتاب السُّنَّة، وابن أبي شيبة في كتاب العرش، وابن خزيمة في التَّوحيد، وابن أبي حاتم في تفسيره، والهروي في الأربعين وأمثالهم!! ...

وهناك قول ثالث يفسِّر الكرسي بـ : القدرة ، نقله القرطبي ، وإليه جنح ابن تيمية الحرَّاني!! وهذا هو:

قال القرطبي في "تفسيره" (٣/ ٢٧٧) : " وَقِيلَ: كُرْسِيُّهُ قُدْرَتُهُ الَّتِي يُمْسِكُ بِهَا السموات وَالْأَرْضَ، كَمَا تَقُولُ: اجْعَلْ لِهَذَا الْحَائِطِ كُرْسِيًّا، أَيْ مَا يَعْمِدُهُ. وَهَذَا قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِ ابن عبَّاس في قول ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ﴾ ، قاله الْبَيْهَقِيُّ: وَرُوِّينَا عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِ ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ﴾، قَالَ: عِلْمُهُ" .

وقد مال إلىٰ هذا المعنىٰ ابن تيمية الحرَّاني في "مجموع الفتاوىٰ" (٦/ ٥٨٤) واعتمده حيث قال هناك: " وَقَدْ نُقِلَ عَنْ بَعْضِهِمْ: أَنَّ " كُرْسِيَّهُ " عِلْمُهُ. وَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ؛ فَإِنَّ عِلْمَ اللهَّ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ كَمَا قَالَ: ﴿رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا﴾ [غافر:٧] . وَاَللهُّ يَعْلَمُ نَفْسَهُ وَيَعْلَمُ مَا كَانَ وَمَا لَمْ يَكُنْ فَلَوْ قِيلَ وَسِعَ عِلْمُهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْمَعْنَى مُنَاسِبًا؛ لَا سِيَّمَا وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ﴾ ، أَيْ لَا يُثْقِلُهُ وَلَا يَكْرُثُهُ وَهَذَا يُنَاسِبُ الْقُدْرَةَ لَا الْعِلْمُ" .

يعني : أنَّ المعنىٰ المناسب في معنىٰ الكرسي هنا هو القدرة وليس العلم.

وبهذا تبيَّن لنا أنَّ رواية الكرسي موضع القدمين رواية ليست صحيحة ، وأنَّ الثَّابت عن ابن عبَّاس وسعيد ابن جبير هو تفسير الكرسي بالعلم " . انظر : إعلام الثقلين بخرافة الكرسي موضع القدمين (مطبوع بذيل القول

الأسَد في بيان حال حديث : " رأيت ربي في صورة شاب أمرد"(ص٨٤ ببعض الاختصار) . وانظر : صحيح الطحَّاويَّة (ص٤٤٠-٤٤١باختصار) .

والرِّواية ضعَّفها أيضاً الإمام الكوثري في تعليقه على " الأسماء والصِّفات" للبيهقي –طبع دار الكتب العلمية– (ص٥١٠) ...

كما أنَّ العديد من أهل العلم أوَّلوا الأثر – على فرض صحَّته ولم يصح – بعدَّة تأويلات ...

فقد جاء في الأسماء والصِّفات (٢/٢٩٦) للحافظ البيهقي ، قال : " ذَكَرَنَا أَنَّ مَعْنَاهُ فِيمَا نَرَى أَنَّه مَوْضُوعٌ مِنَ الْعَرْشِ مَوْضِعَ الْقَدَمَيْنِ مِنَ السَّرِيرِ، وَلَيْسَ فِيهِ إِثْبَاتُ الْمَكَانِ للهَّ سُبْحَانَهُ ".

وقال ابن عطيَّة في المحرَّر الوجيز (١/٣٤٢) : " قال أبو موسى الأشعري: الكرسي موضع القدمين ، وله أطيط كأطيط الرَّحل، وقال السدِّي: هو موضع قدميه.

قال القاضي أبو محمَّد: وعبارة أبي موسى مخلصة ، لأنَّه يريد هو من عرش الرَّحمن كموضع القدمين في أسرَّة الملوك، وهو مخلوق عظيم بين يدي العرش نسبته إليه نسبة الكرسي إلى سرير الملك، والكرسي هو موضع القدمين، وأمَّا عبارة السدِّي فقلقة، وقد مال إليها منذر البلُّوطي وتأوَّلها بمعنى: ما قدم من المخلوقات على نحو ما تأوَّل في قول النَّبي عليه السَّلام وفي كتاب الله، وأمَّا في عبارة مفسّر فلا، وقال الحسن بن أبي الحسن: الكرسي هو العرش نفسه" .

وقال الإمام القرطبي في "الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (٢/٦٨) : "... وتأويله عند أهل النَّظر أنَّ مقدار الكرسي من العرش كمقدار كرسي يكون عند سرير قد وضع لقدمي القاعد على السَّرير ، فيكون الَّسرير أعظم قدْراً من الكرسي الموضوع دونه موضعاً للقدمين ، هذا هو المقصود من الخبر عند أهل النَّظر ، والله أعلم . والخبر موقوف لا يصحُّ رفعه إلى النَّبي صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " .

وللاستزادة في موضوع الكرسي ... انظر : شرح العقيدة الطحاوية للغنيمي (ص٩١ فما بعدها) .

الفَصْلُ الثَّانِي

تَنْزِيْهِ الله تَعَالَى عَنِ الكَيْف

هناك ارتباط وثيق وكبير بين الكلام عمَّا يتبنَّاه المتسلِّفة في تفسير المقام المحمود الوارد في قوله تعالىٰ :

﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء:٧٩] ، وأنَّه – كما يقولون – يتمثَّل في إجلاس الله لرسوله محمَّد صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلىٰ جواره علىٰ العرش معه ... وهذا يتعارض مع تنزيه الله تعالىٰ عن مشابهة الحوادث ... قال الإمام ابن منظور في لسان العرب (٣/ ٦٢٠) : "التَّنزيه : تسبيح الله عَزَّ وَجَلَّ وإبعاده عمّا يقول المشركون . قال الأزهري : تنزيه الله تبعيده وتقديسه عن الأنداد والأشباه ، وإنَّما قيل للفلاة التي نأت عن الرِّيف والمياه : نزيهه ، لبعدها عن عمق المياه ، وذِبَان القُرىٰ ، وومد البحار ، وفساد الهواء . وفي الحديث : "كان يصلِّي من الليل فلا يمرُّ بآية فيها تنزيه الله إلَّا نزَّهه" ، أصل النُّزه البعد ، وتنزيه الله تبعيده عمَّا لا يجوز عليه من النَّقائص ، ومنه الحديث في تفسير سبحان الله : "هو تنزيهه" أي : إبعاده عن السُّوء وتقديسه ، ومنه حديث أبي هريرة رضي الله عنه : "الإيمان نزهٌ" ، أي بعيد عن المعاصي ، وفي حديث المعذّب في قبره : "كان زمان لا يستنزه من البول" ، أي : لا يستبرئ ولا يتطهَّر ولا يستبعد منه" .

فمن ضروريَّات التَّنزيه : تنزيه الله تعالىٰ عن الكيْف ، وأنَّه عليه سبحانه وتعالىٰ مستحيل ... وليعلم الذين يستشهدون بالمقولة المنسوبة للإمام مالك " والكيْف مجهول " أَنَّهَا لا تصحُّ عنه البتَّة ، وكذا لا تصحُّ عن شيخه ربيعة بن عبد الرَّحمن ولا عن السيِّدة أمّ سلمه– كما سيأتي – ، فعلىٰ الذين استمرأوا الاستشهاد بمقولة " والكيْف مجهول " أن يعلموا أنَّه يستحيل قولهم في حقِّ الله تعالىٰ ، لأنَّ ظاهر هذه العبارة موهم للتَّشبيه ، ولا يجوزُ لهم التَّمسُّك بعبارة مرويَّة لا تصحُّ ، فالله تعالىٰ لا يُعقل له كيفٌ ، لأنَّ في الكيْفِ مشابهةٌ ، والكيْف – كما يقول صاحب "التَّعريفات" (ص١٨٨) : " هيئة قارَّة في الشَّيء لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاته ، فقوله : "هيئة " يشمل الأعراض كلّها . وقولــــه : " قارَّة في الشَّيء " احتراز عن الهيئة الغير القارَّة ، كالحركة والزَّمان والفعل والانفعال " .

فتنزيه الله تعالىٰ عن الكيْف أمرٌ لا يختلف فيه اثنان من أهل الحقِّ ... فلا يقال لمن كيَّف الكيْف : كيف ، لأنَّ الكيفيَّة من لوازم الجسميَّة ، والله تعالىٰ ليس بجسم ...

وقال الإمام جلال الدِّين السُّيوطي : " وَقَدْ شَهِدَ الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ أَنَّ اللهَّ تَعَالَىٰ مُنَزَّهٌ عَنْ مُمَاثَلَةِ الْأَجْسَامِ وَالْجَوَارِحِ " . انظر : حاشية السندي علىٰ سنن النسائي (مطبوع السنن) (٨/ ٢٢١) .

وقال أيضاً : " وَقَالَ المظهري : اعْلَم أَنَّ الله تَعَالَىٰ منزَّه عَن الْحَدث وَصفَة الْأَجْسَام ، وكلّ مَا ورد فِي الْقُرْآن وَالْأَحَادِيث فِي صِفَاته مِمَّا يُنبئ عَن الْجِهَة والفوقيَّة والاستقرار وَالنُّزُول وَنَحْوهَا ، فَلَا نَخُوض فِي تَأْوِيله ، بل نؤمن بِمَا هُوَ مَدْلُول تِلْكَ الْأَلْفَاظ علىٰ الْمَعْنىٰ الَّذِي أَرَادَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ، مَعَ التَّنْزِيه عَمَّا يُوهم الجسميَّة والجهة " . انظر : شرح سنن ابن ماجه (١/ ١٨) ، مضمن ثلاثة شروح : (مصباح الزجاجة للسيوطي) ، (إنجاح الحاجة لمحمد عبد الغني المجددي الحنفي) ، (ما يليق من حل اللغات وشرح المشكلات لفخر الحسن بن عبد الرَّحمن الحنفي الكنكوهي) .

وقال في " الحاوي للفتاوي" (٢/ ٢٩٠-٢٩١) : " فَإِنَّكَ إِذَا كُنْتَ لَا تُطِيقُ بِأَنْ تَصِفَ نَفْسَكَ الَّتِي هِيَ بَيْنَ جَنْبَيْكَ بِكَيْفِيَّةٍ وَأَيْنِيَّةٍ وَلَا بِسَجِيَّةٍ وَلَا هَيْكَلِيَّةٍ وَلَا هِيَ بِمَرْئِيَّةٍ، فَكَيْفَ يَلِيقُ بِعُبُودِيَّتِكَ أَنْ تَصِفَ الرُّبُوبِيَّةَ بِكَيْفَ وَأَيْنَ وَهُوَ مُقَدَّسٌ عَنِ الْكَيْفِ وَالْأَيْنِ؟ وَفِي ذَلِكَ أَقُولُ:

قُلْ لِمَنْ يَفْهَمُ عَنِّي مَا أَقُــــولُ … قَصَرَ الْقَوْلُ فَذَا شَرْحٌ يَطُولْ
هُوَ سِرٌّ غَـــــامِضٌ مِنْ دُونِهِ … ضُرِبَتْ وَاللهَّ أَعْنَــاقُ الْفُحُولْ
أَنْتَ لَا تَعْــــرِفُ إِيَّاكَ وَلَا … فِيكَ حَارَتْ فِي خَفَايَاهَا الْعُقُولْ
لَا وَلَا تَدْرِ صِفَــــاتٍ رُكِّبَتْ … تَدْرِ مَنْ أَنْتَ وَلَا فَايَاهَا الْعُقُولْ
أَيْنَ مِنْكَ الرُّوحُ فِي جَوْهَرِهَــا … هَلْ تَرَاهَا فَتَرَىٰ كَيــــفَ تَجُولْ

هَذِهِ الْأَنْفَاسُ هَلْ تَحْصُرُهَا لَا وَلَا تَدْرِي مَتَىٰ مِنْكَ تَزُولْ
أَيْنَ مِنْكَ الْعَقْلُ وَالْفَهْمُ إِذَا غَلَبَ النَّوْمُ فَقُلْ لِي يَا جَهُولْ
أَنْتَ أَكْلُ الْخُبْزِ لَا تَعْرِفُهُ كَيْفَ يَجْرِي مِنْكَ أَمْ كَيْفَ تَبُولْ
فَإِذَا كَانَتْ طَوَايَاكَ الَّتِي بَيْنَ جَنْبَيْكَ كَذَا فِيهَا ضُلُولْ
كَيْفَ تَدْرِي مَنْ عَلَىٰ الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ لَا تَقُلْ كَيْفَ اسْتَوَىٰ كَيْفَ النُّزُولْ
كَيْفَ تَجَلَّى اللهُ أَمْ كَيْفَ يُرَىٰ فَلَعَمْرِي لَيْسَ ذَا إِلَّا فُضُولْ
هُوَ لَا كَيْفَ وَلَا أَيْنَ لَهُ وَهُوَ رَبُّ الْكَيْفِ وَالْكَيْفُ يَحُولْ
وَهُوَ فَوْقَ الْفَوْقِ لَا فَوْقَ لَهُ وَهُوَ فِي كُلِّ النَّوَاحِي لَا يَزُولْ
جَلَّ ذَاتًا وَصِفَاتًا وَسَمَا وَتَعَالَىٰ قَدْرُهُ عَمَّا أَقُولْ

إذن فالتَّكييف مستحيل عليه تعالىٰ ، وممتنع بالإجماع ، لكنَّ من يدَّعون ويزعمون السَّلفيَّة يصرِّحون بأنَّ لله تعالىٰ كَيْفاً إِلَّا أنَّ كَيْفَهُ مجهولٌ لديهم ... والقَوْلُ بالتَّكييف المجهول مدخلٌ واسعٌ للتَّشبيه والتَّجسيم ، ولذلك وجدنا السَّلف الصَّالح يُجري الألفاظ الموهمة للتَّشبيه علىٰ ظاهر لفظها – لا علىٰ ظاهر معناها كما يزعم مدَّعو السَّلفيَّة – والإيمان بها علىٰ طريق الإجمال ، مع تنزيه الله تعالىٰ عن الكيفيَّة والتَّشبيه ، وقد نقله الإمام البيهقي وغيره عن الأئمَّة الأربعة ، والسُّفيانين (سفيان الثوري (١٦١هـ ، سفيان بن عيينة (١٩٨هـ) ، والحمَّادين (حمَّاد بن سلمة ١٦٧هـ ، وحمَّاد بن زيد ١٧٩هـ) ، والأوزاعي (١٥٧هـ) ، والليث (١٧٥هـ) ، وغيرهم كثير ...

فَكَيْفَ ، ومن أين علمَ من يدَّعون السَّلفيَّة بأنَّ لله تعالىٰ كَيْفاً ؟!! ومن المعلوم بداهة أنَّ ذلك أمرٌ موكولٌ للعقول التي من شأنها أن تحلِّل المعلومات الواردة إليها من خلال الحواس الخمس التي تُعتبر مصدراً مهمَّاً للإدراك ومعرفة الأشياء ، لكن يجب علينا أن نفهم أنَّ عمل هذه الحواس وكذا العقول مقصورٌ فقط علىٰ عالم الحسِّ والشَّهادة دون عالم الغيب الذي لا يعلمه إلَّا الله تعالىٰ وحده ...

وفي ذلك يقول الإمام محمَّد عبده في " رسالة التَّوحيد" (ص٥٠-٦١باختصار) : " إذا قَدَّرنا عقل البشر قدره ، وجدناه غايه ما ينتهي إلىٰ كماله إنَّما هو الوصول إلىٰ معرفة عوارض بعض الكائنات التي تقع تحت الإدراك الإنساني ، حسَّاً كان أو وجداناً ، أو تعقُّلاً ، ثمَّ التَّوصُّل بذلك إلىٰ معرفة مناشئها ، وتحصيل كليَّات لأنواعها ، والإحاطة ببعض القواعد لعروض ما يعرض لها . أمَّا الوصول إلىٰ كُنْه حقيقتها ، فممَّا لا تبلغه قوَّته ، لأنَّ اكتناه المركَّبات إنَّما هو باكتناه ما تركَّبت منه ، وذلك ينتهي إلىٰ البسيط الصّرف ، وهو لا سبيل إلىٰ اكتناهه بالضَّرورة ، وغاية ما يمكن عرفانه منه هو عوارضه وآثاره ... خذ أظهر الأشياء وأجلاها ،

كالضّوء : قرَّر النَّاظرون فيه له أحكاماً كثيرة ، فصَّلوها في علم خاصّ به ، ولكن لم يستطع ناظر أن يفهم ما هو ، ولا أن يكتنه معنى الإضاءة نفسه ، وإنَّما يعرف من ذلك ما يعرفه كلُّ بصير له عينان ، وعلى هذا القياس .

ثمَّ أنَّ الله لم يجعل للإنسان حاجه تدعو إلى اكتناه شيء من الكائنات ، وإنَّما حاجته إلى معرفة العوارض والخواص ولذّة عقله إن كان سليماً ، إنَّما هي تحقيق نسبة تلك الخواص إلى ما اختصَّت به ، وإدراك القواعد التي قـــامت عليها تلك النّسب ، فالاشتغـــال بالاكتناه إضاعة للوقت ، وصرف للقوَّة إلى غير ما سيقت إليه ... ويخلص إلى القَوْلُ : بأنَّ الفكر في ذات الخالق هو طلب للاكتناه من جهة ، وهو ممتنع على العقل البشرى ، لما علمت من انقطاع النِّسبة بين الوجودين ، ولاستحالة التَّركيب في ذاته ، وتطاولٌ إلى ما لا تبلغه القوَّة البشريَّة ، من جهة أخرى ، فهو عبثٌ ومهلكةٌ ، عبثٌ لأنَّه سعيٌ إلى ما لا يُدرك ، ومهلكةٌ ، لأنَّه يؤدِّي الى الخبط في الاعتقاد ، لأنَّه تحديدٌ لما لا يجوز تحديده ، وحصرٌ لما لا يصحُّ حصره ...

ويضيف قائلاً : إنَّنا مع جهلنا بكُنْهِ الكَوْنِ وحقيقته ، فللكون أو بعبارة أخرى : فللمخلوق صفات وظواهر وأعراض تحدِّد مخلوقيَّته واحتياجه لخالقه....

فإذا ما ورد نصٌّ أوهم ظاهرُهُ التَّشبيه ، فليس كافياً في التَّنزيه أن نفسِّر اللفظ بحقيقته اللغويَّة ، ثمَّ نتناقض ونظنُّ أنَّنا منزِّهين حينما نقول : أنَّنا نجهل كُنْه الذَّات ، بل يجب أن ننفي عن الله عَزَّ وَجَلَّ المعنى الظَّاهر ، ولا نتفكَّر في ذات الخالق ، لأنَّ التَّفكُّر في الذَّات عبثٌ ومهلكةٌ ، وطلبٌ للاكتناه ، وهو مستحيلٌ على العقل البشري . فكلُّ ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] .

فللعقل البشري جهود إذا جاوزها عجز وضلَّ ، وخبطَ خبْط عشواء في غير فهم ولا إدراك ... وهناك ظواهر كثيرة تقع تحت حسِّ الإنسان ، وتتداخل في مدركاته ، وهو مع ذلك يعجز عن الوصول إلى كُنهها ، فالنَّفس ، والرُّوح ، والعقل ، والضّوء ، والكهرباء ، والأثير ، قريبةٌ منه كلّ القرب ، ولكنَّه لا يستطيع معرفة حقيقتها ، وهو لذلك يكتفي بالبحث في آثارها وأعراضها ، وما يمكن أن يفيده منها ، ويَدَعُ – مضطرَّاً – محاولة اكتناهها ، وما ذاك إلَّا لأنَّ إدراكه ينتهي عند غايةٍ محدودة ، فالتَفكير فيما وراء هذه الغاية إضاعةٌ للوقت ، وصرفٌ للقوى فيما خلقت غير مستعدَّة له ، وإذا كان هذا حالُ العقل الإنساني مع ما يساويه في الوجود أو ينحطّ عنه ، بل كذلك شأنه فيما يظنّ من الأفعال أنَّه صادر عنه كالفِكْر ، فما يكون من أمره بالنِّسبة إلى ذلك الوجود الأعلى ؟! . انظر كتاب : الله تبارك وتعالى (ص١٥١) .

فعلى الإنسان أن يعلم " أَنَّ كلَّ مَا تصوَّر فِي الْوَهم من طولٍ وَعرْض وعمْق وألوان وهيئات مُخْتَلفَة يَنْبَغِي أَن تعتقد أَن صانع الْعَالم بخلافة ، وَأَنَّه قَادر على خلق مثله ، وَإِلَى هَذَا الْمَعْنى أَشَارَ الصّديق رَضِي الله عَنهُ بقوله : الْعَجز عَن دَرك الْإِدْرَاك إِدْرَاك ، وَمَعْنَاهُ : إِذا صَحَّ عنْدك أَنَّ الصَّانِع لَا يُمكن مَعْرفَته بالتَّصوير والتَّركيب وَالْقِيَاس على الْخلق صَحَّ عنْدك أَنَّه خلاف الْمَخْلُوقَات وتحقيقه أَنَّك إِذا عجزت عَن مَعْرفَته بِالْقِيَاسِ على أَفعاله صَحَّ معرفتك لَهُ بِدلَالَة الْأَفْعَال على ذَاته وَصِفَاته ، وَقد وصف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى نَفسه بقوله : ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر:٢٤] ، وَمَا كَانَ مصوِّراً لم يكن مصوَّراً ، كَمَا أَنَّ من كَانَ مخلوقاً لم يكن خَالِقًا " . انظر : التبصير في الدِّين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (ص١٦٠) .

فتكييفُ الأشياء لا يتحصَّل إلَّا من خلال عمل الحواس التي تعمل وفقاً لمعلومات وردت إليها ، فإذا فُقدت المعلومات أو لم تتوفَّر فلا يتبقَّى للعقل إلَّا التَّخيُّلات المبنيَّة لديه على مثال سابق موجود ومتشكّل في الذَّاكرة ، بناء على معلومات سابقة وردت إليه ... فإذا لم تتوفَّر أصلاً معلومات عن شيء ما ، فلا سبيل للعقل إلى تكييفه ... وعليه فلا يتبقَّى لمن يدَّعون السَّلفيَّة من سبيل للقول بالكيْف المجهول إلَّا الفهم السَّقيم للنُّصوص المتشابهة ، ذلكم الفهم الذي أقيم على إلغائهم وإنكارهم لجمال اللغة العربيَّة المتمثِّل بالمجاز الذي أنكروه وسمُّوه بالطَّاغوت ، كما تجد ذلك في كتاب : " الصَّواعق المُرسلة في الرَّدِّ على الجهميَّة والمعطلة " للإمام ابن القيِّم ، وهو الكتاب الذي هجم فيه على المجاز وعلى القائلين به ، ونسي أو تناسى أنَّ اسم الكتاب الذي حارب فيه المجاز ... مجاز ، فيا لـ ...

ولذلك وجدناهم يسارعون إلى إثبات كلِّ ما من شأنه أن يصف الله تعالى بالجوارح والأعضاء ، ويُجْرُونه على ظاهر معناه ، ثمَّ يقولون : " بلا كيْف " ، أو " والكيْف مجهول " ، وهي عبارة لا مكان لها من الإعراب في هذا المقام ، والعياذ بالله تعالى ...

وبناءً على ما يجب لله تعالى من التَّنزيه ، أكَّد علماء أهل الحقِّ أنَّه يجب الاعتقاد بأنَّ الله تعالى لا يحتاج لمكان يتمكَّن فيه ، لأنَّه سبحانه ليس جسماً ، إذ الجسم هو الذي يتمكَّن بمعنى يتحيَّز في المكان ، وهو الذي لا ينفكُّ عن الحركة والسُّكون والاجتماع والافتراق ، إذ هي أعراضٌ ملازمةٌ للأجسام ، ولا تقوم إلَّا بها ، وهي حادثةٌ لتغيُّرها وتبدُّلها ، وما لا ينفكُّ عن الحوادث فهو حادث ، والله تعالى واجب الوجود لذاته ، فلا يجوز أن يكون جسْماً أو عَرَضاً ، فلو كان جسْماً أو عَرَضاً لاحتاج للمحلّ ، وافتقر إليه ، وبحاجة المتمكّن في المكان للمكان يصبح الواجب مفتقراً للغير فيكون ممكِناً ، واللازم باطل فالملزوم مثله ، وبالتَّالي لا يجوز

عليه ما يجوز على المحدثات من الحركة والسُّكون والانتقال وسائر الأعراض الملازمة للمحدثات ، وبالتَّالي فالله تعالىٰ ليس محلَّاً للحوادث ، فلا هو يحلُّ بها ، ولا هي تحلُّ فيه سبحانه وتعالىٰ ...

والله تعالىٰ لا كيْف له ، وصفاته سبحانه لا تشبه صفاتنا بشيء ، جلَّ وتعالىٰ ربُّنا عن النَّظير ، والمثيل ، والشَّبيه ، والنِّدِّ ، ، والضِّدِّ ، والكفء ...

ولذلك وقف جمهور السَّلف الصَّالح أمام المتشابهات من غير أن ينبسُّوا ببنت شَفَه ، وقالوا : نؤمن بها ، وُنَصدِّقُ بِهَا ، وَلَا تُتوَهَّم ، **وَلَا كَيْف ، وَلَا مَعْنَى** ، ولا نَرُدُّ منها شيئاً ، ونعلم أنَّ ما جاء به الرَّسولُ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حقٌّ إذا ثبت وصحَّ الحديث عنه ، ولا نردُّ علىٰ الله تعالىٰ قوله ، ولا نصف الله بأكثر ممَّا وصف به نفسه ، بلا حدٍّ ولا غاية ، ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ**﴾ [الشورىٰ : ١١] . فأجروها علىٰ ظاهر اللفظ لا علىٰ ظاهر المعنىٰ ، لأنَّ المعنىٰ لا سبيل إلىٰ درْكه ، ولذلك وَكَلُوا علمه إلىٰ الله تعالىٰ ، وكان لسان حالهم يقول كما قال الإمام ابن الجوزي : " نُقِرُّ ونُمِرُّ ، وَأَرْبَابُ الْبَحْثِ فِي خَسَارٍ ، هَذَا سَيْفُ السُّنَّة فَتَنَاوَلْهُ بِالْيَمِينِ لا بِالْيَسَارِ ، وَاضْرِبْ بِهِ كَفَّ " كَيْفَ " وَرَأْسَ " لِمَ " وَعُنُقَ " ثمَّ " وَخُذْ لِلتَّنْزِيهِ من التَّشبيه بالثَّار ، قال تعالىٰ : ﴿**أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ**﴾ [التوبة:١٠٩] " . انظر : التبصرة لابن الجوزي (٢/ ٢٨٧) .

فالله تعالىٰ لا كيْف له ، إذ الكيْف من لوازم الأجسام ، والله يتنزَّه عن ذلك كلِّه ... فهو سبحانه منزَّه عن الحدِّ ، والضِّدِّ ، والنِّدِّ ، والمثْل ، والشَّبيه ، والنَّظير ، والمكان ، والحركة ...

نقَلَ الإمامُ أبو نعيم الأصبهاني في " الحِلْيَةِ " (١/ ٧٢-٧٣) بسنده عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ سَعْدٍ ، قَالَ : كُنْتُ بِالْكُوفَةِ فِي دَارِ الْإِمَارَةِ ، دَارِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، إِذْ دَخَلَ عَلَيْنَا نَوْفُ بْنُ عَبْدِ الله ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِالْبَابِ أَرْبَعُونَ رَجُلاً مِنَ الْيَهُودِ ، فَقَالَ عَلِيٌّ : عَلَيَّ بِهِمْ ، فَلَمَّا وَقَفُوا بَيْنَ يَدَيْهِ قَالُوا لَهُ : يَا عَلِيُّ صِفْ لَنَا رَبَّكَ هَذَا الَّذِي فِي السَّماء ، كَيْفَ هُوَ ، وَكَيْفَ كَانَ ، وَمَتَىٰ كَانَ ، وَعَلَىٰ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ ؟ فَاسْتَوَىٰ عَلِيٌّ جَالِساً ، وَقَالَ : مَعْشَرَ الْيَهُودِ اسْمَعُوا مِنِّي ، وَلَا تُبَالُوا أَنْ لَا تَسْأَلُوا أَحداً غَيْرِي ، إِنَّ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ هُوَ الأَوَّلُ لَمْ يَبْدُ مِمَّا ، وَلَا مُمَازَجُ مَعِمَّا ، وَلَا حَالٌّ وَهْمًا ، وَلَا شَبَحٌ يُتَقَصَّىٰ ، وَلَا مَحْجُوبٌ فَيُحْوَىٰ ، وَلَا كَانَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ فَيُقَالُ : حَادِثٌ ، بَلْ جَلَّ أَنْ يُكَيِّفَ الْمُكَيِّفَ لِلْأَشْيَاءِ كَيْفَ كَانَ ، بَلْ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزُولُ لِاخْتِلَافِ الْأَزْمَانِ ، وَلَا لِتَقَلُّبِ شَانٍ بَعْدَ شَانٍ ، وَكَيْفَ يُوصَفُ بِالْأَشْبَاحِ ، وَكَيْفَ يُنْعَتُ بِالْأَلْسُنِ الْفِصَاحِ ، مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَشْيَاءِ فَيُقَالُ : بَائِنٌ ، وَلَمْ يَبِنْ عَنْهَا فَيُقَالُ : كَائِنٌ ، بَلْ هُوَ بِلَا كَيْفِيَّةٍ ، وَهُوَ أَقْرَبُ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ، وَأَبْعَدُ فِي الشَّبَهِ مِنْ كُلِّ بَعِيدٍ ... وَالْحَدُّ إِلىٰ غَيْرِهِ مَنْسُوبٌ ...

سُبْحَانَهُ كَلَّمَ مُوسَىٰ تَكْلِيماً بِلَا جَوَارِحٍ وَلَا أَدَوَاتٍ ، وَلَا شَفَةٍ وَلَا لَهَوَاتٍ ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَنْ تَكْيِيفِ الصِّفَاتِ ، مَنْ زَعَمَ أَنَّ إِلَهَنَا مَحْدُودٌ ، فَقَدْ جَهَلَ الْخَالِقَ الْمَعْبُودَ " .

قلت : وعن معنىٰ " بائن من خلقه " ، قال الإمام ابن فورك في "مشكل الحديث وبيانه" (ص٤٥٤) : " ... وأنَّه بائن ممَّا خلق ، بينونة الصِّفة والنَّعت ، لا بالتَّحيُّز والمكان والجهة" . وقال الإمام الكوثري في تعليقه علىٰ الأسماء والصفات للبيهقي (ص٥٠٢) : "والمعنىٰ أنَّه غير ممازج للخلق لا بمعنىٰ أنَّه متباعد عن الخلق بالمسافة ، تعالىٰ الله عن القُرب والبعد الحسيَّين والبينونة الحسِّيَّة ، فليس في ذلك ما يطمع المجسَّمة في كلامه ، وسيأتي من المصنِّف عند الكلام في آية الاستواء : لا قاعد ولا قائم ولا مماسّ ولا مباين عن العرش . ثمَّ قال : لأنَّ المماسَّة والمباينة بالمسافة التي هي ضدّها ، كلاهما من صفات الأجسام " .

وقال التَّابعي الشَّهير زين العابدين علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم : " ... أنت الله الذي لا تُحدُّ فتكون محدوداً " . انظر : إتحاف السَّادة المتَّقين بشرح إحياء علوم الدِّين (٤/ ٤١٣) .

وقال الإمام أبو حنيفة : " وَهُوَ شَيْء لَا كالأشياء وَمعنىٰ الشَّيء : الثَّابِت بِلَا جسم ، وَلَا جَوْهَر ، وَلَا عَرَض ، وَلَا حدَّ لَهُ ، وَلَا ضدَّ لَهُ ، وَلَا ندَّ لَهُ ، وَلَا مِثل لَهُ " . انظر : شرح الفقه الأكبر (ص٨٩-٩٠) .

ونقل الإمام السُّيوطي في "الأشباه والنَّظائر" (ص٤٨٨) عن الإمام الشَّافِعِيُّ أَنَّه لَا يُكَفر أَحَداً مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ ، وَاسْتثنىٰ مِنْ ذَلِكَ : الْمُجَسِّم ، وَمُنْكِر عِلْم الْجُزْئِيَّاتِ . " وحَكَوْا عن الشَّافعي رضي الله عنه أنَّه قال : من انتهض لطلب مدبِّره فانتهىٰ إلىٰ موجود ينتهي إليه فكرهُ فهو مشبِّه ، وإن اطمأنَّ إلىٰ العدم الصّرف فهو معطِّل ، وإن اطمأنَّ إلىٰ موجود واعترف بالعجز عن إدراكه فهو موحِّد " . انظر : تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدِّين السُّبْكِي (٤/ ٦٤٣) .

فالشَّافعي حكم علىٰ من انتهىٰ فكره في طلب الحقِّ إلىٰ شيء من المخلوقات بأنَّه مُشبِّه ، وحكم علىٰ من انتهىٰ فكره إلىٰ العدم بأنَّه معطِّل ... أمَّا من اعتقد بوجود الحقّ المتَّصف بالجلال والكمال ، واعترف بالعجز عن إدراك حقيقة الحقّ تعالىٰ بأنَّه موحِّد .. وهذا كلام نفيس من الإمام الشَّافعي ، يدلُّ دلالة واضحة بيِّنة علىٰ أنَّ السَّلف الصَّالح رضوان الله عليهم كانوا علىٰ قلب رجل واحد في تنزيه الله تعالىٰ عن الجسميَّة ولوازمها من التَّحيُّز ، والجلوس علىٰ العرش ، والنُّزول ، والمجيء ، والإتيان بمعنىٰ الحركة ...وأنَّ ما خطر بالبال فالله بخلافه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] ...

وأكَّد الإمام الشَّافعي رضي الله عنه – أيضاً – على الحقائق السَّابقة ، فقال كما جاء في " البرهان المؤيَّد" (ص١٨) : " آمنت بلا تشبيه ، وصدَّقت بلا تمثيل ، واتَّهمت نفسي في الإدراك ، وأمسكت عن الخوض فيه كلَّ الإمساك " .

ومن المعلوم أنَّ علماء الأمَّة أجمعوا على تنزيه الله تعالى عن الجسميَّة وسائر صفات المُحدثات ، وأكَّدوا على أنَّه لم يأت في الشَّريعة ذلك ، فبطل ... ولذا لا يجوز أن يُسمَّى الله تعالى بالجسم ... فقد جاء في عقيدة الإمام أحمد بن حنبل "رواية أبي بكر الخلَّال العقيدة رواية أبي بكر الخلَّال" (ص١١١) : " وَأنكر – يعني أحمد بن حنبل – على من يَقُول بالجسم ، وَقَالَ : إِنَّ الْأَسْمَاء مَأْخُوذَة بالشَّريعة واللغة ، وَأهل اللُّغَة وضعُوا هَذَا الاسم على كلِّ ذِي طول ، وَعرض ، وسُمك ، وتركيب ، وَصُورَة ، وتأليف ، وَالله تَعَالَى خَارج عَن ذَلِك كُلِّه ، فَلم يجز أَن يُسمَّى جسماً ، لِخُرُوجِهِ عَن معنى الجسميَّة ، وَلم يجِئ فِي الشَّرِيعَة ذَلِك ، فَبَطل " .

ونقل الإمام عبد الواحد التَّميمي في "اعتقاد الإمام ابن حنبل" (ص٢٩٤) عن الإمام أحمد بن حنبل أنَّه كان يعتقد عقيدة التَّفويض التي كان عليها جمهور السَّلف الذين فوَّضوا معنى الألفاظ المُضافة إلى الله تعالى ، وأنَّه : " كان يقول : إنَّ لله تعالى يدين ، وهما صفة له في ذاته ، ليستا بجارحتين ، وليستا بمركَّبتين ، ولا جسم ، ولا من جنس الأجسام ، ولا من جنس المحدود ، والتَّركيب ، ولا الأبعاض والجوارح ، ولا يُقاس على ذلك ، ولا له مرفق ، ولا عضد ، ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم : يد ، إلَّا ما نطق القرآن به أو صحَّت عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السُّنَّة فيه ... " . وانظر : اعتقاد الإمام ابن حنبل (ص٢٩٨) .

وقال الإمام أبو نعيم الأصبهاني في "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء" (٩/ ٣٨٨) في ترجمته لأبي الفيض ذُو النُّونِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمِصْرِيُّ (٢٤٥هـ) من نظمه :

شُكْراً لِمَا خَصَّنَا مِنْ فَضْلِ نِعْمَتِه	مِنَ الْهُدَى وَلَطِيفِ الصُّنْعِ وَالرَّفَدِ
رَبٌّ تَعَالَى فَلَا شَيْءَ يُحِيطُ بِهِ	وَهُوَ الْمُحِيطُ بِنَا فِي كُلِّ مُرْتَصَدِ
لَا الْأَيْنَ وَالْحَيْثُ وَالْكَيْفُ يُدْرِكُهُ	وَلَا يُحَدُّ بِمِقْدَارٍ وَلَا أَمَدِ
وَكَيْفَ يُدْرِكُهُ حَدٌّ وَلَمْ تَرَهُ عَيْنٌ	وَلَيْس لَهُ فِي الْمِثْلِ مِنْ أَحَدِ
أَمْ كَيْفَ يَبْلُغُهُ وَهْمٌ بِلَا شَبَهٍ	وَقَدْ تَعَالَى عَنِ الْأَشْبَاهِ وَالْوَلَدِ

الفَصْلُ الثَّالِثُ

تَنْزِيْهُ اللهِ تَعَالَى عَنِ المَكَانِ

الكلام عن تنزيه الله تعالىٰ عن المكان له ارتباط بمسألة إقعاد الله لرسوله علىٰ العرش معه – والعياذ بالله تعالىٰ – لأنَّ العرش مكان ومخلوق عظيم من مخلوقات الله تعالىٰ ، والجلوس نقص وافتقار وحاجة ... والله كان ولا مكان ، وهو غنيٌّ عن المكان وغيره ممَّا خلق ... ولذلك أجمعت الأمَّة علىٰ تنزيه الله تعالىٰ عن المكان ، ونقل إجماعهم علىٰ ذلك غير واحد من العلماء ...

قال الإمام البغدادي في "الفَرق بين الفِرق وبيان الفرقة النَّاجية" (ص٣٢١) : " وأجمعوا علىٰ أنَّه لَا يحويه مَكَان ، وَلَا يجرىٰ عَلَيْهِ زمَان " .

وقال إمام الحرمين الجُويني في " كتاب الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلَّة في أصول الاعتقاد" (ص٣٩) : " ومذهبُ أهل الحقِّ قاطبة : أنَّ الله سبحانه وتعالىٰ يتعالىٰ عن التَّحيُّز والتَّخصُّص بالجهات " .

وقال الإمام الرَّازي في " مفاتيح الغيب" (التَّفسير الكبير) (٢٩/٤٤٩) : " ... فَقَدِ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ مَعَنَا بِالْمَكَانِ وَالْجِهَةِ وَالْحَيِّزِ " .

وفيما يلي طائفة من أقوال العلماء في تنزيه الله تعالىٰ عن المكان :

قال الإمام عبد القاهر البغدادي في " الفَرق بين الفِرق وبيان الفرقة النَّاجية" (ص٣٢١) : " قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه : " إنَّ الله تَعَالَىٰ خلق الْعَرْش إظهاراً لقدرته ، لَا مَكَاناً لذاته ، وَقَالَ أيضاً : قد كَانَ وَلَا مَكَان ، وَهُوَ الْآن علىٰ مَا كَانَ " .

وقال الإمام جعفر الصَّادق بن محمَّد الباقر بن زين العابدين علي بن الحسين رضوان الله عليهم : " مَنْ زعم أنَّ الله تعالىٰ في شيء ، أو من شيء أو علىٰ شيء فقد أشرك ، لأنَّه لو كان علىٰ شيء لكان محمولاً ، ولو كان في شيء لكان محصوراً ، ولو كان من شيء لكان محدثًا ، والله يتعالىٰ عن ذلك " . انظر : الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل بـه ، أبو بكر محمَّد الباقلاني المالكي (ص٤٠) .

وقال الإمام أبو حنيفة النُّعمان بن ثابت بن إبراهيم في "الفقه الأبسط" (ص٥٧) : " لا يُوصف الله تعالىٰ بصفات المخلوقين ... قلتُ : أرأيتَ لو قيل : أين الله تعالىٰ ؟ فقال : يقال له : كان الله تعالىٰ ولا مكان قبل أن يخلق الخلق ، وكان الله تعالىٰ ولـم يكن أين ولا خَلْق ولا شيء ، وهو خالق كلّ شيء " .

وقال الإمام الزَّبيدي في " إتحاف السَّادة المتَّقين بشرح إحياء علوم الدِّين" (٢٣/٢) نقلاً عن الإمام الشَّافعي: " ... والدَّليل عليه هو أنَّه تعالىٰ كان ولا مكان ، فخلق المكان وهو علىٰ صفة الأزليَّة كما كان قبل خلقه المكان ، لا يجوز عليه التَّغيير في ذاته ، ولا التَّبديل في صفاته " .

وقال اللغوي إبراهيم بن السّري الزّجَّاج في " تفسير أسماء الله الحسنىٰ" (ص٤٨) : " العلي : هو فَعِيل في معنىٰ فاعل ، فالله تعالىٰ عالٍ علىٰ خلقه ، وهو عليٌّ عليهم بقدرته ، ولا يجب أن يُذهب بالعلو ارتفاع مكانٍ ، إذ قد بيَّـنَّا أن ذلك لا يجوز في صفاته تقدَّست ، ولا يجوز أن يكون علىٰ أن يُتصوَّر بذهن ، تعالىٰ الله عن ذلك عُلوّاً كبيراً " ..

وقال اللغوي إبراهيم بن السّري الزّجَّاج في "تفسير أسماء الله الحسنىٰ" (ص٦٠) : " والله تعالىٰ عالٍ علىٰ كلِّ شَيْء ، وليس الـمراد بالعلو ارتفاع الـمحلِّ ، لأنَّ الله تعالىٰ يجلُّ عن الـمحلِّ والـمكان ، وإنَّما العُلو علوُّ الشَّأن وارتفاعُ السُّلطان " .

وقال الإمام محمَّد بن حبان البُستي في "الثِّقات" (١/١-٢) : " الْحَمد لله الَّذِي لَيْسَ لَهُ حدٌّ مَحْدُود فيحتوىٰ ، وَلَا لَهُ أجل مَعْدُود فيفنىٰ ، وَلَا يُحِيط بِهِ جَوَامِع الْمَكَان ، وَلَا يشْتَمل عَلَيْهِ تَوَاتر الزَّمَان ، وَلَا يدْرك نعْمَته بالشواهد والحواس ، وَلَا يُقَاس صِفَات ذَاته بِالنَّاسِ ، تعاظم قدره عَن مبالغ نعت الواصفين ، وَجلَّ وَصفه عَن إِدْرَاك غَايَة الناطقين " .

وقال الإمام محمَّد بن حبان البُستي في "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبَّان" (٣/ ٢٠١) : " ... كَذَلِكَ يَنْزِلُ بِلَا آلَةٍ ، وَلَا تَحَرُّكٍ ، وَلَا انْتِقَالٍ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ ... وَكَذَلِكَ يَنْزِلُ كَيْفَ يَشَاءُ ، بِلَا آلَةٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَاسَ نُزُولُهُ إِلَى نُزُولِ الْمَخْلُوقِينَ ، كَمَا يُكَيَّفُ نُزُولُهُمْ ، جَلَّ رَبُّنَا وَتَقَدَّسَ مِنْ أَنْ تُشَبَّهَ صِفَاتُهُ بِشَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ " .

وقال الإمام محمَّد بن حبان البُستي في "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان" (١٤/ ١٠) في كلامه على حديث : " .. أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَات وَالْأَرْض ؟ قَالَ : فِي عَمَاءٍ ، مَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ وَمَا تحته هواء " : " قال أبو حاتم رضي الله تعالى عَنْهُ : وَهِمَ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ مِنْ حَيْثُ " فِي غَمَامٍ " إِنَّمَا هُوَ "فِي عَمَاءٍ " يُرِيدُ بِهِ : أَنَّ الْخَلْقَ لَا يَعْرِفُونَ خَالِقَهُمْ مِنْ حَيْثُ هُمْ ، إِذْ كَانَ ولا زمان ولا مكان ، ومن لا يُعْرَفُ لَهُ زَمَانٌ ، وَلَا مَكَانٌ ، وَلَا شَيْءٌ مَعَهُ ، لِأَنَّهُ خَالِقُهَا ؛ كَانَ مَعْرِفَةُ الْخَلْقِ إِيَّاهُ ، كَأَنَّهُ كَانَ فِي عَمَاءٍ عَنْ عِلْمِ الْخَلْقِ ، لَا أَنَّ اللهَ كَانَ فِي عَمَاءٍ ، إِذْ هذا الوصف شبيه بأوصاف المخلوقين " .

وقال الإمام السُّبْكِي في "طبقات الشَّافعيَّة الكبرى "(٩/ ٤٣) نقلاً عن محمَّد بن مَحْبُوب خَادِم أبي عُثْمَان المغربي ، قَالَ لي أَبُو عُثْمَان المغربي (٣٧٣هـ) يَوْماً : يَا محمَّد ، لَو قَالَ لَك قَائِل : أَيْن معبودك ؟ أيش تَقول : قلت : أَقُول حَيْثُ لم يزل . قَالَ : فَإِن قَالَ : فَأَيْنَ كَانَ فِي الْأَزَل أيش تَقول ؟ قلت : حَيْثُ هُوَ الْآن ، يَعْنِي : أَنه كَانَ وَلَا مَكَان فَهُوَ الْآن كَمَا كَانَ ، قَالَ : فارتضى ذَلِك مني وَنزع قَمِيصه وأعطانيه " ..

وقال الإمام القاضي أبو بكر محمَّد الباقلاني في " الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به " (ص٤٠) : " ويجب أن يُعلم : أنَّ كلَّ ما يدلُّ على الحدوث أو على سمة النَّقص ، فالرَّبُّ تعالى يتقدَّس عنه .

فمن ذلك : أنَّه تعالى متقدِّسٌ عن الاختصاص بالجهات ، والاتِّصاف بصفات المحدثات ، وكذلك لا يوصف بالتحوُّل ، والانتقال ، ولا القيام ، ولا القعود ، لقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] ، وقوله : ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤] ، ولأنَّ هذه الصِّفات تدلُّ على الحدوث ، والله تعالى يتقدَّس عن ذلك " .

وقال الإمام القاضي أبو بكر محمَّد الباقلاني المالكي في " الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به" (ص٣٩-٤٠) : " ولا نقول : إنَّ العرش له قرارٌ ولا مكانٌ ، لأنَّ الله تعالى كان ولا مكان ، فلمَّا خلق المكان لم يتغيَّر عمَّا كان " .

وجاء في "الرِّسالة القشيريَّة"(١/ ٢٥) : " وسمعت الإِمَام أبا بَكْر بْن فورك (٤٤٩هـ) رحمه اللَّهَّ تعالىٰ يَقُول : سمعت أبا عُثْمَان المغربي (٣٧٣هـ) يَقُول : كنتُ أعتقد شَيْئاً من حَدِيث الجهة ، فلمَّا قدمت بغداد زال ذَلِكَ عَن قلبي ، فكتبت إِلىٰ أَصْحَابنا بمكَّة : إِنِّي أسلمت الآن إِسلاماً جديداً " .

وقال الإمام محمَّد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني في " مشكل الحديث وبيانه" (ص١٥٣) : " وَلَا يجوز علىٰ الله تَعَالَىٰ الْحُلُول فِي الْأَمَاكِن لاستحالة كَونه محدوداً ومتناهياً ، وَذَلِكَ لاستحالة كَونه مُحدثاً " .

وقال الإمام محمَّد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني في " مشكل الحديث وبيانه" (ص١٧٣) : " وَاعْلَم أَنا إِذا قُلْنَا : إِنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ فَوق مَا خلق ، لم يرجع بِهِ إِلَىٰ فوقيَّة الْمَكَان والارتفاع علىٰ الْأَمْكِنَة بالمسافة والإشراف عَلَيْهَا بالمماسَّة لشَيْء مِنْهَا ، بل قَوْلنَا إِنَّه فَوْقهَا يحْتَمل وَجْهَيْن :

أَحدهمَا : أَنه يُرَاد بِهِ : أَنه قاهر لَهَا مستول عَلَيْهَا إِثْبَاتاً لإحاطة قدرته بهَا ، وشمول قهره لَهَا ، وَكَونهَا تَحت تَدْبيره جَارِيَة علىٰ حسب علمه ومشيئته .

وَالْوَجْه الثَّانِي : أَن يُرَاد : أَنه فَوْقهَا ، علىٰ معنىٰ : أَنَّه مباين لَهَا بِالصِّفَةِ والنَّعت ، وَأَنَّ مَا يجوز علىٰ المحدثات من الْعَيْب وَالنَّقْص وَالْعجز والآفة وَالْحَاجة ، لَا يَصحُّ شَيْء من ذَلِك عَلَيْهِ ، ولا يجوز وَصفه بِهِ ، وَهَذَا أَيْضاً مُتَعَارَف فِي اللُّغَة ، أَن يُقَال : فلَان فَوق فلَان ، وَيُرَاد بذلك رفْعَة الْمرتبَة والمنزلة ، وَالله عَزَّ وَجَلَّ فَوق خلقه علىٰ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعاً . وَإِنَّمَا يمْتَنع الْوَجْه الثَّالِثُ ، وَهُوَ أَن يكون علىٰ معنىٰ التحيُّز فِي جِهَة الاختصاص ببقعه دون بقْعَة " .

وقال الإمام ابن بطَّال في " شرح صحيح البخاري" (١٠/ ٤٥٣) : " أنَّ الدَّلائل الواضحة قد قامت علىٰ أنَّ البارئ تعالىٰ ليس بجسم ، ولا محتاجاً إلىٰ مكان يحلّه ويستقرُّ فيه ؛ لأنَّه تعالىٰ قد كان ولا مكان ، وهو علىٰ ما كان ، ثمَّ خلق المكان ، فمحال كونه غنيَّاً عن المكان قبل خلقه إيَّاه ، ثمَّ يحتاج إليه بعد خلقه له ، هذا مستحيل " .

وقال الإمام البيهقي في " الأسماء والصِّفات " (٢/ ٢٨٧) : " وَاسْتَدَلَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي نَفْيِ الْمَكَانِ عَنْهُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ " . وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فَوْقَهُ شَيْءٌ ، وَلَا دُونَهُ شَيْءٌ ، لَمْ يَكُنْ فِي مَكَانٍ " . والحديث صحيح ، كما قال الشَّيخ الأرنؤوط في تخريجه لأحاديث صحيح ابن حبَّان (٣/ ٢٤٦ برقم ٩٦٦) .

وذكر الإمام أبو المعين النَّسفي الحنفي العديد من البراهين السَّاطعة ، والدَّلائل القاطعة ، والحجج اللامعة في ردِّ شُبه المشبِّهة المجسِّمة الذين يزعمون أنَّ الله اتَّخذ العرش مكاناً ومستقرَّاً له ، تعالىٰ الله عمَّا يقولون علوَّاً كبيراً ، ...

قال الإمام أبو المعين النَّسفي في " تبصرة الأدلَّة في أصول الدِّين" (١/ ١٧٤ فما بعدها) : " وللمجسِّمة شُبَهٌ ثلاث : الأولىٰ : قولهم : إنَّ الموجودَين القائمين بالذَّات لا يخلوان من أن يكون كلّ واحد منهما بجهةٍ من صاحبه .

فنقول وبالله التَّوفيق : الموجودان القائمان بالذَّات كلّ واحد منهما في الشَّاهد يجوز أن يكون فوق صاحبه والآخر تحته ، أتجوِّزون هذا في الحقِّ تعالىٰ ؟ فإن قالوا : نعم تركوا مذهبهم ، فإنَّهم لا يجوِّزون أن يكون البارئ جلَّ وعلا تحت العالم ، وإن قالوا : لا ، أبطلوا دليلهم ، فإن قالوا : إنَّما لم نجوِّز هذا في الحقِّ تعالىٰ لأنَّ جهة تحت جهة ذمٌّ ونقيصة ، والبارئ جلَّ وعلا منزَّه عن النَّقائص وأوصاف الذَّم . قيل لهم : فإذاً أثبتم التَّفرقة بين الشَّاهد والحقّ عند وجود دليل التَّفرقة حيث لم تجوِّزوا أن يكون الحقّ تعالىٰ بجهة تحت ، وإن كان ذلك في الشَّاهد جائزاً لثبوت دليل التَّفرقة ، وهو استحالة النَّقيصة ووصف الذَّم علىٰ الحقّ وجواز ذلك علىٰ الشَّاهد ، فلمَ قلتم إنَّ دليل التَّفرقة فيما نحن فيه لم يوجد ؟ بل وجد لِما مرّ أنَّه يوجب الحدوث وهو ممتنع علىٰ الحق ، جائز بل واجب علىٰ الشَّاهد . ثمَّ نقول لهم : كون جهة تحت جهة ذمٍّ ونقيصة غير مسلَّم ، إذ لا نقيصة في ذلك ولا رفعة في علوِّ المكان ، إذ كم من حارس فوق السَّطح وأمير في البيت ، وطليعة علىٰ ما ارتفع من الأماكن ، وسلطان في ما انهبط من الأمكنة .

ثمَّ نقول لهم : كلُّ قائم بالذَّات في الشَّاهد جوهر ، وكلّ جوهر قائم بالذَّات ، أفتستدلُّون بذلك علىٰ أنَّ الحقَّ تعالىٰ جوهر ؟! فإن قالوا : نعم ، فقد تركوا مذهبهم ووافقوا النَّصارىٰ ؛ وإن قالوا لا ، نقضوا دليلهم .

ثمَّ نقول لهم : إنَّما يجب التَّعدية من الشَّاهد إلىٰ الحق إذا تعلَّق أحد الأمرين بالآخر تعلُّق العلَّة بالمعلول ، كما في العلم والعالِم والحركة والمتحرِّك ، وذلك ممَّا لا يقتصر علىٰ مجرَّد الوجود ، بل يشترط فيه زيادة شرط ، وهو أن يستحيل إضافته إلىٰ غيره ، ألا يرىٰ أنَّ العالِم كما لا ينفكُّ عن العلم ، والعلم عن العالِم ، يستحيل إضافة كونه عالماً إلىٰ شيء وراء العلم ، فعلم أنَّه كان عالماً ، لأنَّ له علماً ، فوجبت التَّعدية إلىٰ الحقّ والجوهريَّة مع القيام بالذَّات ، وإن كانا لا ينفكَّان في الشَّاهد ، ولكن لمَّا لم يكن جوهراً لقيامه بالذَّات بل لكونه أصلاً يتركَّب منه الجسم ، لم يجب تعدية كونه جوهراً بتعدِّي كونه قائماً بالذَّات ، وإذا كان الأمر

كذلك فلمَ قلتم إنَّهما كانا في الشَّاهد موجودين قائمين بالذَّات ، لأنَّ كلّ واحد منهما بجهة من صاحبه ، أو كان كلُّ واحد منهما بجهة صاحبه ، لأنَّهما موجودان قائمان بالذَّات ؟

ثمَّ نقول لهم : لو كانا موجودين قائمين بالذَّات لأنَّ كلّ واحد منهما بجهة من صاحبه ، لكان الموجود القائم بالذَّات بالجهة وإن لم يكن معه غيره ، ولكان الباريء جلَّ وعلا في الأزل بجهة ، لأنَّه كان موجوداً قائماً بالذَّات ، وهذا محال ، إذ الجهة لا تثبت إلا باعتبار غير ، ألا يرىٰ أنَّ الجهات كلّها محصورة علىٰ السّت ، وهي : فوق وتحت وخلف وقدام وعن يمين وعن يسار ، وكلّ جهة منها لن يتصوَّر ثبوتها إلَّا بمقابلة غيرها ، والكلّ يترتَّب علىٰ الفرد ، فإذا كان كلُّ فردٍ من الجهات لن يتصوَّر إلَّا بين اثنين ، فكان حكم كليّة الجهات كذلك لما مرَّ من حصول المعرفة بالكليَّات بواسطة الجزئيَّات ، وإذا كان الأمر كذلك كان تعليق الجهة بالوجود والقيام بالذَّات مع أنَّ كل واحد منهما يثبت باعتبار النَّفس دون الغير والجهة لا تثبت إلَّا باعتبار الغير ، جهلاً بالحقائق .

ثمَّ يقال لهم : أتزعمون أنَّ القائمين بالذَّات يكون كلّ واحد منهما بجهة من صاحبه علىٰ الإطلاق ، أم بشريطة كون كلّ واحد منهما محدوداً متناهياً ؟ فإن قالوا : نعم علىٰ الإطلاق ، فلا نسلم ، وما استدلُّوا به من الشَّاهد فهما محدودان متناهيان . وإن قالوا : نقول ذلك بشريطة كون كلِّ واحد منهما محدوداً متناهياً ، فمسلّم ، ولكن لم قلتم إنَّ الباريء محدود متناه ؟!! ثمَّ إنَّا قد أقمنا الدّلالة علىٰ استحالة كونه محدوداً متناهياً ، والله الموفِّق .

وأمَّا الشُّبهة الثَّانية التي تعلَّقوا بها : أنَّه تعالىٰ كان ولا عالَمَ ثمَّ خلقه ، أخلقه في ذاته أم خارج ذاته ؟ وكيفما كان فقد تحقَّقت الجهة .

فنقول وبالله التَّوفيق : إنَّ هذا شيء بنيتم علىٰ ما تضمرون من عقيدتكم الفاسدة أنَّه تعالىٰ متبعِّض متجزِّئ ، وإن كنتم تتبرؤون منه عند قيام الدّلالة علىٰ بطلان تلك المقالة وتزعمون أنَا نعني بالجسم القائم بالذَّات ، وهذه المسألة بنفس المقالة . وما تتمسَّكون به من الدّلالة يهتك عليكم ما أَسْبَلْتُم من أستاركم ، ويبدي عن مكنون أسراركم ، أمَّا بنفس المقالة فلأنَّ شغل جميع العرش مع عظمته لن يكون إلَّا بمتبعِّض متجزِّئ علىٰ ما قرَّرنا ، وأمَّا بالدّلالة فلأنَّ الدَّاخل والخارج لن يكون إلَّا ما هو متبعِّض متجزِّئ ، وقيام الدّلالة وانضمام ظاهر إجماعكم علىٰ بطلان ذلك يغنينا عن الإطالة في إفساد هذه الشُّبهة ، والله الموفِّق .

وربَّما يقبلون هذا الكلام ويقولون بأنَّه تعالىٰ لَّما كان موجوداً إمَّا أن يكون داخل العالم وإمَّا أن يكون خارج العالم ، وليس بداخل العالم فكان خارجاً منه ، وهذا يوجب كونه بجهة منه .

والجواب عن هذا الكلام علىٰ نحو ما أجبنا عن الشُّبهة المتقدِّمة : أنَّ الموصوف بالدُّخول والخروج هو الجسم المتبعِّض المتجزِّئ ، فأمَّا ما لا تبعُّض له ولا تجزُّؤ فلا يُوصف بكونه داخلاً ولا خارجاً ، ألا ترىٰ أنَّ العرض القائم بجوهر لا يوصف بكونه داخلاً فيه ولا خارجاً منه ؟ فكذا القديم لَمَّا لم يكن جسماً لا يوصف بذلك ، فكان هذا الكلام أيضاً مبنيَّاً علىٰ ما يُضمرون من عقيدتهم الفاسدة .

وكذا الجواب عمَّا يتعلَّق به بعضهم : أنَّه تعالىٰ لَمَّا كان موجوداً : إما أن يكون مماسَّاً للعالم أو مبايناً عنه ، وأيّها كان ففيه إثبات الجهة ، أنَّ ما ذكره من وصف الجسم ، وقد قامت الدّلالة علىٰ بطلان كونه جسماً ، ألا ترىٰ أن العَرَض لا يوصف بكونه مماسَّاً للجوهر ولا مبايناً له ؟ وهذا كلُّه لبيان أنَّ ما يزعمون ليس من لواحق التَّبعُّض والتَّجزُّؤ والتَّناهي ، وهي كلُّها محالٌ علىٰ القديم تعالىٰ ، والله الموفِّق .

وأمَّا حلُّ الشُّبهة الثَّالثة ، وهي أنَّ الموجودَين لا يعقلان موجودَين إلَّا وأن يكون أحدهما بجهة من صاحبه أو بحيث هو . قلنا : هذا منكم تقسيم للموجودَين ، وليس من ضرورة الوجود أحدُ الأمرين ، لأنَّهما إن كانا موجودين لأنَّ أحدهما بجهة صاحبه ينبغي ألَّا يكون الجوهر وما قام به من العَرَض موجودَين ، لأنَّ أحدهما ليس بجهة من صاحبه ، وإن كانا موجودَين لأنَّ أحدهما بحيث صاحبه ، ينبغي ألَّا يكون الجوهران موجودَين ، لأنَّ أحدهما ليس بحيث صاحبه ، وقد مرَّ ما يوجب بطلان هذا في إبطال قول النَّصارىٰ : إنَّ الموجود إمَّا أن يكون جوهراً ، وإمَّا أن يكون جسماً ، وإمَّا أن يكون عرَضاً ، والبارئ جلَّ وعلا ليس بجسم ولا عَرَض ، فدلَّ أنَّه جوهر ، فإن بطل ذاك بطل هذا ، وإن صحَّ هذا صحَّ ذاك ، بل كلا الأمرين باطل لما مرَّ ، والله الموفِّق .

وما يزعمون أنَّه لا عدَمَ أشدّ تحقُّقاً من نفي المذكور من الجهات السِّت ، وما لا جهة له لا يتصوَّر وجوده . فنقول : ذكر أبو إسحق الاسفرايني أنَّ السُّلطان – يعني به السُّلطان محمود بن سُبُكتِكين – قَبلَ هذا السُّؤال من القوم من الكرّاميَّة وألقاه علىٰ ابن فورك ، قال : وكتب به ابن فورك إليَّ ولم يكتب بماذا أجاب ، ثمَّ اشتغل أبو إسحق بالجواب ، ولم يأت بما هو انفصال عن هذا السُّؤال ، بل أتىٰ بما هو ابتداء دليل في المسألة من أنَّه لو كان بجهة لكان محدوداً ، وما جاز عليه التَّحديد جاز عليه الانقسام والتَّجزُّؤ ، ولأنَّ ما جاز عليه الجهة جاز عليه الوصل والتَّركيب ، وهو أن تتَّصل به الأجسام ، وذا باطل بالإجماع ، ولأنَّه لو جازت عليه الجهة لجازت إحاطة الأجسام به علىٰ نحو ما قرَّرنا ، وهذا كلُّه ابتداء الدَّليل وليس بدفع للسُّؤال . وللكراميّ أن يقول : لو كان ما ذكرت من الأدلَّة يوجب بطلان القَوْلُ بالجهة لما في إثباتها من

إثبات أمارات الحدث ، فما ذكرت من الدَّليل يوجب القَوْلُ بالجهة لما في الامتناع عن القَوْلُ به إثبات عدمه ، فكما لا يجوز إثبات حدوث ما ثبت قدمه بالدَّليل لا يجوز نفي ما ثبت وجوده بالدَّليل .

وحلّ هذا الإشكال أن يقال : إنَّ النَّفي عن الجهات كلّها يوجب عدم ما هو بجهة من النَّافي أم عدم ما ليس بجهة منه ؟ فإن قال : عدم ما هو بجهة منه ، قلنا : نعم ، ولكن لِمَ قلتم إنَّ البارئ جلَّ وعلا بجهة من النَّافي ؟ فإن قال : لأنَّه لو لم يكن بجهة منه لكان معدوماً ، فقد عاد إلىٰ ما تقدَّم من الشُّبهة ، وقد فرغنا بحمد الله من حلِّها . وإن قال : النَّفي عن الجهات يوجب عدم ما ليس بجهة منه ، فقد أحال ، لأنَّ ذلك لا يوجب عدم النَّافي وما قام به من الأعراض لما لم يكن بجهة من نفسه ، فكذا لا يوجب عدمَ البارئ جلَّ وعلا ، لأنَّه ليس بجهة من النَّافي . فإن قالوا : إذا لم يكن بجهة منه ولا قـــائماً به يكون معدوماً ، فقد عادوا إلىٰ الشُّبهة الثَّالثة ، وقد فرغنا من حلِّها بتوفيق الله تعالىٰ .

والأصل في هذا كلّه : أنَّ ثبوت الصَّانع جلَّ وعلا وقِدَمه عُلِمَ بما لا مدفَعَ له من الدَّلائل ولا مجال للرَّيب فيه ، فقلنا بثبوته وقدمه ، وعرفنا استحالة ثبوت أمارات الحدث في القديم ، فنفينا ذلك عنه لما في إثباتها من إثبات حدوث القديم أو بطلان دلائل الحدث ، وذلك باطلٌ كلّه علىٰ ما قرَّرنا ، وفي إثبات المكان والجهة إثبات دلالة الحدث علىٰ ما مرّ . وليس من ضرورة الوجود إثبات الجهة ، لأنَّ نفسي وما قام بها من الأعراض ليست منِّي بجهة ، وهي موجودة ، وما كان منِّي بجهة ليس بقائم بي وهو موجود ، وكذا ليس من ضرورة الوجود أن يكون فوقي لوجود ما ليس فوقي ، ولا أن يكون تحتي لوجود ما ليس تحتي ، وكذا قدامي وخلفي وعن يميني وعن يساري ، وإذا ثبت هذا في كلِّ جهة علىٰ التَّعيين ثبت في الجهات كلّها ، إذ هي متركِّبة من الأفراد .

فإذاً ليس من ضرورة الموجود أن يكون منِّي بجهة لوجود ما ليس منِّي بجهة ، ولا أن يكون قائماً بي لوجود ما ليس بقائم بي . وظهر أنَّ قيام الشَّيء بي وكونه بجهة منِّي ليسا من لواحق الوجود وضروراته علىٰ ما قرَّرنا هذا الكلام في نفي كونه تعالىٰ عرضاً أو جوهراً أو جسماً ، وخروج الموجود عن هذه المعاني كلّها معقول لِما بيّنا من الدَّلائل أن ليس من ضرورة الوجود ثبوت معنىً من هذه المعاني كلّها لما مرّ من ثبوت موجود ليس فيه كلّ معنىً من هذه المعاني علىٰ التَّعيين ، غير أنَّه ليس بموهوم لِما لم يُحس موجود تعرّىٰ عن هذه المعاني كلّها ، إذ ما يُشاهَد في المحسوسات كلّها محدثة وارتفاع دلالة الحدث عن المحدَث محال ، وفي الحقِّ تعالىٰ الأمر بخلافه .

وليس من ضرورة الارتفاع عن الوهم العدمُ لما ثبت من الدَّلائل العقليَّة على الحدوث ، وظهور التَّفرقة بين المعقول والموهوم على ما تقدَّم ذكره على وجه لا يبقى للمنصف فيه ريبة .

ثمَّ إنَّ الله تعالى أثبت في نفس كلِّ عاقل معاني خارجة عن الوهم لخروجها عن درك الحواس ، ويعلم وجودها على وجه لم يكن للشكِّ فيه مدخل لثبوت ءاثارها ، كالعقل والرُّوح والبصر والسَّمع والشَّم والذَّوق ، فإنَّ ثبوت هذه المعاني متحقِّق ، والأوهام عن الإحاطة بمائيتها قاصرة لخروجها عن الحواس المؤدية المدركة صور محسوساتها إلى الفكرة ، ليصير ذلك حجَّة على كلِّ من أنكر الصَّانع مع ظهور الآيات الدالَّة عليه لخروجه عن التَّصوُّر في الوهم ، ويعلم أن لا مدخل للوهم في معرفة ثبوت الأشياء الغائبة عن الحواس ، ومن أراد الوصول إلى ذلك بالوهم ونفي ما لم يتصوَّر فيه مع ظهور ءايات ثبوته ، فقد عطَّل الدَّليل القائم لانعدام ما ليس يصلح دليلاً ، فيصير كمن أنكر وجود البياض في جسم مع معاينته ذلك لعدم استدراك ذلك بالسَّمع ، وجهالةُ مَن هذا فعلُه لا يخفى عن النَّاس ، فكذا هذا . ثمَّ لا فرق بين من أنكر الشَّيء لخروجه عن الوهم وبين من جعل خروج الشَّيء عن الوهم دليلاً للعدم ، لما فيهما جميعاً من قصر ثبوت الشَّيء ووجوده على الوهم ، وخروج الموجود عن جميع أمارات الحدث غير موهوم لما لم نعاين موجوداً ليس بمحدث ، وإثبات أمارات الحدث في القديم محال ، ونفيها عن القديم إخراجُه من الوهم ، وبخروجه عن الوهم يلتحق بالعدم فإذاً لا وجود للقديم ، فصارت المجسِّمة والقائلون بالجهة والجاعلون ما لا يجوز عليه الجهة في حيِّز العدم قائلين بعدم القديم ، فضاهوا الدَّهريَّة في نفي الصَّانع الذي ليس فيه شيء من أمارات الحدث ، وساعدوهم بإثبات قدم من هو متمكِّن في المكان أو متحيِّز إلى جهة في إثبات قدم من تحقَّقت أمارات حدوثه ، وبإثبات القدم للعالَم نفي الصانع .

فإذاً عند الوقوف على هذه الحقائق علم أنَّهم هم النَّافون للصَّانع في الحقيقة دون من أثبته ونفى عنه الجهة والتَّمكُّن الذين هما من أمارات الحدث . والله الموفِّق .

وهذا هو الجواب عن قولهم : إنَّ النَّاس مجبولون على العلم بأنَّه تعالى في جهة العلو ، حتَّى إنَّهم لَمَّا تُركوا وما هم عليه جُبِلوا لاعتقدوا أنَّ صانعهم في جهة العلو . فإنَّا نقول لهم : إن عنيتم بهذا من لم يرضَ عقله بالتَّدبُّر والتَّفكُّر ولم يتمهَّر في معرفة الحقائق بإدمان النَّظر والتَّأمُّل ، فمسلَّم أنَّه بهواه يعتقد أنَّ صانعه بجهة منه ، لِمَا أنه لا يعرف أنَّ التحيُّز بجهة من أمارات الحدث ، وهي منفيَّة عن القديم ، ولما يرى أنَّ ما ليس بقائم به يكون منه بجهة ، ثمَّ يرى صفاء الأجرام العلويَّة وشرف الأجسام النيِّرة في الحسِّ فظنَّ جهلاً منه

أنَّه تعالىٰ لا بدَّ من كونه بتلك الجهة منه لخروج ما ليس بقائم به ولا بجهة منه عن الوهم ، وفضيلة تلك الجهة علىٰ سائر الجهات عنده .

وإن عنيتم به الحذّاق من العلماء العارفين بالفَرق بين الجائز والممتنع والممكن والمحال فغير مسلّم ، إذ هؤلاء يبنون الأمر علىٰ الدَّليل دون الوهم ، وقد قام الدَّليل عندهم علىٰ استحالة كونه تعالىٰ في جهة ، والله الموفِّق .

وتعلقهم بالإجماع برفع الأيدي إلىٰ السَّماء عند المناجاة والدُّعاء باطلٌ ، لما ليس في ذلك دليل كونه تعالىٰ في تلك الجهة ، هذا كما أنَّهم أمروا بالتَّوجُّه في الصَّلاة إلىٰ الكعبة وليس هو في الكعبة ، وأمروا برمي أبصارهم إلىٰ موضع سجودهم حالة القيام في الصَّلاة بعد نزول قوله تعالىٰ : ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ * ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ﴾ [المؤمنون : ١-٢] ، بعدما كانوا يصلُّون شاخصة أبصارهم نحو السَّماء ، وليس هو في الأرض ، وكذا حالة السُّجود أمروا بوضع الوجوه علىٰ الأرض ، وليس هو تعالىٰ تحت الأرض ، فكذا هذا . وكذا المتحرِّي يصلِّي إلىٰ المشرق واليمن والشَّام ، وليس هو تعالىٰ في هذه الجهات . ثمَّ هو يُعبد كما في هذه المواضع ويُحتمل أنه تعالىٰ أمر بالتَّوجُّه إلىٰ هذه المواضع المختلفة عند اختلاف الأحوال ليندفع وهم تحيُّزه في جهة ، ويصير ذلك دليلاً لمن عرفه أنَّه ليس بجهة منَّا . وقيل إنَّ العرش جُعل قبلة للقلوب عند الدُّعاء ، كما جُعلت الكعبة قبلة للأبدان في حالة الصَّلاة . واستعمال لفظ الإنزال والتَّنزيل منصرفٌ إلىٰ الآتي بالقرءان ، فأمَّا القرءان فلا يُوصف بالانتقال من مكان إلىٰ مكان ، والآتي به وهو جبريل عليه السَّلام كان ينزل من جهة العلو لما أنَّ مقامه كان بتلك الجهة ، والله الموفِّق " ...

وقال الإمام أبو العبَّاس أحمَدُ بنُ أبي حَفۡصٍ عُمَرَ بنِ إبراهيمَ القرطبيُّ في " المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم "(٥/ ٧٤) : " إذ الله تعالىٰ منزَّه عن المكان ، كما هو منزَّه عن الزَّمان ، بل هو خالق الزَّمان والمكان ، ولم يزل موجوداً ، ولا زمانَ ولا مكانَ ، وهو الآن علىٰ ما عليه كان ، ولو كان قابلاً للمكان لكان مختصَّاً به ، ويحتاج إلىٰ مخصِّص ، ولكان فيه إمَّا متحرِّكاً وإمَّا ساكناً ، وهما أمران حادثان ، وما يتَّصف بالحوادث حادث " .

وقال الإمام أبو العبَّاس أحمَدُ بنُ أبي حَفۡصٍ عُمَرَ بنِ إبراهيمَ القرطبيُّ في " المُفهِم لما أُشكل من تلخيص كتاب مسلم"(٢٢/ ٢٩) : " فإنَّه تعالىٰ منزَّه عن المكان والزَّمان " .

وقال الإمام أبو الفضل زين الدِّين عبد الرَّحيم العراقي في "طرح التَّثريب في شرح التَّقريب"(٨/ ٢٤٨) معلِّقاً علىٰ تبويب الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ فِي كِتَابِ الْقَدَرِ : بَابَ تَحَاجِّ آدَم وَمُوسَىٰ عِنْدَ اللهِ : " وَقَالَ أَبُو

الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ هَذِهِ الْعِنْدِيَّةُ عِنْدِيَّةُ اخْتِصَاصٍ وَتَشْرِيفٍ لَا عِنْدِيَّةُ مَكَان ، لِأَنَّهُ تَعَالَىٰ مُنَزَّهٌ عَنْ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ ، وَإِنَّمَا هِيَ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ : إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ ، أَيْ : فِي مَحَلِّ التَّشْرِيفِ وَالْإِكْرَامِ وَالِاخْتِصَاصِ " .

وقال الإمام تاج الدِّين السُّبْكِي في " طبقات الشَّافعيَّة الكبرىٰ" (٩/٤٢-٤٤) نقلاً عن الإمام أَحْمد بن يحيىٰ بن إِسْمَاعِيل الشَّيخ شهَاب الدِّين ابْن جهبل الْكلابِي الْحَلَبِي : " وَهَا نَحن نذكر عقيدة أَهْل السُّنَّة فَنَقُول : عقيدتنا أَنَّ الله قديم أزلي ، لَا يشبه شَيْئاً ، وَلَا يُشبههُ شَيْء ، لَيْسَ لَهُ جِهَة وَلَا مَكَان ، وَلَا يجْرِي عَلَيْهِ وَقت وَلَا زمَان ، وَلَا يُقَال لَهُ أَيْن ، وَلَا حَيْثُ ، يُرىٰ لَا عَن مُقَابلَة وَلَا علىٰ مُقَابلَة ، كَانَ وَلَا مَكَان ، كَوَّن الْمَكَان ودبَّر الزَّمَان ، وَهُوَ الْآن علىٰ مَا عَلَيْهِ كَانَ .

هَذَا مَذْهَب أَهْل السُّنَّة وعقيدة مَشَايخ الطَّرِيق رَضِي الله عَنْهُم ... فَهَذِهِ كَلِمَات أَعْلَام أهل التَّوْحِيد ، وأئمَّة جُمْهُور الْأمَّة ، سوىٰ هَذِه الشِّرذمة الزَّائغة ، وكتبهم طافحة بذلك ، وردُّهم علىٰ هَذِه النَّازعة لَا يكَاد يحصر ، وَلَيْسَ غرضنا بذلك تقليدهم ، لمنع ذَلِك فِي أصُول الدِّيانَات ، بل إِنَّمَا ذكرت ذَلِك ليعلم أَنَّ مَذْهَب أَهْل السُّنَّة مَا قدمْنَاهُ .

ثمَّ إِنَّ قَوْلنَا : إِنَّ آيَات الصِّفَات وأخبارها علىٰ من يسْمعهَا وظائف التَّقْدِيس ، وَالْإِيمَان بِمَا جَاءَ عَن الله تَعَالَىٰ وَعَن رَسُوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ مُرَاد الله تَعَالَىٰ ، وَمُرَاد رَسُوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، والتَّصديق ، وَالِاعْتِرَاف بِالْعَجزِ ، وَالسُّكُوت ، والإمساك عَن التَّصَرُّف فِي الْأَلْفَاظ الْوَارِدَة ، وكفّ الْبَاطِن عَن التَّفكُّر فِي ذَلِك ، واعتقاد أَنَّ مَا خَفِي عَلَيْهِ مِنْهَا لم يخف عَن الله وَلَا عَن رَسُوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَسَيَأْتِي شرح هَذِه الوظائف إِن شَاءَ الله تَعَالَىٰ ، فليت شعري فِي أَي شَيْء نخالف السَّلف ، هَل هُوَ فِي قَوْلنَا : كَانَ وَلَا مَكَان ، أَو فِي قَوْلنَا : إِنَّه تَعَالَىٰ كَوَّن الْمَكَان ، أَو فِي قَوْلنَا : وَهُوَ الْآن علىٰ مَا عَلَيْهِ كَانَ ، أَو فِي قَوْلنَا : تقدَّس الْحق عَن الجسميَّة ومشابهتها ، أَو فِي قَوْلنَا : يجب تَصْدِيق مَا قَالَه الله تَعَالَىٰ وَرَسُوله بِالْمَعْنَىٰ الَّذِي أَرَادَ ، أَو فِي قَوْلنَا : يجب الِاعْتِرَاف بِالْعَجزِ ، أَو فِي قَوْلنَا : نسكت عَن السُّؤَال والخوض فِيمَا لَا طَاقَة لنا بِهِ ، أَو فِي قَوْلنَا : يجب إِمْسَاك اللِّسَان عَن تَغْيِير الظَّوَاهِر بِالزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَان ؟

وليت شعري فِي مَاذَا وافقوا هم السَّلف ، هَل فِي دُعَائِهِمْ إِلَى الْخَوْض فِي هَذَا والحثّ علىٰ الْبَحْث مَعَ الْأَحْدَاث الغرين ، والعوام الطَّغَام الَّذين يعجزون عَن غسل مَحل النَّجو وَإِقَامَة دعائم الصَّلاة ، أَو وافقوا السَّلف فِي تَنْزِيه الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَن الْجِهَة ، وَهل سمعُوا فِي كتاب الله أَو أثارة من علم عَن السَّلف

أَنَّهم وصفوا الله تَعَالَىٰ بِجِهَة الْعُلُوّ ، وَأَنَّ كل مَالا يصفه بِهِ فَهُوَ ضالٌّ مضلٌّ من فراخ الفلاسفة والهنود واليونان ،﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثۡمٗا مُّبِينًا﴾ .

وقال الإمام الطِّيبي في " شرح الطِّيبي علىٰ مشكاة المصابيح المسمَّىٰ بـ (الكاشف عن حقائق السُّنن) (٤/ ١٣٤٥) : " لأنَّه منزَّه عن المكان " .

وقال الإمام الكرماني في " الكواكب الدَّراري في شرح صحيح البخاري " (٤/ ٧٠) : " ... لأنَّ الله تعالىٰ منزَّه عن الحلول في المكان ، تعالىٰ عنه " .

وقال الإمام الكرماني في " الكواكب الدَّراري في شرح صحيح البخاري"(١٠٨/٢٥) : " ... ولم يرد بالقرب قُرب المسافة ، لأنَّه تعالىٰ منزَّه عن الحلول في المكان " .

وقال الإمام الشَّاطبي في " الإفادات والإنشادات" (ص٣) : " سألني الشَّيخ الأستاذ الكبير الشَّهير أبو سعيد فرج بن قاسم بن لبّ التَّغلبي أدام الله أيَّامه عن قول ابن مالك في تسهيل الفوائد في باب اسم الإشارة ، وقد يغني ذو البعد عن ذي القرب لعظمة المشير أو المشار إليه ، فقال : إنَّ المؤلِّف مثل عظمة المشير في الشَّرح بقوله تعالىٰ : ﴿وَمَا تِلۡكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ ، ولم يبيِّن ما وجه ذلك ، فما وجهه ؟ ففكَّرت ، فلم أجد جواباً ، فقال : وجهه أنَّ الإشارة بذي القُرب هاهنا قد يتوهَّم فيها القُرب بالمكان ، والله تعالىٰ يتقدَّس عن ذلك ، فلمَّا أشار بذي البعد أعطىٰ بمعناه أنَّ المشير مباين للأمكنة ، وبعيد عن أن يوصف بالقُرب المكاني ، فأتىٰ البُعد في الإشارة منبِّهاً علىٰ بعد نسبة المكان عن الذَّات العليَّة ، وأنه يبعد أن يحلَّ في مكان أو يدانيه " .

وقال الإمام ابن الملقِّن سراج الدِّين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشَّافعي المصري في "التَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح"(٢٤٨/٣٣) في كلامه علىٰ حديث : " ... فأستأذن علىٰ ربي فيؤذن لي " : " ... ولا تعلُّق فيه للمجسِّمة ؛ لأنَّ الله تعالىٰ ليس في مكان " .

وقال الإمام مجد الدِّين أبو طاهر محمَّد بن يعقوب الفيروزآبادىٰ في "بصائر ذوي التَّمييز في لطائف الكتاب العزيز" (٤/ ٢٥٤) : " وقُرْب الله تعالىٰ من العبد : هو الإفضال عليه والفيض لا بالمكان " .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني في" فتح الباري شرح صحيح البخاري" (١٣٦/٦) : " وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ جِهَتَيِ الْعُلُوِّ وَالسُّفْلِ مُحَالٌ عَلَى اللهِ أَنْ لَا يُوصَفَ بِالْعُلُوِّ ، لِأَنَّ وَصْفَهُ بِالْعُلُوِّ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَىٰ ، وَالْمُسْتَحِيلُ كَوْنُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْحِسِّ " .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني في " فتح الباري شرح صحيح البخاري"(٧/ ١٢٤) : " فَمُعْتَقَدُ سَلَفِ الْأَئِمَّةِ وَعُلَمَاءِ السُّنَّةِ مِنَ الْخَلَفِ أَنَّ اللهَّ مُنَزَّهٌ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالتَّحَوُّلِ وَالْحُلُولِ ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْء " .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني في " فتح الباري شرح صحيح البخاري" (١١/ ٥٠٥) : " فَلَيْسَ قَوْلُ الْبُخَارِيِّ عِنْدَ اللهَّ صَرِيحًا فِي أَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَإِنَّ الْعِنْدِيَّةَ عِنْدِيَّةُ اخْتِصَاصٍ وَتَشْرِيفٍ لَا عِنْدِيَّةُ مَكَانٍ " .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني في " فتح الباري شرح صحيح البخاري" (١٣/ ٤١٣) : " عَلَىٰ أَنَّ الْعَرْشَ خَلْقٌ مَخْلُوقٌ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ ، فَلَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يُمَاسُّوا الْعَرْشَ إِذَا حَمَلُوهُ ، وَإِنْ كَانَ حَامِلُ الْعَرْشِ وَحَامِلُ حَمَلَتِهِ هُوَ اللهُّ ، وَلَيْسَ قَوْلُنَا : إِنَّ اللهَّ عَلَىٰ الْعَرْشِ ، أَيْ : مُمَاسٌّ لَهُ ، أَوْ مُتَمَكِّنٌ فِيهِ ، أَوْ مُتَحَيِّزٌ فِي جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِهِ ، بَلْ هُوَ خَبَرٌ جَاءَ بِهِ التَّوْقِيفُ ، فَقُلْنَا لَهُ بِهِ وَنَفَيْنَا عَنْهُ التَّكْيِيفَ ، إِذْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ " .

وقال الإمام بدر الدِّين العينىٰ في " عمدة القاري شرح صحيح البخاري" (٢٥/ ١٠١) في شرحه لحديث : " أَنا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي ، وَأَنا مَعَهُ " : " وَأَنا مَعَه " ، أَي : بِالْعلمِ إِذْ هُوَ منزَّه عَن الْمَكَان " .

وقال الإمام بدر الدِّين العينىٰ في " عمدة القاري شرح صحيح البخاري" (٢٥/ ١١٧) : " وَقد تقرَّر أَنَّ الله لَيْسَ بجسم ، فَلَا يحْتَاج إِلَىٰ مَكَان يسْتَقرّ فِيهِ ، فقد كَانَ وَلَا مَكَان ، وَإِنَّمَا أَضَاف المعارج إِلَيْهِ إِضَافَة تشريف " .

وقال الإمام أبو عبد الله ، شمس الدِّين محمَّد بن محمَّد بن محمَّد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي في " التَّقرير والتَّحبير" (٣/ ١٨) : " وَلِتَرْجِيحِ الْأَقْوَىٰ دَلَالَةً (لَزِمَ نَفْيُ التَّشْبِيهِ) عَنْ الْبَارِي جَلَّ وَعَزَّ فِي ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ، وَنَحْوِهِ مِمَّا ظَاهِرُهُ يُوهِمُ الْمَكَانَ (بِـ) قَوْله تَعَالَىٰ : ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي نَفْيَ الْمُمَاثَلَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَيْءٍ مَا وَالْمَكَانُ وَالْمُتَمَكِّنُ فِيهِ يَتَمَاثَلَانِ مِنْ حَيْثُ الْقَدْرُ ، إِذْ حَقِيقَةُ الْمَكَانِ قَدْرُ مَا يَتَمَكَّنُ فِيهِ الْمُتَمَكِّنُ ، لَا مَا فُصِلَ عَنْهُ ، وَقُدِّمَ الْعَمَلُ بِهَذِهِ الْآيَةِ ؛ لأَنَّهَا مُحْكَمَةٌ لَا تَحْمِلُ تَأْوِيلاً " .

وقال الإمام البقاعي في " نظم الدُّرر في تناسب الآيات والسُّور" (٢٠/ ٢٤٨) : " قيام الدَّليل القطعي علىٰ أنَّه سبحانه ليس بمتحيِّز في جهة ، لأنَّه محيط فلا يُحاط به ، لأنَّ ذلك لا يكون إلَّا لمحتاج " .

وقال الإمام السَّخاوي في " المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة" (ص٥٤٤) : " قال شيخنا ... واللهَّ سبحانه وتعالىٰ منزَّه عن الحلول في الأماكن ، فإنَّه سبحانه وتعالىٰ كان قبل أن تحدث الأماكن " .

وقال الإمام السيوطي في "حاشية السُّيوطي على سنن النَّسائي " (٢/ ٢٢٦) في كلامه على حديث : " أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ سَاجِدٌ " : " قَالَ الْقُرْطُبِيُّ هَذَا أَقْرَبُ بِالرُّتْبَةِ وَالْكَرَامَةِ لَا بِالْمَسَافَةِ ، لِأَنَّهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الْمَكَانِ وَالْمِسَاحَةِ وَالزَّمَانِ . وَقَالَ الْبَدْرُ بْنُ الصَّاحِبِ فِي تَذْكَرَتِهِ : فِي الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إِلَىٰ نَفْيِ الْجِهَةِ عَنِ اللهِ تَعَالَىٰ ، وَأَنَّ الْعَبْدَ فِي انْخِفَاضِهِ غَايَةُ الِانْخِفَاضِ يَكُونُ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ إِلَى اللهِ تَعَالَىٰ " .

وقال الإمام القسطلاني في "إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري"(١/ ٤١٩) : "... إذ ظاهره مُحال لتنزيه الرَّب تعالىٰ عن المكان " .

وقال الإمام القسطلاني في "إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري"(١/ ٤٢٢) : "... وليس المراد ظاهر ذلك ، إذ هو محال لتنزيه الرَّب تعالىٰ عن المكان " .

وقال الإمام القسطلاني في " إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري"(١٠/ ٣٩٣) : " وذات الله تعالىٰ منزَّهة عن المكان والجهة " .

وقال الإمام القسطلاني في "إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري"(١٠/ ٣٩٦) : " وإضافة المعارج إليه تعالىٰ إضافة تشريف ، ومعنىٰ الارتفاع إليه : اعتلاؤه مع تنزيهه عن المكان " .

وقال الإمام علي بن سلطان القاري في " مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح" (٤/ ١٥٤٠) : " ... وَذَكَرَهُمُ اللهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ " : " (فِيمَنْ عِنْدَهُ) : أَيْ : مِنَ الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ وَأَرْوَاحِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ ، وَهِيَ عِنْدِيَّةُ مَكَانَةٍ لَا مَكَانٍ ، لِتَعَالِيهِ عَنِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ ، وَسَائِرِ سِمَاتِ الْحَدَثَانِ وَالنُّقْصَانِ " .

وقال الإمام علي بن سلطان القاري في " مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح " (٥/ ١٨٢٦) : " فإِنَّهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الزَّمَانِ، كَمَا أَنَّهُ مُقَدَّسٌ عَنِ الْمَكَانِ " .

وقال الإمام المناوي في " فيض القدير شرح الجامع الصَّغير"(١/ ٦٠٦) : " ... لأنَّه تعالىٰ لا يحُلُّ في مكان ، فكيف يكون فيه محيطاً ؟ فهو من قبيل رضاه من السَّوداء بأن تقول في جواب " أين الله " : فأشارت إلىٰ السَّماء ، معبِّرة عن الجلال والعظمة ، لا عن المكان " .

وقال الإمام محمَّد علي بن محمَّد بن علان الصدِّيقي الشَّافعي في " دليل الفالحين لطرق رياض الصَّالحين" (٦/ ٣٧١) : " والله تعالىٰ مقدَّس عن المكان والحلول في شيء أو الاتِّحاد معه " .

وقال الإمام حسن بن عمر بن عبد الله السِّيناوني المالكي في " الأصل الجامع لإيضاح الدُّرر المنظومة في سلك جمع الجوامع " (٣/ ١٠٦) : " قال النَّاظم : ليس بجوهر بجسم أو عَرَض كاللون أو كالطَّعم ، لم يزل وحده ولا مكان ولا زمان ولا قطر ولا أوان ، هذا من عطف الخاصِّ على العام ، إذ القطر مكان مخصوص

كالبلد ، والأوان زمان مخصوص كزمان الزَّرع ، والدَّاعي إلى العطف الخطابة في تنزيهه تعالى ، أي : هو موجود وحده سبحانه قبل المكان والزَّمان ، فهو منزَّه عنهما " .

وقال الإمام محمَّد العربي بن التبَّاني المالكي في " براءة الأشعريين من عقائد المخالفين"(ص٧٩) ما نصُّه : " اتَّفق العقلاء من أَهْل السُّنَّة الشَّافعيَّة والحنفيَّة والمالكيَّة وفضلاء الحنابلة وغيرهم على أنَّ الله تبارك وتعالىَ مُنَـزَّهٌ عن الجهة والجسميَّة والحدِّ والمكان ومشابهة مخلوقاته " .

وقال الإمام محمَّد الطَّاهر بن عاشور التُّونسي في " التَّحرير والتَّنوير" (٢٠/٢٠) : " وَبَعْدُ ، فَإِنَّ دَلَائِلَ تَنْزِيهِ اللهَّ عَنِ الْحُلُولِ فِي الْمَكَانِ ، وَعَنْ مُمَاثَلَةِ الْمَخْلُوقَاتِ مُتَوَافِرَةٌ ، فَلِذَلِكَ يَجْرِي اسْتِعْمَالُ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ عَلَى سَنَنِ الِاسْتِعْمَالِ الْفَصِيحِ لِلْعِلْمِ ، بِأَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَتَوَهَّمُ مَا لَا يَلِيقُ بِجَلَالِ اللهَّ تَعَالَى . وَمِنَ الْمُفَسِّرِينَ مَنْ جَعَلَ الِاسْتِثْنَاءَ مُنْقَطِعاً وُقُوفاً عِنْدَ ظَاهِرِ صِلَةِ مَنْ فِي السَّمَوَات وَالْأَرْضِ ، لِأَنَّ اللهَّ يُنَزَّهُ عَنِ الْحُلُولِ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ " .

وقال الإمام محمَّد الطاهر بن عاشور التُّونسي في"التَّحرير والتَّنوير " (٣٣/٢٩) : " فَيَصِيرُ قَوْلُهُ : مَنْ فِي السَّمَاءِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ مِنْ قَبِيلِ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي يُعْطِي ظَاهِرُهُ مَعْنَى الْحُلُولِ فِي مَكَانٍ ، وَذَلِكَ لَا يَلِيقُ بِاللهَّ ، وَيَجِيءُ فِيهِ مَا فِي أَمْثَالِهِ مِنْ طَرِيقَتَيِ التَّفْوِيضِ لِلسَّلَفِ وَالتَّأْوِيلِ لِلْخَلَفِ ، رَحِمَهُمُ اللهُّ أَجْمَعِينَ " .

وجاء في الفتاوى الهنديَّة (٢٥٩/٢) : " يَكْفُرُ بِإِثْبَاتِ الْمَكَانِ للهَّ تَعَالَى ، ... وَلَوْ قَالَ : اللهُّ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ ، فَإِنْ قَصَدَ بِهِ حِكَايَةَ مَا جَاءَ فِيهِ ظَاهِرُ الْأَخْبَارِ لَا يَكْفُرُ ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْمَكَانَ يَكْفُرُ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ يَكْفُرُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى . وَيَكْفُرُ بِقَوْلِهِ : اللهُّ تَعَالَى جَلَسَ لِلْإِنْصَافِ ، أَوْ قَامَ لَهُ بِوَصْفِهِ اللهَّ تَعَالَى بِالْفَوْقِ وَالتَّحْتِ ، كَذَا فِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ " .

وقد أتينا على مناقشة هذه المسائل جميعها في كتابنا : " العلوّ للعليِّ الرَّحمن علوّ مكانة لا علوَّ مكان" ، والحمد لله تعالى الذي بحمده تتمُّ الصَّالحات ...

الفَصْلُ الرَّابِعُ

تَنْـزِيْهُ الله تَعَالَى عَنِ الجِسْمِيَّة

من المعلوم أنَّ من يدَّعون وينتسبون للسَّلف الصَّالح لا يتورَّعون عن وصف الله تعالىٰ بالجسم ... بل هم ينافحون عن ذلك ... ولذلك لم يتردَّدوا في وصف الله تعالىٰ بالجلوس على العرش وإجلاس الرَّسول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ العرش إلىٰ جواره ...

قال الإمام الأصفهاني في "معجم مفردات ألفاظ القرآن" (ص٩١) : "الجسم ما له طول وعرض وعمق ، ولا تخرج أجزاء الجسم عن كونها أجساماً ، وإن قُطع ما قُطع ، وجزِّئ ما جزِّئ ، قال الله تعالىٰ : ﴿وَزَادَهُۥ

﴿بَسۡطَةٗ فِي ٱلۡعِلۡمِ وَٱلۡجِسۡمِۖ وَٱللَّهُ﴾ [البقرة : ٢٤٧] ، ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَهُمۡ تُعۡجِبُكَ أَجۡسَامُهُمۡ﴾ [المنافقون : ٤] . تنبيهاً أن لا وراء الأشباح معنىٰ معتدّ به" .

وقال الإمام الجرجاني في "التَّعريفات" (ص٤١) : "الجسم : جوهر قابل للأبعاد الثَّلاثة ، وقيل : الجسم هو المركَّب المؤلَّف من الجواهر" .

وقال الإمام الغزالي في "قواعد العقائد" (ص١٥٩) : " ... الجسم عبارة عن المؤلَّف من الجواهر ، وإذا بطل كونه جوهراً مخصوصاً بحيِّز بطل كونه جسماً ، لأنَّ كلّ جسم مختصّ بحيِّز ومركَّب من جوهر ، فالجوهر يستحيل خلوّه من الافتراق والاجتماع ، والحركة والسُّكون ، والهيئة والمقدار" .

وقال الإمام الشِّيرازي في كتابه"الإشارة إلىٰ مذهب أهل الحقّ" (ص١٩١) : "ثم يعتقدون أنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ ليس بجسم ، لأنَّ الجسم هو المؤلَّف ، وكلّ مؤلَّف لا بدَّ له من مؤلِّف" .

وجاء في "اللمع" (ص٢٤) قول الأشعري : "فإن قال قائل : لمِ أنكرتم أن يكون الله تعالىٰ جسماً ؟ قيل له : أنكرنا ذلك لأنَّه لا يخلو أن يكون القائل لذلك أراد . ما أنكرتم أن يكون طويلاً عريضاً مجتمعاً ، أو أن يكون أراد تسميته جسماً وإن لم يكن طويلاً عريضاً مجتمعاً عميقاً ، فإن كان أراد أن يكون طويلاً عريضاً مجتمعاً ، كما يقال ذلك للأجسام فيما بيننا ، فهذا لا يجوز ، لأنَّ المجتمع لا يكون شيئاً واحداً ، لأنَّ أقلَّ قليل الاجتماع لا يكون إلَّا من شيئين ، لأنَّ الشَّيء الواحد لا يكون لنفسه مجامعاً ، وقد بينَّا أنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ شيء واحد ، فبطل أن يكون مجتمعاً" . وانظر : الاقتصاد في الاعتقاد (ص٧٢-٧٣) ، التَّوحيد للماتريدي (ص٣٨-٣٩) .

وقد دلَّت النُّصوص القطعيَّة علىٰ أنَّ الله تعالىٰ لا يوصف إلَّا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ من غير تشبيه ولا تمثيل ، ومن غير تأويل ولا تعطيل ، وأنَّه تعالىٰ لا يُشْبهُهُ شيءٌ بأيِّ وجهٍ منَ الوجوهِ ، فلا يُوصف بالحدِّ واللونِ والأعضاءِ والشَّكلِ والصُّورةِ والهيئةِ والتَّركيبِ ، والحركة والسُّكون ، ولا بكونه متمكِّناً بمكان ، ولا يجوز عليه التَّغيير في ذاته ولا في صفاته ... فهو سبحانه ليسَ جِسمًا ولا يُشبِهُ الأجسامَ ، لأنَّ الجسم محتاجٌ إلىٰ من يركِّبه ، ولا بدَّ له من حيِّز ... وبالجملة ، فهو سبحانه وتعالىٰ – كما قال الإمام الطَّحاوي في عقيدته – : " وتعالىٰ – أي الله – عن الحدودِ والغاياتِ ، والأركانِ والأعضاءِ والأدواتِ ، لا تحويه الجهات السِّتُّ كسائر الـمبتدعات " ، لأنَّ كلَّ ذلك من صفات المحدَثات ، والله تعالىٰ هوالغنيُّ بنفسه عمَّا سواه ...

فتشبيه الله تعالىٰ بخلقه بدعةٌ من البدع القبيحة الخبيثة المُنكرة في دين الله تعالىٰ ، ومآل معتقدها إلىٰ الخروج من حياض الإيمان بعد إقامة الحجَّة عليه ... فالله تعالىٰ لا شبيه له ولا مثيل ، ولا مساو له ولا كفؤ له سبحانه وتعالىٰ ، ولا ضدَّ ولا ندَّ له ولا نظير ، ولا ولد ولا والد ولا صاحبة سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١] ..

ومن المعلوم أنَّ جمهور العلماء ذهبوا إلىٰ أنَّ الألفاظ الموهمة للتَّشبيه لا يجوز أن تُحمل علىٰ ظاهر معناها المتبادر إلىٰ الأذهان البتَّة ، لأنَّ الحمل علىٰ الظَّاهر يتعارض مع العديد من المسلَّمات العقديَّة ، وكذا اللغويَّة ، بالإضافة إلىٰ الاصطدام المباشر مع آيات التَّنزيه ، التي منها :

١ . قوله تعالىٰ :﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰۚ﴾ [النحل : ٦٠] ، فلا يوصف سبحانه بأيِّ وصفٍ يُشبه وصف غيره من صفات المخلوقين ، من التَّغيُّر والتَّبدُّل والحلول في الأماكن والتَّحيُّز فيها ، فهو تعالىٰ واحدٌ في ذاته وصفاته وأفعاله ، وتجبُ له جَمِيعُ صِفَاتِ الْجَلَالِ والجَمَالِ وَالْكَمَالِ ، ولذلك لا يجوز أن تُضرب لله الأمثال التي توجب الاشتباه ، قال تعالىٰ :﴿فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَۚ﴾ [النحل : ٧٤] .

٢. وقوله تعالىٰ : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم : ٦٥] ، أي : هل تعلم من الآلهة التي عُبدت من دونه من اسمه الله ؟!! فلا يوجد أبداً من تسمَّىٰ من المعبودات الباطلة باسم " الله " ، فالله تعالىٰ لا مِثْل له ، ولا عدل ، ولا شبيه ، ولا مثيل في كلِّ شيء حتَّىٰ في اسمه تعالىٰ ، فمن وصفه بمعنىٰ من معاني المحدثات ، كالنُّزول الحقيقي ، والقيام ، والقعود ، والجلوس علىٰ العرش والاستقرار فيه ، فقد شبَّه الله تعالىٰ بخلقه ، والعياذ بالله ...

٣. وقوله تعالىٰ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ : ١١] ، فالله تعالىٰ لا يشبه شيئاً من خلقه بأيِّ وجهٍ من الوجوه ، والآية نصٌّ محكمٌ صريحٌ في نفي المشابهة والمماثلة بين الله تعالىٰ وبين سائر المحدثات ، فلا هو يشبهها في أيِّ شكل من الأشكال ، ولا هو في حاجةٍ إلىٰ شيءٍ ممَّا خلق ...

٤. وقوله تعالىٰ : ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص : ٤] ، أي : لا نظير له ، ولا قسيم له ، ولا شبيه له ، ولا صاحبة ، ولا شريك ... فينازعه في ربوبيَّته ومُلكه بوجه من الوجوه ، وقد فسَّرَتْها آية الشُّورىٰ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ : ١١] .

ويأتينا في هذا المقام سؤال يقول : نَفْيُ المِثْلِ فِيْ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] ، يُوْهِمُ بِوُجُوْدِ المِثْلِ ، لِأَنَّ الكَافَ بِمَعْنَىٰ مِثْل ، فَيَصِيْرُ المَعْنَىٰ : لَيْسَ مِثَل مِثْلِهِ شَيءٌ ، فَالنَّفْيُ يَكُوْنُ لِـمِثْلِ المِثْلِ ، فَمَا رَأْيُكُم ؟

الجواب : الجواب على هذا الإشكال بعدَّة أجوبة :

(أ) أنَّ الكاف صلة ، أي زائدة لتأكيد نفي المِثْل ، فالمعنى : انتفى المِثْل انتفاء مؤكَّداً .

(ب) أنَّ المِثْل بمعنى الصِّفة ، فالمعنى : ليس كصفة الله تعالى شيء .

(ج) أنَّ الآية من باب الكناية ، على حدِّ قولك : (مِثْلُكَ لا يجبُن) ، أي : أنت لا تَجْبُن . ووجه كونها من باب الكناية أنَّه يلزم من نفي مِثْل المِثْل نفي المِثْل ، وهذا هو المراد . فالقصد نفي مثله تعالى على أبلغ وجه ، إذ الكناية أبلغ من التَّصريح لتضمُّنها إثبات الشَّيء بدليله .

وعليه ، فالآية الكريمة تنفي عن الله تعالى المماثلة لشيء من الحوادث ، ونفي المماثلة يفيد أُموراً عديدة ، من أهمِّها : نفي الجسميَّة والعَرَضيَّة والجوهريَّة : لأنَّ الجسم مؤلَّف من جواهر – الشَّيء الذي لا يتجزَّأ ولا يقبل القسمة – وأعراض – هو ما يستدعي وجوده جسم ليقوم به ، حيث لا يقوم إلَّا بغيره – ، وهما حادثان . قال السُّبْكِي في شرح عقيدة ابن الحاجب : " اعلم أنَّ حكم الجواهر والأعراض كلّها الحدوث فإذاً العالم كلّه حادث ، وعلى هذا إجماع المسلمين !!! بل كلّ الملل ، ومن خالف في ذلك فهو كافر ، لمخالفة الإجماع القطعيّ ". انظر: إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدِّين (٢/ ٩٣) .

ومع ذلك أبي المتمسِّحون بالسَّلف إلَّا أن يصفوا الله تعالى بالجسم ... ولم يتحاشوا من وصفه تعالى بالجسميَّة ...

قال الإمـــام ابن تيمية في " مجموع الفتاوى" (٥/ ٤٣٤) : " فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ: وَلَا الصَّحَـــابَةِ وَلَا التَّابِعِينَ وَلَا سَلَفِ الْأُمَّةِ أَنَّ اللَّهَ جِسْمٌ أَوْ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِجِسْمِ؛ بَلْ النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ بِدْعَةٌ فِي الشَّرْعِ " .

ونفى ابن تيمية أن يكون مذهب السَّلف قائماً على نفي الجسميَّة عن الله تعالى ، فقال في " مجموع الفتاوى" (٤/ ١٥٢) : " ثمَّ لَفْظُ " التَّجْسِيمِ " لَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ أَحَدٍ مِنْ السَّلَفِ ، لَا نَفْيًا ، وَلَا إثْبَاتًا ، فَكَيْفَ يَحِلُّ أَنْ يُقَالَ: مَذْهَبُ السَّلَفِ نَفْيُ التَّجْسِيمِ أَوْ إثْبَاتُهُ " .

ويُصرِّحُ ابن تيمية بالجسميَّة ، فيقول في " منهاج السُّنَّة النَّبويَّة في نقض كلام الشِّيعة القدريَّة" (٢/ ١٣٤-١٣٥) : " وَقَدْ يُرَادُ بِالْجِسْمِ مَا يُشَارُ إِلَيْهِ، أَوْ مَا يُرَى، أَوْ مَا تَقُومُ بِهِ الصِّفَاتُ ؛ وَاللَّهُ تَعَالَى يُرَى فِي الْآخِرَةِ، وَتَقُومُ بِهِ الصِّفَاتُ، وَيُشِيرُ إِلَيْهِ النَّاسُ عِنْدَ الدُّعَاءِ بِأَيْدِيهِمْ وَقُلُوبِهِمْ وَوُجُوهِهِمْ وَأَعْيُنِهِمْ. فَإِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: " لَيْسَ بِجِسْمٍ " هَذَا الْمَعْنَى .

قِيلَ لَهُ: هَذَا الْمَعْنَىٰ الَّذِي قَصَدْتُ نَفْيَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ مَعْنًىٰ ثَابِتٌ بِصَحِيحِ الْمَنْقُولِ وَصَرِيحِ الْمَعْقُولِ، وَأَنْتَ لَمْ تُقِمْ دَلِيلًا عَلَىٰ نَفْيِهِ " .

وأنكر أن يكون في كتاب الله وسُنَّة رسوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأقوال السَّلف الصَّالح ما ينفي عن الله تعالىٰ الجسميَّة ، واتَّهم من ينفون عنه ذلك بالجهل والضَّلال ، فقال في " بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بدعهم الكلاميَّة" (١/ ٣٧٣) : " وليس في كتاب الله ولا سُنَّة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمَّة وأئمَّتها، أنَّه ليس بجسم، وأنَّ صفاته ليست أجسامًا وأعراضًا؟ فنفي المعاني الثَّابتة بالشَّرع والعقل؛ بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرعٌ ولا عقلٌ، جهلٌ وضلال " .

وقال في " منهاج السُّنَّة النَّبويَّة في نقض كلام الشِّيعة القدريَّة" (٢/ ١٩٢) : " أَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنْ لِفَظِ الْجِسْمِ وَمَا يَتْبَعُ ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا اللَّفْظَ لَمْ يَنْطِقْ بِهِ فِي صِفَاتِ اللهَّ تَعَالَىٰ لَا كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ، لَا نَفْيًا وَلَا إِثْبَاتًا، وَلَا تَكَلَّمَ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ، لَا أَهْلُ الْبَيْتِ وَلَا غَيْرُهُمْ " .

وأنكر أن يكون في القرآن ما ينفي الجسميَّة عن الله تعالىٰ ، فقال في " درء تعارض العقل والنَّقل" (١/ ١١٥) : " وكذلك قوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] ، وقوله : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] ، ونحو ذلك، فإنَّه لا يدلُّ علىٰ نفي الصِّفات بوجه من الوجوه، بل ولا علىٰ نفي ما يسمِّيه أهل الاصطلاح جسماً بوجه من الوجوه " .

وزعم أنَّ السَّلف الصَّالح لم يذمُّوا المجسِّمة ، فقال في " درء تعارض العقل والنَّقل" (١/ ٢٤٩) : " وأمَّا ذكر التَّجسيم وذمّ المجسِّمة فهو لا يعرف في كلام أحد من السَّلف والأئمَّة، كما لا يعرف في كلامهم أيضاً القَوْلُ بأنَّ الله جسم، أو ليس بجسم، بل ذكروا في كلامهم الذي أنكروه علىٰ الجهميَّة نفي الجسم، كما ذكره أحمد في كتاب الرَّد علىٰ الجهميَّة " .

وزاد ضغثاً علىٰ إبالة فزعم أنَّ الأنبياء والصَّحابة لم ينزِّهوا الله تعالىٰ عن الجسميَّة ، فقال في " شرح حديث النُّزول" (ص٨٠) : " فمعلوم أنَّه لم يُنقل عن أحد من الأنبياء ولا الصَّحابة، ولا التَّابعين، ولا سلف الأمَّة أنَّ الله جسم، أو أنَّ الله ليس بجسم، بل النَّفي والإثبات بدعة في الشَّرع " .

واشتطَّ في المسألة فزعم أنَّ الله تعالىٰ جسم لا كالأجسام ، فقال في " بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بدعهم الكلاميَّة" (١/ ٣٧٣) : " ... والموصوف بهذه الصِّفات لا يكون إلَّا جسماً ، فالله تعالىٰ جسمٌ لا كالأجسام !!! قالوا : وهذا ممَّا لا يمكن النِّزاع فيه !!! إذا فهم المعنىٰ المراد بذلك ، لكن أي محذور في ذلك ؟!! وليس في كتاب الله ولا سُنَّة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمَّة وأئمَّتها ، أنَّه ليس بجسم ، وأنَّ

صفاته ليست أجساماً وأعراضاً ؟!! فنفي المعاني الثَّابتة بالشَّرع والعقل ؛ بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرع ولا عقل ، جهلٌ وضلال " .

قلت : وهذا كلام جدٌّ خطير من ابن تيمية ، فَمَن من السَّلف قال بأنَّ الله تعـــالىٰ : جسم لا كالأجسام ؟!! مع العلم أنَّ عقلاء الحنابلة وغيرهم شنَّعوا علىٰ من قال بذلك : قال الإمام أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان النِّمري الحرَّاني الحنبلي في "نهاية المبتدئين في أصول الدِّين" (ص٣١) : " ... لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء ، ومن شبَّهه بخلقه فقد كفر !!! نصَّ عليه أحمد . وكذا من جسَّم ، أو قال : إنَّه جسم لا كالأجسام . ذكره القاضي " .

قال القاضي أبو بكر الباقلاني في "كتاب تمهيد الأوائل وتلخيص الدَّلائل" (ص٢٢٢-٢٢٣) : "فإن قالوا: ولِمَ أنكرتم أن يكون البارئ سبحانه جسمًا لا كالأجسام كما أنَّه عندكم شيء لا كالأشياء؟ قيل له: لأنَّ قولنا: "شيء" لم يُبْنَ لجنس دون جنس ولا لإفادة التَّأليف، فجاز وجود شيء ليس بجنس من أجناس الحوادث وليس بمؤلَّف، ولم يكن ذلك نقضًا لمعنىٰ تسميته بأنَّه شيء، وقولنا: "جسمٌ" موضوع في اللغة للمؤلَّف دون ما ليس بمؤلَّف، كما أنَّ قولنا: "إنسان " و" محدَث" اسم لما وُجدَ عن عدم ولما له هذه الصُّورة دون غيرها، فكما لم يجز أن نثبت القديم سبحانه محدَثاً لا كالمحدَثات وإنسانًا لا كالنَّاس قياسًا علىٰ أنَّه شيء لا كالأشياء لم يجز أن نُثبته جسمًا لا كالأجسام ، لأنَّه نقض لمعنىٰ الكلام وإخراج له عن موضوعه وفائدته.

فإن قالوا: فما أنكرتم من جواز تسميته جسمًا وإن لم يكن بحقيقة ما وُضِعَ له هذا الاسم في اللغة؟ قيل لهم: أنكرنا ذلك لأنَّ هذه التَّسمية لو ثبتت لم تثبت له إلَّا شرعًا لأنَّ العقل لا يقتضيها بل ينفيها إن لم يكن القديم سبحانه مؤلَّفًا، وليس في شيء من دلائل السَّمع من الكتاب والسُّنَّة وإجماع الأمَّة وما يُستخرج من ذلك ، ما يدلُّ علىٰ وجوب هذه التَّسمية ، ولا علىٰ جوازها أيضًا ، فبطل ما قلتموه" .

وقال الإمام أبو الثَّناء في "كتاب التَّمهيد لقواعد التَّوحيد" (ص٥٩-٦٠) في ردِّه علىٰ من قالوا : " جسم لا كالأجسام " : " والطَّائفة الثَّانية وهم القائلون بأنَّه جسم لا كالأجسام يقولون : إنَّ الله تعالىٰ فاعلٌ ولا فاعل في الشَّاهد إلَّا جسمٌ فكذلك في الغائب .

وقلنا : هذا استدلالٌ فاسد لأنَّه لا فاعل في الشَّاهد إلَّا وهو جسمٌ متركِّبٌ متجزِّئ كسائر الأجسام . والله تعالىٰ جسمٌ عندهم وإنَّه ليس بمتجزِّئ متركِّبٌ .

ثمَّ إنَّهم ناقضوا في ما قالوا ، لأنَّ الجسم اسم للمتركِّب لما مرّ، فإثبات الجسم إثبات التَّركيب ونفي التَّركيب نفي الجسم، فصار قولهم: "جسم لا كالأجسام " كقولهم: "متركِّب وليس بمتركِّب"، وهذا تناقض بَيِّنٌ بخلاف قولنا: شيء لا كالأشياء، لأنَّ الشَّيء ليس باسم للمتركِّب وليس يُنبئ عن ذلك وإنَّما يُنبئ عن مطلق الوجود، فلم يكن قولنا: لا كالأشياء، نفيًا لمطلق الوجود بل يكون نفيًا لما وراء الوجود من التَّركيب وغيره من أمارات الحدث، فلم يكن ذلك متناقضًا ولله الحمد والمنَّة . وإذا ثبت أنَّ الله تعالىٰ لا يوصف بالجسم فلا يُوصف بالصُّورة أيضًا ، لأنَّ الصُّورة لا وجود لها بدون التَّركيب " .

وقال الإمام الآمدي في "غاية المرام في علم الكلام" (ص١٦٤-١٦٥) : " فإن قيل : ما نشاهده من الموجودات ليس إلَّا أجسامًا وأعراضًا، وإثبات قسم ثالث ممَّا لا نعقله، وإذا كانت الموجودات منحصرة فيما ذكرناه فلا جائز أن يكون البارئ عَرَضًا، لأنَّ العَرَض مفتقر إلىٰ الجسم والبارئ لا يفتقر إلىٰ شيء ، وإلَّا كان المفتقَر إليه أشرف منه وهو محال، وإذا بطل أن يكون عَرَضًا بقي أن يكون جسمًا . قلنا: منشأ الخبط ههنا إنَّما هو من الوهم بإعطاء الغائب حكم الشَّاهد والحكم علىٰ غير المحسوس بما حكم به علىٰ المحسوس، وهو كاذب غير صادق ، فإنَّ الوهم قد يرتمي إلىٰ أنَّه لا جسم إلَّا في مكان بناءً علىٰ الشَّاهد، وإن شهد العقل بأنَّ العالم لا في مكان ، لكون البرهان قد دلَّ علىٰ نهايته، بل وقد يشتدُّ وهمُ بعض النَّاس بحيث يقضي به علىٰ العقل، وذلك كمن ينفر عن المبيت في بيت فيه ميِّت لتوهُّمه أنَّه يتحرَّك أو يقوم ، وإن كان عقله يقضي بانتفاء ذلك، فإذًا اللبيب من ترك الوهم جانبًا ولم يتَّخذ غير البرهان والدَّليل صاحبًا، واذا عرف أنَّ مستند ذلك ليس إلَّا مجرَّد الوهم ، فطريق كشف الخيال إنَّما هو بالنَّظر في البرهان، فإنَّا قد بَيّنا أنَّه لا بدَّ من موجود هو مبدأ الكائنات، وبيَّنا أنَّه لا جائز أن يكون له مثل من الموجودات شاهدًا ولا غائبًا، ومع تسليم هاتين القاعدتين يتبيَّن أنَّ ما يقضي به الوهم لا حاصل له. ثمَّ لو لزم أن يكون جسمًا كما في الشَّاهد للزم أن يكون حادثًا كما في الشَّاهد ، وهو ممتنع لما سبق " .

وقال الإمام ابن عابدين في "ردّ المحتار علىٰ الدُّر المختار" (١/ ٥٦١) : " (قَوْلُهُ : كَقَوْلِهِ جِسْمٌ كَالْأَجْسَامِ) وَكَذَا لَوْ لَمْ يَقُلْ كَالْأَجْسَامِ ، وَأَمَّا لَوْ قَالَ لَا كَالْأَجْسَامِ فَلَا يَكْفُرُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إلَّا إطْلَاقُ لَفْظِ الْجِسْمِ الْمُوهِمِ لِلنَّقْصِ فَرَفَعَهُ بِقَوْلِهِ لَا كَالْأَجْسَامِ ، فَلَمْ يَبْقَ إلَّا مُجَرَّدَ الْإِطْلَاقِ ، وَذَلِكَ مَعْصِيَةٌ " .

وقال الإمام الزَّيلعي في "تبيين الحقائق شرح كنز الدَّقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ" (١/ ١٣٥) : " وَالْمُشَبِّهِ إذَا قَالَ : لَهُ تَعَالَىٰ يَدٌ وَرِجْلٌ كَمَا لِلْعِبَادِ فَهُوَ كَافِرٌ مَلْعُونٌ ، وَإِنْ قَالَ : جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إلَّا

إِطْلَاقَ لَفْظِ الْجِسْمِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مُوهِمٌ لِلنَّقْصِ فَرَفَعَهُ بِقَوْلِهِ : لَا كَالْأَجْسَامِ ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مُجَرَّدَ الْإِطْلَاقِ ، وَذَلِكَ مَعْصِيَةٌ تَنْتَهِضُ سَبَباً لِلْعِقَابِ " .

فأقلُّ ما قاله العلماء فيمن قال : جسمٌ لا كالأجسام : أنَّه مبتدع عاصٍ يستحقُّ العقاب ، وبعضهم حكـــــم بكفره ، والعياذ بالله ...

وَمِنَ الأَمْثِلَةِ كَذلِكَ على انحراف من يزعمون السَّلفيَّة عن الجادَّة : أنَّهم لا يتحاشون عن تشبيه الله تعالىٰ بخلقه ...

فقد صرَّح كبيرهم الذي علَّمهم بأنَّ تشبيه الله تعالىٰ بخلقه ليس مذموماً ... فنفىٰ أنَّ يكون أحد من الصَّحابة والتَّابعين قد ذمَّ المُشبِّهة ، وفي ذلك قال ابن تيمية في " بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بدعهم الكلاميَّة" (١/ ٣٨٧) : " وإذا كان كذلك ، فاسم المشبِّهة ليس له ذكرٌ بذمٍّ في الكتاب والسُّنَّة ، ولا كلام أحد من الصَّحابة والتَّابعين ؛ ولكن تكلَّم طائفةٌ من السَّلف مثل : عبد الرَّحمن بن مهدي (١٩٨هـ) ، ويزيد بن هارون (٢٠٦هـ) ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ) ، ونعيم بن حماد ، وغيرهم بذمِّ المُشبِّهة ، وبيَّنوا المُشبِّهة الذين ذمُّوهم ... " .

وهذا كلام غريب وفذلكة من الإمام ابن تيمية ومن يدَّعي السَّلفيَّة ، وإلَّا فبالله عليكم ماذا تُسمُّون من يصحِّح حديث الشَّابِّ الأمرد في كتابه : " بيان تلبيس الجهميَّة " (٧/ ٢٩٠) حيث قال : " ... وهذا يدلُّ علىٰ أنَّه رآه وأخبر أنَّه رآه في صورة شاب ، دونه ستر ، وقدميه في خضرة ، وأنَّ هذه الرُّؤية هي المعارضة بالآية والمجاب عنها بما تقدَّم ، فيقتضي أنَّهَا رؤية عين كما في الحديث الَّصحيح المرفوع عن قتادة عن عكرمة عن ابن عبَّاس قال : قال رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "رأيت ربِّي في صورة شاب أمرد ، له وفرة ، جعد ، قطط ، في روضة خضراء " .

وقال الإمام ابن تيمية في " بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بدعهم الكلاميَّة" (٧/ ٤٠٧) : " أنَّا قد قدَّمنا أنَّ جميع ما يذكر من هذه الأدلَّة التي تنفي الجسم علىٰ اصطلاحهم ، فإنَّها أدلَّة باطلة ، لا تصلح لمعارضة دليل ظنِّي ولا قطعي " .

والكلام في مثل هذه المعاني التَّشبيهية يطول ، والغريب أنَّ من يدَّعون السَّلفيَّة لا يحيدون عمَّا قاله ابن تيمية قيِّد أنمله ، بل يعتقدون ما يعتقد من غير نكير ولا تغيير ، وهو عندهم المرجع الذي لا يُجارىٰ ولا يُبارىٰ .

ومن الأمثلة على متابعة من يدَّعون السَّلفيَّة لإمامهم ابن تيميِّة : أنَّ المدعو : عبد الكريم صالح الحميد ، ألَّف كتاباً سمَّاه : " القَوْلُ المختار لبيان فناء النَّار " ردَّ فيه على الشَّيخ الألباني الذي عارض الإمامين : ابن تيميَّة وتلميذه ابن قيِّم الجوزيَّة القائلين بفناء النَّار ، مع أنَّ بقاء النَّار من الضَّروريات في دين الله تعالى . وكتاب " عبد الكريم الحميد " هو من (منشورات مطبعة السَّفير ، الرياض ، ١٤١٢هـ) .

مع العلم أنَّ العلماء قديماً ردُّوا على ابن تيمية قوله المخالف لعموم الأمَّة ، انظر مثلاً : " الاعتبار ببقاء الجنَّة والنَّار " ، لتقيِّ الدِّين علي بن عبد الكافي السُّبْكِي ، عني بنشره : القدسي ، مطبعة الترقي ، دمشق ، " رفع الأستار لإبطال أدلَّة القائلين بفناء النَّار " ، لمحمَّد بن إسماعيل الأمير الصَّنعاني ، بتحقيق : محمَّد ناصر الدِّين الألباني ، (المكتب الإسلامي ، الطبعة : الأولى ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٤م) ...

وقد خالف ابن تيمية في ذلك الجميع ، انظر مثلاً : " لوامع الأنوار البهيَّة " ، لـ محمَّد بن أحمد السَّفاريني (٢/ ٢٣٥) ، " جلاء العينين في محاكمة الأحمدين " ، لـ نعمان بن محمَّد الألوسي (ص٤٢١) ، محمَّد رشيد رضا في مجلَّته المنار : الجزء الأَوَّلُ والثَّاني ، (المجلَّد الثَّاني والعشرون) . والعجيب أنَّ الألباني مع كونه أثبت هذا القَوْلُ الفاسد على ابن تيمية وتلميذه ابن قيِّم الجوزيَّة ، جعل لهما ثواباً على اجتهادهما !!! في القَوْلُ بفناء النَّار ، كما تجد ذلك في تعليقه على " رفع الاستار " (ص٣٢) ، فيا للعجب ...

فالقوم لا يعنيهم الدَّليل بقدر ما يعنيهم متابعة مشايخهم الذين قلَّدوهم حذو القذَّة بالقذَّة ، حتَّى ولو اضطرُّوا للتَّأويل الذي لا يقولون به !!! ويستشهدون على مقالاتهم الباطلة بكلام ينسبونه ظلماً وزوراً للإمام أحمد بن حنبل ، مع أنَّ سادة الحنابلة نفوا ما ألصقه الآثمون به ، فقد نقل الإمام أبو الفضل ، عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث ، التَّميمي البغدادي ، رئيس الحنابلة ببغداد (٤١٠هـ) في "اعتقاد الإمام أحمد" (ص٤٥) عن الإمام أحمد بن حنبل أنَّه : " أنكر على من يقول بالجسم ، وقال : إنَّ الأسماء مأخوذة من الشَّريعة واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على ذي طولٍ وعرضٍ وسمكٍ وتركيبٍ وصورةٍ وتأليف ، والله تعالى خارج عن ذلك كلِّه ، فلم يجز أن يُسمَّى جسماً لخروجه عن معنى الجسميَّة ، ولم يجيء في الشَّريعة ذلك ، فبطل " .

فهذا رئيس الحنابلة ببغداد يصوِّر العقيدة الحقَّة للإمام أحمد ، وأنَّه أنكر على المجسِّمة ، وأنَّ الجسم هو كلّ ما كان له طول وعرض وسمك وتركيب وصورة وتأليف ... والله تعالى خارج عن ذلك كلِّه ، ثمَّ حكم ببطلان ذلك كلّه ...

وقد أكَّد علماء الأمَّة قديماً وحديثاً على وجوب تنزيه الله تعالى عن الجسميَّة وسائر المحدثات ، وبرهنوا على أنَّه لم يأت في الشَّريعة ذلك ، فبطل ... ولذا لا يجوز أن يُسمَّى الله تعالى بالجسم ... ومن أقوالهم في ذلك :

قال الإمام محمَّد بن جرير الطَّبَري في " تاريخ الأمم والملوك" (١/ ٢٥-٢٦) : " القَوْلُ في الدّلالة على أنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ القديم الأَوَّلُ قبل شيء ، وأنَّه هو المحدث كلَّ شيء بقدرته تعالى ذكره .

فمن الدِّلالة على ذلك : أنَّه لا شيء في العالم مشاهد إلَّا جسم أو قائم بجسم ، وأنَّه لا جسم إلَّا مفترق أو مجتمع ، وأنَّه لا مفترق منه إلَّا وهو موهومٌ فيه الائتلاف إلى غيره من أشكاله ، ولا مجتمع منه إلَّا وهو موهومٌ فيه الافتراق ، وأنَّه متى عدم أحدهما عدم الآخر معه ، وأنَّه إذا اجتمع الجزءان منه بعد الافتراق ، فمعلوم أنَّ اجتماعهما حادث فيهما بعد أن لم يكن ، وأنَّ الافتراق إذا حدث فيهما بعد الاجتماع فمعلوم أنَّ الافتراق فيهما حادث بعد أن لم يكن .

وإذا كان الأمر فيما في العالم من شيء كذلك ، وكان حكم ما لم يشاهد وما هو من جنس ما شاهدنا في معنى جسم أو قائم بجسم ، وكان ما لم يخل من الحدث لا شكَّ أنَّه محدث بتأليف مؤلِّف له إن كان مجتمعاً ، وتفريق مفرق له إن كان مفترقاً ، وكان معلوماً بذلك أنَّ جامع ذلك إن كان مجتمعاً ، ومفرقه إن كان مفترقاً ، من لا يشبهه ومن لا يجوز عليه الاجتماع والافتراق ، وهو الواحد القادر الجامع بين المختلفات الذي لا يشبهه شيء ، وهو على كلِّ شيء قدير .

فتبيَّن بما وصفنا أنَّ بارئ الأشياء ومحدثها كان قبل كلِّ شيء ، وأنَّ الليل والنَّهار والزَّمان والسَّاعات محدثات ، وأنَّ محدثها الذي يدبِّرها ويصرِّفها قبلها إذ كان من المحال أن يكون شيء يحدث شيئاً إلَّا ومحدثه قبله ، وأنَّ في قوله تعالى ذكره : ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ * وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية: ١٧ – ٢٠] ، لأبلغ الحُجج ، وأدلّ الدَّلائل لمن فكَّر بعقلٍ ، واعتبر بفهمٍ على قِدم بارئها ، وحدوث كلّ ما جانسها ، وأنَّ لها خالقاً لا يشبهها .

وذلك أنَّ كلّ ما ذكر ربُّنا تبارك وتعالى في هذه الآية من الجبال والأرض والإبل ، فإنَّ ابن آدم يعالجه ويدبِّره بتحويل وتصريف ، وحفر ونحت وهدم ، غير ممتنع عليه شيء من ذلك ، ثمَّ إنَّ ابن آدم مع ذلك غير قادر على إيجاد شيء من ذلك من غير أصل ، فمعلوم أنَّ العاجز عن إيجاد ذلك لم يُحْدِث نفسه ، وأنَّ الذي هو غير ممتنع ممَّن أراد تصريفه وتقليبه لم يوجدْه من هو مثله ، ولا هو أوجد نفسه ، وأنَّ الذي أنشأه

وأوجد عينه هو الذي لا يعجزه شيء أراده ، ولا يمتنع عليه إحداث شيء شاء إحداثه ، وهو الله الواحد القهَّار .

فإن قال قائل : فما تنكر أن تكون الأشياء التي ذكرت من فعل قديمين ؟

قيل : أنكرنا ذلك لوجودنا اتِّصال التَّدبير وتمام الخلق ، فقلنا : لو كان المدبِّر اثنين لم يخْلُوَا من اتِّفاق أو اختلاف ، فإن كانا متَّفقين فمعناهما واحد ، وإنَّما جعل الواحد اثنين من قال بالاثنين ، وإن كانا مختلفين كان محالاً وجود الخلق على التَّمام والتَّدبير على الاتِّصال ، لأنَّ المختلفين ، فعلُ كلّ واحد منهما خلاف فعل صاحبه ، بأنَّ أحدهما إذا أحيا أمات الآخر ، وإذا أوجد أحدهما أفنى الآخر ، فكان محالاً وجود شيء من الخلق على ما وجد عليه من التَّمام والاتِّصال .

وفي قول الله عَزَّ وَجَلَّ ذكره : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢] ، وقوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَـٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَـٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * عَـٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ فَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١ – ٩٢] ، أبلغ حجَّة ، وأوجز بيان ، وأدلُّ دليل على بُطول ما قاله المُبطلون من أهل الشِّرك بالله ، وذلك أنَّ السَّموات والأرض لو كان فيهما إله غير الله ، لم يخلُ أمرهما ممَّا وصفت من اتِّفاق واختلاف . وفي القَوْلُ باتِّفاقهما فساد القَوْلُ بالتَّثنية ، وإقرار بالتَّوحيد ، وإحالة في الكلام بأنَّ قائله سمَّى الواحد اثنين . وفي القَوْلُ باختلافهما القَوْلُ بفساد السَّموات والأرض ، كما قال ربُّنا جلَّ وعزَّ : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢] ، لأنَّ أحدهما كان إذا أحدث شيئاً وخلقه كان من شأن الآخر إعدامه وإبطاله ، وذلك أنَّ كل مختلفين فأفعالُهما مختلفة ، كالنَّار التي تسخِّن ، والثَّلج الذي يبرِّد ما أسخنته النَّار .

وأخرى ، أنَّ ذلك لو كان كما قاله المشركون بالله ، لم يخْلُ كلّ واحد من الاثنين اللذين أثبتوهما قديمين من أن يكونا قويَّين أو عاجزين ، فإن كانا عاجزين ، فالعاجزُ مقهور وغير كائن إلهاً . وإن كانا قويين فإنَّ كلّ واحد منهما بعجزه عن صاحبه عاجز ، والعاجز لا يكون إلهاً . وإن كان كلّ واحد منهما قويَّاً على صاحبه ، فهو بقوَّة صاحبه عليه عاجز ، تعالى ذكره عمَّا يشرك المشركون !!

فتبيَّن إذاً أنَّ القديم بارئ الأشياء وصانعها هو الواحد الذي كان قبل كلِّ شيء ، وهو الكائن بعد كلِّ شيء ، والأوَّل قبل كلِّ شيء ، والآخر بعد كلِّ شيء ، وأنَّه كان ولا وقت ولا زمان ، ولا ليل ولا نهار ، ولا

ظلمة ولا نور ، إلَّا نور وجهه الكريم . ولا سماء ولا أرض ، ولا شمس ولا قمر ولا نجوم ، وأنَّ كل شيء سواه محدَث مدبَّر مصنوع ، انفرد بخلق جميعه بغير شريك ولا مُعين ولا ظهير ، سبحانه من قادر قاهر ".

فالإمام الطَّبري شرح في كلامه السَّابق دليل " التَّمانع " ، فجلَّاه بأوضح عبارة ، ووضَّح أنَّ صانع العالم واحد ، وأنَّ العالم لو كان له صانعان لثبت بينهما تمانع ، وهو دليل حدوثهما أو حدوث أحدهما ؛ فلو أراد أحدهما أن يخلق حياة في شخص ، وأراد الآخرُ أن يخلق فيه موتاً ، فإذا تمَّ مرادهما معاً فهو محال؛ لاجتماع الضدِّين في محلٍّ واحد، وإذا لم يحصل مرادهما فهو دليلُ عجزهما معاً ، ولو تمَّ مراد أحدهما دون الآخر فهو دليل على عجز من لم يُنْفِذ إرادته، وبالتَّالي فإنَّ العاجز لا يصلح أن يكون إلهاً ... وهذا هو دليل التَّمانع المأخوذ من قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢] ...

ولخطورة نسبة الجسميَّة إلى الله تعالى ، فقد شدَّد العلماء في ذلك حتَّى حكم بعضهم بكفر مُعتقدِه ... فقد حكم الإمام أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه بكفر من اعتقد بأنَّ الله جسم ، وأنَّه غير عارف بربِّه ، فقال : " من اعتقد أنَّ الله جسم ، فهو غير عارف بربِّه ، وإنَّه كافر به " . انظر : إشارات المرام من عبارات الإمام (ص١٦٨)

وأضاف بأنَّ أَهْل السُّنَّة يعتقدون بأنَّ الله تعالى لا يُشبه شيئاً من المخلوقات ، فقال : " وقال أَهْل السُّنَّة وأصحاب الحديث : ليس بجسم ولا يشبه الأشياء ". انظر : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (ص٢١١) .

وفي كلامه على مجيء الله تعالى يوم القيامة ، أكَّد الإمام الأشعري على أنَّ مجيء الله ليس بنُقلة ولا بحركة من مكان إلى آخر ، لأنَّ الله تعالى ليس بجسم ولا جوهر ، وصرَّح بأنَّ الأمَّة مُجمعة على ذلك ، فقال : " وأجمعوا على أنَّه عَزَّ وَجَلَّ يجيء يوم القيامة والملك صفَّاً صفَّاً لعرض الأُمم وحسابها وعقابها وثوابها ، فيغفر لمن يشاء من المذنبين ، ويعذِّب منهم من يشاء ، كما قال ، وليس مجيئه حركة ولا زوالاً ، وإنَّما يكون المجيء حركة وزوالاً إذا كان الجائي جسماً أو جوهراً ، فإذا ثبت أنَّه عَزَّ وَجَلَّ ليس بجسم ولا جوهر ، لم يجب أن يكون مجيئه نُقلة أو حركة ، ألا ترى أنَّهم لا يريدون بقولهم : جاءت زيداً الحُمَّى ، أَنَّهَا تنقَّلت إليه أو تحرَّكت من مكان كانت فيه ، إذ لم تكن جسماً ولا جوهراً ، وإنَّما مجيئها إليه وجودها به ، وأنَّه عَزَّ وَجَلَّ ينزل إلى السَّماء الدُّنيا ، كما روي عن النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وليس نزوله نُقلة ، لأنَّه ليس بجسم ولا جوهر ". انظر : أصول أَهْل السُّنَّة المسمَّاة برسالة أهل الثغر (ص٧٠) .

وقال إمام المدرسة الماتريديَّة التي يتبعها غالبيَّة أتباع المذهب الحنفي في العقيدة الإمام أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) : " مَسْأَلَة : لَا يجوز إِطْلَاق لفظ الْجِسْم على الله تَعَالَىٰ ". انظر : التَّوحيد (ص٣٨) .

وقال أيضاً : " ... وَأَمَّا الْجِسْم فَهُوَ اسْم لكلِّ مَحْدُود ، وَالشَّيْء إِثْبَات لَا غير ، وَفِي وجود الْعَالم على مَا عَلَيْهِ دَلِيل الْإِثْبَات ، لذَلِك قيل بالشَّيْء ، وَفِيه – إِذْ هُوَ متناه لَا من حَيْثُ الشَّيْئِيَّة بل من حَيْثُ الْحَدّ – دَلِيل نفي الْحَدِّ عَن الله جلّ ثَنَاؤُهُ . إِلَّا أَن يُرَاد بِالْحَدِّ الوحدانيَّة والرُّبوبيَّة ، فَهُوَ كَذَلِك ، وحرف الْحَدِّ سَاقِط لأَنَّه يغلب فِي الدّلَالَة على نِهَايَة الشَّيْء من طَرِيق الْعرض وَنَحْو ذَلِك مِمَّا يتعالى عَن ذَلِك ، وَذَلِكَ معنى الْجِسْم فِي الشَّاهِد . وَفِيه أَيْضاً إِيجَاب الْجِهَات الْمُحْتَمل كلّ جِهَة أَن يكون أطول مِنْهَا وَأَعْرض وأقصر ، فَلذَلِك بَطل القَوْلُ بذلك ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللهَّ .

ثمَّ الهويَّة فِي الشَّاهِد كِنَايَة عَن الْوُجُود ، وتأويله نفي الْعَدَم عَنهُ ، وَالله تَعَالَى لم يزل وَلَا يزَال بِلَا تغيُّر وَلَا زَوَال وَلَا انْتِقَال من حَال إِلَى حَال ، وَلَا تحرّك وَلَا قَرَار ، إِذْ هُوَ وصف اخْتِلَاف الْأَحْوَال ، وَمن تخْتَلف الْأَحْوَال عَلَيْهِ فَهُوَ غير مفارق لَهَا ، وَمن لَا يُفَارق الْأَحْوَال وَهُنَّ أَحْدَاث ، فَيجب بهَا الْوَصْف بالإحداث ، وَفِي ذَلِك سُقُوط الوحدانيَّة ، ثمَّ الْقِدَم ، ثمَّ جَرْي لتدبير الْغَيْر عَلَيْهِ ، إِذْ حَال من الْأَحْوَال لَو كَانَت لذاته لم يجز تغيّرها مَا دَامَت ذَاته ، فَثَبت بذلك الْغَيْر لتغيُّر الْأَحْوَال عَلَيْهِ ، وبنقله من حَال إِلَى حَال ، وَذَلِكَ دَلِيل تعاليه عَن الْوَصْف بِالْمَكَانِ ، إِذْ قد ثَبت أَن كَانَ وَلَا مَكَان ، وَلَيْسَ فِي الْإِضَافَة إِلَى أَنَّه على الْعَرْش اسْتَوَى تثبيت مَكَان ، كَمَا لم يكن فِي قَوْله : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦] ، وقوله : ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] ، وَقَوله : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥] . ذَلِك على أَنَّ القَوْلُ بِالْمَكَانِ لَيْسَ من نوع التَّعْظِيم والتَّبجيل ، بل الْأَمْكِنَة إِنَّمَا شرُفت بِهِ وتفاوتت أقدارها بتفضيله مَكَاناً على مَكَان يجعله مَخْصُوصاً لأخيار خلقه أَو لما جعل لعبادته وتعظيمه فِيهِ .

فَأَمَّا أَن يكون أحد تعلو رتبته بِالْمَكَانِ من مُلُوك الأَرْض أَو الأخيار ، فَلَيْسَ بِهِ ، فكيف بِالْمَلِكِ الْجَبَّار الَّذِي مَا ارْتَفع قدر مَكَان ، وَلَا جلَّ خطره إِلَّا بِهِ ، وَإِذا كَانَ كَذَلِك بَطل أَن يكون فِي الْإِضَافَة تَعْظِيمه ، ثمَّ يكون فِيهَا بعد ذَلِك للْحَاجة ، وَهُوَ يتعالى عَنْهَا فَلذَلِك لم يجب بقوله : ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ، معنى الْكَوْن فِي الْمَكَان ، إِذْ ذَلِك الْحَرْف يعبَّر بِهِ عَن الْعُلُوّ والجلال ، ومحال مثله لَهُ بخلقه ، فَثَبت أَنَّ ذَلِك من الْوَجْه الَّذِي يسْتَحقّهُ بِذَاتِهِ من الْعُلُوّ والرفعة وَمَا هُوَ بِذَاتِهِ عَلَيْهِ ، فَهُوَ كَانَ كَذَلِك وَلَا خلق ، لم يجز الْوَصْف لَهُ بالخلق ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللهَّ .

مَعَ مَا يكون ذَلِك الإعتقاد عَن علم تقدم بِحَال من يُضَاف إِلَيْهِ ذَلِك فِي الشَّاهِد قبل الْإِضَافَة من الإحتمال ، ثمَّ الله سُبْحَانَهُ كَانَ وَلَا مَكَان ، وعَلى ذَلِك اعْتِقَاد الْأَنَام لم يجز أَن يتَغَيَّر الْفَهم عَن الْإِضَافَة عَمَّا كَانَ من قبل ، وَإِلَيْهِ ينْصَرف الْفَهم عَن الْإِضَافَة إِلَى خلقه ، على أَنَّ تَخْصِيص إضافات الْأَشْيَاء إِلَى الله فِي

الشَّاهِد يخرج مخرج التَّعْظِيم لَهَا بِمَا جعل فِيهَا من الْأُمُور المرضيَّة وَالْأَحْوَال المحمـودة ، فَمَا بَال الْعَرْش من بَين ذَلِك ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللهَّ .

وعَلىٰ ذَلِك يفْسد قَول من يصفه بِكُلِّ مَكَان ، إِذْ لَا فرق بَين مَكَان وَاحِد مَخْصُوص يُضَاف إِلَيْهِ وَبَين الْجُمْلَة ، بل الْفَرد فِي بَيَان تَعْظِيمه أولىٰ ، إِذْ فِي ذَلِك تَخْصِيص ذَلِك الشَّيء بِالذِّكر ، وَفِي الذِّكر تشريف وتكريم ، فَيرجع إِلىٰ ذكر علوّ ذَلِك الشَّيء ، وَفِي الْإِرْسَال وَجمع الْكلّ إِلىٰ تَخْصِيصه وَحَقِيقَته صفة الله كَمَا يُقَال : ربّ كلِّ شَيْء ، وإله كلّ شَيْء ، علىٰ تَعْظِيم الرَّبِّ وتبجيله ، وَإِذا قيل : ربّ محمَّد ، وإله إِبْرَاهِيم ، فَإِنَّمَا يقْصد قصد تشريفهما وتعظيمهما ، فَقِيَاس ذَلِك أَن تكون الْإِضَافَة إِلىٰ الْعَرْش توجب تَعْظِيم الْعَرْش وتكريمه وَإِلَىٰ كل الْأَمْكِنَة توجب وصف الله بهَا ، وَذَلِكَ قَبِيح ، إِذْ لم يكن يُوصف بِهِ فِي الْأَزَل ، وَلَا يُوصف شَيْء بِالْقربِ إِلىٰ الله من طَرِيق الْمسَافَة والمساحة ، وَلَا هُوَ بِالْقربِ إِلىٰ شَيْء من ذَلِك الْوَجْه ، إِذْ ذَلِك جِهَة الْحُدُود وَالتَّقْدِير بالأمكنة ، وَقد كَانَ وَلَا مَكَان فَهُوَ علىٰ مَا كَانَ يتعالىٰ عَن الزَّمَان وَالْمَكَان ، إِذْ إِلَيْهِمَا ترجع حُدُود الْأَشْيَـاء ونهايتها ، وَلَا قُـــوَّة إِلَّا بِاللهَّ ". انظر : التَّوحيد (ص١٠٤-١٠٦) .

فالإمام الماتريدي في كلامه السّابق نزَّه الله عن الجسميَّة ، كما نزَّهه سبحانه عن الكون في المكان ، وأنَّه تعالىٰ كان ولا مكان ، وأنَّ الكون في المكان لا يمنح المتمكِّن فيه التَّعْظِيم والتَّبجيل ، وأنَّ الْأَمْكِنَة إنَّما تشرُفُ بتفضيل الله تعالىٰ لمَكَان علىٰ مَكَان ، وأنَّ حرَّاس ملوك الدُّنيا قد يكونون في مكان أعلىٰ من مكان الملوك ، ومع ذلك لا ترتفع مكانتهم بالمكان الذي يكونون فيه ... وختم كلامه بالقَوْلُ بأنَّ الله تعالىٰ لَا يُوصف بِالْقربِ بطَرِيق الْمسَافَة والمساحة ، لأنَّ ذلك كلّه من أمارات الحدث ...

وقال الإمام أبو منصور الماتريدي أيضاً : " ... وفي الشَّاهد الإتيان في العرض : ظهوره ، وفي الجسم : نقله من مكان إلىٰ مكان ، وهو – جلَّ ذكره – جلَّ أن يوصف بجسم أو عرض . كذلك إتيانه لا يشبه إتيان الأجسام والأعراض ، ويكون إتيان لا يعرف كيفيَّته ... " . انظر : تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) (٢/ ١٠٥) .

وقال الإمام ابن حبَّان في "الثِّقات" (١/ ١) : " الْحَمد لله الَّذِي لَيْسَ لَهُ حدٌّ مَحْدُود فيحوىٰ ، وَلَا لَهُ أجل مَعْدُود فيفنىٰ ، وَلَا يُحِيط بِهِ جَوَامِع الْمَكَان ، وَلَا يشْتَمل عَلَيْهِ تَوَاتر الزَّمَان ، وَلَا يدْرك نعْمَته بالشَّواهد والحواس ، وَلَا يُقَاس صِفَات ذَاته بِالنَّاسِ ، تعاظم قدْره عَن مبالغ نعت الواصفين ، وَجلَّ وَصفه عَن إِدْرَاك غَايَة النَّاطقين "

وبمناسبة الكلام عن ابن حبَّان نذكِّر بما قاله الإمام السُّبْكِي في ترجمة ابن حبَّان (٣٥٤هـ) ، قال : " ... فَاعْلَم أَنَّ أَبَا إِسْمَاعِيل عبد الله بن محمَّد الهروي (٤٨١هـ) الذي تسمِّيه المجسِّمة : شيخ الْإِسْلَام ، قَالَ :

سَأَلت يحيىٰ بن عمَّار عَن ابْن حبَّان ، قلت : رَأَيْته ؟ قَالَ : وَكَيف لم أره ، وَنحن أخرجناه من سجستان ، كَانَ لَهُ علم كثير ، وَلم يكن لَهُ كَبِير دين ، قدم علينا ، فَأنْكر الْحَدَّ لله !!! فأخرجناه من سجستان ، انْتهىٰ .

قلت : – السُّبْكِي – انْظُر مَا أَجْهَل هَذَا الْجَارِح ، وليت شعرىٰ من الْمَجْرُوح : مُثبت الْحَدِّ لله أَو نافيه ؟ ".

انظر : طبقات الشافعية الكبرىٰ (٣/ ١٣٢) .

ومن المعروف أنَّ الهرويُّ سابق الذِّكر ، حنبليٌّ متعصِّب للحنابلة ، عدوٌّ لدودٌ للإمام الأشعري والأشاعرة ، ، وهو القائل عن الأشاعرة : " وقد شاع في المسلمين أنَّ رأسهم علي بن إسماعيل الأشعري كان لا يستنجي ولا يتوضَّأ ولا يصلِّي " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٤/ ٤١٥) .

وعلىٰ كلِّ حال فقد علَّق الإمام الذَّهبي علىٰ كلام الهروي المتعلِّق بالحدِّ لله تعالىٰ ، فقال : " إنكاره الحدّ وإثباتكم للحدِّ نوع من فضول الكلام ، والسُّكوت عن الطَّرفين أولىٰ ، إذ لم يأت نصٌّ بنفي ذلك ولا إثباته ، والله تعالىٰ ليس كمثله شيء ، فمن أثبته قال له خصمه : جعلت لله حدَّاً برأيك ، ولا نصَّ معك بالحدِّ ، والمحدود مخلوق ، تعالىٰ الله عن ذلك ، وقال هو للنَّافي : ساويت ربَّك بالشَّيء المعدوم ، إذ المعدوم لا حدَّ له ، فمن نزَّه الله وسكت سلم وتابع السَّلف " . انظر : ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٣/ ٥٠٧) .

وكلام الذَّهبي في التَّعقُّب فيه دَخَنٌ ... ولذلك تعقَّبه الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في "لسان الميزان" (٥/ ١١٤) ، فقال : " وقوله : قال له النَّافي : ساويت ربَّك بالشَّيء المعدوم إذ المعدوم لا حدَّ له نازل ، فإنَّا لا نسلم أنَّ القَوْلُ بعدم الحدِّ يُفضي إلىٰ مساواته بالمعدوم بعد تحقُّق وجوده ، وقوله : بدت من بن حبَّان هفوة طعنوا فيه لها إن أراد القصَّة الأولىٰ التي صدَّر بها كلامه فليست هذه بهفوة ، والحقُّ أنَّ الحقَّ مع بن حبَّان فيها ، وإن أراد الثَّانية فقد اعتذر هو عنها أوَّلاً ، فكيف يحكم عليه بأنَّه هفا ، ماذا إلَّا تعصُّب زائد علىٰ المتأوِّلين ، وابن حبَّان قد كان صاحب فنون وذكاء مفرط ، وحفظ واسع إلىٰ الغاية ، رحمه الله " .

نعم ، فالحقُّ أنَّ الحقَّ مع بن حبَّان في المسألة ... فالله تعالىٰ منزَّه عن الحدِّ ، لأنَّه تعالىٰ لو كان جَوْهَراً فَرداً لكانَ الجوْهرُ الفردُ مِثْلاً له ، ولو كانَ زائداً علىٰ ذلك للزم كونه مؤلَّفاً مُركَّباً ، والمُركَّب مُحتاجٌ إلىٰ من يُركّبه ، والاحتياج إلىٰ الغير دليل الحدوث ... ومع هذا كلِّه ، فقد وصل الأمر بابن تيمية إلىٰ تكفير من لم يؤمن بالحدِّ لله تعالىٰ ، والعياذ بالله ... قال ابن تيمية في "درء تعارض العقل والنَّقل" (٢/ ٥٨) : " ... فهذا كلُّه وما أشبهه شواهد ودلائل علىٰ الحدِّ ، ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله !!! وجحد آيات الله !!! " ...

فَهَذِهِ هي عقيدتهم ، التي أوصلتهم إلىٰ تكفير من سواهم ممَّن هو علىٰ غير منهجهم وطريقتهم وعقيدتهم ، فهم لا يرون علىٰ الإسلام إلَّا هم ، ويرون – أنفسهم كما قال السُّبْكِي – : " أنَّهم أَهْل السُّنَّة ، وَلَو عُدُّوا

عدداً لما بلغ علماؤهم وَلَا عَالِم فيهم عَلَىٰ الْحَقِيقَة مبلغاً يعْتَبر ، ويكفِّرون غَالب عُلَمَاء الْأمَّة !!! ثمَّ يعتزون إِلىٰ الإِمَام أَحْمد بن حَنْبَل رَضِي الله عَنهُ وَهُوَ مِنْهُم برِيء !!! وَلكنَّه كَمَا قَالَ بعض العارفين ورأيته بِخَط الشَّيخ تقي الدِّين ابْن الصَّلاح : إمامان ابتلاهما الله بأصحابهما ، وهما بريَّان مِنْهُم : أَحْمد ابْن حَنْبَل ابْتُلِيَ بالْمُجَسِّمَة ، وجعفر الصَّادِق ابْتُلِيَ بالرَّافضة ". انظر : طبقات الشافعية الكبرىٰ (٢/ ١٧) .

واستغلُّوا في تمرير عقائدهم جهلَ الكثيرين ... لأنَّهم لا ينبُتون إلَّا حيث يكون الجهل ، فقد " أوهموا النَّاس أنَّهم يمثِّلون السَّلف الصَّالح من الصَّحابة ومن بعدهم من التَّابعين لهم بإحسان ، والتَّاريخ يشهد ، والعلم بكتاب الله ينادي أنَّهم ما مثَّلوا إلَّا سلف سوء من أشياخ المشبِّهة وأئمَّة المجسِّمة ، الذين يفسِّرون الكتاب بأهوائهم ، ويحملون السُّنَّة علىٰ آرائهم ، ويتقوَّلون علىٰ معاني كتاب الله ، ويضعون علىٰ رسول الله ، ويأخذون بالضَّعيف إذا وافق منهم هوىٰ ، ويردُّون الصَّحيح أو يشكِّكون في صحَّته إذا كان حجَّة عليهم " . انظر : فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان (ص١١) .

وقال الإمام أبو بكر الجصَّاص (٣٧٠هـ) : " ... وأنَّه ليس بجسم ، ولا مشبه الأجسام ، إذ الأجسام لا يمكنها فعل ذلك ، ولا ترومه ، ولا تطمع فيه " .

وقال أيضاً : " ... لِأَنَّ اللهَّ تَعَالَىٰ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْإِتْيَانُ وَلَا الْمَجِيءُ وَلَا الِانْتِقَالُ وَلَا الزَّوَالُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ ، وَدَلَالَاتِ الْحَدَثِ ، وَقَالَ تَعَالَىٰ فِي آيَةٍ مُحْكَمَةٍ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] ، وَجَعَلَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا شَهِدَهُ مِنْ حركات النُّجوم وانتقالها دليلاً علىٰ حدثها ، وَاحْتَجَّ بِهِ عَلَىٰ قَوْمِهِ ، فَقَالَ اللهَّ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ [الأنعام: ٨٣] ، يَعْنِي فِي حَدَثِ الْكَوَاكِبِ وَالْأَجْسَامِ ، تَعَالَىٰ اللهَّ عَنْ قَوْلِ الْمُشَبِّهَةِ عُلُوّاً كَبِيراً " .

وقال أيضاً :" ... لِأَنَّ اللهَّ تَعَالَىٰ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْقُرْبُ وَالْبُعْدُ بِالْمَسَافَةِ إِذْ هُوَ مِنْ صِفَةِ الْأَجْسَامِ " .

وقال أيضاً : " وَيَدُلُّ وُقُوفُ السَّموات وَالْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ عَمَدٍ أَنَّ مُمْسِكَهَا لَا يُشْبِهُهَا ، لِاسْتِحَالَةِ وُقُوفِهَا مِنْ غَيْرِ عَمَدٍ مِنْ جِسْمٍ مِثْلِهَا إِلىٰ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الدَّلَائِلِ الْمُضَمَّنَةِ بِهَا ، ودلالة الليل والنَّهار علىٰ اللهّ تعالىٰ : أنَّ الليل والنَّهار محدثان لوجود كلِّ واحد منهما بعد أن لم يكن موجوداً ، ومعلوم أنَّ الأجسام لا تقدر علىٰ إيجادها ، ولا علىٰ الزِّيادة والنُّقصان فيها ، وقد اقتضيا محدثاً من حيث كانا محدثين ، لاستحالة وجود حادث لا مُحدِث له ، فوجب أنَّ مُحدثهما ليس بجسم ، ولا مشبه للأجسام ، لوجهين : أحدهما : أنَّ الأجسام لا تقدر علىٰ إحداث مثلها ، والثَّاني : المشبه للجسم يجري عليه ما يجري عليه من حكم الحدوث ، فلو كان فاعلها حادثاً لاحتاج إلىٰ محدث ، ثمَّ كذلك يحتاج الثَّاني إلىٰ الثَّالِثُ إلىٰ ما لا نهاية له ، وذلك محال ،

فلا بدَّ من إثبات صانع قديم لا يشبه الأجسام ، واللهّ أعلم ". انظر : أحكام القرآن (١/ ١٢٨) ، (١/ ٣٩٧) ، (٢/ ٣٣٣) ، (٢/ ٣٣٥) .

ففي كلامه السَّابق أكَّد الإمام الجصَّاص علىٰ تنزيه الله تعالىٰ عن الجسميَّة ، وأنَّه تعالىٰ منزَّه عن صفات الأجسام ودلالات الحدث من الحركة والانتقال والزَّوال والبُعد والقُرب بالمسافة ...

وقال الإمام أبو بكر الكلاباذي البخاري الحنفي (٣٨٠هـ) : " اجْتمعت الصُّوفِيَّة علىٰ : أَنَّ الله وَاحِد أحد ، فَرد صَمد ، قديم عَالم ، قَادر حَيّ ، سميع بَصِير ، عَزِيز عَظِيم ، جليل كَبِير ، جواد رؤوف ، متكبِّر جَبَّار ، بَاقٍ أوَّل ، إِلَه سيِّد ، مَالك ربٌّ ، رَحْمَن رَحِيم ، مُرِيد حَكِيم ، مُتَكَلِّم خَالق زراق ، مَوْصُوف بِكُل مَا وصف بِهِ نَفسه من صِفَاته ، مُسَمَّىٰ بِكُل مَا سمَّىٰ بِهِ نَفسه ، لم يزل قَدِيماً بأسمائه وَصِفَاته ، غير مشبه لِلْخلقِ بِوَجْه من الْوُجُوه ، لَا تشبه ذَاته الذَّوات ، وَلَا صفته الصِّفَات ، لَا يجْرِي عَلَيْهِ شيء من سمات المخلوقين الدَّالَّة علىٰ حَدثهمْ ، لم يزل سَابِقاً مُتَقَدماً للمحدثات ، مَوْجُوداً قبل كلِّ شيء ، لَا قديم غَيره ، وَلَا إِلَه سواهُ ، لَيْسَ بجسم ، وَلَا شبح ، وَلَا صُورَة ، وَلَا شخص ، وَلَا جَوْهَر ، وَلَا عَرَض ، لَا اجْتِمَاع لَهُ وَلَا افْتِرَاق ، لَا يَتَحَرَّك وَلَا يسكن ، وَلَا ينقص وَلَا يزْدَاد ، لَيْسَ بِذِي أبعاض وَلَا أَجزَاء ، وَلَا جوارح وَلَا أَعْضَاء ، وَلَا بِذِي جِهَات وَلَا أَمَاكِن ، لَا تجْرِي عَلَيْهِ الْآفَات ، وَلَا تأخذه السِّنات ، وَلَا تداوله الْأَوْقَات ، وَلَا تعينه الإشارات ، لَا يحويه مَكَان ، وَلَا يجْرِي عليه زمَان ، لَا تجوز عَلَيْهِ المماسَّة ، وَلَا الْعُزْلَة ، وَلَا الْحُلُول فِي الْأَمَاكِن ، لَا تحيط بِهِ الأفكار ، وَلَا تحجبه الأستار ، وَلَا تُدْرِكهُ الْأَبْصَار " . انظر : التعرف لمذهب أهل التصوف (ص٣٤) .

وقال الإمام الخطَّابي (٣٨٨هـ) : " ... وهذه صفة الأجسام والأشباح ، فأمَّا نزول من لا تستولي عليه صفات الأجسام ، فإنَّ هذه المعاني غير متوهَّمة فيه ، وإنَّما هو خبر عن قدرته ورأفته بعباده ، وعطفه عليهم ، واستجابته دعاءهم ، ومغفرته لهم ، يفعل ما يشاء ، لا يتوجَّه علىٰ صفاته كيفيَّة ، ولا علىٰ أفعاله لميَّة ، سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] . انظر : أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري) (١/ ٦٣٩) .

فالحافظ اللغوي الخطَّابي أوَّل النُّزول المُضاف إلىٰ الله تعالىٰ بأنَّه خبر عن قدرته ورأفته بعباده ، لأنَّ الانتقال من مكان إلىٰ مكان من صفات الأجسام ، والله تعالىٰ لا تستولي عليه صفات الأجسام ...

وقال الإمام الحَلِيمي (٤٠٣هـ) : " ... أنَّ الله جلَّ ثناؤه الذي ليس بجسم ، ولا يجوز عليه أن تحلّه الأعراض والحوادث ... " . انظر : المنهاج في شعب الإيمان (١/ ٢٣٣) .

وقال الإمام أبو بكر الباقلّاني (٤٠٣هـ) : " إِن قَالَ قَائِل : لِمَ أنكرتم أَن يكون الْقَدِيم سُبْحَانَهُ جسماً ؟ قيل لَهُ : لما قدَّمْنَاهُ من قبل ، وَهُوَ أَنَّ حَقِيقَة الْجِسْم أنَّه مؤلَّف مُجْتَمع ، بِدَلِيل قَوْلهم : رجلٌ جسيمٌ ، وَزيدٌ أجسم من عَمْرو ، وعلماً بِأَنَّهُم يقصرون هَذِه الْمُبَالغَة على ضرب من ضروب التَّأْلِيف فِي جِهَة الْعرض والطُّول ، وَلَا يوقعونها بِزِيَادَة شَيْء من صِفَات الْجِسْم سوى التَّأْلِيف ، فَلَمَّا لم يجز أَن يكون الْقَدِيم مجتمعاً مؤتلفاً ، وَكَانَ شَيْئاً وَاحِداً ، ثَبت أَنَّه تَعَالَى لَيْسَ بجسم . فإن قالوا : ومن أين استحال أن يكون القديم مجتمعاً مؤتلفاً ؟ قيل لهم : من وجوه :

أحدها : أنَّ ذلك لو جاز عليه لوجب أن يكون ذا حيِّز وشغل في الوجود ، وأن يستحيل أن يماس كلّ بعض من أبعاضه وجزء من أجزائه غير ما ماسه من الأبعاض وأجزاء الجواهر أيضاً من جهة ما هما متماسَّان ، لأنَّ الشَّيء المماس لغيره لا يجوز أن يماسّه ويماس غيره من جهة واحدة ، وليس يقع هذا التَّمانع من المماسَّة إلّا للتَّحيُّز والشُّغل ، ألا ترى أنَّ العرض الموجود بالمكان إذا لم يكن له حيِّز وشغل ، لم يمنع وجوده من وجود غيره من الأعراض في موضعه ، وإذا ثبت ذلك وجب أن تكون سائر الأبعاض المجتمعة ذا حيِّز وشغل ، وما هذه سبيله ، فلا بدَّ أن يكون حاملاً للأعراض ومن جنس الجواهر والأجسام ، فلمَّا لم يجز أن يكون القديم سبحانه من جنس شيء من المخلوقات ، لأنَّه لو كان كذلك لسدَّ مسدّ المخلوق ، وناب منابه ، واستحقَّ من الوصف لنفسه ما يستحقُّه ما هو مثله لنفسه ، فلما لم يجب أن يكون القديم سبحانه محدثاً والمحدث قديماً ، ثبت أنَّه لا يجوز أن يكون القديم سبحانه مؤتلفاً مجتمعاً ، ويدلُّ على ذلك أيضاً أنَّه لو كان القديم سبحانه ذا أبعاض مجتمعة ، لوجب أن تكون أبعاضه قائمة بأنفسها ومحتملة للصِّفات ولم يخل كلُّ بعض منها من أن يكون عالماً قادراً حيَّاً أو غير حي ولا عالم ولا قادر ، فإن كان واحد منها فقط هو الحيُّ العالم القادر دون سائرها ، وجب أن يكون ذلك البعض منه هو الإله المعبود المستوجب للشُّكر دون غيره ، وهذا يوجب أن تكون العبادة والشُّكر واجبين لبعض القديم دون جميعه ، وهذا كفر من قول الأمَّة كافَّة ، وإن كانت سائر أبعاضه عالمة حيَّة قادرة وجب جواز تفرُّد كلّ شيء منها بفعل غير فعل صاحبه ، وأن يكون كلّ واحد منها إلهاً لما فعله دون غيره ، وهذا يوجب أن يكون الإله أكثر من اثنين وثلاثة على ما تذهب إليه النَّصارى ، وذلك خروج عن قول الأمَّة ، وكلّ أمَّة أيضاً ، وعلى أنَّ ذلك لو كان كذلك لجاز أن تتمانع هذه الأبعاض ويريد بعضها تحريك الجسم في حال ما يريد الآخر تسكينه ، فكانت لا تخلو عند الخلاف والتَّمانع من أن يتمَّ مرادها أو لا يتم بأسره أو يتم بعضه دون بعض ، وذلك يوجب إلحاق

العجز بسائر الأبعاض أو بعضها ، والحكم لها بسائر الحدث ، علىٰ ما بينّاه في الدّلالة علىٰ إثبات الواحد ، وليس يجوز أن يكون صانع العالم محدثاً ، ولا شيء منه ، فوجب استحالة كونه مؤلّفاً .

فإن قالوا : فكذلك فجوّزوا تمانع أجزاء الإنسان إذا قدر وأراد وتصرَّف كلُّ شيء منها بقدرة وإرادة غير إرادة صاحبه ، قيل له لا يجب ذلك ، ولا يجوز أيضاً تمانع الحيين المحدثين المتصرّفين بإرادتين ، وإن كانا متباينين لقيام الدَّليل علىٰ أنَّه لا يجوز أن يكون محل فعل المحدثين واحداً ، واستحالة تعدِّي فعل كلّ واحد منهما لمحلِّ قدرته .

والتَّمانع بالفعلين لا يصحّ حتَّىٰ يكون محلّهما واحداً ، فلم يجب ما سألتم عنه . فإن قالوا : ولم أنكرتم أن يكون الباري سبحانه جسماً لا كالأجسام ، كما أنَّه عندكم شيء لا كالأشياء ، قيل له : لأنَّ قولنا شيء لم يبن لجنس دون جنس ، ولا لإفادة التَّأليف ، فجاز وجود شيء ليس بجنس من أجناس الحوادث وليس بمؤلَّف ، ولم يكن ذلك نقضاً لمعنىٰ تسميته بأنَّه شيء ، وقولنا : جسم موضوع في اللغة للمؤلَّف دون ما ليس بمؤلَّف ، كما أنَّ قولنا : إنسان ومحدث اسم لما وجد من عدم ولما له هذه الصُّورة دون غيرها ، فكما لم يجز أن نثبت القديم سبحانه محدثاً لا كالمحدثات وإنساناً لا كالنَّاس ، قياساً علىٰ أنَّه شيء لا كالأشياء ، لم يجز أن نثبته جسماً لا كالأجسام ، لأنَّه نقض لمعنىٰ الكلام ، وإخراج له عن موضوعه وفائدته .

فإن قالوا : فما أنكرتم من جواز تسميته جسماً ، وإن لم يكن بحقيقة ما وضع له هذا الاسم في اللغة ، قيل لهم : أنكرنا ذلك لأنَّ هذه التَّسمية لو ثبتت لم تثبت له إلَّا شرعاً ، لأنَّ العقل لا يقتضيها بل ينفيها إن لم يكن القديم سبحانه مؤلَّفاً ، وليس في شيء من دلائل السَّمع من الكتاب والسُّنَّة وإجماع الأمَّة وما يستخرج من ذلك ما يدلُّ علىٰ وجوب هذه التَّسمية ولا علىٰ جوازها أيضاً ، فبطل ما قلتموه ، فإن قالوا : ولم منعتم من جواز ذلك وإن لم توجبوه ، قيل لهم : أمَّا العقل فلا يمنع ولا يحرم ولا يحيل إيقاع هذه التَّسمية عليه تعالىٰ وإن أحال معناها في اللسان وإنَّما تحرم تسميته بهذا الاسم وبغيره ممَّا ليس بأسمائه لأجل حظر السَّمع لذلك ، لأنَّ الأمَّة مُجمعة علىٰ حظر تسميته عاقلاً وفطناً ، وإن كان بمعنىٰ من يستحق هذه التَّسمية لأنَّه عالم وليس العقل والحفظ والفطنة والدِّراية شيئاً أكثر من العلم . وإجازة وصفه وتسميته بأنَّه نور ، وأنَّه ماكر ، ومستهزئ ، وساخر من جهة السَّمع ، وإن كان العقل يمنع من معاني هذه الأسماء فيه ، فدلَّ ذلك علىٰ أنَّ المراعىٰ في تسميته ما ورد به الشَّرع والإذن دون غيره .

وفي الجملة ، فإنَّ الكلام إنَّما هو في المعنىٰ دون الاسم ، فلا طائل في التَّعلُّل والتَّعلُّق بالكلام في الأسماء ، فإن قال قائل : ما أنكرتم أن يكون جسماً علىٰ معنىٰ أنَّه قائم بنفسه أو بمعنىٰ أنَّه شيء أو بمعنىٰ أنَّه حامل

للصِّفات أو بمعنىٰ أنَّه غير محتاج في الوجود إلىٰ شيء يقوم به ، قيل له : لا ننكر أن يكون الباري سبحانه حاصلاً علىٰ جميع هذه الأحكام والأوصاف ، وإنَّما نُنكر تسميتكم لمن حصلت له بأنَّه جسم ، وإن لم يكن مؤلَّفاً ، فهذا عندنا خطأ في التَّسمية دون المعنىٰ ، لأنَّ معنىٰ الجسم أنَّه المؤلَّف علىٰ ما بينَّاه ، ومعنىٰ الشَّيء أنَّه الثَّابت الموجود ، وقد يكون جسماً إذا كان مؤلَّفاً ، ويكون جوهراً إذا كان جزءاً منفرداً ، ويكون عرَضاً إذا كان ممَّا يقوم بالجوهر ، ومعنىٰ القائم بنفسه : هو أنَّه غير محتاج في الوجود إلىٰ شيء يوجد به ،ومعنىٰ ذلك : أنَّه ممَّا يصحُّ له الوجود ، وإن لم يفعل صانعه شيئاً غيره إذا كان محدثاً ، ويصحُّ وجوده وإن لم يوجد قائم بنفسه سواه إذا كان قديماً ، وليس هذا من معنىٰ قولنا : جسم ومؤلَّف بسبيل فبطل ما قلتم ، فإن قالوا : ما أنكرتم أن يكون معنىٰ جسم ومعنىٰ قائم بنفسه وغير قائم بغيره ، ومعنىٰ أنَّه حامل للصِّفات هو معنىٰ أنَّه شيء ، لأنَّه لو لم يكن معنىٰ جسم ومعنىٰ قائم بنفسه وغير قائم بغيره ومعنىٰ أنَّه حامل للصِّفات هو معنىٰ شيء لجاز وجود شيء حامل للصِّفات ليس بشيء وقائم بنفسه وغير قائم بغيره وليس بجسم ، ولو جاز ذلك لجاز وجود جسم ليس بشيء ، ولا قائم بنفسه ، ولا حامل للصِّفات ، فلمَّا لم يجز ذلك ، وجب أن يكون معنىٰ الجسم ما قلناه ، يقال لهم : لو كان هذا العكس الذي عكستموه صحيحاً واجباً ، لوجب أن يكون معنىٰ موجود محدث مركَّب حامل للأغراض معنىٰ ، لأنَّه لو لم يكن ذلك كذلك لجاز وجود شيء ليس بموجود ولا محدث ولا مؤلَّف ولا مركَّب ولا حامل للأعراض ولا قائم بنفسه ، ولو جاز ذلك لجاز وجود محدث قائم بنفسه مركَّب مؤلف حامل للصِّفات ، ليس بشيء ولا موجود ، فلما لم يجز ذلك ثبت أنَّ معنىٰ شيء غير معنىٰ : محدث مؤلَّف حامل للأعراض ، فإن لم يجب هذا لم يجب ما قلتموه ، مسألة : ويقال لهم ما الدَّليل علىٰ أنَّ صانع العالم جسم : فإن قالوا لأنَّنا لم نجد في الشَّاهد والمعقول فاعلاً إلَّا جسماً ، فوجب القضاء بذلك علىٰ الغائب ، قيل لهم فيجب علىٰ موضوع استدلالكم هذا أن يكون القديم سبحانه مؤلَّفاً محدثاً مصوَّراً ذا حيِّز وقبول للأعراض ، لأنَّكم لم تجدوا في الشَّاهد وتعقلوا فاعلاً إلَّا كذلك ، فإن مرُّوا علىٰ ذلك تركوا قولهم وفارقوا التَّوحيد ، وإن أبوه نقضوا استدلالهم ... قوله ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] ، أَنَّهَا لا تدركه جسماً مصوَّراً متحيِّزاً ولا حالَّاً في شيء علىٰ ما يقوله النَّصارىٰ ، ولا مشبهاً لشيء علىٰ ما يقوله أهل التَّشبيه" . انظر : تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل (ص٢٢٠ فما بعدها) .

وقال الإمام ابن فورك (٤٠٦هـ) : " وَاعْلَم أنَّه لَا فرق بَين الْإِتْيَان والمجيء وَالنُّزُول إِذا أضيف جَمِيع ذَلِك إِلىٰ الْأَجْسَام الَّتِي تتحرَّك وتنتقل وتحازي مَكَاناً ، إِنَّ جَمِيع ذَلِك يعقل من ظَاهرهَا ، وَالْمعْنَىٰ الَّذِي هُوَ

الْحَرَكَة والنُّقلة الَّتِي هِيَ تَفْرِيغ مَكَان وشغل مَكَان . وَإِذا أضيف إِلَى مَا لَا يَلِيق بِهِ الإنتقال من مَكَان إِلَى مَكَان لإستحالة وَصفه كَانَ معنى مَا يُضَاف إِلَيْهِ من الْإِتْيَان والمجيء على حسب مَا يَلِيق بنعمته وَصفته ... " .

وقال أيضاً : " ... اعْلَم أَنَّ كلّ مَا ذكر فِيهِ الْحجاب ، من أَمْثَال هَذَا الْخَبَر ، فَإِنَّمَا يرجع مَعْنَاهُ إِلَى الْخلق ، لأَنَّهم هم المحجوبون عَنهُ بحجاب يخلقه فيهم ، لَا يجوز أَن يكون الله عَزَّ وَجَلَّ محتجباً وَلَا محجوباً ، لاستحالة كَونه جوهراً أَو جسماً محدوداً ، لِأَنَّ مَا يستره الْحجاب أكبر مِنْهُ ، وَيكون متناهياً محاذياً جَائِزاً عَلَيْهِ المماسَّة والمفارقة ، وَمَا كَانَ كَذَلِك كَانَت عَلَامَات الْحَدث فِيهِ قَائِمَة ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُوَحِّدين إِنَّمَا توصَّلوا إِلَى الْعلم بِحَدَث الْأَجْسَام من حَيْثُ وجدوها متناهية محدودة محلاً للحوادث ، فَكَانَ تعاقبها عَلَيْهَا دَلِيلاً على حدثها " .

وقال أيضاً : " ... اعلم أَنَّ الْوَطْأَة الَّتِي هِيَ بِمَعْنى مماسَّة بجارحة أَو بِبَعْض الْأَجْسَام لَا يَصحُّ فِي وصف الله تَعَالَى لاستحالة كَونه جسماً ، واستحالة المماسَّة عَلَيْهِ ، واستحالة تَغْيِيره بِمَا يحدث فِيهِ من الْحَوَادِث " .

وقال أيضاً : " إِنَّ خُرُوج من الشَّيْء على وَجْهَيْن :

أَحدهمَا : كخروج الْجِسْم من الْجِسْم ، وَذَلِكَ بمفارقة مَكَانَهُ واستبداله مَكَاناً آخر ، وَلَيْسَ الله تَعَالَى جسماً ، وَلَا كَلَامه جسم ، لأَنَّه لَو كَانَ جسماً لاقتضى محلاً وَاحِداً ، وَذَلِكَ فَاسد .

وَالْوَجْه الثَّانِي من معنى الْخُرُوج : كَقَوْلِك : خرج لنا من كلامك خير كثير ، وأتانا مِنْهُ نفع مُبين ، إِذا أَرَادَ أَنَّه ظهر لَهُم مِنْهُ مَنَافِع ، فَأَمَّا الْخُرُوج الَّذِي بِمَعْنى الإنتقال ، فَلَا يَصحُّ على كَلَام الله سُبْحَانَهُ ، وَلَا على شَيْء من الْكَلَام ، لأجل أَنَّه لَيْسَ بجسم ، وَلَا جَوْهَر ، وإِنَّمَا يجوز الإنتقال على الْجَوَاهِر والأجسام ... " . انظر : مشكل الحديث وبيانه (ص٢٠١) ، (ص٢١٣) ، (ص٢٧٩) ، (ص٢٨٦-٢٨٧) بالترتيب .

ونقل الإمام أبو الفضل التَّميمي الحنبلي (٤١٠هـ) في "اعتقاد الإمام أحمد" (ص ٣٨ -٣٩) عن الإمام أحمد أنَّه قال : " والله تعالى لا يلحقه تغيُّر ولا تبدُّل ، ولا تلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش " .

وقال الإمام الثَّعلبي (٤٢٧هـ) : " وأعلم أنَّ الآيات والأخبار الصِّحاح في هذا الباب كثيرة ، وكلُّها إلى العلوِّ مشيرة ، ولا يدفعها إلَّا مُلحدٌ جاحدٌ أو جاهلٌ معاندٌ ، والمراد بها- والله أعلم- توقيره ، وتعظيمه ، وتنزيهه عن السُّفل والتَّحت ، ووصفه بالعلوِّ والعظمة دون أن يكون موصوفاً بالأماكن والجهات ، والحدود والحالات ، لأنَّهَا صفات الأجسام وأمارات الحدث ، والله سبحانه وتعالى كان ولا مكان ، فخلق الأمكنة غير محتاج إليها ... ". انظر : الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٩/ ٣٦٠) .

وذكر الإمام ابن العماد الحنبلي في" شذرات الذَّهب في أخبار من ذَهَب" (٥/ ١٣٩) في ترجمة الإمام أبي علي الهاشمي الحنبلي ، محمَّد بن أحمد بن أبي موسىٰ البغدادي (٤٢٨هـ) موضِّحاً عقيدته ، قال : " أنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ واحدٌ أحدٌ ، فردٌ صمدٌ ، لا يغيِّره الأبد ، ليس له والدٌ ولا ولد ، وأنَّه سميعٌ بصيرٌ ، بديعٌ قديرٌ ، حكيمٌ خبيرٌ ، عليٌّ كبيرٌ ، وليٌّ نصيرٌ ، قويٌ مُجيرٌ ، ليس له شبيهٌ ولا نظيرٌ ، ولا عونٌ ولا ظهيرٌ ، ولا شريكٌ ولا وزيرٌ ، ولا ندٌّ ولا مُشيرٌ ، سبق الأشياء، فهو قديم لا كقِدمها ، وعلم كون وجودها في نهاية عدمها ، لم تملكه الخواطر فتكيِّفه ، ولم تدركه الأبصار فتصفُه ، ولم يخل من علمه مكان فيقع به التَّأيين ، ولم يعدمه زمان فينطلق عليه التَّأوين . ولم يتقدَّمه دهرٌ ولا حينٌ ، ولا كان قبله كونٌ ولا تكوينٌ ، ولا تجري ماهيَّته في مقال ، ولا تخطرُ كيفيَّته ببال ، ولا يدخل في الأمثال والأشكال ، صفاته كذاته ، ليس بجسمٍ في صفاته ، جلَّ أن يشبّه بمبتدعاته أو يضاف إلىٰ مصنوعاته ، ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] .

وقال الإمام أبو منصور عبد القاهر الإسفراييني (٤٢٩هـ) : " لو كان الإله مقدَّراً بحدٍّ ونهاية لم يخل من أن يكون مقداره مثل أقل المقادير ، فيكون كالجزء الذي لا يتجزَّأ ، أو يختصُّ ببعض المقادير ، فيتعارض فيه المقادير ، فلا يكون بعضها أولىٰ من بعض إلَّا بمخصِّص خصَّه ببعضها ، وإذا بطل هذان الوجهان صحَّ أنَّه بلا حدٍّ ولا نهاية " . انظر : كتاب أُصول الدِّين (ص٧٣) .

وقال الإمام ابن بطَّال (٤٤٩هـ) : " ... ولا فرق بين الإتيان والمجيء والنُّزول إذا أضيف جميع ذلك إلىٰ الأجسام التي يجوز عليها الحركة والنُّقلة التي هي تفريغ مكان وشغل غيره ، فإذا أضيف ذلك إلىٰ من لا يليق به الانتقال والحركة ، كان تأويل ذلك علىٰ حسب ما يليق بنعته وصفته عَزَّ وَجَلَّ " .

وقال أيضاً : " ... لأنَّ الموصوف بالسّعة يصحُّ وصفه بالضِّيق بدلاً منه ، والوصفان جميعاً من صفات الأجسام ، وإذا استحال وصفه بما يؤدِّي إلىٰ القَوْلُ بكونه جسماً ، وجب صرف قولها عن ظاهره إلىٰ ما اقتضىٰ صحَّته الدَّليل ... ولم يرد بوصفه بالقُرب قُرب المسافة ؛ لأنَّ الله تعالىٰ لا يصحُّ وصفه بالحلول في الأماكن ؛ لأنَّ ذلك من صفات الأجسام " .

وقال أيضاً : " ... غرضه في هذا الباب ردّ شبهة الجهميَّة المجسِّمة في تعلُّقها بظاهر قوله : ﴿مِّنَ ٱللَّهِ ذِي ٱلۡمَعَارِجِ * تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥ خَمۡسِينَ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾ [المعارج: ٣ – ٤] ، وقوله : ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] ، وما تضمَّنته أحاديث الباب من هذا المعنىٰ ، وقد تقدَّم الكلام في الرَّدِّ عليهم ، وهو أنَّ الدَّلائل الواضحة قد قامت علىٰ أنَّ الباري تعالىٰ ليس بجسم ، ولا محتاجاً إلىٰ مكان

يحلّه ويستقر فيه ؛ لأنَّه تعالىٰ قد كان ولا مكان ، وهو علىٰ ما كان ، ثمَّ خلق المكان ، فمحالٌ كونه غنيَّاً عن المكان قبل خلقه إيَّاه ، ثمَّ يحتاج إليه بعد خلقه له ، هذا مستحيل " .

وقال أيضاً : " ... فلا تعلُّق فيه للمجسِّمة في إثبات الجسم والمكان ، لما تقدَّم من استحالة كونه جسماً أو حالّاً في مكان ". انظر : شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ١٣٧) ، (١٠/ ٤١٧) ، (١٠/ ٤٥٣) ، (١٠/ ٤٦٦) بالترتيب .

وقال الإمام ابن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ) : " ذهب طَائِفَة إِلىٰ القَوْلُ بِأَنَّ الله تَعَالَىٰ جسم ، وحجَّتهم فِي ذَلِك : أَنَّه لَا يقوم فِي الْمَعْقُول إِلَّا جسم أَو عَرَض ، فَلَمَّا بَطل أَن يكون تَعَالَىٰ عرضاً ، ثَبت أَنَّه جسم ، وَقَالُوا : إِنَّ الْفِعْل لَا يَصحُّ إِلَّا من جسم ، والباري تَعَالَىٰ فَاعلٌ ، فَوَجَبَ أَنَّه جسم ، وَاحْتَجُّوا بآيَات من الْقُرْآن فِيهَا ذكر الْيَد ، وَالْيَدَيْنِ ، وَالْأَيْدِي ، وَالْعين ، وَالْوَجْه ، وَالْجنب ، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ، و ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠] ، وتجلِّيه تَعَالَىٰ للجبل ، وبأحاديث فِيهَا ذكر الْقدَم ، وَالْيَمِين ، وَالرِّجل ، والأصابع ، والتَّنزُّل .

قَالَ أَبُو محمَّد : وَلجَمِيعِ هَذِه النُّصُوص وُجُوه ظَاهِرَة بَيِّنَة خَارِجَة علىٰ خلاف مَا ظنُّوه وتأوَّلوه .

قَالَ أَبُو محمَّد : وَهَذَانِ الاستدلالان فاسدان . أَمَّا قَوْلهم : أَنَّه لَا يقوم فِي الْمَعْقُول إِلَّا جسم أَو عرَض ، فَإِنَّهَا قسْمَة نَاقِصَة ، وإِنَّما الصَّوَاب أَنَّه لَا يُوجد فِي الْعَالم إِلَّا جسم أَو عرَض ، وَكِلَاهُمَا يَقْتَضِي بطبيعته وجود مُحدث لَهُ فبالضَّرورة نعلم أَنَّه لَو كَانَ محدثهما جسماً أَو عرضاً لَكَانَ يَقْتَضِي فَاعِلاً فعله وَلَا بُدَّ . فَوَجَبَ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ فَاعل الْجِسْم وَالْعرَض لَيْسَ جسْماً ، وَلَا عَرَضاً ، وَهَذَا برهَان يضْطَر إِلَيْهِ كلّ ذِي حسٍّ بضرورة الْعقل ، وَلَا بُدَّ .

وَأَيضاً فَلَو كَانَ الْبَارِي – تَعَالَىٰ عَن إلحادهم – جسماً لاقتضىٰ ذَلِك ضَرُورَة أَن يكون لَهُ زمَان وَمَكَان هما غَيره ، وَهَذَا إِبْطَال التَّوحيد وَإِيجَاب الشِّرك مَعَه تَعَالَىٰ لشيئين سواهُ ، وَإِيجَاب أَشْيَاء مَعَه غير مخلوقة ، وَهَذَا كفر ، وَقد تقدَّم إفسادنا لهَذَا القَوْلُ .

وَأَيضاً ، فَإِنَّهُ لَا يعقل الْبَتَّةَ جسْم إِلَّا مؤلَّف طَوِيل عريض عميق ، ونظَّارهم لَا يَقُولُونَ بِهَذَا ، فَإِن قَالُوهُ لَزِمَهُم أَنَّ لَهُ مؤلِّفاً جَامعاً مخترعاً فَاعِلاً ، فَإِن منعُوا من ذَلِك لَزِمَهُم أَن لَا يوجبوا لما فِي الْعَالم من التَّأْلِيف لَا مؤلّف وَلَا جَامعاً ، إِذْ الْمُؤلَّف كُلّه كَيْفَمَا وجد يَقْتَضِي مؤلّفاً ضَرُورَة ، فَإِن قَالُوا : هُوَ جسم غير مؤلَّف ، قيل لَهُم : هَذَا هُوَ الَّذِي لَا يعقل حَسَّاً ، وَلَا يتشكَّل فِي النَّفس الْبَتَّةَ ، فَإِن قَالُوا : لَا فرق بَين قولنا شَيْء وَبَين قَوْلنَا جسم ، قيل لَهُم : هَذِه دَعْوَىٰ كَاذِبَة علىٰ اللُّغَة الَّتِي بهَا يَتَكَلَّمُونَ .

وَأَيضاً فَهُوَ بَاطِل لِأَنَّ الْحَقِيقَة أَنَّه لَو كَانَ الشَّيء والجسْم بِمَعْنىٰ وَاحِد لَكَانَ الْعرَض جسْماً ، لأَنَّه شَيْء ، وَهَذَا بَاطِل بيقين . والحقيقة هِيَ أَنَّه لَا فرق بَين قَوْلنَا : شَيْء ، وَقَوْلنَا : مَوْجُود وَحقّ وَحَقِيقَة ومثبت ، فَهَذِهِ كلهَا أَسمَاء مترادفة علىٰ معنىٰ وَاحِد لَا يخْتَلف ، وَلَيْسَ مِنْهَا اسْم يَقْتَضِي صفة أَكثر من أَنَّ الْمُسَمَّىٰ بذلك حقّ وَلَا مزِيد ، وَأَمَّا لَفْظَة جسم فَإِنَّهَا فِي اللُّغَة عبارَة عَن الطَّوِيل العريض العميق ، الْمُحْتَمل للْقِسْمَة ذِي الْجِهَات السِّت ، الَّتِي هِيَ فَوق وَتَحت ، ووراء وأمام ، وَيَمِين وشمال ، وَرُبَّمَا عدم وَاحِدَ مِنْهَا ، وَهِي الفوق ، هذا حكم هَذِه الْأَسْمَاء فِي اللُّغَة الَّتِي هَذِه الْأَسْمَاء مِنْهَا ، فَمن أَرَادَ أَن يُوقع شَيْئاً مِنْهَا علىٰ غير موضوعها فِي اللُّغَة فَهُوَ مَجْنُون وقاح ، وَهُوَ كمن أَرَادَ أَن يُسَمِّي الْحق بَاطِلاً وَالْبَاطِل حَقّاً ، وَأَرَادَ أَن يُسَمِّي الذَّهَب خشباً ، وَهَذَا غَايَة الْجَهْل والسّخف ، إِلَّا أَن يَأْتِي نَصٌّ بِنَقْل اسْم مِنْهَا عَن مَوْضُوعه إِلىٰ معنىٰ آخر فَيُوقف عِنْده ، وَإِلَّا فَلَا ، وإِنَّمَا يلْزم كل مناظر يُرِيد معرفَة الْحَقَائِق أَو التَّعْرِيف بهَا أَن يُحَقّق الْمَعَانِي الَّتِي يَقع عَلَيْهَا الِاسْم ثمَّ يخبر بعد بهَا أو عنها بِالْوَاجِبِ ، وَأَمَّا مزج الْأَشْيَاء وقلبها عَن موضوعاتها فِي اللُّغَة ، فَهَذَا فعل السّوفسطائيَّة الوقحاء الْجُهَّال ، العابثون بعقولهم وأنفسهم .

فَإِن قَالُوا لنا : إِنَّكُم تَقولُونَ إِنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ حَيّ لَا كالأحياء ، وَعَلِيم لَا كالعلماء ، وقادر لَا كالقادرين ، وَشَيْء لَا كالأشياء ، فَلمَ منعتم القَوْلُ بِأَنَّهُ جسم لَا كالأجسام ؟!!

قيل لَهُم وَبِاللَّهِ تَعَالَىٰ التَّوْفِيق : لَوْلَا النَّص الْوَارِد بتسميته حَيّاً وقديراً وَعَلِيماً مَا سمَّيناه بِشَيْء من ذَلِك ، لَكِن الْوُقُوف عِنْد النَّص فرضٌ ، وَلم يَأْتِ نَصٌّ بتسميته تَعَالَىٰ جسماً ، وَلَا قَامَ الْبُرْهَان بتسميته جسماً ، بل الْبُرْهَان مَانعٌ من تَسْمِيَته تعالىٰ بذلك . وَلَو أَتَانَا نَصٌّ بتسميته تَعَالَىٰ جسماً لوَجَبَ علينا القَوْلُ بذلك ، وَكُنَّا حِينَئِذٍ نقُول : أَنَّه جسمٌ لَا كالأجسام ، كَمَا قُلْنَا فِي عليم ، وقدير ، وَحيّ ، وَلَا فرق ، وَأَمَّا لَفْظَة شَيْء ، فالنَّصّ أَيْضاً جَاءَ بهَا ، والبرهان أوجبهَا علىٰ مَا نذْكر بعد هَذَا ، إِن شَاءَ الله تَعَالَىٰ ". انظر : الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٩٢-٩٣) .

وقال أيضاً : " قَالَ الله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] ، فَذَهَبت المجسِّمة إِلىٰ الِاحْتِجَاج بِهَذَا فِي مَذْهَبهم ، وَقَالَ الْآخرُونَ : وَجه الله تَعَالَىٰ إِنَّمَا يُرَاد بِهِ : الله عَزَّ وَجَلَّ .

قَالَ أَبُو محمَّد : وَهَذَا هُوَ الْحق الَّذِي قَامَ الْبُرْهَان بِصِحَّتِهِ ، لما قدَّمنَا من إِبْطَال القَوْلُ بالتَّجسيم ، وَقَالَ أَبُو الْهُذيْل : وَجه الله هُوَ الله .

قَالَ أَبُو محمَّد : وَهَذَا لَا يَنْبَغِي أَن يُطلق ، لأَنَّه تَسْمِيَة ، وَتَسْمِيَة الله تَعَالَىٰ لَا يجوز إِلَّا بِنَصٍّ ، وَلَكنَّا نقُول : وَجه الله لَيْسَ هُوَ غير الله تَعَالَىٰ ، وَلَا نرْجع مِنْهُ إِلىٰ شَيْء سوىٰ الله تَعَالَىٰ ، برهَان ذَلِك : قَول الله تَعَالَىٰ حاكياً

عَمَّن رَضِي قَوْله : ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩] ، فصحَّ يَقِيناً : أَنَّهم لم يقصدوا غير الله تَعَالَى ، وَقوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] ، إِنَّما مَعْنَاهُ : فثمَّ الله تَعَالَى بِعِلْمِهِ ، وقبوله لمن توجَّه إِلَيْهِ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] ، ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥] ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾ [يس: ٧١] . وقَالَ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " المقسطون عَن يمين الرَّحمن " . أخرجه أحمد في المسند (١١/ ٣٢ برقم ٦٤٩٢) بلفظ : " الْمُقْسِطُونَ عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ، وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا " ، قال الأرنؤوط في تخريجه للحديث : " إسناده صحيح على شرط الشيخين. سفيان: هو ابن عُيينة.وأخرجه الحميدي (٥٨٨) ، وحسين المروزي في زوائده على "الزهد" لابن المبارك (١٤٨٤) ، وابنُ أبي شيبة ١٣/ ١٢٧، ومسلم (١٨٢٧) ، والنسائي في "المجتبى" ٨/ ٢٢١، وابنُ حبان (٤٤٨٤) و (٤٤٨٥) ، والأجري في "الشريعة" ص ٣٢٢، والبيهقي في "السنن" ١/ ٨٧٠، وفي "الأسماء والصفات" ص ٣٢٤، والخطيب في "تاريخه" ٥/ ٣٦٧، والبغوي (٢٤٧٠) من طرق، عن سفيان، بهذا الإسناد) .

، " وكلتا يَدَيْهِ يَمِين " ، فَذَهَبت المجسِّمة إِلَى مَا ذكرنَا مِمَّا قد سلف من بطلَان قَوْلهم فِيهِ . وَذَهَبت الْمُعْتَزلَة : إِلَى أَنَّ " الْيَد " النِّعْمَة ، وَهُوَ أَيْضاً لَا معنى لَهُ ، لأَنَّهَا دَعْوَى بِلَا برهَان . وَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ : إِنَّ الْمُرَاد بقول الله تَعَالَى : أَيْدِينَا ، إِنَّما مَعْنَاهُ : اليدان ، وَإِنَّ ذكر الْأَعْين إِنَّما مَعْنَاهُ : عينان . وَهَذَا بَاطِل مدْخل فِي قَول المجسِّمة ، بل نقُول : إِنَّ هَذَا إِخْبَارٌ عَن الله عَزَّ وَجَلَّ ، لَا يرجع من ذكر الْيَد إِلَى شَيْء سواهُ تَعَالَى ، ونقرُّ أَنَّ لله تَعَالَى كَمَا قَالَ : يداً ، ويدين ، وأيدي ، وَعيناً ، وَأَعْيُناً ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩] ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] ، وَلَا يجوز لأحد أَن يصف الله عَزَّ وَجَلَّ بأَنَّ له عينين ، لأَنَّ النَّصَّ لم يأت بذلك ، ونقول : إِنَّ المراد بها ذكرنا الله عَزَّ وَجَلَّ لا شيء غيره .

وقال تعالى حاكياً عن قول قائل قال : ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر:٥٦] ، وهذا مَعْنَاهُ فِيمَا يقْصد بِهِ الله عَزَّ وَجَلَّ وفي جانب عبادته . وَصَحَّ عَن رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " وكلتا يَمِين " ، " وَعَن يَمِين الرَّحمن " ، فَهُوَ مثل قَوْله : ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٣٦] ، يُرِيد : وَمَا ملكتم . وَلَمَّا كَانَت الْيَمين فِي لُغَة الْعَرَب : يُرَاد بهَا الْحَظ للأفضل كَمَا قَالَ الشّماخ :

إِذا مَا رايَة رفعت لمجدٍ تلقَّاها عرابه بِالْيَمِينِ

يُرِيد أَنَّه يتلقَّاها بالسَّعي الأعلى ، كَانَ قَوْله : " وكلتا يَدَيْهِ يَمِين " ، أَي : كلُّ مَا يكون مِنْهُ تَعَالَى من الْفَضل فَهُوَ الأعلى .

وَكَذَلِكَ صَحَّ عَن رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّه قَالَ : " إِنَّ جَهَنَّم لَا تمتلئ حتَّىٰ يضع فِيهَا قَدَمه " .

أخرجه البخاري (٩/ ١٣٤ برقم ٧٤٤٩) .

وَصَحَّ أَيْضاً فِي الحَدِيث : " حتَّىٰ يضع فِيهَا رِجْلَه " . أخرجه أبو عوانة في المستخرج (١/ ١٦٠ برقم ٤٦٤) ، مسلم (٤/ ٢١٨٧ برقم ٢٨٤٦) .

وَمعنىٰ هَذَا مَا قد بَيَّنه رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيث آخر صَحِيح أخبر فِيهِ أَنَّ الله تَعَالَىٰ بعد يَوْم الْقِيَامَة يخلق خلقاً يدخلهم الجنَّة ، وَأَنَّه تعالىٰ يَقُول للجنَّة وَالنَّار : " لكلِّ وَاحِدَة مِنْكُمَا ملؤُهَا " ، فَمَعْنَىٰ الْقدَم فِي الحَدِيث الْمَذْكُور إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ : ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢] ، يُرِيد سالف صِدق ، فمَعْنَاهُ الْأمة الَّتِي تقدَّم فِي علمه تَعَالَىٰ أَنَّه يمْلَأُ بهَا جَهَنَّم ، وَمعنىٰ رِجْله مثل ذَلِك ، لِأَنَّ الرِّجل : الْجَمَاعَة فِي اللُّغَة ، أَي : يضع فِيهَا الْجَمَاعَة الَّتِي قد سبق فِي علمه أَنَّه يمْلَأُ جَهَنَّم بهَا .وَكَذَلِكَ الحَدِيث الصَّحِيح : أَنَّ رَسُول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : " إِنَّ قلب الْمُؤمن بَين اصبعين من أَصَابِع الله عَزَّ وَجَلَّ " ، أَي : بَين تدبيرين ونعمتين من تَدْبِير الله عَزَّ وَجَلَّ ونعمه ، إِمَّا كِفَايَة تسرُّهُ ، وَإِمَّا بلَاء يأجره عَلَيْهِ ، والإصبع فِي اللُّغَة : النِّعْمَة . وقلب كلّ أحد بَين توفيق الله وجلاله ، وَكِلَاهُمَا حكمة . وَأَخْبر عَلَيْهِ السَّلَام : أَنَّ الله يَبْدُو للمؤمنين يَوْم الْقِيَامَة فِي غير الصُّورَة الَّتِي عرفوه عليها .

وَهَذَا ظَاهر بَيِّنٌ ، وَهُوَ أَنَّهم يروْنَ صُورَة الْحَال من الهول والمخافة غير الذي كانوا يظنُّون فِي الدُّنيا . وبرهان صِحَّة هَذَا القَوْلُ : قَوْله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الحَدِيث الْمَذْكُور : " غير الَّذِي عرفتموه بهَا " ، وبالضَّرورة نعلم أَنَّنا لا نعلم لله عَزَّ وَجَلَّ فِي الدُّنيا صُورَة أصلاً ، فصحَّ ما ذَكَرْنَاهُ يَقِيناً . وَكَذَلِكَ القَوْلُ فِي الحَدِيث الثَّابِت : " خلق الله آدم علىٰ صورته " . أخرجه البخاري (٨/ ٥٠ برقم ٦٢٢٧) . ونصُّ الحديث هو : " " خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَىٰ صُورَتِهِ، طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَىٰ أُولَئِكَ، النَّفَرِ مِنَ المَلاَئِكَةِ، جُلُوسٌ، فَاسْتَمِعْ مَا يُحَيُّونَكَ، فَإِنَّهَا تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ، فَقَالَ: السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ، فَقَالُوا: السَّلاَمُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ، فَزَادُوهُ: وَرَحْمَةُ اللهِ، فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الجنَّة عَلَىٰ صُورَةِ آدَمَ، فَلَمْ يَزَلِ الخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حتَّىٰ الآنَ " .

فالكلام برمَّته كلام عن سيِّدنا آدم عليه السَّلام ، ولا علاقة له بالله تعالىٰ ...

فَهَذِهِ إِضَافَة ملكٍ ، يُرِيد الصُّورَة الَّتِي تخيَّرها الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ليَكُون آدم مصوَّراً عَلَيْهَا . وكل فَاضل فِي طبقته ، فَإِنَّهُ ينْسب إِلىٰ الله عَزَّ وَجَلَّ ، ويُضاف إليه ، كَمَا يَقُول : بَيت الله عَزَّ وَجَلَّ ، عَن الْكَعْبَة ، والبيوت كلّهَا بيُوت الله تَعَالَىٰ ، وَلَكِن لَا يُطلق علىٰ شَيْء مِنْهَا هَذَا الِاسْم ، كَمَا يطلق علىٰ الْمَسْجِد الْحَرَام ، وكما نقُول فِي جِبْرِيل وَعِيسَىٰ عَلَيْهِمَا السَّلَام : روح لله ، والأرواح كلُّهَا لله تعالىٰ ، ملك لَهُ ، وكما نقول فِي

نَاقَة صَالح عَلَيْهِ السَّلَام : ناقة الله ، والنُّوق كلّهَا لله تعالىٰ . فعلىٰ هَذَا الْمَعْنىٰ قيل : علىٰ صُورَة الرَّحمن . والصُّور كلّهَا لله ، وهِيَ ملك لَهُ ، وَخلق لَهُ ...

وَكَذَلِكَ مَا صَحَّ عَن النَّبِي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَن يَوْم الْقِيَامَة : أَنَّ الله عزَّ جلَّ يكْشف عَن سَاق ، فَيَخِرُّونَ سجَّداً ، فَهو كَمَا قَالَ الله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] ، وإِنَّمَا هذا إِخْبَارٌ عَن شدَّة الْأَمر ، وَهُولِ الْمَوْقف ، كَمَا يُقال : قد شمَّرت الْحَرْب عَن سَاقهَا ، قَالَ جرير :

أَلا رُبَّ سَامِي الطَّرفِ مِن آلِ مازِنٍ إِذَا شَمَّرَت عَنْ سَاقِهَا الحَرْبُ شَمَّرَا

وَالْعجب مِمَّن يُنكر هَذِه الْأَخْبَار الصِّحاح ، وإِنَّمَا جاءت بِمَا جَاءَ بِهِ الْقُرْآن نصَّاً ، وَلَكِن من ضَاقَ علمه أنكر مَا لَا علم لَهُ بِهِ ، وَقد عَابَ الله هَذَا فَقَالَ : ﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِمَا لَمۡ يُحِيطُواْ بِعِلۡمِهِۦ وَلَمَّا يَأۡتِهِمۡ تَأۡوِيلُهُۥ﴾ [يونس: ٣٩]

. انظر : الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ١٢٧-١٢٩) .

وقال الإمام البيهقي (٤٥٨هـ) : " قَالَ الْحَلِيمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ : وَأَمَّا الْبَرَاءَةُ مِنَ التَّشْبِيهِ بِإِثْبَاتِ أَنَّه لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ، فَلِأَنَّ قَوْماً زَاغُوا عَنِ الْحَقِّ فَوَصَفُوا الْبَارِئَ - جَلَّ وَعَزَّ - بِبَعْضِ صِفَاتِ الْمُحْدَثِينَ ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَنَّه جَوْهَرٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَنَّه جِسْمٌ ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ أَنْ يَكُونَ عَلَىٰ الْعَرْشِ قَاعِداً ، كَمَا يَكُونُ الْمَلِكُ عَلَىٰ سَرِيرِهِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ فِي وُجُوبِ اسْمِ الْكُفْرِ لِقَائِلِهِ ، كَالتَّعْطِيلِ ، وَالتَّشْرِيكِ ، فَإِذَا أَثْبَتَ الْمُثْبِتُ أَنَّه لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَجِمَاعُ ذَلِكَ أَنَّه لَيْسَ بِجَوْهَرٍ ، وَلَا عَرَضٍ ، فَقَدِ انْتَفَىٰ التَّشْبِيهُ ، لأَنَّه لَوْ كَانَ جَوْهَراً أَوْ عَرَضاً لَجَازَ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَىٰ سَائِرِ الْجَوَاهِرِ ، وَالْأَعْرَاضِ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ جَوْهَراً ، وَلَا عَرَضاً لَمْ يَجُزْ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَىٰ الْجَوَاهِرِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا جَوَاهِرُ ، كَالتَّأْلِيفِ ، وَالتَّجْسِيمِ أو شَغْلِ الْأَمْكِنَةِ وَالْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ ، وَلَا مَا يَجُوزُ عَلَىٰ الْأَعْرَاضِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا أَعْرَاضٌ ، كَالْحُدُوثِ ، وَعَدَمِ الْبَقَاءِ " .

فالإمام الحليمي يؤكِّد ويبرهن علىٰ تنزيه الله تعالىٰ عن الجسميَّة ، وعن لوازمها من الحركة والسُّكون ، إذ كلَّ جسم لا ينفكُّ عن الحركة والسُّكون والاجتماع والافتراق ، وهي أعراض ملازمة للأجسام ، ولا تقوم إلَّا بها ، وهي حادثة لتغيرُّها وتبدُّلها ، وما لا ينفكُّ عن الحوادث فهو حادث ، والله تعالىٰ واجب الوجود لذاته ، فلا يجوز أن يكون جسْماً أو عَرَضاً ، فلو كان جسْماً أو عَرَضاً لاحتاج للمحلِّ ، وافتقر إليه ، وبالحاجة للمكان يصبح الواجب مفتقراً للغير فيكون ممكناً ، واللازم باطل فالملزوم مثله ، وبالتَّالي لا يجوز عليه ما يجوز علىٰ المحدثات من الحركة والسُّكون والانتقال من مكان إلىٰ آخر ، فهو تعالىٰ ليس محلاً للحوادث ، فلا يحلُّ بها ولا تحلُّ فيه سبحانه وتعالىٰ ...

وقال أيضاً : " فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَمَا الدَّلِيلُ عَلَىٰ أَنَّه لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا جَوْهَرٍ ، لَا عَرَضٍ قِيلَ : لأَنَّه لَوْ كَانَ جِسْماً لَكَانَ مُؤَلَّفاً . وَالْمُؤَلَّفُ شَيْئَانِ ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ ولَا يَحْتَمِلُ التَّأْلِيفِ ، وَلَيْسَ بِجَوْهَرٍ لِأَنَّ الْجَوْهَرَ هُوَ الْحَامِلُ لِلْأَعْرَاضِ ، الْمُقَابِلُ لِلْمُتَضَادَّاتِ ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلاً عَلَىٰ حُدُوثِهِ ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ تَعَالَىٰ قَدِيمٌ لَمْ يَزَلْ ، وَلَيْسَ بِعَرَضٍ لِأَنَّ الْعَرَضَ لَا يَصِحُّ بَقَاؤُهُ ، وَلَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ ، - وَهُوَ - سُبْحَانَهُ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ لَمْ يَزَلْ مَوْجُوداً ، فَلَا يَصِحُّ عَدَمُهُ . فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَإِذَا كَانَ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ شَيْئاً لَا كَالْأَشْيَاءِ ، مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ جِسْماً لَا كَالْأَجْسَامِ ؟ قِيلَ لَهُ : لَوْ لَزِمَ ذَلِكَ لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ صُورَةً لَا كَالصُّوَرِ ، وَجَسَداً لَا كَالْأَجْسَادِ ، وَجَوْهَراً لَا كَالْجَوَاهِرِ ، فَلَمَّا لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ ، لَمْ يَلْزَمْ هَذَا " . انظر : شعب الإيمان (١/ ١٩٠) ، (٢/ ٢٦٣) .

وقال أيضاً : " وفي الجُملة يجب أن يعلم : أنَّ استواء الله سبحانه وتعالىٰ ليس باستواء اعتدال عن اعوجاج ، ولا استقرار في مكان ، ولا مماسَّة لشيء من خلقه ، لكنَّه مستو علىٰ عرشه كما أخبر ، بلا كيف بلا أين ، بائن من جميع خلقه ، وأنَّ إتيانه ليس بإتيان من مكان إلىٰ مكان ، وأنَّ مجيئه ليس بحَرَكة ، وأنَّ نزوله ليس بنُقلة ، وأنَّ نفسه ليس بجِسْم ، وأنَّ وجهه ليس بصُورة ، وأنَّ يدَه ليست بجارحة ، وأنَّ عيْنه ليست بحَدَقة ، وإنَّما هذه أوصاف جاء بها التَّوقيف فقلنا بها ونفينا عنها التَّكييف ، فقد قال : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] ، وقال : ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤] ، وقال : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] . انظر : الاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرشاد علىٰ مذهب السلف وأصحاب الحديث (ص١١٧) .

وقال أيضاً : " أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الله الْحَافِظُ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا محمَّد أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الله الْمُزَنِيَّ يَقُولُ : " حَدِيثُ النُّزُولِ قَدْ ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وُجُوهٍ صَحِيحَةٍ ، وَوَرَدَ فِي التَّنْزِيلِ مَا يُصَدِّقُهُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ، وَالنُّزُولُ وَالْمَجِيءُ صِفَتَانِ مَنْفِيَّتَانِ عَنِ الله تَعَالَىٰ مِنْ طَرِيقِ الْحَرَكَةِ وَالِانْتِقَالِ مِنْ حَالٍ إِلَىٰ حَالٍ ، بَلْ هُمَا صِفَتَانِ مِنْ صِفَاتِ الله تَعَالَىٰ بِلَا تَشْبِيهٍ ، جَلَّ اللهُ تَعَالَىٰ عَمَّا تَقُولُ الْمُعَطِّلَةُ لِصِفَاتِهِ ، وَالْمُشَبِّهَةُ بِهَا عُلُوّاً كَبِيراً " .

قُلْتُ : وَكَانَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ (٣٨٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ يَقُولُ : إِنَّما يُنْكِرُ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْحَدِيثِ مَنْ يَقِيسُ الْأُمُورَ فِي ذَلِكَ بِمَا يُشَاهِدُهُ مِنَ النُّزُولِ الَّذِي هُوَ تَدَلٍّ مِنْ أَعْلَىٰ إِلَىٰ أَسْفَلَ ، وَانْتِقَالٌ مِنْ فَوْقٍ إِلَىٰ تَحْتٍ وَهَذِهِ صِفَةُ الْأَجْسَامِ وَالْأَشْبَاحِ ، فَأَمَّا نُزُولُ مَنْ لَا تَسْتَوْلِي عَلَيْهِ صِفَاتُ الْأَجْسَامِ فَإِنَّ هَذِهِ الْمَعَانِيَ غَيْرُ مُتَوَهَّمَةٍ فِيهِ ، وإِنَّما هُوَ خَبَرٌ عَنْ قُدْرَتِهِ وَرَأْفَتِهِ بِعِبَادِهِ ، وَعَطْفِهِ عَلَيْهِمْ ، وَاسْتِجَابَتِهِ دُعَاءَهُمْ ، وَمَغْفِرَتِهِ لَهُمْ ، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ لَا يَتَوَجَّهُ عَلَىٰ صِفَاتِهِ كَيْفِيَّةٌ وَلَا عَلَىٰ أَفْعَالِهِ كَمِّيَّةٌ ، سُبْحَانَهُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] . انظر : السنن الكبرىٰ (٣/ ٤) .

وقال الإمام الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) : " وَيَتَجَنَّبُ الْمُحَدِّثُ فِي أَمَالِيهِ رِوَايَةِ مَا لَا تَحْتَمِلُهُ عُقُولُ الْعَوَامِّ ، لِمَا لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِمْ فِيهِ مِنْ دُخُولِ الْخَطَأِ وَالْأَوْهَامِ ، وَأَنْ يُشَبِّهُوا اللهَ تَعَالَىٰ بِخَلْقِهِ ، وَيُلْحِقُوا بِهِ مَا يَسْتَحِيلُ فِي وَصْفِهِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ الَّتِي ظَاهِرُهَا يَقْتَضِي التَّشْبِيهَ وَالتَّجْسِيمَ ، وَإِثْبَاتَ الْجَوَارِحِ وَالْأَعْضَاءِ لِلْأَزَلِيِّ الْقَدِيمِ ، وَإِنْ كَانَتِ الْأَحَادِيثُ صِحَاحاً ، وَلَهَا فِي التَّأْوِيلِ طُرُقٌ وَوُجُوهٌ ،إِلَّا أَنَّ مِنَ حَقِّهَا أَنْ لَا تُرْوَىٰ إِلَّا لِأَهْلِهَا خَوْفاً مِنْ أَنْ يُضَلَّ بِهَا مَنْ جَهِلَ مَعَانِيَهَا ، فَيَحْمِلُهَا عَلَىٰ ظَاهِرِهَا أَوْ يَسْتَنْكِرُهَا ، فَيَرُدَّهَا وَيُكَذِّبُ رِوَاتِهَا وَنَقَلَتَهَا " . انظر : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٠٧) .

وقال الإمام ابن عبد البرّ (٤٦٣هـ) : " وَقَدْ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ، وَلَيْسَ مَجِيئُهُ حَرَكَةً ، وَلَا زَوَالاً ، وَلَا انْتِقَالاً ، لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ الْجَائِي جِسْماً أَوْ جَوْهراً ، فَلَمَّا ثَبَتَ أَنَّه لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا جَوْهَرٍ ، لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ مَجِيئُهُ حَرَكَةً وَلَا نَقْلَةً ، وَلَوِ اعْتَبَرْتَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ : جَاءَتْ فُلَاناً قِيَامَتُهُ ، وَجَاءَهُ الْمَوْتُ ، وَجَاءَهُ الْمَرَضُ ، وَشِبْهُ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَوْجُودٌ نَازِلٌ بِهِ وَلَا مَجِيءَ لَبَانَ لَكَ ، وَبِاللهِ الْعِصْمَةُ وَالتَّوْفِيقُ ". انظر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٣٧) .

وقال الإمام القُشيري في " الرِّسالة القشيريَّة" (ص١١-١٢) عند ذكره لعقيدة الصُّوفيَّة : " وَهَذِهِ فصول تشتمل عَلَىٰ بيان عقائدهم فِي مسائل التَّوحيد ، ذكرناها عَلَىٰ وجه التَّرتيب . قَالَ شيوخ هذه الطَّريقة عَلَىٰ مَا يدلُّ عَلَيْهِ متفرّقاتُ كلامهم ومجموعاتها ومصنَّفاتهم فِي التَّوحيد : أَنَّ الحقَّ سبحانه وتعالىٰ موجودٌ ، قديمٌ ، واحدٌ ، حَكِيمٌ ، قادرٌ ، عليمٌ ، قاهرٌ ، رحيمٌ ، مُريدٌ ، سميعٌ ، مجيدٌ ، رفيعٌ ، متكلِّمٌ ، بصيرٌ ، متكبِّرٌ ، قديرٌ ، حيٌّ ، أحدٌ ، باقٍ ، صمد، وأنَّه عالِمٌ بعلم ،قادر بقدرة ، مريد بإرادة ، سميع بسمع، بصيرٌ ببصر ، متكلِّمٌ بكلام ، حيٌّ بحياة ، باقٍ ببقاء ، وَلَهُ يدان ، هما صفتان يخلق بهما مَا يشاء سبحانه عَلَىٰ التَّخصيص ، وَلَهُ الوجه الجميل وصفات ذاته مختصَّة بذاته ، لا يقال هِيَ وَهُوَ ، ولا هِيَ أغيار لَهُ ، بَل هِيَ صفات لَهُ أزليَّة ونعوت سرمديَّة ، وأنَّه أحديُّ الذَّات لَيْسَ يشبه شيئاً من المصنوعات ، ولا يشبهه شَيْء من المخلوقات ، لَيْسَ بجسْم ، ولا جوهر ، ولا عَرَض ، ولا صفاته أعراض ، ولا يتصوَّر فِي الأوهام ولا يتقدَّر فِي العقول ، ولا لَهُ جهة ولا مكان ، ولا يجري عَلَيْهِ وقت وزمان ، ولا يَجُوز فِي وصفه زيادة ولا نقصان ، ولا يخصّه هيئة وَقَدّ ، ولا يقطعه نهاية وحدٌّ ، ولا يحلُّه حادث ، ولا يحمله عَلَىٰ الفعل باعثٌ ، ولا يَجُوز عَلَيْهِ لون ، ولا كون ، ولا ينصره مددٌ ولا عون ، ولا يخرج عَن قدرته مقدورٌ ، ولا ينفكُّ عَن حكمه مفطور ، ولا يعزب عَن علمه معلوم ، ولا هُوَ عَلَىٰ فعله كَيْفَ وَمَا يصنع ملوم ، لا يقال لَهُ أين ، ولا حيث ، ولا كَيْفَ ، ولا يستفتح لَهُ وجود ، فيقال : مَتَىٰ كَانَ ، ولا ينتهي لَهُ بقاء ، فيقال : استوفىٰ الأجل والزَّمان ، ولا يقال : لِمَ

فعل مَا فعل ، إذ لا علَّة لأفعاله ، ولا يقال : مَا هُوَ إذ لا جنس لَهُ فيتميَّز بأمارة عَن أشكاله ، يرىٰ لا عَن مقابلة ويرىٰ غيره لا عَن مماقلة ، ويصنع لا عَن مباشرة ومزاولة ، لَهُ الأسماء الحسنىٰ والصِّفات العلا ، يفعل مَا يريد ، ويذلّ لحكمه العبيد ، لا يجري فِي سلطانه إلَّا مَا يشاء ، ولا يحصل فِي ملكه غَيْر مَا سبق بِهِ الْقَضَاء ، مَا علم أنَّه يَكُون من الحادثات أراد أَن يَكُون وَمَا علم أنَّه لا يَكُون مِمَّا جاز أَن يَكُون أراد أَن لا يَكُون " .

وقال الإمام الاسفراييني (٤٧١هـ) : " ... وَأَن تعلم أَنَّ الْقَدِيم سُبْحَانَهُ لَيْسَ بجِسْم ، وَلَا جَوْهَر ، لِأَنَّ الْجِسْم يكون فِيهِ التَّأْلِيف ، والجوهر يجوز فِيهِ التَّأْلِيف والاتِّصال ، وكلُّ مَا كَانَ لَهُ الاتِّصال أَو جَازَ عَلَيْهِ الاتِّصال يكون لَهُ حدٌّ وَنِهَايَة . وَقد دلَّلنا علىٰ اسْتِحَالَة الْحَدِّ وَالنِّهَايَة علىٰ الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ . وَقد ذكر الله تَعَالَىٰ فِي صفة الْجِسْم : الزِّيَادَة ، فَقَالَ : وزاده بسطة فِي الْعلم والجسم ، فَبيَّن أَنَّ مَا كَانَ جسْماً جَازَت عَلَيْهِ الزِّيَادَة وَالنُّقْصَان ، وَلَا تجوز الزِّيَادَة وَالنُّقْصَان علىٰ الْبَارِي سُبْحَانَهُ " .

وقال أيضاً : " ... وأن تعلم أنَّ الحركة ، والسُّكون ، والذَّهاب ، والمجيء ، والكون في المكان ، والاجتماع ، والافتراق ، والقُرب ، والبُعد من طريق المسافة ، والاتِّصال ، والانفصال ، والحجم ، والجِرم ، والجثَّة ، والصُّورة ، والحيِّز ، والمقدار ، والنَّواحي ، والأقطار ، والجوانب ، والجهات كلُّها لا تجوز عليه تعالىٰ ، لأنَّ جميعها يوجب الحدَّ والنهاية . وقد دلَّلنا علىٰ استحالة ذلك علىٰ الباري سبحانه وتعالىٰ . وأصل هذا في كتاب الله تعالىٰ ، وذلك أنَّ إبراهيم عليه السَّلام لَمَّا رأىٰ هذه العلامات علىٰ الكواكب والشَّمس والقمر ، قال : ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦] ، فبيَّن أنَّ ما جاز عليه تلك الصِّفات لا يكون خالقاً " .

انظر : التبصير في الدِّين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (ص١٥٩) ، (ص١٦٠) بالترتيب .

وقال الإمام المتولِّي النَّيسابوري الشَّافعي (٤٧٨هـ) : " الباري تعالىٰ ليس بجِسْم ، وذهبت الكرَّاميَّة إلىٰ أنَّ الله تعالىٰ جسم ، والدَّليل علىٰ فساد قولهم : أنَّ الجسم في اللغة بمعنىٰ التَّأليف واجتماع الأجزاء ، والدَّليل عليه : أنَّه نقول عند زيادة الأجزاء وكثرة التَّأليف : جسم وأَجْسَمُ ، كما يقال عند زيادة العلم : عليمٌ وأعلم ، وقال تعالىٰ : وزاده بسطه في العلم والجسم ، فلمَّا كان وصف المبالغة كزيادة التَّأليف ، دلَّ علىٰ أنَّ أصل الاسم للتَّأليف ، فإذا ثبت ما ذكرنا بطل مذهبهم ، لأنَّ الله تعالىٰ لا يجوز عليه التَّأليف " . انظر : الغنية في أصول الدِّين (ص٨٠-٨١) .

وقال الإمام الجويني (٤٧٨هـ) : " من انتهض لطلب مدبِّره ، فإن اطمأنَّ إلىٰ موجود انتهىٰ إليه فكره فهو مشبِّه ، وإن اطمأنَّ إلىٰ النَّفي المحض فهو معطِّل ، وإن قطع بموجود ، واعترف بالعجز عن دَرْك حقيقتـــه فهو موحِّد ". انظر : العقيدة النظاميَّة في الأركان الإسلاميَّة (ص٢٣) .

وقال الإمام أبو حامد الغزالي (٥٠٥هـ) : " الأصل الرَّابعُ : العلم بأنَّه تعالىٰ ليس بجوهر يتحيَّز ، بل يتعالىٰ ويتقدَّس عن مناسبة الحيِّز .

وبرهانه : أنَّ كلَّ جوهر متحيِّز فهو مختصٌّ بحيِّزه ، ولا يخلو من أن يكون ساكناً فيه أو متحرِّكاً عنه ، فلا يخلو عن الحركة أو السُّكون ، وهما حادثان ، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث . ولو تصوّر جوهر متحيِّز قديم ، لكان يعقل قدم جواهر العالم ، فإن سمَّاه مسم جوهراً ولم يرد به المتحيِّز ، كان مخطئاً من حيث اللفظ لا من حيث المعنىٰ .

الأصل الخامس : العلم بأنَّه تعالىٰ ليس بجسم مؤلَّف من جواهر ، إذ الجسم عبارة عن المؤلَّف من الجواهر ، وإذا بطل كونه جوهراً مخصوصاً بحيِّز ، بطل كونه جسماً ، لأنَّ كلَّ جسم مختصٌّ بحيِّز ومركَّب من جوهر ، فالجوهر يستحيل خلُّوه عن الافتراق ، والاجتماع ، والحركة ، والسُّكون ، والهيئة ، والمقدار ، وهذه سمات الحدوث . ولو جاز أن يعتقد أنَّ صانع العالم جسم لجاز أن يعتقد الإلهيَّة للشَّمس والقمر أو لشيء آخر من أقسام الأجسام " . انظر : إحياء علوم الدِّين (١/ ١٠٦-١٠٧) .

وقال أيضاً : " الدَّعوىٰ الثَّامنة : ندَّعي أنَّ الله تعالىٰ منزَّه عن أن يوصف بالاستقرار علىٰ العرش ، فإنّ كلّ متمكِّن علىٰ جسم ومستقر عليه مقدَّر لا محالة ، فإنَّه إمَّا أن يكون أكبر منه أو أصغر أو مساوياً ، وكلُّ ذلك لا يخلو عن التَّقدير ، وأنَّه لو جاز أن يماسّه جسم من هذه الجهة ، لجاز أن يماسّه من سائر الجهات فيصير محاطاً به ، والخصم لا يعتقد ذلك بحال ، وهو لازم علىٰ مذهبه بالضَّرورة ، وعلىٰ الجملة : لا يستقرُّ علىٰ الجسم إلَّا جسم ، ولا يحلُّ فيه إلا عرضٌ ، وقد بان أنَّه تعالىٰ ليس بجسم ولا عَرَض ، فلا يحتاج إلىٰ إقران هذه الدَّعوىٰ بإقامة البرهان ". انظر : الاقتصاد في الاعتقاد (ص٣٨) .

وقال أيضاً : " ... وَأَنَّه لَيْسَ بجسم مُصَور ، وَلَا جَوْهَر مَحْدُود مُقَدّر ، وَأَنَّه لَا يماثل الْأَجْسَام ، لَا فِي التَّقْدِير وَلَا فِي قبُول الانقسام ، وَأَنَّه لَيْسَ بجوهر ، وَلَا تحلُّه الْجَوَاهِر ، وَلَا بِعرَض ، وَلَا تحلُّه الْأَعْرَاض ، بل لَا يماثل مَوْجُوداً ، وَلَا يماثله مَوْجُود ، لَيْسَ كمثله شَيْء ، وَلَا هُوَ مثل شَيْء ، وَأَنَّه لَا يحدُّه الْمِقْدَار ، وَلَا تحويه الأقطار ، وَلَا تحيط بِهِ الْجِهَات ، وَلَا تكتنفه الأرضون وَلَا السَّموات ، وَأَنَّه مستوي علىٰ الْعَرْش ، علىٰ الْوَجْه الَّذِي قَالَه ، وبالمعنىٰ الَّذِي أَرَادَهُ ، اسْتِوَاء منزَّهاً عَن المماسَّة والاستقرار ، والتَّمكُّن والحلول

والانتقال ، لَا يحملهُ الْعَرْش ، بل الْعَرْش وَحَمَلته ، محمولون بلطف قدرته ، ومقهورون فِي قَبضته ، وَهُوَ فَوق الْعَرْش وَالسَّمَاء ، وَفَوق كل شَيْء إِلَىٰ تُخوم الثرىٰ ، فوقيَّة لَا تزيده قرباً إِلَىٰ الْعَرْش وَالسَّمَاء ، كَمَا لَا تزيده بُعداً عَن الأَرْض وَالثرىٰ ، بل هُوَ رفيع الدَّرَجَات عَن الْعَرْش وَالسَّمَاء ، كَمَا أَنَّه رفيع الدَّرَجَات عَن الأَرْض وَالثرىٰ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِك قريب من كلِّ مَوْجُود ، وَهُوَ أقرب إِلَىٰ العَبْد من حَبل الوريد ، وَهُوَ علىٰ كلِّ شَيْء شَهِيد ، إِذا لَا يماثل قُربه قُرب الْأَجْسَام ، كَمَا لَا تماثل ذَاته ذَات الْأَجْسَام ، وَأَنَّه لَا يحلُّ فِي شَيْء ، وَلَا يحلُّ فِيهِ شَيْء " .

وقال أيضاً : " الْعِلْمُ بِأَنَّه تَعَالَىٰ لَيْسَ بجسم مؤلَّف من جَوَاهِر ، إِذْ الْجِسْم عبارَة عَن الْمُؤلَّف من الْجَوَاهِر ، وَإِذ بَطل كَونه جوهراً مَخْصُوصاً بحيِّز ، بَطل كَونه جسماً ، لِأَنَّ كلّ جسم مُخْتَصّ بحيِّز ومركَّب من جَوْهَر ، فالجوهر يَسْتَحِيل خلوُّه عَن الِافْتِرَاق والاجتماع ، وَالْحَرَكَة والسُّكون ، والهيئة والمقدار ، وَهَذِه سمات الْحُدُوث ، وَلَو جَازَ أَن يعْتَقد أَنَّ صانع الْعَالم جسم ، لجَاز أَن يعْتَقد الإلهيَّة للشَّمس وَالْقَمَر أَو لشَيْء آخر من أَقسَام الْأَجْسَام ، فَإِن تجاسر متجاسرٌ علىٰ تَسْمِيَته تَعَالَىٰ جسماً من غير إِرَادَة التَّأْلِيف من الْجَوَاهِر ، كَانَ ذَلِك غَلطاً فِي الِاسْم مَعَ الْإِصَابَة فِي نفي معنىٰ الْجِسْم " .

وقال أيضاً : " الأَصْل السَّادِس التَّنَزُّه عَن كَونه عرَضاً : الْعلم بِأَنَّهُ تَعَالَىٰ لَيْسَ بِعرَض قَائِم بجسم أَو حَال فِي محلٍّ ، لِأَنَّ الْعرَض مَا يحلُّ فِي الْجِسْم ، فَكلُّ جسم فَهُوَ حَادث لَا محَالة ، وَيكون محدِثُه مَوْجُوداً قبله ، فَكيف يكون حَالاًّ فِي الْجِسْم ، وَقد كَانَ مَوْجُوداً فِي الْأَزَل وَحده ؟!!! وَمَا مَعَه غَيره ثمَّ أحدث الْأَجْسَام والأعراض بعده .

وَلِأَنَّهُ عَالم قَادر مُرِيد خَالق ، وَهَذِه الْأَوْصَاف تستحيل علىٰ الْأَعْرَاض ، بل لَا تعقل إِلَّا لموجود قَائِم بِنَفسِهِ ، مُسْتَقل بِذَاتِهِ ، وَقد تحصَّل من هَذِه الْأُصُول أَنَّه مَوْجُود قَائِم بِنَفسِهِ ، لَيْسَ بجوهر ، وَلَا جسم ، وَلَا عرَض ، وَأَنَّ الْعَالم كُلّه جَوَاهِر وأعراض وأجسام ، فَإِذاً لَا يشبه شَيْئاً ، ولَا يُشبههُ شَيْء ، بل الْحَيّ القيوم الَّذِي لَيْسَ كمثله شَيْء ، وأنىٰ يشبه الْمَخْلُوق خالقه ، والمقدور مقدِّره ، والمصوَّر مصوِّره ، والأجسام والأعراض كلّهَا من خلقه وصنعه ، فاستحال الْقَضَاء عَلَيْهَا بمماثلته ومشابهته .

الأَصْلُ السَّابِعُ : الْعلم بِأَنَّ الله تَعَالَىٰ منزَّه الذَّات عَن الِاخْتِصَاص بالجهات :

فَإِنَّ الْجِهَة : إِمَّا فَوق وَإِمَّا أَسْفَل وَإِمَّا يَمِين وَإِمَّا شمال أَو قُدَّام أَو خلف ، وَهَذِه الْجِهَات هُوَ الَّذِي خلقهَا وأحدثها بِوَاسِطَة خلق الْإِنْسَان ، إِذْ خلق لَهُ طرفين ، أَحدهمَا : يعْتَمد علىٰ الأَرْض ، وَيُسَمَّىٰ رِجلاً ، وَالْآخر يُقَابله وَيُسمَّىٰ رَأْساً ، فَحدث اسْم الفوق لما يَلِي جِهَة الرَّأْس ، وَاسم السّفل لما يَلِي جِهَة الرِّجل ،

حتَّىٰ إِنَّ النَّملة الَّتِي تدبُّ منكَّسة تَحت السّقف ، تنْقَلب جِهَة الفوق فِي حَقّهَا تحتاً ، وَإِن كَانَ فِي حَقِّنا فوقاً ، وَخلق للْإِنْسَان الْيَدَيْنِ وإحداهما أقوىٰ من الْأُخْرَىٰ فِي الْغَالِب ، فَحدث اسْم الْيَمين للأقوىٰ ، وَاسم الشِّمَال لما يُقَابله ، وَتسَمَّىٰ الْجِهَة الَّتِي تلِي الْيَمين يَمِيناً ، وَالْأُخْرَىٰ شمالاً ، وَخلق لَهُ جانبين يبصر من أَحدهمَا ويتحرَّك إِلَيْهِ ، فَحدث اسْم القدام للجهة الَّتِي يتَقَدَّم إِلَيْهَا بالحركة ، وَاسم الْخلف لما يقابلها ، فالجهات حَادِثَة بحدوث الْإِنْسَان ، وَلَو لم يخلق الْإِنْسَان بِهَذِهِ الْخلقَة ، بل خلق مستديراً كالكرة ، لم يكن لهَذِهِ الْجِهَات وجود ألبته ، فَكيف كَانَ فِي الْأَزَل مُخْتَصًّا بِجِهَة ، والجهة حَادِثَة أَو كَيفَ صَار مُخْتَصًّا بِجِهَة بعد أَن لم يكن لَهُ ؟ أبأن خلق الْعَالم فَوْقه ، وَتَعَالَىٰ عَن أَن يكون لَهُ فَوق ، إِذْ تَعَالَىٰ أَن يكون لَهُ رَأس ، والفوق عبارَة عَمَّا يكون جِهَة الرَّأْس ، أَو خلق الْعَالم تَحْتَهُ ، فتعالىٰ عَن أَن يكون لَهُ تَحت ، إِذْ تَعَالَىٰ عَن أَن يكون لَهُ رِجل ، والتَّحت عبارَة عَمَّا يَلِي الرِّجل ، وكلّ ذَلِك مِمَّا يَسْتَحِيل فِي الْعقل ، وَلِأَنَّ الْمَعْقُول من كَونه مُخْتَصًّا بِجِهَة أَن مُخْتَصّ بحيِّز اخْتِصَاص الْجَوَاهِر ، أَو مُخْتَصّ بالجواهر اخْتِصَاص الْعرَض ، وَقد ظهر اسْتِحَالَة كَونه جوهراً أَو عرَضاً ، فاستحال كَونه مُخْتَصًّا بالجهة ، وَإِن أُرِيد بالجهة غير هذَيْن الْمَعْنيين كَانَ غَلطاً فِي الِاسْم مَعَ المساعدة علىٰ الْمَعْنىٰ ، وَلِأَنَّهُ لَو كَانَ فَوق الْعَالم لَكَانَ محاذياً لَهُ ، وكلُّ محاذ لجسم ،فإمَّا أَن يكون مثله أَو أَصْغَر أَو أكبر ، وكلُّ ذَلِك تَقْدِير محوج بِالضَّرُورَةِ إِلىٰ مُقَدّر ، ويتعالىٰ عَنهُ الْخَالِق الْوَاحِد الْمُدبر .

فَأَمَّا رفع الْأَيْدِي عِنْد السُّؤَال إِلىٰ جِهَة السَّماء ، فَهُوَ لأَنَّهَا قبْلَة الدُّعَاء ، وَفِيه أَيْضاً إِشَارَة إِلىٰ مَا هُوَ وصف للمدعو من الْجلَال والكبرياء وتنبيهاً بِقصد جِهَة الْعُلُوّ علىٰ صفة الْمجد والْعَلَاء ، فَإِنَّهُ تَعَالَىٰ فَوق كلّ مَوْجُود بالقهر والاستيلاء " . انظر : قواعد العقائد (ص١٦٠-١٦٥) ، (ص٥١-٥٣) ، (ص١٥٩) بالترتيب .

وقال أيضاً : " الدَّعوىٰ الخامسة : ندَّعي أنَّ صانع العالم ليس بجسم ، لأنَّ كلَّ جسم فهو متألِّف من جوهرين متحيِّزين ، وإذا استحال أن يكون جوهراً استحال أن يكون جسماً ، ونحن لا نعني بالجسم إلَّا هذا .

فإن سمَّاه جسْماً ولم يرد هذا المعنىٰ كانت المضايقة معه بحقِّ اللغة أو بحقِّ الشَّرع لا بحقِّ العقل ، فإنَّ العقل لا يحكم في إطلاق الألفاظ ونظم الحروف والأصوات التي هي اصطلاحات ، ولأنَّه لو كان جسماً لكان مقدَّراً بمقدار مخصوص ، ويجوز أن يكون أصغر منه أو أكبر ، ولا يترجَّح أحد الجائزين عن الآخر إلَّا بمخصِّص ومرجِّح ، كما سبق ، فيفتقر إلىٰ مخصِّص يتصرَّف فيه فيقدِّره بمقدار مخصوص ، فيكون مصنوعاً لا صانعاً ومخلوقاً لا خالقاً ". انظر : الاقتصاد في الاعتقاد (ص٣٢) .

وقال أيضاً : " اعْلَمْ أَنَّ الْحَقَّ الصَّحِيحَ الَّذِي لَا مِرَاءَ فِيهِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصَائِرِ ، هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ أَعْنِي مذهب الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ... حَقِيقَةُ مَذْهَبِ السَّلَفِ ، وَهُوَ الْحَقُّ عِنْدَنَا : أَنَّ كُلَّ مَنْ بَلَغَهُ حَدِيثٌ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ مِنْ عَوَامِّ الْخَلْقِ يَجِبُ عَلَيْهِ فيه سَبْعَةُ أُمُورٍ : التَّقْدِيسُ ثمَّ التَّصْدِيقُ ثمَّ الِاعْتِرَافُ بِالْعَجْزِ ثمَّ السُّكُوتُ ثمَّ الْكَفُّ ثمَّ الْإِمْسَاكُ ثمَّ التَّسْلِيمُ لِأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ .

أَمَّا التَّقْدِيسُ ، فأعني به تَنْزِيهُ الرَّبِّ تعالىٰ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَتَوَابِعِهَا ... " . انظر : إلجام العوام عن علم الكلام (ص٤)

وقال أيضاً : " ... أمَّا إذا كفر ببدعته ، فعند ذلك لا يُعتبر خلافه إن كان يصلِّي إلىٰ القبلة ويعتقد نفسه مسلماً ، لأنَّ الأُمَّة ليست عبارة عن المصلِّين إلىٰ القبلة ، بل عن المؤمنين ، وهو كافر ، وإن كان لا يدري أنَّه كافر ، نعم لو قال بالتَّشبيه والتَّجسيم وكفَّرناه ، فلا يستدلُّ علىٰ بطلان مذهبه بإجماع مخالفيه علىٰ بطلان التَّجسيم مصيراً إلىٰ أنَّهم كلّ الأُمَّة ؛ لأنَّ كونهم كلّ الأُمَّة موقوف علىٰ إخراج هذا من الأُمَّة ، والإخراج من الأُمَّة موقوف علىٰ دليل التَّكفير ، فلا يجوز أن يكون دليل تكفيره ما هو موقوف علىٰ تكفيره ، فيؤدِّي إلىٰ إثبات الشَّيء بنفسه ... ". انظر : المستصفىٰ (ص١٤٥) .

قال الإمام أبو الثَّناء محمود بن زيد اللامشي في " كتاب التَّمهيد لقواعد التَّوحيد" (ص٥٦) : "واذا ثبت أنَّه تعالىٰ ليس بجوهر فلا يُتصوَّر أن يكون جسمًا أيضاً ، لأنَّ الجسم اسمٌ للمُتركِّب عن الأجزاء، يُقال: "هذا أجْسَمُ من ذلك " ، أي : أكثرُ تركُّبًا منه، وتركُّب الجسم بدون الجوهريَّة ، وهي الأجزاء التي لا تتجزَّأ لا يُتصوَّر، ولأنَّ الجسمَ لا يُتصوَّر إلَّا علىٰ شكل من الأشكال، ووجوده علىٰ جميع الأشكال لا يُتصوَّر أن يكون إذ الفرد لا يُتصوَّر أن يكون مطوَّلا ومدوَّرًا ومثلَّثًا ومربَّعًا، ووجوده علىٰ واحد من هذه الأشكال مع مساواة غيره إيَّاه في صفات المدح والذمّ لا يكون إلَّا بتخصيص مُخصِّص، وذلك من أمارات الحدَث، ولأنَّه لو كان جسمًا لوقعت المشابهة والمماثلة بينه وبين سائر الأجسام في الجسميَّة، وقد قال الله تعالىٰ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١] .

وقال الإمام أبو الحسين ابن أبي يعلىٰ (٥٢٦هـ) : " وقد قَالَ الوالد السَّعيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي أخبار الصِّفات : المذهب فِي ذَلِكَ : قبول هَذِهِ الأحاديث عَلَىٰ ما جاءت به من غير عدول عَنْهُ إلىٰ تأويل يخالف ظاهرها ، مَعَ الاعتقاد بأنَّ اللهَّ سبحانه بخلاف كلِّ شيء سواه ، وكلّ ما يقع في الخواطر من حدٍّ أو تشبيه أو تكييف : فالله سبحانه وتعالىٰ عن ذَلِكَ ، وَاللهَّ ليس كمثله شيء ، ولا يوصف بصفات المخلوقين الدالَّة عَلَىٰ حدَثهم ، ولا يجوز عَلَيْهِ ما يجوز عليهم من التغيُّر من حال إلىٰ حال ، ليس بجسم ، ولا جوهر ، ولا عرَض ، وأنَّه لم

يزل ، ولا يزال ، وأنَّه الَّذِي لا يتصوَّر فِي الأوهام ، وصفاته لا تشبه صفات المخلوقين ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ...

قَالَ أَحْمَد : لا يوصف اللهَّ تعالىٰ بأكثر ممَّا وصف به نفسه .

قَالَ الوالد السَّعيد : فمن اعتقد أنَّ اللهَّ سبحانه جسمٌ من الأجسام ، وأعطاه حقيقة الجسم من التَّأليف والانتقال : فهو كافر ، لأنَّه غير عارف بالله عَزَّ وَجَلَّ ، لأنَّ اللهَّ سبحانه يستحيل وصفه بهذه الصِّفات ، وَإِذَا لم يعرف اللهَّ سبحانه : وجب أن يكون كافراً " . انظر : طبقات الحنابلة (٢/ ٢١٠-٢١٢) .

وقال الإمام أبو عبد الله المازري المالكي (٥٣٦هـ) : " ... واعلم أنَّ هذا الحديث غلِط فيه ابن قتيبة وأجراه علىٰ ظاهره ، وقال : " فإنَّ الله سبحانه له صورة لا كالصُّور ، وأجرىٰ الحديث علىٰ ظاهره " ، والذي قاله لا يخفىٰ فساده ، لأنَّ الصُّورة تفيد التَّركيب ، وكلُّ مركَّبٍ مُحدَث ، والباري سبحانه وتعالىٰ ليس بمحْدَث ، فليس بمركَّب ، وما ليس بمركَّب فليس بمصوَّر . وهذا من جنس قول المبتدعة : إنَّ الباري عَزَّ وَجَلَّ جسم لا كالأجسام ، لَّما رأوا أَهْل السُّنَّة ، يقولون : الباريٰء سبحانه شيء لا كالأشياء ، طرَّدوا هذا ، فقالوا : جسم لا كالأجسام ، وقال ابن قتيبة : صورة لا كَالصُّوَر . والفَرق بَين مَا قلنَاه وَمَا قَالوه : أنَّ لفظة شيء لا تُفيد الحدوث ، ولا تتضمَّن ما يقتضيه . وقولنا : جسم وصورَة يتضمَّنَان التَّأليف والتَّركيب ، وذلك دليل الحدوث " . انظر : المُعْلم بفوائد مسلم (٣/ ٢٩٩) .

وقال الإمام الزَّمخشري (٥٣٨هـ) : " ... علىٰ أنَّ الجزء إنَّما يصح في الأجسام ، وهو متعالٍ عن صفات الأجسام والأعراض " .

وقال أيضاً : " ... والله تعالىٰ منزَّه عن الجوارح ، وعن صفات الأجسام " . انظر : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (١/ ٦٢٧) ، (٤/ ٣٣٧) بالترتيب .

وقال الإمام القاضي عياض (٥٤٤هـ) : " والله – سبحانه – ليس بجسم ، ولا يجوز عليه تنقُّل ولا حركة ولا سكون ". انظر : إكمال المعلم شرح صحيح مسلم (٨/ ٨٥) .

وقال أيضاً : " والله تعالىٰ منزَّه عن الجسميَّة وصفات المخلوقات " . انظر : مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار (٢/ ٢٤٦)

وقال الإمام الشَّهرستاني (٥٤٨هـ) : " القاعدة الرَّابعة : في إبطال التَّشبيه :

وفيها الرَّدُّ علىٰ أصحاب الصُّور ، وأصحاب الجهة والكراميَّة في قولهم : إنَّ الربَّ تعالىٰ محلٌّ للحوادث .
فمذهب أهل الحقِّ أنَّ الله سبحانه لا يشبه شيئاً من المخلوقات ، ولا يشبهه شيء منها بوجه من وجوه

المشابهة والمماثلة ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، فليس الباري سبحانه بجوهر ، ولا جسم ، ولا عَرَض ، ولا في مكان ، ولا في زمان ، ولا قابل للأعراض ، ولا محلٍّ للحوادث ... ". انظر : نهاية الإقدام في علم الكلام (ص٦٣) .

وقال الإمام ابن عساكر (٥٧١هـ) : " الْفَصْل الأَوَّلُ : فِي تَرْجَمَة عقيدة أَهْل السُّنَّة ... وَأَنَّه لَيْسَ بجسم مُصَوَّر ، وَلَا جَوْهَر مَحْدُود مُقَدّر ، وَأَنَّه لَا يماثل الْأَجْسَام لَا فِي التَّقْدِير وَلَا فِي قبُول الانقسام ، وَأَنَّه لَيْسَ بجوهر ، وَلَا تحلُّه الْجَوَاهِر ، وَلَا بِعَرَض وَلَا تحلُّه الْأَعْرَاض ، بل لَا يماثل مَوْجُوداً وَلَا يماثله مَوْجُود ، وَلَيْسَ كمثله شَيْء ، وَلَا هُوَ مثل شَيْء ، وَأَنَّه لَا يحدُّه الْمِقْدَار ، وَلَا تحويه الأقطار ، وَلَا تحيط بِهِ الْجِهَات ، وَلَا تكتنفه الأرضون وَالسَّمَوَات ، وَأَنَّه اسْتَوَىٰ علىٰ الْعَرْش علىٰ الْوَجْه الَّذِي قَالَه ، وبالمعنىٰ الَّذِي أَرَادَهُ ، اسْتِوَاء منزَّهاً عَن المماسَّة والاستقرار ، والتَّمكُّن والحلول والانتقال ، لَا يحملهُ الْعَرْش ، بل الْعَرْش وَحَمَلته محمولون بلطف قدرته ، ومقهورون فِي قَبضته ، وَهُوَ فَوق الْعَرْش وَفَوق كلِّ شَيْء إِلىٰ تخوم الثَّرىٰ ، فوقيَّة لَا تزيده قرباً إِلىٰ الْعَرْش والسَّما ، بل هُوَ رفيع الدَّرَجَات عَن الْعَرْش ، كَمَا أَنَّه رفيع الدَّرَجَات عَن الثَّرىٰ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِك قريبٌ من كل مَوْجُود ، وَهُوَ أقرب إِلىٰ العبيد من حَبل الوريد ، وَهُوَ علىٰ كلِّ شَيْء شَهِيد ، إِذ لَا يماثِلُ قُربه قرب الْأَجْسَام ، كَمَا لَا تماثل ذَاته ذَات الْأَجْسَام ، وَأَنَّه لَا يحلُّ فِي شَيْء ، وَلَا يحلُّ فِيهِ شَيْء ، تَعَالَىٰ عَن أَن يحويه مَكَان ، كَمَا تقدَّس عَن أَن يحدُّه زمَان ، كَان قبل أَن خلق الزَّمَان وَالْمَكَان ، وَهُوَ الْآن علىٰ مَا عَلَيْهِ كَانَ ، وَأَنَّه بَائِن من خلقه بصفاته ، وَلَيْسَ فِي ذَاته سواهُ ، وَلَا فِي سواهُ ذَاته ، وَأَنَّه مقدَّس عَن التَّغَيُّر والانتقال ، لَا تحلُّه الْحَوَادِث ، وَلَا تعتريه الْعَوَارِض ، بل لَا يزَال فِي نعوت جَلَاله منزَّهاً عَن الزَّوَال ، وَفِي صِفَات كَمَاله مستغنياً عَن زِيَادَة الاستكمال ... " .

وقال أيضاً في كلامه عن الأشاعرة : " فيا ليت شعري ، مَاذَا الَّذِي تنفر مِنْهُ الْقُلُوب عَنْهُم ؟ أم مَاذَا ينقم أَرْبَاب الْبدع مِنْهُم ؟ أغزارة الْعلم ، أم رجاحة الْفَهم ؟ أم اعْتِقَاد التَّوحيد والتَّنزيه ؟ أم اجتنَاب القَوْلُ بالتَّجسيم والتَّشبيه ؟ أم القَوْلُ بِإِثْبَات الصِّفَات ؟ أم تقديس الرَّبِّ عَن الْأَعْضَاء والأدوات ؟ أم تثبيت الْمَشِيئَة للهِ وَالْقدر ؟ أم وَصفه عَزَّ وَجَلَّ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَر ؟ أم القَوْلُ بقدم الْعلم وَالْكَلَام ؟ أم تنزيههم الْقَدِيم عَن صِفَات الْأَجْسَام " . انظر : تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري (ص٢٩٩-٣٠٠) ، (ص٣٦٧) بالترتيب .

وقال الإمام جمال الدِّين الغزنوي الحنفي (٥٩٣هـ) : " صانع الْعَالم لَيْسَ بجسم ، لِأَنَّ الْجِسْم مؤلَّف من الْجَوْهَر ، وَإِذا بَطل كَونه جوهراً ، بَطل كَونه جسماً ضَرُورَة ". انظر : كتاب أصول الدِّين (ص٦٧-٦٨) .

وقال الإمام ابن الجوزي الحنبلي (٥٩٧هـ) : " قال ابن عقيل (٥١٣هـ) : تعالىٰ الله أن يكون له صفة تشغل الأمكنة . هذا عين التَّجسيم ، وليس الحقُّ بذي أجزاء وأبعاض يعالج بها . ثمَّ أليس يعملُ في النَّار أمرُه وتكوينه ؟!!! فكيف يستعينُ بشيء من ذاته ويعالجها بصفة من صفاته ، وهو القائل : ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا﴾ [الأنبياء:٦٩] ، فما أسخف هذا الاعتقاد وأبعده عن مكوِّن الأملاك والأفلاك ، فقد كذَّبهم الله ، فكيف يُظن بالخالق أنَّه يَرِدها ؟ !! تعالىٰ الله عن تجاهل المجسِّمة ". انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص١٧٤) .

وقال أيضاً : " ... والواجب علىٰ الخلق اعتقاد التَّنزيه وامتناع تجويز النُّقلة ، وأنَّ النُّزول الذي هو انتقال من مكان إلىٰ مكان يفتقر إلىٰ ثلاثة أجسام : جسمٌ عالي ، وهو مكان السَّاكن ، وجسمٌ سافل ، وجسمٌ ينتقل من علوٍّ إلىٰ أسفل ، وهذا لا يجوز علىٰ الله تعالىٰ قطعاً .

فإن قال العاميُّ : فما الذي أراد بالنُّزول ؟ قيل : أراد به معنىً يليق بجلاله ، لا يلزمك التَّفتيش عنه . فإن قال : كيف حدَّث بما لا أفهمه ؟ قلنا : قد علمت أنَّ النَّازل إليك قريب منك ، فاقتنع بالقرب ولا تظنُّه كقُرب الأجسام ". انظر : دفع شبه التشبيه بأكفِّ التنزيه (ص١٩٤-١٩٦) .

وقال أيضاً : " وقد وقف أقوام مَعَ الظَّواهر ، فحملوها عَلَىٰ مقتضىٰ الحسِّ ، فَقَالَ بعضهم : إنَّ اللهَّ جسم ، تعالىٰ اللهَّ عَنْ ذلك ، وهذا مذهب هشام بْن الحكم (١٩٩هـ) ، وعلي بْن منصور ومحمد بْن الخليل ويونس بْن عَبْدِ الرَّحمن ، ثمَّ اختلفوا فَقَالَ بعضهم : جسم كالأجسام ، ومنهم من قَالَ : لا كالأجسام ثمَّ اختلفوا ...

ومن الواقفين مَعَ الحسّ أقوام ، قالوا : هو عَلَىٰ العرش بذاته عَلَىٰ وجه المماسَّة ، فَإِذَا نزل انتقل وتحرَّك ، وجعلوا لذاته نهاية ، وهؤلاء قد أوجبوا عَلَيْهِ المساحة والمقدار ، واستدلُّوا عَلَىٰ أنَّه عَلَىٰ العرش بذاته بقول النَّبي صَلَّىٰ اللهَّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " ينزل اللهَّ إلىٰ سماء الدُّنيا " ، قالوا : ولا ينزل إلَّا من هو فوق ، وهؤلاء حملوا نزوله عَلَىٰ الأمر الحسِّي الذي يوصف به الأجسام ، وهؤلاء المشبِّهة الذين حملوا الصِّفات عَلَىٰ مقتضىٰ الحسّ . وَقَدْ ذكرنا جمهور كلامهم فِي كتابنا المسمَّىٰ : بـ" منهاج الوصول إلىٰ علم الأصول " ... وإنَّما الصَّواب قراءة الآيات والأحاديث من غير تفسير ولا كلام فيها ... والذي أراه : السُّكوت عَلَىٰ هَذَا التَّفسير أيضاً ، إلَّا أنَّه يجوز أن يكون مراداً ، ولا يجوز أن يكون ثمَّ ذات تقبل التَّجزِّي ... ". انظر : تلبيس إبليس (ص٧٨-٨٠ باختصار) .

وقال أيضاً : " ... لأنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ ليس بجسم ... " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص٢٧١) .

وقال أيضاً : " ... وَكَانَ ابْن عقيل يَقُول: الصُّورَة علىٰ الْحَقِيقَة تقع علىٰ التَّخاطيط والأشكال ، وَذَلِكَ من صِفَات الْأَجْسَام ، وَالَّذِي صرفنَا عَن كَونه جسماً من الْأَدِلَّة النُّطقيَّة قَوْله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] ، وَمن أَدِلَّة الْعُقُول : أَنَّه لَو كَانَ جسماً لكَانَتْ صورته عَرَضاً ، وَلَو كَانَ جسماً حَامِلاً للأعراض لجَاز عَلَيْهِ مَا يجوز علىٰ الْأَجْسَام ، وَاحْتَاجَ إِلىٰ مَا احْتَاجَت إِلَيْهِ من الصَّانِع ، وَلَو جَازَ قِدمه مَعَ كَونه جسماً لما امْتنع قِدَم أَحَدنَا " . انظر : كشف المُشكل من حديث الصَّحيحين (٣/ ١٣٤) .

وقال أيضاً : " ... وفي المشار إليه بقوله : ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ [النجم:٣] ثلاثة أقوال ... وقد كشفتُ هذا الوجه في كتاب المُغْني ، وبيَّنتُ أنَّه ليس كما يخطُر بالبال من قُرب الأجسام وقطع المسافة ، لأنَّ ذلك يختصُّ بالأجسام ، والله منزَّه عن ذلك ". انظر : زاد المسير في علم التفسير (٤/ ١٨٥) .

فقد وضَّح وبرهن الإمام ابن الجوزي علىٰ أنَّ الواجب علىٰ الخلق : اعتقاد التَّنزيه وامتناع تجويز النُّقلة ، وأنَّ النُّزول الذي هو انتقال من مكان إلىٰ مكان يفتقر إلىٰ ثلاثة أجسام : جسم عالي ، وهو مكان السَّاكن ، وجسم سافل ، وجسم ينتقل من علو إلىٰ أسفل ، وهذا لا يجوز علىٰ الله تعالىٰ قطعاً ...

وقال الإمام فخر الدِّين الرَّازي (٦٠٦هـ) : " وَمِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُشْعِرَةِ بِالْجِسْمِيَّةِ وَالْجِهَةِ : الْأَلْفَاظُ الْمُشْتَقَّةُ مِنَ " الْعُلُوِّ " ، فمنها : قوله تعالىٰ : ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ، وَمِنْهَا : قَوْلُهُ : ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلىٰ: ١] ، وَمِنْهَا : الْمُتَعَالِي ، وَمِنْهَا : اللَّفْظُ الْمَذْكُورُ عِنْدَ الْكُلِّ عَلَىٰ سَبِيلِ الْإِطْبَاقِ وَهُوَ أَنَّهم كُلَّمَا ذَكَرُوهُ أَرْدَفُوا ذَلِكَ الذِّكْرَ بِقَوْلِهِمْ : " تَعَالَىٰ " ، لِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ فِي أَوَّلِ سُورَةِ النَّحْلِ : ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ١] . إِذَا عَرَفْتَ هَذَا ، فَالْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ فِي الْجِهَةِ وَالْمَكَانِ قَالُوا : مَعْنَىٰ عُلُوِّهِ وَتَعَالِيهِ كَوْنُهُ مَوْجُوداً فِي جِهَةِ فَوْقُ ، ثمَّ هَؤُلَاءِ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَنَّه جَالِسٌ فَوْقَ الْعَرْشِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَنَّه مُبَايِنٌ لِلْعَرْشِ بِبُعْدٍ مُتَنَاهٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَنَّه مُبَايِنٌ لِلْعَرْشِ بِبُعْدٍ غَيْرِ مُتَنَاهٍ ، وَكَيْفَ كَانَ فَإِنَّ الْمُشَبِّهَةَ حَمَلُوا لَفْظَ الْعَظِيمِ وَالْكَبِيرِ عَلَىٰ الْجِسْمِيَّةِ وَالْمِقْدَارِ، وَحَمَلُوا لَفْظَ الْعَلِيِّ عَلَىٰ الْعُلُوِّ فِي الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ ، وَأَمَّا أَهْلُ التَّنْزِيهِ وَالتَّقْدِيسِ فَإِنَّهُمْ حَمَلُوا الْعَظِيمَ وَالْكَبِيرَ عَلَىٰ وُجُوهٍ لَا تُفِيدُ الْجِسْمِيَّةَ وَالْمِقْدَارَ :

فَأَحَدُهَا : أَنَّه عَظِيمٌ بِحَسَبِ مُدَّةِ الْوُجُودِ ، وَذَلِكَ لأَنَّه أَزَلِيٌّ أَبَدِيٌّ ، وَذَلِكَ هُوَ نِهَايَةُ الْعَظَمَةِ وَالْكِبْرِيَاءِ فِي الْوُجُودِ وَالْبَقَاءِ وَالدَّوَامِ .

وَثَانِيهَا : أَنَّه عَظِيمٌ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ .

وَثَالِثُهَا : أَنَّه عَظِيمٌ فِي الرَّحْمَةِ وَالْحِكْمَةِ .

وَرَابِعُهَا: أَنَّه عَظِيمٌ فِي كَمَالِ الْقُدْرَةِ ، وَأَمَّا الْعُلُوُّ فَأَهْلُ التَّنْزِيهِ يَحْمِلُونَ هَذَا اللَّفْظَ عَلَىٰ كَوْنِهِ مُنَزَّهاً عَنْ صِفَاتِ النَّقَائِصِ وَالْحَاجَاتِ .

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَلَفْظُ الْعَظِيمِ وَالْكَبِيرِ عِنْدَ الْمُشَبِّهَةِ مِنْ أَسْمَاءِ الذَّاتِ ، وَعِنْدَ أَهْلِ التَّوحيد مِنْ أَسْمَاءِ الصِّفَاتِ ، وَأَمَّا لَفْظُ الْعَلِيِّ فَعِنْدَ الْكُلِّ مِنْ أَسْمَاءِ الصِّفَاتِ ، إِلَّا أَنَّه عِنْدَ الْمُشَبِّهَةِ يُفِيدُ الْحُصُولَ فِي الْحَيِّزِ الَّذِي هُوَ الْعُلُوُّ الْأَعْلَىٰ ، وَعِنْدَ أَهْلِ التَّوحيد يُفِيدُ كَوْنَهُ مُنَزَّهاً عَنْ كُلِّ مَا لا يَلِيقُ بِالْإِلَهِيَّةِ " .

وقال أيضاً : " ... وَالْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ : أَنَّ جَمِيعَ الصِّفَاتِ الْمَعْلُومَةِ عِنْدَ الْخَلْقِ : إِمَّا صِفَاتُ الْجَلَالِ ، وَإِمَّا صِفَاتُ الْإِكْرَامِ ، أَمَّا صِفَاتُ الْجَلَالِ فَهِيَ قَوْلُنَا : لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا بِجَوْهَرٍ ، وَلَا عَرَضٍ ، وَلَا فِي الْمَكَانِ ، وَلَا فِي الْمَحَلِّ ... " .

وقال أيضاً : " وَأَمَّا التَّنْزِيهُ ، فَالَّذِي يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّه لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا فِي مَكَانٍ قَوْلُهُ : قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ، فَإِنَّ الْمُرَكَّبَ مُفْتَقِرٌ إِلَىٰ أَجْزَائِهِ ، وَالْمُحْتَاجَ مُحْدَثٌ ، وَإِذَا كَانَ أَحَداً وَجَبَ أَنْ لَا يَكُونُ جِسْماً ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ جِسْماً لَمْ يَكُنْ فِي الْمَكَانِ " .

وقال في تفسيره لقول الله تعالىٰ : ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥] : " الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ : الْآيَةُ مِنْ أَقْوَىٰ الدَّلَائِلِ عَلَىٰ نَفْيِ التَّجْسِيمِ وَإِثْبَاتِ التَّنْزِيهِ ، وَبَيَانُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَنَّه تَعَالَىٰ قَالَ : ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ ، فَبَيَّنَ أَنَّ هَاتَيْنِ الْجِهَتَيْنِ مَمْلُوكَتَانِ لَهُ ، وإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْجِهَةَ أَمْرٌ مُمْتَدٌّ فِي الْوَهْمِ طُولاً وَعَرْضاً وَعُمْقاً ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُنْقَسِمٌ ، وَكُلُّ مُنْقَسِمٍ فَهُوَ مُؤَلَّفٌ مُرَكَّبٌ ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَالِقٍ وَمُوجِدٍ ، وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ عَامَّةٌ فِي الْجِهَاتِ كُلِّهَا ، أَعْنِي الْفَوْقَ وَالتَّحْتَ ، فَثَبَتَ بِهَذَا أَنَّه تَعَالَىٰ خَالِقُ الْجِهَاتِ كُلِّهَا ، وَالْخَالِقُ مُتَقَدِّمٌ عَلَىٰ الْمَخْلُوقِ لَا مَحَالَةَ ، فَقَدْ كَانَ الْبَارِي تَعَالَىٰ قَبْلَ خَلْقِ الْعَالَمِ مُنَزَّهاً عَنِ الْجِهَاتِ وَالْأَحْيَازِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَبْقَىٰ بَعْدَ خَلْقِ الْعَالَمِ كَذَلِكَ لَا مَحَالَةَ لِاسْتِحَالَةِ انْقِلَابِ الْحَقَائِقِ وَالْمَاهِيَّاتِ .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّه تَعَالَىٰ قَالَ : ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ ، وَلَوْ كَانَ اللهُ تَعَالَىٰ جِسْماً وَلَهُ وَجْهٌ جُسْمَانِيٌّ ، لَكَانَ وَجْهُهُ مُخْتَصّاً بِجَانِبٍ مُعَيَّنٍ ، وَجِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، فَمَا كَانَ يَصْدُقُ قَوْلُهُ : ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ ك، فَلَمَّا نَصَّ اللهُ تَعَالَىٰ عَلَىٰ ذَلِكَ ، عَلِمْنَا أَنَّه تَعَالَىٰ مُنَزَّهٌ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ " .

وقال أيضاً : " أَمَّا الْإِيمَانُ بِوُجُودِهِ ، فَهُوَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ وَرَاءَ الْمُتَحَيِّزَاتِ مَوْجُوداً خَالِقاً لَهَا ، وَعَلَىٰ هَذَا التَّقْدِيرِ فَالْمُجَسِّمُ لَا يَكُونُ مُقِرّاً بِوُجُودِ الْإِلَهِ تَعَالَىٰ ، لأنَّه لَا يُثْبِتُ مَا وَرَاءَ الْمُتَحَيِّزَاتِ شَيْئاً آخَرَ ، فَيَكُونُ اخْتِلَافُهُ مَعَنَا فِي إِثْبَاتِ ذَاتِ اللهَّ تَعَالَىٰ ".

وقال أيضاً : " وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنَ النَّظَرِ تَقْلِيبَ الْحَدَقَةِ إِلىٰ جَانِبِ الْمَرْئِيِّ الْتِمَاساً لِرُؤْيَتِهِ ، لِأَنَّ هَذَا مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ ، وَتَعَالَىٰ إِلَهُنَا عَنْ أَنْ يَكُونَ جِسْماً " .

وقال أيضاً : " اخْتَلَفَتِ الْأُمَّةُ فِي تَفْسِيرِ يَدِ اللهَّ تَعَالَىٰ ، فَقَالَتِ الْمُجَسِّمَةُ : أَنَّهَا عُضْوٌ جُسْمَانِيٌّ ، كَمَا فِي حَقِّ كُلِّ أَحَدٍ ، وَاحْتَجُّوا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ : **﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾** [الأعراف: ١٩٥] ، وَجْهُ الاِسْتِدْلَالِ : أَنَّه تَعَالَىٰ قَدَحَ فِي إِلَهِيَّةِ الْأَصْنَامِ لِأَجْلِ أَنَّهَا لَيْسَ لَهَا شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ ، فَلَوْ لَمْ تَحْصُلْ للهَّ هَذِهِ الْأَعْضَاءُ لَزِمَ الْقَدْحُ فِي كَوْنِهِ إِلَهاً ، وَلَمَّا بَطَلَ ذَلِكَ وَجَبَ إِثْبَاتُ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ لَهُ . قَالُوا وَأَيْضاً اسْمُ الْيَدِ مَوْضُوعٌ لِهَذَا الْعُضْوِ ، فَحَمْلُهُ عَلَىٰ شَيْءٍ آخَرَ تَرْكٌ لِلُّغَةِ ، وَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الْكَلَامَ فِي إِبْطَالِ هَذَا الْقَوْلِ مَبْنِيٌّ عَلَىٰ أَنَّه تَعَالَىٰ لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ الْجِسْمَ لَا يَنْفَكُّ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ ، وَهُمَا مُحْدَثَانِ ، وَمَا لَا يَنْفَكُّ عَنِ الْمُحْدَثِ فَهُوَ مُحْدَثٌ ، وَلِأَنَّ كُلَّ جِسْمٍ فَهُوَ مُتَنَاهٍ فِي الْمِقْدَارِ ، وَكُلُّ مَا كَانَ مُتَنَاهِياً فِي الْمِقْدَارِ فَهُوَ مُحْدَثٌ ، وَلِأَنَّ كُلَّ جِسْمٍ فَهُوَ مُؤَلَّفٌ مِنَ الْأَجْزَاءِ ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ قَابِلاً لِلتَّرْكِيبِ وَالاِنْحِلَالِ ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ افْتَقَرَ إِلىٰ مَا يُرَكِّبُهُ وَيُؤَلِّفُهُ ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُحْدَثٌ ، فَثَبَتَ بِهَذِهِ الْوُجُوهِ أَنَّه يَمْتَنِعُ كَوْنُهُ تَعَالَىٰ جِسْماً ، فَيَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ يَدُهُ عضواً جسمانياً " .

وقال أيضاً : " وَحَشْوِيَّةُ الْمُسْلِمِينَ يَقُولُونَ : إِنَّ مَنْ قَرَأَ كَلَامَ اللهَّ ، فَالَّذِي يَقْرَؤُهُ هُوَ عَيْنُ كَلَامِ تَعَالَىٰ ، وَكَلَامُ اللهَّ تَعَالَىٰ مَعَ أَنَّه صِفَةُ اللهَّ يَدْخُلُ فِي لِسَانِ هَذَا الْقَارِئِ ، وَفِي لِسَانِ جَمِيعِ الْقُرَّاءِ ، وَإِذَا كُتِبَ كَلَامُ اللهَّ فِي جِسْمٍ ، فَقَدْ حَلَّ كَلَامُ اللهَّ تَعَالَىٰ فِي ذَلِكَ الْجِسْمِ ، فَالنَّصَارَىٰ إِنَّمَا أَثْبَتُوا الْحُلُولَ وَالِاتِّحَادَ فِي حَقِّ عِيسَىٰ . وَأَمَّا هَؤُلَاءِ الْحَمْقَىٰ فَأَثْبَتُوا كَلِمَةَ اللهَّ فِي كُلِّ إِنْسَانٍ قَرَأَ الْقُرْآنَ ، وَفِي كُلِّ جِسْمٍ كُتِبَ فِيهِ الْقُرْآنُ ، فَإِنْ صَحَّ فِي حَقِّ النَّصَارَىٰ أَنَّهم لَا يُؤْمِنُونَ باللهَّ بِهَذَا السَّبَبِ ، وَجَبَ أَنْ يَصِحَّ فِي حَقِّ هَؤُلَاءِ الْحُرُوفِيَّةِ وَالْحُلُولِيَّةِ أَنَّهم لَا يُؤْمِنُونَ باللهَّ ، فَهَذَا تَقْرِيرُ هَذَا السُّؤَالِ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّ الدَّلِيلَ دَلَّ عَلَىٰ أَنَّ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْإِلَهَ جِسْمٌ فَهُوَ مُنْكِرٌ لِلْإِلَهِ تَعَالَىٰ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ إِلَهَ الْعَالَمِ مَوْجُودٌ لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا حَالٍّ فِي الْجِسْمِ ، فَإِذَا أَنْكَرَ الْمُجَسِّمُ هَذَا الْمَوْجُود ، فَقَدْ أَنْكَرَ ذَاتَ الْإِلَهِ تَعَالَىٰ ، فَالْخِلَافُ بَيْنَ الْمُجَسِّمِ وَالْمُوَحِّدِ لَيْسَ فِي الصِّفَةِ ، بَلْ فِي الذَّاتِ ، فَصَحَّ فِي الْمُجَسِّمِ أَنَّه لَا يُؤْمِنُ باللهَّ " .

وقال أيضاً : " فَقَوْلُهُ : ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣] ، إِشَارَةٌ إِلىٰ أَنَّه فَوْقَ الْكَامِلِينَ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ ، وَهَذَا يُبْطِلُ الْقَوْلُ بِكَوْنِهِ جِسْماً وَفِي حَيِّزٍ ، لِأَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ فِي حَيِّزٍ ، فَإِنَّ الْعَقْلَ يَحْكُمُ بِأَنَّهُ مُشَارٌ إِلَيْهِ ، وَهُوَ مَقْطَعُ الْإِشَارَةِ ، لِأَنَّ الْإِشَارَةَ لَوْ لَمْ تَقَعْ إِلَيْهِ لَمَا كَانَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ هو ، وإذا وقعت الإشارة إليه ، فقد تناهب الْإِشَارَةُ عِنْدَهُ ، وَفِي كُلِّ مَوْقِعٍ تَقِفُ الْإِشَارَةُ بِقَدْرِ الْعَقْلِ عَلَىٰ أَنْ يَفْرِضَ الْبُعْدَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، فَيَقُولُ : لَوْ كَانَ بَيْنَ مَأْخَذِ الْإِشَارَةِ وَالْمُشَارِ إِلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا الْبُعْدِ لَكَانَ هَذَا الْمُشَارُ إِلَيْهِ أَعْلَىٰ فَيَصِيرُ عَلِيّاً بِالْإِضَافَةِ لَا مُطْلَقاً ، وَهُوَ عَلِيٌّ مُطْلَقاً ، وَلَوْ كَانَ جِسْماً لَكَانَ لَهُ مِقْدَارٌ ، وَكُلُّ مِقْدَارٍ يُمْكِنُ أَنْ يُفْرَضَ أَكْبَرُ مِنْهُ فَيَكُونَ كَبِيراً بِالنِّسْبَةِ إِلىٰ غَيْرِهِ لَا مُطْلَقاً وَهُوَ كَبِيرٌ مطلقاً " .

وقال أيضاً : " الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ : تَمَسَّكَتِ الْمُجَسِّمَةُ فِي إِثْبَاتِ الْعُلُوِّ بِالْمَكَانِ بِقَوْلِهِ : ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْعُلُوَّ بِالْجِهَةِ عَلَىٰ اللهَّ تَعَالَىٰ مُحَالٌ ، لأَنَّه تَعَالَىٰ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَنَاهِياً أَوْ غَيْرَ مُتَنَاهٍ ، فَإِنْ كَانَ مُتَنَاهِياً كَانَ طَرَفُهُ الْفَوْقَانِيُّ مُتَنَاهِياً ، فَكَانَ فَوْقَهُ جِهَةً فَلَا يَكُونُ هُوَ سُبْحَانَهُ أَعْلَىٰ مِنْ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَنَاهٍ فَالْقَوْلُ : بِوُجُودِ أَبْعَادٍ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ مُحَالٌ ، وَأَيْضاً فَلِأَنَّهُ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَنَاهٍ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ ذَاتُهُ تَعَالَىٰ مُخْتَلِطَةً بِالْقَاذُورَاتِ تَعَالَىٰ اللهَّ عَنْهُ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَنَاهٍ مِنْ بَعْضِ الْجِهَاتِ وَمُتَنَاهِياً مِنْ بَعْضِ الْجِهَاتِ كَانَ الْجَانِبُ الْمُتَنَاهِي مُغَايِراً لِلْجَانِبِ غَيْرِ الْمُتَنَاهِي ، فَيَكُونُ مُرَكَّباً مِنْ جُزْأَيْنِ ، وَكُلُّ مُرَكَّبٍ مُمْكِنٌ ، فَوَاجِبُ الْوُجُودِ لِذَاتِهِ مُمْكِنُ الْوُجُودِ ، هذا مُحَالٌ . فَثَبَتَ أَنَّ الْعُلُوَّ هَاهُنَا لَيْسَ بِمَعْنَىٰ الْعُلُوِّ فِي الْجِهَةِ ، مِمَّا يُؤَكِّدُ ذَلِكَ أَنَّ مَا قَبْلَ هَذِهِ الْآيَةِ وَمَا بَعْدَهَا يُنَافِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ هُوَ الْعُلُوُّ بِالْجِهَةِ ، أَمَّا مَا قَبْلَ الْآيَةِ فَلِأَنَّ الْعُلُوَّ عِبَارَةٌ عَنْ كَوْنِهِ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ عَنِ الْعَالَمِ ، وَهَذَا لَا يُنَاسِبُ اسْتِحْقَاقَ التَّسْبِيحِ وَالثَّنَاءِ وَالتَّعْظِيمِ ، أَمَّا الْعُلُوُّ بِمَعْنَىٰ كَمَالِ الْقُدْرَةِ وَالتَّفَرُّدِ بِالتَّخْلِيقِ وَالْإِبْدَاعِ ، فَيُنَاسِبُ ذَلِكَ ، وَالسُّورَةُ هَاهُنَا مَذْكُورَةٌ لِبَيَانِ وَصْفِهِ تَعَالَىٰ بِمَا لِأَجْلِهِ يَسْتَحِقُّ الْحَمْدَ وَالثَّنَاءَ وَالتَّعْظِيمَ ... " . انظر : تفسير الرازي (١/ ١٣٤) ، (١/ ١٣٧) ، (٢/ ٣٢٥) ، (٤/ ٢١) ،(٥/ ٣٥٦-٣٥٨) ، (٧/ ١٠٧) ، (٨/ ٢٦٧) ، (١٢/ ٣٩٥) ، (١٦/ ٢٤) ، (١٦/ ١٢٧) بالترتيب .

وقال أيضاً : " الْفَصْل الثَّانِي فِي تَقْدِير الدَّلَائِل السَّمعيَّة على أَنَّه تَعَالَىٰ منزَّه عَن الجسميَّة ، والحيِّز ، والجهة :

الْحجَّة الأُولىٰ : قَوْله تَعَالَىٰ : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١ – ٤] ، وَاعْلَم أَنَّه قد اشْتهر فِي التَّفْسِير : أَنَّ النَّبِي صَلَّىٰ اللهَّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَن مَاهِيَّة ربِّه ، وَعَن نَعته ، وَصفته ، فانتظر الْجَواب من الله تَعَالَىٰ ، فَأَنْزل هَذِه السُّورَة . إِذا عرفت ذَلِك

فَنَقُول : هَذِه السُّورَة يجب أَن تكون من المحكمات لَا من المتشابهات ، لأَنَّه تَعَالَى جعلهَا جَوَاباً عَن سُؤال الْمُتَشَابه ، بل وأنزلها عِنْد الْحَاجة . وَذَلِكَ يَقْتَضِي كَونهَا من المحكمات لَا من المتشابهات .

وَإِذا ثَبت هَذَا وَجب الْجَزْم بِأَنَّ كلَّ مَذْهَب يُخَالف هَذِه السُّورَة يكون بَاطِلاً ، فَنَقُول : إِنَّ قَوْله تَعَالَى : ﴿أَحَدٌ﴾ يدلُّ علىٰ نفي الجسميَّة ، وَنفي الحَيِّز والجهة . أَمَّا دلَالَته علىٰ أَنَّه تَعَالَى لَيْسَ بجسم ، فَذَلِك لِأَنَّ الْجِسْم أَقَله أَن يكون مركَّباً من جوهرين ، وَذَلِكَ يُنَافِي الْوحدَة . ولَمَّا كانَ قَوله : ﴿أَحَدٌ﴾ مُبَالغَة فِي الواحديَّة ، كان قوله : ﴿أَحَدٌ﴾ منافياً للجسميَّة .

وَأَمَّا دلَالَته علىٰ أَنَّه لَيْسَ بجوهر ، فَنَقُول : أَمَّا الَّذين يُنكرُونَ الْجَوْهَر الْفَرد ، فَإِنَّهُم يَقُولُونَ : إِنَّ كلَّ متحيِّز فَلَا بُدَّ وَأَن يتَمَيَّز أحد جانبيه عَن الثَّانِي ، وَذَلِكَ لأَنَّه لَا بُدَّ من أَن يتَمَيَّز يَمِينه عَن يسَاره ، وقدَّامه عَن خَلفه ، وفوقه عَن تَحْتَهُ ، وكلّ مَا تميَّز فِيهِ شَيْء عَن شَيْء ، فَهُوَ منقسمٌ ، لِأَنَّ يَمِينه مَوْصُوف بِأَنَّهُ يَمِين لَا يسَار ، ويساره مَوْصُوف بِأَنَّهُ يسَار لَا يَمِين ، فَلَو كَانَ يَمِينه عين يسَاره ، لاجتمع فِي الشَّيْء الْوَاحِد ، أَنَّه يَمِين ، وَلَيْسَ بِيَمِين ، ويسار وَلَيْسَ بيسار ، فَيلْزم اجْتِمَاع النَّفْي وَالْإِثْبَات فِي الشَّيْء الْوَاحِد ، وَهُوَ محَال .

قَالُوا : فَثَبت أَنَّ كلَّ متحيِّز فَهُوَ منقسمٌ ، وَثَبت أَنَّ كلَّ منقسم فَهُوَ لَيْسَ بِأحد ، فَلَمَّا كَانَ الله تَعَالَى مَوْصُوفاً بِأَنَّهُ أحد ، وَجب أَن لَا يكون متحيِّزاً أصلاً ، وَذَلِكَ يَنْفِي كَونه جوهراً .

وَأَمَّا الَّذين يثبتون الْجَوْهَر الْفَرد ، فَإِنَّهُ لَا يُمكنهُم الاستدلال علىٰ نفي كَونه تَعَالَى جوهراً من هَذَا الاعتبار ، ويمكنهم أَن يحتجُّوا بِهَذِهِ الْآيَة علىٰ نفي كَونه جوهراً من وَجه آخر ، وَبَيَانه : هُوَ أَنَّ الْأَحَد كَمَا يُرَاد بِهِ نفي التَّرْكِيب والتأليف فِي الذَّات ، فقد يُرَاد بِهِ الضِّدّ والندّ ، فلَو كَانَ تَعَالَى جوهراً فَرداً ، لَكَانَ كل جَوْهَر فَرد مثلاً لَهُ ، وَذَلِكَ يَنْفِي كَونه أحداً . ثمَّ أكدوا هَذَا الْوَجْه بقوله تَعَالَى : ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ ، وَلَو كَانَ جوهراً لَكَانَ كل جَوْهَر فَرد كفواً لَهُ ، فدلَّت هَذِه السُّورَة من الْوَجْه الَّذِي قَرَّرْنَاهُ علىٰ أَنَّه تَعَالَى لَيْسَ بجسم وَلَا بجوهر ، وَإِذا ثَبت أَنَّه تَعَالَى لَيْسَ بجسم وَلَا بجوهر ، وَجب أَن لَا يكون فِي شَيْء من الأحياز والجهات ، لِأَنَّ كلّ مَا كَانَ مُخْتَصّاً بحيِّز وجهة ، فَإِن كَانَ منقسماً كَانَ جسماً ، وَقد بَيَّنَّا إِبطَال ذَلِك ، وَإِن لم يكن منقسماً كَانَ جوهراً فَرداً ، وَقد بَيَّنَّا أَنَّه بَاطِل ، وَلما بَطل القسمان ، ثَبت أَنَّه يمْتَنع أَن يكون فِي جِهَة أصلاً ، فَثَبت أَنَّ قَوْله تَعَالَى : ﴿أَحَدٌ﴾ ، يدلُّ دلَالَة قَطْعِيَّة علىٰ أَنَّه تَعَالَى لَيْسَ بجسم ، وَلَا بجوهر ، وَلَا فِي حيِّز وجهة أصلاً .

وَاعْلَم أَنَّه تَعَالَى كَمَا نَصَّ علىٰ أَنَّه تَعَالَى وَاحِد ، فقد نَصَّ علىٰ الْبُرْهَان الَّذِي لأَجله يجب الحكم بِأَنَّهُ أحد ، وَذَلِكَ أَنَّه قَالَ : ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، وَكَونه إِلَهاً يَقْتَضِي كَونه غَنِياً عَمَّا سواهُ ، وكلّ مركَّب ، فَإِنَّهُ مفتقر إِلىٰ كلِّ

وَاحِد من أَجْزَائِهِ ، وكل وَاحِد من أَجْزَائِهِ غَيره ، فَكلُّ مركَّب فَهُوَ مفتقرٌ إِلىٰ غَيره ، وَكَونه إِلَهاً يمْنَع من كَونه مفتقراً إِلىٰ غَيره ، وَذَلِكَ يُوجب الْقطع بِكَوْنِهِ أحداً ، وَكَونه أحداً يُوجب الْقطع بِأَنَّهُ لَيْسَ بجسم ، وَلَا جَوْهَر ، وَلَا فِي حيّز وجهة . فَثَبت : أَنَّ قَوْله تَعَالَىٰ : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، برهَان قَاطع علىٰ ثُبُوت هَذِه المطالب .

وَأَمَّا قَوْله : ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ فالصَّمد هُوَ السَّيِّد المصمود إِلَيْهِ فِي الْحَوَائِج ، وَذَلِكَ يدلُّ علىٰ أَنَّه لَيْسَ بجسم ، وعَلىٰ أَنَّه غير مُخْتَصٍّ بالحيِّز والجهة . .

أَمَّا بَيَان دلَالَته علىٰ نفي الجسميَّة ، فَمن وُجُوه :

الأَوَّلُ : أَنَّ كلَّ جسم فَهُوَ مركَّب ، وكلُّ مركَّب فَهُوَ مُحْتَاج إِلىٰ كلِّ وَاحِد من أَجْزَائِهِ ، وكلُّ وَاحِد من أَجْزَائِهِ غَيره ، فَكلُّ مركَّب فَهُوَ مُحْتَاج إِلىٰ غَيره ، والمحتاج إِلىٰ الْغَيْر لَا يكون غَنِياً مُحْتَاجاً إِلَيه ، فَلم يكن صمداً مُطلقاً .

الثَّانِي : لَو كَانَ مركَّباً من الْجَوَارِح والأعضاء لاحتاج فِي الإبصار إِلىٰ الْعين ، وَفِي الْفِعْل إِلىٰ الْيَد ، وَفِي الْمَشْي إِلىٰ الرِّجل ، وَذَلِكَ يُنَافِي كَونه صمداً مُطلقاً .

الثَّالِثُ : أَنَّا نُقِيم الدّلَالَة علىٰ أَنَّ الْأَجْسَام متماثلة ، والأشياء المتماثلة يجب اشتراكها فِي اللوازم ، فَلَو احْتَاجَ بعض الْأَجْسَام إِلىٰ بعض ، لزم كَون الْكلِّ مُحْتَاجاً إِلىٰ ذَلِك الْجِسْم ، وَلزِمَ أَيْضاً كَونه مُحْتَاجاً إِلىٰ نَفسه ، وكلُّ ذَلِك محَال . وَلَمَّا كَانَ ذَلِك محَالاً ، وَجب أَن لَا يحْتَاج إِلَيْهِ شَيْء من الْأَجْسَام ، وَلَو كَانَ كَذَلِك لم يكن صمداً علىٰ الْإِطْلَاق .

وَأَمَّا بَيَان دلَالَته علىٰ أَنَّه تَعَالَىٰ منزَّه عَن الحيِّز والجهة ، فَهُوَ أَنَّه تَعَالَىٰ لَو كَانَ مُخْتَصّاً بالحيِّز والجهة ، لَكَانَ إِمَّا أَن يكون حُصُوله فِي الحيِّز الْمعِيَّن وَاجِباً أَو جَائِزاً ، فَإِن كَانَ وَاجِباً فَحِينَئِذٍ يكون ذَاته تَعَالَىٰ مفتقراً فِي الْوُجُود والتحقق إِلىٰ ذَلِك الحيِّز الْمعِيَّن ، وذَلِك الحيِّز الْمعِيَّن فَإِنَّهُ يكون غَنِياً عَن ذَاته الْمَخْصُوص ، لأَنَّا لَو فَرضنَا عدم حُصُول ذَات الله تَعَالَىٰ فِي ذَلِك الحيِّز الْمعِيَّن لم يبطل ذَلِك الحيِّز أصلاً ، وعَلىٰ هَذَا التَّقْدِير يكون تَعَالَىٰ مُحْتَاجاً إِلىٰ ذَلِك الحيِّز ، فَلم يكن صمداً علىٰ الْإِطْلَاق . وأما إِن كَانَ حُصُوله فِي الحيِّز الْمعِيَّن جَائِزاً لَا وَاجِباً ، فَحِينَئِذٍ يفْتَقر إِلىٰ مُخَصِّص يخصّصه بالحيِّز الْمعِيَّن ، وَذَلِكَ يُوجِب كَونه مُحْتَاجاً ، وينافي كَونه صَمَداً .

وَأَمَّا قَوْله تَعَالَىٰ : ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ ، فَهَذَا أَيْضاً يدلُّ علىٰ أَنَّه لَيْسَ بجِسْم ، وَلَا جَوْهَر ، لأَنَّا سنقيم الدّلَالَة علىٰ أَنَّ الْجَوَاهِر متماثلة ، فَلَو كَانَ تَعَالَىٰ جوهراً ، لَكَانَ مثلاً لجَمِيع الْجَوَاهِر فَكَانَ كلُّ وَاحِد من الْجَوَاهِر : كفؤا لَهُ . وَلَو كَانَ جسماً لَكَانَ مؤلَّفاً من الْجَوَاهِر ، لِأَنَّ الْجِسْم يكون كَذَلِك ، وَحِينَئِذٍ يعود

الْإِلْزَام الْمَذْكُور . فَثَبت أَنَّ هَذِه السُّورَة من أظهر الدَّلَائِل علىٰ أَنَّه تَعَالَىٰ لَيْسَ بجسم وَلَا بجَوْهر ، وَلَا حَاصِل فِي مَكَان وحيِّز .

وَاعْلَم أَنَّه كَمَا أَنَّ الْكفَّار لما سَأَلُوا الرَّسُول عَن صفة ربِّه ، وأجَاب الله بِهَذِهِ السُّورَة الدَّالَّة علىٰ كَونه تَعَالَىٰ منزَّهاً عَن أَن يكون جسماً أَو جوهراً أَو مُخْتَصَّاً بِالْمَكَانِ ، فَكَذَلِك فِرْعَوْن سَأَلَ مُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَام عَن صفة الله تَعَالَىٰ ، فَقَالَ : ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣] ، ثمَّ إِنَّ مُوسَىٰ لم يذكر الْجَواب عَن هَذَا السُّؤَال ، إِلَّا بِكَوْنِهِ تَعَالَىٰ خَالِقاً للنَّاس ومدبراً لَهُم ، وخالقاً للسَّمَوَات وَالْأَرْض ومدبراً لَهما " . انظر : أساس التقديس (ص٣٠ فما بعدها) .

وقال الإمام الرَّازي أيضاً : " ... بل الْأَقْرَب أَنَّ المجسِّمة كفَّار ، لأَنَّهم اعتقدوا أَنَّ كلَّ مَا لَا يكون متحيِّزاً ، وَلَا فِي جِهَة ، فَلَيْسَ بموجود ، وَنحن نعتقد أَنَّ كلَّ متحيِّز فَهُوَ مُحدث ، وخالقه مَوْجُود ، لَيْسَ بمتحيِّز ، وَلَا فِي جِهَة ، فالمجسِّمة نفوا ذَات الشَّيء الَّذِي هُوَ الْإِلَه ، فيلزمهم الْكفْر " . انظر : معالم أصول الدِّين (ص١٣٨) .

وقال الإمام الآمدي (٦٣١هـ) : " ... أَنَّه لَا حدَّ لَهُ وَلَا نِهَايَة ، وَلَيْسَ بجسم وَلَا عَرَض " .

وقال أيضاً : " الْقَاعِدَة الثَّانِيَة : فِي إبطال التَّشْبِيه ، وَبَيَان مَا لَا يجوز علىٰ الله تَعَالَىٰ :

مُعْتَقد أهل الْحق أَنَّ الباري لَا يُشبه شَيْئاً من الحادثات ، وَلَا يماثله شيء من الكائنات ، بل هُوَ بِذَاتِهِ مُنْفَرد عَن جَمِيع الْمَخْلُوقَات ، وَأَنَّه لَيْسَ بجوهر ، وَلَا جسم ، وَلَا عَرَض ، وَلَا تحلُّه الكائنات ، وَلَا تمازجه الحادثات ، وَلَا لَهُ مَكَان يحويه ، وَلَا زمَان هُوَ فِيهِ ، أَوَّل لَا قَبْل لَهُ ، وَآخر لَا بَعْد لَهُ ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] .

وقال أيضاً : " فَإِن قيل : مَا نشاهده من الموجودات لَيْسَ إِلَّا أجساماً وأعراضاً ، وَإِثْبَات قسم ثَالِث مِمَّا لَا نعقله ، وَإِذا كَانَت الموجودات منحصرة فِيمَا ذَكرْنَاهُ ، فَلَا جَائِز أَن يكون الباري عَرَضاً ، لِأَنَّ الْعَرَض مفتقرٌ إِلىٰ الْجِسْم ، والباري لَا يفْتَقر إِلىٰ شيء ، وإلا كَانَ المفتقر إِلَيْهِ أشرف مِنْهُ ، وَهُوَ محَال ، وَإِذا بَطل أَن يكون عَرَضاً بقي أَن يكون جسماً .

قُلْنَا : منشأ الْخبط هَهُنَا إِنَّما هُوَ من الْوَهم بإعطاء الْغَائِب حكم الشَّاهِد ، وَالْحكم علىٰ غير المحسوس بِمَا حُكم بِهِ علىٰ المحسوس ، وَهُوَ كَاذِب غير صَادِق ، فإِنَّ الْوَهم قد يرتمي إِلىٰ أَنَّه لَا جسم إِلَّا فِي مَكَان ، بِنَاء علىٰ الشَّاهِد ، وَإِن شهد الْعقل بِأَنَّ الْعَالم لَا فِي مَكَان ، لكَون الْبُرْهَان قد دلَّ علىٰ نهايته ، بل وَقد يشْتَد وهمُ بعض النَّاس بِحَيْثُ يقْضي بِهِ علىٰ الْعقل ، وَذَلِكَ كمن ينفر عَن الْمبيت فِي بَيت فِيهِ ميِّت لتوهُّمه أَنَّه يَتَحَرَّك أَو يقوم ، وإِن كَانَ عقله يقْضي بانتقاء ذَلِك ، فَإِذاً اللبيب من ترك الْوَهم جانباً ، وَلم يتَّخذ غير الْبُرْهَان وَالدَّلِيل

صاحباً . وَإِذا عرف أَن مُسْتَند ذَلِك لَيْسَ إِلَّا مُجَرّد الْوَهم ، فطريق كشف الخيال إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظرِ فِي الْبُرْهَان ، فَإِنَّا قد بَينَّا أَنَّه لَا بُدَّ من مَوْجُود هُوَ مبدأ الكائنات ، وَبينَّا أَنَّه لَا جَائِز أَن يكون لَهُ مثل من الموجودات شَاهداً وَلَا غَائِباً ، وَمَعَ تَسْلِيم هَاتين القاعدتين يتَبَيَّن أَنَّ مَا يقضي بِهِ الْوَهمُ لَا حَاصِل لَهُ ، ثمَّ وَلَو لزم أَن يكون جسماً كَمَا فِي الشَّاهِد ، للَزِمَ أَن يكون حَادِثاً وَهُوَ مُمْتَنع لما سبق . وَلَيْسَ هُوَ أَيْضاً عَرَضاً ، وَإِلَّا لافتقر إِلَىٰ مقوم يقومه فِي وجوده ، إِذْ الْعَرَض لَا معنىٰ لَهُ إِلَّا مَا وجوده فِي مَوْضُوع ، وَذَلِكَ أَيْضاً مُحَال ... فَإِذاً قد ثَبت أَنَّ البارئ تَعَالَىٰ لَيْسَ بجوهر ، وَلَا جسم ، وَلَا عَرَض ، وَلَا مُحدث ... ". انظر : غاية المرام في علم الكلام ، الآمدي (ص٣٤) ، (ص١٧٩) ، (ص١٨٥-١٨٦) بالترتيب .

وقال الإمام أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٦٥٦هـ) : " ... وأَنَّهُ تعالىٰ منزَّهٌ عن صفاتِ النَّقصِ التي هي أضدادُ تلك الصِّفات ، وعن صفاتِ الأجسامِ والمتحيِّزات ، وأَنَّهُ واحدٌ حقٌّ ، صمدٌ فَرْدٌ ، خالقُ جميعِ المخلوقات ، متصرِّفٌ فيها بما يشاء من التَّصرُّفات " .

وقال أيضاً : " ... فإنَّه منزَّه عن الجسميَّة ولوازمها " .

وقال أيضاً في كلامه عن العرش : " ... وإضافته إلىٰ الله علىٰ جهة الملك أو التَّشريف ، لا لأنَّ الله استقرَّ عليه أو استظلَّ به ، كما قد توهَّمه بعض الجُهَّال في الاستقرار ، وذلك علىٰ الله مُحال ؛ إذ تستحيل عليه الجسميَّة ولواحقها " .

وقال أيضاً : " ونسبة الفوقيَّة المكانيَّة إلىٰ الله تعالىٰ مُحال ؛ لأنَّه منزَّه عن الفوقيَّة ، كما هو منزَّه عن التّحتيَّة ؛ إذ كلُّ ذلك من لوازم الأجرام ، وخصائص الأجسام ، ويتقدَّس عنها الذي ليس كمثله شيء من جميع الأنام " .

وقال أيضاً : " وقد شهد العقل والنَّقل : أنَّ الله تعالىٰ منزَّه عن مماثلة الأجسام ، وعن الجوارح المركَّبة من الأعصاب والعظام ، وما جاء في الشَّريعة مِمَّا يوهم شيئاً من ذلك فهو توسُّعٌ ، واستعارة حسب عادات مخاطباتهم الجارية علىٰ ذلك " .

وقال أيضاً : " ومِمَّا يعلم استحالته : كون العرش حاملاً لله تعالىٰ ، وأنَّ الله تعالىٰ مستقرٌّ عليه كاستقرار الأجسام ؟ إذ لو كان محمولاً لكان محتاجاً فقيراً لما يحمله ، وذلك ينافي وصف الإلهيَّة " .

وقال أيضاً : " وقد ضلَّ بظاهر هذا اللفظ من أذهبَ اللهُ عقلَه ، وأعدَم فهمَه ، وهم المجسِّمة المشبِّهة ، فاعتقدوا : أنَّ لله تعالىٰ رِجلاً من لحم وعصب تشبه رِجلنا ، كما اعتقدوا في الله تعالىٰ أنَّه جسم يشبه أجسامنا ذو وجه ، وعينين ، وجنب ، ويد ، ورِجل ، وهكذا ... وهذا ارتكاب جهالة خالفوا بها العقول وأدلَّة

الشَّرع المنقول ، وما كان سلف هذه الأُمَّة عليه من التَّنزيه عن المماثلة والتَّشبيه ، وكيف يستقرُّ هذا المذهب الفاسد في قلب من له أدنى فكرة ، ومن العقل أقلّ مسكة ، فإنَّ الأجسام من حيث هي كذلك متساوية في الأحكام العقليَّة ، وما ثبت للشيء ثبت لمثله ، وقد ثبت لهذه الأجسام الحدوث ، فيلزم عليه أن يكون الله تعالى حادثاً " . انظر : المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١/ ٦٠) ، (٣/ ٥٩) ، (٣/ ٦٠) ، (١١/ ١١٠) ، (١٢/ ٧٨) (٢٢/ ٣٤) ، (٢٣/ ٥٣) بالترتيب .

وقال الإمام أبو عبد الله محمَّد بن أحمد القرطبي (٦٧١هـ) نقلاً عن شيخه أَبُو العبَّاس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٦٥٦هـ) : " مُتَّبِعُو الْمُتَشَابِهِ لَا يَخْلُو أَنْ يَتَّبِعُوهُ ويجمعوه طلباً للتَّشكيك فِي الْقُرْآنِ وَإِضْلَالِ الْعَوَامِّ ، كَمَا فَعَلَتْهُ الزَّنَادِقَةُ وَالْقَرَامِطَةُ الطَّاعِنُونَ فِي الْقُرْآنِ ، أَوْ طَلَباً لِاعْتِقَادِ ظَوَاهِرِ الْمُتَشَابِهِ ، كَمَا فَعَلَتْهُ الْمُجَسِّمَةُ الَّذِينَ جَمَعُوا مَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِمَّا ظَاهِرُهُ الْجِسْمِيَّةُ حَتَّى اعْتَقَدُوا أَنَّ الْبَارِئَ تَعَالَى جِسْمٌ مُجَسَّمٌ ، وصورة مصوَّرة ، ذات وجه ، وعين ، ويد ، وَجَنْبٍ ، وَرِجْلٍ ، وَأُصْبُعٍ ، تَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ يَتَّبِعُوهُ عَلَى جِهَةِ إِبْدَاءِ تَأْوِيلَاتِهَا وَإِيضَاحِ مَعَانِيهَا ، أَوْ كَمَا فَعَلَ صَبِيغٌ حِينَ أَكْثَرَ عَلَى عُمَرَ فِيهِ السُّؤَالَ ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ :

الْأَوَّلُ: لَا شَكَّ فِي كُفْرِهِمْ ، وَأَنَّ حُكْمَ اللهِ فِيهِمُ الْقَتْلُ مِنْ غَيْرِ اسْتِتَابَةٍ .

الثَّانِي: الصَّحِيحُ الْقَوْلُ بِتَكْفِيرِهِمْ ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ عُبَّادِ الْأَصْنَامِ وَالصُّوَرِ ، وَيُسْتَتَابُونَ فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا قُتِلُوا كَمَا يُفْعَلُ بِمَنِ ارْتَدَّ .

الثَّالِثُ: اختلفوا في جواز ذلك بناء عَلَى الْخِلَافِ فِي جَوَازِ تَأْوِيلِهَا . وَقَدْ عُرِفَ ، أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ تَرْكُ التَّعَرُّضِ لِتَأْوِيلِهَا مَعَ قَطْعِهِمْ بِاسْتِحَالَةِ ظَوَاهِرِهَا ، فَيَقُولُونَ أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ . وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إلى إِبْدَاءِ تَأْوِيلَاتِهَا وَحَمْلِهَا عَلَى مَا يَصِحُّ حَمْلُهُ فِي اللِّسَانِ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ بِتَعْيِينِ مُجْمَلٍ مِنْهَا .

الرَّابِعُ: الْحُكْمُ فِيهِ الْأَدَبُ الْبَلِيغُ ، كَمَا فَعَلَهُ عُمَرُ بِصَبِيغٍ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْأَنْبَارِيُّ : وَقَدْ كَانَ الْأَئِمَّةُ مِنَ السَّلَفِ يُعَاقِبُونَ مَنْ يَسْأَلُ عَنْ تَفْسِيرِ الْحُرُوفِ الْمُشْكِلَاتِ فِي الْقُرْآنِ ، لِأَنَّ السَّائِلَ إِنْ كَانَ يَبْغِي بِسُؤَالِهِ تَخْلِيدَ الْبِدْعَةِ وَإِثَارَةَ الْفِتْنَةِ فَهُوَ حَقِيقٌ بِالنَّكِيرِ وَأَعْظَمِ التَّعْزِيرِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَقْصِدَهُ فَقَدِ اسْتَحَقَّ الْعَتْبَ بِمَا اجْتَرَمَ مِنَ الذَّنْبِ ، إِذْ أَوْجَدَ لِلْمُنَافِقِينَ الْمُلْحِدِينَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ سَبِيلاً إلى أَنْ يَقْصِدُوا ضَعَفَةَ الْمُسْلِمِينَ بِالتَّشْكِيكِ وَالتَّضْلِيلِ فِي تَحْرِيفِ الْقُرْآنِ عَنْ مَنَاهِجِ التَّنْزِيلِ وَحَقَائِقِ التَّأْوِيلِ " . انظر : الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) (٤/ ١٣-١٤) .

وقال الإمام عبد العزيز بن عبد السَّلام (٦٦٠هـ) ، فيما نقله عنه الإمام تاج الدِّين السُّبْكِي (٧٧١هـ) : " وَأَنَّه لَيْسَ بجسم مُصَوَّر ، وَلَا جَوْهَر محْدُود مُقدّر ، وَأَنَّه لَا يماثل الْأَجْسَام ، لَا فِي التَّقْدِير وَلَا فِي قبُول الانقسام ، وَأَنَّه لَيْسَ بجوهر وَلَا تحلُّه الْجَوَاهِر ، وَلَا بعرَض وَلَا تحله الْأَعْرَاض ، بل لَا يماثل مَوْجُوداً ، وَلَا يماثله مَوْجُود ، ولَيْسَ كمثله شَيْء ، ولا هو مثل شَيْء ، وَأَنَّه لَا يحدُّه الْمِقْدَار ، وَلَا تحويه الأقطار ، وَلَا تحيط بِهِ الْجِهَات ، وَلَا تكتنفه الأرضون وَالسَّمَوَات ، وَأَنَّه اسْتَوَىٰ علىٰ الْعَرْش علىٰ الْوَجْه الَّذِي قَالَه ، وبالمعنىٰ الَّذِي أَرَادَهُ ، اسْتِوَاء منزَّهاً عَن المماسَّة والاستقرار ، والتَّمكُّن والحلول والانتقال ... " . انظر : طبقات الشافعية الكبرىٰ (٦/ ٢٣١) .

وقال الإمام أبو عبد الله محمَّد القرطبي (٦٧١هـ) : " وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَالْخَبَرِ عَلَىٰ وَجْهِ الِانْتِقَالِ وَالْحَرَكَةِ وَالزَّوَالِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْرَامِ وَالْأَجْسَامِ ، تَعَالَىٰ اللهُ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ، ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ عَنْ مُمَاثَلَةِ الْأَجْسَامِ عُلُوّاً كَبِيراً " .
وقال أيضاً : " وَلَيْسَ مَجِيئُهُ تَعَالَىٰ حَرَكَةً وَلَا انْتِقَالاً وَلَا زَوَالاً ، لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّما يَكُونُ إِذَا كَانَ الْجَائِي جِسْماً أَوْ جَوْهَراً . وَالَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ أَئِمَّةِ أَهْل السُّنَّة أنَّهم يقولون : يجئ وَيَنْزِلُ وَيَأْتِي ، وَلَا يُكَيِّفُونَ ، لأنَّه ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] .
وقال أيضاً : " وَالْأَخْبَارُ فِي هَذَا الْبَابِ كَثِيرَةٌ صَحِيحَةٌ مُنْتَشِرَةٌ ، مُشِيرَةٌ إِلىٰ الْعُلُوِّ ، لَا يَدْفَعُهَا إِلَّا مُلْحِدٌ أَوْ جَاهِلٌ مُعَانِدٌ . وَالْمُرَادُ بِهَا تَوْقِيرُهُ وَتَنْزِيهُهُ عَنِ السُّفْلِ وَالتَّحْتِ . وَوَصْفُهُ بِالْعُلُوِّ وَالْعَظَمَةِ لَا بِالْأَمَاكِنِ وَالْجِهَاتِ وَالْحُدُودِ ، لأنَّهَا صِفَاتُ الْأَجْسَامِ ". انظر : الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) (٣/ ٢٦) ، (٧/ ١٤٥) ، (١٨/ ٢١٦) بالترتيب .

وقال الإمام النَّووي (٦٧٦هـ) : " لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ التَّجَسُّمُ ، وَلَا اخْتِلَافُ الْأَحْوَالِ ". انظر : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٥/ ٢٥) .
وقال أيضاً : " قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مَنْ يَكْفُرُ بِبِدْعَتِهِ لَا تَصِحُّ الصَّلاة وَرَاءَهُ ، وَمَنْ لَا يَكْفُرُ تَصِحُّ ، فَمِمَّنْ يَكْفُرُ مَنْ يُجَسِّمُ تَجْسِيماً صَرِيحاً ". انظر : المجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي والمطيعي) (٤/ ٢٥٣) .
وقال الإمام كمال الدِّين السِّيواسي (٦٨١هـ) : " وإن قال : جسمٌ لا كالأجسام ، فهو مبتدع ، لأنَّه ليس فيه إلَّا إطلاق لفظ الجسم عليه ، وهو موهمٌ للنَّقص ، فرفعه بقوله لا كالأجسام ، فلم يبق إلَّا مجرَّد الإطلاق ، وذلك معصية تنتهض سبباً للعقاب ، لما قلنا من الإيهام ، بخلاف ما لو قاله علىٰ التَّشبيه ، فإنَّه كافر ، وقيل : يكفر بمجرد الإطلاق أيضاً ، وهو حسن ، بل هو أولىٰ بالتَّكفير ". انظر : شرح فتح القدير (١/ ٣٥٠) .

وقال الإمام القرافي (٦٨٤هـ) : ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] ، وَالْمَجِيءِ فِي قَوْله تَعَالَى : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢] ، وَالْوَجْهِ فِي قَوْله تَعَالَى : ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] ، وَالْيَدِ فِي قَوْله تَعَالَى : ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [الفتح: ١٠] ، وَالنُّزُولِ فِي حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ " يَنْزِلُ رَبُّنَا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ إلَى سَمَاءِ الدُّنيا " ، وَالصُّورَةِ فِي حَدِيثِهِمَا أَيْضاً : " إنَّ اللهَّ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ " ، فَهَذَا يَجُوزُ إطْلَاقُهُ عَلَى اللهَّ تَعَالَى ، لَكِنْ إمَّا مَعَ التَّأْوِيلِ التَّفْصِيلِيِّ ، كَمَا هُوَ طَرِيقَةُ الْخَلَفِ ، بِأَنْ يُقَالَ : الْمُرَادُ بِالِاسْتِوَاءِ : الِاسْتِيلَاءُ وَالْمُلْكُ ، كَمَا قَالَ :

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

وَبِالْفَوْقِيَّةِ : التَّعَالِي فِي الْعَظَمَةِ دُونَ الْمَكَانِ ، وَبِالْإِتْيَانِ : إتْيَانُ رَسُولِ عَذَابِهِ أَوْ رَحْمَتِهِ وَثَوَابِهِ ، وَكَذَا النُّزُولُ ، وَبِالْوَجْهِ : الذَّاتُ أَوْ الْوُجُودُ ، وَبِالْيَدِ : الْقُدْرَةُ ، وَيَرْجِعُ ضَمِيرٌ عَلَى صُورَتِهِ إلَى الْأَخِ الْمُصَرَّحِ فِي الطَّرِيقِ الْأُخْرَى الَّتِي رَوَاهَا مُسْلِمٌ بِلَفْظِ : " إذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَتَجَنَّبْ الْوَجْهَ ، فَإِنَّ اللهَّ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ " ، وَالْمُرَادُ بِالصُّورَةِ : الصِّفَةُ . وإمَّا مَعَ التَّأْوِيلِ الْإِجْمَالِيِّ ، وَيُفَوَّضُ عِلْمُ الْمَعْنَى الْمُرَادَ مِنْ ذَلِكَ النَّصِّ تَفْصِيلاً إلَيْهِ تَعَالَى ، كَمَا هُوَ طَرِيقُ السَّلَفِ ، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ : لَمَّا سُئِلَ عَنْ قَوْله تَعَالَى : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾

[طه: ٥] : الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ ، وَالْكَيْفُ مَجْهُولٌ ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ ، كَمَا فِي شَرْحِ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَى جَوْهَرَةِ التَّوحيد .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : مَا وَرَدَ نَظِيرُهُ فِي كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ صَحِيحَةٍ ، وَإِلَى مِثَالِهِ وَحُكْمِهِ أَشَارَ الْعَلَّامَةُ الْأَمِيرُ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى شَرْحِ الشَّيخ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَى جَوْهَرَةِ التَّوحيد ، بِقَوْلِهِ : وَاعْلَمْ أَنَّ مَنْ قَالَ جِسْمٌ كَالْأَجْسَامِ ، فَاسِقٌ ، وَلَا يُعَوَّلُ عَلَى اسْتِظْهَارِ بَعْضِ أَشْيَاخِنَا كُفْرَهُ كَيْفَ ، وَقَدْ صَحَّ : وَجْهٌ لَا كَالْوُجُوهِ ، وَيَدٌ لَا كَالْأَيْدِي ، نَعَمْ لَمْ تَرِدْ عِبَارَةُ جِسْمٍ فَلْيُتَأَمَّلْ اهـ بِلَفْظِهَا .

قُلْت : وَمِنْ هَذَا الْقِسْمِ قَوْلُ الْقَائِلِ : أَنَّه تَعَالَى فِي مَكَان لَيْسَ كَمَكَانِ الْحَوَادِثِ ، لأَنَّه قَدْ صَحَّ اسْتِوَاءٌ عَلَى الْعَرْشِ لَا كَالِاسْتِوَاءِ عَلَى السَّرِيرِ ، نَعَمْ لَمْ تَرِدْ عِبَارَةُ مَكَان ، بَلْ قَالَ إمَامُ الْحَرَمَيْنِ : حَدِيثُ " لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى يُونُسَ " يُفِيدُ أَنَّه تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ الْمَكَانِ أَزَلاً ، إذْ لَوْلَا تَنَزُّهُهُ عَنْ الْجِهَةِ لَكَانَ محمَّد - صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي مِعْرَاجِهِ أَقْرَبَ مِنْ يُونُسَ فِي نُزُولِ الْحُوتِ بِهِ لِقَاعِ الْبَحْرِ ،كَمَا أَفَادَهُ الْأَمِيرُ فِي الْحَاشِيَةِ الْمَذْكُورَةِ ... ". انظر : الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق) (٤/ ٢٩٥) .

وقال الإمام البيضاوي (٦٨٥هـ) : " لَمَّا ثبت بالقواطع العقليَّة والنقليَّة أنَّه تبارك وتعالىٰ منزَّه عن الجسميَّة ، والتحيُّز ، والحلول ، امتنع عليه النُّزول علىٰ معنىٰ الانتقال من موضع أعلىٰ إلىٰ ما هو أخفض منه ". انظر : تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة (١/ ٣٦٤) .

قال الإمام أحمد بن حمدان الحنبلي (٦٩٥هـ) : " ... لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء ، ومن شبَّهه بخلقه فقد كفر ، نصَّ عليه أحمد . وكذا من جسَّم ، أو قال : أنَّه جسم لا كالأجسام ، ذكره القاضي " . انظر : نهاية المبتدئين في أصول الدِّين (ص٣١) .

وقال الإمام النَّسفي (٧١٠هـ) : " ... والله منزَّه عن الجوارح ، وعن صفات الأجسام " . انظر : تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) (٣/ ٣٣٦) .

وقال الإمام سليمان الطُّوفي الصّرصري (٧١٦هـ) : " وَكَذَلِكَ مَنِ اعْتَقَدَ فِي اللهَّ – عَزَّ وَجَلَّ – مَا يَعْلَمُ أَنَّه لَا يَلِيقُ بِهِ ، كَمَنِ اعْتَقَدَ أَنَّه جِسْمٌ ؛ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ الْجِسْمِيَّةَ لَا تَلِيقُ بِهِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، لأَنَّه مُسْتَهْزِئٌ بِالْحُرْمَةِ الْإِلَهِيَّةِ ، مُتَلَاعِبٌ بِهَا ، فَهَذَانِ يَكْفُرَانِ ، وَمَنْ سِوَاهُمْ ، فَلَا ، وَاللهُّ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ " . انظر : شرح مختصر الروضة (٣/ ٦٦١) .

وقال الإمام الحسين بن محمود الشِّيرازيُّ الحَنَفيُّ المشهورُ بالْمُظْهِري (٧٢٧ هـ) : " لأنَّ الإتيانَ صفةُ الأجسام ، والله تعالىٰ منزَّه عمَّا هو جسمٌ وجسمانيٌّ " . انظر : المفاتيح في شرح المصابيح (٥/ ٥١٤) .

وقال أيضاً : " والله سبحانه منزَّه عن الجوارح ؛ فإنَّها صفةُ الأجسام ، ومِثْلُ هذا من المتشابهات ؛ فتركُ الخوضِ فيها أقربُ إلىٰ السَّلامة ". انظر : المفاتيح في شرح المصابيح (٥/ ٥١٦) .

وقال الإمام الخازن (٧٢٨هـ) : " أمَّا الجارحة فمنتفية في صفة الله عَزَّ وَجَلَّ ، لأنَّ العقل دلَّ علىٰ أنَّه يمتنع أن تكون يد الله عبارة عن جسم مخصوص ، وعضو مركَّب من الأجزاء والأبعاض ، تعالىٰ الله عن الجسميَّة والكيفيَّة والتَّشبيه علوَّاً كبيراً ، فامتنع بذلك أن تكون يد الله بمعنىٰ الجارحة " .

وقال أيضاً : " ... الإيمان به وتنزيه الرَّبِّ تبارك وتعالىٰ عن صفات الأجسام . المذهب الثَّاني : وهو قول جماعة من المتكلِّمين وغيرهم : أنَّ الصُّعود والنُّزول من صفات الأجسام ، والله تعالىٰ يتقدَّس عن ذلك " .

وقال أيضاً : " ... فإن فسِّر الصَّمد بهذا ، كان من صفات الأجسام ، ويتعالىٰ الله جلَّ وعزَّ عن صفات الجسميَّة ". انظر : تفسير الخازن المسمىٰ لباب التأويل في معاني التنزيل (٢/ ٧١) ، (٦/ ٢٤٣) ، (٧/ ٣٢٠) بالترتيب .

وقال الإمام تاج الدِّين السُّبْكِي (٧٧١هـ) نقلاً عن الإمام أَحْمد بن يحيىٰ بن إِسْمَاعِيل الشَّيخ شهَاب الدِّين ابْن جهبل الْكلابِي الْحلَبِي (٧٣٣هـ) في ردِّه علىٰ ابن تيمية : " فَهَذِهِ كَلِمَات أَعْلَام أهل التَّوحيد وأئمَّة جُمْهُور

الْأمَّة ، سوىٰ هَذِه الشِّرذمة الزَّائغة ، كتبهم طافحة بذلك ، وردُّهم علىٰ هَذِه النَّازعة لَا يكَاد يحصر ، وَلَيْسَ غرضنا بذلك تقليدهم ، لمنع ذَلِك فِي أصُول الدِّيانَات ، بل إِنَّمَا ذكرت ذَلِك ليعلم أَنَّ مَذْهَب أَهْل السُّنَّة مَا قدمْنَاهُ .

ثمَّ إِنَّ قَوْلنَا : إِنَّ آيَات الصِّفَات وأخبارها علىٰ من يسْمعهَا وظائف التَّقْدِيس ، وَالْإِيمَان بِمَا جَاءَ عَن الله تَعَالَىٰ وَعَن رَسُوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ مُرَاد الله تَعَالَىٰ ، وَمُرَاد رَسُوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، والتَّصديق وَالِاعْتِرَاف بِالْعَجزِ ، وَالسُّكُوت والإمساك عَن التَّصَرُّف فِي الْأَلْفَاظ الْوَارِدَة ، وكف الْبَاطِن عَن التفكُّر فِي ذَلِك ، واعتقاد أَنَّ مَا خَفِي عَلَيْهِ مِنْهَا لم يخف عَن الله وَلَا عَن رَسُوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَسَيَأْتِي شرح هَذِه الوظائف إِن شَاءَ الله تَعَالَىٰ ، فليت شعري فِي أَي شَيْء نخالف السَّلف ، هَل هُوَ فِي قَوْلنَا : كَانَ وَلَا مَكَان ؟ أَو فِي قَوْلنَا : أَنَّه تَعَالَىٰ كَوَّن الْمَكَان ؟ أَو فِي قَوْلنَا : وَهُوَ الْآن علىٰ مَا عَلَيْهِ كَانَ ؟ أَو فِي قَوْلنَا : تقدَّس الْحَقُّ عَن الجسميَّة ومشابهتها ؟ أَو فِي قَوْلنَا : يجب تَصْدِيق مَا قَالَه الله تَعَالَىٰ وَرَسُوله بِالْمَعْنَىٰ الَّذِي أَرَادَ ؟ أَو فِي قَوْلنَا : يجب الِاعْتِرَاف بِالْعَجزِ ؟ أَو فِي قَوْلنَا : نسكت عَن السُّؤَال والخوض فِيمَا لَا طَاقَة لنا بِهِ ؟ أَو فِي قَوْلنَا : يجب إمْسَاك اللِّسَان عَن تَغْيِير الظَّوَاهِر بِالزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَان .

وليت شعري فِي مَاذَا وافقوا هم السَّلف ؟ هَل فِي دُعَائِهِمْ إِلَىٰ الْخَوْض فِي هَذَا ، والحثِّ علىٰ الْبَحْث مَعَ الْأَحْدَاث الغرين ، والعوام الطغام الَّذين يعجزون عَن غسل محل النّجو وَإِقَامَة دعائم الصَّلاة ، أَو وافقوا السَّلف فِي تَنْزِيه الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَن الْجِهَة ؟ وَهل سمعُوا فِي كتاب الله أَو أثارة من علم عَن السَّلف أَنَّهم وصفوا الله تَعَالَىٰ بِجِهَة الْعُلُوّ ؟ وَأَنَّ كَلَّ مَالا يصفه بِهِ فَهُوَ ضالٌّ مضلٌّ من فراخ الفلاسفة والهنود واليونان ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۖ وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثۡمٗا مُّبِينًا﴾ [النساء: ٥٠] . انظر : طبقات الشافعية الكبرىٰ (٩/ ٤٣-٤٤) .

وقال الإمام ابن جماعة (٧٣٣هـ) : " فالعُمدة عندنَا فِي أُمُور العقائد هِيَ الْأَدِلَّة القطعيَّة الَّتِي توافرت علىٰ أَنَّه تَعَالَىٰ لَيْسَ جسماً ، وَلَا متحيِّزاً ، وَلَا متجزِّئاً ، وَلَا متركِّباً ، وَلَا يَحْتَاج لأحدٍ ، وَلَا إِلَىٰ مَكَانٍ ، وَلَا إِلَىٰ زمَانٍ ، وَلَا نَحْو ذَلِك .

وَلَقَد جَاءَ الْقُرْآن بِهَذَا فِي محكماته إِذْ يَقُول : ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] ، وَيَقُول : ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ * لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ * وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص: ١ – ٤] ، ويقول : ﴿إِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡۖ وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡ﴾ [الزمر: ٧] ، ويقول : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥] ، وَغير هَذَا كثير فِي

الْكتاب وَالسُّنَّة . فَكلُّ مَا جَاءَ مُخَالفاً بِظَاهِرِهِ لِتِلْك القطعيَّات المحكمات ، فَهُوَ من المتشابهات الَّتِي لَا يجوز اتباعها ، كَمَا تبيَّن لَك فِيمَا سلف " .

وقال أيضاً عند الكلام على قول الله تعالى : ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] : " قد تقدَّم أَنَّ الجسميَّة فِي حَقه تَعَالَىٰ مُحَال ، فَوَجَبَ تَأْوِيل الْجنب الْمَذْكُور هُنَا ، وَأَنَّ الْمُرَاد بِهِ : طَاعَته وَأمره ، لِأَنَّ اسْتِعْمَال ذَلِك فيهمَا مَعْهُود شايع فِي كَلَام الْعَرَب وَعرف النَّاس . قَالَ مُجَاهِد : يَعْنِي : مَا ضيَّعت فِي أَمر الله ، وَيُقَال : فلَان يهمل جَانب فلَان ، وَرمى فلَان جنب فلَان ، أَي : لَا يطيعه ، وَلَا يتعهَّده ، ذَلِك لِأَنَّ الْجنب الْمَعْهُود لَا يَقع فِيهِ تَفْرِيط ، وَلَا يعقل مَعْنَاهُ فِيهِ ، بل إِنَّمَا يَقع التَّفْرِيط فِي طَاعَة الْأَمر ، وَفِي حق وَاجِب ، أَي : بِتَرْكِهِ . وَقد أنْشد ثَعْلَب فِيهِ : خليلي كفَّا وَاذْكُر الله فِي جَنْبي . وَوجه التَّجَوُّز عَن الطَّاعَة أَن تَارِك الْحق مُخَالف الْأَمر " .

وقال أيضاً : " ... وَلما ثَبت أَنَّه تَعَالَى لَيْسَ بجسم ، وَجب تَأْوِيل ذَلِك على مَا يَلِيق بجلاله ... " . انظر : إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (ص٦٤-٦٥) ، (ص١٣٢) ، (ص١٤١) بالترتيب .

وقال الإمام شرف الدِّين الحسين بن عبد الله الطِّيبي (٧٤٣هـ) : " لَمَّا ثبت بالقواطع العقليَّة والنقليَّة أنَّه تبارك وتعالى منزَّه عن الجسميَّة والتَّحيُّز ، والحلول ، امتنع عليه النُّزول على معنى الانتقال من موضع أعلى إلى ما هو أخفض منه ". انظر : شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن) (٤/ ١٢٠٤) .

وقال الإمام الزَّيلعي (٧٤٣هـ) : " وَالْمُشَبِّهِ إذَا قَالَ : لَهُ تَعَالَى يَدٌ وَرِجْلٌ كَمَا لِلْعِبَادِ فَهُوَ كَافِرٌ مَلْعُونٌ ، وَإِنْ قَالَ : جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ ؛ لأنَّه لَيْسَ فِيهِ إلَّا إطْلَاقَ لَفْظِ الْجِسْمِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مُوهِمٌ لِلنَّقْصِ فَرَفَعَهُ بِقَوْلِهِ : لَا كَالْأَجْسَامِ ، فَلَمْ يَبْقَ إلَّا مُجَرَّدَ الْإِطْلَاقِ ، وَذَلِكَ مَعْصِيَةٌ تَنْتَهِضُ سَبَباً لِلْعِقَابِ " . انظر : تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ (١/ ١٣٥) .

فأقلُّ ما قاله العلماء فيمن قال : جسمٌ لا كالأجسام : أنَّه مبتدع عاصٍ يستحقُّ العقاب ، وبعضهم حكم بكفره ، والعياذ بالله ...

وقال الإمام أبو حيَّان الأندلسي (٧٤٥هـ) : " ... إِذَا كَانَ لِلَّفْظِ دَلَالَةٌ عَلَى التَّجْسِيمِ فَنَحْمِلُهُ ، إِمَّا عَلَى مَا يُسَوَّغُ فِيهِ مِنَ الْحَقِيقَةِ الَّتِي يَصِحُّ نِسْبَتُهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِنْ كَانَ اللَّفْظُ مُشْتَرَكاً ، أَوْ مِنَ الْمَجَازِ إِنْ كَانَ اللَّفْظُ غَيْرَ مُشْتَرَكٍ . وَالْمَجَازُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَكْثَرُ مِنْ رَمْلِ يَبْرِينَ وَنَهْرِ فِلَسْطِينَ .

فَالْوُقُوفُ مَعَ ظَاهِرِ اللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَىٰ التَّجْسِيمِ غَبَاوَةٌ وَجَهْلٌ بِلِسَانِ الْعَرَبِ وَأَنْحَائِهَا وَمُتَصَرِّفَاتِهَا فِي كَلَامِهَا ، وَحُجَجِ الْعُقُولِ الَّتِي مَرْجِعُ حَمْلِ الْأَلْفَاظِ الْمُشْكِلَةِ إِلَيْهَا . وَنَعُوذُ بِاللهِّ أَنْ نَكُونَ كَالْكَرَّامِيَّةِ ، وَمَنْ سَلَكَ مَسْلَكَهُمْ فِي إِثْبَاتِ التَّجْسِيمِ وَنِسْبَةِ الْأَعْضَاءِ للهِّ ، تَعَالَىٰ اللهُّ عَمَّا يَقُولُ الْمُفْتَرُونَ عُلُوّاً كَبِيراً " .

وقال أيضاً : " ... وَاللهُّ تَعَالَىٰ مُنَزَّهٌ عَنْ الْجَوَارِحِ ، وَعَنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ " . انظر : البحر المحيط في التفسير (١/ ٥٧٨) ، (٩/ ٤٨٧) بالترتيب .

وقال الإمام الذَّهبي (٧٤٨هـ) : " قَالَ أَهْل السُّنَّة وَأَصْحَاب الحَدِيث : أَنَّه لَيْسَ بجسم ، وَلَا يشبه الْأَشْيَاء " . انظر : العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها (ص٢١٨) .

وقال الإمام عضد الدِّين الإيجي (٧٥٦هـ) : " أنَّه تعالىٰ ليس بجسم ، وذهب بعض الجهَّال إلىٰ أنَّه جسم ، ... والمجسِّمة قالوا : هو جسم حقيقة ، فقيل : من لحم ودم ، كمقاتل بن سليمان . وقيل : نور يتلألأ كالسَّبيكة البيضاء ، وطوله : سبعة أشبار من شبر نفسه ، ومنهم من يقول : أنَّه علىٰ صورة إنسان ، فقيل : شاب أمرد جعد قطط ، وقيل : شيخ أشمط الرَّأس واللحية ، تعالىٰ الله عن قول المبطلين ، والمعتمد في بطلانه : أنَّه لو كان جسماً لكان متحيِّزاً ، واللازم قد أبطلناه ، وأيضاً يلزم تركُّبه وحدوثه ، وأيضاً : فإن كان جسماً لاتَّصف بصفات الأجسام ، إمَّا كلّها فيجتمع الضدَّان ، أو بعضها فيلزم التَّرجيح بلا مرجِّح أو الاحتياج ، وأيضاً ، فيكون متناهياً ، فيتخصَّص بمقدار وشكل ، واختصاصه بهما دون سائر الأجسام يكون لمخصص ويلزم الحاجة " .

وقال أيضاً : " ... ثمَّ علمت أنَّ الله تعالىٰ ليسَ جسْماً ، ولا في جهة ، ويستحيلُ عليه مقابلة ومواجهة وتقليب حدقة نحوه ". انظر : كتاب المواقف (٣/ ٣٨-٣٩) ، (٣/ ١٥٣ ، ١٧٤) بالترتيب .

وقال الإمام صلاح كيكلدي الدِّمشقي (٧٦١هـ) : " ... وَطَرِيقُ الصَّوَابِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِمَّا فِي الإِيمَانِ بِهِ وَتَفْوِيضِ عِلْمِهِ إِلىٰ اللهَّ سُبْحَانَهُ ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الظَّاهِرَ الْمُوهِمَ لِلْجِسْمِيَّةِ وَقُبُولَ الْحَوَادِثِ غَيْرُ مُرَادٍ ، وَإِمَّا بِتَأْوِيلِهِ عَلَىٰ مَعْنَىٰ يَلِيقُ بِجَلالِ اللهَّ سُبْحَانَهُ ، بِمَا هُوَ عَلىٰ قَوَاعِدِ مجَازِ كَلام الْعَرَبِ وَاسْتِعَارَاتِهَا ، مِمَّا لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِكْرِهِ ، وَكُلٌّ مِنْ هَذَيْنِ الطَّرِيقَيْنِ يَسْلُكُهُ الإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الأَشْعَرِيُّ ، وَلَيْسَا بِقَوْلَيْنِ لَهُ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ الأَئِمَّةِ ، بَلْ هُمَا طَرِيقَانِ يَرْجِعُ إِلَيْهِمَا فِي تَصَانِيفِهِ ، وَأَمَّا التَّفْوِيضُ مَعَ اعْتِقَادِ الظَّاهِرِ فَمِمَّا لا يَجُوزُ ، لِلْقَطْعِ بِتَنْزِيهِ اللهَّ سُبْحَانَهُ عَنْ صِفَاتِ الْحُدُوثِ وَسِمَاتِ النَّقْصِ ، وَبِاللهَّ التَّوْفِيقُ ". انظر : إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلىٰ الفرائد المسموعة (١/ ٢١٩) .

وقال الإمام تاج الدِّين السُّبْكِي (٧٧١هـ) : " وهذه المذاهب الأربعة ولله الحمد في العقائد واحدة ، إلَّا من لحق منها بأهل الاعتزال والتَّجسيم . وإلَّا فجمهورها على الحق ؛ يقرُّون عقيدة أبي جعفر الطَّحاوي التي تلقّاها العلماء سلفاً وخلفاً بالقبول ، ويدينون اللهَّ برأي شيخ السنَّة أبي الحسن الأشعريّ الذي لم يعارضه إلَّا مبتدع " .

وقال أيضاً : " وهؤلاء الحنفيَّة ، والشَّافعيَّة والمالكيَّة وفضلاء الحنابلة ولله الحمد في العقائد يدٌ واحدة ، كلهم على رأي أَهْل السُّنَّة والجماعة ، يدينون اللهَّ تعالى بطريق شيخ السُّنَّة أبي الحسن الأشعري رحمه اللهَّ ، لا يحيد عنها إلَّا رَعَاع من الحنفيَّة والشَّافعيَّة ، لحقوا بأهل الإعتزال ، ورَعاع من الحنابلة لحقوا بأهل التَّجسيم ، وبرَّأ اللهَّ المالكيَّة فلم نرَ مالكيَّاً إلَّا أشعريَّاً عقيدة ". انظر : معيد النعم ومبيد النقم (ص٢٥) ، (ص٦٢) بالترتيب .

وقال الإمام الكرماني (٧٨٦هـ) : " ولَمَّا كان منزَّهاً عن الجسميَّة والحدقة ونحوها ، لا بدَّ من الصَّرف إلى ما يليق به ". انظر : الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٢٥/ ١٢٠) .

وقال الإمام سعد الدِّين التَّفتازاني (٧٩١هـ) : " لَمَّا ثبت أنَّ الواجب ليس بجسم ، ظهر أنَّه لا يتَّصف بشيء من الكيفيَّات المحسوسة بالحواسّ الظاهرة أو الباطنة ، مثل : الصُّورة ، واللون ، والطَّعم ، والرَّائحة ، واللذَّة ، والألم ، والفرح ، والغمّ ، والغضب ، ونحو ذلك ، إذ لا يعقل منها إلَّا ما يخصُّ الأجسام ، وإن كان البعض منها مختصَّاً بذوات الأنفس ، ولأنَّ البعض منها تغيُّرات وانفعالات ، وهي على الله تعالى مُحال ". انظر : شرح المقاصد في علم الكلام (٣/ ٦٧) .

وقال الإمام الزّركشي (٧٩٤هـ) : " قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام:٣] اخْتَارَ الْبَيْهَقِيُّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ الْمَعْبُودُ فِي السَّمَوَات وَالْأَرْضِ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى و: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف:٨٤] ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ أَصَحُّ الْأَقْوَالِ وَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ فِي الْمُوجَزِ: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ﴾ [الأنعام: ٣] ، أَيْ عَالِمٌ بِمَا فِيهِمَا وَقِيلَ: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ جُمْلَةٌ تَامَّةٌ ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ﴾ كَلَامٌ آخَرُ وَهَذَا قَوْلُ الْمُجَسِّمَةِ وَاسْتَدَلَّتِ الْجَهْمِيَّةُ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى فِي كُلِّ مَكَانٍ وَظَاهِرُ مَا فَهِمُوهُ مِنَ الْآيَةِ مِنْ أَسْخَفِ الْأَقْوَالِ " . انظر : البرهان في علوم القرآن (٢/ ٨٣) .

وقال أيضاً : " ونقل صاحب (الخصال) من الحنابلة عن أحمد أنَّه قال : من قال : جسم لا كالأجسام كفر ". انظر : تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدِّين السبكي (٤/ ٦٤٨) .

وقال الإمام ابن الملقِّن (٨٠٤هـ) : " أنَّ الله واحد ، وأنَّه ليس بجسم ؛ لأنَّ الجسم ليس بشيء واحد ، وإنَّما هي أشياء كثيرة مؤلَّفة ، في نفس التَّرجمة الرَّدّ على الجهميَّة في قولها : أنَّه تعالى جسم ، تعالى الله عن قولهم .

والدَّليل علىٰ استحالة كونه جسماً : أنَّ الجسم موضوع في اللغة للمؤلَّف المجتمع ، وذلك محالٌ عليه تعالىٰ ؛ لأنَّه لو كان كذلك لم ينفك عن الأعراض المتعاقبة عليه ، الدالَّة بتعاقبها عليه علىٰ حدثها لفناء بعضها عند مجيء أضدادها ، وما لم ينفك عن المحدثات فمحدث مثلها ، وقد قام الدَّليل علىٰ قِدمه تعالىٰ ، فبطل كونه جسماً ". انظر : التوضيح لشرح الجامع الصحيح (١/ ٢١٨) .

وقال الإمام ابن خلدون الإشبيلي (٨٠٨هـ) : " والقطع بنفي المكان حاصلٌ من دليل العقل النّافي للافتقار . ومن أدلَّة السُّلوب المؤذنة بالتَّنزيه مثل : ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورىٰ: ١١] ، وأشباهه . ومن قوله : ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأنعام: ٣] ، إذ الموجود لا يكون في مكانين ، فليست في هذا للمكان قطعاً ، والمراد غيره . ثمَّ طرَّدوا ذلك المحمل الذي ابتدعوه في ظواهر الوجه والعينين واليدين ، والنُّزول والكلام بالحرف والصَّوت يجعلون لها مدلولات أعمّ من الجسمانيَّة وينزِّهونه عن مدلول الجسماني منها . وهذا شيء لا يعرف في اللّغة . وقد درج علىٰ ذلك الأوَّلُ والآخر منهم ، ونافرهم أَهْل السُّنَّة من المتكلِّمين الأشعريَّة والحنفيَّة . ورفضوا عقائدهم في ذلك ، ووقع بين متكلِّمي الحنفيَّة ببخارىٰ وبين الإمام محمَّد بن إسماعيل البخاريِّ ما هو معروف .

وأمَّا المجسِّمة ففعلوا مثل ذلك في إثبات الجسميَّة ، وأنّها لا كالأجسام . ولفظ الجسم له يثبت في منقول الشَّرعيَّات . وإنَّما جرَّأهم عليه إثبات هذه الظَّواهر ، فلم يقتصروا عليه ، بل توغَّلوا وأثبتوا الجسميَّة ، يزعمون فيها مثل ذلك وينزِّهونه بقول متناقض سفساف ، وهو قولهم : جسم لا كالأجسام . والجسم في لغة العرب هو العميق المحدود وغير هذا التَّفسير من أنَّه القائم بالذَّات أو المركَّب من الجواهر وغير ذلك ، فاصطلاحات للمتكلِّمين يريدون بها غير المدلول اللّغويّ . فلهذا كان المجسِّمة أوغل في البدعة بل والكفر . حيث أثبتوا للهَّ وصفاً موهماً يُوهم النَّقص ، لم يرد في كلامه ، ولا كلام نبيِّه . فقد تبيَّن لك الفرق بين مذاهب السّلف والمتكلِّمين السنّية والمحدِّثين والمبتدعة من المعتزلة والمجسِّمة بما أطلعناك عليه . وفي المحدِّثين غُلاة يسمُّون المشبِّهة لتصريحهم بالتَّشبيه ، حتَّىٰ أنَّه يحكىٰ عن بعضهم أنَّه قال : اعفوني من اللّحية والفرج وسلوا عمَّا بدا لكم من سواهما . وإن لم يتأوّل ذلك لهم ، بأنّهم يريدون حصر ما ورد من هذه الظَّواهر الموهمة ، وحملها علىٰ ذلك المحمل الّذي لأئمَّتهم ، وإلَّا فهو كفر صريح والعياذ باللهَّ . وكتب أَهْل السُّنَّة مشحونة بالحجاج علىٰ هذه البدع ، وبسط الرَّدّ عليهم بالأدلَّة الصَّحيحة . وإنَّما أومأنا إلىٰ ذلك إيماء يتميَّز به فصول المقالات وجملها ". انظر : ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر (١/ ٦٠٥-٦-٦) .

وقال الإمام نظام الدِّين الحسن القمِّي النَّيسابوري (٨٥٠هـ) : " ... والاستواء بمعنىٰ الانتصاب ضدّ الاعوجاج من صفات الأجسام ، وإنَّه تعالىٰ منزَّه عن ذلك " .

وقال أيضاً : " ... ولا يجوز أن يكون المراد من النَّظر تقليب الحدقة إلىٰ جانب المرئي التماساً لرؤيته ، لأنَّ هذا من صفات الأجسام ، وهو تعالىٰ منزَّه عن ذلك " .

وقال أيضاً : " ... ولتنزُّهه سبحانه عن الجسميَّة وصفاتها " .

وقال أيضاً : " وقال أَهْل السُّنَّة : الدَّليل الدالُّ علىٰ أنَّه تعالىٰ منزَّه عن الجسميَّة ، وعن كلِّ صفات الحدوث وسمات الإمكان ، دلَّ علىٰ أنَّ السَّاق لم يرد بها الجارحة ". انظر : غرائب القرآن ورغائب الفرقان (١/ ٢١٠) ، (٢/ ١٩٣) ، (٥/ ٢٣٣) ، (٦/ ٣٤٠) بالترتيب .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) : " ... وَقَالَ عِيَاضٌ (٥٤٤هـ) : كَانَتِ الْعَرَبُ تَسْتَعْمِلُ الِاسْتِعَارَةَ كَثِيراً ، وَهُوَ أَرْفَعُ أَدَوَاتِ بَدِيعِ فَصَاحَتِهَا وَإِيجَازِهَا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ : ﴿جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء: ٢٤] ، فَمُخَاطَبَةُ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُمْ بِرِدَاءِ الْكِبْرِيَاءِ عَلَىٰ وَجْهِهِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ هَذَا الْمَعْنَىٰ ، وَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ ذَلِكَ تَاهَ ، فَمَنْ أَجْرَىٰ الْكَلَامَ عَلَىٰ ظَاهِرِهِ أَفْضَىٰ بِهِ الْأَمْرُ إِلىٰ التَّجْسِيمِ ، وَمَنْ لَمْ يَتَّضِحْ لَهُ وَعَلِمَ أَنَّ اللهَ مُنَزَّهٌ عَنِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُهَا : إِمَّا أَنْ يُكَذِّبَ نَقَلَتَهَا ، وَإِمَّا أَنْ يُؤَوِّلَهَا ، كَأَنْ يَقُولَ : اسْتَعَارَ لِعَظِيمِ سُلْطَانِ اللهِ وَكِبْرِيَائِهِ وَعَظَمَتِهِ وَهَيْبَتِهِ وَجَلَالِهِ الْمَانِعِ إِدْرَاكَ أَبْصَارِ الْبَشَرِ مَعَ ضَعْفِهَا لِذَلِكَ رِدَاءَ الْكِبْرِيَاءِ ، فَإِذَا شَاءَ تَقْوِيَةَ أَبْصَارِهِمْ وَقُلُوبِهِمْ كَشَفَ عَنْهُمْ حِجَابَ هَيْبَتِهِ وَمَوَانِعَ عَظَمَتِهِ " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٣/ ٤٣٢) .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني في كلامه علىٰ قول اليهودي : " إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّموات عَلَىٰ إِصْبَعٍ ... " : " ... وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ (٦٥٦هـ) فِي الْمُفْهِمِ : قَوْلُهُ : " إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ إِلىٰ آخِرِ الْحَدِيثِ : هَذَا كُلُّهُ قَوْلُ الْيَهُودِيِّ ، وَهُمْ يَعْتَقِدُونَ التَّجْسِيمَ ، وَأَنَّ اللهَ شَخْصٌ ذُو جَوَارِحَ ، كَمَا يَعْتَقِدُهُ غُلَاةُ الْمُشَبِّهَةِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ ، وَضَحِكُ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا هُوَ لِلتَّعَجُّبِ مِنْ جَهْلِ الْيَهُودِيِّ ، وَلِهَذَا قَرَأَ عِنْدَ ذَلِكَ : ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] ، أَيْ : مَا عَرَفُوهُ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ ، وَلَا عَظَّمُوهُ حَقَّ تَعْظِيمِهِ ، فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ هِيَ الصَّحِيحَةُ الْمُحَقَّقَةُ ، وَأَمَّا مَنْ زَادَ وَتَصْدِيقاً لَهُ ، فَلَيْسَتْ بِشَيْءٍ ، فَإِنَّهَا مِنْ قَوْلِ الرَّاوِي ، وَهِيَ بَاطِلَةٌ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُصَدِّقُ الْمُحَالَ ، وَهَذِهِ الْأَوْصَافُ فِي حَقِّ اللهِ مُحَالٌ ، إِذْ لَوْ كَانَ ذَا يَدٍ ، وَأَصَابِعَ ، وَجَوَارِحَ ، كَانَ كَوَاحِدٍ مِنَّا ، فَكَانَ يَجِبُ لَهُ مِنَ الِافْتِقَارِ ، وَالْحُدُوثِ ، وَالنَّقْصِ ، وَالْعَجْزِ ، مَا يَجِبُ لَنَا ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَاسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ إِلَهاً ، إِذْ لَوْ جَازَتِ الْإِلَهِيَّةُ لِمَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ لَصَحَّتْ لِلدَّجَّالِ ، وَهُوَ مُحَالٌ ،

فَالْمُفْضِي إِلَيْهِ كَذِبٌ ، فَقَوْلُ الْيَهُودِيِّ كَذِبٌ وَمُحَالٌ ، وَلِذَلِكَ أَنْزَلَ اللهُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ : وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قدره ، وإِنَّمَا تَعَجَّبَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ جَهْلِهِ ، فَظَنَّ الرَّاوِي أَنَّ ذَلِكَ التَّعَجُّبَ تَصْدِيقٌ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، فَإِنْ قِيلَ : قَدْ صَحَّ حَدِيثُ : إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحمن ، فَالْجَوَابُ : أَنَّه إِذَا جَاءَنَا مِثْلُ هَذَا فِي الْكَلَامِ الصَّادِقِ تَأَوَّلْنَاهُ أَوْ تَوَقَّفْنَا فِيهِ إِلَىٰ أَنْ يَتَبَيَّنَ وَجْهُهُ مَعَ الْقَطْعِ بِاسْتِحَالَةِ ظَاهِرِهِ ، لِضَرُورَةِ صِدْقِ مَنْ دَلَّتِ الْمُعْجِزَةُ عَلَىٰ صِدْقِهِ ، وَأَمَّا إِذَا جَاءَ عَلَىٰ لِسَانِ مَنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ بَلْ عَلَىٰ لِسَانِ مَنْ أَخْبَرَ الصَّادِقُ عَنْ نَوْعِهِ بِالْكَذِبِ وَالتَّحْرِيفِ كَذَّبْنَاهُ وَقَبَّحْنَاهُ ، ثمَّ لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَرَّحَ بِتَصْدِيقِهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ تَصْدِيقاً لَهُ فِي الْمَعْنَىٰ ، بَلْ فِي اللَّفْظِ الَّذِي نَقَلَهُ مِنْ كِتَابِهِ عَنْ نَبِيِّهِ ، لوَ نَقْطَعُ بِأَنَّ ظَاهِرَهُ غَيْرُ مُرَادٍ " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٣/ ٣٩٨) .

وقال الإمام بدر الدِّين العيني (٨٥٥هـ) : " ... وَلَمَّا كَانَ منزهاً عَن الجسميَّة والحدقة وَنَحْوهمَا ، لَا بُدَّ من الصّرْف إِلَىٰ مَا يَلِيق بِهِ . واحتجَّت المجسِّمة بقوله : " إِنَّ الله لَيْسَ بأعور وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَىٰ عينه " ، علىٰ أَنَّ عينه كَسَائِر الْأَعْين . قُلْنَا : إِذا قَامَت الدَّلَائِل علىٰ اسْتِحَالَة كَونه مُحدثاً ، وَجب صرف ذَلِك إِلَىٰ معنىٰ يَلِيق بِهِ ، وَهُوَ نفي النَّقْص والعور عَنهُ ، جلَّت عَظمته ". انظر : عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٥/ ١٠٢) .

وقال الإمام أبو زيد عبد الرَّحمن الثَّعالبي (٨٧٥هـ) : " ... فاللهُ سبحانه منزَّه عن صفَاتِ الأَجْسَامِ " . انظر : الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٢/ ١٣٤) .

وقال الإمام إبراهيم البقاعي (٨٨٥هـ) : " وقال الإقليشي في شرح الأسماء : الأحد هو الذي ليس بمنقسم ولا متجزِّئ ، فهو علىٰ هذا اسم لعين الذَّات ، فيه سلب الكثرة عن ذاته ، فتقدَّس بهذا الوصف عن صفات الأجسام القابلة للتَّجزِّي والانقسام ". انظر : نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٨/ ٥٨٥) .

وقال الإمام أحمد بن محمَّد بن علي بن حجر الهيتمي السَّعدي الأنصاري ، شهاب الدِّين شيخ الإسلام في "الفتاوىٰ الحديثيَّة" (ص٢٧٠-٢٧١) ، حين سئل : " فِي عقائد الْحَنَابِلَة مَا لَا يخفىٰ علىٰ شرِيف علمكُم ، فَهَل عقيدة الإِمَام أَحْمد بن حَنْبَل رَضِي الله عَنهُ كعقائدهم ؟ ، قال : عقيدة إِمَام السّنة أَحْمد بن حَنْبَل رَضِي الله عَنهُ وأرضاه ، وَجعل جنان المعارف متقلَّبه ومأواه ، وأفاض علينا وَعَلِيهِ من سوابغ امتنانه ، وبوأه الفردوس الْأَعْلَىٰ من جنانه ، مُوَافقَة لعقيدة أَهْل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة من الْمُبَالغَة التَّامَّة فِي تَنْزِيه الله تَعَالَىٰ عَمَّا يَقُول الظَّالِمُونَ والجاحدون علواً كَبِيراً من الْجِهَة والجسميَّة ، وَغَيرهمَا من سَائِر سمات النَّقْص ، بل وَعَن كلِّ وَصْف لَيْسَ فِيهِ كَمَال مُطلق ، وَمَا اشْتهر بَين جهلة المنسوبين إِلَىٰ هَذَا الإِمَام الْأَعْظَم الْمُجْتَهد من أَنَّه قَائِل بِشَيْء من الْجِهَة أَو نَحْوهَا فكذب وبُهتان وافتراء عَلَيْهِ ، فلعن الله من نسب ذَلِك إِلَيْهِ ، أَو رَمَاه بِشَيْء من

هَذِه المثالب الَّتِي برَّأه الله مِنْهَا ، وَقد بَيَّن الْحَافِظ الْحجَّة الْقدْوَة الإِمَام أَبُو الْفرج بن الْجَوْزِيّ من أَئِمَّة مذْهبه المبرِّئِين من هَذِه الوصمة القبيحة الشَّنيعة ، أنَّ كل مَا نسب إِلَيْهِ من ذَلِك كذب عَلَيْهِ وافتراء وبهتان ، وَأَنَّ نصوصه صَرِيحَة فِي بطلَان ذَلِك وتنزيه الله تَعَالَى عَنهُ ، فَاعْلَم ذَلِك فَإِنَّهُ مُهِمّ . وَإِيَّاك أَنْ تصغى إِلَى مَا فِي كتب ابْن تَيْمِية وتلميذه ابْن قيِّم الجوزيَّة وَغَيرهمَا مِمَّن اتَّخذ إلهه هَوَاهُ ، وأضلَّه الله على علم ، وَختم على سَمعه وَقَلبه ... " .

وقال الإمام جلال الدِّين السُّيوطي (٩١١هـ) : " وَقَدْ شَهِدَ الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ أَنَّ اللهَّ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ مُمَاثَلَةِ الْأَجْسَامِ وَالْجَوَارِحِ ". انظر : حاشية السندي على سنن النسائي (مطبوع السنن) (٨/ ٢٢١) .

وقال الإمام أحمد بن محمَّد القسطلاني (٩٢٣هـ) : " والله سبحانه وتعالى منزَّه عن الجوارح ، وعن صفات الأجسام " .

وقال أيضاً في شرحه لحديث : " إنَّ الله ليس بأعور ... " : " ... فالمراد التَّمثيل والتَّقريب للفهم ، لا إثبات الجارحة ، ولا دلالة فيه للمجسِّمة ، لأنَّ الجسم حادث وهو قديم ، فالمراد : نفي النَّقص والعور عنه ، وأنَّه ليس كمن لا يرى ولا يبصر ، بل مُنتَفٍ عنه جميع النَّقائص والآفات " .

وقال أيضاً : " ... وقالت المجسِّمة : معناه الاستقرار ، ودفع بأنَّ الاستقرار من صفات الأجسام ، ويلزم منه الحلول ، وهو مُحال في حقِّه تعالى ". انظر : إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١٠/ ٢٦٩) ، (١٠/ ٣٨٣) ، (١٠/ ٣٩١) بالترتيب .

وقال الإمام ابن نُجيم المصري (٩٧٠هـ) : " وَاَللهَّ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ ، وَلَا جَوْهَرٍ ، وَلَا عَرَضٍ ، وَلَا حَالٍّ بِمَكَانٍ ". انظر : البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٨/ ٢٠٥) ، ومعه تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري ، وبالحاشية : منحة الخالق لابن عابدين .

وقال الإمام ابن حجر الهيتمي (٩٧٤ هـ) : " واللهَّ سبحانه وتعالى منزَّه عن الجسميَّة وسائرِ لوازمها ". انظر : الفتح المبين بشرح الأربعين (ص١٨٥) .

وقال أيضاً : " واعلم أنَّ القرافي وغيره حكوا عن الشَّافعي ، ومالك ، وأحمد ، وأبي حنيفة ، رضي الله عنهم القَوْلُ بكفر القائلين بالجهة والتَّجسيم ، وهم حقيقون بذلك ". انظر : المنهاج القويم (ص١٤٤) .

وقال الإمام الشَّربيني الشَّافعي (٩٧٧هـ) في كلامه على حديث النُّزول : " وهذا الحديث من أحاديث الصِّفات وفيه مذهبان معروفان :

أَحَدُهُمَا : وهو مذهب السَّلف وغيرهم : أنَّه يمرّ كما جاء من غير تأويل ولا تعطيل ، وترك الكلام فيه وفي أمثاله ، مع الإيمان به وتنزيه الربِّ سبحانه عن صفات الأجسام .

الْمَذْهَبُ الثَّانِي : وهو قول جماعة من المتكلِّمين وغيرهم : أنَّ الصُّعود والنُّزول من صفات الأجسام ، فالله تعالىٰ منزَّه عن ذلك " . انظر : السراج المنير في الإعانة علىٰ معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير (٤/ ٩٧) .

وقال الإمام علي بن سلطان القارّي (١٠١٤هـ) : " وَقَالَ بَعْضُهُمْ : اعْلَمْ أَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ مُنَزَّهٌ عَنِ الْحُدُوثِ وَصِفَةِ الْأَجْسَامِ ، وَكُلُّ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ فِي صِفَاتِهِ ، مِمَّا يُنْبِئُ عَنِ الْجِهَةِ وَالْفَوْقِيَّةِ ، وَالِاسْتِقْرَارِ وَالْإِتْيَانِ ، وَالنُّزُولِ ، فَلَا نَخُوضُ فِي تَأْوِيلِهِ ، بَلْ نُؤْمِنُ بِمَا هُوَ مَدْلُولُ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ عَلَىٰ الْمَعْنَىٰ الَّذِي أَرَادَ سُبْحَانَهُ ، مَعَ التَّنْزِيهِ عَمَّا يُوهِمُ الْجِهَةَ وَالْجِسْمِيَّةَ " .

وقال أيضاً : " فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ ، وَعَمَّا يُؤَدِّي إِلَيْهَا ". انظر : مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، علي بن سلطان القاري (٨/ ٣٥٠٦) ، (٨/ ٣٥٢٨) بالترتيب .

وقال الإمام زين الدِّين المناوي (١٠٣١هـ) : " ... والكلام كلّه في مبتدع لا يكفر ببدعته ، أمَّا من كفر بها كمنكر العلم بالجزئيَّات ، وزاعم التَّجسيم أو الجهة أو الكون أو الاتِّصال بالعالم أو الانفصال عنه ، فلا يوصف عمله بقبول ولا ردّ ، لأنَّه أحقر من ذلك " .

وقال أيضاً : " والله منزَّه عن الجسميَّة ولوازمها " .

وقال أيضاً : " فالمراد بقرب العبد من ربِّه قربه بالعمل الصَّالح لا قرب المكان لأنَّه من صفات الأجسام المستحيلة عليه ". انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير (١/ ٧٢) ، (١/ ٥١٤) ، (٣/ ٢٦٤) بالترتيب .

وقال الإمام مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي (١٠٣٣هـ) : " قَالَ الْكَمَال بن الْهمام الْحَنَفِيّ (٨٦١هـ) بعد أَن تكلَّم علىٰ الاستواء مَا حَاصله : وجوب الْإِيمَان بِأَنَّهُ اسْتَوَىٰ علىٰ الْعَرْش ، مَعَ نفي التَّشْبِيه ، وَأَمَّا كَون الاستواء بِمَعْنىٰ الاستيلاء علىٰ الْعَرْش مَعَ نفي التَّشْبِيه ، فَأمر جَائِز الْإِرَادَة ، إِذْ لَا دَلِيل علىٰ إِرَادَته عيناً ، فَالْوَاجِب عيناً مَا ذكرنَا ، لَكِن قَالَ : إِذا خيفَ علىٰ الْعَامَّة عدم فهم الاستواء إِلَّا بالاتِّصال وَنَحْوه من لَوَازِم الجسميَّة ، فَلَا بَأْس بِصَرْف فهمهم إِلىٰ الاستيلاء .

قَالَ : وعَلىٰ نَحْو مَا ذكر كلّ مَا ورد مِمَّا ظَاهره الجسميَّة فِي الشَّاهِد ، كالإصبع ، وَالْيَد ، والقدم ، فَإِنَّ الإصبع وَالْيَد صفة لَهُ تَعَالَىٰ لَا بِمَعْنىٰ الْجَارِحَة ، بل علىٰ وَجه يَلِيق بِهِ ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ أعلم بِهِ .

وَقد تؤول الْيَد والإصبع بِالْقُدْرَةِ والقهر ، وَقد يؤول الْيَمين فِي قَوْله : " الْحجر الْأسود يَمِين الله فِي الأَرْض " . أخرجه الأزرقي في أخبار مكة وما جاء فيها من الأثار (١/ ٣٢٥) ، ابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية

(٢/ ٨٥ برقم ٩٤٤ ، وقال : "هَذَا حَدِيثٌ لا يصح وإسحاق بْن بشر قد كذبه أبوبكر بْن أَبِي شَيْبَة وغيره وقال الدارقطني: "هُوَ فِي عداد من يضع الحديث ، قال : وأبو معشر ضعيف) .

علىٰ التَّشريف وَالْإِكْرَام ، لما ذكرنَا من صرفِ فهمِ الْعَامَّة عَن الجسميَّة ، قَالَ : وَهُوَ مُمكن أَن يُرَاد وَلَا يجْزم بإرادته علىٰ قَول أَصْحَابنَا أَنَّه من الْمُتَشَابه ، وَحكم الْمُتَشَابه : انْقِطَاع معرفَة الْمُرَاد مِنْهُ فِي هَذِه الدَّار ، وَإِلَّا لَكَانَ قد علم ". انظر : أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات (ص١٣٢-١٣٤) .

وقال الإمام محي الدِّين عبد القادر العَيْدَرُوس (١٠٣٨هـ) نقلاً عن الإمام محمَّد بن عَليّ بن عراق الْكِنَانِي الشَّافِعِي (٩٣٣هـ) : " ذَاته لَيْسَ بجوهر ، فالجوهر بالتَّحيُّز مَعْرُوف ، وَلَا بِعرْض ، فالعرض باستحالة الْبَقَاء مَوْصُوف ، وَلَا بجسم ، فالجسم بالجهات محفوف ، هُوَ الله الَّذِي لَا آله إِلَّا هُوَ الْملك القدوس علىٰ الْعَرْش اسْتَوَىٰ من غير تمكُّن وَلَا جُلُوس ، لَا الْعَرْش لَهُ من قبل الْقَرار ، وَلَا الاسْتوَاء من جِهَة الِاسْتِقْرَار ،الْعَرْش لَهُ حدٌّ وَمِقْدَار ، الرَّبُّ لَا تُدْرِكهُ الْأَبْصَار ، الْعَرْش تكيِّفه خواطر الْعُقُول ، وتصفه بِالْعرضِ والطُّول ، وَهُوَ مَعَ ذَلِك محْمُول ، وَالْقَدِيم لَا يحول وَلَا يَزُول ، الْعَرْش بنَفسِهِ هُوَ الْمَكَان ، وَله جَوَانِب وأركان ، وَكَانَ الله وَلَا مَكَان ، وَهُوَ الان علىٰ مَا عَلَيْهِ كَانَ ، جلَّ عَن التَّشْبِيه وَالتَّقْدِير ، والتَّكييف والتَّغيير ، والتَّأليف والتَّصوير ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] . انظر : النور السافر عن أخبار القرن العاشر (١/ ١٧٥) .

وقال الإمام محمَّد بن علاَّن الصِّدِّيقي الشَّافعي الأشعري (١٠٥٧هـ) : " وأنَّه تعالىٰ منـزَّه عن الجهة والمكان والجسم ، وسائر أوصاف الحدوث ، وهذا معتقد أهل الحقِّ ومنهم الإمام أحمد ، وما نسبه إليه بعضهم من القَوْلُ بالجهة أو نحوها كذبٌ صُراحٌ عليه وعلىٰ أصحابه المتقدِّمين ، كما أفاده ابن الجوزي من أكابر الحنابلة ". انظر : الفتوحات الربّانية علىٰ الأذكار النووية (٣/ ١٩٦) .

وقال الإمام أحمد بن محمَّد بن عمر الخفَّاجي (١٠٦٩هـ) :" ... لأنَّه تعالىٰ منزَّه عن الجسميَّة والكيفيَّة " .

وقال أيضاً : " وهو سبحانه وتعالىٰ منزَّه عن الجسميَّة وما يتبعها من التَّركيب ، لأنَّه واحد أحد ، لا يضافُ إليه انقسام حقيقة ولا فرضاً ، ولا خارجاً ولا ذهناً " .

وقال أيضاً : " ... والله تعالىٰ منزَّه عن الجوارح ، وعن صفات الأجسام ". انظر : حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي (٦/ ٣٧٨) ، (٧/ ٤٣٥) ، (٨/ ٥٧) بالترتيب .

وقال الإمام عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر البعلي الأزهريابن فَقِيه فُصَّة (١٠٧١هـ) : " ويجب الجزم بأنَّ الله تعالىٰ ليس بجوهر ، ولا جسم ، ولا عرَض ، ولا تحلُّه الحوادث ، ولا يحلُّ في حادث ، ولا

ينحصر فيه . فمن اعتقد أو قال إنَّ الله بذاته في مكان ، فكافر ، بل يجب الجزم بأنَّه سبحانه وتعالىٰ بائن من خلقه ، فكان ولا مكان ، ثمَّ خلق المكان ، وهو كما كان قبل خلق المكان ، ولا يعرف بالحواس ، ولا يقاس بالنَّاس ، فهو الغنيُّ عن كلِّ شيء ، ولا يستغني عنه شيء ، ولا يُشبه شيئاً ، ولا يُشبهه شيء ، وعلىٰ كلِّ حال : مهما خطر بالبال ، أو توهَّمه الخيال ، فهو بخلاف ذي الإكرام والجلال ". انظر : العين والأثر في عقائد أهل الأثر (ص٣٤-٣٥) .

وقال الإمام أحمد بن غانم النَّفراوي الأزهري المالكي (١١٢٦هـ) : " ... (وَيُقْتَلُ) وُجُوباً كُلُّ (مَنْ ارْتَدَّ) ، أَيْ : قَطَعَ إسْلَامَهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ بِصَرِيحِ لَفْظِهِ كَقَوْلِهِ : ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] أَوْ الْبَعِيدُ كَفَرَ بِاَللَّهِ ، أَوْ أَشْرَكَ بِهِ ، أَوْ أَتَىٰ بِلَفْظٍ يَقْتَضِي الْكُفْرَ ، كَقَوْلِهِ : الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ غَيْرُ مَفْرُوضَةٍ ، أَوْ الرُّكُوعُ أَوْ السُّجُودُ غَيْرُ فَرْضٍ ، لِأَنَّ الْجَاحِدَ كَافِرٌ ، أَوْ الْحَجُّ غَيْرُ فَرْضٍ عَلَىٰ الْمُسْتَطِيعِ ، أَوْ اللهُ جِسْمٌ كَأَجْسَامِ الْحَوَادِثِ ... " . انظر : الفواكه الدواني علىٰ رسالة ابن أبي زيد القيرواني (٢/ ٢٨٢) .

وقال الإمام إسماعيل حقي الخلوتي (١١٢٧هـ) : " ... وفي بحر العلوم : هو العلي شأنه ، أي : أمره وجلاله في ذاته وأفعاله ، لا شيء أعلىٰ منه شأناً ، لأنَّه فوق الكلِّ بالإضافة وبحسب الوجوب ـ وهو فعيل من العلو في مقابلة السّفل ، وهما في الأمور المحسوسة ، كالعرش ، والكرسي مثلاً ، وفي الأمور المعقولة ، كما بين النَّبي وأُمَّته ، وبين الخليفة والسُّلطان ، والعالِم والمتعلِّم من التَّفاوت في الفضل والشَّرف والكمال والرِّفعة ، ولمَّا تقدَّس الحقُّ سبحانه عن الجسميَّة ، تقدَّس علوُّه عن أن يكون بالمعنىٰ الأَوَّلُ ، وهو الأمور المحسوسة ، فتعيَّن واختصَّ بالثَّاني ... " .

وقال أيضاً : " ... فَسُبْحانَ اللهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ، أي : نزِّهوه تنزيهاً عما يصفونه به ، من اتخاذ الشَّريك ، والصَّاحبة ، والولد ، لأنَّ ذلك من صفات الأجسام ، ولو كان الله جسماً لم يقدر علىٰ خلق العالم وتدبير أمره ... ". انظر : روح البيان (٦/ ٥٥)، (٥/ ٤٦٤) بالترتيب .

وقال الإمام محمَّد بن عبد الهادي السَّندي (١١٣٨هـ) : " والَّا فقد قَامَ الْأَدِلَّة الْعَقْلِيَّة والنَّقليَّة علىٰ أنَّه تَعَالَىٰ منزَّه عَن مماثلة الْأَجْسَام والجوارح . انظر : حاشية السندي علىٰ سنن النسائي (مطبوع مع السنن) ، (٨/ ٢٢٢) .

وقال الإمام شمس الدِّين السَّفاريني الحنبلي (١١٨٨هـ) : " ... وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا جَوْهَرٍ وَلَا عَرَضٍ، فَهِيَ مِنَ الْمُسْتَحِيلَةِ فِي حَقِّهِ تَعَالَىٰ، وَمَا نَفَاهُ سُبْحَانَهُ تَعَالَىٰ عَنْ نَفْسِهِ فِي مُحْكَمِ الذِّكْرِ كَقَوْلِهِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] ، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] ، ﴿فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤] ، ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] ، ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾

[الإخلاص: ٣ – ٤] ، ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ [الفرقان: ٢] ، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ [الإسراء: ١١١] ، وَنَحْوِ ذَٰلِكَ" .

وقال أيضاً : " وَالْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لَيْسَ بِجِسْمٍ ". انظر : لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية (١/ ٢٦٣) ، (٢/ ٢٥٥) بالترتيب .

وقال الإمام الزَّبيدي (١٢٠٥هـ) : " ... والله تعالىٰ منزَّه عن التَّحيُّز ، ولأنَّ الحلول ينافي الوجوب الذَّاتي لافتقار الحالِّ إلىٰ المحلِّ . وأمَّا صفاته فلانَّ الانتقال من صفات الأجسام ، والله تعالىٰ منزَّه عن الجسميَّة " .

وقال أيضاً : " ... ولَمَّا ثبت انتفاء الجسميَّة بالمعنىٰ المذكور ، ثبت انتفاء لوازمها ، وانتفاء الملزوم يستلزم انتفاء لازمه المساوي ، ولوازم الجسميَّة هي : الاتّصاف بالكيفيَّات المحسوسة بالحسِّ الظَّاهر أو الباطن من اللون ، والرَّائحة ، والصُّورة ، والعوارض النَّفسانيَّة من اللذَّة ، والألم ، والفرح ، والغمِّ ، ونحوها ، ولأنَّ هذه الأمور تابعة للمزاج المستلزم للتَّركيب المنافي للوجوب الذَّاتي ، ولأنَّ البعض منها تغيّرات وانتقالات ، وهي علىٰ البارئ تعالىٰ محالٌ ، وما ورد في الكتاب والسُّنَّة من ذكر الرِّضا ، والغضب ، والفرح ، ونحوها ، يجب التَّنزيه عن ظاهره علىٰ ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالىٰ " . انظر : اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدِّين (٢/ ٢٤) ، (٢/ ٩٩) بالترتيب ، وانظر أيضاً : (٩/ ٤٧) ، (٩/ ١٢٨) .

وقال الإمام محمَّد ثناء الله النَّقشبندي المظهري (١٢٢٥هـ) : " أجمع علماء أَهْل السُّنَّة من السَّلف والخلف أنَّ الله سبحانه منزَّه عن صفات الأجسام وسمات الحدوث ". انظر : التفسير المظهري (١/ ٢٤٩) ، وانظر : (٥/ ٦) .

وقال الإمام محمَّد عرفه الدَّسوقي (١٢٣٠هـ) : " ... قَوْلُهُ : (أو لَفْظٍ يَقْتَضِيهِ) ، أَيْ : يَقْتَضِي الْكُفْرَ ، أَيْ : يَدُلُّ عليه ، سَوَاءٌ كانت الدَّلَالَةُ الْتِزَامِيَّةً ، كَقَوْلِهِ : اللهُ جِسْمٌ مُتَحَيِّزٌ ، فإن تَحَيُّزَهُ يَسْتَلْزِمُ حُدُوثَهُ لِافْتِقَارِهِ لِلْحَيِّزِ ، وَالْقَوْلُ بِذَلِكَ كُفْرٌ أو تَضَمُّنِيَّةٌ ، كما إذَا أتىٰ بِلَفْظٍ له مَعْنًى مُرَكَّبٌ من كُفْرٍ وَغَيْرِهِ ... ". انظر : حاشية الدسوقي علىٰ الشرح الكبير (٤/ ٣٠١) .

وقال الإمام ابن عابدين الحنفي (١٢٥٢هـ) : " (قَوْلُهُ : كَقَوْلِهِ جِسْمٌ كَالْأَجْسَامِ) وَكَذَا لَوْ لَمْ يَقُلْ كَالْأَجْسَامِ ، وَأَمَّا لَوْ قَالَ لَا كَالْأَجْسَامِ فَلَا يَكْفُرُ لأنَّه لَيْسَ فِيهِ إلَّا إطْلَاقُ لَفْظِ الْجِسْمِ الْمُوهِمِ لِلنَّقْصِ فَرَفَعَهُ بِقَوْلِهِ لَا كَالْأَجْسَامِ ، فَلَمْ يَبْقَ إلَّا مُجَرَّدَ الْإِطْلَاقِ ، وَذَلِكَ مَعْصِيَةٌ ". انظر : رد المحتار علىٰ الدر المختار (١/ ٥٦١) .

وقال الإمام شهاب الدِّين محمود الألوسي (١٢٧٠هـ) عند تفسير قوله تعالىٰ :﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل:٣] : " ... واستدلَّ بالآية علىٰ أنَّه تعالىٰ ليس من قبيل الأجرام والأجسام ،

كما يقوله المجسِّمة ، ووجه ذلك أَنَّهَا تدلُّ على احتياج الأجرام والأجسام إلى خالق سبحانه وتعالى لا يجانسها ، وإلَّا لاحتاج إليه فلا يكون خالقاً " .

وقال أيضاً عند تفسير قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْأَفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦] : " أنَّ قوله سبحانه : ﴿قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْأَفِلِينَ﴾ يدلُّ على أنَّه عَزَّ وَجَلَّ ليس بجسم ، إذ لو كان جسماً لكان غائباً عنَّا ، فيكون آفلاً ، والأفول ينافي الرُّبوبيَّة ، ولا يخفى أنَّ عدَّ تلك الغيبة المفروضة أفولاً لا يخلو عن شيء ، لأنَّ الأُفول احتجاب مع انتقال ، وتلك الغيبة المفروضة لم تكن كذلك ، بل هي مجرَّد احتجاب فيما يظهر . نعم أنَّه ينافي الرُّبوبيَّة أيضاً ، لكن الكلام في كونه أفولاً ليتم الاحتجاج بالآية ، لا يقال : قد جاء في حديث الإسراء ذكر الحجاب ، فكيف يصحُّ القَوْلُ بأنَّ الاحتجاب مناف للرُّبوبيَّة لأنَّا نقول : الحجاب الوارد - كما قال القاضي عياض- إنَّما هو في حقِّ العباد ، لا في حقِّه تعالى ، فهم المحجوبون ، والباري جلَّ اسمه منزَّه عمَّا يحجبه ، إذ الحجاب إنَّما يحيط بمقدَّر محسوس ، ونصَّ غير واحد أنَّ ذكر الحجاب له تعالى تمثيل لمنعه سبحانه الخلق عن رؤيته " .

وقال أيضاً : " إذ علمت هذا فاعلم أنَّ إطلاق النُّور على الله سبحانه وتعالى بالمعنى اللغوي والحكمي السَّابق غير صحيح ، لكمال تنزُّهه جلَّ وعلا عن الجسميَّة والكيفيَّة ولوازمهما ". انظر : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (٧/ ٣٤٠) ، (٤/ ١٩٧) ، (٩/ ٣٥٦) بالترتيب .

وقال الإمام محمَّد بن أحمد بن محمَّد عليش ، أبو عبد الله المالكي (١٢٩٩هـ) : " وَسَوَاءٌ كَفَرَ (بِـ) قَوْلٍ (صَرِيحٍ) فِي الْكُفْرِ ، كَقَوْلِهِ كُفْرٌ بِاَللَّهِ أَوْ بِرَسُولِ اللَّهِ أَوْ بِالْقُرْآنِ أَوْ الْإِلَهُ اثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ أَوْ الْعَزِيزُ ابْنُ اللَّهِ (أَوْ) بِـ (لَفْظٍ يَقْتَضِيه) ، أَيْ : يَسْتَلْزِمُ اللَّفْظُ الْكُفْرَ اسْتِلْزَاماً بَيِّناً ، كَجَحْدِ مَشْرُوعِيَّةِ شَيْءٍ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ ، مَعْلُومٍ مِنْ الدِّينِ ضَرُورَةً ، فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ تَكْذِيبَ الْقُرْآنِ أَوْ الرَّسُولِ ، وَكَاعْتِقَادِ جِسْمِيَّةِ اللَّهِ وَتَحَيُّزِهِ ، فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ حُدُوثَهُ وَاحْتِيَاجَهُ لِمُحْدِثٍ وَنَفْيِ صِفَاتِ الْأُلُوهِيَّةِ عَنْهُ جَلَّ جَلَالُهُ وَعَظُمَ شَأْنُهُ ". انظر : منح الجليل شرح مختصر خليل (٩/ ٢٠٥-٢٠٦) .

وقال الإمام سليم البِشْري المالكي (١٣٣٥هـ) : " ... من اعتقد أنَّ الله جسم أو أنَّه مماسّ للسَّطح الأعلى من العرش ، وبه قالت الكرَّاميَّة واليهود ، وهؤلاء لا نزاع في كفرهم ، ومنهم من أثبت الجهة مع التَّنزيه ، وأنَّ كونه فيعا ليس ككون الأجسام ، وهؤلاء ضُلَّال فُسَّاق في عقيدتهم ، وإطلاقهم ما لم يأذن به الشَّارع ،

ولا مِرية أنَّ فاسق العقيدة أقبح وأشنع من فاسق الجَارحة بكثير ، سيَّما من كان داعية ، أو مُقتدىٰ به ". انظر : فرقان القرءان بين صفات الخالق وصفات الأكوان (ص٦٥) .

وقال الإمام أبو العلا المباركفورىٰ (١٣٥٣هـ) : " ... فَإِنْ فُسِّرَ الصَّمَدُ بِهَذَا كَانَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ ، وَيَتَعَالَىٰ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ صِفَاتِ الْجِسْمِيَّةِ ". انظر : تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (٩/ ٢١١) .

وقال الإمام محمَّد رشيد بن علي رضا القلموني الحسيني (١٣٥٤هـ) : " وَلَكِنْ تَقْدِيسُهُ الَّذِي هُوَ نَفْيٌ لِلْمُحَالِ عَنْهُ ، يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُفَصَّلاً ، فَإِنَّ الْمَنْفِيَّ هِيَ الْجِسْمِيَّةُ وَلَوَازِمُهَا ... وَلِهَذَا أَقُولُ : يَحْرُمُ عَلَىٰ الْوُعَّاظِ عَلَىٰ رُءُوسِ الْمَنَابِرِ الْجَوَابُ عَلَىٰ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِالْخَوْضِ فِي التَّأْوِيلِ وَالتَّفْصِيلِ ، بَلِ الْوَاجِبُ عَلَيْهِمُ الاِقْتِصَارُ عَلَىٰ مَا ذَكَرْنَاهُ وَذَكَرَهُ السَّلَفُ ، وَهُوَ الْمُبَالَغَةُ فِي التَّقْدِيسِ وَنَفْيِ التَّشْبِيهِ ، وَأَنَّهُ – تَعَالَىٰ – منزَّه عَن الْجِسْمِيَّةِ وَعَوَارِضِهَا ، وَلَهُ الْمُبَالَغَةُ فِي هَذَا بِمَا أَرَادَ حَتَّىٰ يَقُولَ : كُلُّ مَا خَطَرَ بِبَالِكُمْ وَهَجَسَ فِي ضَمِيرِكُمْ وَتُصُوِّرَ فِي خَاطِرِكُمْ ، فَاللهُ – تَعَالَىٰ – خَالِقُهَا ، وَهُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهَا وَعَنْ مُشَابَهَتِهَا ، وَأَنْ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْإِخْبَارِ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ . وَأَمَّا حَقِيقَةُ الْمُرَادِ فَلَسْتُمْ مِنْ أَهْلِ مَعْرِفَتِهَا وَالسُّؤَالِ عَنْهَا ، فَاشْتَغِلُوا بِالتَّقْوَىٰ ، فَمَا أَمَرَكُمُ اللهُ – تَعَالَىٰ – بِهِ فَافْعَلُوهُ ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ ، وَهَذَا قَدْ نُهِيتُمْ عَنْهُ فَلَا تَسْأَلُوا عَنْهُ ، وَمَهْمَا سَمِعْتُمْ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَاسْكُتُوا ، وَقُولُوا : آمَنَّا ، وَصَدَّقْنَا ، وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ جُمْلَةِ مَا أُوتِينَا " .

وقال أيضاً : " وَمَا أَهْوَنَ عَلَىٰ الْبَصِيرِ أَنْ يَغْرِسَ فِي قَلْبِ الْعَامِّيِّ التَّنْزِيهَ وَالتَّقْدِيسَ عَنْ صُورَةِ النُّزُولِ ، بِأَنْ يَقُولَ لَهُ : إِنْ كَانَ نُزُولُهُ إِلَىٰ السَّماءِ الدُّنيا لِيُسْمِعَنَا نِدَاءَهُ وَقَوْلَهُ فَمَا أَسْمَعَنَا ، فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي نُزُولِهِ ؟ وَلَقَدْ كَانَ يُمْكِنُهُ أَنْ يُنَادِيَنَا كَذَلِكَ وَهُوَ عَلَىٰ الْعَرْشِ أَوْ عَلَىٰ السَّماءِ الْعُلْيَا ، فَهَذَا الْقَدْرُ يَعْرِفُ الْعَامِّيُّ أَنَّ ظَاهِرَ النُّزُولِ بَاطِلٌ ، بَلْ مِثَالُهُ أَنْ يُرِيدَ مَنْ فِي الْمَشْرِقِ إِسْمَاعَ شَخْصٍ فِي الْمَغْرِبِ ، وَمُنَادَاتَهُ ، فَتَقَدَّمَ إِلَىٰ الْمَغْرِبِ بِأَقْدَامٍ مَعْدُودَةٍ ، وَأَخَذَ يُنَادِيهِ ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنْ لا يَسْمَعَ ، فَيَكُونُ نَقْلُهُ الْأَقْدَامَ عَمَلاً بَاطِلاً وَفِعْلاً كَفِعْلِ الْمَجَانِينِ ، فَكَيْفَ يَسْتَقِرُّ مِثْلُ هَذَا فِي قَلْبِ عَاقِلٍ ؟ بَلْ يَضْطَرُّ بِهَذَا الْقَدْرِ كُلُّ عَامِّيٍّ إِلَىٰ أَنْ يَتَيَقَّنَ نَفْيَ صُورَةِ النُّزُولِ ، وَكَيْفَ وَقَدْ عَلِمَ اسْتِحَالَةَ الْجِسْمِيَّةِ عَلَيْهِ ، وَاسْتِحَالَةُ الاِنْتِقَالِ عَلَىٰ غَيْرِ الْأَجْسَامِ ، كَاسْتِحَالَةِ النُّزُولِ مِنْ غَيْرِ انْتِقَالٍ ". انظر : تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار) (٣/ ١٧٥-١٧٦) ، (٣/ ١٨١-١٨٢) .

وقال الإمام عبد الرَّحمن الجزيري (١٣٦٠هـ) : " فإنَّ المالكيَّة قالوا : إنَّ ما يوجب الردَّة ينقسم إلىٰ ثلاثة أقسام : ... الثَّاني : ... أو يقول : إنَّ الله جسمٌ متحيِّز في مكان ، لأنَّ ذلك يستلزم أن يكون الإله محتاجاً للمكان ، والمحتاج حادث لا قديم " .

وقال أيضاً : " الردَّة – والعياذ بالله تعالىٰ – كفر مسلم تقرَّر إسلامه بالشَّهادتين مختاراً بعد الوقوف علىٰ الدَّعائم ، والتزامه أحكام الإسلام ، ويكون ذلك بصريح القَوْلُ ، كقوله : أشرك بالله ، أو قول يقتضي الكفر ، كقوله : إنَّ الله جسم كالأجسام ". انظر : الفقه علىٰ المذاهب الأربعة (٤/ ٢٠٥) ، (٥/ ٣٧٢) بالترتيب .

وقال الإمام محمَّد عبد العظيم الزُّرْقاني (١٣٦٧هـ) : " لقد أسرفَ بعض النَّاس في هذا العصر ، فخاضوا في متشابه الصِّفات بغير حقٍّ ، وأتوا في حديثهم عنها وتعليقهم عليها بما لم يأذن به الله ، ولهم فيها كلمات غامضة تحتمل التَّشبيه والتَّنزيه ، وتحتمل الكفر والإيمان ، حتَّىٰ باتت هذه الكلمات نفسها من المتشابهات .

ومن المؤسف أنَّهم يواجهون العامَّة وأشباههم بهذا ، ومن المحزن أنَّهم ينسبون ما يقولون إلىٰ سلفنا الصَّالح ، ويخيِّلون إلىٰ الناس أنَّهم سلفيُّون . من ذلك قولهم : إنَّ الله تعالىٰ يُشار إليه بالإشارة الحسيَّة ، وله من الجهات السِّت جهة الفوق ، ويقولون : أنَّه استوىٰ علىٰ عرشه بذاته استواء حقيقيَّاً ، بمعنىٰ أنَّه استقرَّ فوقه استقراراً حقيقيَّاً ، غير أنَّهم يعودون فيقولون : ليس كاستقرارنا ، وليس علىٰ ما نعرف ، وهكذا يتناولون أمثال هذه الآية ، وليس لهم مستندٌ فيما نعلم إلَّا التشبُّث بالظَّواهر ، ولقد تجلَّىٰ لك مذهب السَّلف والخلف ، فلا نطيل بإعادته .

ولقد علمت أنَّ حمل المتشابهات في الصِّفات علىٰ ظواهرها مع القَوْلُ بأنَّها باقية علىٰ حقيقتها ليس رأياً لأحد من المسلمين ، وإنَّما هو رأيٌ لبعض أصحاب الأديان الأخرىٰ ، كاليهود ، والنَّصارىٰ ، وأهل النِّحل الضَّالَّة ، كالمشبِّهة ، والمجسِّمة . أمَّا نحن معاشر المسلمين فالعُمدة عندنا في أمور العقائد هي الأدلة القطعيَّة التي توافرت علىٰ أنَّه تعالىٰ ليس جسماً ، ولا متحيِّزاً ، ولا متجزِّئاً ، ولا متركِّباً ، ولا محتاجاً لأحد ، ولا إلىٰ مكان ، ولا إلىٰ زمان ، ولا نحو ذلك .

ولقد جاء القرآن بهذا في محكماته إذ يقول : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] ، ويقول : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١ – ٤] ، ويقول : ﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧] ، ويقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥] ، وغير هذا كثير في الكتاب والسُّنَّة . فكلُّ ما جاء مخالفاً بظاهره لتلك القطعيَّات والمحكمات ، فهو من المتشابهات التي لا يجوز اتِّباعها ، كما تبيَّن لك فيما سلف .

ثمَّ إنَّ هؤلاء المتمسِّحين بالسَّلف متناقضون ، لأنَّهم يثبتون تلك المتشابهات علىٰ حقائقها ، ولا ريب أنَّ حقائقها تستلزم الحدوث وأعراض الحدوث ، كالجسميَّة ، والتَّجزُّؤ ، والحركة ، والانتقال ، لكنَّهم بعد أن

يُثبتوا تلك المتشابهات على حقائقها ينفون هذه اللوازم ، مع أنَّ القَوْلُ بثبوت الملزومات ونفي لوازمها تناقضٌ لا يرضاه لنفسه عاقلٌ فضلا عن طالب أو عالم .

فقولهم في مسألة الاستواء الآنفة : إنَّ الاستواء باقٍ على حقيقته . يفيد أنَّه الجلوس المعروف المستلزم للجسميَّة والتَّحيُّز ، وقولهم بعد ذلك : ليس هذا الاستواء على ما نعرف ، يفيد أنَّه ليس الجلوس المعروف المستلزم للجسميَّة والتَّحيُّز ، فكأنهم يقولون : أنَّه مستو غير مستو ، ومستقرّ فوق العرش غير مستقر ، أو متحيِّز غير متحيِّز ، وجسم غير جسم ، أو أنَّ الاستواء على العرش ليس هو الاستواء على العرش ، والاستقرار فوقه ليس هو الاستقرار فوقه ، إلى غير ذلك من الإسفاف والتَّهافت .

فإن أرادوا بقولهم : الاستواء على حقيقته ، أنَّه على حقيقته التي يعلمها الله ، ولا نعلمها نحن ، فقد اتَّفقنا ، لكن بقي أنَّ تعبيرهم هذا موهمٌ لا يجوز أن يصدر من مؤمنٍ ، خصوصاً في مقام التعليم والإرشاد ، وفي موقف النِّقاش والحِجاج ، لأنَّ القَوْلُ بأنَّ اللفظ حقيقة أو مجاز لا ينظر فيه إلى علم الله وما هو عنده ، ولكن ينظر فيه إلى المعنى الذي وُضع له اللفظ في عرف اللغة ، والاستواء في اللغة العربيَّة يدلُّ على ما هو مستحيلٌ على الله في ظاهره ، فلا بدَّ إذن من صرفه عن هذا الظَّاهر ، واللفظ إذا صُرف عمَّا وُضع له ، واستعمل في غير ما وُضع له ، خرج عن الحقيقة إلى المجاز لا محالة ما دامت هناك قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي .

ثمَّ إنَّ كلامهم بهذه الصُّورة فيه تلبيس على العامَّة وفتنة لهم ، فكيف يواجهونهم به ويحملونهم عليه ، وفي ذلك ما فيه من الإضلال ، وتمزيق وحدة الأُمَّة ، الأمر الذي نهانا القرآن عنه ، والذي جعل عمر يفعل ما يفعل بصبيغ أو بابن صبيغ ، وجعل مالكاً يقول ما يقول ويفعل ما يفعل بالذي سأله عن الاستواء ، وقد مرَّ بك هذا وذاك .

ولو أنصف هؤلاء لسكتوا عن الآيات والأخبار المتشابهة ، واكتفوا بتنزيه الله تعالى عمَّا تُوهِمه ظواهرها من الحدوث ولوازمه ، ثمَّ فوَّضوا الأمر في تعيين معانيها إلى الله وحده ، وبذلك يكونوه سلفيِّين حقاً ، لكنَّها شبهات عرضت لهم في هذا المقام فشوَّشت حالهم ، وبلبلت أفكارهم " .

وقال أيضاً : " ... والمتتبِّع لكلامهم يجد فيه العبارات الصَّريحة في إثبات الجهة لله تعالى ، وقد كفَّر العراقي وغيره مثبت الجهة لله تعالى ، وهو واضح ، لأنَّ معتقد الجهة لا يمكنه إلَّا أن يعتقد التَّحيُّز والجسميَّة ، ولا يتأتَّى غير هذا ، فإن سمعت منهم سوى ذلك ، فهو قول متناقض ، وكلامهم لا معنى له ". انظر : مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ٢٩١-٢٩٣) ، (٢/ ٢٩٧) بالترتيب .

وقال الإمام سلامة القضاعي العزامي الشَّافعي (١٣٧٦هـ) : " إذا سمعت في بعض عبارات بعض السَّلف : إنَّما نؤمن بأنَّ له وجهاً لا كالوجوه ، ويداً لا كالأيدي ، فلا تظن أنَّهم أرادوا أنَّ ذاته العليَّة منقسمة إلىٰ أجزاء وأبعاض ، فجزء منها يد ، وجزء منه وجه ، غير أنَّه لا يشابه الأيدي والوجوه التي للخلق .

حاشاهم من ذلك ، وما هذا إلَّا التَّشبيه بعينه ، وإنَّما أرادوا بذلك أنّ لفظ الوجه واليد قد استعمل في معنىٰ من المعاني وصفة من الصِّفات الّتي تليق بالذات العليَّة ، كالعظمة والقدرة ، غير أنَّهم يتورَّعون عن تعيين تلك الصِّفة تهيُّباً من التَّهجُّم علىٰ ذلك المقام الأقدس ، وانتهز المجسِّمة والمشبِّهة مثل هذه العبارة فغرَّروا بها العوام ، وخدعوا بها الأغمار من النَّاس ، وحملوها علىٰ الأجزاء فوقعوا في حقيقة التَّجسيم والتَّشبيه ، وتبرَّأوا من اسمه ، وليس يخفىٰ نقدهم المزيَّف علىٰ صيارفة العلماء وجهابذة الحكماء " . انظر : فرقان القرءان بين صفات الخالق وصفات الأكوان (ص٧٠-٧١) .

وقال الإمام محمَّد العربي بن التبَّاني المالكي (١٣٩٠هـ) ما نصّه : " اتَّفق العقلاء من أهل السُّنَّة الشَّافعيَّة ، والحنفيَّة ، والمالكيَّة ، وفضلاء الحنابلة وغيرهم علىٰ أنَّ الله تبارك وتعالىٰ مُنَـزَّهٌ عن الجهة ، والجسميَّة ، والحدِّ ، والمكان ، ومشابَهة مخلوقاته " . انظر : براءة الأشعريين من عقائد المخالفين (ص٧٩) .

وقال الإمام محمَّد الطَّاهر بن عاشور التُّونسي (١٣٩٣هـ) : " وَلَمَّا كَانَ الْإِتْيَانُ يَسْتَلْزِمُ التَّنَقُّلَ أَوِ التَّمَدُّدَ لِيَكُونَ حَالًّا فِي مَكَانٍ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ حتَّىٰ يَصِحَّ الْإِتْيَانُ ، وَكَانَ ذَلِك يسْتَلْزم التنقل الْجِسْمَ ، وَاللهُ مُنَزَّهٌ عَنْهُ ، تَعَيَّنَ صَرْفُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ بِالدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ ، فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ خَبَراً أَوْ تَهَكُّماً فَلَا حَاجَةَ لِلتَّأْوِيلِ ، لِأَنَّ اعْتِقَادَهُمْ ذَلِكَ مَدْفُوعٌ بِالْأَدِلَّةِ ، وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ وَعِيداً مِنَ اللهَّ لَزِمَ التَّأْوِيلَ ، لِأَنَّ اللهَّ تَعَالَىٰ مَوْجُودٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَكِنَّهُ لَا يَتَّصِفُ بِمَا هُوَ مِنْ صِفَاتِ الْحَوَادِثِ ، كَالتَّنَقُّلِ وَالتَّمَدُّدِ لِمَا عَلِمْتَ ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِ هَذَا عِنْدَنَا عَلَىٰ أَصْلِ الْأَشْعَرِيِّ فِي تَأْوِيلِ الْمُتَشَابِهِ ". انظر : التحرير والتنوير (٢/ ٢٨٤) .

وقال أيضاً : " وَكَانَ السَّلَفُ يُقِرُّونَ أَنَّ الْيَدَيْنِ صِفَةٌ خَاصَّةٌ للهَّ تَعَالَىٰ ، لِوُرُودِهِمَا فِي الْقُرْآنِ مَعَ جَزْمِهِمْ بِتَنْزِيهِ اللهَّ عَنْ مُشَابَهَةِ الْمَخْلُوقَاتِ وَعَنِ الْجِسْمِيَّةِ ... ". انظر : التحرير والتنوير (٢٣/ ٣٠٣) .

وقال الإمام محمَّد علي السَّايس (١٣٩٦هـ) : " فإنَّ اليهود يعتقدون أنّ الإله جسم ، مع أنَّ الإله الحقَّ منزَّه عن الجسميَّة والشَّبيه ، فهم لا يؤمنون بوجود الإله الحقّ المنزَّه عن الجسميَّة ". انظر : تفسير آيات الأحكام (ص٤٤٩)

وقال الإمام محمَّد بن السيِّد علوي المالكي الحسني (١٤٢٥هـ) : " ونزول الجسم ومجيئه إنَّما يكون بالانتقال اللائق بالأجسام ، ونزول من ليس بجسم يستحيل أن يكون النـزُّول المعروف من الأجسام ، وإنَّما هو نزول إلهي منـزَّه عن الانتقال والمثل ، كما أنَّ الذَّات تعالت وتقدَّست عن المِثل .

وكما أنَّ أَهْل السُّنَّة لا خلاف بينهم في أنَّ اليد في قوله تعالىٰ : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح : ١٠] ، هي غير الجارحة المعلومة ، وكذلك السَّاق والأصبع ، ونحو ذلك ، فهي غير اليد التي نعرفها ، والسَّاق التي نعرفها ، والأصبع التي نعرفها ، فيجب أن نقول : نزوله ومجيئه واستواؤه ، غير النـزُّول المعروف في الأجسام ومجيئها واستوائها .

ومن أثبت للحقِّ النُّـزول والمجيء والاستواء الجسماني اللازم للأجسام ، فقد ضلّ ، وقد آمن أهل الحقِّ بالنـزُّول والمجيء الإلهي المنـزَّه عن صفات الأجسام وسمات الحدوث ، وكفروا بالنُّـزول والمجيء الجسماني بالانتقال من مكان إلىٰ مكان ، وآمنوا بالاستواء الإلهي علىٰ العرش ، وكفروا بالاستواء المعروف من الأجسام ، لأنَّ الاستواء المعروف من الأجسام مكيَّف .

وهذه هي الطَّريقة السَّلفيَّة الصَّحيحة التي كان عليها خير الأُمَّة من الصَّحابة والتَّابعين . وقد آمنَّا بما جاء عن الله علىٰ مراد الله عَزَّ وَجَلَّ ، وآمنَّا بما جاء عن الرَّسول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، وهو الذي يليق بالمنـزَّه عن الجسميَّة قطعاً ، لا علىٰ مراد الخيالات والتَّصوُّرات والأوهام . وكلُّ ما خطر ببالك – من تصوُّر للذَّات العليَّة – فهو هالك ، والله بخلاف ذلك . وليس للإنسان أن يذهب في تصوُّر الذَّات العليَّة المذهب الخاطئ حيث يقيس الخالق علىٰ المخلوق مع علمه بأنَّه المنـزَّه الذي ليس له مثيل ". انظر : منهج السلف في فهم النصوص بين النظرية والتطبيق (ص١٧-١٨) .

وقال الإمام محمَّد سيِّد طنطاوي (١٤٣١هـ) : " كما أنَّه- عَزَّ وَجَلَّ - منزَّه عن الجسميَّة والتَّحيُّز ، ومشابهة غيره ". انظر : التفسير الوسيط للقرآن الكريم (١٥/ ٥٤٠) .

وقال الدكتور وهبة بن مصطفىٰ الزُّحيلي (٢٠١٥م) : " متَّبعو المتشابه إمَّا أن يتَّبعوه طلباً للتَّشكيك في القرآن وإضلال العوامّ ، كما فعلته الزَّنادقة والقرامطة الطَّاعنون في القرآن ، وإما أن يتَّبعوه طلباً لاعتقاد ظواهر المتشابه ، كما فعلته المجسِّمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسُّنَّة ، ممَّا ظاهره الجسميَّة ، حتَّىٰ اعتقدوا أنَّ البارئ تعالىٰ جسمٌ مجسَّم ، وصورة مصوَّرة ذات وجه ، وعين ، ويد ، وجنب ، ورِجْل ، وأصبع ، تعالىٰ الله عن ذلك " . انظر : التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج (٣/ ١٥٧) .

وقال أيضاً : " والمراد بقوله :﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ﴾ [القلم:٤٢] : شدَّة الأمر ، وعظم الخطب ، لأنَّ الله تعالىٰ منزَّه عن الجسميَّة وعن كلِّ صفـــات الحوادث ، فليس المراد بالسَّاق الجـــارحة ، وإنَّما ذلك مؤول بما ذكر ". انظر : التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج (٢٩/ ٦٩) .

وقال الإمام محمَّد بن علي بن آدم بن موسىٰ الإثيوبي الوَلَّوِي (معاصر) : " ... وقد قال الله – عَزَّ وَجَلَّ – : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر: ٢٢] ، وليس مجيئه حركة ، ولا زوالاً ، ولا انتقالاً ، لأنَّ ذلك إنَّما يكون إذا كان الجائي جسماً ، أو جوهراً ، فلمّا ثبت أنَّه ليس بجسم ولا جوهر ، لم يجب أن يكون مجيئه حركة ، ولا نقلة ، ولو اعتبرت ذلك بقولهم : جاءت فلاناً قيامته ، وجاءه الموت ، وجاءه المرض ، وشبه ذلك ممَّا هو موجود نازل به ، ولا مجيء ، لبان لك . وبالله العصمة والتَّوفيق " . انظر : شرح سنن النسائي المسمَّىٰ " ذخيرة العقبىٰ في شرح المجتبىٰ " (١٤/ ٢٧٧) .

ومع كلِّ ما سبق بيانه ... فقد تغاضى مجسِّمة الحنابلة عن القواطع العقديَّة التي تنفي كون الله تعالىٰ جسماً ، ومالوا إلىٰ التَّجسيم ، ودافعوا ونافحوا عنه بكلِّ ما أُوتوا من قوَّة ...

ومن المعلوم أنَّ المتمسلفة اعتادوا علىٰ إلصاق ما يرونه من عقائد بالسَّلف الصَّالح لتأكيدها وتمريرها ... وهذه عادة نعرفها من أخزم ... قال الإمام العز بن عبد السَّلام فيما نقله عنه الإمام تاج الدِّين السُّبْكِي في طبقاته : " والحشويَّة المشبِّهة الَّذين يشبِّهون الله بخلقه ضَرْبَان : أَحدهمَا لَا يتحاشىٰ من إِظْهَار الحشو ﴿وَيَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ عَلَىٰ شَيۡءٍۚ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ﴾ [المجادلة:١٨] .

وَالْآخر يتستَّر بِمذهب السَّلف لسحتٍ يَأْكُلهُ أَو حطام يَأْخُذهُ ...

أظهرُوا للنَّاس نسكاً وعَلىٰ المنقوش داروا

﴿يُرِيدُونَ أَن يَأۡمَنُوكُمۡ وَيَأۡمَنُواْ قَوۡمَهُمۡ﴾ [النساء: ٩١] ، وَمذهب السَّلف إنَّما هُوَ التَّوحيد والتَّنزيه دون التَّجسيم والتَّشبيه ، وَلذَلِك جَمِيع المبتدعة يَزْعمُونَ أنَّهم علىٰ مَذْهَب السَّلف ، فهم كَمَا قَالَ الْقَائِل :

وكلٌّ يدَّعونَ وصال ليلىٰ وليلىٰ لَا تقرُّ لَهُم بذاكا

وَكَيف يدَّعىٰ علىٰ السَّلف أنَّهم يَعْتَقِدُونَ التَّجسيم والتَّشبيه أَو يسكتون عِنْد ظُهُور الْبدع ، ويخالفون قَوْله تَعَالَىٰ : ﴿وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢] ، وَقَوله : ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [النحل:٤٤] ، وقوله : ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران:١٨٧] ، وَالْعُلَمَاء وَرَثَة الْأَنبِيَاء فَيجب عَلَيْهِم من الْبَيَان مَا وَجب علىٰ الْأَنبِيَاء . انظر : طبقات الشافعية الكبرىٰ (٨/ ٢٢٢-٢٢٣) .

فالنَّاظر في أقوال المنتسبين زوراً وبهتاناً للإمام السَّلفي أحمد بن حنبل يجد أنَّهم حادوا كثيراً عن المنهج التَّنزيهي لأهل الحقّ – ومنهم الإمام أحمد – ، ومن ذلك ما قاله القاضي أبو يعلىٰ ، محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن خلف ابن الفرَّاء (٤٥٨هـ) : " وَذَكَرَ أَبُو عبد اللهَّ بْن بطَّة (٣٨٧هـ) فِي كتاب الإبانة ، قَالَ أَبُو بكر أحمد بْن سلمان النّجاد (٣٤٨هـ) : لو أنَّ حالفاً حلف بالطَّلاق ثلاثاً : أنَّ اللهَّ تَعَالَىٰ يُقعد محمَّداً صَلَّىٰ اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معه عَلَىٰ العرش واستفتاني فِي يمينه لقلت لَهُ : صدقت فِي قولك ، وبررت فِي يمينك ، وامرأتك عَلَىٰ حالها ، فهذا مذهبنا وديننا واعتقادنا !!! وعليه نشأنا !!! ونحن عَلَيْهِ إلىٰ أن نموت إن شاء اللهَّ !!! فلزمنا الإنكار عَلَىٰ من ردَّ هَذِهِ الفضيلة !!! الَّتِي قالتها العلماء وتلقُّوها بالقبول ، فمن ردَّها فهو من الفِرق الهالكة !!! ".

انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ٤٨٥) .

فلا حول ولا قوَّة إلَّا بالله ، ونعوذ بالله من الخذلان ...

وبالغ ابن تيمية واستماته في الدِّفاع عن التَّجسيم والمجسِّمة ...، وممَّا قاله ابن تيمية في ذلك : " ولم يذمّ أحدٌ من السَّلف أحداً بأنَّه مجسِّمٌ ، ولا ذمّ المجسِّمة ، وإنَّما ذمُّوا الجهميَّة النُّفاة لذلك !!! وغيره ... " .

وصرَّح ابن تيمية بالجسميَّة ، فقال : " ... والموصوف بهذه الصِّفات لا يكون إلَّا جسماً ، فالله تعالىٰ جسمٌ لا كالأجسام !!! قالوا : وهذا ممَّا لا يمكن النِّزاع فيه !! إذا فهم المعنىٰ المراد بذلك ، لكن أي محذور في ذلك ؟!! وليس في كتاب الله ولا سنَّة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمَّة وأئمَّتها ، أنَّه ليس بجسم !!! وأنَّ صفاته ليست أجساماً وأعراضاً ؟!! فنفي المعاني الثَّابتة بالشَّرع والعقل ؛ بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرع ولا عقل ، جهلٌ وضلال " .

فالله تعالىٰ ليس جسماً ، لأنَّ الجسم يتشكَّل من أجزاء ، ولا يقوم بغير أجزائه ، كما أنَّه لا ينفكُّ عن لوازمه من الحركة والسُّكون والاجتماع والافتراق ، وهذه اللوازم كلّها حادثة لتغيُّرها وتبدُّلها وعدم قيامها بنفسها ، وما لا ينفكُّ عن الحوادث فهو حادث ، ويلزم من القَوْلُ بالجسميَّة حدوث الله ، والله تعالىٰ واجب الوجود لذاته ، ولو كان جسماً لكان له شبيه ومثيل ، ونحن نعلم أنَّ العديد من آيات القرآن الكريم نفت عن اللهّ تعالىٰ الشَّبيه والمثيل ، فلا يجوز أن يكون جسماً ، والجسم مركَّب وهو مفتقرٌ إلىٰ ما ركِّب منه ، وكذا مفتقر إلىٰ من يركِّبه ، وبالتَّالي فإنَّ واجب الوجود يكون ممكناً ، وهذا يتعارض مع ما ثبت بالضَّرورة أنَّه واجب الوجود ...

وقد دفعت العديدُ من الرِّوايات الحنابلة إلىٰ الغلو والتَّعصُّب حتَّىٰ وقعوا في التَّجسيم البحت ، قال الإمام أبو محمَّد عفيف الدِّين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (٧٦٨هـ) في كتابه الطيِّب : "

مرهم العلل المعضلة في دفع الشُّبَه والرَّدِّ على المعتزلة : " ومتأخِّرو الحنابلة غلوا في دينهم غلوّاً فاحشاً ، وتسفّهوا سفهاً عظيماً ، وجسّموا تجسيماً قبيحاً ، وشبَّهوا الله بخلقه تشبيهاً شنيعاً ، وجعلوا له من عباده أمثالاً كثيرة ؛ حتَّى قال أبوبكر ابن العربي في (العواصم) : " أخبرني من أثق به من مشيختي ، أنَّ القاضي أبا يعلى الحنبلي كان إذا ذكر الله سبحانه يقول فيما ورد من هذه الظَّواهر في صفاته تعالى : ألزموني ما شئتم فإنِّي ألتزمه إلَّا اللحية والعورة .

قال أئمَّة بعض أهـل الحقّ : وهـذا كفرٌ قبيحٌ ، واستهزاء بالله تعالى شنيع ، وقائله جاهل به تعالى ، لا يُقتدى به ولا يُلتفت إليه ، ولا هو متَّبع لإمامه الذي ينتسب إليـه ويتستَّر به ؛ بل هـو شريك للمشركين في عبادة الأصنام ؛ فإنَّه ما عبَد الله ولا عرفه ، وإنَّما صوَّر صنماً في نفسه ، فتعالى الله عمَّا يقول الملحدون والجاحدون علوّاً كبيراً " .

ومثل ما نقله ابن العربي عن أبي يعلى هذا ، منقول في كتب الملل والنِّحل عن داود الجواربي ، تعالى الله عن ذلك . ثمَّ قال اليافعي : " ولقد أحسن ابن الجوزي من الحنابلة حيث صنَّف كتاباً في الرَّدِّ عليهم ، ونقل عنهم أنَّهم أثبتوا لله صورة كصورة الآدمي في أبعاضها ، وقال في كتابه : " دفع شُبه التَّشبيه " : هؤلاء قد كسوا هذا المذهب شيناً قبيحاً حتَّى صار لا يُقال عن حنبلي إلَّا مجسِّم ، قال : وهؤلاء متلاعبون !!! وما عرفوا الله ولا عندهم من الإسلام خبر ولا يحدَّثون ، فإنهم يكابرون العقول ، وكأنَّهم يحدِّثون الصِّبيان والأطفال ، قال : وكلامهم صريحٌ في التَّشبيه ، وقد تبعهم خلقٌ من العوام ، وفضحوا التَّابع والمتبوع ".

انظر : السيف الصقيل في الردّ على ابن زفيل (ص١٣٠-١٣١) .

قُلْتُ : ومن المؤسف حقَّاً أن يقوم القائمون على المكتبة الشَّاملة / الإصدار السَّادس ، بشطب هذه الفقرة من كتاب : " مرهم العلل المعضلة في دفع الشُّبه والرَّدِّ على المعتزلة " ، وهذه خيانة من خياناتهم ، حتَّى أنَّني أجزم أنَّ من أهمِّ الأسباب التي دعتهم لإصدار المكتبة الشَّاملة : العبث بكتب أهل العلم ، كي توافق هواهم وعقائدهم ، ولكن هيهات ، فإنَّ للحقِّ رجال ، يأبى الله تعالى إلَّا أن يسخِّرهم ويستخدمهم لكشف مخازي القوم وسقطهم وخياناتهم على مدى الزَّمان ...

ومن أشهر الحنابلة الذين غلوا في دينهم غلوّاً فاحشاً : ابن حامد الحسن بن حامد بن علي بن حامد الورَّاق (٤٠٣هـ) ... قال الإمام التَّقي الحِصني : " وقال ابن حامد الرَّاسم نفسه بالحنبلي : هو فوق العرش بذاته ، وينزل من مكانه الذي هو فيه !!! فينزل وينتقل . ولمَّا سمع تلميذه القاضي منه هذا استبشعه ، فقال : النُّزول صفة ذاتيَّة ، ولا نقول نزوله انتقال ، أراد أن يغالط الأغبياء بذلك .

وقال غيره : يتحرَّك إذا نزل ، وحكوا هذه المقالة عن الإمام أحمد فُجوراً منه ، بل هو كذب محض على هذا السيِّد الجليل السَّلفي المنزِّه ، فإنَّ النُّزول إذا كان صفة لذاته لزم تجدُّدها كلّ ليلة وتعدُّدها ، والإجماع منعقد على أنَّ صفاته قديمة ، فلا تجدُّد ولا تعدُّد ، تعالى الله عمَّا يصفون .

وقد بالغ في الكفر من ألحق صفة الحقِّ بالخلق ، وأدرج نفسه في جريدة السَّامرة واليهود الذين هم أشدُّ عداوة للذين آمنوا ... " . انظر : دفع شبه من شبَّه وتمرَّد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد (ص١٣-١٤) ...

ومن المعلوم أنَّ ابن حامد الذي أشار إليه الإمام التَّقي الحصني صاحب طامَّات وأوابد ، وقد ردَّ عليه الإمام ابن الجوزي في كتابه الطيِّب : " دفع شُبه التَّشبيه بأكفِّ التَّنزيه " ، وممَّا قاله ابن الجوزي نقلاً عن ابن حامد : " وقال ابن حامد : أثبتنا لله وجهاً ، ولا نجوِّز إثبات رأس . قلت – ابن الجوزي – : ولقد اقشعرَّ بدني من جراءته على ذكر هذا ، فما أعوزه في التَّشبيه غير الرَّأس " .

وقال أيضاً : " ... وحكى ابن حامد أعظم من هذا ، فقال : ذهبت طائفة في قوله تعالى : ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾ [الحجر: ٢٩] ، إلى أنَّ تلك الرُّوح صفة من ذاته ، وأنَّها إذا خرجت رجعت إلى الله تعالى .

قلت – ابن الجوزي – : وهذا أقبح من كلام النَّصارى ، فما أبقى هذا من التَّشبيه بقيَّة " .

وقال أيضاً : " قال ابن حامد : يجب الإيمان بأنَّ لله تعالى ساقاً صفة لذاته ، فمن جحد ذلك كفر . قلت – ابن الجوزي – : ولو تكلَّم بهذا عامِّيٌّ جلف كان قبيحاً ، فكيف بمن يُنسب إلى العلم ؟!! فإنَّ المتأوِّلين أعذر منهم ، لأنَّهم ردُّوا الأمر إلى اللغة ، وهؤلاء أثبتوا ساقاً للذَّات وَقَدَمَاً ، حتَّى يتحقَّق التَّجسيم والصُّورة " .

وقال أيضاً : " وقال ابن حامد : الحقُّ يختصُّ بمكان دون مكان ، ومكانه الذي هو فيه وجود ذاته على عرشه . وقال : وذهبت طائفة إلى أنَّ الله تعالى على عرشه قد ملأه ، والأشبه أنَّه مماسّ للعرش ، والكرسي موضع قدميه " .

وقال أيضاً : " وقال ابن حامد : نؤمن بأنَّ لله تعالى جنباً بهذه الآية – يعني بالآية قوله تعالى : ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] . قلت – ابن الجوزي – : واعجباً من عدم العقول ، إذا لم يتهيَّأ التَّفريط في جنب مخلوق ، كيف يتهيَّأ في صفة الخالق " .

وقال أيضاً : " قال ابن حامد : هذا خطأ ، إنَّما ينزل بذاته بانتقال " .

وقال أيضاً : " قال ابن حامد : هو على العرش بذاته ، مماسّ له ، وينزل من مكانه الذي هو فيه فيزول وينتقل . قلت – ابن الجوزي – : وهذا رجلٌ لا يعرف ما يجوز على الله تعالى " .

" وروىٰ ابن حامد : ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا﴾ [الأعراف: ١٤٣] ، قال : خرج منه أوَّل مفصل من خنصره " .

قال ابن حامد : يجب التَّصديق بأنَّ لله تعالىٰ حقواً – خصْراً – فتأخذ الرَّحم بحقوه . قال : وكذلك نؤمن بأنَّ لله جنْباً ، لقوله تعالىٰ : ﴿أَن تَقُولَ نَفۡسٞ يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] . قلت – ابن الجوزي – : وهذا لا فهم له أصلاً ، كيف يقع التَّفريط في جنب الذَّات " .

وقال أيضاً : " قال ابن حامد : والمراد بالتَّعلُّق : القُرب والمماسَّة بالحقو ، كما روي أنَّ الله تعالىٰ يُدني إليه داود حتَّىٰ يمسَّ بعضَه " .

وقال أيضاً : " قال ابن حامد : يجب الإيمانُ بما ورد من المماسَّة والقُرب من الحقِّ لنبيِّه في إقعاده علىٰ العرش ، قال : وقال ابن عمر : ﴿وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلۡفَىٰ وَحُسۡنَ مَـَٔابٖ﴾ [ص: ٤٠] ، قال : ذكر الله الدُّنو منه حتَّىٰ يمسَّ بعضه .

قلت – ابن الجوزي – : وهذا كذب علىٰ ابن عمر ، ومن ذكر تبعيض الذَّات كفر بالإجماع " .

وقال ابن حامد : رأيت بعض أصحابنا يثبتون لله وصفاً في ذاته ، بأنَّه يتنفَّس ، قال : وقالوا : الرِّياح الهابَّة مثل الرِّياح العاصفة ، والعقيم ، والجنوب ، والشِّمال ، والصّبا ، والدبُّور ، مخلوقة إلَّا ريحاً من صفاته ، هي : ذات نسيم حياتي ، وهي من نفس الرَّحمن . قلت – ابن الجوزي – : علىٰ من يعتقد هذا اللعنة ، لأنَّه يثبت جسداً مخلوقاً ، وما هؤلاء بمسلمين "... انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص١١٣) ، (ص١١٧) ، (ص١٢٠-١٢١) ، (ص١٣٥) ، (ص١٤٠) ، (ص١٤١) ، (ص١٩٧) ، (ص٢١٤) ، (ص٢٣١) ، (ص٢٣٢) ، (ص٢٤٥) ، (ص٢٧٤) بالترتيب .

وما قاله ابن حامد وغيره من المنتسبين للحنابلة ما جاء إلَّا من روايات باطلة وشاذَّة ومنكرة رواها بعض علمائهم ... كتلك التي رواها أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السِّجستاني (٢٨٠هـ) ، وغيره من علمائهم ...

ومن الرِّوايات المُنكَرة التي رواها عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السِّجستاني : " حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهَّ بْنُ رَجَاءٍ أبنا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْنِ خَلِيفَةَ قَالَ : " أَتَتِ امْرَأَةٌ إِلىٰ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَتْ : ادْعُ اللهَّ أَنْ يُدْخِلَنِي الجنَّة ، فَعَظَّمَ الرَّبَ . فَقَالَ : إِنَّ كُرْسِيَّهُ وَسِعَ السَّموات وَالْأَرْضَ ، وَإِنَّهُ لَيَقْعُدُ عَلَيْهِ ، فَمَا يَفْضَلُ مِنْهُ إِلَّا قَدْرُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ ، وَمَدَّ أَصَابِعَهُ الْأَرْبَعَ ، وَإِن لَهُ أطيطاً الرَّحل الْجَدِيد إِذْ رَكبه من يثقله " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد علىٰ المريسي الجهمي العنيد فيما افترىٰ علىٰ الله عزَّ وجلَّ من

التَّوحيد (١/ ٤٢٦) . قـــال المحقق : " الحَدِيث بِهَذَا الْإِسْنَاد ضَعِيف، فِيهِ عَبْدِ اللهَّ بْنِ خَلِيفَةَ. قَالَ عَنهُ الذَّهَبِيّ فِي الْمِيزَان ٢/ ٤١٤: "لَا يكَاد يعرف"، وَقَالَ عَنهُ ابْن حجر فِي التَّقْرِيب ١/ ٤١٢: "مَقْبُول" وَقَالَ الألباني فِي سلسلة الْأَحَادِيث الضعيفة ٢/ ٢٥٧: "لم يوثقه غير ابْن حبَان وتوثيقه لَا يعْتد بِهِ كَمَا بيّنت ذَلِك مرَارًا"، وَقَالَ ابْن كثير فِي تَفْسِيره ١/ ٣١٠: "لَيْسَ بذلك الْمَشْهُور، وَفِي سَمَاعه من عمر نظر، ثمَّ مِنْهُم من يرويهِ عَن عمر، مَوْقُوفا، وَمِنْهُم من يرويهِ مُرْسلا، وَمِنْهُم من يزِيد فِي مَتنه زِيَادَة غَرِيبَة، وَمِنْهُم من يحذفها، وَأغْرب مِنْهُ حَدِيث جُبَير بن مطعم فِي صفة الْعَرْش كَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُد فِي كِتَابه السّنة من سنَنه وَالله أعلم" وَأوردهُ ابْن خُزَيْمَة فِي التَّوْحِيد، مُرَاجعَة وَتَعْلِيق مُحَمَّد هراس ص"١٠٦"، بِصِيغَة التمريض من طَرِيق عبد الله بن خَلِيفَة وَقَالَ: "وَقد رَوَاهُ وَكِيع بن الْجراح، عَن إِسْرَائِيل، عَن أبي إِسْحَاق عبد الله بن خَلِيفَة وَقَالَ: "قد رَوَاهُ وَكِيع بن الْجراح، عَن إِسْرَائِيل، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عبد الله بن خَلِيفَة مُرْسلا لَيْسَ فِيهِ ذكر عمر بِيَقِين وَلَا ظن، وَلَيْسَ هَذَا الْخَبَر من شرطنا؛ لأَنَّه غير مُتَّصِل الْإِسْنَاد، لسنا نحتج فِي هَذَا الْجِنْس من الْعلم بالمراسيل المنقطعات". وَأوردهُ الهيثمي فِي الْمجمع ١/ ٨٣ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللهُّ عَنْهُ بِلَفْظ. الأطيط وَلَيْسَ فِيهِ الْعُقُود وَمِقْدَار الْأَصَابِع وَقَالَ: رَوَاهُ الْبَزَّار وَرِجَاله رجال الصَّحِيح. وَتعقب فِي الْهَامِش بِأَن فِيهِ عبد الله بن خَلِيفَة وَهُوَ مَجْهُول.

وَأوردهُ الألباني فِي سلسلة الْأَحَادِيث الضعيفة برقم ٨٦٦، ٢/ ٢٥٦) ... " .

وأيضاً : " حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ خَالِدٍ الدِّمَشْقِيُّ ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ شَابُور أبنا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللهَّ مَوْلَىٰ غفرة ، قَالَ : سعمت أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : رَضِيَ اللهُّ عَنْهُ ، يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللهَّ صَلَّىٰ اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَتَانِي جِبْرِيلُ ، فَقَالَ : إِنَّ رَبَّكَ اتَّخَذَ فِي الجنَّة وَادِياً أَفْيَحَ مِنْ مِسْكٍ أَبْيَض ، فَإِذَا كَانَ يَوْم الْجُمُعَة من أَيَّامِ الْآخِرَةِ هَبَطَ الرَّبُّ مِنْ عَرْشِهِ إِلَىٰ كُرْسِيِّه ... " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد علىٰ المريسي الجهمي العنيد فيما افترىٰ علىٰ الله عَزَّ وَجَلَّ من التَّوحيد (١/ ٤٢٠-٤٢١) .

وقال أيضاً : "وَقَدْ بَلَغَنَا أَنَّهم حِينَ حَمَلُوا الْعَرْش وَفَوْقَهُ الْجَبَّارُ فِي عِزَّتِهِ ، وَبَهَائِهِ ضَعُفُوا عَنْ حَمْلِهِ وَاسْتَكَانُوا ، وَجَثَوْا عَلَىٰ رُكَبِهِمْ ، حتَّىٰ لُقِّنُوا "لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهَّ ، فَاسْتَقَلُّوا بِهِ بِقُدْرَةِ اللهَّ وَإِرَادَتِهِ . لَوْلَا ذَلِكَ مَا اسْتَقَلَّ بِهِ الْعَرْشُ ، وَلَا الْحَمَلَةُ ، وَلَا السَّموات وَالْأَرْض ، وَلَا مَنْ فِيهِنَّ . وَلَوْ قَدْ شَاءَ لَاسْتَقَرَّ عَلَىٰ ظَهْرِ بَعُوضَةٍ ، فَاسْتَقَلَّتْ بِهِ بِقُدْرَتِهِ وَلُطْفِ رُبُوبِيَّتِهِ ، فَكَيْفَ عَلَىٰ عَرْشٍ عَظِيمٍ أَكْبَرَ مِنَ السَّموات السَّبْعِ وَالْأَرَضِينَ السَّبْعِ ؟ وَكَيْفَ يُنْكِرُ أَيُّهَا النفاج أَن عَرْشه يقلهُ ... ". ا انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد علىٰ المريسي الجهمي العنيد فيما افترىٰ علىٰ الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد (١/ ٤٥٨) . قال المحقق : " هَذَا غير صَحِيح، فَلَيْسَ الْعَرْش حَامِلا للرب وَلَا يقلهُ، بل الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مستغن عَن الْعَرْش وَغَيره من الْمَخْلُوقَات وَهُوَ الْحَامِل للعرش ولحملة الْعَرْش بقوته وقدرته، وَهُوَ الَّذِي "يمسك السَّمَاوَات وَالْأَرْض أَن تَزُولَا وَلَئِن زالتا إِن أمسكهما من أحد من بعده أَنَّه كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا" وَمن الْمَعْلُوم بِالضَّرُورَةِ من دين الْمُرْسلين أَن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ غَنِي عَن جَمِيع الْمَخْلُوقَات عين فَمَا دونهَا إِلَّا بِهِ سُبْحَانَهُ وَهُوَ الْغَنِيّ الحميد " .

ومن المعلوم أنَّ ابن تيمية كان يوصي بقراءة كُتُب عثمان بن سعيد الدَّارمي (٢٨٠هـ) ، ويقول بأنَّ فيها منْ تَقْرِيرِ التَّوحيد ما ليسَ في غيرها ، قال الإمام ابن قيِّم الجوزية (٧٥١هـ) ، تلميذ ابن تيمية : " وَكَانَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ يُوصِي بِهَذَيْنَ الْكِتَابَيْنِ – أي : كتابَيْ عثمان بن سعيد الدَّارمي : الرَّدّ على الجهميَّة ، وكتاب الرَّدّ على بشر المريسي – أَشَدَّ الْوَصِيَّةِ وَيُعَظِّمُهُمَا جدّاً ، وَفِيهِمَا مِنْ تَقْرِيرِ التَّوحيد وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ بِالْعَقْلِ وَالنَّقْلِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهِمَا !!! ". انظر : اجتماع الجيوش الإسلامية (٢/ ٢٣١) .

وعثمان الدَّارمي هذا هو القائل : " ... لِأَنَّ الْحَيَّ الْقَيُّومَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ، وَيَتَحَرَّكُ إِذَا شَاءَ ، ويهبطُ ويرتفعُ إذا شَاءَ ، وينقبض ، وَيَبْسُطُ ، وَيَقُومُ ، وَيَجْلِسُ إِذَا شَاءَ ؛ لِأَنَّ أَمَارَةَ مَا بَيْنَ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ التَّحَرُّكَ ، كُلُّ حَيٍّ مُتَحَرِّكٌ لَا مَحَالَةَ ، وَكُلُّ مَيِّتٍ غَيْرُ مُتَحَرِّكٍ لَا مَحَالَةَ " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عَزَّ وَجَلَّ من التَّوحيد (١/ ٢١٥) .

وهذا كلامٌ صريحٌ في التَّجسيم الذي اشتهر به عثمان الدَّارمي ، فالنُّزول والمجيء والإتيان صفات منفيَّة عن الله تعالى من طريق الحركة والانتقال التي هي انتقال من مكان إلى مكان ، لأنَّ الحركة لا تتمّ إلَّا من خلال جسم ينتقل من مكان إلى آخر ، والله تعالى ليس جسماً ، وغير حالٍّ في مكان ... كما أنَّ كلامه يحمل تصريحاً قبيحاً بحلول الحوادث في الله تعالى ، والعياذ بالله ...

وأبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السِّجستاني ، هو غير الدَّارمي صاحب السُّنن المشهور الذي هو أبو محمَّد عبد الله بن عبد الرَّحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصَّمد الدَّارمي ، التَّميمي السَّمرقندي (٢٥٥هـ) ...

وها هو من لا يحيد عن أقوال الدَّارمي قيْد أُنمله : أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرَّاني يقول في " مجموع الفتاوى" (٤/ ٣٧٤) : " إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا ، فَقَدْ حَدَثَ الْعُلَمَاءُ الْمَرْضِيُّونَ وَأَوْلِيَاؤُهُ الْمَقْبُولُونَ : أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُجْلِسُهُ رَبُّهُ عَلَى الْعَرْشِ مَعَهُ . رَوَى ذَلِكَ محمَّد بْنُ فَضِيلٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ ؛ فِي تَفْسِيرِ : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩] ، وَذَكَرَ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهٍ أُخْرَى مَرْفُوعَةٍ وَغَيْرِ مَرْفُوعَةٍ " .

وقال ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" (٦/ ١٦٦) : " ... وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّه إِذَا جَاءَهُمْ وَجَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ ، أَشْرَقَتْ الْأَرْضُ كُلُّهَا بِأَنْوَارِهِ " .

وقال إمامهم حافظ الحكمي (١٣٧٧هـ) : " ... عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : " إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ إلى السَّماء الدُّنيا ، وَلَهُ فِي كُلِّ سَمَاءٍ كُرْسِيٌّ ، فَإِذَا نَزَلَ إلى سَمَاءِ الدُّنيا جَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ

ثمَّ مَدَّ سَاعِدَيْهِ فَيَقُولُ : مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ غَيْرَ عَدِيمٍ وَلَا ظَلُومٍ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَتُوبُ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ الصُّبْحِ ارْتَفَعَ فَجَلَسَ عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ " . رَوَاهُ ابْنُ مَنْدَهْ " .

وقال أيضاً : " ... إِنَّ اللهَّ اتَّخَذَ فِي الجنَّة وَادِياً أَفْيَحَ مِنْ مِسْكٍ أَبْيَضَ ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ نَزَلَ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ أَعْلَىٰ ذَلِكَ الْوَادِي " .

وقال أيضاً : " ... فَآتِي رَبِّي وَهُوَ عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ – أَوْ عَلَىٰ سَرِيرِهِ – فَيَتَجَلَّىٰ لِي رَبِّي ، فَأَخِرُّ لَهُ سَاجِداً " .

وقال أيضاً : " وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ أَنَّ جَعْفَراً رَضِيَ اللهُّ عَنْهُ جَاءَهَا إِذْ هُمْ بِالْحَبَشَةِ يَبْكِي ، فَقَالَتْ : مَا شَأْنُكَ ؟ قَالَ : " رَأَيْتَ فَتًىٰ مُتْرَفاً مِنَ الْحَبَشَةِ ، شَابّاً جَسِيماً مَرَّ عَلَىٰ امْرَأَةٍ ، فَطَرَحَ دَقِيقاً كَانَ مَعَهَا ، فَنَسَفَتْهُ الرِّيحُ ، فَقَالَتْ: أَكِلُكَ إِلىٰ يَوْمِ يَجْلِسُ الْمَلِكُ عَلَىٰ الْكُرْسِيِّ ، فَيَأْخُذُ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ " . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ وَغَيْرُهُ ". انظر : معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول (١/ ٢٩٥) ، (١/ ٣٢٠) ، (١/ ٣٣٢) ، (١/ ١٧٨) بالترتيب .

وللعلم فإنَّ لفظة الجلوس لم يرد إطلاقها علىٰ الله لا في القرءان ولا في الحديث ، وهي إحدىٰ بدع المجسِّمة التي أخذوها عن اليهود ...

ومن المعلوم يقيناً أنَّ العديد من عقائد المجسِّمة مأخوذة عن عقائد اليهود الذين ينسبون لله الجلوس علىٰ العرش ، والجسم ، والجوارح ، والأعضاء ، وغير ذلك ... ومع ذلك نسبوا أنفسهم زوراً وبُهتاناً للسَّلف الصَّالح ، والعياذ بالله تعالىٰ ...

وقد تجلَّىٰ التَّجسيم عند المتسلِّفة باعْتِقَادُهُم بِأَنَّ لله تَعَالَىٰ صُوْرَة ...

فمن العجائب والغرائب أن يقوم ابن تيمية بتصحيح رواية الشَّاب الأمرد ، فقد قال في كتابه : " بيان تلبيس الجهميَّة" (٧/ ٢٩٠) : " كما في الحديث الصَّحيح المرفوع عن قتادة عن عكرمة عن ابن عبَّاس قال : قال رسول الله صَلَّىٰ اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " رأيت ربِّي في صورة شابٍّ أمرد له وفرة جعد قطط في روضة خضراء " .

وقال الإمام ابن تيمية : " ... فقوله : " فإذا أنا بربِّي في أحسن صورة " ، صريحٌ في أنَّ الذي كان في أحسن صورة هو ربُّه " .

فماذا تقولون في هذا التَّشبيه ؟؟

وقال أيضاً : " ... أنَّ حديث أُم الطُّفيل نصٌّ في أنَّ الصُّورة كانت للمرئي ، حيث قال : سمعت رسول الله صَلَّىٰ اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يذكر أنَّه رأىٰ ربَّه في صورة شاب موفّر ، رِجْلاه في خضر ، عليه نعلان من ذهب ، علىٰ وجهه فراش من ذهب " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (١/ ٣٥٨) ، (٧/ ٣٦٥) بالترتيب .

وهذا أيضاً ... ألا يُعتبر ما تضمَّنه الحديث تشبيهاً لله تعالىٰ بخلقه ؟!! أم ماذا هو ؟!! وألا يعتبر الحديث تحديداً لله تعالىٰ ؟ وألا يشتمل الحديث علىٰ كونه تعالىٰ متحيِّزاً ؟!! لأنَّ الشابَّ الأمرد لا يعيش إلَّا ضمن حيِّزٍ ، ثمَّ أليس الحديث لوناً من ألوان التَّجسيم بأبعاده الثَّلاثة من الطُّول والعَرْض والارتفاع ؟!! . مع أنَّ حديث أُم الطُّفيل هذا حديث باطل منكر ، حكم بضعفه الإمام أحمد ، قال القاضي أبو يعلىٰ (٤٥٨هـ) : " ورأيت فِي مسائل مهنا بن يحيىٰ الشَّامي (٢٦٠هـ) ، قَالَ : سألته يعني أَحْمَد عن حديث رواه ابن وهب ، عن عمرو بن الحرث ، عن سعيد بن أَبِي هلال ، أن مروان بن عثمان حدثه ، عن أُم الطُّفيل امرأة أَبِي بن كعب ، أَنَّهَا قالت : سمعت النَّبيَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يذكر أَنَّه رأىٰ ربَّه فِي المنام فِي صورة شابٍّ موفر ، رجلاه فِي خضر ، عليه نعلان من ذهب ، عَلَىٰ وجهه فراش من ذهب " فحوَّل وجهه عنِّي ، وَقَالَ : هَذَا حديث منكر، وَقَالَ : لا نعرف هَذَا رجل مجهول يعني مروان بن عثمان ، فظاهر هَذَا التَّضعيف من أَحْمَد لحديث أُم الطُّفيل " . انظر : إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/ ١٤٠-١٤١) .

فالحديث موضوعٌ تالفٌ ، وقد ضعَّفه الإمام أحمد كما سبق ... قال السقَّاف في تخريجه للحديث : " هذا الحديث لا يثبت من ناحية سنده ومتنه من وجوه : فالحديث لا يثبت من ناحية سنده ومتنه من وجوه :

الأَوَّلُ : رواه التِّرمذي في سننه (٥ / ٣٦٦) ، وحسَّنه ، والخطيب البغدادي في تاريخه (٨/ ١٥٢) ، وابن الجوزي في " الموضوعات " (١ / ١٢٥) ، والطَّبراني في " المعجم الكبير " (١ / ٣١٧) ، وأورده الحافظ السُّيوطي في كتابه " اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة " (١ / ٣١) ، وذكر أنَّ في سنده حمَّاد بن سلمة ، وقد روي الحديث عن حمَّاد بلفظ آخر ، كما قال السُّيوطي في " اللآلئ المصنوعة " (١ / ٣١) ، ذكر هذا اللفظ الحافظ الذَّهبي في " الميزان " ، وابن عدي في " الكامل في الضُّعفاء " ، ففي ميزان الاعتدال (١ / ٥٩٣) ، قال : رأيت ربي جعداً أمرد عليه حلَّة خضراء . قلت : أورد الذَّهبي صدر الحديث الذي نحن بصدده والذي اضطرب فيه الرُّواة وماجوا اضطراباً عجيباً في كتابه القيِّم : " سير أعلام النُّبلاء " (١٠ / ١١٣ - ١١٤) من طريق حمَّاد هذا ، وقال : وهو بتمامه في تأليف البيهقي ، وهو خبر منكر ، نسأل الله السَّلامة في الدِّين .. ا.هـ .

قلت : الإمام الحافظ البيهقي قال في كتابه " الأسماء والصِّفات " (ص ٣٠٠ بتحقيق المحدث الكوثري) : وقد روي من وجه آخر وكلّها ضعيف . ا.هـ قلت : وهذا تصريحٌ من البيهقي بضعف طرق هذا الحديث ، وقول الذَّهبي معه بأنَّه منكر ، مع إيراد الحافظ السُّيوطي وابن الجوزي له في الموضوعات يثبت وضعه بلا شكٍّ ولا ريب . كما أنَّ الحافظ ابن خزيمة أطـــال في ردَّ أحاديث الصُّورة في كتابه في الصِّفات . فإن قال

قائل : قد حسَّن التِّرمذي الحديث بل قد صحَّحـــه في بعض الرِّوايات عنه ، قلنا : هذا لا ينفع لوجوه : منها : أنَّ التِّرمذي رحمه الله تعالىٰ متساهل في التَّصحيح والتَّحسين ، مثله مثل الحاكم رحمه الله في المستدرك ، يصحِّح الموضوعات ، كما هو مشهور عند أهل الحديث . ومنها : أنَّ تضعيف هؤلاء الحفَّاظ الذين ذكرناهم وهم جهابذة أهل الحديث الذين حكموا علىٰ الحديث بأنَّه منكر وموضوع وغير ذلك ، مقدَّم علىٰ تحسين التِّرمذي أو تصحيحه . ومنها : أنَّ الثَّابت من كلام التِّرمذي رحمه الله من نسخ سننه أنَّه قـال : حسن غريب ، كما نقل ذلك عنه الحافظ المزِّي في " تحفــة الأشراف " (٤/٣٨٢/٤) ، والمنذري في " التَّرغيب والتَّرهيب " ، وقد فصَّل القَوْلُ في المسألة الحافظ ابن حجر العسقلاني حيث قال في كتابـــه : " النُّكت الظِّراف " المطبوع مع تحفة الأشراف معلِّقاً علىٰ قول التِّرمذي : " حسن غريب " ما نصّه : " حديث : أتاني ربِّي في أحسن صورة ... الحديث . قلت : قال محمَّد بن نصر المروزي في كتاب " تعظيم قدر الصَّلاة " : هذا حديث اضطرب الرُّواة في إسناده ، وليس يثبت عند أهل المعرفة " . ا.هـ كلام ابن حجر العسقلاني . وقال الحافظ ابن حجر في " تهذيب التَّهذيب " (٦ / ١٨٥ طبعة دار الفكر) : قال أبو زرعة الدِّمشقي : قلت لأحمد : إنَّ ابن جابر يحدِّث عن ابن اللجلاج عن عبد الرَّحمن بن عائش حديث : " رأيت ربِّي في أحسن صورة " ، ويحدث به قتادة ، عن أبي قلابة ، عن خالد بن اللجلاج ، عن ابن عبَّاس ، قال : هذا ليس بشيء . ا.هـ وقال ابن الجوزي في كتابه " العلل المتناهية " (١/ ٣٤) عقب هذا الحديث : أصل هذا الحديث وطرقه مضطربة ، قال الدَّارقطني : كلُّ أسانيده مضطربة ليس فيها صحيح ا.هـ. قلت : والمضطرب من أقسام الضَّعيف كما هو معلوم ...

الوَجْهُ الثَّانِي : هناك ألفاظ مُنكرة في متن الحديث تؤكِّد وضعه ، منها : إثبات الصُّورة لله تعالىٰ ، وكذلك إثبات الكفِّ له سبحانه وتعالىٰ عن ذلك ، وأنَّها بقدر ما بين كتفي سيِّدنا رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وإثبات علم ما في السَّمَوَات والأرض للنَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وغير ذلك ممَّا لا أودُّ الآن الإطالة بسرده ، فأقول مجيباً عن بعض هذه المسائل : أمَّا الأولىٰ : فالله عَزَّ وَجَلَّ ليست له صورة ، بلا شكٍّ ، وذلك لأنَّه بيَّن أنَّ المخلوقات ، ومنها الإنسان : مركَّبة من صورة ، وهو سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ : ١١] ، إذ قال سبحانه : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ * ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ * فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار :٦-٨] ، وأجمع أهل السُّنَّة علىٰ استحالة الصُّورة علىٰ الله عَزَّ وَجَلَّ ، كما نقل ذلك الاجماع الشَّيخ الإمام عبد القاهر البغدادي في كتابه العظيم : " الفَرْقُ بين الفِرَق " (ص ٣٣٢) ، وقال الشَّافعي رحمه الله تعالىٰ ورضي عنه ، كما في " سير أعلام النُّبلاء " ، و " الحلية " (٩/ ١٠٥)

، و " آداب الشَّافعي " لابن أبي حاتم ، وغير ذلك : الاجماع أكبر من الحديث المنفرد . ا هـ. أي أنَّ الاجماع إذا صادمه حديث آحاد أسقط الاحتجاج به ، بل يدلُّ ذلك على وضعه ، وأنه لا أصل له ، كما يقول الحافظ الخطيب البغدادي في كتابه : " الفقيه والمتفقِّه " (١ / ١٣٢) .

كما أنَّ قوله في الحديث : " فعلمت ما بين السَّمَوَات والأرض " تنقضه نصوص صحيحة صريحة ، منها : قوله تعالى : ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام : ٥٩] ، فالله عَزَّ وَجَلَّ أوضح لنا وبيَّن أنَّ علمه بهذه الأشياء الموجودة في ظلمات الأرض ممَّا لا يعلمها إلا هو ، وأمَّا الملائكة فكلٌّ منهم موكَّل بشيء محدود معلوم في السَّماء أو في الأرض ، أمَّا علم جميع وظائفهم ، وما في السَّماء والأرض فهو لله عَزَّ وَجَلَّ .

ومنها : قوله سبحانه : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الحجرات : ١٨] ، فلو كان سيّدنا محمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعلم ذلك أيضاً لقال : " إنَّ الله ورسوله يعلمان غيب السَّمَوَات والأرض " . وفي الحديث الصَّحيح : سئل النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أي البقاع خير ؟ فقال : " لا أدري " ، فقال السَّائل : أي البقاع شرّ ؟ فقال : " لا أدري " ، فسأل سيّدنا جبريل ، فقال : لا أدري ، فسأل الله تعالى ، فأوحى إليه : إنَّ خير البقاع المساجد ، وشرّ البقاع الأسواق ... " . انظر : أقوال الحفاظ المنثورة لبيان وضع حديث : " رأيت ربِّي في أحسن صورة ، الأستاذ حسن السقاف ، مطبوع بذيل كتاب دفع شبه التشبيه لابن الجوزي (ص٢٨١-٢٨٦ باختصار) .

وقام المدعو حمود بن عبد الله بن حمود بن عبد الرَّحمن التُّويجري (١٤١٣هـ) ، بتصنيف كتاب سمَّاه : " عقيدة أهل الإيمان في خلق ءادم على صورة الرَّحمن " ، جاء فيه : " أنَّ الله جلَّ وعزَّ لمَّا خلق السَّماء والأرض ، قال : نخلقُ بشراً بصورتنا ، فخلق آدم ... " .

وفي كتابه سالف الذِّكر نقل التُّويجري عن التَّوراة المحرَّفة ، فقال : " وأيضاً فهذا المعنى عند أهل الكتاب من الكتب المأثورة عن الأنبياء كالتَّوراة فإنَّ في السِّفر الأَوَّلُ منها : سنخلُقُ بشراً على صورتنا يشبهها " .

وقال أيضاً : " ... وكذلك حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما أَنَّ موسى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضرب الحجر لبني إسرائيل فتفجَّر ، وقال : " اشربوا يا حمير " ، فأوحى الله تبارك وتعالى إليه : " عمدت إلى خلقٍ من خلقي ، خلقتُهم على صُورتي ، فشبَّهتهم بالحمير " ، فما برح حتَّى عُوتب " .

وقال أيضاً : " ... عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " من قاتل فليجتنب الوجه ، فإنَّ صورة وجه الإنسان علىٰ صورة وجه الرَّحمن " .

وقال أيضاً : " ... وثانيها : حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنَّ رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قال : " لا تقبِّحوا الوجه ، فإنَّ الله خلق آدم علىٰ صورة الرَّحمن " . أخرجه ابن خزيمه في كتاب التَّوحيد وإثبات صفات الرَّب عَزَّ وَجَلَّ (١/ ٨٥) ، وقال : " وقد افتتن بهذه اللفظة التي في خبر عطاء عالم ممَّن لم يتحر العلم ، وتوهَّموا أنَّ إضافة الصُّورة إلىٰ الرَّحمن في هذا الخبر من إضافة صفات الذَّات ، فغلطوا في هذا غلطاً بيِّناً ، وقالوا مقالة شنيعة مضاهية لقول المشبِّهة ، أعاذنا الله وكلّ المسلمين من قولهم .

والذي عندي في تأويل هذا الخبر إن صحَّ من جهه النَّقل موصولاً ، فإنَّ في الخبر عللاً ثلاثاً :

إِحْدَاهُنَّ : أنَّ الثَّوري قد خالف الأعمش في إسناده ، فأرسل الثَّوري ولم يقل عن ابن عمر .

وَالثَّانِيَة : أنَّ الأعمش مدلِّس ، لم يذكر أنَّه سمعه من حبيب بن أبي ثابت .

وَالثَّالِثَة : أنَّ حبيب بن أبي ثابت أيضاً مدلِّس ، لم يعلم أنَّه سمعه من عطاء ، سمعت إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشَّهيد يقول : ثنا أبو بكر بن عيَّاش عن الأعمش ، قال : قال حبيب بن أبي ثابت : لو حدَّثني رجل عنك بحديث لم أبال أن أرويه عنك ، يريد : لم أبال أن أدلِّسه .

قال أبو بكر : ومثل هذا الخبر لا يكاد يحتجُّ به علماؤنا من أهل الأثر ، لا سيَّما إذا كان الخبر في مثل هذا الجنس فيما يوجب العلم لو ثبت ، لا فيما يوجب العمل بما قد يستدلّ علىٰ صحَّته وثبوته بدلائل من نظر وتشبيه وتمثيل بغيره من سنن النَّبي من طريق الأحكام والفقه .

فإن صحَّ هذا الخبر مسنداً بأن يكون الأعمش قد سمعه من حبيب بن أبي ثابت ، وحبيب قد سمعه من عطاء بن أبي رباح ، وصحَّ أنَّه عن ابن عمر علىٰ ما رواه الأعمش ، فمعنىٰ هذا الخبر عندنا أنَّ إضافة الصُّورة إلىٰ الرَّحمن في هذا الخبر إنَّما هو من إضافة الخلق إليه " .

وهذا نصٌّ صريحٌ في أَنَّ الله تعالىٰ خلق الإنسان علىٰ صورة وجهه الذي هو صفة من صفات ذاته . وهذا النَّصُّ لا يحتمل التَّأويل ، وفيه أبلغُ ردٍّ علىٰ ابن خزيمة ، وعلىٰ كلِّ من تأَوَّل الحديث بتأويلات الجهميَّة المعطِّلة " . انظر : عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم علىٰ صورة الرَّحمن (ص١٦) ، (ص٣١) ، (ص٧٦) ، (ص٢٧) ، (ص١٢٩) ، (ص٤٠) .

والكتاب المذكور قام بتقريظه الشَّيخ ابن باز ، حيث قال في تقريظه له :

بِسْمِ اللهِ الرَّحمن الرَّحِيمِ

المملكة العربيَّة السعوديَّة ... الرَّقم ٣٨٠/ خ

رئاسة إدارات البحوث العلميَّة والإفتاء والدَّعوة والإرشاد ... التَّاريخ ٣٠/ ٣/ ١٤٠٨هـ

الحمد لله وحده ، والصَّلاة والسَّلام علىٰ من لا نبي بعده ، وعلىٰ آله وأصحابه ومن اهتدىٰ بهداه ، أمَّا بعد :

فقد اطَّلعتُ علىٰ ما كتبه صاحب الفضيلة الشَّيخ حمود بن عبد الله التُّويجري وفقه الله وبارك في أعماله ، فيما ورد من الأحاديث في خلق آدم علىٰ صورة الرَّحمن ، وسمَّىٰ مؤلَّفه في ذلك : " عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم علىٰ صورة الرَّحمن " ، فألفيته كتاباً قيِّماً !!! كثير الفائدة !!! قد ذكر فيه الأحاديث الصَّحيحة الواردة في خلق آدم علىٰ صورة الرَّحمن ، وفيما يتعلَّق بمجيء الرَّحمن يوم القيامة علىٰ صورته !!! وقد أجاد وأفاد !!! وأوضح ما هو الحقّ في هذه المسألة !!! وهو أَنَّ الضَّمير في الحديث الصَّحيح في خلق آدم علىٰ صورته يعود إلىٰ الله عَزَّ وَجَلَّ !!! وهو موافق لما جاء في حديث ابن عمر : أَنَّ الله خلق آدم علىٰ صورة الرَّحمن . وقد صحَّحه الإمام أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، والآجري ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، وآخرون من الأئمَّة رحمة الله عليهم جميعاً . وقد بيَّن كثيرٌ من الأئمَّة خطأ الإمام ابن خزيمة رحمه الله في إنكار عود الضَّمير إلىٰ الله سبحانه في حديث ابن عمر ، والصَّواب ما قاله الأئمة المذكورون وغيرهم في عود الضَّمير إلىٰ الله عَزَّ وَجَلَّ ، بلا كيف ، ولا تمثيل ، بل صورة الله سبحانه تليق به وتناسبه كسائر صفاته ، ولا يشابهه فيها شيء من خلقه سبحانه وتعالىٰ ، كما قال عَزَّ وَجَلَّ : ﴿**قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ**﴾[الإخلاص: ١ – ٤] ، وقال عَزَّ وَجَلَّ : ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ**﴾ [الشورىٰ: ١١] ، وقال سبحانه : ﴿**هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا**﴾ [مريم: ٦٥] ، وقال عَزَّ وَجَلَّ : ﴿**فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ**﴾ [النحل: ٧٤] .

والآيات في هذا المعنىٰ كثيرة ، والواجب علىٰ أهل العلم والإيمان إمرار آيات الصِّفات وأحاديثها الصَّحيحة كما جاءت ، وعدم التَّأويل لها بما يخالف ظاهرها ، كما درج علىٰ ذلك سلف الأمَّة وأئمَّتها ، مع الإيمان بأَنَّ الله سبحانه ليس كمثله شيء ، في صورته ، ولا وجهه ، ولا يده ، ولا سائر صفاته ، بل هو سبحانه له الكمال المطلق من جميع الوجوه في جميع صفاته ، لا شبيه له ، ولا مثْل له ، ولا تكيَّف صفاته بصفات خلقه ، كما نصَّ علىٰ ذلك سلف الأمَّة وأئمَّتها من أصحاب النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأتباعهم بإحسان رحمهم الله جميعاً وجعلنا من أتباعهم بإحسان . ومن تأمَّل ما كتبه أخونا العلَّامة الشَّيخ حمود التُّويجري في هذا الكتاب وما نقله عن الأئمَّة اتَّضح له ما ذكرنا ، فجزاه الله خيراً ، وزاده من العلم والإيمان

، وجعلنا وإيَّاه وسائر إخواننا من أنصار السُّنَّة والقرآن ، إنَّه وليُّ ذلك والقادر عليه . وصلَّىٰ الله وسلَّم وبارك علىٰ عبده ورسوله نبيِّنا محمَّد وآله وأصحابه ومن استقام علىٰ نهجه إلىٰ يوم الدِّين .

عبد العزيز بن عبد الله بن باز / الرَّئيس العام لإدارات البحوث العلميَّة والإفتاء والدَّعوة والإرشاد " .

أليس هذا تشبيهاً لله تعالىٰ بخلقه ... أم ماذا تسمُّونه يا أهل النُّهىٰ والحِجىٰ ؟! ذاب الثَّلج وبان المرج ، ولم يعُد شيء خافياً علىٰ ذي لبٍّ ...

وقال الدكتور المتوهبن المتسلِّف محمَّد خليل هرَّاس في تعليقه علىٰ كتاب " التَّوحيد " لابن خزيمة : " فالصُّورةُ لا تُضاف إلىٰ الله كإضافة خلقه إليه ، لأنَّهَا وصفٌ قائمٌ به ". انظر : هامش كتاب التَّوحيد وإثبات صفات الرب لابن خزيمة (ص٣٨-٣٩) ، ط١٩٧٨م .

وقد رددتُ عليهم في هذه المسألة في رسالة منشورة بعنوان : " أقوالُ العلماء المنثورة في تنزيه الله عن الصُّورة " .

وعلىٰ كلِّ حال فإنَّه يجب علىٰ علماء الأمَّة أن يوقفوا هؤلاء وأمثالهم عند حدِّهم ، فقد بغوا وطغوا في البلاد ، وأكثروا فيها الفساد ، ولبسوا لبوس المراوغة والعناد ، وتطاولوا علىٰ علماء الأمَّة بجهلهم وأموالهم وإعلامهم وكذا بالكُتب المزوَّقة التي تُوزَّع بالملايين فتُهدىٰ ولا تُباع في مختلف الأصقاع !!! ... فالواجب أن تجتمع الكلمة علىٰ التَّحذير منهم ، بكشف مخازيهم وضلالاتهم ، وعيوبهم ، وإفلاسهم العلمي ، فقد استغلُّوا غفلة النَّاس وجهلهم ، فعمدوا إلىٰ نشر ترَّهاتهم وخُزعبلاتهم التي أخمدها علماء الأمَّة في القرن الثَّامن الهجري ، وبقيت هامدة خامدة الأنفاس لا تقوىٰ علىٰ الحِراك حتَّىٰ القرن الثَّاني عشر ، فوجدت الهمج الرّعاع الأعراب الأجلاف الجهَّال الذين اعتنقوها واعتقدوها مرَّة ثانية بعد أسلافهم من الحشويَّة والمشبِّهة ، الذين طغوا في البلاد ، وأكثروا فيها الفساد ...

وبسبب جرأة من يزعمون ويدَّعون السَّلفيَّة في إظهار باطلهم ، فقد اضطرَّ العديد من علماء الأمَّة إلىٰ أن يكتبوا محاضر في العقائد الصَّحيحة ، حرصاً منهم علىٰ التَّصحيح والتَّصويب ، ونشر الحقِّ بين الأُمَّة وخاصَّة في أمور العقيدة ، ومن ذلك : المحضر الذي كتبه جماعة من أئمَّة الشَّافعية ، منهم : الشَّيخ أبو إسحاق الشِّيرازي (٤٧٦هـ) ، والإمام أبو بكر الشَّاشي (٥٠٧هـ) ، وغيرهما ، وهذا نصُّه :

بِسم اللهَّ الرَّحمن الرَّحِيم : يشْهد من ثَبت اسْمه وَنسبه ، وَصَحَّ نهجه ومذهبه ، واختبر دينه وأمانته ، من الْأَئِمَّة الْفُقَهَاء ، والأماثل الْعلمَاء ، وَأهل الْقُرْآن والمعدلين الْأَعْيَان ، وَكَتَبُوا خطوطهم الْمَعْرُوفَة ، بعباراتهم المألوفة ، مسارعين إِلَىٰ أَدَاء الْأَمَانَة ، وتوخَّوا فِي ذَلِك مَا تحظره الدّيانَة ، مَخَافَة قَوْله تَعَالَىٰ : ﴿**وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن**

﴿كَتَمَ شَهَادَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة: ١٤٠] ، إِنَّ جمَاعَة من الحشويَّة والأوباش الرّعاع ، المتوسِّمين بالحنبليَّة ، أظهرُوا بِبَغْدَادَ من الْبدع الفظيعة والمخازي الشَّنيعة ، مالم يتسمح بِهِ ملحد فضلاً عَن موحِّد ، وَلَا تجوز بِهِ قَادِح فِي أصل الشَّرِيعَة ، وَلَا معطِّل ، ونسبوا كلَّ من ينزِّه الْبَارِي تَعَالَىٰ وَجلَّ عَن النَّقائص والآفات ، وينفي عَنهُ الْحُدُوث والتشبيهات ، ويقدِّسه عَن الْحُلُول والزَّوال ، ويعظمه عَن التَّغَيُّر من حَال إِلىٰ حَال ، وَعَن حُلُوله فِي الْحَوَادِث ، وحدوث الْحَوَادِث فِيهِ ، إِلىٰ الْكفْر والطغيان ، ومنَافاة أهل الْحق وَالْإِيمَان ، وتنَاهوا فِي قذف الْأَئِمَّة الماضين ، وثلب أهل الْحق وعصابة الدِّين ، ولعنهم فِي الْجَوَامِع والمشاهد والمحافل والمساجد والأسواق والطُّرقات وَالْخلْوَة وَالْجَمَاعَات ، ثمَّ غرَّهم الطَّمع والإهمال ، ومدَّهم فِي طغيانهم الغيُّ والضَّلال ، إِلىٰ الطعْن فِيمَن يعتضد بِهِ أَئِمَّة الْهدىٰ ، وَهُوَ للشريعة العروة الوثقىٰ ، وَجعلُوا أَفعاله الدِّينِيَّة معاصي دنيَّة ، وترقّوا من ذَلِك إِلىٰ الْقدح فِي الشَّافِعِي رَحْمَة الله عَلَيْهِ وَأَصْحَابه ، وَاتفقَ عود الشَّيخ الإِمَام الأوحد أَبِي نصر ابْن الْأُسْتَاذ الإِمَام زين الْإِسْلَام أبي الْقَاسم الْقشيرِي (٤١٨هـ) رَحْمَة اللهَّ عَلَيْهِ من مَكَّة حرسها اللهَّ ، فَدَعَا النَّاس إِلىٰ التَّوحِيد ، وَقدَّس الْبَارِي عَن الْحَوَادِث والتحديد ، فَاسْتَجَاب لَهُ أهل التَّحْقِيق ، من الصُّدُور الْفَاضِل السَّادة الأماثل ، وتمادت الحشويَّة فِي ضلالتها ، والإصرار علىٰ جهالتها ، وَأَبُو إِلَّا التَّصْرِيح بِأَنَّ المعبود ذُو قدم وأضراس ، ولهوات وأنَامل ، وَأَنه ينزل بِذَاتِهِ ، ويتردَّد علىٰ حمَار فِي صُورَة شَاب أَمْرَد ، بِشعر قطط ، وَعَلِيهِ تَاج يلمع ، وَفِي رجلَيْهِ نَعْلَانِ من ذهب ، وَحفظ ذَلِك عَنْهُم ، وعلَّلوه ودوَّنوه فِي كتبهمْ ، وَإِلَىٰ الْعَوام ألقوه ، وَأَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَار لَا تَأْوِيل لَهَا ، وأَنَّها تجرىٰ علىٰ ظواهرها ، وتعتقد كَمَا ورد لَفظهَا ، وأَنَّه تَعَالَىٰ يتكَلَّم بِصَوْت كالرعد ، كصهيل الْخَيل ، وينقمون علىٰ أهل الْحق ، لقَولهم : إِنَّ اللهَّ تَعَالَىٰ مَوْصُوف بِصِفَات الْجَلَال ... " . انظر : تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري (ص٣١٠-٣١١) .

قُلْتُ : سبحان الله ... أحداث التَّاريخ تعود كما حدثت في السَّابق ... فأعمال هذه الشِّرذمة القليلة هي هيَ علىٰ مدار التَّاريخ ، فما وُجدوا في زمنٍ إلَّا أفسدوه ، ولا دخلوا بلداً إلَّا جعلوا أهله شِيَعاً وأحزاباً ، يلعنُ بعضُهم بعضاً ، ويسبُّ بعضُهم بعضاً ، ويكفِّرُ بعضُهم بعضاً ، ويطعنُ بعضهم بعضاً ... وإلَّا قل لي بربِّك : ماذا أفادت هذه الشِّرذمة أُمَّة الإسلام مُذ وجدت ؟!! ألسنا في كلِّ يوم نرجع القهقرىٰ إلىٰ الورىٰ ؟!! فبعد أن كنَّا نناطح السَّحاب شموخاً وعزَّة وأنفة ، أصبحنا يُضرب بنا المثل في الخنوع والخضوع ، وصرنا في وضع لا نُحسد عليه ... لقد أنهكوا أهل العلم بالرَّدِّ علىٰ ترَّهاتهم وخزعبلاتهم ، بدلاً من أن تُوجَّه جُهودهم لنصرة الإسلام والرَّدِّ علىٰ كلِّ من يكيد للإسلام من خارج أبناء الأُمَّة ، ولكن أبىٰ هؤلاء

إلَّا أن يُوقفوا المسيرة ، ويكونوا مِعْوَلاً بيد أعداء الحقِّ لهدم الإسلام ، وهذا هو دَوْرُهم المرسُوم لهم ... ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العليِّ العظيم .

الفَصْلُ الخَامِسُ

تَنْـزِيْهُ الله تَعَالَى عَنِ الحَدِّ

لفظ الحدِّ لم يرد في الكتاب ولا في السُّنَّة، لا إثباتاً ولا نفياً ... كما أنَّ له ارتباط وثيق بالتَّجسيم ولوازمه من الحيِّز والمكان والجهة ... ولذلك كلِّه علاقة كبيرة بما يعتقده المتمسِّحون بالسَّلف في مسألة إجلاس الله لرسوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على العرش معه ...

ومن المعلوم أنَّ عقيدة أهل الحقِّ قامت على تنزيه الله تعالى عن جميع النَّقائص ، وسمات الحدوث ... فالله تعالى تقدَّس عن أن يحويه مكانٌ ، كما تنـزّه عن أن يحدّه زمانٌ ، ووجوده سابق الزَّمان والمكان ، فقد كان ولا زمان ولا مكان ، وهو سبحانه وتعالى خالق الزَّمان والمكان ، وهو الأوَّل بلا ابتداء ، والآخر بلا انتهاء ، وهو الآن على ما عليه كان ، لـم يتغيَّر عمَّا كان .

وقد دلَّت الأدلّة الصَّريحة المُحْكمة من الكتاب والسُّنَّة وكذا العقل على أنَّ الله تعالى منزَّه عن الهيئة والصُّورة والحلول والاتِّحاد والاتِّصال والانفصال ، ومنزَّهٌ عن الانتقال والحركة والحدِّ والـمكان والجسميَّة ، فلا يقال : له يمينٌ ولا شمالٌ ، ولا خلفٌ ولا أمامٌ ، ولا فوقَ العرش ولا تحته ، ولا عن يمينه

ولا عن شماله ، ولا هو داخلٌ في العالـم ولا خارجٌ عنه ، ولا يقال : لا يَعْلَـمُ مكانه إلَّا هو ، لأنَّه تعالىٰ ليس في مكان ...

وقد اتَّفق جمهور أهل العلم علىٰ أنَّ جميع الظَّواهر الواردة في الكتاب والسُّنَّة التي يوهم ظاهرها بكون الله تعالىٰ في السَّماء ليست علىٰ ظاهر معناها ، بل متأوَّلة عند جميعهم ، ويُراد بها علوّ القدْر والرُّتبة والكرامة والـمنـزلة لا علوّ الـمكان ، لأنَّ الله منـزَّه عن التَّحيُّز والجهات والحدود ... لأنَّها صفات الأجسام .

فهو سبحانه لا يحويه مكان ، ولا يوصف بالتَّغـيُّر والانتقال ، وليس هو بجسم ، فلا يحتاج إلىٰ مكان يستقرُّ ويتمكَّنُ فيه ... ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١] ... ومع هذا كلِّه نبتت نابتة من أبناء المسلمين استشرىٰ بينهم امتحان النَّاس بسؤالهم إيَّاهم عن مكان الله تعالىٰ ، مع أنَّ الكثيرين ممَّن يَسألون مثل هذه الأسئلة لو سُئلوا عن الكثير من مسائل الحيض والنُّفاس وغيرها ما استطاعوا أن ينبسُّوا ببنت شفه ...

وممَّا يدعو للاستهجان : أنَّ هؤلاء جعلوا من السَّلف الصَّالح شمَّاعة لهم ، علَّقوا عليها مصائبهم وطامَّاتهم التي ما أنزل الله بها من سلطان ، تلكمُ المصائب التي حادت بهم عن طريق تنزيه الله تعالىٰ عن مشابهة الخلق بأيِّ وجه من الوجوه ، ذلكم التَّنزيه الذي كان عليه الصَّحابة ومن جاء بعدهم ممَّن تبعهم إلىٰ يومنا هذا ، حيث فهموا من قوله تعالىٰ : ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١] ، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَۚ﴾ [النحل:٧٤] ، وقوله تعالىٰ: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم:٦٥] ، ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص:٤] أنَّ الله لا يشبه شيئاً من خلقه بأيِّ وجه من الوجوه .

وقال إمام المدرسة الماتريديَّة التي يتبعها غالبيَّة أتباع المذهب الحنفي في العقيدة الإمام أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) : " ... وَأَمَّا الْجِسْم فَهُوَ اسْم لكلِّ مَحْدُود ، وَالشَّيْء إِثْبَات لَا غير ، وَفِي وجود الْعَالم علىٰ مَا عَلَيْهِ دَلِيل الْإِثْبَات ، لذَلِك قيل بالشَّيْء ، وَفِيه – إِذْ هُوَ متناه لَا من حَيْثُ الشَّيئيَّة بل من حَيْثُ الْحَدّ – دَلِيل نفي الْحَدِّ عَن الله جلّ ثَنَاؤُهُ . إِلَّا أَن يُرَاد بِالْحَدِّ الوحدانيَّة والرُّبوبيَّة ، فَهُوَ كَذَلِك ، وحرف الْحَدِّ سَاقِط لأَنَّه يغلب فِي الدّلَالَة علىٰ نِهَايَة الشَّيء من طَرِيق الْعرض وَنَحْو ذَلِك مِمَّا يتعالىٰ عَن ذَلِك ، وَذَلِكَ معنىٰ الْجِسْم فِي الشَّاهِد . وَفِيه أَيْضاً إِيجَاب الْجِهَات الْمُحْتَمل كلّ جِهَة أَن يكون أطول مِنْهَا وَأعْرض وأقصر ، فَلذَلِك بَطل القَوْل بذلك ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللهَّ .

ثمَّ الهويَّة فِي الشَّاهِد كِنَايَة عَن الْوُجُود ، وتأويله نفي الْعَدَم عَنهُ ، وَالله تَعَالَىٰ لم يزل وَلَا يزَال بِلَا تغيُّر وَلَا زَوَال وَلَا انْتِقَال من حَال إِلىٰ حَال ، وَلَا تحرّك وَلَا قَرَار ، إِذْ هُوَ وصف اخْتِلَاف الْأَحْوَال ، وَمن تخْتَلف

الْأَحْوَال عَلَيْهِ فَهُوَ غير مفارق لَهَا ، وَمن لَا يُفَارق الْأَحْوَال وَهُنَّ أَحْدَاث ، فَيجب بهَا الْوَصْف بالإحداث ، وَفِي ذَلِك سُقُوط الوحدانيَّة ، ثمَّ الْقِدَم ، ثمَّ جَرْي لتدبير الْغَيْر عَلَيْهِ ، إِذْ حَال من الْأَحْوَال لَو كَانَت لذاته لم يجز تغيّرها مَا دَامَت ذَاته ، فَثَبت بذلك الْغَيْر لتغيُّر الْأَحْوَال عَلَيْهِ ، وبنقله من حَال إِلَى حَال ، وَذَلِكَ دَلِيل تعاليه عَن الْوَصْف بِالْمَكَانِ ، إِذْ قد ثَبت أَن كَانَ وَلَا مَكَان ، وَلَيْسَ فِي الْإِضَافَة إِلَى أَنَّه على الْعَرْش اسْتَوَى تثبيت مَكَان ، كَمَا لم يكن فِي قَوْله : ﴿وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] ، وَقَوله : ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ﴾ [المجادلة: ٧] ، وَقَوله : ﴿وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنكُمۡ﴾ [الواقعة: ٨٥] . ذَلِك على أَنَّ القَوْل بِالْمَكَانِ لَيْسَ من نوع التَّعْظِيم والتَّبجيل ، بل الْأَمْكِنَة إِنَّمَا شرُفت بِهِ وتفاوتت أقدارها بتفضيله مَكَاناً على مَكَان يَجعله مَخْصُوصاً لأخيار خلقه أَو لما جعل لعبادته وتعظيمه فِيهِ .

فَأَمَّا أَن يكون أحد تعلو رتبته بِالْمَكَانِ من مُلُوك الأَرْض أَو الأخيار ، فَلَيْسَ بِهِ ، فَكيف بِالْملكِ الْجَبَّار الَّذِي مَا ارْتَفع قدر مَكَان ، وَلَا جلَّ خطره إِلَّا بِهِ ، وَإِذا كَانَ كَذَلِك بَطل أَن يكون فِي الْإِضَافَة تَعْظِيمه ، ثمَّ يكون فِيمَا بعد ذَلِك للْحَاجة ، وَهُوَ يتعالى عَنْهَا فَلذَلِك لم يجب بقوله : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ، معنى الْكَوْن فِي الْمَكَان ، إِذْ ذَلِك الْحَرْف يعبَّر بِهِ عَن الْعُلُوّ والجلال ، ومحال مثله لَهُ بخلقه ، فَثَبت أَنَّ ذَلِك من الْوَجْه الَّذِي يسْتَحقّهُ بِذَاتِهِ من الْعُلُوّ والرفعة وَمَا هُوَ بِذَاتِهِ عَلَيْهِ ، فَهُوَ كَانَ كَذَلِك وَلَا خلق ، لم يجز الْوَصْف لَهُ بالخلق ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللهِ .

مَعَ مَا يكون ذَلِك الإعتقاد عَن علم تقدم بِحَال من يُضَاف إِلَيْهِ ذَلِك فِي الشَّاهِد قبل الْإِضَافَة من الإحتمال ، ثمَّ الله سُبْحَانَهُ كَانَ وَلَا مَكَان ، وعَلى ذَلِك اعْتِقَاد الْأَنَام لم يجز أَن يتَغَيَّر الْفَهم عَن الْإِضَافَة عَمَّا كَانَ من قبل ، وَإِلَيْهِ ينْصَرف الْفَهم عَن الْإِضَافَة إِلَى خلقه ، على أَنَّ تَخْصِيص إضافات الْأَشْيَاء إِلَى الله فِي الشَّاهِد يخرج مخرج التَّعْظِيم لَهَا بِمَا جعل فِيهَا من الْأُمُور المرضيَّة وَالْأَحْوَال المحمودة ، فَمَا بَال الْعَرْش من بَين ذَلِك ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللهِ .

وعَلى ذَلِك يفْسد قَول من يصفه بِكُلِّ مَكَان ، إِذْ لَا فرق بَين مَكَان وَاحِد مَخْصُوص يُضَاف إِلَيْهِ وَبَين الْجُمْلَة ، بل الْفَرد فِي بَيَان تَعْظِيمه أولى ، إِذْ فِي ذَلِك تَخْصِيص ذَلِك الشَّيء بِالذِّكر ، وَفِي الذّكر تشريف وتكريم ، فَيرجع إِلَى ذكر علوّ ذَلِك الشَّيء ، وَفِي الْإِرْسَال وَجمع الْكلّ إِلَى تَخْصِيصه وَحَقِيقَته صفة الله كَمَا يُقَال : ربّ كلِّ شَيْء ، وإله كلّ شَيْء ، على تَعْظِيم الرَّبِّ وتبجيله ، وَإِذا قيل : ربّ محمَّد ، وإله إِبْرَاهِيم ، فَإِنَّمَا يقْصد قصد تشريفهما وتعظيمهما ، فَقِيَاس ذَلِك أَن تكون الْإِضَافَة إِلَى الْعَرْش توجب تَعْظِيم الْعَرْش وتكريمه وَإِلَى كل الْأَمْكِنَة توجب وصف الله بهَا ، وَذَلِكَ قَبِيح ، إِذْ لم يكن يُوصف بِهِ فِي الْأَزَل ، وَلَا

يُوصف شَيْء بِالْقربِ إِلىٰ الله من طَرِيق الْمَسَافَة والمساحة ، وَلَا هُوَ بِالْقربِ إِلىٰ شَيْء من ذَلِك الْوَجْه ، إِذْ ذَلِك جِهَة الْحُدُود وَالتَّقْدِير بالأمكنة ، وَقد كَانَ وَلَا مَكَان فَهُوَ علىٰ مَا كَانَ يتعالىٰ عَن الزَّمَان وَالْمَكَان ، إِذْ إِلَيْهِمَا ترجع حُدُود الْأَشْيَاء ونهايتها ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللهِ" . انظر : التَّوحيد (ص١٠٤-١٠٦) .

قال الإمام الاسفراييني (٤٧١هـ) : " ... وَأَن تعلم أَنَّ الْقَدِيم سُبْحَانَهُ لَيْسَ بجِسْم ، وَلَا جَوْهَر ، لِأَنَّ الْجِسْم يكون فِيهِ التَّأْلِيف ، والجوهر يجوز فِيهِ التَّأْلِيف والاتِّصال ، وكُلُّ مَا كَانَ لَهُ الاتِّصال أَو جَازَ عَلَيْهِ الاتِّصال يكون لَهُ حدٌّ وَنِهَايَة . وَقد دلَّلنا علىٰ اسْتِحَالَة الْحَدِّ وَالنِّهَايَة علىٰ الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ . وَقد ذكر الله تَعَالَىٰ فِي صفة الْجِسْم : الزِّيَادَة ، فَقَالَ : وزاده بسطة فِي الْعلم والجسم ، فَبيَّن أَنَّ مَا كَانَ جسْماً جَازَت عَلَيْهِ الزِّيَادَة وَالنُّقْصَان ، وَلَا تجوز الزِّيَادَة وَالنُّقْصَان علىٰ الْبَارِي سُبْحَانَهُ" .

وقال أيضاً : " ... وأن تعلم أنَّ الحركة ، والسُّكون ، والذَّهاب ، والمجيء ، والكون في المكان ، والاجتماع ، والافتراق ، والقُرب ، والبُعد من طريق المسافة ، والاتِّصال ، والانفصال ، والحجم ، والجِرم ، والجثَّة ، والصُّورة ، والحيِّز ، والمقدار ، والنَّواحي ، والأقطار ، والجوانب ، والجهات كلُّها لا تجوز عليه تعالىٰ ، لأنَّ جميعها يوجب الحدَّ والنهاية . وقد دلَّلنا علىٰ استحالة ذلك علىٰ الباري سبحانه وتعالىٰ . وأصل هذا في كتاب الله تعالىٰ ، وذلك أنَّ إبراهيم عليه السَّلام لَمَّا رأىٰ هذه العلامات علىٰ الكواكب والشَّمس والقمر ، قال : ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦] ، فبيَّن أنَّ ما جاز عليه تلك الصِّفات لا يكون خالقاً ".

انظر : التبصير في الدِّين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (ص١٥٩) ، (ص١٦٠) بالترتيب .

فالإمام الإِسفرَايينِيّ يقول بوجوب تنزيه الله تعالىٰ عن جميع لوازم المحدثات ، مثل : الحركة ، والسُّكون ، والذَّهاب ، والمجيء ، والكون في المكان ، والاجتماع ، والافتراق ، والقُرب ، والبُعد من طريق المسافة ، والاتِّصال ، والانفصال ، والحجم ، والجِرم ، والجثَّة ، والصُّورة ، ... لأنَّ جميعها يوجب الحدَّ والنِّهاية ... وهي مستحيلة عليه سبحانه وتعالىٰ ، وهذه عقيدة ودين جمهور أَهْل السُّنَّة والجماعة ، ولا عبرة بمن خالف ، فرأيه زائف تالف ...

وقال الإمام محمَّد العربي بن التبَّاني المالكي (١٣٩٠هـ) ما نصّه : " اتَّفق العقلاء من أَهْل السُّنَّة الشَّافعيَّة ، والحنفيَّة ، والمالكيَّة ، وفضلاء الحنابلة وغيرهم علىٰ أنَّ الله تبارك وتعالىٰ مُنَزَّهٌ عن الجهة ، والجسميَّة ، والحدِّ ، والمكان ، ومشابَهة مخلوقاته " . انظر : براءة الأشعريين من عقائد المخالفين (ص٧٩) .

ومع ذلك كلِّه وغيره الكثير ... فقد أبىٰ المتسلِّفة إلَّا أن يثبتوا الحدَّ لله تعالىٰ ... بل زادوا ضغثاً علىٰ إبالة ... فحكموا بكفر من لم يثبت الحدَّ لله تعالىٰ ... وأنَّ من لم يُؤمن بالحدَّ لله تعالىٰ ، فقد كفر بتنزيل الله تعالىٰ ،

وجحد آيات الله تعالىٰ ... وفي ذلك يقول ابن تيمية : " باب الحدِّ والعرش : قال أبو سعيد : وادَّعىٰ المعارض أيضاً : أنَّه ليس لله حدٌّ ، ولا غايةٌ ، ولا نهايةٌ .

قال : وهذا هو الأصل الذي بنىٰ عليه جهم جميع ضلالاته ، واشتقَّ منها جميع أغلوطاته ، وهي كلمة لم يبلغنا أنَّه سبق جهماً إليها أحد من العالمين ، فقال له قائل ممَّن يحاوره : قد علمت مرادك أيُّها الأعجمي ، تعني أنَّ الله لا شيء ، لأنَّ الخلق كلُّهم قد علموا أنَّه ليس له شيء يقع عليه اسم الشَّيء إلَّا وله حدٌّ وغاية وصفة ، وأن (لا شيء) ليس له حدّ ولا غاية ولا صفة ، فالشَّيء أبداً موصوف لا محالة ، ولا شيء يوصف بلا حدٍّ ولا غاية ، وقولك : لا حدَّ له يعني أنَّه لا شيء .

قال أبو سعيد : والله تعالىٰ له حدٌّ لا يعلمه أحد غيره ، ولا يجوز أن يتوهَّم لحدِّه غاية في نفسه ، ولكن نؤمن بالحدِّ ، ونكِلُ علم ذلك إلىٰ الله ، ولمكانه أيضاً حدٌّ ، وهو علىٰ عرشه فوق سمواته ، فهذان حدَّان اثنان .

وسئل عبد الله بن المبارك ، بمَ نعرف ربَّنا ؟ قال : بأنَّه علىٰ عرشه بائن من خلقه .

قيل : بحدٍّ ؟ قال : بحدٍّ .

حدَّثناه الحسن بن الصَّباح البزَّار عن علي بن الحسين بن شقيق عن ابن المبارك .

فمن ادَّعىٰ أنَّه ليس لله حدٌّ فقد ردَّ القرآن !! وادَّعىٰ أنَّه لا شيء ، لأنَّ الله وصف حدَّ مكانه في مواضع كثيرة ، من كتابه ، فقال : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] ، ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥] ، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٥٠] ، ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] .

فهذا كلُّه وما أشبهه شواهد ودلائل علىٰ الحدِّ ، ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله ، وجحد آيات الله "

. انظر : درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٥٦-٥٨) ، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣/ ٦٨٦-٦٨٩) .

وقال ابن تيمية : " قد دلَّ الكتاب والسُّنَّة علىٰ معنىٰ ذلك ، كما تقدَّم احتجاج الإمام أحمد لذلك بما في القرآن ، ممَّا يدلُّ علىٰ أنَّ الله تعالىٰ له حدٌّ يتميَّز به عن المخلوقات ، وأنَّ بينه وبين الخلق انفصالاً ومباينة " .

انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣/ ٤٨) .

وقال ابن تيمية : " قال القاضي : " وإذا ثبت استواؤه ، وأنَّه في جهة ، وأنَّ ذلك من صفات الذَّات ، فهل يجوز إطلاق الحدِّ عليه ؟!!!

قد أطلق أحمد القول بذلك في رواية المروذي ، فقد ذكر له قول ابن المبارك : " نعرف الله على العرش بحدٍّ " ، فقال أحمد : " بلغني ذلك وأعجبه " . وقال الأثرم : قلت لأحمد : يحكى عن ابن المبارك : " نعرف ربَّنا في السَّماء السَّابعة على عرشه بحدٍّ " ، فقال أحمد : " هكذا هو عندنا " . قال القاضي : " ورأيت بخطِّ أبي إسحاق : أنا أبو بكر أحمد بن نصر الرفاء ، سمعت أبا بكر بن أبي داود ، سمعت أبي يقول : جاء رجل إلى أحمد بن حنبل ، فقال له : لله تبارك وتعالى حدٌّ ؟ قال : " نعم لا يعلمه إلَّا هو ، قال الله تبارك وتعالى : ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر: ٧٥] ، يقول محدقين " .

قال : " فقد أطلق أحمد القول بإثبات الحدِّ ، وقد نفاه في رواية حنبل ، فقال : " نحن نؤمن بأنَّ الله على العرش ، كيف شاء ، وكما شاء ، بلا حدٍّ ، ولا صفة يبلغها واصف أو يحدُّه أحد . فقد نفى الحدَّ عن الصِّفة المذكورة ، وهو الحدُّ الذي يعلمه خلقه ، والموضع الذي أطلقه محمول على معنيين :

أحدهما : أنَّه تعالى في جهة مخصوصة ، وليس هو تعالى ذاهباً في الجهات ، بل خارج العالم ، متميِّز عن خلقه ، منفصل عنهم ، غير داخل في كلِّ جهة . وهذا معنى قول أحمد : له حدٌّ لا يعلمه إلَّا هو .

والثَّاني : أنَّه على صفة يبيَّن بها عن غيره ، ويتميَّز ، ولهذا سمِّي البواب حداداً ، لأنَّه يمنع غيره عن الدُّخول ، فهو تعالى فرد واحد ، ممتنعٌ عن الاشتراك له في أخصِّ صفاته .

قال : وقد منعنا من إطلاق القـــــول بالحدِّ في غير موضع من كتابنا ، ويجب أن يجوز على الوجه الذي ذكرناه .

فهذا رجوع منه إلى القول بإثبات الحدِّ ، لكن اختلف في ذلك كلامه ، فقال هنا : ويجب أن يحمل على اختلاف كلام أحمد في إثبات الحدِّ على اختلاف حالين ، فالموضع الذي قال : أنَّه على العرش بحدٍّ معناه : ما حاذى العرش من ذاته ، فهو حدٌّ له ، وجهة له . والموضع الذي قال : هو على العرش بغير حدٍّ ، معناه : ما عدا الجهة المحاذية للعرش ، وهي الفوق ، والخلف ، والإمام ، والميمنة ، والميسرة ، وكان الفرق بين جهة التَّحت المحاذية للعرش وبين غيرها ما ذكرنا أنَّ جهة التَّحت تحاذي العرش بما قد ثبت من الدَّليل ، والعرش محدود ، فجاز أن يُوصف ما حاذاه من الذَّات أنَّه حدٌّ وجهة ، وليس كذلك فيما عداه ، لأنَّه لا يحاذي ما هو محدود ، بل هو مارٌّ في الميمنة ، والميسرة ، والفوق ، والأمام ، والخلف إلى غير غاية ، فلهذا لم يوصف واحد من ذلك بالحدِّ والجهة . وجهة العرش تحاذي ما قابله من جهة الذَّات ، ولم تحاذ جميع الذَّات ، لأنَّه لا نهاية لها " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣/ ٧٣٣-٧٣٦) .

وافترىٰ ابن تيمية علىٰ السَّلف ، والأئمَّة ، وأهل الحديث ، والكلام ، والفقه ، والتَّصوُّف ، فزعم أنَّهم يقولون بالحدِّ لله تعالىٰ ، وفي ذلك يقول : " قول السَّلف والأئمَّة ، وأهل الحديث ، والكلام ، والفقه ، والتَّصوُّف ، الذين يقولون : له حدٌّ لا يعلمه غيره " . انظر : درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٣٠١) .

كما زعم ابن تيمية أنَّ المحفوظ عن السَّلف والأئمَّة إثبات الحدِّ لله ، فيقول : " وهذا المحفوظ عن السَّلف والأئمَّة من إثبات حدٍّ لله في نفسه ، قد بيَّنوا مع ذلك أنَّ العباد لا يحدُّونه ولا يدركونه ، ولهذا لم يتناف كلامهم في ذلك كما يظنُّه بعض النَّاس ، فإنَّهم نفوا أن يحدّ أحد الله ، كما ذكره حنبل عنه في كتاب السُّنَّة والمحنة ، وقد رواه الخلَّال في كتاب السُّنَّة : أخبرني عبيد الله بن حنبل ، حدَّثني أبي حنبل بن إسحاق ، قال : قال عمِّي : نحن نؤمن بالله عزَّ وجلَّ علىٰ عرشه ، كيف شاء ، وكما شاء ، بلا حدٍّ ، ولا صفة يبلغها واصف أو يحدُّه أحد " .

ويستمرُّ ابن تيمية في الإفتراء علىٰ السَّلف ، فيزعم أنَّ كثيراً من أئمَّة السَّلف والحديث أو أكثرهم يقولون بالحدِّ لله تعالىٰ ، فيقول : " ثمَّ إنَّ كثيراً من أئمَّة السُّنَّة والحديث أو أكثرهم يقولون : أنَّه فوق سمواته علىٰ عرشه ، بائن من خلقه بحدٍّ ، ومنهم من لم يطلق لفظ الحدِّ ، وبعضهم أنكر الحدَّ " .

وقال ابن تيمية أيضاً : " وأمَّا سلف الأمَّة وأئمَّتها ومن اتَّبعهم ، فألفاظهم فيها أنَّه فوق العرش ، وفيها إثبات الصِّفات الخبريَّة التي يعبر هؤلاء المتكلِّمون عنها بأنَّها أبعاض ، وأنَّها تقتضي التَّركيب والانقسام ، وقد ثبت عن أئمَّة السَّلف أنَّهم قالوا : لله حدٌّ ، وأنَّ ذلك لا يعلمه غيره ، وأنَّه مباينٌ لخلقه ، وفي ذلك لأهل الحديث والسُّنَّة مصنَّفات... " .

وزعم ابن تيمية أنَّ كلمة المسلمين اتَّفقت علىٰ إثبات الحدِّ لله تعالىٰ ، وفي ذلك يقول : " وقد اتَّفقت الكلمة من المسلمين والكافرين !!! أنَّ الله في السَّماء !!! وحَدُّوهُ بذلك ، إلَّا المريسي الضَّال وأصحابه ، حتَّىٰ الصِّبيان !!! الذين لم يبلغوا الحِنث قد عرفوه بذلك ، إذا حزب الصَّبيَّ شيءٌ يرفع يديه إلىٰ ربِّه تعالىٰ يدعوه في السَّماء دون ما سواها ، فكلُّ أحدٍ بالله تعالىٰ وبمكانه !!! أعلم من الجهميَّة " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣/ ٧٠٦) ، (٢/ ٥٢٧) ، (٣/ ٥٩١-٥٩٢) ، (٢/ ٦١١) بالترتيب .

وقال ابن تيمية أيضاً : " وذلك لا ينافي ما تقدَّم من إثبات أنَّه في نفسه له حدٌّ يعلمه هو ، لا يعلمه غيره " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٢/ ٦٢٨) ، وانظر المزيد من أقوال ابن تيمية في اعتقاد الحدِّ لله تعالىٰ في كتابه : " بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية " : (١/ ١٥٢) ، (٢/ ٥٢٧) ، (٢/ ٦٠٧) ، (٢/ ٦١٦) ، (٢/ ٦٢٩) ، (٣/ ٢١) ، (٣/ ٢٣) ، (٣/ ٢٤) ، (٣/ ٢٥) ، (٣/ ٣٥) ، (٣/ ٤١) ، (٣/ ٤٣) ، (٣/ ٢٠٩) ، (٣/ ٦٨٦) ، (٣/ ٦٨٩) ، (٣/ ٦٩٧) ، (٣/ ٦٩٩) ،

(٣/ ٧٢٨) ، (٣/ ٧٢٩) ، (٣/ ٧٣٣) ، (٣/ ٧٣٤) ، (٣/ ٧٣٥) ، (٣/ ٧٣٦) ، (٣/ ٧٣٧) ، (٣/ ٧٤١) ، (٥/ ١٨١-١٨٢) ، (٨/ ١٥٣) .

وقال ابن أبي العزّ : " فَالْحَدُّ بِهَذَا الْمَعْنَىٰ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مُنَازَعَةٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَصْلًا، فَإِنَّهُ لَيْسَ وَرَاءَ نَفْيِهِ إِلَّا نَفْيُ وُجُودِ الرَّبِّ وَنَفْيُ حَقِيقَتِهِ " . انظر : شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز الحنفي (ص١٩٠) .

وقام أشقاهم المدعو محمَّد محمود بن أبي القاسم الدّشتي بكتابة كتاب سمَّاه : " إثباتُ الحدِّ لله وبأنَّه قاعدٌ وجالسٌ علىٰ العرش !!! " .

وهم بذلك مخالفون لعقيدة ودين الأُمَّة التي نزَّهت الله تعالىٰ عن الحدِّ والجسم ، فما قالوه في هذه المسألة وغيرها الكثير ... هو التَّجسيم بعينه وشينه ومينه !!!! قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (٤٠هـ) : " مَنْ زَعَمَ أَنَّ إِلَهَنَا مَحْدُودٌ ، فَقَدْ جَهَلَ الْخَالِقَ الْمَعْبُودَ " . انظر : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (١/ ٧٣) .

وقال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) : " وَهُوَ شَيْء لَا كالأشياء وَمعنىٰ الشَّيْء : الثَّابِت بِلَا جسم ، وَلَا جَوْهَر ، وَلَا عَرَض ، وَلَا حدَّ لَهُ ، وَلَا ضدَّ لَهُ ، وَلَا ندَّ لَهُ ، وَلَا مِثل لَهُ " . انظر : شرح الفقه الأكبر (ص٨٩-٩٠) .

ونقل الإمام عبد الواحد التَّميمي (٤١٠هـ) عن الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) أنَّه كان يعتقد عقيدة التَّفويض التي كان عليها جمهور السَّلف الذين فوَّضوا معنىٰ الألفاظ الْمُضافة إلىٰ الله تعالىٰ ، وأنَّه : " كان يقول : إنَّ لله تعالىٰ يدين ، وهما صفة له في ذاته ، ليستا بجارحتين ، وليستا بمركَّبتين ، ولا جسم ، ولا من جنس الأجسام ، ولا من جنس المحدود ، والتَّركيب ، ولا الأبعاض والجوارح ، ولا يُقاس علىٰ ذلك ، ولا له مرفق ، ولا عضد ، ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم : يد ، إلَّا ما نطق القرآن به أو صحَّت عن رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السُّنَّة فيه ... " . انظر : اعتقاد الإمام ابن حنبل (ص٢٩٤) .

وقال الإمام ابن حبَّان (٣٥٤هـ) : " الْحَمد لله الَّذِي لَيْسَ لَهُ حدٌّ مَحْدُود فيحوىٰ ، وَلَا لَهُ أجل مَعْدُود فيفنىٰ ، وَلَا يُحِيط بِهِ جَوَامِع الْمَكَان ، وَلَا يشْتَمل عَلَيْهِ تَوَاتر الزَّمَان ، وَلَا يدْرك نعْمَته بالشَّواهد والحواس ، وَلَا يُقَاس صِفَات ذَاته بِالنَّاسِ ، تعاظم قدْره عَن مبالغ نعت الواصفين ، وَجلَّ وَصفه عَن إِدْرَاك غَايَة النَّاطقين " . انظر : الثقات (١/ ١) .

وبمناسبة الكلام عن ابن حبَّان نذكِّر بما قاله الإمام السُّبكي في ترجمة ابن حبَّان (٣٥٤هـ) ، قال : " ... فَاعْلَم أَنَّ أَبَا إِسْمَاعِيل عبد الله بن محمَّد الهروي (٤٨١هـ) الذي تسمِّيه المجسِّمة : شيخ الْإِسْلَام ، قَالَ : سَأَلت يحيىٰ بن عمَّار عَن ابْن حبَّان ، قلت : رَأَيْته ؟ قَالَ : وَكَيف لم أره ، وَنحن أخرجناه من سجستان ، كَانَ لَهُ علم كثير ، وَلم يكن لَهُ كَبِير دين ، قدم علينا ، فَأنْكر الْحَدَّ لله !!! فأخرجناه من سجستان ، انْتهىٰ .

قلت : – السُّبكي – انْظُر مَا أَجْهَل هَذَا الجَـــــارِح ، وليت شعرى من الَمجْرُوح : مُثبت الحَدِّ لله أَو نافيه ؟ " . انظر : طبقات الشافعية الكبرىٰ (٣/ ١٣٢) .

ومن المعروف أنَّ الهرويُّ سابق الذِّكر ، حنبليٌّ متعصِّب للحنابلة ، عدوٌّ لدودٌ للإمام الأشعري والأشاعرة ، ، وهو القائل عن الأشاعرة : " وقد شاع في المسلمين أنَّ رأسهم علي بن إسماعيل الأشعري كان لا يستنجي ولا يتوضَّأ ولا يصلِّي" . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٤/ ٤١٥) .

وعلىٰ كلِّ حال فقد علَّق الإمام الذَّهبي علىٰ كلام الهروي المتعلِّق بالحدِّ لله تعالىٰ ، فقال : " إنكاره الحدّ وإثباتكم للحدِّ نوع من فضول الكلام ، والسُّكوت عن الطَّرفين أولىٰ ، إذ لم يأت نصٌّ بنفي ذلك ولا إثباته ، والله تعالىٰ ليس كمثله شيء ، فمن أثبته قال له خصمه : جعلت لله حدَّاً برأيك ، ولا نصَّ معك بالحدِّ ، والمحدود مخلوق ، تعالىٰ الله عن ذلك ، وقال هو للنَّافي : ساويت ربَّك بالشَّيء المعدوم ، إذ المعدوم لا حدَّ له ، فمن نزَّه الله وسكت سلم وتابع السَّلف " . انظر : ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٣/ ٥٠٧) .

وكلام الذَّهبي في التَّعقُّب فيه دَخَنٌ ... ولذلك تعقَّبه الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) ، فقال : " وقوله : قال له النَّافي : ساويت ربَّك بالشَّيء المعدوم إذ المعدوم لا حدَّ له نازل ، فإنَّا لا نسلم أنَّ القول بعدم الحدِّ يُفضي إلىٰ مساواته بالمعدوم بعد تحقُّق وجوده ، وقوله : بدت من بن حبَّان هفوة طعنوا فيه لها إن أراد القصَّة الأولىٰ التي صدَّر بها كلامه فليست هذه بهفوة ، والحقُّ أنَّ الحقَّ مع بن حبَّان فيها ، وإن أراد الثَّانية فقد اعتذر هو عنها أوَّلاً ، فكيف يحكم عليه بأنَّه هفا ، ماذا إلَّا تعصُّب زائد علىٰ المتأوِّلين ، وابن حبَّان قد كان صاحب فنون وذكاء مفرط ، وحفظ واسع إلىٰ الغاية ، رحمه الله " . انظر : لسان الميزان (٥/ ١١٤) .

نعم ، فالحقُّ أنَّ الحقَّ مع بن حبَّان في المسألة ... فالله تعالىٰ منزَّه عن الحدِّ ، لأنَّه تعالىٰ لو كان جَوْهَراً فَرداً لكانَ الجوْهرُ الفردُ مِثْلاً له ، ولو كانَ زائداً علىٰ ذلك للزم كونه مؤلَّفاً مُركَّباً ، والمُركَّب مُحتاجٌ إلىٰ من يُركّبه ، والاحتياج إلىٰ الغير دليل الحدوث ... ومع هذا كلِّه ، فقد وصل الأمر بابن تيمية إلىٰ تكفير من لم يؤمن بالحدِّ لله تعالىٰ ، والعياذ بالله ... قال ابن تيمية : " ... فهذا كلُّه وما أشبهه شواهد ودلائل علىٰ الحدِّ ، ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله ، وجحد آيات الله " . انظر : درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٥٨) ...

فَهَذِهِ هي عقيدتهم ، التي أوصلتهم إلىٰ تكفير من سواهم ممَّن هو علىٰ غير منهجهم وطريقتهم وعقيدتهم ، فهم لا يرون علىٰ الإسلام إلَّا هم ، ويرون – أنفسهم كما قال السُّبكي – : " أنَّهم أَهْل السُّنَّة ، وَلَو عُدُّوا عدداً لما بلغ علماؤهم وَلَا عَالم فيهم عَلَىٰ الْحَقِيقَة مبلغاً يعْتَبر ، ويكفِّرون غَالب عُلَمَاء الْأمَّة !!! ثمَّ يعتزون إِلىٰ الإِمَام أَحْمد بن حَنْبَل رَضِي الله عَنهُ وَهُوَ مِنْهُم برِيء !!! وَلكنَّه كَمَا قَالَ بعض العارفين ورأيته بِخَط

الشَّيخ تقي الدِّين ابْن الصَّلاح : إمامان ابتلاهما الله بأصحابها ، وهما بريَّان مِنْهُم : أَحْمد ابْن حَنْبَل ابْتُلِيَ بالْمُجَسِّمَة ، وجعفر الصَّادِق ابْتُلِيَ بالرَّافضة " . انظر : طبقات الشافعية الكبرىٰ (٢/ ١٧) .

واستغلُّوا في تمرير عقائدهم جهلَ الكثيرين ... لأنَّهم لا ينبُتون إلَّا حيث يكون الجهل ، فقد " أوهموا النَّاس أنَّهم يمثِّلون السَّلف الصَّالح من الصَّحابة ومن بعدهم من التَّابعين لهم بإحسان ، والتَّاريخ يشهد ، والعلم بكتاب الله ينادي أنَّهم ما مثَّلوا إلَّا سلف سوء من أشياخ المشبِّهة وأئمَّة المجسِّمة ، الذين يفسِّرون الكتاب بأهوائهم ، ويحملون السُّنَّة علىٰ آرائهم ، ويتقوَّلون علىٰ معاني كتاب الله ، ويضعون علىٰ رسول الله ، ويأخذون بالضَّعيف إذا وافق منهم هوىٰ ، ويردُّون الصَّحيح أو يشكِّكون في صحَّته إذا كان حجَّة عليهم " . انظر : فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان (ص١١) ...

وقال الإمام أبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ) في ترجمته لأبي الفيض ذُو النُّونِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمِصْرِيُّ (٢٤٥هـ) من نظمه :

شُكْراً لِمَا خَصَّنَا مِنْ فَضْلِ نِعْمَتِهِ ... مِنَ الْهُدَىٰ وَلَطِيفِ الصُّنْعِ وَالرَّفَدِ
رَبِّ تَعَالَىٰ فَلَا شَيْءَ يُحِيطُ بِهِ ... وَهُوَ الْمُحِيطُ بِنَا فِي كُلِّ مُرْتَصَدِ
لَا الْأَيْنَ وَالْحَيْثُ وَالْكَيْفُ يُدْرِكُهُ ... وَلَا يُحَدُّ بِمِقْدَارٍ وَلَا أَمَدِ
وَكَيْفَ يُدْرِكُهُ حَدٌّ وَلَمْ تَرَهُ عَيْنٌ ... وَلَيْسَ لَهُ فِي الْمِثْلِ مِنْ أَحَدِ
أَمْ كَيْفَ يَبْلُغُهُ وَهْمٌ بِلَا شَبَهٍ ... وَقَدْ تَعَالَىٰ عَنِ الْأَشْبَاهِ وَالْوَلَدِ

انظر : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٩/ ٣٨٨) .

وقال الإمام النَّووي : " قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ : لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ قَاطِبَةً فَقِيهُهُمْ وَمُحَدِّثُهُمْ وَمُتَكَلِّمُهُمْ وَنُظَّارُهُمْ وَمُقَلِّدُهُمْ أَنَّ الظَّوَاهِرَ الْوَارِدَةَ بِذِكْرِ اللهِ تَعَالَىٰ فِي السَّماء ، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [الملك:١٦] ، وَنَحْوِهِ لَيْسَتْ عَلَىٰ ظَاهِرِهَا بَلْ مُتَأَوَّلَةٌ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ ، فَمَنْ قَالَ بِإِثْبَاتِ جِهَةِ فَوْقُ مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدٍ وَلَا تَكْيِيفٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ تَأَوَّلَ فِي السَّماء ، أَيْ : عَلَىٰ السَّماء ، وَمَنْ قَالَ مِنْ دَهْمَاءِ النُّظَّارِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ وَأَصْحَابِ التَّنْزِيهِ بِنَفْيِ الْحَدِّ وَاسْتِحَالَةِ الْجِهَةِ فِي حَقِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ تَأَوَّلُوهَا تَأْوِيلَاتٍ بِحَسَبِ مُقْتَضَاهَا وَذَكَرَ نَحْوَ مَا سَبَقَ ، قَالَ : وَيَا لَيْتَ شِعْرِي مَا الَّذِي جَمَعَ أَهْلَ السُّنَّة وَالْحَقِّ كُلَّهُمْ عَلَىٰ وُجُوبِ الْإِمْسَاكِ عَنِ الْفِكْرِ فِي الذَّاتِ كَما أُمِرُوا وَسَكَتُوا لِحِيرَةِ الْعَقْلِ وَاتَّفَقُوا عَلَىٰ تَحْرِيمِ التَّكْيِيفِ وَالتَّشْكِيلِ وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ وُقُوفِهِمْ وَإِمْسَاكِهِمْ غَيْرُ شَاكٍّ فِي الوجود والموجود وَغَيْرُ قَادِحٍ فِي التَّوحيد بَلْ هُوَ حَقِيقَتُهُ ، ثمَّ تَسَامَحَ بَعْضُهُمْ بِإِثْبَاتِ الْجِهَةِ خَاشِيًا مِنْ مِثْلِ هَذَا التَّسَامُحِ ، وَهَلْ بَيْنَ التَّكْيِيفِ وَإِثْبَاتِ

الْجِهَاتِ فَرْقٌ ؟ لَكِنْ إِطْلَاقُ مَا أَطْلَقَهُ الشَّرْعُ مِنْ أَنَّه الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ، وَأَنَّهُ اسْتَوَىٰ عَلَىٰ الْعَرْشِ مَعَ التَّمَسُّكِ بِالْآيَةِ الْجَامِعَةِ لِلتَّنْزِيهِ الْكُلِّيِّ الَّذِي لَا يَصِحُّ فِي الْمَعْقُولِ غَيْرُهُ ، وهو قوله تعالىٰ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] ، عِصْمَةٌ لِمَنْ وَفَّقَهُ اللهُ تَعَالَىٰ ، وَهَذَا كَلَامُ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ " . انظر : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٥/ ٢٤) .

الفَصْلُ السَّادِسُ

تَنْـزِيْهُ الله تَعَالَى عَنِ الجُلُوْس

تكلَّمنا في الفصل الأوَّل عن المعنىٰ اللغوي لكلمة : جلس ... وذكرنا أنَّ الجلوس والقعود لم يأتيا في الكتاب والسُّنَّة كصفتين من صفات الله تعالىٰ ، وأنَّهما لا يليقان إلَّا بالمحدثات ، وأنَّ الواجب يقضي بتنزيه الله تعالىٰ عن مشابهة المحدثات ... وقد أبدع الأستاذ حامد عبد الرَّحمن في عرضه لمسألة الاستواء في رسالته القيِّمة : "شرح معنىٰ الاستواء" المطبوعة بذيل كتاب "المشبِّهة والمجسِّمة" للشَّيخ عبد الرَّحمن خليفة الأزهري ، حيث ذهب إلىٰ تفسير الاستواء بالتَّدبير ...

قال في رسالته آنفة الذِّكر (ص٨١ فما بعدها بتصرف) : " قال تعالىٰ : ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف:٥٤] .

المفهوم من الآية لأوَّل وهلة أنَّه تعالىٰ خلق السَّموات والأرض –ثمَّ دبَّرها وأمرها بما أراده منها فصارت مسخَّرة بأمره– فله الخلق والأمر ، وهذا دليل علىٰ تمام القدرة ، وإذن يجب أن يفهم من الاستواء المعنىٰ المطابق لذلك ، مع ملاحظة البلاغة وقواعد اللغة .

فنقول وبالله التَّوفيق :

أَوَّلاً : حيث أنَّ كلمة ﴿خَلَقَ﴾ فعل حادث فما عطف عليه بـ ﴿ثُمَّ﴾ حادث أيضاً ، والحادث لا يكون صفة لذات القديم جلَّ وعلا .

ثَانِياً : يجب أن يُفهم من ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ الذي يصحُّ أن يكون متأخِّراً عن خلق السَّموات والأرض ، وليس ذلك إلَّا الكناية عن تدبير الملك ، فحسب اصطلاح اللغة يقال : استوىٰ فلان علىٰ سرير الملك كناية عن قيامه بتدبير المملكة وإن لم يكن هناك سرير . وبذلك يكون المفهوم من ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ بمعنىٰ (قام بتدبير المخلوقات) مناسباً لخلق السَّموات والأرض ومرتَّباً عليه ، لأنَّ التَّدبير ا يكون إلَّا بعد الخلق ، ويؤيِّد ذلك ما يفهم من قوله تعالىٰ : ﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ﴾ ، ولذلك يذكر الاستواء بعد الخلق دائماً .

ويؤكِّده أيضاً قوله تعالىٰ : ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ﴾ فهو لفٌّ ونشر مرتَّب ، فالخلق يشير إلىٰ خلق السَّموات والأرض ، والأمر يشير إلىٰ الاستواء علىٰ العرش .

ويؤيِّد هذا المعنىٰ آية من سورة يونس نصُّها : ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ [يونس : ٣] فذكر التَّدبير بعد الاستواء هو كالتَّفسير له .

ثَالِثاً : أمَّا إذا فُهم من ٱتَّكاً معنىٰ جلس ، فينبني عليه جملة استحالات ، وهي :

(أ) أنَّ المعنىٰ يكون هكذا : (أنَّ لله تعالىٰ خلق السَّموات والأرض ثمَّ جلس تعالىٰ علىٰ العرش) ، وهذا يستلزم أنَّه قبل خلق السَّموات والأرض لم يكن جالساً علىٰ العرش؟ .

(ب) فأين كان جالساً؟ وإن لم يكن جالساً علىٰ العرش قبل خلقها ، فما الدَّاعي لجلوسه تعالىٰ علىٰ العرش بعد خلقها ، وما العلاقة بين خلقه تعالىٰ لها وبين جلوسه تعالىٰ علىٰ العرش؟ فهل لم يكن في إمكانه خلقها إلَّا وهو تعالىٰ غير جالس علىٰ العرش؟

(ج) وهل كان العرش خالياً من الجلوس وقت خلق السَّمَوَات والأرض أم كان مشغولاً بغيره تعالىٰ؟

(د) وإن كان خالياً ، فلماذا ؟ فهل كان تعالىٰ مستغنياً عن الجلوس عليه ؟

(هـ) وإن كان تعالىٰ مستغنياً عن العرش قبل خلق السَّمَوَات والأرض فما الذي أوجب احتياجه تعالىٰ إليه ؟

(و) وما الموجب لترتيب الجلوس علىٰ العرش علىٰ خلق السَّمَوَات والأرض؟ ولماذا لم يكن الجلوس قبل خلقها؟ فالعقل يقضي بأنَّ الجلوس بمعنىٰ التَّدبير حاصل من بعد خلقها ، أمَّا مجرد الجلوس فلا معنىٰ له ولا فائدة .

(ز) وإنَّ عدم الجلوس أوَّلاً ثمَّ حصوله ثانياً بعد خلقها يستلزم الحركة بعد السُّكون ، وهما حادثان فكيف يتَّصف بهما القديم جلَّ وعلا .

(ح) إنَّه لا تعظيم ولا بلاغة في ذكر مجرَّد الجلوس علىٰ العرش بعد خلق السَّمَوَات والأرض ، لأنَّه يدلُّ علىٰ حصول تعب استوجب الجلوس علىٰ العرش للاستراحة ، كما أنَّه ليس مختصَّاً بالإله ولا مدح فيه .

(ط) إنَّ جلوس الملوك علىٰ العرش ليس جلوساً عاديَّاً ولكنَّه له معنىٰ خاصّ بإصدار الأوامر اللازمة لتدبيرهم المملكة ، ولذلك يكون جلوسهم مصحوباً بإلقاء خُطبة العرش لبيان تدبيرهم .

أمَّا جلوسهم المعتاد فلا يكون علىٰ العرش أصلاً حتَّىٰ لو جلس علىٰ العرش في غير الميعاد المحدَّد لبيان برنامج تدبيره ، فلا يعبَّر عنه بأنَّه جالس علىٰ العرش ، كما أنَّ الملك يُعتبر جالساً علىٰ العرش وإن كان متغيِّباً في جهات أخرىٰ ، فهذا الجلوس كناية عن قيامه بالحكم والتَّدبير .

(ي) لو كان الجلوس صفة للذَّات الإلهيَّة لكان قديماً ، وهذا يستلزم إمَّا قدم العرش ، وهذا محال ، وإمَّا حدوث الجلوس وحدوث الذَّات الإلهيَّة ، وهذا مُحال أيضاً .

(ك) إن قيل : أنَّه تعالىٰ فوق العرش ، ولكنَّه يبعد عنه بمسافة فهذا أيضاً محال ، لأنَّه ينافي الجلوس ، ولأنَّه تعالىٰ يكون محمولاً في الفضاء ومحدوداً من أسفله ، وهذا يستلزم تحديده تعالىٰ من جميع الجهات لضرورة تماثلها حكماً ، وهذا كلُّه مستحيل علىٰ القديم جلَّ وعلا ...

ولزيادة تأكيد استحالة الاستواء بمعنىٰ الجلوس والاستقرار علىٰ العرش علىٰ الله تعالىٰ نُورد الآيات المناقضة لمعنىٰ الاستقرار علىٰ العرش والأدلَّة الكونيَّة ، فنقول : الآيات المناقضة لمعنىٰ الاستقرار ثلاث ، وهي :

أَوَّلاً : قال الله تعالىٰ في سورة الحديد : ﴿**هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**﴾ [الحديد : ٤] .

فإذا فُهم من الاستواء والمعيَّة ظاهرهما الذي هو الظَّرفيَّة المكانيَّة لزم التَّناقض ، لأنَّ الاستقرار علىٰ العرش يمنع المعيَّة المكانيَّة مع أهل الأرض ، والتَّناقض في كلامه تعالىٰ مُحال ، ولزم اتِّصاف القديم جلَّ وعلا بصفات الحوادث ، وهي المعيَّة المكانيَّة وما يتبعها وهو مُحال .

فإن قيل : المقصود من المعيَّة لازمها وهو (العلم) بقصد التَّخلُّص من مماثلة الحوادث .

فالجواب : كذلك المقصود من الاستواء لازمه وهو تدبير المملكة الإلهيَّة ، لأنَّ الموجب في الاستواء والمعيَّة واحد ، وهو ضرورة ملاحظة التَّقديس عن مماثلة الحوادث .

وفضلاً عن ذلك فإنَّ الموجبات لفهم الاستواء بالتَّدبير أكثر من موجبات فهم المعيَّة بلازمها –كما سيأتي بيانه– مناسب لمعنىٰ التَّدبير للمملكة ومرتبط به في المعنىٰ بخلاف معنىٰ الاستقرار الذي لا يتوقَّف عليه التَّدبير .

وكونه تعالىٰ معنا بعلمه وصفاته كما يليق بتقديسه ، وكونه بصيراً بأعمالنا . كلَّ هذا يدل علىٰ المراقبة ، والمراقبة تقتضي الإجراءات والتَّصرُّفات التي أرادها تعالىٰ بكلِّ مخلوق ، وهذا كلُّه يدخل ضمن التَّدبير بخلاف الاستقرار .

ثَانِياً : قال الله تعالىٰ في سورة (ق) ﴿**وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ**﴾ [ق : ١٦] ، وفي سورة الواقعة : ﴿**وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ**﴾[الواقعة ٨٥] ، فلو فُهم الاستواء علىٰ العرش بمعنىٰ الاستقرار المكاني لزم التَّناقض مع هذه الآيات ، والتَّناقض في كلام الله تعالىٰ مُحال .

فإن قيل : إنَّ الاستقرار هو بالأمر بالحكم والتَّصرُّف ، رجع الأمر إلىٰ معنىٰ تدبير المملكة الذي أشرنا إليه .

ثَالِثاً : قال الله تعالىٰ في سورة الأنعام : ﴿**وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ**﴾ [الأنعام : ٣] فلو فُهم الاستواء بمعنىٰ الاستقرار للزم التَّناقض مع هذه الآية الشَّريفة ، والتَّناقض في كلام الله تعالىٰ مُحال .

رَابِعاً : قال الله تعالىٰ : ﴿**وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ**﴾ [الحاقة : ١٧] ، فلو كان تعالىٰ مستقرَّاً علىٰ العرش لكان محمولاً بالملائكة المحمولين بقدرته ، ولكانوا أقوىٰ وأولىٰ بتدبير الملك ، ولكان مفتقراً لمن يحمله ، وكلُّ هذا من صفات الحوادث الفقراء العجزة ، ولكنَّه تعالىٰ قديم غنيٌّ عمَّا سواه ، قادر لا نهاية لقدرته .

أمَّا الأدلَّة الكونيَّة المناقضة لمعنىٰ الاستقرار علىٰ العرش فهي :

أَوَّلاً : بما أنَّ الأرض كرويَّة والسَّموات مُحيطة بها والعرش فوق السَّمَوَات ، فلو كان الاستواء علىٰ العرش بمعنىٰ الاستقرار المكاني لزم اتِّصافه تعالىٰ بما لا يليق بعلوِّه ورفعة شأنه علىٰ خلقه ، ولزم التَّغيُّر في صفاته تعالىٰ ، وكلُّ هذا مُحال للأدلَّة الآتية :

(أ) أنَّ أهل الأرض يفهمون أنَّ الله تعالىٰ فوقهم علىٰ فرض أنَّه مستقرٌّ علىٰ العرش ، ولكن إذا دارت الأرض نصف يوم وجاء الليل وانعكس الأمر ، فيفهمون أنَّ ربَّ العزَّة تعالىٰ تحتهم وهو مُحال من وجهين : ارتفاع المخلوق علىٰ الخالق جلَّ وعلا ، وتغيّر صفات الخالق سبحانه ، وما أدَّىٰ إلىٰ المُحال فهو مُحال .

(ب) أنَّ أهل الأرض في القسم المقابل يفهمون أنَّ ربَّ العزَّة تعالىٰ ليس فوقهم بل تحتهم ، وهذا مُحال لأنَّه لا يصحُّ أنَّ الخالق تعالىٰ فوق قوم وتحت آخرين ، فإذا دارت الأرض نصف يوم انقلب حال هؤلاء فصاروا يفهمون أنَّ ربَّ العزَّة تعالىٰ فوقهم بعد أن كان تعالىٰ في نظرهم تحتهم ، والتَّغيُّر في صفات القديم تعالىٰ مُحال .

ثَانِيَاً : أنَّ الاستقرار المكاني علىٰ العرش ضروريٌّ لملوك الأرض ، لأنَّه يتوقَّف عليه الاعتراف بتقلُّدهم المُلك والخضوع لأوامرهم وأحكامهم .

أمَّا مَلِك المُلوك والممالك فلا يتوقَّف مُلكه علىٰ هذا ، فإنَّه تعالىٰ ملك قبل أن يخلق العرش وما حواه من السَّموات والأرض ، كما أنَّه تعالىٰ قهر عباده علىٰ تنفيذ ما أراد ، فكلُّهم مسخَّرون بقدرته طوعاً وكرهاً ، عرفوا أنَّه تعالىٰ ملكهم أو لم يعرفوا ، فنسبة الجلوس والاستقرار علىٰ العرش إليه تعالىٰ مُحال ، لأنَّ فيه تشبيه بملوك الأرض وإيهام أنَّ الخضوع لإرادته يتوقَّف علىٰ هذا الاستقرار ، وكلُّ هذا مُحال .

ثَالِثَاً : لو كان الله تعالىٰ مستقرَّاً علىٰ العرش لتخيَّل الفِكر مكاناً أعلىٰ من العرش بآلاف الأميال ، ولجاز عقلاً أن يرتفع الإله تعالىٰ إلىٰ ذلك المكان الأعلىٰ ، فعدم ارتفاعه إليه يحتاج إلىٰ مرجِّح لأنَّه لا ترجيح بلا مرجِّح ، والاحتياج إلىٰ المرجِّح من صفات الحوادث ، ولكنَّه تعالىٰ قديم .

رَابِعَاً : لو كان مستقرَّاً علىٰ العرش لاقتضىٰ الحال أحد ثلاثة أمور : إمَّا أن يكون تعالىٰ مساوياً للعرش أو زائداً عليه ، أو ناقصاً عنه ، وكلُّ هذا تحديد وتقييد ـ وهما من صفات الحوادث ، ولكنَّه تعالىٰ قديم ، وحيث أنَّ فهم الاستواء علىٰ العرش بمعنىٰ الاستقرار قد أدَّىٰ إلىٰ هذه المُحالات فهو مُحال .

فإن قيل : فما حكمة وجود العرش ، وما حكمة الإخبار بأنَّه تعالىٰ استوىٰ عليه ، وما سبب توجُّه الضَّمائر إلىٰ العرش؟

فالجواب : أنَّ حكمة وجوده يعلمها الله تعالىٰ ، ولسنا مكلَّفين بالبحث عنها ، ولكن يمكن فهم بعض الحكم وهي :

(١) أنَّه تصدر منه الأوامر والأحكام إلىٰ الملائكة لتنفذِّها في العوالم .

(٢) أنَّه تعالىٰ أخبر بأنَّه خلق السَّموات والأرض ثمَّ استوىٰ علىٰ العرش يدبِّر الأمر .

وهذا هو سبب اتِّجاه السَّائلين بضمائرهم وأفكارهم للعرش انتظاراً لتحقيق مسألتهم وإجابة ملتمسهم من ربِّهم سبحانه وتعالىٰ ، لا أنَّه تعالىٰ فوق العرش -كما أنَّ المصلِّي يتَّجه بوجهه للقبلة في الصَّلاة ، وليس الله تعالىٰ في القبلة ... " .

ومع ذلك أبىٰ مُدَّعو السَّلَفِيَّة إلَّا أن يَنْسبُوا القُعُوْدَ وَالجُلُوْسَ لله تَعَالَىٰ ... ولذلك فسَّروا الاستواء بالجلوس والاستقرار علىٰ العرش ...

قال إمامهم عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السّجستاني (٢٨٠هـ) : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهَّ بْنُ رَجَاءٍ أبنا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْنِ خَلِيفَةَ قَالَ: "أَتَتِ امْرَأَةٌ إلىٰ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: ادْعُ اللهَّ أَنْ يُدْخِلَنِي الْجَنَّةَ، فَعَظَّمَ الرَّبَ. فَقَالَ: إِنَّ كُرْسِيَّهُ وَسِعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَإِنَّهُ لَيَقْعُدُ عَلَيْهِ، فَمَا يَفْضَلُ مِنْهُ إِلَّا قَدْرُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ، وَمَدَّ أَصَابِعَهُ الْأَرْبَعَ ، وَإِن لَهُ أطيطًا الرحل الْجَدِيد إِذْ رَكبه من يثقله" . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد علىٰ المريسي الجهمي العنيد فيما افترىٰ علىٰ الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد (١/ ٤٢٦) .

قال المحقق : " الحَدِيث بِهَذَا الْإِسْنَاد ضَعِيف، فِيهِ عَبْدِ اللهَّ بْنِ خَلِيفَةَ. قَالَ عَنهُ الذَّهَبِيّ فِي الْمِيزَان ٢/ ٤١٤: "لَا يكَاد يعرف"، وَقَالَ عَنهُ ابْن حجر فِي التَّقْرِيب ١/ ٤١٢: "مَقْبُول" وَقَالَ الألباني فِي سلسلة الْأَحَادِيث الضعيفة ٢/ ٢٥٧: "لم يوثقه غير ابْن حبَان وتوثيقه لَا يعْتد بِهِ كَمَا بيّنت ذَلِك مرَارًا"، وَقَالَ ابْن كثير فِي تَفْسِيره ١/ ٣١٠: "لَيْسَ بذلك الْمَشْهُور، وَفِي سَمَاعه من عمر نظر، ثمَّ مِنْهُم من يرويهِ عَن عمر، مَوْقُوفا، وَمِنْهُم من يرويهِ مُرْسلا، وَمِنْهُم من يزِيد فِي مَتنه زِيَادَة غَرِيبَة، وَمِنْهُم من يحذفها، وَأغْرب مِنْهُ حَدِيث جُبَير بن مطعم فِي صفة الْعَرْش كَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُد فِي كِتَابه السّنة من سنَنه وَالله أعلم" وَأوردهُ ابْن خُزَيْمَة فِي التَّوْحِيد، مُرَاجعَة وَتَعْلِيق محمَّد هراس ص"١٠٦"، بِصِيغَة التمريض من طَرِيق عبد الله بن خَليفَة وَقَالَ: "وَقد رَوَاهُ وَكِيع بن الْجراح، عَن إِسْرَائِيل، عَن أبي إِسْحَاق عبد الله بن خَليفَة وَقَالَ: "قد رَوَاهُ وَكِيع بن الْجراح، عَن إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عبد الله بن خَليفَة مُرْسلا لَيْسَ فِيهِ ذكر عمر بِيَقِين وَلَا ظن، وَلَيْسَ هَذَا الْخَبَر من شرطنا؛ لأنَّه غير مُتَّصِل الْإِسْنَاد، لسنا نحتج فِي هَذَا الْجِنْس من الْعلم بالمراسيل المنقطعات".

وَأوردهُ الهيثمي فِي الْمجمع (١/ ٨٣) عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللهُّ عَنْهُ بِلَفْظ. الأطيط وَلَيْسَ فِيهِ الْعُقُود وَمِقْدَار الْأَصَابع وَقَالَ: رَوَاهُ الْبَزَّار وَرِجَاله رجال الصَّحِيح.

وَتعقب فِي الْهَامِش بِأَن فِيهِ عبد الله بن خَليفَة وَهُوَ مَجْهُول. وَأوردهُ الألباني فِي سلسلة الْأَحَادِيث الضَّعيفة (٢/ ٢٥٦ برقم ٨٦٦) .

وقال إمامهم عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السّجستاني أيضاً : " وَقَدْ بَلَغَنَا أَنَّهم حِينَ حَمَلُوا الْعَرْشَ وَفَوْقَهُ الْجَبَّارُ فِي عِزَّتِهِ، وَبَهَائِهِ ضَعُفُوا عَنْ حَمْلِهِ وَاسْتَكَانُوا، وَجَثَوْا عَلَى رُكَبِهِمْ، حتَّى لُقِّنُوا "لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ" فَاسْتَقَلُّوا بِهِ بِقُدْرَةِ اللهِ وَإِرَادَتِهِ. لَوْلَا ذَلِكَ مَا اسْتَقَلَّ بِهِ الْعَرْشُ، وَلَا الْحَمَلَةُ، وَلَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَلَا مَنْ فِيهِنَّ. وَلَوْ قَدْ شَاءَ لَاسْتَقَرَّ عَلَى ظَهْرِ بَعُوضَةٍ فَاسْتَقَلَّتْ بِهِ بِقُدْرَتِهِ وَلُطْفِ رُبُوبِيَّتِهِ، فَكَيْفَ عَلَى عَرْشٍ عَظِيمٍ أَكْبَرَ مِنَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرَضِينَ السَّبْعِ ؟ وَكَيْفَ يُنْكِرُ أَيُّهَا النفاج أَن عَرْشه يقلّهُ اوالعرش أَكْبَرَ مِنَ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرَضِينَ السَّبْعِ؟ وَلَوْ كَانَ الْعَرْشُ فِي السَّمَوَات وَالْأَرضين مَا وسعته وكلنه فَوْقَ السَّماء السَّابِعَةِ " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد (١/ ٤٥٨) . قال المحقق : " هَذَا غير صَحِيح، فَلَيْسَ الْعَرْش حَامِلا للرب وَلَا يقلهُ، بل الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مستغن عَن الْعَرْش وَغَيره من الْمَخْلُوقَات وَهُوَ الْحَامِل للعرش ولحملة الْعَرْش بقوته وَقدرته، وَهُوَ الَّذِي "يمسك السَّمَاوَات وَالْأَرْض أَن تَزُولَا وَلَئِن زالتا إِن أمسكهما من أحد من بعده أَنَّه كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا" وَمن الْمَعْلُوم بِالضَّرُورَةِ من دين الْمُرْسلين أَن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى غَنِي عَن جَمِيع الْمَخْلُوقَات عين فَمَا دونهَا إِلَّا بِهِ سُبْحَانَهُ وَهُوَ الْغَنِيّ الحميد " .

ومن المعلوم أنَّ ابن تيمية كان يوصي بقراءة كُتُب عثمان بن سعيد الدَّارمي (٢٨٠هـ) ، ويقول بأنَّ فيها منْ تَقْرِيرِ التَّوحيد ما ليسَ في غيرها ، قال الإمام ابن قيِّم الجوزيَّة (٧٥١هـ) ، تلميذ ابن تيمية : " وَكَانَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ يُوصِي بِهَذَيْنَ الْكِتَابَيْنِ – أي : كتابَيْ عثمان بن سعيد الدَّارمي : الرَّدّ على الجهميَّة ، وكتاب الرَّدّ على بشر المريسي – أَشَدَّ الْوَصِيَّةِ وَيُعَظِّمُهُمَا جدّاً !!! وَفِيهِمَا مِنْ تَقْرِيرِ التَّوحيد وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ بِالْعَقْلِ وَالنَّقْلِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهِمَا !!! " . انظر : اجتماع الجيوش الإسلامية (٢/ ٢٣١) .

وقد تبنَّى هذه العقيدة الفاسدة الْمُنْكَرة الشَّيخ ابن تيمية –غفر الله له– فقال مُقِرّاً : " قَالَ ابْنُ حَامِدٍ: فَالْمَذْهَبُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا لَا يَخْتَلِفُ أَنَّ ذَاته تَنْزِلُ !!! ... قَالَ: وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّه إذَا جَاءَهُمْ وَجَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ أَشْرَقَتْ الْأَرْضُ كُلُّهَا بِأَنْوَارِهِ " . انظر : مجموع الفتاوى (٦/ ١٦٤– ١٦٦ باختصار) .

وقال الإمام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٣٤–٤٣٥) : " ... وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بْنِ خَلِيفَةَ الْمَشْهُورُ الَّذِي يَرْوِي عَنْ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ المقدسي فِي " مُخْتَارِهِ ". وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ تَرُدُّهُ لِاضْطِرَابِهِ كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرُهُمْ. لَكِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ السُّنَّةِ قَبِلُوهُ. وَفِيهِ قَالَ: "إنَّ عَرْشَهُ أَوْ كُرْسِيَّهُ وَسِعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْض ، وَإِنَّهُ يَجْلِسُ عَلَيْهِ فَمَا يَفْضُلُ مِنْهُ قَدْرُ أَرْبَعَةِ أَصَابعَ أَوْ فَمَا يَفْضُلُ مِنْهُ إلَّا قَدْرُ أَرْبَعَةِ أَصَابعَ ، وَإِنَّهُ لَيَئِطُّ بِهِ أَطِيطَ الرَّحْلِ الْجَدِيدِ بِرَاكِبِهِ" .

وقال الإمام ابن تيمية في مجموع الفتاوىٰ (١٦/٤٣٧-٤٣٨) : " ... وَهَذَا وَغَيْرُهُ يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ الصَّوَابَ فِي رِوَايَتِهِ النَّفْيُ وَأَنَّهُ ذَكَرَ عَظَمَةَ الْعَرْشِ وَأَنَّهُ مَعَ هَذِهِ الْعَظَمَةِ فَالرَّبُّ مُسْتَوٍ عَلَيْهِ كُلِّهِ لَا يَفْضُلُ مِنْهُ قَدْرُ أَرْبَعَةِ أَصَابِعَ . وَهَذِهِ غَايَةُ مَا يُقَدَّرُ بِهِ فِي الْمِسَاحَةِ مِنْ أَعْضَاءِ الْإِنْسَانِ كَمَا يُقَدَّرُ فِي الْمِيزَانِ قَدْرُهُ فَيُقَالُ: مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ كَفٍّ سَحَابًا. فَإِنَّ النَّاسَ يُقَدِّرُونَ الْمَمْسُوحَ بِالْبَاعِ وَالذِّرَاعِ وَأَصْغَرُ مَا عِنْدَهُمْ الْكَفُّ. فَإِذَا أَرَادُوا نَفْيَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ قَدَّرُوا بِهِ فَقَالُوا: مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ كَفٍّ سَحَابًا كَمَا يَقُولُونَ فِي النَّفْيِ الْعَامِّ {إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ} وَ {مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ} وَنَحْوِ ذَلِكَ. فَبَيَّنَ الرَّسُولُ أَنَّهُ لَا يَفْضُلُ مِنْ الْعَرْشِ شَيْءٌ وَلَا هَذَا الْقَدْرُ الْيَسِيرُ الَّذِي هُوَ أَيْسَرُ مَا يُقَدَّرُ بِهِ وَهُوَ أَرْبَعُ أَصَابِعَ. وَهَذَا مَعْنًىٰ صَحِيحٌ مُوَافِقٌ لِلُغَةِ الْعَرَبِ وَمُوَافِقٌ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مُوَافِقٌ لِطَرِيقَةِ بَيَانِ الرَّسُولِ لَهُ شَوَاهِدُ. فَهُوَ الَّذِي يُجْزَمُ بِأَنَّهُ فِي الْحَدِيثِ. وَمَنْ قَالَ " مَا يَفْضُلُ إلَّا مِقْدَارَ أَرْبَعِ أَصَابِعَ " فَمَا فَهِمُوا هَذَا الْمَعْنَىٰ فَظَنُّوا أَنَّهُ اسْتَثْنَىٰ فَاسْتَثْنَوْا فَغَلِطُوا. وَإِنَّمَا هُوَ تَوْكِيدٌ لِلنَّفْيِ وَتَحْقِيقٌ لِلنَّفْيِ الْعَامِّ. وَإِلَّا فَأَيُّ حِكْمَةٍ فِي كَوْنِ الْعَرْشِ يَبْقَىٰ مِنْهُ قَدْرُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ خَالِيَةٍ وَتِلْكَ الْأَصَابِعُ أَصَابِعُ مِنْ النَّاسِ وَالْمَفْهُومُ مِنْ هَذَا أَصَابِعُ الْإِنْسَانِ. فَمَا بَالُ هَذَا الْقَدْرُ الْيَسِيرُ لَمْ يَسْتَوِ الرَّبُّ عَلَيْهِ؟ وَالْعَرْشُ صَغِيرٌ فِي عَظَمَةِ اللَّهِ تَعَالَىٰ" .

وقال الإمام ابن تيمية في منهاج السُّنَّة النَّبويَّة في نقض كلام الشِّيعة القدريَّة (٢/٦٢٨-٦٣٠) : " وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنَّهُ يَفْضُلُ عَنْهُ الْعَرْشُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ أَرْبَعَ أَصَابِعَ ؛ فَهَذَا لَا أَعْرِفُ قَائِلًا لَهُ وَلَا نَاقِلًا، وَلَكِنْ رُوِيَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلِيفَةَ أَنَّهُ: مَا يَفْضُلُ مِنَ الْعَرْشِ أَرْبَعُ أَصَابِعَ، يُرْوَىٰ بِالنَّفْيِ وَيُرْوَىٰ بِالْإِثْبَاتِ، وَالْحَدِيثُ قَدْ طَعَنَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ كَالْإِسْمَاعِيلِيِّ وَابْنِ الْجَوْزِيِّ، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ ذَكَرَ لَهُ شَوَاهِدَ وَقَوَّاهُ .

وَلَفْظُ النَّفْيِ لَا يَرِدُ عَلَيْهِ شَيْءٌ، فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا اللَّفْظِ يَرِدُ لِعُمُومِ النَّفْيِ كَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " «مَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ إِلَّا وَمَلَكٌ قَائِمٌ أَوْ قَاعِدٌ أَوْ رَاكِعٌ أَوْ سَاجِدٌ» "، أَيْ مَا فِيهَا مَوْضِعٌ.

وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَرَبِ: مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرُ كَفٍّ سَحَابًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْكَفَّ تُقَدَّرُ بِهَا الْمَمْسُوحَاتُ كَمَا يُقَدَّرُ بِالذِّرَاعِ، وَأَصْغَرُ الْمَمْسُوحَاتِ الَّتِي يُقَدِّرُهَا الْإِنْسَانُ مِنْ أَعْضَائِهِ كَفُّهُ ، فَصَارَ هَذَا مَثَلًا لِأَقَلِّ شَيْءٍ.

فَإِذَا قِيلَ: إِنَّهُ مَا يَفْضُلُ مِنَ الْعَرْشِ أَرْبَعُ أَصَابِعَ، كَانَ الْمَعْنَىٰ: مَا يَفْضُلُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَالْمَقْصُودُ هُنَا بَيَانُ أَنَّ اللَّهَ أَعْظَمُ وَأَكْبَرُ مِنَ الْعَرْشِ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْحَدِيثَ إِنْ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ قَالَهُ فَلَيْسَ عَلَيْنَا مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ قَالَهُ فَلَمْ يَجْمَعْ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَإِنْ كَانَ قَالَهُ بِالنَّفْيِ لَمْ يَكُنْ قَالَهُ بِالْإِثْبَاتِ ؛ وَالَّذِينَ قَالُوهُ بِالْإِثْبَات ذَكَرُوا فِيهِ مَا يُنَاسِبُ أُصُولَهُمْ، كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ – سَوَاءٌ كَانَ حَقًّا أَوْ بَاطِلًا – لَا يَقْدَحُ فِي مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَلَا يَضُرُّهُمْ ... " .

والمصيبة في كلامه هذا أنَّه نفىٰ أن يكون الكلام السَّابق منكراً من القول ، مع أنَّه كلام صريح في التَّجسيم ، لأنَّه يثبت الجسميَّة لله تعالىٰ ، من خلال حديثه عن المكان الذي سيجلس عليه وفيه الله تعالىٰ ، والعياذ بالله تعالىٰ ... مع أنَّ الأمَّة أجمعت علىٰ تنزيه الله تعالىٰ عن المكان ، لأنَّه تعالىٰ كان ولا مكان ، وهو خالق المكان والزَّمان ، ولا يحتاج إلىٰ الزَّمان ولا إلىٰ المكان، ولا يجري عليه زمان ، ولا يقال متىٰ كان وكيف ولا أين ، ولا يجوز عليه التَّغيير في ذاته ، ولا التَّبديل في صفاته ، ، فهو علىٰ صفة الأزليَّة كما كان قبل خلقه المكان ...

وبالغ ابن تيمية في وصف الله بالجسم ، فزعم أنَّ الله تعالىٰ لو شاء لاستقرَّ علىٰ ظهر بعوضة !!! فاستقلَّت به بقدرته ولطف ربوبيَّته ، وفي ذلك قال في " بيان تلبيس الجهميَّة في تأسيس بدعهم الكلاميَّة" (٣/ ٢٤٣) : " وقد بلغنا أنَّهم حين حملوا العرش وفوقه الجبَّار !!! في عزَّته وبهائه ضَعفوا عن حمله واستكانوا ، وجَثَوا علىٰ رُكَبِهم ، حتىٰ لُقّنوا : لا حول ولا قوَّة إلَّا بالله، فاستقلُّوا به بقدرة الله وإرادته ، ولولا ذلك ما استقلّ به العرش ، ولا الحَمَلة ، ولا السَّموات والأرض ، ولا من فيهنَّ ، ولو قد شاء لاستقرَّ علىٰ ظهر بعوضة ، فاستقلَّت به بقدرته ولطف ربوبيَّته ، فكيف علىٰ عرش عظيم أكبر من السَّموات والأرض ، وكيف تُنكر أيُّها النفَّاج أنَّ عرشه يُقِلُّه والعرش أكبر من السَّموات السَّبع والأرضين السَّبع " .

وقال ابن تيمية أيضاً : " ... وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَىٰ أَنَّه إذَا جَاءَهُمْ وَجَلَسَ عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ ، أَشْرَقَتْ الْأَرْضُ كُلُّهَا بِأَنْوَارِهِ " . انظر : مجموع الفتاوىٰ (٦/ ١٦٦) .

وقال إمامهم حافظ الحكمي (١٣٧٧هـ) : " ... عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : " إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ إلىٰ السَّماء الدُّنيا ، وَلَهُ فِي كُلِّ سَمَاءٍ كُرْسِيٌّ ، فَإِذَا نَزَلَ إلىٰ سَمَاءِ الدُّنيا جَلَسَ عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ ثمَّ مَدَّ سَاعِدَيْهِ فَيَقُولُ : مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ غَيْرَ عَدِيمٍ وَلَا ظَلُومٍ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَتُوبُ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ الصُّبْحِ ارْتَفَعَ فَجَلَسَ عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ " . رَوَاهُ ابْنُ مَنْدَهْ " .

وقال أيضاً : " ... إِنَّ اللهَ اتَّخَذَ فِي الْجَنَّةِ وَادِياً أَفْيَحَ مِنْ مِسْكٍ أَبْيَضَ ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ نَزَلَ رَبُّنَا عزَّ وجلَّ عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ أَعْلَىٰ ذَلِكَ الْوَادِي " .

وقال أيضاً : " ... فَآتِي رَبِّي وَهُوَ عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ – أَوْ عَلَىٰ سَرِيرِهِ – فَيَتَجَلَّىٰ لِي رَبِّي ، فَأَخِرُّ لَهُ سَاجِداً " .

وقال أيضاً : " وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ أَنَّ جَعْفَراً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ جَاءَهَا إِذْ هُمْ بِالْحَبَشَةِ يَبْكِي ، فَقَالَتْ : مَا شَأْنُكَ ؟ قَالَ : " رَأَيْتَ فَتَىٰ مُتْرَفاً مِنَ الْحَبَشَةِ ، شَابّاً جَسِيماً مَرَّ عَلَىٰ امْرَأَةٍ ، فَطَرَحَ دَقِيقاً كَانَ مَعَهَا ، فَنَسَفَتْهُ

الرِّيحُ ، فَقَالَتْ: أَكِلُكَ إِلىٰ يَوْمِ يَجْلِسُ الْمَلِكُ عَلَىٰ الْكُرْسِيِّ ، فَيَأْخُذُ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ " . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ وَغَيْرُهُ " . انظر : معارج القبول بشرح سلم الوصول إلىٰ علم الأصول (١/ ٢٩٥) ، (١/ ٣٢٠) ، (١/ ٣٣٢) ، (١/ ١٧٨) بالترتيب .

وللعلم فإنَّ لفظة الجلوس لم يرد إطلاقها علىٰ الله لا في القرءان ولا في الحديث ، وهي إحدىٰ بدع المجسِّمة التي أخذوها عن اليهود ...

والغريب في أمر هؤلاء المتنطِّعين المتفيهقين أنَّهم تارة يقولون بأنَّ الله تعالىٰ جالس علىٰ العرش، ومرَّة يصرِّحون بأنَّه جالس الكرسي ... مع أنَّهم يعتقدون بأنَّ الكرسي هو موضع قدَمَي الرَّب جلَّ جلاله ... وقد سبق بيان ذلك ....

قال الإمام أبو حيَّان الأندلسي في تفسيره " النَّهر الماد" (١/ ٢٥٤) في تفسير قوله تعالىٰ ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ : "وقرأت في كتاب لأحمد بن تيمية ، هذا الذي عاصرنا ، وهو بخطِّه سمَّاه كتاب العرش: إنَّ الله يجلس علىٰ الكرسي ، وقد أخلىٰ منه مكاناً يُقعد معه فيه رسول الله ، تحيَّل عليه التَّاج محمَّد بن علي بن عبد الحق البارنباري، وكان أظهر أنَّه داعية له حتَّىٰ أخذه منه ، وقرأنا ذلك فيه".

وقد أبىٰ المتمسِّحون بالسَّلف إلَّا أن يحذفوا هذا الكلام من الطَّبعة القديمة لتفسير النَّهر المادّ لأبي حيَّان ... مع كونه مثبتاً في النُّسخة الخطيَّة، وقد بيَّن الإمام الكوثري السَّبب الذي لأجله تمَّ حذف الفقرة السَّابقة من الطَّبعة القديمة في تعليقه علىٰ السَّيف الصَّقيل في الرَّدِّ علىٰ ابن زفيل للسُّبكي (ص٩٧) ، فقال "وقد أخبرني مصِّحح طبعه بمطبعة السَّعادة أنَّه استفظعها جدَّاً ، وأكبر أن يُنسب مثلها إلىٰ مسلم فحذفها عند الطَّبع لئلَّا يستغلّها أعداء الدِّين، ورجاني أن أسجِّل ذلك هنا استدراكاً لما كان منه ونصيحة للمسلمين " .

ومن ناحية أُخرىٰ فإنَّ من يتمسَّحون بالسَّلف يعتقدون بالقُرب المادي لله تعالىٰ ، فقد زعم إمامهم أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدَّارمي السِّجستاني ، فقال : " ... فَيُقَالُ لِهَذَا الْمُعَارِضِ الْمُدَّعِي مَا لَا عِلْمَ لَهُ : مَنْ أَنبَأَكَ أَنَّ رَأْسَ الْجَبَلِ لَيْسَ بِأَقْرَبَ إِلىٰ اللهَّ تَعَالَىٰ مِنْ أَسْفَلِهِ ؟؛ لأنَّه مَنْ آمَنَ بِأَنَّ اللهَّ فَوْقَ عَرْشِهِ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلِمَ يَقِيناً أَنَّ رَأْسَ الْجَبَلِ أَقْرَبُ إِلىٰ اللهَّ مِنْ أَسْفَلِهِ ، وَأَنَّ السَّماء السَّابِعَةَ أَقْرَبُ إِلىٰ عَرْشِ اللهَّ تَعَالَىٰ مِنَ السَّادِسَةِ ، وَالسَّادِسَةَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنَ الْخَامِسَةِ ، ثمَّ كَذَلِكَ إِلىٰ الْأَرْضِ . كَذَلِكَ رَوَىٰ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّه قَالَ : " رَأْسُ الْمَنَارَةِ أَقْرَبُ إِلىٰ اللهَّ مِنْ أَسْفَلِهِ وَصَدَقَ ابْنُ الْمُبَارَكِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ إِلىٰ السَّماء أَقْرَبُ كَانَ إِلىٰ اللهَّ أَقْرَبَ . وَقُرْبُ اللهَّ إِلىٰ جَمِيعِ خَلْقِهِ أَقْصَاهُم وأدناهم وَاحِد لَا يَبْعُدُ عَنْهُ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ . وَبَعْضُ الْخَلْقِ أَقْرَبُ مِنْ بَعْضٍ عَلَىٰ نَحْوِ مَا فَسَّرْنَا مِنْ أَمْرِ السَّموات وَالْأَرْضِ ، وَكَذَلِكَ قُرْبُ الْمَلَائِكَةِ مِنَ اللهَّ ، فَحَمَلَةُ الْعَرْشِ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ جَمِيعِ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ فِي السَّموات ، وَالْعَرْشُ

أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنَ السَّماء السَّابِعَةِ ... " . انظر : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترىٰ على الله عزَّ وجلَّ من التَّوحيد (١/ ٥٠٤) .

ومن المعلوم أنَّ الكلام السَّابق المنسوب لابن المبارك لا تصحُّ نسبته إليه ... وهذا من ضمن حلقاتهم في الكذب علىٰ السَّلف الصَّالح ...

كما أكَّد ابن تيمية علىٰ القُرب والبُعد المكانيِّ لله تعالىٰ ، فقال : " الثَّالِثُ : قَوْلُ : " أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ " الَّذِينَ يُثْبِتُونَ أَنَّ اللهَّ عَلَىٰ الْعَرْشِ ، وَأَنَّ حَمَلَةَ الْعَرْشِ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِمَّنْ دُونَهُمْ ، وَأَنَّ مَلَائِكَةَ السَّماء الْعُلْيَا أَقْرَبُ إِلىٰ اللهَّ مِنْ مَلَائِكَةِ السَّماء الثَّانِيَةِ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰ اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا عُرِجَ بِهِ إِلىٰ السَّماء صَارَ يَزْدَادُ قُرْباً إِلىٰ رَبِّهِ بِعُرُوجِهِ وَصُعُودِهِ ، وَكَانَ عُرُوجُهُ إِلىٰ اللهَّ لَا إِلىٰ مُجَرَّدِ خَلْقٍ مِنْ خَلْقِهِ ، وَأَنَّ رُوحَ الْمُصَلِّي تَقْرُبُ إِلىٰ اللهَّ فِي السُّجُودِ ، وَإِنْ كَانَ بَدَنُهُ مُتَوَاضِعاً . وَهَذَا هُوَ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ نُصُوصُ الْكِتَابِ ... ". انظر : مجموع الفتاوىٰ (٦/ ٧) .

وزعم ابن تيمية أنَّ القول المعروف عن السَّلف ، والأشعري ، والكلابيَّة هو أنَّ الله تعالىٰ يقرِّبُ العباد إلىٰ ذاته تعالىٰ ، وأنّه استوىٰ علىٰ العرش بذاته ، فقال : " وَالَّذِينَ يُثْبِتُونَ تَقْرِيبَهُ الْعِبَادَ إلىٰ ذَاتِهِ هُوَ الْقَوْلُ الْمَعْرُوفُ لِلسَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَشْعَرِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ الْكُلَّابِيَة ؛ فَإِنَّهُمْ يُثْبِتُونَ قُرْبَ الْعِبَادِ إلىٰ ذَاتِهِ ، وَكَذَلِكَ يُثْبِتُونَ اسْتِوَاءَهُ عَلَىٰ الْعَرْشِ بِذَاتِهِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَيَقُولُونَ : الِاسْتِوَاءُ فِعْلٌ فَعَلَهُ فِي الْعَرْشِ فَصَارَ مُسْتَوِياً عَلَىٰ الْعَرْشِ . وَهَذَا أَيْضاً قَوْلُ ابْنِ عَقِيلٍ ، وَابْنِ الزَّاغُونِي ، وَطَوَائِفَ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَد ، وَغَيْرِهِمْ " . انظر : مجموع الفتاوىٰ (٥/ ٤٦٦) ، شرح حديث النزول (ص١٠٥) .

وقال إمامهم ابن أبي العزّ الحنفي (٧٩٢هـ) : " فَكَيْفَ يَسْتَبْعِدُ الْعَقْلُ مَعَ ذَلِكَ أَنَّه يَدْنُو سُبْحَانَهُ مِنْ بَعْضِ أَجْزَاءِ الْعَالَمِ وَهُوَ عَلَىٰ عَرْشِهِ فَوْقَ سَماوَاتِهِ ؟ أَوْ يُدْنِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ خَلْقِهِ ؟ فَمَنْ نَفَىٰ ذَلِكَ لَمْ يَقْدِرْهُ حَقَّ قَدْرِهِ . وَفِي حَدِيثِ أَبِي رَزِينٍ الْمَشْهُورِ ، الَّذِي رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رُؤْيَةِ الرَّبِّ تَعَالَىٰ : " فَقَالَ لَهُ أَبُو رَزِينٍ : كَيْفَ يَسَعُنَا – يَا رَسُولَ اللهَّ – وَهُوَ وَاحِدٌ وَنَحْنُ جَمِيعٌ ؟ فَقَالَ : سَأُنَبِئُكَ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي آلَاءِ اللهَّ: هَذَا الْقَمَرُ ، آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللهَّ ، كُلُّكُمْ يَرَاهُ مُخْلِياً بِهِ ، وَاللهُّ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ " ، وَإِذْ قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّه أَعْظَمُ وَأَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ . فَهَذَا يُزِيلُ كُلَّ إِشْكَالٍ ، وَيُبْطِلُ كُلَّ خَيَالٍ " . انظر : شرح العقيدة الطحاوية ، ابن أبي العز الحنفي (ص٢٦٠) ، وانظر : مجموع فتاوىٰ ورسائل فضيلة الشَّيخ محمَّد بن صالح العثيمين (١/ ١٩١) .

كما يعتقدون بأنَّ الله تعالىٰ : يَمس ويُمس ... وفي ذلك يقول ابن تيمية الحرَّاني : " كونه فوق العرش ثبت بالشَّرع المتواتر وإجماع سلف الأُمَّة مع دلالة العقل ضرورة ونظراً أنَّه خارج العالم ، فلا يخلو مع ذلك : إمَّا

أن يلزم أن يكون مماسّاً أو مبايناً أو لا يلزم ، فإن لزم أحدهما كان ذلك لازماً للحقّ ، ولازمُ الحق حقٌّ ، وليس في مماسَّته للعرش ونحوه محذورٌ ، كما في مماسَّته لكلِّ مخلوق من النَّجاسات والشَّياطين وغير ذلك " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٥/ ١٢٧) .

وقال أيضاً : " وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَصِفُونَهُ بِاللَّمْسِ ، وَكَذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَد ، وَغَيْرِهِمْ ، وَلَا يَصِفُونَهُ بِالذَّوْقِ " . انظر : مجموع الفتاوىٰ (٦/ ١٣٦) .

وقال أيضاً : " وَقَالَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ : نَصِفُهُ أَيْضاً بِإِدْرَاكِ اللَّمْسِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ كَمَالٌ لَا نَقْصَ فِيهِ . وَقَدْ دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ ، بِخِلَافِ إدْرَاكِ الذَّوْقِ ، فَإِنَّهُ مُسْتَلْزِمٌ لِلْأَكْلِ ، وَذَلِكَ مُسْتَلْزِمٌ لِلنَّقْصِ ،كَمَا تَقَدَّمَ . وَطَائِفَةٌ مِنْ نُظَّارِ الْمُثْبِتَةِ وَصَفُوهُ بِالْأَوْصَافِ الْخَمْسِ مِنْ الْجَانِبَيْنِ " . انظر : مجموع الفتاوىٰ (٦/ ١٣٦) ، مجموعة الرسائل والمسائل (٥/ ٧٦) .

وقال أيضاً : " ... والمنازع وأصحابه يعلمون صحَّة هذا الكلام ، لأنَّهم يقرُّون في مسألة الرُّؤية أنَّ كلَّ موجود يجوز أن يُحس بالحواسِّ الخمس ، ويلتزمون علىٰ ذلك أنَّ الله يجوز أن يُحس به بالحواسِّ الخمس : السَّمع ، والبصر ، والشَّمُّ ، والذَّوق ، واللمس ، وأنَّ مالا يُحسّ به بالحواسِّ الخمس لا يكون إلَّا معدوماً !!! فعامَّة السَّلف والصِّفاتيَّة علىٰ أنَّ الله يمكن أن يُشْهد ، ويُرىٰ ، ويُحسُّ به " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣/ ٥٦٥) .

وقال أيضاً : " فإنَّ أهل السُّنَّة والجماعة المقرين بأنَّ الله تعالىٰ يُرىٰ متَّفقين علىٰ أنَّ ما لا يُمكن معرفته بشيء من الحواسِّ ، فإنَّما يكون معدوماً لا موجوداً " . انظر : بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٢/ ٣٤١) .

وعقيدتهم في أنَّ الله تعالىٰ يمسُّ ويُمسُّ هي التَّجسيم بعينه وشينه ومينه ...

الفَصْلُ السَّابِعُ

أَقوَالُ العُلَمَاءِ فِي الاسْتِوَاءِ عَلَى العَرْش

قبل تناول مسألة الاسْتِوَاءِ عَلَىٰ العَرْش لا بدَّ من التَّأكيد علىٰ بعض المُسلَّمات العقديَّة ، ومنها :

أَوَّلاً : ضرورة تنزيه الله تعالىٰ عن الجسميَّة ، وأنَّ الله تعالىٰ لا يدخل تحت التَّخيُّل والتَّصوُّر لأنَّه لا يدخل تحت ذلك إلَّا جسم ، وخيال الإنسان لا يتوهَّم شيئاً إلَّا علىٰ وفق ما رآه من المحسوسات المجسوسات ، والله تعالىٰ يتنزَّه عن كلِّ ذلك ، إذ كلُّ ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك .

وقد تكلَّمنا عن ذلك في الفصل الثَّاني من هذا الكتاب ...

ثَانِيَاً : ضرورة تنزيه الله تعالىٰ عن الكيفيَّة ... فالله تعالىٰ يتنزَّه عن الكيفيَّة لأنَّ الكيْف لا تليق إلَّا بالأجسام ، وهي من صفات المُحدَثات ... فإنَّ من المسلَّمات أنَّ من لَا مثْل لَهُ لَا يُقَال فِيهِ كَيفَ هُوَ ...

ثَالِثَاً : ضرورة تنزيه الله تعالىٰ عن الأينيَّة ... فهو سبحانه يتنزَّه عن الأين ، لأنَّ الأين سُؤال عَن المَكَان ، وَلَيْسَ هُوَ مِمَّن يجوز عليه أَن يحويه مَكَان ، فكلّ ما سواه تعالىٰ مخلوق له ومربوب ، وقد أجمعت الأمَّة علىٰ أنَّ الله تعالىٰ لَا يحويه مَكَان ...

وإِذَا وجبَ تَنْزِيهُ الله عن المكان ، فمن ضرورة ذلك تنزيهه عن الجهة – التي هي مكان بلا شكٍّ – ... وقد أَجمعَ أَهْلُ الحَقِّ قَاطِبَةً علىٰ أنَّ الله تَعالىٰ لا جِهَةَ له ، فلا فوقَ له ولا تحتَ ولا يمينَ ولا شمالَ ولا أمامَ ولا خَلْفَ ، لأنَّ هذه الجهات وُجدت بحسب خلق الإنسان ... فلو كان شكل الإنسان كالكرة مثلاً لانتفت الجهات ...

رَابِعَاً : ضرورة تنزيه الله تعالىٰ عن التَّغيير والتَّبديل من حال إلىٰ حال ، فهذا كلُّه مُحالٌ في حقِّ الله تعالىٰ القديم الأزلي ؛ فإنَّ كلَّ متغيِّر لا بدَّ له من مغيِّر ...

خَامِسَاً : ضرورة تنزيه الله تعالىٰ عن الاستقرار والجلوس والقعود والمُلاصقة والمُماسَّة لشيء من خلقه ، لأنَّ الاستقرار والملاصقة صفة الأجسام المخلوقة ، والرَّبُّ عزَّ وجلَّ قديم أزليٌّ ، أبداً كان وأبداً يكون ... ولو كان مستقرَّاً علىٰ العرش لكان محمولاً ... وَمن المعلوم أنَّه يلْزم مِن الاستقرار ونظائره الحُلُول والتناهي ، وَهُوَ محَال فِي حقِّ الله تَعَالَىٰ ... فالعرش مخلوق ، كان بعد أن لم يكن ، والله تعالىٰ كان ولا مكان، ثمَّ خلق المكان، وهو الآن علىٰ ما عليه كان

سَادِسَاً : ضرورة تنزيه الله تعالىٰ عن النُّقلة والحركة ، لأنَّ ذلك من صفة المُحدثات ، وأنَّ ما ورد من نزولَهُ تعالىٰ فليس إلَّا نزول إحسانٍ وإقبال علىٰ أهل الأرض بالرَّحْمَة والإنَابَة والمغفرة ... فاللهَ سبحانه مُنَزَّهٌ عن الحركة والانتقال؛ لأنَّه سبحانه لا يُشغل مكاناً لينتقل منه إلىٰ مكان آخر ...

سَابِعَاً : أنَّ العرش مخلوق من مخلوقات الله ، وهو غيْبٌ من الغيْب الذي استأثر الله تعالىٰ بعلمه ، وهو وبلا شكٍّ محدود مصوَّر ... فمن قال باستقرار الحقِّ عليه سبحانه غفل عن أنَّ المستقرَّ علىٰ الشَّيء يأخذ شكل ما استقرَّ عليه ... كما أنَّه قد يكون بمثله أو أصغر منه أو أكبر ، وكلُّ ذلك من صفات المحدثات .

ثَامِنَاً : أنَّ معاجم اللغة العربيَّة ذكرت العديد من المعاني للاستواء ،والواجب وضع معنىٰ يتناسب مع تنزيه الله تعالىٰ عن مشابهة المُحدثات ...

فمن معاني الاستواء التي جاءت في معاجم اللغة : الملك ، واستئثار الملك ، واستواء الحكم ، والقصد إلىٰ الشَّئ ، وعلوّ العظمة والعزَّة ، وعلوّ القهر والغلبة ، والانتصاب ، والاعتدال ، وَتَمام الشَّبَاب ، وانتهاؤه ، وَالْقَصْد فِي الشَّيء ، والإقبال عَلَيْهِ ، والإستيلاء علىٰ الْأَمر ، والتَّفرُّد بِهِ والتَّمكُّن والاستقرار ...

والنَّاظر فيما قاله علماء الأمَّة في معنىٰ الاستواء علىٰ العرش ... يجد أنَّ جمهورهم ذهب إلىٰ ما يُخالف ما ذهب إليه المجسِّمة الذين ذهبوا إلىٰ تفسير الاستواء بالجلوس والاستقرار علىٰ العرش ، والعياذ بالله تعالىٰ ...

فمن أشهر المعاني التي ذكرها العلماء للاستواء :

(١) قال بعضهم : أنَّ الاستواء علىٰ العرش معناه : علا عليْها عُلوَّ مُلكٍ وَسُلطان لا عُلوَّ انْتِقالٍ وزوالٍ ، وَمعنىٰ علوّ الله وَارتِفاعهُ عِبارةٌ عن عُلوِّ مجده وصفاتِهِ وَملَكوتهِ ، أَي لَيس فَوْقهُ فِيما يَجِب لهُ مِنْ مَعانِي الْجَلَالِ أَحَدٌ، ولا مَعه مَنْ يَكونُ الْعلوُّ مشْتركاً بَينَه وَبَينهُ، لَكِنَّه العليّ بالإطلاق سبحانه .

(٢) وقال بعضهم : أنَّ الاستواء علىٰ العرش معناه : الاستيلاء علىٰ الْأَمر ، والتَّفرُّد بِهِ ، وَمِنْه قَوْلهم : اسْتَوَىٰ فلَان علىٰ الْملك ، وَفِي عمله ، أَي : اسْتَوَلىٰ عَلَيْهِ ، وَتفرَّد بِهِ ، والعليُّ والعالي القاهر الغالب للأشياء . تقول العرب : علا فلان فلاناً : أي : غلبه وقهره ، كما قال الشَّاعر :

فَلَمّا عَلَوْنا واسْتَوَيْنا عَلَيْهِمْ جَعَلْناهم مَرْعًىٰ لِنَسْرٍ وَطَائِرُ

يعني : غلبناهم ، وقهرناهم ، واستولينا عليهم .

ومن المعلوم أنَّ حمل الاستواء علىٰ القهر والغلبة شائع في اللغة، إذ العرب تقول : استوىٰ فلان علىٰ المالك إذا احتوىٰ علىٰ مقاليد الملك واستعلىٰ علىٰ الرِّقاب . وفائدة تخصيص العرش بالذِّكر أنَّه اعظم المخلوقات في ظنِّ البريَّة، فنصَّ عليه تنبيهاً بذكره علىٰ ما دونه. فإن قيل: الاستواء بمعنىٰ الغلبة ينبئ عن سبق مكافحة ومحاولة، قلنا: هذا باطل، إذ لو أنبأ الاستواء عن ذلك لأنبأ عنه القهر. ثمَّ الاستواء بمعنىٰ الاستقرار بالذَّات ينبئ عن اضطراب واعوجاج سابق، والتزام ذلك كفر .

فالاستواء علىٰ العرش، هو القيام علىٰ هذا الوجود، والاستيلاء علىٰ مركز القوة والسُّلطان فيه . فلا تخرج ذرّة من ذرَّات هذا الوجود عن سلطان الله، وعن علم الله: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩] .

ويضاف لما سبق أنَّ أهل اللغة قالوا في كلامهم علىٰ المصدر " سوا " : ومتىٰ عدِّي بـ " علىٰ " اقتضىٰ معنىٰ الاستيلاء، كقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ، وقيل: معناه استوىٰ له ما في السموات وما في الأرض، أي: استقام الكلّ علىٰ مراده بِتَسْوِيَةِ الله تعالىٰ إيّاه .

(٣) وقال بعضهم : هذا من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلّا الله ، وذكر عن يزيد بن هارون أنَّه سئل عن تأويله ، فقال : تأويله الإيمان به ... وهذا هو مذهب جمهور السَّلف الذين ذهبوا إلىٰ التَّفويض الإجمالي ، فمنعوا من التَّعرُّض لمعناه ،، بينما ذهب جمهور الخلف إلىٰ تأويله قصداً للإيضاح ...

(٤) وقال بعضهم : أنَّ الاستواء علىٰ العرش لا يشبه استواء الخلق، ولا نقول : إنَّ العرش له قرار، ولا مكان، لأنَّ الله تعالىٰ كان ولا مكان، فلمَّا خلق المكان لم يتغيَّر عمَّا كان ...

(٥) وقال بعضهم : أنَّ أصل الاستواء التَّدبير، كما أنَّ أصل القيام الانتصاب، ثمَّ يقال: قائم بالتَّدبير، والمعنىٰ ثمَّ استوىٰ علىٰ العرش بالتَّدبير للأجسام التي خلقها، و " ثمَّ " تدلُّ علىٰ حدوث التَّدبير ، أي أخذ في التَّدبير لما أوجده وأحدث خلقه أخذاً مستوفىً مستقصىً مستقلاً به ، لأنَّ هذا شأن من يملك ملكاً ويأخذ في تدبيره وإظهار أنَّه لا منازع له في شيء منه .

(٦) وقال بعضهم : أحدث الله فعلاً سمَّاه استواء ، وهو كالإتيان والمجيء ، والنُّزول ، وهي صفات أفعاله

(٧) وأخيراً اتَّفق السَّلف والخلف علىٰ أنَّ ظاهر الاستواء علىٰ العرش وهو الجلوس عليه مع التَّمكُّن والتَّحيُّز مستحيل ، لأنَّ الأدلَّة القاطعة تنزِّه الله عن أن يشبه خلقه أو يحتاج إلىٰ شيء منه ، سواء أكان مكاناً يحلُّ فيه أم غيره ، ولأنَّه تعالىٰ نفىٰ عن نفسه المماثلة لخلقه وأثبت لنفسه الغنىٰ عنهم ...

فليس المراد بالاستواء ظاهره لاستحالته عليه تبارك وتعالىٰ عمَّا يقول الظَّالمون والجاحدون علوَّاً كبيراً ، ثمَّ هو بعد ذلك مخيَّر إن شاء أوَّلها بنحو ما ذكرناه وهي طريقة جمهور الخلف ، وآثروها لكثرة المبتدعة القائلين بالجهة والجسميَّة وغيرهما ممَّا هو محال علىٰ الله تعالىٰ ، وإن شاء فوَّض علمها إلىٰ الله تعالىٰ وهي طريقة جمهور السَّلف ، وآثروها لخلوِّ زمانهم عمَّا حدث من الضَّلالات الشَّنيعة والبدع القبيحة ، فلم يكن لهم حاجة إلىٰ الخوض فيها .

وفيما يلي طائفة من أقوال علماء الأمَّة في تفسير الاستواء علىٰ العرش ...

قال الإمام الطَّبري (٣١٠هـ) في " جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١/ ٤٥٧) : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٩] عَلَا عَلَيْهِنَّ وَارْتَفَعَ فَدَبَّرَهُنَّ بِقُدْرَتِهِ وَخَلَقَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ. وَالْعَجَبُ مِمَّنْ أَنْكَرَ الْمَعْنَىٰ الْمَفْهُومَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِ اللهِ: ﴿هُوَ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩] الَّذِي هُوَ بِمَعْنَىٰ الْعُلُوِّ وَالِارْتِفَاعِ هَرَبًا عِنْدَ نَفْسِهِ مِنْ أَنْ يُلْزِمَهُ بِزَعْمِهِ إِذَا تَأَوَّلَهُ بِمَعْنَاهُ الْمَفْهِمِ كَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا عَلَا وَارْتَفَعَ بَعْدَ أَنْ كَانَ تَحْتَهَا، إِلَىٰ أَنْ تَأَوَّلَهُ بِالْمَجْهُولِ مِنْ تَأْوِيلِهِ الْمُسْتَنْكَرِ، ثُمَّ لَمْ يَنْجُ مِمَّا هَرَبَ مِنْهُ. فَيُقَالُ لَهُ:

زَعَمْتَ أَنَّ تَأْوِيلَ قَوْلِهِ: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ﴾ أَقْبَلَ، أَفَكَانَ مُدْبِرًا عَنِ السَّمَاءِ فَأَقْبَلَ إِلَيْهَا؟ فَإِنْ زَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِإِقْبَالِ فِعْلٍ وَلَكِنَّهُ إِقْبَالُ تَدْبِيرٍ، قِيلَ لَهُ: فَكَذَلِكَ فَقُلْ: عَلَا عَلَيْهَا عُلُوَّ مُلْكٍ وَسُلْطَانٍ لَا عُلُوَّ انْتِقَالٍ وَزَوَالٍ"
.

وقال الإمام إبراهيم بن السّري أبو إسحاق الزَّجَّاج (٣١١هـ) : " ... وقالوا معنىٰ : ﴿ٱسْتَوَىٰٓ﴾ : استولىٰ – واللهَّ أعلم . والذي يدلُّ عليه استوىٰ في اللغة علىٰ ما فعله من معنىٰ الاستواء " . انظر : معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٣٥٠) ...

وقال الإمام محمَّد بن عُزير السجستاني، أبو بكر العُزيري (٣٣٠هـ) في " غريب القرآن المسمَّىٰ بنزهة القلوب " (ص١١٥-١١٦) : " وَقَوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ قيل : مَعْنَاهُ : اسْتَوَىٰ عَلَيْهِ وقهره بعزَّته وظفر بِهِ. وَقيل: مَعْنَاهُ: علا عَلَيْهِ، وَمعنىٰ الْعُلُوّ والاستيلاء فِي صفة الله تَعَالَىٰ متشابهان؛ لِأَنَّهُ يَعْلُو قاهراً ومدبِّراً لأمور، ومستولياً عَلَيْهَا. والاستواء علىٰ سِتَّة أوجه: انتصاب، وضد الإعوجاج، والاعتدال، وَمِنْه سمي (اسْتَوَىٰ اللَّيْل وَالنَّهَار) ، وَتَمام الشَّبَاب، وانتهاؤه. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ ، وَالْقَصْد فِي الشَّيْء، والإقبال عَلَيْهِ. حكىٰ الْفراء: كَانَ مُقبلاً عَليّ فلَان ثمَّ اسْتَوَىٰ إِلَيّ يشاتمني، والاستيلاء علىٰ الْأَمر، والتَّفرُّد بِهِ، وَمِنْه قَوْلهم: (اسْتَوَىٰ فلَان علىٰ الْملك) ، وَفِي عمله أَي اسْتَوَىٰ عَلَيْهِ، وَتفرَّد بِهِ. قَالَ الشَّاعِر:

قَدْ اسْتَوَىٰ بِشْرٌ عَلَىٰ الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

أَي : استولىٰ عَلَيْهَا ... " .

وقال الإمام عبد الرَّحمن الزَّجَّاجي (٣٣٧هـ) : " وقال الخليل بن أحمد : " الله عزَّ وجلَّ هو العليُّ الأعلىٰ المتعالي ذو العلاء والعلو ، فأمَّا العلاء : فالرِّفعة ، والعلو : العظمة والتَّجبُّر . وتقول : علا الشَّيء علاء . ويقال : علوت وعليت جميعاً ، وكذلك علي علاء في الرِّفعة والشَّرف والارتفاع ، هذا قول الخليل .

وغيره يقول : لا يقال : عليت إلَّا في المكارم والشَّرف . ويقال في الشَّيء المرتفع : علا يعلو علوّاً ، وهما عند الخليل جميعاً يستعملان في العلاء أيضاً ، وينشد :

لَّما علا كعبك لي عليت ...

والعليُّ والعالي أيضاً : القاهر الغالب للأشياء . تقول العرب : علا فلان فلاناً : أي : غلبه وقهره ، كما قال الشَّاعر :

فَلَمّا عَلَوْنا واسْتَوَيْنا عَلَيْهِمْ جَعَلْناهم مَرْعًىٰ لِنَسْرٍ وَطَائِرُ

يعني : غلبناهم ، وقهرناهم ، واستولينا عليهم " . انظر : اشتقاق أسماء الله (ص١٠٩) .

وقال الإمام الجصَّاص (٣٧٠هـ) : " قَوْله تعالىٰ : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥] ، قَالَ الْحَسَنُ : اسْتَوَىٰ بِلُطْفِهِ وَتَدْبِيرِهِ ، وَقِيلَ : اسْتَوْلَىٰ " . انظر : أحكام القرآن (٥/ ٤٩) .

وقال الإمام أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣هـ) في " الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية" (٦/ ٢٣٨٥) : " واسْتَوىٰ، أي استولىٰ وظهَرَ. وقال:

قَدْ اسْتَوَىٰ بِشْرٌ عَلَىٰ الْعِرَاقِ　　　مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

قال الإمام أبو بكر الباقلَّاني محمَّد بن الطيِّب (٤٠٣هـ) : " مسألة :

ويجب أن يعلم: أنَّ كل ما يدلُّ علىٰ الحدوث أو علىٰ سمة النَّقص فالرَّبُّ تعالىٰ يتقدَّس عنه.

فمن ذلك: أنَّه تعالىٰ متقدِّس عن الاختصاص بالجهات، والاتِّصاف بصفات المحدثات، وكذلك لا يوصف بالتَّحوُّل، والانتقال، ولا القيام، والقعود؛ لقوله تعالىٰ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٌ﴾[الشورىٰ:١١] ، وقوله: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤] ، ولأنَّ هذه الصِّفات تدلُّ علىٰ الحدوث، والله تعالىٰ يتقدَّس عن ذلك ، فإن قيل : أليس قد قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥] . قال : بلىٰ. قد قال ذلك، ونحن نطلق ذلك وأمثاله علىٰ ما جاء في الكتاب والسُّنَّة، لكن ننفي عنه أمارة الحدوث، ونقول: استواؤه لا يشبه استواء الخلق، ولا نقول : إنَّ العرش له قرار، ولا مكان، لأنَّ الله تعالىٰ كان ولا مكان، فلمَّا خلق المكان لم يتغيَّر عمَّا كان.

وقال أبو عثمان المغربي يوماً لخادمه محمَّد المحبوب: لو قال لك قائل: أين معبودك ؟ ماذا كنت تقول له ؟ فقال: أقول حيث لم يزل ولا يزول. قال: فإن قال: فأين كان في الأزل ؟ ماذا تقول ؟ فقال: أقول حيث هو الآن. يعني: إنَّه كما كان ولا مكان.

وقال أبو عثمان: كنت أعتقد شيئاً من حديث الجهة، فلمَّا قدمت بغداد وزال ذلك عن قلبي فكتبت إلىٰ أصحابنا: إنِّي قد أسلمت جديداً.

وقد سئل الشِّبلي عن قوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥] ، فقال: الرَّحمن لم يزل ولا يزول، والعرش محدث، والعرشُ بالرَّحمن استوىٰ.

وقال جعفر بن محمَّد الصَّادق عليه السَّلام: من زعم أنَّ الله تعالىٰ في شيء أو من شيء، أو علىٰ شيء، فقد أشرك؛ لأنَّه لو كان علىٰ شيء لكان محمولاً، ولو كان في شيء لكان محصوراً، ولو كان من شيء لكان محدثاً، والله يتعالىٰ عن جميع ذلك " .

وقال أيضاً : " فَإِن قَالَ قَائِل أَين هُوَ قيل لَهُ الأين سُؤال عَن الْمَكَان وَلَيْسَ هُوَ مِمَّن يجوز أَن يحويه مَكَان وَلَا تحيط بِهِ أقطار .

غير أَنَّا نقُول : إِنَّه على عَرْشه لَا على معنى كَون الْجِسْم بالملاصقة والمجاورة ، تَعَالَى عَن ذَلِك علوّاً كَبِيراً .

فَإِن قَالَ قَائِل : فَمَتَى كَانَ ؟ قيل لَهُ : سؤالك عَن هَذَا يَقْتَضِي كَونه فِي زمَان لم يكن قبله ، لِأَنَّ مَتى سُؤال عَن الزَّمَان .

وَقد عرفناك أَنَّه قديم كَائِن قبل الزَّمَان ، وَأَنَّه الْخَالِق للمكان وَالزَّمَان وموجود قبلهمَا .

وتوقيت وجود الشَّيء بعام أَو مائَة ألف عَام يُفِيد أَنَّ الموقت وجوده مَعْدُوم قبل الزَّمَان الَّذِي وَقت بِهِ ، وَذَلِكَ مِمَّا يَسْتَحِيل عَلَيْهِ تَعَالَى " . انظر : الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به (ص٣٩-٤٠) ، انظر : تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل (ص٣٠٠-٣٠١) بالترتيب .

وقال الإمام ابن فورك (٤٠٦هـ) : " ... لِأَن إستواءه على الْعَرْش سُبْحَانَهُ لَيْسَ على معنى التَّمْكِين والاستقرار بل هُوَ على معنى الْعُلُوّ بالقهر وَالتَّدْبِير وإرتفاع الدَّرجَة بِالصِّفَةِ على الْوَجْه الَّذِي يَقْتَضِي مباينة الْخلق " . انظر : مشكل الحديث وبيانه (ص٣٨٩) .

وقال الإمام الشَّريف الرَّضي (٤٠٦هـ) : " وقوله سبحانه: ﴿أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ ، وهذه استعارة ، لأنَّ حقيقة الاستواء إنَّما يوصف بها الأجسام التي تعلو البساط وتميل وتعتدل . والمراد بالاستواء هاهنا : الاستيلاء بالقدرة والسُّلطان ، لا بحلول القرار والمكان ، كما يقال :استوى فلان الملك على سرير ملكه ، بمعنى : استولى على تدبير الملك ، ومَلك مقعد الأمر والنَّهي . وحسن صفته بذلك وإن لم يكن له في الحقيقة سرير يقعد عليه ، ولا مكان عال يشار إليه . وإنَّما المراد نفاذ أمره في مملكته ، واستيلاء سلطانه على رعيَّته .

فإن قيل : فالله سبحانه مستول على كلِّ شيء بقهره وغلبته ، ونفاذ أمره وقدرته ، فما معنى اختصاص العرش بالذِّكر هاهنا ؟ قيل – كما ثبت – أنَّه تعالى ربٌّ لكلِّ شيء . وقد قال في صفة نفسه : ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩] ، فإن قيل : فما معنى قولنا : عرش الله ، إن لم يرد بذلك كونه عليه ؟ قيل كما يقال : بيت الله ، وإن لم يكن فيه ، والعرش في السَّماء تطوف به الملائكة تعبُّداً ، كما أنَّ البيت في الأرض تطوف به الخلائق تعبُّداً ". انظر : تلخيص البيان في مجازات القرآن (٢/ ١٥٢-١٥٣) .

وقال الإمام أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز التَّميمي البغدادي الحنبلي (٤١٠هـ) في كتابه : " اعتقاد الإمام المبجَّل ابن حنبل " : " ... وكان يقول : إنَّ الله عزَّ وجلَّ مستو على العرش المجيد ، وحكى جماعة عنه أنَّ الاستواء من صفات الفعل ، وحكى جماعة عنه أنَّه كان يقول : إنَّ الاستواء من صفات الذَّات .

وكان يقول في معنى الاستواء : هو العلو والارتفاع ، ولم يزل الله تعالى عالياً رفيعاً قبل أن يخلق عرشه ، فهو فوق كلِّ شيء ، والعالي على كلِّ شيء ، وإنَّما خصَّ الله العرش لمعنى فيه مخالف لسائر الأشياء ، والعرش أفضل الأشياء وأرفعها ، فامتدح الله نفسه بأنَّه على العرش استوى ، أي : عليه علا ، ولا يجوز أن يقال : استوى بمماسَّة ولا بملاقاة ، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً ، والله تعالى لم يلحقه تغيُّر ولا تبدُّل ، ولا يلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش " . انظر : اعتقاد الإمام المبجل ابن حنبل (ص٢٩٦-٢٩٧) .

وقال الإمام أبو على أحمد بن محمَّد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (٤٢١هـ) : " وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٣] يريد الاستيلاء، والملك يدل عليه قول بعيث:

قَدْ اسْتَوَىٰ بِشْرٌ عَلَىَ الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

يعني بشر بن مروان لَمَّا ولي العراق، والعرش يحتمل أن يكنَّى به عن الملك وإن كان الأصل فيه ما يتَّخذه الملوك من الأسرَّة، ولهذا قيل لقوّام أمر الرَّجل العرش، وإذا اضطرب قيل ثُلَّ عرشه، ويحتمل أن يراد به السَّمَوَات والأرض لأنَّ كلّها سقف عند العرب، ويقال: عرشت الشَّيء، وسمكت، وسقفت، وسطحته بمعنى، ويكون مجيء ثمَّ على هذا النَّسق خبراً على خبر لا لترتيب وقت على وقت ، ومثل هذا قول الشَّاعر:

قل لمن ساد ثمَّ ساد أبوه ثمَّ قد ساد بعد ذلك جدّه

وذكر بعض شيوخ أهل النَّظر أنَّ ثمَّ إنَّما هو لأمر حادث، واستيلاء الله على العرش ليس بأمر حادث بل لم يزل مالكاً لكلِّ شيء، ومستولياً على كلِّ شيء فيقول: إنَّ ثمَّ لرفع العرش إلى فوق السَّمَوَات وهو مكانه – أي : مكان العرش – الذي هو فيه فهو مستول عليه ومالك له فثمَّ للرَّفع لا للإستيلاء، والرّفع محدث " . انظر : الأزمنة والأمكنة (١/ ٣٦) .

وقال الإمام الثَّعلبي (٤٢٧هـ) : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ : قال الكلبي ومقاتل : يعني استقرَّ ، وقال أبو عبيد : فصعد ، وقال بعضهم : استولى وغلب ، وقيل : ملك وغلب ، وكلّها تأويلات مدخولة لا يخفى بُعدها . وأمَّا الصَّحيح والصَّواب فهو ما قاله الفرَّاء وجماعة من أهل المعاني : إنَّ أوَّل ما خلق العرش وعهد إلى خلقه ، يدلُّ عليه قوله تعالى : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩] ، أي : إلى خلق السَّماء .

وقال أهل الحقِّ من المتكلِّمين : أحدث الله فعلاً سمَّاه استواء ، وهو كالإتيان والمجيء ، والنُّزول ، وهي صفات أفعاله . روىٰ الحسن عن أمِّ سلمة في قوله تعالىٰ : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ، قالت : الكيف غير معقول ، والاستواء غير مجهول ، والنُّزول به إيمان ، والجحود به كفر . عن محمَّد بن شجاع البلخي ، قال : سئل مالك بن أنس عن قول الله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، كيف استوىٰ ؟ قال : الكيف مجهول ، والاستواء غير معقول ، والإيمان واجب ، فالسُّؤال عنه بدعة . وروىٰ محمَّد بن شعيب بن شابور عن أبيه أنَّ رجلاً سأل الأوزاعي في قوله تعالىٰ : الرحمن علىٰ العرش استوىٰ ، فقال : هو علىٰ العرش كما وصف نفسه ، وإنِّي لأراك رجلاً ضالَّاً .

وبلغني أنَّ رجلاً سأل إسحاق بن الهيثم الحنظلي ، فقال : كيف استوىٰ علىٰ العرش ؟ أقائم هو أم قاعد ؟ فقال : يا هذا إنَّما يقعد من يملُّ القيام ، ويقوم من يملُّ القعود ، وغير هذا أولىٰ لك ألَّا تسأل عنه .

والعرش في اللغة : السَّرير ، وقال آخرون : هو ما علا وأظل ، ومنه عرش الكرم ، وقيل : العرش : الملك ، قال زهير :

تداركتما الأحلاف قد ثلَّ عرشها   وذبيان قد زلَّت بأقدامها النَّعل

انظر : الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٤/ ٢٣٨-٢٣٩) .

قلت : والعبارة التي ذكرها ... هذه العبارة منحولة علىٰ مالك ، ورويت كذلك عن ربيعة بن عبد الرَّحمن ، وأمِّ سلمة ، رضي الله عنها ، والحقُّ أنَّ ذلك لم يثبت عنهم ، فقد قال أستاذنا الأُستاذ المحقِّق المدقِّق حسَّان عبد المنَّان – حفظه الله – : " ليس لهذا إسناد يثبتُ وإليك تفصيله :

رواه اللالكائي في " شرح أصول الاعتقاد " (٦٦٤) ، وإسماعيل بن عبد الرَّحمن الصَّابوني في " عقيدة السَّلف " (١/ ١١٠-١١١) " من الرَّسائل المنيريَّة " ، وأبو نعيم في " الحلية " (٦/ ٣٢٥-٣٢٦) من طريق سلمة بن شبيب ، عن مهدي بن جعفر عن جعفر بن عبد الله ، عن مالك بن أنس (١٧٩هـ) .

وتابعه الدَّارمي في " الرَّد علىٰ الجهميَّة " (ص٢٨٠) ، فقال : عن مهدي بن جعفر ، عن جعفر بن عبد الله ، عن رجلٍ قد سمّاه لي ، قال : جاء رجل إلىٰ مالك بن أنس (١٧٩هـ) ... وفي هذا الإسناد ثلاث عِلَلٍ :

رواية الدَّارمي المخالفة لرواية سلمة بن شبيب ، فزاد فيها رجلاً مجهولاً ، وجهالة جعفر بن عبد الله فإن لم أتبيَّنه ، وما عند الدَّارمي في روايته من توثيقه لا يُحسِّنُ أمرَه وحالَه ، وأمَّا مهدي بن جعفر ـ وهو الرَّملي ـ ففيه نظر ، إذ نقلوا أنَّ ابن عدي قال : يروي عن الثِّقات أشياء لا يُتابعُه عليها أحدٌ ، وهذا يُشعر بنكارة حديثه ، وهو ما حكم به البخاري ، فقال : حديثُه منكر . " التَّهذيب " .

ورواه ابن عبد البر في " التَّمهيد " (٧/ ١٥١) من طريق بقي بن مخلد ، حدَّثنا بكار بن عبد الله القرشي ، حدَّثنا مهدي بن جعفر ، عن مالك بن أنس ، به . وفي هذه الرِّواية وهمٌ وتدليس ، كأنَّه من بكَّر بن عبد الله ، فقد أسقطَ مَنْ بينَ مهدي بن جعفر ومالك ، وقد بيَّنا ذلك في الرِّواية السَّابقة .

ورواه إسماعيل بن عبد الرَّحمن الصَّابوني (١/ ١١٠) ، عن أبي الحسن بن إسحاق المدني ، حدَّثنا أحمد بن الخضر أبو الحسن الشافعي ، حدَّثنا شاذان ، حدَّثنا ابن مخلد بن يزيد القهستاني ، حدَّثنا جعفر بن ميمون ، قال : سُئل مالك بن أنس ... وهذا إسنادٌ لا يصحُّ أيضاً ، فجعفر بن ميمون هو الأنماطي ، وهو ضعيف ، وشاذان وشيخُه لم أعثر لهما على ترجمة !!

ورواه البيهقي (٤٥٨هـ) في " الأسماء والصِّفات " (ص٤٠٨) ، عن أبي عبد الله ، أخبرني أحمد بن محمَّد بن إسماعيل بن مهران ، حدَّثنا أبي ، حدثنا أبو الربيع ابن أخي رشدين بن سعد ، قال : سمعتُ عبد الله بن وهب ، يقول : كُنَّا عند مالك بن أنس .. فذكره .

وهذا إسنادٌ لا يصحُّ أيضاً ـ وإن جوَّد إسناده ابن حجر في " الفتح " (١٣ـ٤٠٧) ، فأبو الربيع لم أعرفه ، وأحمد : لم أعثر له على ترجمة ، وأبوه مترجم في " اللسان " (٥/ ٨١-٨٢) ، وفيه نظرٌ وضعف في آخر ست سنوات من عمره .

ورواه البيهقي (ص٤٠٨) ، عن أبي بكر أحمد بن محمَّد بن الحارث الفقيه الأصفهاني ، أخبرنا أبو محمَّد عبد الله بن محمَّد بن جعفر بن حيَّان المعروف بأبي الشَّيخ ، حدَّثنا أبو جعفر بن زيرك البزي ، سمعتُ محمَّد بن عمرو بن النَّضر النَّيسابوري ، يقول : سمعتُ يحيى بن يحيى ، يقول : كُنَّا عند مالك بن أنس فجاء رجل ... فذكره .

وهذا إسنادٌ لا يصحُّ أيضاً ، فابنُ زيرك لم أجد له ترجمة ، ومحمَّد بن عمرو بن النَّضر ذكره ابن حجر في " نزهة الألبـــاب " (٢/ ٩٢) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وانظر " سير أعلام النُّبلاء " (٨/ ١٠٠-١٠١) .

ورواه ابن عبد البر في " التَّمهيد " (٧/ ١٥١) ، عن محمَّد بن مالك ، قال : حدَّثنا عبد الله بن يونس ، قال : حدَّثنا بقي بن مخلد ، قال : حدَّثنا أيوب بن صلاح المخزومي بالرملة ، قال : كُنَّا عند مالك إذ جاءَه عراقي ، فقال له ... فذكره .

كذا في المطبوع : " أيوب بن صلاح " ، وهو تحريف ، إنَّما هو أيوب بن صالح بن سلمة الحرَّاني المخزومي ، وهو ضعيف ، ضعَّفه ابن معين وغيرُه . انظر ترجمته في " اللسان " (١/ ٤٨٣-٤٨٤) .

وبهذا يتبيَّن لك خطأ الحافظ الذَّهبي في قوله في " العلو " (ص١٤١مختصره) :

" هذا ثابت عن مالك " !! ومن ثمَّ خطأ كُلّ مَن سَلَّمَ بها نُسِبَ إلى الإمام مالك رحمه الله ، لأنَّ أسانيده لا تَقُومُ لذلك .

وقد يَرِدُ علينا أنَّ ذلك بمجموع هذه الطُّرق والأسانيد يصحُّ .

فنقولُ : إنَّ مثَلَ هذه الأسانيد لا تتقوَّىٰ ، وليس عجيباً أن تتكثَّر ، لأنَّ الفتنة في هذه المسألة قد انتشرت في ذاك الحين ، ونُسِبَ زوراً هذا القول إلىٰ مالك وغيره ، فتناقلَه مجاهيلُ من النَّاس لا يُعرفون بصحيح علمٍ ، ولا توثيق ، فانتشرت لشائعاتها ، وإلاَّ فقُل لي بربِّكَ ـ : أين الثِّقات من تلامذة الإمام مالك ، وتلامذتهم عن مثل هذه الحادثة وهذا القول ؟! .

وفي الباب مما رُوِيَ بنحوِه :

١ .قول أم سلمة : رواه اللالكائي (٦٦٣) ، والصَّابوني في " عقيدة السَّلف " (١/ ١١٠) ، وابن قدامة في " العلو " (٨٢) ، وفي إسنادِه : محمَّد بن أشرس ، وهو متَّهم في الحديث ، وقد تركه غير واحد ، وقال شيخ الإسلام في " الفتاوىٰ " (٥/ ٣٦٥) : وقد رُوِيَ هذا الجواب عن أُم سلمة رضي الله عنها موقوفاً ومرفوعاً ، ولكن ليس إسناده ممَّا يُعتمد عليه .

٢ . قول ربيعة شيخ الإمام مالك : رواه اللالكائي(٦٦٥) ، والبيهقي (ص٤٠٨-٤٠٩) ، وابن قدامة في " العلو " (٩٠) .. بأسانيد لا تصحُّ .

وعلىٰ أيٍّ فالقضية تبقىٰ رأياً من عالمٍ ، غير ملزمٍ للنَّاس ، ولا قاطع للجدل والفهمِ ، ولا محدِّدٍ لفهمٍ واحدٍ ، بل لكُلٍّ مُتَّسع فيما يرىٰ ... والله أعلم " انظر : مجموعة رسائل محمَّد نسيب الرفاعي (ص٢٨-٢٩) .

وقال الإمام أبو محمَّد مكِّي بن أبي المالكي (٤٣٧هـ) : ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ مدبِّراً للأمور ، قاضياً في خلقه ما أحبّ " .

وقال أيضاً : " ثمَّ قال تعالىٰ : ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ ، أي : علا عليه علوَّ قدرة !! لا علو مكان " .

وقال أيضاً : " ولا يجوز أن يتوهَّم أحد في ذلك : جلوساً ولا حركة ولا نُقلة ، ولكنَّه استوىٰ علىٰ العرش كما شاء ، لا يمثل ذلك جلوساً ، ولا يظنّ له انتقال من مكان إلىٰ مكان ، لأنَّ ذلك لمن صفة المحدثات . وقد قال تعالىٰ ذكره : ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورىٰ: ١١] ، فلا يحلُّ لأحد أن يمثِّل صفات ربِّه – الذي ليس كمثله شيء – بصفات المخلوقين الذين لهم أمثال وأشباه – فكما أنَّه تعالىٰ لا يشبهه شيء، كذلك صفاته ليست كصفات المخلوقين . فالاستواء معلوم ، والكيف لا نعلمه ، فعلينا التَّسليم لذلك " .

وقال أيضاً : ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ ، أي : ارتفع وعلا ارتفـــاع قدرة وتعظيم وجلالة ، لا ارتفاع نُقلة " . انظر : الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه ، وجمل من فنون علومه (٥/ ٣٢١٥) ، (٥/ ٣٦٦٤) ، (٨/ ٥٢٤٣) ، (١١/ ٧٣٠٧) بالترتيب .

وقال الإمام أبو الحسن علي بن محمَّد بن محمَّد بن حبيب البصري البغدادي، الشَّهير بالماوردي (٤٥٠هـ) في " النُّكت والعيون " (٢/ ٢٢٩) : ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ فيه قولان: أحدهما: معناه استوىٰ أمره علىٰ العرش، قاله الحسن. والثَّاني: استولىٰ علىٰ العرش،كما قال الشَّاعر:

قَدْ اسْتَوَىٰ بِشْرٌ عَلَىٰ الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

وقال الإمام أحمد بن الحسين بن علي بن موسىٰ الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (٤٥٨هـ) في " الأسماء والصِّفات " (٢/ ٣٠٧) : " وَفِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورِ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ مُتَأَخِّرِي أَصْحَابِنَا ذَهَبُوا إِلَىٰ أَنَّ الِاسْتِوَاءَ هُوَ الْقَهْرُ وَالْغَلَبَةُ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ الرَّحْمَنَ غَلَبَ الْعَرْشَ وَقَهَرَهُ، وَفَائِدَتُهُ الْإِخْبَارُ عَنْ قَهْرِهِ مَمْلُوكَاتِهِ، وَأَنَّهَا لَمْ تَقْهَرْهُ، وَإِنَّمَا خَصَّ الْعَرْشَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ الْمَمْلُوكَاتِ، فَنَبَّهَ بِالْأَعْلَىٰ عَلَىٰ الْأَدْنَىٰ، قَالَ: وَالِاسْتِوَاءُ بِمَعْنَىٰ الْقَهْرِ وَالْغَلَبَةِ شَائِعٌ فِي اللُّغَةِ، كَمَا يُقَالُ: اسْتَوَىٰ فُلَانٌ عَلَىٰ النَّاحِيَةِ إِذَا غَلَبَ أَهْلَهَا، وَقَالَ الشَّاعِرُ فِي بِشْرِ بْنِ مَرْوَانَ:

قَدْ اسْتَوَىٰ بِشْرٌ عَلَىٰ الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

يُرِيدُ: أَنَّهُ غَلَبَ أَهْلَهُ مِنْ غَيْرِ مُحَارَبَةٍ ... " .

وقال الإمام أبو الحسن علي بن أحمد بن محمَّد بن علي الواحدي، النَّيسابوري، الشَّافعي (٤٦٨هـ) في " الوجيز في تفسير الكتاب العزيز " (ص٦٩١) : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ من أنَّه أعظم المخلوقات ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، أي: أقبل علىٰ خلقه كقوله: ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ مع أنَّه أعظم المخلوقات أي: استولىٰ" .

وقال الإمام ، شَيْخُ العَرَبِيَّة ، أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ القَاهِرِ بنُ عَبْدِ الرَّحمن الجُرْجَانِيُّ (٤٧١هـ) في كتابه : " أسرار البلاغة " (ص٢٨٧-٢٨٩) : ومن قدح في المجاز وهمَّ أن يصفه بغير الصِّدق فقد خبط خبْطاً عظيماً ، وتهدف لما لا يخفىٰ . ولو لم يجب البحث عن حقيقة المجاز والعناية به حتىٰ تُحصل ضروبه ، وتُضبط أقسامه ، إلَّا للسَّلامة من مثل هذه المقالة ، والخلاص ممَّا نحا نحو هذه الشُّبهة ، لكان من حقِّ العاقل أن يتوفَّر عليه ، ويصرف العناية إليه ، فكيف وبطالب الدِّين حاجة ماسَّة إليه من جهات يطول عدُّها ، وللشَّيطان من جانب الجهل به مداخل خفيَّة يأتيهم منها ، فيسرق دينهم من حيث لا يشعرون ، ويُلقيهم في الضَّلالة من حيث ظنُّوا أنَّهم يهتدون ؟ وقد اقتسمهم البلاء فيه من جانبي الإفراط والتَّفريط ، فمن مغرور مُغْرًىٰ بنفيه

دَفْعة ، والبراءة منه جملة ، يشمئز من ذكره ، وينبو عن اسمه ، يرىٰ أنَّ لزوم الظَّواهر فرض لازم ، وضربَ الخيام حولها حتمٌ واجب ، وآخر يغلو فيه ويفرط ، ويتجاوز حدَّه ويخبط ، فيعدل عن الظَّاهر والمعنىٰ عليه ، ويسوم نفسه التَّعمُّق في التَّأويل ولا سبب يدعو إليه .

أمَّا التَّفريط ، فما تجد عليه قوماً في نحو قوله تعالىٰ : ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، وقوله : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه : ٥] ، وأشباه ذلك من النُّبوِّ عن أقوال أهل التَّحقيق . فإذا قيل لهم : إنَّ الإتيان والمجيء ، انتقال من مكان إلىٰ مكان ، وصفة من صفات الأجسام ، وأنَّ الاستواء إنْ حُمل علىٰ ظاهره لم يصح إلَّا في جسم يشغل حَيّزاً ويأخذ مكاناً ، والله عزَّ وجلَّ خالق الأماكن والأزمنة ، ومنشئ كلَّ ما تصح عليه الحركة والنُّقلة والتَّمكُّن والسُّكون ، والانفصال والاتِّصال ، والمماسَّة والمحاذاة ، وأنَّ المعنىٰ علىٰ : " إلَّا أن يأتيهم أمر الله " ، وجاء أمرُ ربِّك ، وأنَّ حقَّه أن يعبر بقوله تعالىٰ : ﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الزمر : ٢٥] ، وقول الرَّجل : آتيك من حيث لا تشعر ، يريد : أُنزِل بك المكروهَ ، وأفعلُ ما يكون جزاءً لسوء صنيعك ، في حال غفلة منك ، ومن حيث تأمن حلوله بك ، وعلىٰ ذلك قوله :

أتيناهُمُ مِن أيمنِ الشِّقِّ عندهمْ ويأتي الشَّقيَّ الحَيْن من حيث لا يدري

نعم ، إذا قلت ذلك للواحد منهم ، رأيته إن أعطاك الوفاق بلسانه ، فبين جنبيه قلبٌ يتردَّد في الحيْرة ويتقلَّب ، ونفس تَفِرُّ من الصَّواب وتهرُب ، وفكر واقف لا يجيء ولا يذهب ، يُحضره الطَّبيب بما يبرئه من دائه ، ويريه المرشد وجه الخلاص من عنائه ، ويأبىٰ إلَّا نِفاراً عن العقل ، ورجوعاً إلىٰ الجهل . لا يحضره التَّوفيق بقدر ما يعلم به أنه إذا كان لا يجري في قوله تعالىٰ : ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف : ٨٢] ، علىٰ الظَّاهر لأجل علمه أنَّ الجماد لا يسأل ، مع أنَّه لو تجاهل متجاهل فادعىٰ أنَّ الله تعالىٰ خلق الحياة في تلك القرية حتىٰ عقلت السُّؤال ، وأجابت عنه ونطقت ، لم يكن قال قولاً يكفر به ، ولم يزد علىٰ شيء يعلم كذبه فيه ، فمن حقه أن لا يجثم ها هنا علىٰ الظَّاهر ، ولا يضرب الحجاب دون سمعه وبصره حتىٰ لا يعي ولا يراعي ، مع ما فيه ، إذا أخذ علىٰ ظاهره ، من التعرُّض للهلاك والوقوع في الشِّرك " .

قلت : ومن المؤسف حقّاً أن يقوم مدّعو السَّلفيَّة بالعبث بكتاب " أسرار البلاغة " التي لا يجيدون فنَّها ، فيشطبون هذه الفقرة برمَّتها من أسرار الجرجاني ، والسَّبب أنَّها لا تتوائم ولا تتوافق مع ما ذهبوا إليه من إنكار المجاز ، فقد قام المشرفون علىٰ المكتبة الشَّاملة / الإصدار السَّادس ، بشطب هذه الفقرة من أسرار البلاغة الصَّادر عن مطبعة المدني بالقاهرة ، ودار المدني بجدة ، وعليه تعليق محمود محمَّد شاكر ، مع أنَّ

الفقرة كاملة موجودة في النُسخة الثَّانية من " أسرار البلاغة " الموجودة في المكتبة الشَّاملة ، وهي من إصدار دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، ط١ ، (١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م) ، ومن تحقيق عبد الحميد هنداوي ، وهنا نقول لهم : إذا كنت كذوباً فكن ذكوراً ... فما حدث في نسخة دار المدني خيانة علميَّة توارثوها جيلاً بعد جيل ، فقد سبق لأسلافهم العبث بكتب أهل العلم ، بل تعدُّوه إلىٰ كتابة كتب نسبوها للعديد من أساطين العلم لنصرة مذهبهم وباطلهم ...

وقال الإمام أبو إسحاق الشِّيرازي (٤٧٦هـ) : " أنَّ الله عزَّ وجلَّ مستوٍ علىٰ العرش؛ قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [الأعراف:٥٤] ، وأنَّ استواءه ليس باستقرار ولا ملاصقة ، لأنَّ الاستقرار والملاصقة صفة الأجسام المخلوقة، والرَّبُّ عزَّ وجلَّ قديم أزليٌّ، أبداً كان وأبداً يكون، لا يجوز عليه التَّغيير ولا التَّبديل، ولا الانتقال ولا التَّحريك. والعرش مخلوق لم يكن فكان؛ قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [النمل:٢٦] . فلو أنَّ المراد بالاستواء " الاستقرار والملاصقة "، لأدَّىٰ إلىٰ تغيُّر الرَّب وانتقاله من حال إلىٰ حال، وهذا محالٌ في حقِّ القديم؛ فإنَّ كلَّ متغيِّر لا بدَّ له من مغيِّر .

ولأنَّ العرش مخلوق محدود، فلو كان الرَّب عزَّ وجلَّ مستقرَّاً عليه، لكان لا يخلو: إمَّا أن يكون أكبر، أو أصغر منه، أو مثله:

فلو كان أكبر منه: يكون متبعِّضاً بعضه خالٍ من العرش، والبعض صفة الأجسام المؤلَّفة.

وإن كان أصغر منه: فيكون العرش مع كونه مخلوقاً أكبر منه، وذلك نقص. وإن كان مثله: يكون محدوداً كالعرش، فإن كان العرش مربَّعاً فيكون الرَّب مربَّعاً، وإن كان مخمَّساً فيكون الرَّب مخمَّساً، وما هو محدود له شَبَه وله مثل ولا يكون قديماً.

فدلَّ: علىٰ أنَّه كان ولا مكان، ثمَّ خلق المكان، وهو الآن علىٰ ما عليه كان.

فإن قيل: إذا قلتم إنَّه ليس علىٰ العرش، ولا في السَّماوات، ولا في جهة من الجهات، فأين هو؟!

يُقال لهم: أوَّل جهلكم: وصفكم له بـ" أين "؛ لأنَّ " أين " استخبار عن المكان، والرَّب عزَّ وجلَّ منزَّه عن ذلك " . انظر : الإشارة إلىٰ مذهب أهل الحق (ص٢٣٥-٢٣٦) .

وقال الإمام أبو المعالي الجويني (٤٧٨هـ) : " فإن استدلُّوا بظاهر قوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] ، فالوجه معارضتهم بآي يساعدوننا علىٰ تأويلها، منها قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ، وقوله تعالىٰ: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: ٣٣] فنسائلهم عن معنىٰ ذلك، فإن حملوه علىٰ كونه معنا بالإحاطة والعلم، لم يمتنع منَّا حمل الاستواء علىٰ القهر والغلبة، وذلك

شائع في اللغة، إذ العرب تقول : استوىٰ فلان علىٰ الممالك إذا احتوىٰ علىٰ مقاليد المُلك واستعلىٰ علىٰ الرِّقاب. وفائدة تخصيص العرش بالذِّكر أنَّه اعظم المخلوقات في ظنِّ البريَّة، فنصَّ عليه تنبيهاً بذكره علىٰ ما دونه. فإن قيل: الاستواء بمعنىٰ الغلبة ينبئ عن سبق مكافحة ومحاولة، قلنا: هذا باطل، إذ لو أنبأ الاستواء عن ذلك لأنبأ عنه القهر. ثمَّ الاستواء بمعنىٰ الاستقرار بالذَّات ينبئ عن اضطراب واعوجاج سابق، والتزام ذلك كفر " . انظر : الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص٤٠-٤١) .

وقال الإمام أبو سعد بن أبي سعيد المتولي النَّيسابوري (٤٧٨هـ) في " الغنية في أصول الدِّين" (ص٧٨) : " ... فإن قيل : الاستواء إذا كان بمعنىٰ القهر والغلبة فيقتضي منازعة سابقة وذلك محال في وصفه ، قلنا : والاستواء بمعنىٰ الاستقرار يقتضي سبق الاضطراب والانزعاج ، وذلك مُحال في وصفه " .

وقال الإمام المُجَاشِعِي القيرواني (٤٧٩هـ) في " النُّكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه) (ص١٧٤-١٧٥) : " قوله تعالىٰ :﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ [الأعراف: ٥٤] ، يحتمل في اللغة أن يكون كاستواء الجالس علىٰ سريره ، ويحتمل أن يكون بمعنىٰ القهر والاستيلاء ، كما قال الشَّاعر :

قَدْ اسْتَوَىٰ بِشْرٌ عَلَىَ الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

واستواء الجالس لا يجوز علىٰ الله عزَّ وجلَّ " .

وقال الإمام أبو الثَّناء محمود بن زيد اللامشي الحنفي الماتريدي (توفِّي في أوائل القرن السَّادس الهجري) في " كتاب التمهيد لقواعد التَّوحيد " (ص٦٤) : " ... ووجه ذلك أنَّ الاستواء قد يُذكر ويُراد به الاستقرار، وقد يُذكر ويُراد به الاستيلاء فيحمل علىٰ الاستيلاء دفعاً للتَّناقض، وإنَّما خصَّ العرش بالذِّكر تعظيماً له كما خصَّه بالذِّكر في قوله تعالىٰ : ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [التوبة:١٢٩] وإن كان هو ربَّ كلِّ شئ " .

وقال الإمام الرَّاغب الأصفهانى (٥٠٢هـ) : " ... ومتىٰ عدِّي بـ " علىٰ " اقتضىٰ معنىٰ الاستيلاء، كقوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ، وقيل: معناه استوىٰ له ما في السَّموات وما في الأرض، أي: استقام الكلُّ علىٰ مراده بِتَسْوِيَةِ الله تعالىٰ إيَّاه، كقوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩] ، وقيل: معناه استوىٰ كلُّ شيء في النِّسبة إليه، فلا شيء أقرب إليه من شيء، إذ كان تعالىٰ ليس كالأجسام الحالَّة في مكان دون مكان، وإذا عدِّي بإلىٰ اقتضىٰ معنىٰ الانتهاء إليه، إمَّا بالذَّات، أو بالتَّدبير، وعلىٰ الثَّاني قوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ﴾ [فصلت:١١] . انظر : المفردات في غريب القرآن (ص٤٣٩-٤٤٠) .

وقال الإمام أبو حامد محمَّد بن محمَّد الغزالي الطُّوسي (٥٠٥هـ) في " إحياء علوم الدين" (١٠٨/١) : " الأصل الثَّامن : العلم بأنَّه تعالىٰ مستو علىٰ عرشه بالمعنىٰ الذي أراد الله تعالىٰ بالاستواء ، وهو الذي لا ينافي

وصف الكبرياء ، ولا يتطرّق إليه سمات الحدوث والفناء ، وهو الذي أريد بالاستواء إلى السّماء حيث قال في القرآن : ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ﴾ ، وليس ذلك إلّا بطريق القهر والاستيلاء ، كما قال الشّاعر :

قَدْ اسْتَوىٰ بِشْرٌ عَلَىٰ الْعِرَاقِ   مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

واضطرَّ أهل الحقّ إلى هذا التّأويل كما اضطر أهل الباطن إلى تأويل قوله تعالى : ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾ ، إذ حمل ذلك بالاتّفاق على الإحاطة والعلم ، وحمل قوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ : قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرّحمن على القدرة والقوّة ، وحمل قوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ : الحجر الأسود يمين الله في أرضه على التّشريف والإكرام ، لأنّه لو ترك على ظاهره للزم منه المحال ، فكذا الاستواء لو ترك على الاستقرار والتّمكّن لزم منه كون المتمكّن جسماً مماسّاً للعرش إمّا مثله أو أكبر منه أو أصغر ، وذلك مُحال ، وما يؤدّي إلى المحال فهو محال" .

وقال الإمام أبو المعين ميمون بن محمَّد بن النَّسفي المكحولي (٥٠٨هـ) : " ... ولأنَّ الله تعالى كان قبل أن يخلق العرش فلا يجوز أن يُقال : بأنَّه انتقل وجهه إلى العرش ، لأنَّ الانتقال من صفات المخلوقين وأمارات المحدثين ، والله تعالى منزَّه عن ذلك ، ولأنَّ من قال بالاستقرار على العرش فلا يخلو إمَّا أن يقول : بأنَّه مثل العرش أو العرش أكبر منه ، أو هو أكبر من العرش ، وأيّاً ما كان فقائله كافر ، لأنَّه جعله محدوداً ... " .

انظر : بحر الكلام (ص١١٧) .

وقال الإمام أبو الوليد محمَّد بن أحمد بن رشد القرطبي المشهور بابن رشد الجد (٥٢٠هـ) : " وَالِاسْتِوَاءُ فِي قَوْله تَعَالَىٰ ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [السجدة: ٤] مَعْنَاهُ اسْتَوْلَىٰ قَالَهُ الْوَاحِدِيُّ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ الْقَهْرُ، وَالْغَلَبَةُ تَقُولُ الْعَرَبُ: اسْتَوىٰ زَيْدٌ عَلَىٰ أَرْضِ كَذَا أَيْ مَلَكَهُمْ وَقَهَرَهُمْ، قَالَ الشَّاعِرُ:

قَدْ اسْتَوىٰ بِشْرٌ عَلَىٰ الْعِرَاقِ   مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

نقله عنه الإمام ابن الحاج في المدخل (١٤٨/٢) .

وقال الإمام إسماعيل بن محمَّد الأصبهاني (٥٣٥هـ) : " قوله تعالى : ﴿أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ [الأعراف: ٥٤] ، يحتمل في اللغة أنّ يكون كاستواء الجالس على سريره ، ويحتمل أنّ يكون بمعنى القهر والاستيلاء ، كما قال الشّاعر :

قَدِ اسْتَوىٰ بِشْرٌ عَلَىٰ العِرَاق   مِنْ غَيرِ سَيْفٍ ودَمٍ مُهْراقِ

واستواء الجالس لا يجوز على الله عزَّ وجلَّ " . انظر : إعراب القرآن (ص٧٣) .

وقال الإمام ابن عطيَّة الأندلسي المحاربي (٥٤٢هـ) : " وقوله تعالىٰ : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ معناه عند أبي المعالي وغيره من حذَّاق المتكلِّمين بالملك والسُّلطان ، وخصَّ العرش بالذِّكر تشريفاً له إذ هو أعظم المخلوقات، وقال سفيان الثَّوري: فعل فِعْلاً في العرش سمَّاه استواء.

قال القاضي أبو محمد: والْعَرْشِ مخلوق معيَّن جسم ما، هذا الذي قرَّرته الشَّريعة، وبلغني عن أبي الفضيل بن النَّحوي أنَّه قال: العرش مصدر عرش يعرش عرشاً، والمراد بقوله : ثم استوىٰ علىٰ العرش هذا.

قال القاضي أبو محمَّد: وهذا خروج كثير عن ما فهم من العرش في غير ما حديث عن النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " .

وقال أيضاً : " واختصار القول في قوله : ثم استوىٰ علىٰ العرش إمَّا أن يكون اسْتَوىٰ بقهره وغلبته وإمَّا أن يكون اسْتَوىٰ بمعنىٰ استولىٰ إن صحَّت اللفظة في اللسان، فقد قيل في قول الشَّاعر:

قَدْ اسْتَوىٰ بِشْرٌ عَلَىٰ الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

إنَّه بيت مصنوع . وإمَّا أن يكون فعل فعلاً في العرش سمَّاه اسْتَوىٰ ، واستيعاب القول قد تقدَّم " .

وقال أيضاً : " ... وقد تقدَّم القول في قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ بما فيه كفاية، وثُمَّ في هذا الموضع لترتيب الجمل ، لأنَّ الاستواء كان بعد أن لم يكن، وهذا علىٰ المختار في معنىٰ اسْتَوىٰ " . انظر : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ٤٠٨) ، (٣/ ١٠٤) ، (٤/ ٣٥٨) بالترتيب .

وقال الإمام محمود بن أبي الحسن بن الحسين النَّيسابوري أبو القاسم، نجم الدِّين (٥٥٠هـ) : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ ، بين أنَّه مستو ، أي : مستول عليه " .

وقال أيضاً : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ ، استولىٰ بالاقتدار ونفوذ السُّلطان " .

وقال أيضاً : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ بـ «ثمّ» صحَّ معنىٰ استولىٰ علىٰ العرش بإحداثه " .

وقال أيضاً : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ بالاستيلاء علىٰ التَّدبير من جهته ليتصوَّر العبد منشأ التَّدبير من أعلىٰ مكان " . انظر : إيجاز البيان عن معاني القرآن (١/ ٣٣٣) ، (١/ ٤٥٠) ، (٢/ ٦٦٣) ، (٢/ ٨٠٣) بالترتيب

وقال الإمام ابن عساكر (٥٧١هـ) : " ... وَقَالَت الحشويَّة والمجسِّمة أنَّه سُبْحَانَهُ حَالٌّ فِي الْعَرْش ، وَإِنَّ الْعَرْش مَكَان لَهُ وَهُوَ جَالس عَلَيْهِ ، فسلك طَرِيقَة بَينهمَا ، فَقَالَ : كَانَ وَلَا مَكَان ، فخلق الْعَرْش والكرسيَّ ، وَلم يحْتَج إِلَىٰ مَكَان ، وَهُوَ بعد خلق الْمَكَان كَمَا كَانَ قبل خلقه . وَقَالَت الْمُعْتَزلَة : لَهُ يَد يَد قدرَة ونعمة ، وَوَجهه وَجه وجود . وَقَالَت الحشوية : يَده يَد جارحة ، وَوَجهه وَجه صُورَة ، فسلك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ طَرِيقَة

بَينهمَا ، فَقَالَ : يَده يَد صفة ، وَوَجهه وَجه صفة ، كالسَّمع وَالْبَصَر ، وَكَذَلِكَ قَالَت الْمُعْتَزلَة : النُّزُول نُزُول بعض آيَاته وَمَلَائِكَته ، والاستواء بمعنىٰ الِاسْتِيلَاء . وَقَالَت المشبِّهة والحشويَّة : النُّزُول : نُزُول ذَاته بحركة وانتقال من مَكَان إِلىٰ مَكَان ، والاستواء : جُلُوس علىٰ الْعَرْش وحلول فِيهِ ، فسلك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ طَرِيقَة بَينهمَا ، فَقَالَ : النُّزُول : صفة من صِفَاته ، والاستواء ... " .

وقال أيضاً : " وَأَنَّه اسْتَوَىٰ علىٰ الْعَرْش علىٰ الْوَجْه الَّذِي قَالَه ، وبالمعنىٰ الَّذِي أَرَادَهُ ، اسْتِوَاء منزَّهاً عَن المماسَّة والاستقرار ، والتَّمكُّن والحلول والانتقال ، لَا يحملهُ الْعَرْش ، بل الْعَرْش وَحَمَلته ، محمولون بلطف قدرته ، ومقهورون فِي قَبضته ، وَهُوَ فَوق الْعَرْش ، وَفَوق كلِّ شَيْء إِلىٰ تُخوم الثَّرىٰ ، فوقيَّة لَا تزيده قرباً إِلىٰ الْعَرْش والسَّما ، بل هُوَ رفيع الدَّرَجَات عَن الْعَرْش ، كَمَا أَنَّه رفيع الدَّرَجَات عَن الثَّرىٰ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِك قريب من كلِّ مَوْجُود ، وَهُوَ أقرب إِلىٰ العبيد من حَبل الوريد ، وَهُوَ علىٰ كلِّ شَيْء شَهِيد ، إِذ لَا يماثل قُربه قربَ الْأَجْسَام ، كَمَا لَا تماثل ذَاته ذَات الْأَجْسَام ، وَأَنَّه لَا يحلُّ فِي شَيْء ، وَلَا يحلُّ فِيهِ شَيْء ، تَعَالَىٰ عَن أَن يحويه مَكَان ، كَمَا تقدَّس عَن أَن يحدُّه زمَان ، بل كَانَ قبل أَن خلق الزَّمَان وَالْمَكَان ، وَهُوَ الْآن علىٰ مَا عَلَيْهِ كَانَ ، وَأَنه بَائِن من خلقه بصفاته ، وَلَيْسَ فِي ذَاته سواهُ ، وَلَا فِي سواهُ ذَاته ، وَأَنه مقدَّس عَن التَّغَيُّر والانتقال ، لَا تحلُّه الْحَوَادِث ، وَلَا تعتريه الْعَوَارِض ، بل لَا يزَال فِي نعوت جَلَاله منزَّهاً عَن الزَّوَال ، وَفِي صِفَات كَمَاله مستغنياً عَن زِيَادَة الاستكمال " . انظر : تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري (١٥٠) ، (ص٣٠٠) بالترتيب .

وقال الإمام نشوان بن سعيد الحميري اليمني (٥٧٣هـ) في " شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم " (٥/ ٣٢٨٢) : واستوىٰ علىٰ بلد كذا: أي استولىٰ، قال الله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، وقال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ ، قال الرَّاجز:

قَدْ اسْتَوَىٰ بِشْرٌ عَلَىٰ الْعِرَاقِ   مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

وقال الإمام ابن الجوزي الحنبلي (٥٩٧هـ) في دفع شُبه التَّشبيه بأكف التَّنزيه (ص١٢١ فما بعدها) : " ... ومنها : قوله تعالىٰ : ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ [الأعراف: ٥٤] . قال الخليل بن أحمد : العرش السَّرير ، فكلُّ سرير ملك يسمَّىٰ عرشاً ، والعرش مشهور عند العرب في الجاهليَّة والإسلام ، قال الله تعالىٰ: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيۡهِ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [يوسف: ١٠٠] ، وقال تعالىٰ : ﴿أَيُّكُمۡ يَأۡتِينِي بِعَرۡشِهَا﴾ [النمل: ٣٨] .

واعلم أنَّ الاستواء في اللغة علىٰ وجوه ، منها : الاعتدال ، قال بعض بني تميم : فاستوىٰ ظالم العشيرة والمظلوم ، أي : اعتدلا ، والاستواء : تمام الشَّيء ، قال الله تعالىٰ : ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسۡتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤] ،

أي : تمّ ، والاستواء : القصد إلىٰ الشَّيء ، قال تعالىٰ : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩] ، أي : قصد خلقها ، والاستواء : الاستيلاء علىٰ الشَّيء ، قال الشَّاعر :

قَدْ اسْتَوَىٰ بِشْرٌ عَلَىٰ الْعِرَاقِ   مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

وقال الآخر :

إذَا مَا غَزَىٰ قَوْمَاً أَبَاحَ حَرِيْمَهُم   وَأَضْحَىٰ عَلَىٰ مَا مَلَكُوْهُ قَدِ اسْتَوَىٰ

وروىٰ إسماعيل بن أبي خالد الطَّائي ، قال : العرش ياقوتة حمراء .

قلت : وجميع السَّلف علىٰ إمرار هذه الآية كما جاءت من غير تفسير ولا تأويل .

قال عبدالله بن وهب : كنَّا عند مالك بن أنس ، فدخل رجلٌ ، فقال : يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ، كيف استوىٰ ؟ فأطرق مالك وأخذته الرُّحضاء ، ثمَّ رفع رأسه ، فقال :﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] كما وصف نفسه ، ولا يقال له كيف ، وكيفٌ عنه مرفوع ، وأنت رجل سوء ، صاحب بدعة ، فأخرجوه ، فأُخرج .

وقد حمل قومٌ من المتأخِّرين هذه الصِّفة علىٰ مقتضىٰ الحسّ ، فقالوا : استوىٰ علىٰ العرش بذاته ، وهي زيادة لم تنقل ، إنَّما فهموها من إحساسهم ، وهو أنَّ المستوي علىٰ الشَّيء إنَّما تستوي عليه ذاته . قال أبو حامد : الاستواء مماسّته ، وصفة لذاته ، والمراد به القعود ، قال : وقد ذهبت طائفة من أصحابنا إلىٰ أنَّ الله سبحانه وتعالىٰ علىٰ عرشه قد ملأه ، وأنَّه يقعد ويُقعد نبيَّه صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معه علىٰ العرش يوم القيامة .

قال أبو حامد : والنُّزول هو انتقال . قلت : وعلىٰ ما حكىٰ تكون ذاته أصغر من العرش ، فالعجب من قول هذا : ما نحن مجسِّمة .

وقيل لابن الزَّاغوني : هل تجدَّدت له صفة لم تكن له بعد خلق العرش ؟ قال لا ، إنَّما خلق العالم بصفة التَّحت ، فصار العالم بالإضافة إليه أسفل ، فإذا ثبت لإحدىٰ الذَّاتين صفة التَّحت تثبت للأخرىٰ صفة استحقاق الفوق ، قال : وقد ثبت أنَّ الأماكن ليست في ذاته ، ولا ذاته فيها ، فثبت انفصاله عنها ، ولا بدَّ من شيء يحصل به الفصل ، فلمَّا قال : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ﴾ علمنا اختصاصه بتلك الجهة .

قل ابن الزَّاغوني : ولا بدَّ أن تكون لذاته نهاية وغاية يعلمها .

قلت : وهذا رجلٌ لا يدري ما يقول ، لأنَّه إذا قدّر غاية وفصلاً بين الخالق والمخلوق ، فقد حدَّده ، وأقرَّ بأنَّه جسم ، وهو يقول في كتابه : أنَّه ليس بجوهر ، لأنَّ الجوهر ما تحيَّز ، ثمَّ يثبت له مكاناً يتحيَّز فيه .

قلت : وهذا كلام جهل من قائله ، وتشبيه محض ، فما عرف هذا الشَّيخ ما يجب للخالق ، وما يستحيل عليه ، فإنَّ وجوده تعالىٰ ليس كوجود الجواهر والأجسام التي لا بدَّ لها من حيِّز ، والتَّحت والفوق إنَّما يكون فيما يقابل ويحاذي ، ومن ضرورة المحاذي أن يكون أكبر من المحاذىٰ أو أصغر أو مثله ، وأنَّ هذا ومثله إنَّما يكون في الأجسام ، وكلُّ ما يحاذي الأجسام يجوز أن يمسّها ، وما جاز عليه مماسَّة الأجسام ، ومباينتها ، فهو حادث إذ قد ثبت أنَّ الدَّليل علىٰ حدوث الجواهر قبولها للمباينة والمماسَّة ، فإذا أجازوا هذا عليه قالوا بجواز حدوثه ، وإن منعوا جواز هذا عليه لم يبق لنا طريق لإثبات حدوث الجواهر ، ومتىٰ قدَّرناه مستغنياً عن المحلِّ والحيِّز ومحتاجاً إلىٰ الحيِّز ، ثمَّ قلنا : إمَّا أن يكونا متجاورين أو متباينين ، كان ذلك محالاً ، فإنَّ التَّجاور والتَّباين من لوازم التَّحيُّز في المتحيِّزات ، وقد ثبت أنَّ الإجتماع والإفتراق من لوازم المتحيِّز ، والحقُّ سبحانه وتعالىٰ لا يوصف بالتَّحيُّز ، لأنَّه إن كان متحيِّزاً لم يخل إما أن يكون ساكناً في حيِّزه أو متحرِّكاً عنه ، ولا يجوز أن يوصف بحركة ولا سكون ولا اجتماع ولا افتراق ، وما جاور أو باين فقد تناهىٰ ذاتاً ، والمتناهي إذا خصَّ بمقدار استدعىٰ مخصِّصاً، وكذا ينبغي أن يقال : ليس بداخل في العالم وليس بخارج منه ، لأنَّ الدُّخول والخروج من لوازم المتحيِّزات ، وهما كالحركة والسُّكون وسائر الأعراض التي تختصُّ بالأجرام ، وأمَّا قولهم : خلق الأماكن لا في ذاته فثبت انفصاله عنها ، قلنا : ذاته تعالىٰ لا تقبل أن يخلق فيها شيء ، ولا أن يحلُّ فيها شيء ، والفصل من حيث الحسّ يوجب عليه ما يوجب علىٰ الجواهر ، ومعنىٰ الحيِّز : أنَّ الذي يختصُّ به يمنع مثله أن يوجد ، وكلام هؤلاء كلّه مبنيٌّ علىٰ الحسِّ ، وقد حملهم الحسُّ علىٰ التَّشبيه والتَّخليط ، حتىٰ قال بعضهم : إنَّما ذكر الاستواء علىٰ العرش ، لأنَّه أقرب الموجودات إليه ، وهذا جهل أيضاً ، لأنَّ قرب المسافة لا يتصوَّر إلَّا في حقِّ الجسم .

وقال بعضهم : جهة العرش تحاذي ما يقابله من الذَّات ، ولا تحاذي جميع الذَّات ، وهذا صريح في التَّجسيم والتَّبعيض ، ويعزُّ علينا كيف يُنسب هذا القائل إلىٰ مذهبنا .

واحتجَّ بعضهم بأنَّه علىٰ العرش بقوله تعالىٰ : ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ﴾ [فاطر: ١٠] ، وبقوله : ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ﴾ [الأنعام: ١٨] ، وجعلوا ذلك فوقيَّة حسِّيَّة ، ونسوا أنَّ الفوقيَّة الحسِّيَّة إنَّما تكون لجسم أو جوهر ، وأنَّ الفوقيَّة قد تطلق لعلوِّ المرتبة ، فيقال : فلانٌ فوق فلان ، ثمَّ أنَّه كما قال : ﴿فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ﴾ ، قال : ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ﴾ [الحديد: ٤] .

فمن حملها علىٰ العلم حمل خصمه الاستواء علىٰ القهر . أخبرنا علي بن محمَّد بن عمر الدبَّاس ، قال : أنبأنا رزق الله بن عبد الوهَّاب التَّميمي ، قال: كان أحمد بن حنبل يقول : الاستواء صفة مسلَّمة ، وليست

بمعنى القصد ولا الاستعلاء ، قال : وكان أحمد لا يقول بالجهة للباري ، لأنَّ الجهات تخلى عمَّا سواها ، وقال ابن حامد : الحقُّ يختصُّ بمكان دون مكان ، ومكانه الذي هو فيه وجود ذاته على عرشه .

وقال : وذهبت طائفة إلى أنَّ الله تعالى على عرشه قد ملأه ، والأشبه أنَّه مماسّ للعرش ، والكرسيُّ موضع قدميه .

قلت : المماسَّة إنَّما تقع بين جسمين ، وما أبقى هذا في التَّجسيم بقيَّة . واعلم أنَّ كلَّ من يتصوَّر وجود الحقّ سبحانه وجوداً مكانيَّاً طلب له جهة ، كما أنَّ من تخيَّل أنَّ وجوده وجوداً زمانيَّاً ، طلب له مدَّة في تقدُّمه على العالم بأزمنة ، وكلا التَّخيلين باطل ، وقد ثبت أنَّ جميع الجهات تتساوى بالإضافة إلى القائل بالجهة ، فاختصاصه ببعضها ليس بواجب لذاته ، بل هو جائز فيحتاج إلى مخصِّص يخصِّصه ، ويكون الاختصاص بذلك المعنى زائداً على ذاته ، وما تطرَّق الجواز إليه استحال قدمه ، لأنَّ القديم هو الواجب الوجود من جميع الجهات ، ثمَّ إنَّ كلّ من هو في جهة يكون مقدَّراً محدوداً ، وهو يتعالى عن ذلك ، وإنَّما الجهات للجواهر والأجسام ، لأنَّها أجرامٌ تحتاج إلى جهة ، والجهة ليست في جهة ، وإذا ثبت بطلان الجهة ثبت بطلان المكان ، ويوضِّحه أنَّ المكان يحيط بمن فيه ، والخالق لا يحويه شيء ، ولا تحدث له صفة .

فإن قيل : فقد أخرج في الصَّحيحين عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك رضي الله عنه : أنَّه ذكر المعراج ، فقال فيه : فعلا به إلى الجبَّار تعالى ، فقال وهو في مكانه : " يا ربّ خفِّف عنَّا " .

فالجواب أنَّ أبا سليمان الخطَّابي ، قال : هذه لفظة تفرَّد بها شريك ، ولم يذكرها غيره ، وهو كثير التَّفرُّد بمناكير الألفاظ ، والمكان لا يضاف إلى الله عزَّ وجلَّ ، إنَّما هو مكان النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ومعناه : مقامه الأوَّل الذي أُقيم فيه .

قال الخطَّابي : وفي هذا الحديث : " فاستأذنت على ربِّي وهو في داره " يُوهم مكاناً ، وإنَّما المعنى : في داره التي دوَّرها لأوليائه ، وقد قال القاضي أبو يعلى في كتابه : " المعتمد " : إنَّ الله عزَّ وجلَّ لا يوصف بالمكان ، فإن قيل : نفي الجهات يُحيل وجوده ، قلنا : إن كان الموجود يقبل الاتِّصال والانفصال ، فقد صدقت ، فأمَّا إذا لم يقبلهما ، فليس خلوّه من طرف النَّقيض بمحال .

فإن قيل : أنتم تلزموننا أن نقرَّ بما لا يدخل تحت الفهم .

قلنا : إن أردت بالفهم التَّخيُّل والتَّصوُّر ، فإنَّ الخالق لا يدخل تحت ذلك ، إذ ليس يحسّ ولا يدخل تحت ذلك إلَّا جسم له لون وقدر ، فإنَّ الخيال قد أنس بالمبصرات ، فهو لا يتوهَّم شيئاً إلَّا على وفق ما رآه ، لأنَّ

الوهم من نتائج الحسّ ، وإن أردت أنَّه لا يعلم بالعقل ، فقد دللنا أنَّه ثابت بالعقل ، لأنَّ العقل مضطرٌّ إلىٰ التَّصديق بموجب الدَّليل .

واعلم أنَّك لَمَّا لم تجد إلَّا حسَّاً أو عَرَضاً ، وعلمت تنزيه الخالق عن ذلك بدليل العقل الذي صرفك عن ذلك ، فينبغي أن يصرفك عن كونه متحيِّزاً أو متحرِّكاً أو منتقلاً ، ولَمَّا كان مثل هذا الكلام لا يفهمه العامِّيُّ ، قلنا : لا تسمعوه ما لا يفهمه ، ودعوا اعتقاده لا تحرِّكوه ، ويقال : إنَّ الله تعالىٰ استوىٰ علىٰ عرشه كما يليق به ... " .

وقال الإمام فخر الدِّين الرَّازي (٦٠٦هـ) : " أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ فَاعْلَمْ أنَّه لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْهُ كَوْنَهُ مُسْتَقِرًّا عَلَىٰ الْعَرْشِ ، وَيَدُلُّ عَلَىٰ فَسَادِهِ وُجُوهٌ عَقْلِيَّةٌ وَوُجُوهٌ نَقْلِيَّةٌ.

أَمَّا الْعَقْلِيَّةُ فَأُمُورٌ:

أَوَّلُهَا: أنَّه لَوْ كَانَ مُسْتَقِرًّا عَلَىٰ الْعَرْشِ لَكَانَ مِنَ الْجَانِبِ الَّذِي يَلِي الْعَرْشَ مُتَنَاهِيًا وَإِلَّا لَزِمَ كَوْنُ الْعَرْشِ دَاخِلًا فِي ذَاتِهِ وَهُوَ مُحَالٌ وَكُلُّ مَا كَانَ مُتَنَاهِيًا فَإِنَّ الْعَقْلَ يَقْضِي بِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَصِيرَ أَزْيَدَ مِنْهُ أَوْ أَنْقَصَ مِنْهُ بِذَرَّةٍ وَالْعِلْمُ بِهَذَا الْجَوَازِ ضَرُورِيٌّ فَلَوْ كَانَ الْبَارِي تَعَالَىٰ مُتَنَاهِيًا مِنْ بَعْضِ الْجَوَانِبِ لَكَانَتْ ذَاتُهُ قَابِلَةٌ لِلزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ اخْتِصَاصُهُ بِذَلِكَ الْمِقْدَارِ الْمُعَيَّنِ لِتَخْصِيصِ مُخَصِّصٍ وَتَقْدِيرِ مُقَدِّرٍ وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُحْدَثٌ فَثَبَتَ أنَّه تَعَالَىٰ لَوْ كَانَ عَلَىٰ الْعَرْشِ لَكَانَ مِنَ الْجَانِبِ الَّذِي يَلِي الْعَرْشَ مُتَنَاهِيًا وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ مُحْدَثًا وَهَذَا مُحَالٌ فَكَوْنُهُ عَلَىٰ الْعَرْشِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُحَالًا.

وَثَانِيهَا: لَوْ كَانَ فِي مَكَانٍ وَجِهَةٍ لَكَانَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُتَنَاهٍ مِنْ كُلِّ الْجِهَاتِ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَنَاهِيًا فِي كُلِّ الْجِهَاتِ. وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَنَاهِيًا مِنْ بَعْضِ الْجِهَاتِ دُونَ الْبَعْضِ وَالْكُلُّ بَاطِلٌ فَالْقَوْلُ بِكَوْنِهِ فِي الْمَكَانِ وَالْحَيِّزِ بَاطِلٌ قَطْعًا.

بَيَانُ فَسَادِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ: أنَّه يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ ذَاتُهُ مُخَالِطَةً لِجَمِيعِ الْأَجْسَامِ السُّفْلِيَّةِ وَالْعُلْوِيَّةِ وَأَنْ تَكُونَ مُخَالِطَةً لِلْقَاذُورَاتِ وَالنَّجَاسَاتِ وَتَعَالَىٰ اللهُ عَنْهُ وَأَيْضًا فعلىٰ هذا التقدير: تكون السَّموات حَالَّةً فِي ذَاتِهِ وَتَكُونُ الْأَرْضُ أَيْضًا حَالَّةً فِي ذَاتِهِ.

إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَنَقُولُ: الشَّيء الذي هو محل السَّموات إِمَّا أَنْ يَكُونَ هُوَ عَيْنَ الشَّيْء الَّذِي هُوَ مَحَلُّ الْأَرَضِينَ أَوْ غَيْرُهُ فَإِنْ كَانَ الاول لزم كون السَّموات وَالْأَرَضِينَ حَالَّتَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ امْتِيَازٍ بَيْنَ مَحَلَّيْهِمَا أَصْلًا وَكُلُّ حَالَّيْنِ حَلَّا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا: مُمْتَازًا عن الآخر فلزم ان يقال: السَّموات لَا تَمْتَازُ عَنِ الْأَرَضِينَ فِي الذَّاتِ وَذَلِكَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ الثَّانِي: لَزِمَ أَنْ تَكُونَ ذَاتُ اللهِ تَعَالَىٰ مُرَكَّبَةً مِنَ الْأَجْزَاءِ وَالْأَبْعَاضِ

وَهُوَ مُحَالٌ. وَالثَّالِثُ: وَهُوَ أَنَّ ذَاتَ اللهَّ تَعَالَىٰ إِذَا كَانَتْ حَاصِلَةً فِي جَمِيعِ الْأَحْيَازِ وَالْجِهَاتِ فَإِمَّا أَنْ يُقَالَ: الشَّيء الَّذِي حَصَلَ فَوْقُ هُوَ عَيْنُ الشَّيء الَّذِي حَصَلَ تَحْتُ فَحِينَئِذٍ تَكُونُ الذَّاتُ الْوَاحِدَةُ قَدْ حَصَلَتْ دُفْعَةً وَاحِدَةً فِي أَحْيَازٍ كَثِيرَةٍ وَإِنْ عُقِلَ ذَلِكَ فَلِمَ لَا يُعْقَلُ أَيْضًا حُصُولُ الْجِسْمِ الْوَاحِدِ فِي أَحْيَازٍ كَثِيرَةٍ دُفْعَةً وَاحِدَةً؟ وَهُوَ مُحَالٌ فِي بَدِيهَةِ الْعَقْلِ. وَأَمَّا إِنْ قِيلَ: الشَّيء الَّذِي حَصَلَ فَوْقُ غَيْرُ الشَّيء الَّذِي حَصَلَ تَحْتُ فَحِينَئِذٍ يَلْزَمُ حُصُولُ التَّرْكِيبِ وَالتَّبْعِيضِ فِي ذَاتِ اللهَّ تَعَالَىٰ وَهُوَ مُحَالٌ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي: وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: أَنَّه تَعَالَىٰ مُتَنَاهٍ مِنْ كُلِّ الْجِهَاتِ. فَنَقُولُ: كُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ قَابِلٌ لِلزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ فِي بَدِيهَةِ الْعَقْلِ وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ اخْتِصَاصُهُ بِالْمِقْدَارِ الْمُعَيَّنِ لِأَجْلِ تَخْصِيصِ مُخَصِّصٍ وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُحْدَثٌ وَأَيْضًا فَإِنْ جَازَ أَنْ يَكُونَ الشَّيء الْمَحْدُودُ مِنْ كُلِّ الْجَوَانِبِ قَدِيمًا أَزَلِيًّا فَاعِلًا لِلْعَالَمِ فَلِمَ لَا يُعْقَلُ أَنْ يُقَالَ: خَالِقُ الْعَالَمِ هُوَ الشَّمْسُ أَوِ الْقَمَرُ أَوْ كَوْكَبٌ آخَرُ وَذَلِكَ بَاطِلٌ بِاتِّفَاقٍ.

وأَمَّا القسم الثَّالث: وهو أن يقال: أنَّه مُتَنَاهٍ مِنْ بَعْضِ الْجَوَانِبِ وَغَيْرُ مُتَنَاهٍ مِنْ سَائِرِ الْجَوَانِبِ فَهَذَا أَيْضًا بَاطِلٌ مِنْ وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الْجَانِبَ الَّذِي صَدَقَ عَلَيْهِ كَوْنُهُ مُتَنَاهِيًا غَيْرُ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ كَوْنُهُ غَيْرَ مُتَنَاهٍ وَإِلَّا لَصَدَقَ النَّقِيضَانِ مَعًا وَهُوَ مُحَالٌ. وَإِذَا حَصَلَ التَّغَايُرُ لَزِمَ كَوْنُهُ تَعَالَىٰ مُرَكَّبًا مِنَ الْأَجْزَاءِ وَالْأَبْعَاضِ.

وَثَانِيهَا: أَنَّ الْجَانِبَ الَّذِي صَدَقَ حُكْمُ الْعَقْلِ عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ مُتَنَاهِيًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُسَاوِيًا لِلْجَانِبِ الَّذِي صَدَقَ حُكْمُ الْعَقْلِ عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ غَيْرَ مُتَنَاهٍ وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ الْمُتَسَاوِيَةَ فِي تَمَامِ الْمَاهِيَّةِ كُلُّ مَا صَحَّ عَلَىٰ وَاحِدٍ مِنْهَا صَحَّ عَلَىٰ الْبَاقِي وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ: فَالْجَانِبُ لِلَّذِي هُوَ غَيْرُ مُتَنَاهٍ يُمْكِنُ أَنْ يَصِيرَ مُتَنَاهِيًا وَالْجَانِبُ الَّذِي هُوَ مُتَنَاهٍ يُمْكِنُ أَنْ يَصِيرَ غَيْرَ مُتَنَاهٍ وَمَتَىٰ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ كَانَ النُّمُوُّ وَالذُّبُولُ وَالزِّيَادَةُ وَالنُّقْصَانُ وَالتَّفَرُّقُ وَالتَّمَزُّقُ عَلَىٰ ذَاتِهِ مُمْكِنًا وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُحْدَثٌ وَذَلِكَ عَلَىٰ الْإِلَهِ الْقَدِيمِ مُحَالٌ فَثَبَتَ أَنَّه تَعَالَىٰ لَوْ كَانَ حَاصِلًا فِي الْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ لَكَانَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُتَنَاهٍ مِنْ كُلِّ الْجِهَاتِ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَنَاهِيًا مِنْ كُلِّ الْجِهَاتِ أَوْ كَانَ مُتَنَاهِيًا مِنْ بَعْضِ الْجِهَاتِ، وَغَيْرَ مُتَنَاهٍ مِنْ سَائِرِ الْجِهَاتِ فَثَبَتَ أَنَّ الْأَقْسَامَ الثَّلَاثَةَ بَاطِلَةٌ فَوَجَبَ أَنْ نَقُولَ الْقَوْلُ بِكَوْنِهِ تَعَالَىٰ حَاصِلًا فِي الْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ مُحَالٌ.

وَالْبُرْهَانُ الثَّالِثُ: لَوْ كَانَ الْبَارِي تَعَالَىٰ حَاصِلًا فِي الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ لَكَانَ الْأَمْرُ الْمُسَمَّىٰ بِالْجِهَةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا مُشَارًا إِلَيْهِ وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ وَالْقِسْمَانِ بَاطِلَانِ فَكَانَ الْقَوْلُ بِكَوْنِهِ تَعَالَىٰ حَاصِلًا فِي الْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ بَاطِلًا.

أَمَّا بَيَانُ فَسَادِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ: فَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُسَمَّىٰ بِالْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ مَوْجُودًا مُشَارًا إِلَيْهِ فحينئذ يكون المسمىٰ بالحيز والجهة بعدا وامتداد وَالْحَاصِلُ فِيهِ أَيْضًا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي نَفْسِهِ بُعْدٌ وَامْتِدَادٌ وَإِلَّا لَامْتَنَعَ حُصُولُهُ فِيهِ وَحِينَئِذٍ يَلْزَمُ تَدَاخُلُ الْبُعْدَيْنِ وَذَلِكَ مُحَالٌ لِلدَّلَائِلِ الْكَثِيرَةِ الْمَشْهُورَةِ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَيْضًا فَيَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الْبَارِي تَعَالَىٰ قَدِيمًا أَزَلِيًّا كَوْنُ الْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ أَزَلِيَّيْنِ وَحِينَئِذٍ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ قَدْ حَصَلَ فِي الْأَزَلِ مَوْجُودٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ سِوَىٰ اللهَّ تَعَالَىٰ وَذَلِكَ بِإِجْمَاعِ أَكْثَرِ الْعُقَلَاءِ بَاطِلٌ.

وَأَمَّا بَيَانُ فَسَادِ الْقِسْمِ الثَّانِي: فَهُوَ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْعَدَمَ نَفْيٌ مَحْضٌ وَعَدَمٌ صِرْفٌ وَمَا كَانَ كَذَلِكَ امْتَنَعَ كَوْنُهُ ظَرْفًا لِغَيْرِهِ وَجِهَةً لِغَيْرِهِ. وَثَانِيهِمَا: أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ حَاصِلًا فِي جِهَةٍ فَجِهَتُهُ مُمْتَازَةٌ فِي الْحِسِّ عَنْ جِهَةِ غَيْرِهِ فَلَوْ كَانَتْ تِلْكَ الْجِهَةُ عَدَمًا مَحْضًا لَزِمَ كَوْنُ الْعَدَمِ الْمَحْضِ مُشَارًا إِلَيْهِ بِالْحِسِّ وَذَلِكَ بَاطِلٌ فَثَبَتَ أَنَّه تَعَالَىٰ لَوْ كَانَ حَاصِلًا فِي حَيِّزٍ وَجِهَةٍ لَأَفْضَىٰ إِلَىٰ أَحَدِ هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ الْبَاطِلَيْنِ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ بِهِ بَاطِلًا.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَذَا أَيْضًا وَارِدٌ عَلَيْكُمْ فِي قَوْلِكُمْ: الْجِسْمُ حَاصِلٌ فِي الْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ.

فَنَقُولُ: نَحْنُ عَلَىٰ هَذَا الطَّرِيقِ لَا نُثْبِتُ لِلْجِسْمِ حَيِّزًا وَلَا جِهَةً أَصْلًا الْبَتَّةَ بِحَيْثُ تَكُونُ ذات الجسم نافذة فِيهِ وَسَارِيَةً فِيهِ بَلِ الْمَكَانُ عِبَارَةٌ عَنِ السَّطْحِ الْبَاطِنِ مِنَ الْجِسْمِ الْحَاوِي الْمُمَاسِّ لِلسَّطْحِ الظَّاهِرِ مِنَ الْجِسْمِ الْمَحْوِيِّ وَهَذَا الْمَعْنَىٰ مُحَالٌ بِالِاتِّفَاقِ فِي حَقِّ اللهَّ تَعَالَىٰ فَسَقَطَ هَذَا السُّؤَالُ.

الْبُرْهَانُ الرَّابِعُ: لَوِ امْتَنَعَ وُجُودُ الْبَارِي تَعَالَىٰ إِلَّا بِحَيْثُ يَكُونُ مُخْتَصًّا بِالْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ لَكَانَتْ ذَاتُ الْبَارِي مُفْتَقِرَةً فِي تَحَقُّقِهَا وَوُجُودِهَا إِلَىٰ الْغَيْرِ وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُمْكِنٌ لِذَاتِهِ يَنْتُجُ أَنَّه لَوِ امْتَنَعَ وُجُودُ الْبَارِي إِلَّا فِي الْجِهَةِ وَالْحَيِّزِ لَزِمَ كَوْنُهُ مُمْكِنًا لِذَاتِهِ وَلَمَّا كَانَ هَذَا مُحَالًا كَانَ الْقَوْلُ بِوُجُوبِ حُصُولِهِ فِي الْحَيِّزِ مُحَالًا.

بَيَانُ الْمَقَامِ الْأَوَّلِ: هُوَ أَنَّه لَمَّا امْتَنَعَ حُصُولُ ذَاتِ اللهَّ تَعَالَىٰ إِلَّا إِذَا كَانَ مُخْتَصًّا بِالْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ. فَنَقُولُ: لَا شَكَّ أَنَّ الْحَيِّزَ وَالْجِهَةَ أَمْرٌ مُغَايِرٌ لِذَاتِ اللهَّ تَعَالَىٰ فَحِينَئِذٍ تَكُونُ ذَاتُ اللهَّ تَعَالَىٰ مُفْتَقِرَةً فِي تَحَقُّقِهَا إِلَىٰ أَمْرٍ يُغَايِرُهَا وَكُلُّ مَا افْتَقَرَ تَحَقُّقُهُ إِلَىٰ مَا يُغَايِرُهُ كَانَ مُمْكِنًا لِذَاتِهِ. وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّ الْوَاجِبَ لِذَاتِهِ هُوَ الَّذِي لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ غَيْرِهِ عَدَمُهُ وَالْمُفْتَقِرَ إِلَىٰ الْغَيْرِ هُوَ الَّذِي يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ غَيْرِهِ عَدَمُهُ فَلَوْ كَانَ الْوَاجِبُ لِذَاتِهِ مُفْتَقِرًا إِلَىٰ الْغَيْرِ لَزِمَ أَنْ يَصْدُقَ عَلَيْهِ النَّقِيضَانِ وَهُوَ مُحَالٌ فَثَبَتَ أَنَّه تَعَالَىٰ لَوْ وَجَبَ حُصُولُهُ فِي الْحَيِّزِ لَكَانَ مُمْكِنًا لِذَاتِهِ لَا وَاجِبًا لِذَاتِهِ وَذَلِكَ مُحَالٌ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: فِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الْحُجَّةِ: هُوَ أَنَّ الْمُمْكِنَ مُحْتَاجٌ إِلَىٰ الْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ. أَمَّا عِنْدَ مَنْ يُثْبِتُ الْخَلَاءَ فَلَا شَكَّ أَنَّ الْحَيِّزَ وَالْجِهَةَ تَتَقَرَّرُ مَعَ عَدَمِ التَّمَكُّنِ وَأَمَّا عِنْدَ مَنْ يَنْفِي الْخَلَاءَ فَلَا لأَنَّه وَإِنْ كَانَ مُعْتَقِدًا أَنَّه لَا بُدَّ مِنْ

مُتَمَكِّنٍ يَحْصُلُ فِي الْجِهَةِ إِلَّا أَنَّه لَا يَقُولُ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ لِتِلْكَ الْجِهَةِ مِنْ مُتَمَكِّنٍ مُعَيَّنٍ بَلْ أَيُّ شَيْءٍ كَانَ فَقَدْ كَفَى فِي كَوْنِهِ شَاغِلًا لِذَلِكَ الْحَيِّزِ. إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَلَوْ كَانَ ذَاتُ اللهَّ تَعَالَى مُخْتَصَّةً بِجِهَةٍ وَحَيِّزٍ لَكَانَتْ ذَاتُهُ مُفْتَقِرَةً إِلَى ذَلِكَ الْحَيِّزِ، وَكَانَ ذَلِكَ الْحَيِّزُ غَنِيًّا تَحَقُّقُهُ عَنْ ذَاتِ اللهِ تَعَالَى وَحِينَئِذٍ يَلْزَمُ أَنْ يُقَالَ: الْحَيِّزُ وَاجِبٌ لِذَاتِهِ غَنِيٌّ عَنْ غَيْرِهِ وَأَنْ يُقَالَ ذَاتُ اللهَّ تَعَالَى مُفْتَقِرَةٌ فِي ذَاتِهَا وَاجِبَةٌ بِغَيْرِهَا وَذَلِكَ يَقْدَحُ فِي قَوْلِنَا: الْإِلَهُ تَعَالَى وَاجِبُ الْوُجُودِ لِذَاتِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: الْحَيِّزُ وَالْجِهَةُ لَيْسَ بِأَمْرٍ مَوْجُودٍ حَتَّى يُقَالَ ذَاتُ اللهَّ تَعَالَى مُفْتَقِرَةٌ إِلَيْهِ وَمُحْتَاجَةٌ إِلَيْهِ فَنَقُولُ: هَذَا بَاطِلٌ قَطْعًا لِأَنَّ بِتَقْدِيرِ أَنْ يُقَالَ إِنَّ ذَاتَ اللهَّ تَعَالَى مُخْتَصَّةٌ بِجِهَةِ فَوْقٍ فَإِنَّمَا نُمَيِّزُ بِحَسَبِ الْحِسِّ بَيْنَ تِلْكَ الْجِهَةِ وَبَيْنَ سَائِرِ الْجِهَاتِ وَمَا حَصَلَ فِيهِ الِامْتِيَازُ بِحَسَبِ الْحِسِّ كَيْفَ يُعْقَلُ أَنْ يُقَالَ أَنَّه عَدَمٌ مَحْضٌ وَنَفْيٌ صِرْفٌ؟ وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ مِثْلُهُ فِي كُلِّ الْمَحْسُوسَاتِ وَذَلِكَ يُوجِبُ حُصُولَ الشَّكِّ فِي وُجُودِ كُلِّ الْمَحْسُوسَاتِ وَذَلِكَ لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ.

الْبُرْهَانُ الْخَامِسُ: فِي تَقْرِيرِ أَنَّه تَعَالَى يَمْتَنِعُ كَوْنُهُ مُخْتَصًّا بِالْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ نَقُولُ: الْحَيِّزُ وَالْجِهَةُ لَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا الْفَرَاغُ الْمَحْضُ وَالْخَلَاءُ الصِّرْفُ وَصَرِيحُ الْعَقْلِ يَشْهَدُ أَنَّ هَذَا الْمَفْهُومَ مَفْهُومٌ وَاحِدٌ لَا اخْتِلَافَ فِيهِ الْبَتَّةَ وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ كَانَتِ الْأَحْيَازُ بِأَسْرِهَا مُتَسَاوِيَةً فِي تَمَامِ الْمَاهِيَّةِ.

وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَنَقُولُ: لَوْ كَانَ الْإِلَهُ تَعَالَى مُخْتَصًّا بِحَيِّزٍ، لَكَانَ مُحْدَثًا وَهَذَا مُحَالٌ فَذَاكَ مُحَالٌ وَبَيَانُ الْمُلَازَمَةِ: أَنَّ الْأَحْيَازَ لَمَّا ثَبَتَ أَنَّهَا بِأَسْرِهَا مُتَسَاوِيَةٌ فَلَوِ اخْتَصَّ ذَاتُ اللهَّ تَعَالَى بِحَيِّزٍ مُعَيَّنٍ لَكَانَ اخْتِصَاصُهُ بِهِ لِأَجْلِ أَنَّ مُخَصِّصًا خَصَّصَهُ بِذَلِكَ الْحَيِّزِ وَكُلُّ مَا كَانَ فِعْلًا لِفَاعِلٍ مُخْتَارٍ فَهُوَ مُحْدَثٌ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ اخْتِصَاصُ ذَاتِ اللهَّ بِالْحَيِّزِ الْمُعَيَّنِ مُحْدَثًا فَإِذَا كَانَتْ ذَاتُهُ مُمْتَنِعَةَ الْخُلُوِّ عَنِ الْحُصُولِ فِي الْحَيِّزِ وَثَبَتَ أَنَّ الْحُصُولَ فِي الْحَيِّزِ مُحْدَثٌ وَبَدِيهَةُ الْعَقْلِ شَاهِدَةٌ بِأَنَّ مَا لَا يَخْلُو عَنِ الْمُحْدَثِ فَهُوَ مُحْدَثٌ، لَزِمَ الْقَطْعُ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ حَاصِلًا فِي الْحَيِّزِ لَكَانَ مُحْدَثًا وَلَمَّا كَانَ هَذَا مُحَالًا كَانَ ذَلِكَ أَيْضًا مُحَالًا.

فَإِنْ قَالُوا: الْأَحْيَازُ مُخْتَلِفَةٌ بِحَسَبِ أَنَّ بَعْضَهَا عُلْوٌ وَبَعْضَهَا سُفْلٌ فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ ذَاتُ اللهَّ تَعَالَى مُخْتَصَّةٌ بِجِهَةِ عُلْوٍ؟ فَنَقُولُ: هَذَا بَاطِلٌ لِأَنَّ كَوْنَ بَعْضِ تِلْكَ الْجِهَاتِ علو وَبَعْضِهَا سُفْلًا أَحْوَالٌ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى وُجُودِ هَذَا الْعَالَمِ فَلَمَّا كَانَ هَذَا الْعَالَمُ مُحْدَثًا كَانَ قَبْلَ حُدُوثِهِ لَا عُلْوٌ وَلَا سُفْلٌ وَلَا يَمِينٌ وَلَا يَسَارٌ بَلْ لَيْسَ إِلَّا الْخَلَاءُ الْمَحْضُ وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَحِينَئِذٍ يَعُودُ الْإِلْزَامُ الْمَذْكُورُ بِتَمَامِهِ وَأَيْضًا لَوْ جَازَ الْقَوْلُ بِأَنَّ ذَاتَ اللهَّ تَعَالَى مُخْتَصَّةٌ بِبَعْضِ الْأَحْيَازِ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ؟ فَلِمَ لَا يُعْقَلُ أَيْضًا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ بَعْضَ الْأَجْسَامِ اخْتَصَّ بِبَعْضِ الْأَحْيَازِ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ؟ وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَذَلِكَ اسْمٌ لَا يَكُونُ قَابِلًا لِلْحَرَكَةِ

وَالسُّكُونِ فَلَا يَجْرِي فِيهِ دَلِيلُ حُدُوثِ الْأَجْسَامِ وَالْقَائِلُ بِهَذَا الْقَوْلِ لا يُمْكِنُهُ إِقَامَةُ الدَّلَالَةِ عَلَىٰ حُدُوثِ كُلِّ الْأَجْسَامِ بِطَرِيقِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ وَالْكَرَّامِيَّةُ وَافقُونَا عَلَىٰ أَنَّ تَجْوِيزَ هَذَا يُوجِبُ الْكُفْرَ. واللهُ أَعْلَمُ.

الْبُرْهَانُ السَّادِسُ: لَوْ كَانَ الْبَارِي تَعَالَىٰ حَاصِلًا فِي الْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ لَكَانَ مُشَارًا إِلَيْهِ بِحَسَبِ الْحِسِّ وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِمَّا أَنْ لَا يَقْبَلَ الْقِسْمَةَ بِوَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ وَإِمَّا أَنْ يَقْبَلَ الْقِسْمَةَ.

فَإِنْ قُلْنَا: أَنَّه تعَالَىٰ يُمْكِنُ أَنْ يُشَارَ إِلَيْهِ بِحَسَبِ الْحِسِّ مَعَ أَنَّه لَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ الْمِقْدَارِيَّةَ الْبَتَّةَ كَانَ ذَلِكَ نُقْطَةً لَا تَنْقَسِمُ وَجَوْهَرًا فَرْدًا لَا يَنْقَسِمُ فَكَانَ ذَلِكَ فِي غَايَةِ الصِّغَرِ وَالْحَقَارَةِ وَهَذَا بَاطِلٌ بِإِجْمَاعِ جَمِيعِ الْعُقَلَاءِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ كَوْنَهُ تَعَالَىٰ فِي الْجِهَةِ يُنْكِرُونَ كَوْنَهُ تَعَالَىٰ كَذَلِكَ وَالَّذِينَ يُثْبِتُونَ كَوْنَهُ تَعَالَىٰ فِي الْجِهَةِ يُنْكِرُونَ كَوْنَهُ تَعَالَىٰ فِي الصِّغَرِ وَالْحَقَارَةِ مِثْلَ الجزء الذي لا يتجزئ فَثَبَتَ أَنَّ هَذَا بِإِجْمَاعِ الْعُقَلَاءِ بَاطِلٌ وَأَيْضًا فَلَوْ جَازَ ذَلِكَ فَلِمَ لَا يُعْقَلُ أَنْ يُقَالَ: إِلَهُ الْعَالَمِ جُزْءٌ مِنْ أَلْفِ جُزْءٍ مِنْ رَأْسِ إِبْرَةٍ أَوْ ذَرَّةٍ مُلْتَصِقَةٍ بِذَنَبِ قَمْلَةٍ أَوْ نَمْلَةٍ؟ وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ قَوْلٍ يُفْضِي إِلىٰ مِثْلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فَإِنَّ صَرِيحَ الْعَقْلِ يُوجِبُ تَنْزِيهَ اللهَّ تَعَالَىٰ عَنْهُ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي: وَهُوَ أَنَّه يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ فَنَقُولُ: كُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَذَاتُهُ مُرَكَّبَةٌ وَكُلُّ مُرَكَّبٍ فَهُوَ مُمْكِنٌ لِذَاتِهِ وَكُلُّ مُمْكِنٍ لِذَاتِهِ فَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلىٰ الْمُوجِدِ وَالْمُؤَثِّرِ وَذَلِكَ عَلَىٰ الْإِلَهِ الْوَاجِبِ لِذَاتِهِ مُحَالٌ.

الْبُرْهَانُ السَّابِعُ: ان نقول: كل ذات قائمة بنفسها مشارا إِلَيْهَا بِحَسَبِ الْحِسِّ فَهُوَ مُنْقَسِمٌ وَكُلُّ مُنْقَسِمٍ مُمْكِنٌ فَكُلُّ ذَاتٍ قَائِمَةٍ بِنَفْسِهَا مُشَارٌ إِلَيْهَا بِحَسَبِ الْحِسِّ فَهُوَ مُمْكِنٌ. فَمَا لَا يَكُونُ مُمْكِنًا لِذَاتِهِ بَلْ كَانَ وَاجِبًا لِذَاتِهِ امْتَنَعَ كَوْنُهُ مُشَارًا إِلَيْهِ بِحَسَبِ الْحِسِّ.

أَمَّا الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: فَلِأَنَّ كُلَّ ذَاتٍ قَائِمَةٍ بِالنَّفْسِ مُشَارٌ إِلَيْهَا بِحَسَبِ الْحِسِّ فَلَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ جَانِبُ يَمِينِهِ مُغَايِرًا لِجَانِبِ يَسَارِهِ وَكُلُّ مَا هُوَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُنْقَسِمٌ.

وَأَمَّا الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَةُ: وَهِيَ أَنَّ كُلَّ مُنْقَسِمٍ مُمْكِنٌ فَإِنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلىٰ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَجْزَائِهِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَجْزَائِهِ غَيْرُهُ وَكُلُّ مُنْقَسِمٍ فَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلىٰ غَيْرِهِ وَكُلُّ مُفْتَقِرٍ إِلىٰ غَيْرِهِ فَهُوَ مُمْكِنٌ لِذَاتِهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُقَدِّمَةَ الْأُولَىٰ مِنْ مُقَدِّمَاتِ هَذَا الدَّلِيلِ إِنَّمَا تَتِمُّ بِنَفْيِ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ.

الْبُرْهَانُ الثَّامِنُ: لَوْ ثَبَتَ كَوْنُهُ تَعَالَىٰ فِي حَيِّزٍ لَكَانَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَعْظَمَ مِنَ الْعَرْشِ أَوْ مُسَاوِيًا لَهُ أَوْ أَصْغَرَ مِنْهُ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ كَانَ مُنْقَسِمًا لِأَنَّ الْقَدْرَ الَّذِي مِنْهُ يُسَاوِي الْعَرْشَ يَكُونُ مُغَايِرًا لِلْقَدْرِ الَّذِي يَفْضُلُ عَلَىٰ الْعَرْشِ وَإِنْ كَانَ الثَّانِيَ كَانَ مُنْقَسِمًا لِأَنَّ الْعَرْشَ مُنْقَسِمٌ وَالْمُسَاوِي لِلْمُنْقَسِمِ مُنْقَسِمٌ وَإِنْ كَانَ الثَّالِثُ فَحِينَئِذٍ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْعَرْشُ أَعْظَمَ مِنْهُ وَذَلِكَ بَاطِلٌ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ أَمَّا عِنْدَنَا فَظَاهِرٌ وَأَمَّا عِنْدَ الْخُصُومِ فَلِأَنَّهُمْ يُنْكِرُونَ كَوْنَ غَيْرِ اللهَّ تَعَالَىٰ أَعْظَمَ مِنَ اللهَّ تَعَالَىٰ فَثَبَتَ أَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ بَاطِلٌ.

الْبُرْهَانُ التَّاسِعُ : لَوْ كَانَ الْإِلَهُ تَعَالَىٰ حَاصِلًا فِي الْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ لَكَانَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَنَاهِيًا مِنْ كُلِّ الْجَوَانِبِ وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ وَالْقِسْمَانِ بَاطِلَانِ فَالْقَوْلُ بِكَوْنِهِ حَاصِلًا فِي الْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ بَاطِلٌ أَيْضًا. أَمَّا بَيَانُ أَنَّه لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَنَاهِيًا مِنْ كُلِّ الْجِهَاتِ فَلِأَنَّ عَلَىٰ هَذَا التَّقْدِيرِ يَحْصُلُ فَوْقَهُ أَحْيَازٌ خَالِيَةٌ وَهُوَ تَعَالَىٰ قَادِرٌ عَلَىٰ خَلْقِ الْجِسْمِ فِي ذَلِكَ الْحَيِّزِ الْخَالِي وَعَلَىٰ هَذَا التَّقْدِيرِ لَوْ خَلَقَ هُنَاكَ عَالَمًا آخَرَ لَحَصَلَ هُوَ تَعَالَىٰ تَحْتَ الْعَالَمِ وَذَلِكَ عِنْدَ الْخَصْمِ مُحَالٌ وَأَيْضًا فَقَدْ كَانَ يُمْكِنُ أَنْ يَخْلُقَ مِنَ الْجَوَانِبِ السِّتَّةِ لِتِلْكَ الذَّاتِ أَجْسَامًا أُخْرَىٰ وَعَلَىٰ هَذَا التَّقْدِيرِ فَتَحْصُلُ ذَاتُهُ فِي وَسَطِ تِلْكَ الْأَجْسَامِ مَحْصُورَةً فِيهَا وَيَحْصُلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَجْسَامِ الِاجْتِمَاعُ تَارَةً وَالِافْتِرَاقُ أُخْرَىٰ وَكُلُّ ذَلِكَ عَلَىٰ اللهَّ تَعَالَىٰ مُحَالٌ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُتَنَاهٍ مِنْ بَعْضِ الْجِهَاتِ فَهَذَا أَيْضًا مُحَالٌ لأَنَّه ثَبَتَ بِالْبُرْهَانِ أَنَّه يَمْتَنِعُ وُجُودُ بُعْدٍ لَا نِهَايَةَ لَهُ وَأَيْضًا فَعَلَىٰ هَذَا التَّقْدِيرِ لَا يُمْكِنُ إِقَامَةُ الدَّلَالَةِ عَلَىٰ أَنَّ الْعَالَمَ مُتَنَاهٍ لِأَنَّ كُلَّ دَلِيلٍ يُذْكَرُ فِي تَنَاهِي الْأَبْعَادِ فَإِنَّ ذَلِكَ الدَّلِيلَ يَنْتَقِضُ بِذَاتِ اللهَّ تَعَالَىٰ فَإِنَّهُ عَلَىٰ مَذْهَبِ الْخَصْمِ بُعْدٌ لَا نِهَايَةَ لَهُ وَهُوَ وَإِنْ كَانَ لَا يَرْضَى بِهَذَا اللَّفْظِ إِلَّا أَنَّه يُسَاعِدُ عَلَىٰ الْمَعْنَىٰ وَالْمَبَاحِثُ الْعَقْلِيَّةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَىٰ الْمَعَانِي لَا عَلَىٰ الْمُشَاحَّةِ فِي الْأَلْفَاظِ.

الْبُرْهَانُ الْعَاشِرُ: لَوْ كَانَ الْإِلَهُ تَعَالَىٰ حَاصِلًا فِي الْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ لَكَانَ كَوْنُهُ تَعَالَىٰ هُنَاكَ إِمَّا أَنْ يَمْنَعَ مِنْ حُصُولِ جِسْمٍ آخَرَ هُنَاكَ أَوْ لَا يَمْنَعَ وَالْقِسْمَانِ بَاطِلَانِ فَبَطَلَ الْقَوْلُ بِكَوْنِهِ حَاصِلًا فِي الْحَيِّزِ.

أَمَّا فَسَادُ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ: فَلِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ كَوْنُهُ هُنَاكَ مَانِعًا مِنْ حُصُولِ جِسْمٍ آخَرَ هُنَاكَ كَانَ هُوَ تَعَالَىٰ مُسَاوِيًا لِسَائِرِ الْأَجْسَامِ فِي كَوْنِهِ حَجْمًا مُتَحَيِّزًا مُمْتَدًّا فِي الْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ مَانِعًا مِنْ حُصُولِ غَيْرِهِ فِي الْحَيِّزِ الَّذِي هُوَ فِيهِ وَإِذَا ثَبَتَ حُصُولُ الْمُسَاوَاةِ فِي ذَلِكَ الْمَفْهُومِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سائر الأجسام فاما ان يحصل بينه وبينهما مُخَالَفَةٌ مِنْ سَائِرِ الْوُجُوهِ أَوْ لَا يَحْصُلَ وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ لِوَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّه إِذَا حَصَلَتِ الْمُشَارَكَةُ بَيْنَ ذَاتِهِ تَعَالَىٰ وَبَيْنَ ذَوَاتِ الْأَجْسَامِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ وَالْمُخَالَفَةُ مِنْ سَائِرِ الْوُجُوهِ كَانَ مَا بِهِ الْمُشَارَكَةُ مُغَايِرًا لِمَا بِهِ الْمُخَالَفَةُ وَحِينَئِذٍ تَكُونُ ذَاتُ الْبَارِي تَعَالَىٰ مُرَكَّبَةٌ مِنْ هَذَيْنِ الِاعْتِبَارَيْنِ وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَىٰ أَنَّ كُلَّ مُرَكَّبٍ مُمْكِنٌ فَوَاجِبُ الْوُجُودِ لِذَاتِهِ مُمْكِنُ الْوُجُودِ لِذَاتِهِ هَذَا خُلْفٌ.

وَالثَّانِي: وَهُوَ أَنَّ مَا بِهِ الْمُشَارَكَةُ وَهُوَ طَبِيعَةُ الْبُعْدِ وَالِامْتِدَادِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَحَلًّا لِمَا بِهِ الْمُخَالَفَةُ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حَالًّا فِيهِ وَإِمَّا أَنْ يُقَالَ: أَنَّه لَا مَحَلَّ لَهُ وَلَا حَالًّا فِيهِ. أَمَّا الْأَوَّلُ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَحَلًّا لِمَا بِهِ الْمُخَالَفَةُ فَعَلَىٰ هَذَا التَّقْدِيرِ طَبِيعَةُ الْبُعْدِ وَالِامْتِدَادِ هِيَ الْجَوْهَرُ الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ وَالْأُمُورُ الَّتِي حَصَلَتْ بِهَا الْمُخَالَفَةُ أَعْرَاضٌ وَصِفَاتٌ وَإِذَا كَانَتِ الذَّوَاتُ مُتَسَاوِيَةً فِي تَمَامِ الْمَاهِيَّةِ فَكُلُّ مَا صَحَّ عَلَىٰ بَعْضِهَا وَجَبَ أَنْ يَصِحَّ عَلَىٰ الْبَوَاقِي

فَعَلَىٰ هَذَا التَّقْدِيرِ كُلُّ مَا صَحَّ عَلَىٰ جَمِيعِ الْأَجْسَامِ وَجَبَ أَنْ يَصِحَّ عَلَىٰ الْبَارِي تَعَالَىٰ وَبِالْعَكْسِ وَيَلْزَمَ مِنْهُ صِحَّةُ التَّفَرُّقِ وَالتَّمَزُّقِ وَالنُّمُوِّ وَالذُّبُولِ وَالْعُفُونَةِ وَالْفَسَادِ عَلَىٰ ذَاتِ اللهِ تَعَالَىٰ وَكُلُّ ذَلِكَ مُحَالٌ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي: وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: مَا بِهِ الْمُخَالَفَةُ مَحَلٌّ وَذَاتٌ وَمَا بِهِ الْمُشَارَكَةُ حَالٌّ وَصِفَةٌ فَهَذَا مُحَالٌ لِأَنَّ عَلَىٰ هَذَا التَّقْدِيرِ تَكُونُ طَبِيعَةُ الْبُعْدِ وَالِامْتِدَادِ صِفَةً قَائِمَةً بِمَحَلٍّ وَذَلِكَ الْمَحَلُّ إِنْ كَانَ لَهُ أَيْضًا اخْتِصَاصٌ بِحَيِّزٍ وَجِهَةٍ وَجَبَ افْتِقَارُهُ إِلَىٰ مَحَلٍّ آخَرَ لَا إِلَىٰ نِهَايَةٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَحِينَئِذٍ يَكُونُ مَوْجُودًا مُجَرَّدًا لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِالْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ وَالْإِشَارَةِ الْحِسِّيَّةِ الْبَتَّةَ وَطَبِيعَةُ الْبُعْدِ وَالِامْتِدَادِ وَاجِبَةُ الِاخْتِصَاصِ بِالْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ وَالْإِشَارَةِ الْحِسِّيَّةِ وَحُلُولُ مَا هَذَا شَأْنُهُ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ يُوجِبُ الْجَمْعَ بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ وَهُوَ مُحَالٌ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ: وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ أَحَدُهُمَا حَالًّا فِي الْآخَرِ وَلَا مَحَلًّا لَهُ فَنَقُولُ: فَعَلَىٰ هَذَا التَّقْدِيرِ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتَبَايِنًا عَنِ الْآخَرِ وَعَلَىٰ هَذَا التَّقْدِيرِ فَتَكُونُ ذَاتُ اللهِ تَعَالَىٰ مُسَاوِيَةً لِسَائِرِ الذَّوَاتِ الْجُسْمَانِيَّةِ فِي تَمَامِ الْمَاهِيَّةِ لِأَنَّ مَا بِهِ الْمُخَالَفَةُ بَيْنَ ذَاتِهِ وَبَيْنَ سَائِرِ الذَّوَاتِ لَيْسَتْ حَالَّةً فِي هَذِهِ الذَّوَاتِ وَلَا مَحَالًّا لَهَا بَلْ أُمُورٌ أَجْنَبِيَّةٌ عَنْهَا فَتَكُونُ ذَاتُ اللهِ تَعَالَىٰ مُسَاوِيَةً لِذَوَاتِ الْأَجْسَامِ فِي تَمَامِ الْمَاهِيَّةِ وَحِينَئِذٍ يَعُودُ الْإِلْزَامُ الْمَذْكُورُ فَثَبَتَ أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ ذَاتَ اللهِ تَعَالَىٰ مُخْتَصَّةٌ بِالْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ بِحَيْثُ يَمْنَعُ مِنْ حُصُولِ جِسْمٍ آخَرَ فِي ذَلِكَ الْحَيِّزِ يُفْضِي إِلَىٰ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ الْبَاطِلَةِ فَوَجَبَ كَوْنُهُ بَاطِلًا.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي: وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ ذَاتَ اللهِ تَعَالَىٰ وَإِنْ كَانَتْ مُخْتَصَّةً بِالْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ إِلَّا أَنَّه لَا يَمْنَعُ مِنْ حُصُولِ جِسْمٍ آخَرَ فِي ذَلِكَ الْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ فَهَذَا أَيْضًا مُحَالٌ لِأَنَّه يُوجِبُ كَوْنَ ذَاتِهِ مُخَالِطَةً سَارِيَةً فِي ذَاتِ ذَلِكَ الْجِسْمِ الَّذِي يَحْصُلُ فِي ذَلِكَ الْجَنْبِ وَالْحَيِّزِ وَذَلِكَ بِالْإِجْمَاعِ مُحَالٌ وَلِأَنَّهُ لَوْ عُقِلَ ذَلِكَ فَلِمَ لَا يُعْقَلُ حُصُولُ الْأَجْسَامِ الْكَثِيرَةِ فِي الْحَيِّزِ الْوَاحِدِ؟ فَثَبَتَ أَنَّه تَعَالَىٰ لَوْ كَانَ حَاصِلًا فِي حَيِّزٍ لَكَانَ إِمَّا أَنْ يَمْنَعَ حُصُولَ جِسْمٍ آخَرَ فِي ذَلِكَ الْحَيِّزِ أَوْ لَا يَمْنَعَ وَثَبَتَ فَسَادُ الْقِسْمَيْنِ فَكَانَ الْقَوْلُ بِحُصُولِهِ تَعَالَىٰ فِي الْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ مُحَالًا بَاطِلًا.

الْبُرْهَانُ الْحَادِي عَشَرَ: عَلَىٰ أَنَّه يَمْتَنِعُ حُصُولُ ذَاتِ اللهِ تَعَالَىٰ فِي الْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ هُوَ أَنْ نَقُولَ: لَوْ كَانَ مُخْتَصًّا بِحَيِّزٍ وَجِهَةٍ لَكَانَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ يُمْكِنُهُ أَنْ يَتَحَرَّكَ عَنْ تِلْكَ الْجِهَةِ أَوْ لَا يُمْكِنُهُ ذلك والقسمان بَاطِلَانِ فَبَطَلَ الْقَوْلُ بِكَوْنِهِ حَاصِلًا فِي الْحَيِّزِ.

أَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: وَهُوَ أَنَّه يُمْكِنُهُ أَنْ يَتَحَرَّكَ فَنَقُولُ: هَذِهِ الذَّاتُ لَا تَخْلُو عَنِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ وَهُمَا مُحْدَثَانِ لِأَنَّ عَلَىٰ هَذَا التَّقْدِيرِ السُّكُونَ جَائِزٌ عَلَيْهِ وَالْحَرَكَةَ جَائِزَةٌ عَلَيْهِ وَمَتَىٰ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنِ الْمُؤَثِّرُ فِي تِلْكَ الْحَرَكَةِ وَلَا فِي ذَلِكَ السُّكُونِ ذَاتُهُ وَإِلَّا لَامْتَنَعَ طَرَيَانُ ضِدِّهِ وَالتَّقْدِيرُ: هُوَ تَقْدِيرُ أَنَّه يُمْكِنُهُ أَنْ يَتَحَرَّكَ وَأَنْ يَسْكُنَ وَإِذَا كان كذلك ان الْمُؤَثِّرُ فِي حُصُولِ تِلْكَ الْحَرَكَةِ وَذَلِكَ السُّكُونِ هُوَ الْفَاعِلِ الْمُخْتَارِ وَكُلُّ مَا كَانَ

فِعْلًا لِفَاعِلٍ مُخْتَارٍ فَهُوَ مُحْدَثٌ فَالْحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ مُحْدَثَانِ وما لا يخلو عن المحدث فهو محدث فَيَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ ذَاتُهُ تَعَالَىٰ مُحْدَثَةً وَهُوَ مُحَالٌ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي: وَهُوَ أَنَّه يَكُونُ مُخْتَصًّا بِحَيِّزٍ وَجِهَةٍ مَعَ أَنَّه لَا يَقْدِرُ أَنْ يَتَحَرَّكَ عَنْهُ فَهَذَا أَيْضًا مُحَالٌ لِوَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ عَلَىٰ هَذَا التَّقْدِيرِ يَكُونُ كَالزَّمِنِ الْمُقْعَدِ الْعَاجِزِ وَذَلِكَ نَقْصٌ وَهُوَ عَلَىٰ اللهِ مُحَالٌ.

وَالثَّانِي: أَنَّه لَوْ لَمْ يَمْتَنِعْ فَرْضُ مَوْجُودٍ حَاصِلٍ فِي حَيِّزٍ مُعَيَّنٍ بِحَيْثُ يَكُونُ حُصُولُهُ فِيهِ وَاجِبَ التَّقَرُّرِ مُمْتَنِعَ الزَّوَالِ لَمْ يَبْعُدْ أَيْضًا فَرْضُ أَجْسَامٍ أُخْرَىٰ مُخْتَصَّةٍ بِأَحْيَازٍ مُعَيَّنَةٍ بِحَيْثُ يَمْتَنِعُ خُرُوجُهَا عَنْ تِلْكَ الْأَحْيَازِ وَعَلَىٰ هَذَا التَّقْدِيرِ فَلَا يُمْكِنُ إِثْبَاتُ حُدُوثِهَا بِدَلِيلِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ وَالْكَرَّامِيَّةُ يُسَاعِدُونَ عَلَىٰ أَنَّه كُفْرٌ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّه تَعَالَىٰ لَمَّا كَانَ حَاصِلًا فِي الْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ كَانَ مُسَاوِيًا لِلْأَجْسَامِ فِي كَوْنِهِ مُتَحَيِّزًا شَاغِلًا لِلْأَحْيَازِ ثُمَّ نُقِيمُ الدَّلَالَةَ الْمَذْكُورَةَ عَلَىٰ أَنَّ الْمُتَحَيِّزَاتِ لَمَّا كَانَتْ مُتَسَاوِيَةً فِي صِفَةِ التَّحَيُّزِ وَجَبَ كَوْنُهَا مُتَسَاوِيَةً فِي تَمَامِ الْمَاهِيَّةِ لأَنَّه لَوْ خَالَفَ بَعْضُهَا بَعْضًا لَكَانَ مَا بِهِ الْمُخَالَفَةُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَالًّا فِي الْمُتَحَيِّزِ أَوْ مَحَلًّا لَهُ أَوْ لَا حَالًّا وَلَا مَحَلًّا وَالْأَقْسَامُ الثَّلَاثَةُ بَاطِلَةٌ عَلَىٰ مَا سَبَقَ وَإِذَا كَانَتْ مُتَسَاوِيَةً فِي تَمَامِ الْمَاهِيَّةِ فَكَمَا أَنَّ الْحَرَكَةَ صَحِيحَةٌ عَلَىٰ هَذِهِ الْأَجْسَامِ وَجَبَ الْقَوْلُ بِصِحَّتِهَا عَلَىٰ ذَاتِ اللهِ تَعَالَىٰ وَحِينَئِذٍ يَتِمُّ الدَّلِيلُ.

الْحُجَّةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: لَوْ كَانَ تَعَالَىٰ مُخْتَصًّا بِحَيِّزٍ مُعَيَّنٍ لَكُنَّا إِذَا فَرَضْنَا وُصُولَ إِنْسَانٍ إِلىٰ طَرَفِ ذَلِكَ الشَّيءِ وَحَاوَلَ الدُّخُولَ فِيهِ فَإِمَّا أَنْ يُمْكِنَهُ النُّفُوذُ وَالدُّخُولُ فِيهِ أَوْ لَا يُمْكِنَهُ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ كَانَ كَالْهَوَاءِ اللَّطِيفِ وَالْمَاءِ اللَّطِيفِ وَحِينَئِذٍ يَكُونُ قَابِلًا لِلتَّفَرُّقِ وَالتَّمَزُّقِ وَإِنْ كَانَ الثَّانِي كَانَ صُلْبًا كَالْحَجَرِ الصَّلْدِ الَّذِي لَا يُمْكِنُهُ النُّفُوذُ فِيهِ فَثَبَتَ أَنَّه تَعَالَىٰ لَوْ كَانَ مُخْتَصًّا بِمَكَانٍ وَحَيِّزٍ وَجِهَةٍ لَكَانَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ رَقِيقًا سَهْلَ التَّفَرُّقِ وَالتَّمَزُّقِ كَالْمَاءِ وَالْهَوَاءِ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ صُلْبًا جَاسِئًا كَالْحَجَرِ الصَّلْدِ وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَىٰ أَنَّ إِثْبَاتَ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ فِي حَقِّ الْإِلَهِ كُفْرٌ وَإِلْحَادٌ فِي صِفَتِهِ وَأَيْضًا فَبِتَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا بِمَكَانٍ وَجِهَةٍ لَكَانَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ نُورَانِيًّا وَظُلْمَانِيًّا وَجُمْهُورُ الْمُشَبِّهَةِ يَعْتَقِدُونَ أَنَّه نُورٌ مَحْضٌ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّ النُّورَ شَرِيفٌ وَالظُّلْمَةَ خَسِيسَةٌ إِلَّا أَنَّ الِاسْتِقْرَاءَ الْعَامَّ دَلَّ عَلَىٰ أَنَّ الْأَشْيَاءَ النُّورَانِيَّةَ رَقِيقَةٌ لَا تَمْنَعُ النَّافِذَ مِنَ النُّفُوذِ فِيهَا وَالدُّخُولِ فِيمَا بَيْنَ أَجْزَائِهَا وَعَلَىٰ هَذَا التَّقْدِيرِ فَإِنَّ ذَلِكَ الَّذِي يُنْفَذُ فِيهِ يُمْتَزَجُ بِهِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ أَجْزَائِهِ وَيَكُونُ ذَلِكَ الشَّيءِ جَارِيًا مَجْرَىٰ الْهَوَاءِ الَّذِي يَتَّصِلُ تَارَةً وَيَنْفَصِلُ أُخْرَىٰ وَيَجْتَمِعُ تَارَةً وَيَتَمَزَّقُ أُخْرَىٰ وَذَلِكَ مِمَّا لَا يَلِيقُ بِالْمُسْلِمِ أَنْ يَصِفَ إِلَهَ الْعَالَمِ بِهِ وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ خَالِقَ الْعَالَمِ هُوَ بَعْضُ هَذِهِ الرِّيَاحِ الَّتِي تَهُبُّ؟ أَوْ يُقَالَ أَنَّه بَعْضُ هَذِهِ الْأَنْوَارِ وَالْأَضْوَاءِ الَّتِي تُشْرِقُ عَلَىٰ الْجُدْرَانِ؟ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ أَنَّه لَا يَقْبَلُ التَّفَرُّقَ وَالتَّمَزُّقَ وَلَا

يَتمَكَّنُ النَّافِذُ مِنَ النُّفُوذِ فَإِنَّهُ يُرْجِعُ حَاصِلُ كَلَامِهِمْ إِلَىٰ أَنَّه حَصَلَ فَوْقَ الْعَالَمِ جَبَلٌ صُلْبٌ شَدِيدٌ وَإِلَهُ هَذَا الْعَالَمِ هُوَ ذَلِكَ الْجَبَلُ الصُّلْبُ الْوَاقِفُ فِي الْحَيِّزِ الْعَالِي وَأَيْضًا فَإِنْ كَانَ لَهُ طَرَفٌ وَحَدٌّ وَنِهَايَةٌ فَهَلْ حَصَلَ لِذَلِكَ الشَّيء عُمْقٌ وَثُخْنٌ أَوْ لَمْ يَحْصُلْ؟ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ فَحِينَئِذٍ يَكُونُ ظَاهِرُهُ غَيْرَ بَاطِنِهِ وَبَاطِنُهُ غَيْرَ ظَاهِرِهِ فَكَانَ مُؤَلَّفًا مُرَكَّبًا مِنَ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ مَعَ أَنَّ بَاطِنَهُ غَيْرُ ظَاهِرِهِ وَظَاهِرَهُ غَيْرُ بَاطِنِهِ وَإِنْ كَانَ الثَّانِيَ فَحِينَئِذٍ يَكُونُ ذَاتُهُ سَطْحًا رَقِيقًا فِي غَايَةِ الرِّقَّةِ مِثْلَ قِشْرَةِ الثُّومِ بَلْ أَرَقُّ مِنْهُ أَلْفَ أَلْفِ مَرَّةٍ وَالْعَاقِلُ لَا يَرْضَى أَنْ يَجْعَلَ مِثْلَ هَذَا الشَّيء إِلَهَ الْعَالَمِ فَثَبَتَ أَنَّ كَوْنَهُ تَعَالَىٰ فِي الْحَيِّزِ والجهة يقضي إِلَىٰ فَتْحِ بَابِ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الْبَاطِلَةِ الْفَاسِدَةِ.

الْحُجَّةُ الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: الْعَالَمُ كُرَةٌ وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ إِلَهُ الْعَالَمِ حَاصِلًا فِي جِهَةِ فَوْقُ.

أَمَّا الْمَقَامُ الْأَوَّلُ: فَهُوَ مُسْتَقْصًىٰ فِي عِلْمِ الْهَيْئَةِ إِلَّا أَنَّا نَقُولُ أَنَّا إِذَا اعْتَبَرْنَا كُسُوفًا قَمَرِيًّا حَصَلَ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ بِالْبِلَادِ الْغَرْبِيَّةِ كَانَ عَيْنُ ذَلِكَ الْكُسُوفِ حَاصِلًا فِي الْبِلَادِ الشَّرْقِيَّةِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ فَعَلِمْنَا أَنَّ أَوَّلَ اللَّيْلِ بِالْبِلَادِ الغربية هُوَ بِعَيْنِهِ أَوَّلُ النَّهَارِ بِالْبِلَادِ الشَّرْقِيَّةِ وَذَلِكَ لَا يُمْكِنُ إِلَّا إِذَا كَانَتِ الْأَرْضُ مُسْتَدِيرَةً مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَىٰ الْمَغْرِبِ وَأَيْضًا إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَىٰ الْجَانِبِ الشَّمَالِيِّ فَكُلَّمَا كَانَ تَوَغُّلُنَا أَكْثَرَ كَانَ ارْتِفَاعُ الْقُطْبِ الشَّمَالِيِّ أَكْثَرَ وَبِمِقْدَارِ مَا يَرْتَفِعُ الْقُطْبُ الشَّمَالِيُّ يَنْخَفِضُ الْقُطْبُ الْجَنُوبِيُّ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ الْأَرْضَ مُسْتَدِيرَةٌ مِنَ الشَّمَالِ إِلَىٰ الْجَنُوبِ وَمَجْمُوعُ هَذَيْنِ الِاعْتِبَارَيْنِ يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ الْأَرْضَ كُرَةٌ.

وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَنَقُولُ: إِذَا فَرَضْنَا إِنْسَانَيْنِ وَقَفَ أَحَدُهُمَا عَلَىٰ نُقْطَةِ الْمَشْرِقِ وَالْآخَرُ عَلَىٰ نُقْطَةِ الْمَغْرِبِ صَارَ أَخْمَصُ قَدَمَيْهِمَا مُتَقَابِلَيْنِ وَالَّذِي هُوَ فَوْقُ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ أَحَدِهِمَا يَكُونُ تَحْتُ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ الثَّانِي: فَلَوْ فرضنا ان له الْعَالَمِ حَصَلَ فِي الْحَيِّزِ الَّذِي فَوْقُ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ أَحَدِهِمَا فَذَلِكَ الْحَيِّزُ بِعَيْنِهِ هُوَ تَحْتُ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ الثَّانِي وَبِالْعَكْسِ فَثَبَتَ أَنَّه تَعَالَىٰ لَوْ حَصَلَ فِي حَيِّزٍ مُعَيَّنٍ لَكَانَ ذَلِكَ الْحَيِّزُ تَحْتًا بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ أَقْوَامٍ مُعَيَّنِينَ وَكَوْنُهُ تَعَالَىٰ تَحْتَ أَهْلِ الدُّنيا مُحَالٌ بِالِاتِّفَاقِ فَوَجَبَ أَنْ لَا يَكُونَ حَاصِلًا فِي حَيِّزٍ مُعَيَّنٍ وَأَيْضًا فَعَلَىٰ هَذَا التَّقْدِيرِ أَنَّه كُلَّمَا كَانَ فَوْقُ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ أَقْوَامٍ كَانَ تَحْتُ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ أَقْوَامٍ آخَرِينَ وَكَانَ يَمِينًا بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ ثَالِثٍ وَشِمَالًا بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ رَابِعٍ وَقُدَّامَ الْوَجْهِ بالنسبة إلى خامس وخلق الرَّأْسِ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ سَادِسٍ فَإِنَّ كَوْنَ الْأَرْضِ كُرَةً يُوجِبُ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّ حُصُولَ هَذِهِ الْأَحْوَالِ بِإِجْمَاعِ الْعُقَلَاءِ مُحَالٌ فِي حَقِّ إِلَهِ الْعَالَمِ إِلَّا إِذَا قِيلَ أَنَّه مُحِيطٌ بِالْأَرْضِ مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ فَيَكُونُ هَذَا فَلَكًا مُحِيطًا بِالْأَرْضِ وَحَاصِلُهُ يَرْجِعُ إِلَىٰ أَنَّ إِلَهَ الْعَالَمِ هُوَ بَعْضُ الْأَفْلَاكِ الْمُحِيطَةِ بِهَذَا الْعَالَمِ وَذَلِكَ لَا يَقُولُهُ مُسْلِمٌ واللهُ أَعْلَمُ.

الْحُجَّةُ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: لَوْ كَانَ إِلَهُ الْعَالَمِ فَوْقَ الْعَرْشِ لَكَانَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُمَاسًّا لِلْعَرْشِ أَوْ مُبَايِنًا لَهُ بِبُعْدٍ مُتَنَاهٍ أَوْ بِبُعْدٍ غَيْرِ متناه والأقسام الثلاثة باطلة فالقول بكونه فرق الْعَرْشِ بَاطِلٌ.

أَمَّا بَيَانُ فَسَادِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ: فَهُوَ أَنَّ بِتَقْدِيرِ أَنْ يَصِيرَ مُمَاسًّا لِلْعَرْشِ كَانَ الطَّرَفُ الْأَسْفَلُ مِنْهُ مُمَاسًّا لِلْعَرْشِ فَهَلْ يَبْقَى فَوْقَ ذَلِكَ الطَّرَفِ مِنْهُ شَيْءٌ غَيْرُ مُمَاسٍّ لِلْعَرْشِ أَوْ لَمْ يَبْقَ؟ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ فَالشَّيْءُ الَّذِي مِنْهُ صَارَ مُمَاسًّا لِطَرَفِ الْعَرْشِ غَيْرُ مَا هُوَ مِنْهُ غَيْرُ مُمَاسٍّ لِطَرَفِ الْعَرْشِ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ ذَاتُ اللَّهِ تَعَالَى مُرَكَّبًا مِنَ الْأَجْزَاءِ وَالْأَبْعَاضِ فتكُونُ ذَاتُهُ فِي الْحَقِيقَةِ مُرَكَّبَةً مِنْ سُطُوحٍ مُتَلَاقِيَةٍ مَوْضُوعَةٍ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ وَذَلِكَ هُوَ الْقَوْلُ بِكَوْنِهِ جِسْمًا مُرَكَّبًا مِنَ الْأَجْزَاءِ وَالْأَبْعَاضِ وَذَلِكَ مُحَالٌ وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَحِينَئِذٍ يَكُونُ ذَاتُ اللَّهِ تَعَالَى سَطْحًا رَقِيقًا لَا ثُخْنَ لَهُ أَصْلًا ثمَّ يَعُودُ التَّقْسِيمُ فِيهِ وَهُوَ أَنَّه إِنْ حَصَلَ لَهُ تَمَدُّدٌ فِي الْيَمِينِ وَالشِّمَالِ وَالْقُدَّامِ وَالْخَلْفِ كَانَ مُرَكَّبًا مِنَ الْأَجْزَاءِ وَالْأَبْعَاضِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَمَدُّدٌ وَلَا ذَهَابٌ فِي الْأَحْيَازِ بِحَسَبِ الْجِهَاتِ السِّتَّةِ كَانَ ذَرَّةً مِنَ الذرات وجزءا لا يتجزئ مخلوطا بالهباءات وَذَلِكَ لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي: وَهُوَ أَنْ يُقَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَالَمِ بُعْدٌ مُتَنَاهٍ فَهَذَا أَيْضًا مُحَالٌ لِأَنَّ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَرْتَفِعَ الْعَالَمُ مِنْ حَيِّزِهِ إِلَى الْجِهَةِ الَّتِي فِيهَا حَصَلَتْ ذَاتُ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى أَنْ يَصِيرَ الْعَالَمُ مُمَاسًّا لَهُ وَحِينَئِذٍ يَعُودُ الْمُحَالُ الْمَذْكُورُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ: وَهُوَ أَنْ يُقَالَ أَنَّه تَعَالَى مُبَايِنٌ لِلْعَالَمِ بَيْنُونَةً غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ فَهَذَا أَظْهَرُ فَسَادًا مِنْ كُلِّ الْأَقْسَامِ لأَنَّه تَعَالَى لَمَّا كَانَ مُبَايِنًا لِلْعَالَمِ كَانَتِ الْبَيْنُونَةُ بَيْنَهُ تَعَالَى وَبَيْنَ غَيْرِهِ مَحْدُودَةً بِطَرَفَيْنِ وَهُمَا ذَاتُ اللَّهِ تَعَالَى وَذَاتُ الْعَالَمِ وَمَحْصُورًا بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَاصِرَيْنِ وَالْبُعْدُ الْمَحْصُورُ بَيْنَ الْحَاصِرَيْنِ وَالْمَحْدُودُ بَيْنَ الْحَدَّيْنِ وَالطَّرَفَيْنِ يَمْتَنِعُ كَوْنُهُ بُعْدًا غَيْرَ مُتَنَاهٍ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ أَنَّه تَعَالَى مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْعَالَمِ مِنَ الْأَزَلِ إِلَى الْأَبَدِ فَتَقَدُّمُهُ عَلَى الْعَالَمِ مَحْصُورٌ بَيْنَ حَاصِرَيْنِ وَمَحْدُودٌ بَيْنَ حَدَّيْنِ وَطَرَفَيْنِ أَحَدُهُمَا: الْأَزَلُ، وَالثَّانِي: أَوَّلُ وُجُودِ الْعَالَمِ وَلَمْ يَلْزَمْ مِنْ كَوْنِ هَذَا التَّقَدُّمِ مَحْصُورًا بَيْنَ حَاصِرَيْنِ أَنْ يكون لهذا التقدم أول وبداية فكذا هاهنا وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَوَّلَ عَلَيْهِ محمَّد بْنُ الْهَيْثَمِ فِي دَفْعِ هَذَا الْإِشْكَالِ عَنْ هَذَا الْقِسْمِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا هُوَ مَحْضُ الْمُغَالَطَةِ لأَنَّه لَيْسَ الْأَزَلُ عِبَارَةً عَنْ وَقْتٍ مُعَيَّنٍ وَزَمَانٍ مُعَيَّنٍ حَتَّى يُقَالَ أَنَّه تَعَالَى مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْعَالَمِ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي هُوَ أَوَّلُ الْعَالَمِ فَإِنَّ كُلَّ وَقْتٍ مُعَيَّنٍ يُفْرَضُ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَى الْوَقْتِ الْآخَرِ يَكُونُ مَحْدُودًا بَيْنَ حَدَّيْنِ وَمَحْصُورًا بَيْنَ حَاصِرَيْنِ وَذَلِكَ لَا يُعْقَلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُتَنَاهٍ بَلِ الْأَزَلُ عِبَارَةٌ عَنْ نَفْيِ الْأَوَّلِيَّةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُشَارَ بِهِ إِلَى وَقْتٍ مُعَيَّنٍ الْبَتَّةَ.

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَنَقُولُ: إِمَّا أَنْ نَقُولَ أَنَّه تَعَالَىٰ مُخْتَصٌّ بِجِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ وَحَاصِلٌ فِي حَيِّزٍ مُعَيَّنٍ وَإِمَّا أَنْ لَا نَقُولَ ذَلِكَ فَإِنْ قُلْنَا بِالْأَوَّلِ كَانَ الْبُعْدُ الْحَاصِلُ بَيْنَ ذَيْنِكَ الطَّرَفَيْنِ مَحْدُودًا بَيْنَ ذَيْنِكَ الْحَدَّيْنِ وَالْبُعْدُ الْمَحْصُورُ بَيْنَ الْحَاصِرَيْنِ لَا يُعْقَلُ كَوْنُهُ غَيْرَ مُتَنَاهٍ لِأَنَّ كَوْنَهُ غَيْرَ مُتَنَاهٍ عِبَارَةٌ عَنْ عَدَمِ الْحَدِّ وَالْقَطْعِ وَالطَّرَفِ وَكَوْنُهُ مَحْصُورًا بَيْنَ الْحَاصِرَيْنِ مَعْنَاهُ إِثْبَاتُ الْحَدِّ وَالْقَطْعِ وَالطَّرَفِ وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا يُوجِبُ الْجَمْعَ بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ وَهُوَ مُحَالٌ.

وَنَظِيرُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّا مَتَىٰ عَيَّنَّا قَبْلَ الْعَالَمِ وَقْتًا مُعَيَّنًا كَانَ الْبُعْدُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَقْتِ الَّذِي حَصَلَ فِيهِ أَوَّلُ الْعَالَمِ بُعْدًا مُتَنَاهِيًا لَا مَحَالَةَ. وَأَمَّا إِنْ قُلْنَا بِالْقِسْمِ الثَّانِي: وَهُوَ أَنَّه تَعَالَىٰ غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِحَيِّزٍ مُعَيَّنٍ وَغَيْرُ حَاصِلٍ فِي جِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ فَهَذَا عِبَارَةٌ عَنْ نَفْيِ كَوْنِهِ فِي الْجِهَةِ لِأَنَّ كَوْنَ الذَّاتِ الْمُعَيَّنَةِ حَاصِلَةً لَا فِي جِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ فِي نَفْسِهَا قَوْلٌ مُحَالٌ وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُ مَنْ يَقُولُ الْأَزَلُ لَيْسَ عِبَارَةً عَنْ وَقْتٍ مُعَيَّنٍ بَلْ إِشَارَةٌ إِلَىٰ نَفْيِ الْأَوَّلِيَّةِ وَالْحُدُوثِ فَظَهَرَ أَنَّ هَذَا الَّذِي قَالَهُ ابْنُ الْهَيْثَمِ تَخْيِيلٌ خَالٍ عَنِ التَّحْصِيلِ.

الْحُجَّةُ الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: أَنَّه ثَبَتَ فِي الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ أَنَّ الْمَكَانَ: إِمَّا السَّطْحُ الْبَاطِنُ مِنَ الْجِسْمِ الْحَاوِي وَإِمَّا الْبُعْدُ الْمُجَرَّدُ وَالْفَضَاءُ الْمُمْتَدُّ وَلَيْسَ يُعْقَلُ فِي الْمَكَانِ قِسْمٌ ثَالِثٌ.

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَنَقُولُ: إِنْ كَانَ الْمَكَانُ هُوَ الْأَوَّلَ فَنَقُولُ: ثَبَتَ أَنَّ أَجْسَامَ الْعَالَمِ مُتَنَاهِيَةٌ فَخَارِجُ الْعَالَمِ الْجُسْمَانِيِّ لَا خَلَاءَ وَلَا مَلَاءَ وَلَا مَكَانَ وَلَا جِهَةَ فَيَمْتَنِعُ أَنْ يَحْصُلَ الْإِلَهُ فِي مَكَانٍ خَارِجَ الْعَالَمِ وَإِنْ كَانَ الْمَكَانُ هُوَ الثَّانِيَ: فَنَقُولُ طَبِيعَةُ الْبُعْدِ طَبِيعَةٌ وَاحِدَةٌ مُتَشَابِهَةٌ فِي تَمَامِ الْمَاهِيَّةِ فَلَوْ حَصَلَ الْإِلَهُ فِي حَيِّزٍ لَكَانَ مُمْكِنَ الْحُصُولِ فِي سَائِرِ الْأَحْيَازِ وَحِينَئِذٍ يَصِحُّ عَلَيْهِ الْحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ مُحْدَثًا بالدلائل الْمَشْهُورَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ وَهِيَ مَقْبُولَةٌ عِنْدَ جُمْهُورِ الْمُتَكَلِّمِينَ فَيَلْزَمُ كَوْنُ الْإِلَهِ مُحْدَثًا وَهُوَ مُحَالٌ فَثَبَتَ أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ تَعَالَىٰ حَاصِلٌ فِي الْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ قَوْلٌ بَاطِلٌ عَلَىٰ كُلِّ الِاعْتِبَارَاتِ:

الْحُجَّةُ السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: وَهِيَ حُجَّةٌ اسْتِقْرَائِيَّةٌ اعْتِبَارِيَّةٌ لَطِيفَةٌ جِدًّا وَهِيَ أَنَّا رَأَيْنَا أَنَّ الشَّيء كُلَّمَا كَانَ حُصُولُ مَعْنَىٰ الْجِسْمِيَّةِ فِيهِ أَقْوَىٰ وَأَثْبَتَ كَانَتِ الْقُوَّةُ الْفَاعِلِيَّةُ فِيهِ أَضْعَفَ وَأَنْقَصَ وَكُلَّمَا كَانَ حُصُولُ مَعْنَىٰ الْجِسْمِيَّةِ فِيهِ أَقَلَّ وَأَضْعَفَ كَانَ حُصُولُ الْقُوَّةِ الْفَاعِلِيَّةِ أَقْوَىٰ وَأَكْمَلَ وَتَقْرِيرُهُ أَنْ نَقُولَ وَجَدْنَا الْأَرْضَ أَكْثَفَ الْأَجْسَامِ وَأَقْوَاهَا حَجْمِيَّةً فَلَا جَرَمَ لَمْ يَحْصُلْ فِيهَا إِلَّا خَاصَّةَ قَبُولِ الْأَثَرِ فَقَطْ فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ لِلْأَرْضِ الْخَالِصَةِ تَأْثِيرٌ فِي غَيْرِهِ فَقَلِيلٌ جِدًّا. وَأَمَّا الْمَاءُ فَهُوَ أَقَلُّ كَثَافَةً وَحَجْمِيَّةً مِنَ الْأَرْضِ فَلَا جَرَمَ حَصَلَتْ فِيهِ قُوَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ فَإِنَّ الْمَاءَ الْجَارِيَ بِطَبْعِهِ إِذَا اخْتَلَطَ بِالْأَرْضِ أَثَّرَ فِيهَا أَنْوَاعًا مِنَ التَّأْثِيرَاتِ. وَأَمَّا الْهَوَاءُ فَإِنَّهُ أَقَلُّ حَجْمِيَّةً وَكَثَافَةً مِنَ الْمَاءِ فَلَا جَرَمَ كَانَ أَقْوَىٰ عَلَىٰ التَّأْثِيرِ مِنَ الْمَاءِ فَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْحَيَاةَ لَا تَكْمُلُ إِلَّا بِالنَّفَسِ وَزَعَمُوا أَنَّه لَا مَعْنَىٰ لِلرُّوحِ إِلَّا الْهَوَاءُ الْمُسْتَنْشَقُ وَأَمَّا النَّارُ فَإِنَّهَا أَقَلُّ كَثَافَةً مِنَ الْهَوَاءِ فَلَا جَرَمَ كَانَتْ أَقْوَىٰ

الْأَجْسَامِ الْعُنْصُرِيَّةِ عَلَىٰ التَّأْثِيرِ فَبِقُوَّةِ الْحَرَارَةِ يَحْصُلُ الطَّبْخُ وَالنُّضْجُ وَتَكُونُ الْمَوَالِيدُ الثَّلَاثَةُ أَعْنِي الْمَعَادِنَ وَالنَّبَاتَ وَالْحَيَوَانَ. وَأَمَّا الْأَفْلَاكُ فَإِنَّهَا أَلْطَفُ مِنَ الْأَجْرَامِ الْعُنْصُرِيَّةِ فَلَا جَرَمَ كَانَتْ هِيَ الْمُسْتَوْلِيَةَ عَلَىٰ مِزَاجِ الْأَجْرَامِ الْعُنْصُرِيَّةِ بَعْضِهَا الْبَعْضِ وَتَوْلِيدِ الْأَنْوَاعِ وَالْأَصْنَافِ الْمُخْتَلِفَةِ مِنْ تِلْكَ التَّمْزِيجَاتِ فَهَذَا الِاسْتِقْرَاءُ الْمُطَّرِدُ يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ الشَّيْءَ كُلَّمَا كَانَ أَكْثَرَ حَجْمِيَّةً وَجِرْمِيَّةً وَجِسْمِيَّةً كَانَ أَقَلَّ قُوَّةً وَتَأْثِيرًا وَكُلَّمَا كَانَ أَقْوَىٰ قُوَّةً وَتَأْثِيرًا كَانَ أَقَلَّ حَجْمِيَّةً وَجِرْمِيَّةً وَجِسْمِيَّةً وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ أَفَادَ هَذَا الِاسْتِقْرَاءُ ظَنًّا قَوِيًّا أَنَّه حَيْثُ حَصَلَ كَمَالُ الْقُوَّةِ وَالْقُدْرَةِ عَلَىٰ الْإِحْدَاثِ وَالْإِبْدَاعِ لَمْ يَحْصُلْ هُنَاكَ الْبَتَّةَ مَعْنَىٰ الْحَجْمِيَّةِ وَالْجِرْمِيَّةِ وَالِاخْتِصَاصِ بِالْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ وَهَذَا وَإِنْ كَانَ بَحْثًا اسْتِقْرَائِيًّا إِلَّا أَنَّه عِنْدَ التَّأَمُّلِ التَّامِّ شَدِيدُ الْمُنَاسَبَةِ لِلْقَطْعِ بِكَوْنِهِ تَعَالَىٰ مُنَزَّهًا عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَالْمَوْضِعِ وَالْحَيِّزِ. وبِاللهِ التَّوْفِيقُ. فَهَذِهِ جُمْلَةُ الْوُجُوهِ الْعَقْلِيَّةِ فِي بَيَانِ كَوْنِهِ تَعَالَىٰ مُنَزَّهًا عَنِ الِاخْتِصَاصِ بِالْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ.

أَمَّا الدَّلَائِلُ السَّمْعِيَّةُ فَكَثِيرَةٌ: أَوَّلُهَا: قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿**قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ**﴾ [الإخلاص: ١] فَوَصَفَهُ بِكَوْنِهِ أَحَدًا وَالْأَحَدُ مُبَالَغَةٌ فِي كَوْنِهِ وَاحِدًا. وَالَّذِي يَمْتَلِئُ مِنْهُ الْعَرْشُ وَيَفْضُلُ عَنِ الْعَرْشِ يَكُونُ مُرَكَّبًا مِنْ أَجْزَاءٍ كَثِيرَةٍ جِدًّا فَوْقَ أَجْزَاءِ الْعَرْشِ وَذَلِكَ يُنَافِي كَوْنَهُ أَحَدًا وَرَأَيْتُ جَمَاعَةً مِنَ الْكَرَّامِيَّةِ عِنْدَ هَذَا الْإِلْزَامِ يَقُولُونَ أَنَّه تَعَالَىٰ ذَاتٌ وَاحِدَةٌ وَمَعَ كَوْنِهَا وَاحِدَةً حَصَلَتْ فِي كُلِّ هَذِهِ الْأَحْيَازِ دُفْعَةً وَاحِدَةً. قَالُوا: فَلِأَجْلِ أَنَّه حَصَلَ دُفْعَةً وَاحِدَةً فِي جَمِيعِ الْأَحْيَازِ امْتَلَأَ الْعَرْشُ مِنْهُ. فَقُلْتُ حَاصِلُ هَذَا الْكَلَامِ يَرْجِعُ إِلىٰ أَنَّه يَجُوزُ حُصُولُ الذَّاتِ الشَّاغِلَةِ لِلْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ فِي أَحْيَازٍ كَثِيرَةٍ دُفْعَةً وَاحِدَةً وَالْعُقَلَاءُ اتَّفَقُوا عَلَىٰ أَنَّ الْعِلْمَ بِفَسَادِ ذَلِكَ مِنْ أَجَلِّ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ وَأَيْضًا فَإِنْ جَوَّزْتُمْ ذَلِكَ فَلِمَ لَا تُجَوِّزُونَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ جَمِيعَ الْعَالَمِ مِنَ الْعَرْشِ إِلىٰ مَا تَحْتَ الثَّرَىٰ جَوْهَرٌ وَاحِدٌ وَمَوْجُودٌ وَاحِدٌ الا ان ذلك الجزء الذي لا يتجزىٰ حَصَلَ فِي جُمْلَةِ هَذِهِ الْأَحْيَازِ فَيُظَنُّ أَنَّهَا أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ جَوَّزَهُ فَقَدِ الْتَزَمَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ عَظِيمًا.

ذَكَرْنَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ فَوَائِدَ كَثِيرَةٍ فَمَنْ ضَمَّ تِلْكَ الْفَوَائِدَ بَعْضَهَا إِلىٰ بَعْضٍ كَثُرَتْ وَبَلَغَتْ مَبْلَغًا كَثِيرًا وَافِيًا بِإِزَالَةِ شُبَهِ التَّشْبِيهِ عَنِ الْقَلْبِ وَالْخَاطِرِ ... " . انظر : مفاتيح الغيب (١٤/ ٢٥٧-٢٧١) .

وقال الإمام محمَّد بن مكرم بن علي أبو الفضل، جمال الدِّين ابن منظور الأنصاري الرّويفعي الإفريقي (٧١١هـ) في " لسان العرب" (١٤/ ٤١٤) : " اسْتَوىٰ أَي اسْتَوْلىٰ وظَهَر؛ وَقَالَ:

قَدْ اسْتَوَىٰ بِشْرٌ عَلَىٰ الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

وقال الإمام أبو عبد الله، محمَّد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشَّافعي، بدر الدِّين (٧٣٣هـ) في " إيضاح الدَّليل في قطع حجج أهل التَّعطيل" (ص١٠٣) : " فقوله تعَالَىٰ : ﴿**ٱسْتَوَىٰ**﴾ يتعيَّن فِيهِ

معنىٰ الاِسْتِيلَاء والقهر لَا الْقعُود والاستقرار ، إِذْ لَو كَانَ وجوده تَعَالَىٰ مكانيّاً أَو زمانيّاً للَزِمَ قدم الزَّمَان وَالْمَكَان أَو تقدّمهما عَلَيْهِ وَكِلَاهُمَا بَاطِل ، فقد صَحَّ فِي الحَدِيث : كَانَ الله وَلَا شَيْء مَعَه ، وللزم حَاجته إِلَىٰ الْمَكَان ، وَهُوَ تَعَالَىٰ الْغَنِيّ الْمُطلق المستغني عَمَّا سواهُ كَانَ الله وَلَا زمَان" .

وقال الإمام أبو العبَّاس، شهاب الدِّين، أحمد بن يوسف بن عبد الدَّائم المعروف بالسَّمين الحلبي (٧٥٦ هـ) في " عمدة الحفَّاظ في تفسير أشرف الألفاظ " (٢/ ٢٤٠) : " قوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ، أي : استولىٰ. وأنشدوا عليه قول الشَّاعر:

قَدْ اسْتَوىٰ بِشْرٌ عَلَىٰ الْعِرَاقِ   مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

وقال الإمام مجد الدِّين أبو طاهر محمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي (٨١٧هـ) في " بصائر ذوي التَّمييز في لطائف الكتاب العزيز " (٢/ ١٠٦-١٠٧) : " بمعنىٰ القهر والقدرة: ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ ، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ ، أَي : أَقبل علىٰ أَمره، واستولىٰ علىٰ ملكه، وقدر عليه بالقهر والغلبة. وهو أَعظم المخلوقات، وأَكبر الموجودات. فإِذا قهره وقدر عليه، فكيف ما دونه لديه.

قال أَبو القاسم الأَصبهاني: استوىٰ يقال علىٰ وجهين :

أَحدهما يُسند إِلىٰ فاعلَين فصاعداً، نحو استوىٰ زيد وعمرو في كذا، أَي : تساويَا.

الثَّانِي: أَن يقال لاعتدال الشَّيء في ذاته، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ذُو مِرَّةٖ فَٱسۡتَوَىٰ﴾ ، ومتىٰ عدِّي بعلىٰ اقتضىٰ معنىٰ الاستيلاء، نحو ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، وقيل معناه: استوىٰ له ما في السّماوات، وما في الأَرض بتسويته تعالىٰ إِيّاه؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ ، وقيل: معناه استوىٰ كلّ شيءٍ في النسبة إِليه، فلا شيء أَقربُ إِليه من شيء ؛ إِذ كان تعالىٰ ليس كالأَجسام الحالَّة في مكان دون مكان"
.

وقال الإمام كمال الدِّين محمَّد بن عبد الواحد الحنفي المعروف بابن الهمام (٨٦١هـ) في المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة " (ص٤٥-٤٦) : " فأمَّا كون المراد أنَّه – أي الاستواء – استيلاؤه علىٰ العرش فأمر جائز الإرادة ... ".

وقال الإمام أبو الحسن علي بن محمَّد بن خلف المنوفي المصري الشَّاذلي (٩٣٩هـ) في " كفاية الطَّالب الربَّاني لرسالة أبي زيد القيرواني " (١/ ٧٦) : " فَمَعْنَىٰ اسْتِوَائِهِ عَلَىٰ عَرْشِهِ : أَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ اسْتَوْلَىٰ عَلَيْهِ اسْتِيلَاءَ مَلِكٍ قَادِرٍ قَاهِرٍ، وَمِنْ اسْتَوْلَىٰ عَلَىٰ أَعْظَمِ الْأَشْيَاءِ كَانَ مَا دُونَهُ فِي ضِمْنِهِ وَمُنْطَوِيًا تَحْتَهُ، وَقِيلَ: الِاسْتِوَاءُ بِمَعْنَىٰ الْعُلُوِّ أَيْ عُلُوِّ مَرْتَبَةٍ وَمَكَانَةٍ لَا عُلُوِّ مَكَان" .

وقال الإمام أحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدِّين النّفراوي الأزهري المالكي (١١٢٦هـ) في " الفواكه الدَّواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني " (١/ ٥١) : ﴿ٱسۡتَوَىٰٓ﴾ أَيْ : اسْتَوْلَى بِالْقَهْرِ وَالْغَلَبَةِ اسْتِيلَاءَ مَلِكٍ قَاهِرٍ وَإِلَهٍ قَادِرٍ، وَيَلْزَمُ مِنْ اسْتِيلَائِهِ تَعَالَى عَلَى أَعْظَمِ الْأَشْيَاءِ وَأَعْلَاهَا اسْتِيلَاؤُهُ عَلَى مَا دُونَهُ" .

وقال الإمام محمَّد بن محمَّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (١٢٠٥هـ) في " تاج العروس من جواهر القاموس" (٣٨/ ٣٣٠) : وقالَ الفرَّاءُ: مِن مَعانِي الاسْتِواءِ أَنْ يقولَ كانَ فلانٌ مُقْبلاً على فلانٍ ثمَّ اسْتَوَى عليَّ وإليَّ يُشاتِمُنِي على، مَعْنى أَقْبَل، فَهَذَا مَعْنى ﴿ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ (أَو اسْتَوْلَى) وظَهَرَ؛ نقلَهُ الجوهريُّ ولكنَّه لم يُفَسِّر بِهِ الآيَةَ المَذْكورَة" .

وقال الإمام شهاب الدِّين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (١٢٧٠هـ) في " روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني " (٨/ ٤٧١-٤٧٢) : " الِاسْتِواءُ عَلى الشَّيْءِ جاءَ بِمَعْنى الِارْتِفاعِ والعُلُوِّ عَلَيْهِ وبِمَعْنى الِاسْتِقْرارِ كَما في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ﴾ ، و ﴿لِتَسۡتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ وحَيْثُ كانَ ظاهِرُ ذَلِكَ مُسْتَحِيلًا عَلَيْهِ تَعالى قِيلَ: الِاسْتِواءُ هُنا بِمَعْنى الِاسْتِيلاءِ كَما في قَوْلِهِ:

قَدْ اسْتَوى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

وتُعُقِّبَ بِأنَّ الِاسْتِيلاءَ مَعْناهُ حُصُولُ الغَلَبَةِ بَعْدَ العَجْزِ، وذَلِكَ مُحالٌ في حَقِّهِ تَعالى، وأيْضًا إنَّما يُقالُ: اسْتَوْلى فُلانٌ عَلى كَذا إذا كانَ لَهُ مُنازِعٌ يُنازِعُهُ وهو في حَقِّهِ تَعالى مُحالٌ أيْضًا، وأيْضًا إنَّما يُقالُ ذَلِكَ إذا كانَ المُسْتَوْلى عَلَيْهِ مَوْجُودًا قَبْلُ والعَرْشُ إنَّما حَدَثَ بِتَخْلِيقِهِ تَعالى وتَكْوِينِهِ سُبْحانَهُ، وأيْضًا الِاسْتِيلاءُ واحِدٌ بِالنِّسْبَةِ إلى كُلِّ المَخْلُوقاتِ فَلا يَبْقى لِتَخْصِيصِ العَرْشِ بِالذِّكْرِ فائِدَةٌ.

وأجابَ الإمامُ الرّازِيُّ بِأنَّهُ إذا فَسَّرَ الِاسْتِيلاءَ بِالِاقْتِدارِ زالَتْ هَذِهِ المَطاعِنُ بِالكُلِّيَّةِ، ولا يَخْفى حالُ هَذا الجَوابِ عَلى المُنْصِفِ، وقالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: لَمّا كانَ الِاسْتِواءُ عَلى العَرْشِ وهو سَرِيرُ المُلْكِ لا يَحْصُلُ إلّا مَعَ المُلْكِ جَعَلُوهُ كِنايَةً عَنِ المُلْكِ فَقالُوا: اسْتَوى فُلانٌ عَلى العَرْشِ يُرِيدُونَ مَلَكَ وإنْ لَمْ يَقْعُدْ عَلى العَرْشِ البَتَّةَ، وإنَّما عَبَّرُوا عَنْ حُصُولِ المُلْكِ بِذَلِكَ لِأنَّهُ أشْرَحُ وأبْسَطُ وأدَلُّ عَلى صُورَةِ الأمْرِ ونَحْوُهُ قَوْلُكَ: يَدُ فُلانٍ مَبْسُوطَةٌ ويَدُ فُلانٍ مَغْلُولَةٌ بِمَعْنى أنَّهُ جَوادٌ أوْ بَخِيلٌ لا فَرْقَ بَيْنَ العِبارَتَيْنِ إلّا فِيما قُلْتَ حَتّى أنَّ مَن لَمْ يَبْسُطْ يَدَهُ قَطُّ بِالنَّوالِ أوْ لَمْ تَكُنْ لَهُ يَدٌ رَأْسًا قِيلَ فِيهِ يَدُهُ مَبْسُوطَةٌ لِمُساواتِهِ عِنْدَهم قَوْلَهم: جَوادٌ ومِنهُ قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ﴾ عَنَوُا الوَصْفَ بِالبُخْلِ، ورُدَّ عَلَيْهِمْ بِأنَّهُ جَلَّ جَلالُهُ جَوادٌ مِن غَيْرِ تَصَوُّرِ يَدٍ ولا غَلٍّ ولا بَسْطٍ انْتَهى، وتَعَقَّبَهُ الإمامُ قائِلًا: إنّا لَوْ فَتَحْنا هَذا البابَ لانْفَتَحَتْ تَأْوِيلاتُ الباطِنِيَّةِ فَإنَّهم يَقُولُونَ

أَيْضًا: المُرادُ مِن قَوْلِهِ تَعالىٰ ﴿فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ﴾ الاِسْتِغْراقُ في خِدْمَةِ اللّٰهِ تَعالىٰ مِن غَيْرِ تَصَوُّرِ نَعْلٍ، وقَوْلُهُ تَعالىٰ: ﴿قُلۡنَا يَٰنَارُ كُونِي بَرۡدٗا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ المُرادُ مِنهُ تَخْلِيصُ إِبْراهِيمَ عَلَيْهِ السَّلامُ عَنْ يَدِ ذَلِكَ الظّالِمِ مِن غَيْرِ أَنْ يَكُونَ هُناكَ نارٌ وخِطابٌ البَتَّةَ. وكَذا القَوْلُ في كُلِّ ما ورَدَ في كِتابِ اللّٰهِ تَعالىٰ، بَلِ القانُونُ أَنَّهُ يَجِبُ حَمْلُ كُلِّ لَفْظٍ ورَدَ في القُرْآنِ عَلىٰ حَقِيقَتِهِ إلّا إذا قامَتْ دَلالَةٌ عَقْلِيَّةٌ قَطْعِيَّةٌ تُوجِبُ الاِنْصِرافَ عَنْهُ، ولَيْتَ مَن لَمْ يَعْرِفْ شَيْئًا لَمْ يَخُضْ فِيهِ انْتَهىٰ، ولا يَخْفىٰ عَلَيْكَ أَنَّهُ لا يَلْزَمُ مِن فَتْحِ البابِ في هَذِهِ الآيَةِ انْفِتاحُ تَأْوِيلاتِ الباطِنِيَّةِ فِيما ذُكِرَ مِنَ الآياتِ إِذْ لا داعِيَ لَها هُناكَ والدّاعِي لِلتَّأْوِيلِ بِما ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ قَوِيٌّ عِنْدَهُ، ولَعَلَّهُ الفِرارُ مِن لُزُومِ المُحالِ مَعَ رِعايَةِ جَزالَةِ المَعْنىٰ، فَإِنَّ ما اخْتارَهُ أَجْزَلُ مِن مَعْنىٰ الاِسْتِيلاءِ سَواءٌ كانَ مَعْنًىٰ حَقِيقِيًّا لِلاِسْتِواءِ كَما هو ظاهِرُ كَلامِ الصَّحّاحِ والقامُوسِ وغَيْرِهِما أَوْ مَجازِيًّا كَما هو ظاهِرُ جَعْلِهِمُ الحَمْلَ عَلَيْهِ تَأْوِيلًا، واسْتَدَلَّ الإِمامُ عَلىٰ بُطْلانِ إِرادَةِ المَعْنىٰ الظّاهِرِ بِوُجُوهٍ.

الأَوَّلُ: أَنَّهُ سُبْحانَهُ وتَعالىٰ كانَ ولا عَرْشٍ ولَمّا خَلَقَ الخَلْقَ لَمْ يَحْتَجْ إلىٰ ما كانَ غَنِيًّا عَنْهُ.

الثّانِي: أَنَّ المُسْتَقِرَّ عَلىٰ العَرْشِ لا بُدَّ وأَنْ يَكُونَ الجُزْءُ الحاصِلُ مِنهُ في يَمِينِ العَرْشِ غَيْرَ الجُزْءِ الحاصِلِ مِنهُ في يَسارِهِ، فَيَكُونُ سُبْحانَهُ وتُعْلَىٰ في نَفْسِهِ مُؤَلَّفًا وهو مُحالٌ في حَقِّهِ تَعالىٰ لِلُزُومِ الحُدُوثِ.

الثّالِثُ: أَنَّ المُسْتَقِرَّ عَلىٰ العَرْشِ إِمّا أَنْ يَكُونَ مُتَمَكِّنًا مِنَ الاِنْتِقالِ والحَرَكَةِ ويَلْزَمُ حِينَئِذٍ أَنْ يَكُونَ سُبْحانَهُ وتَعالىٰ مَحَلَّ الحَرَكَةِ والسُّكُونِ وهو قَوْلٌ بِالحُدُوثِ أَوْ لا يَكُونُ مُتَمَكِّنًا مِن ذَلِكَ فَيَكُونُ جَلَّ وعَلا كالزَّمَنِ بَلْ أَسْوَأُ حالًا مِنهُ تَعالىٰ اللّٰهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

الرّابِعُ : أَنَّهُ إِنْ قِيلَ بِتَخْصِيصِهِ سُبْحانَهُ وتَعالىٰ بِهَذا المانِّ وهو العَرْشُ احْتِيجَ إلىٰ مُخَصِّصٍ وهو افْتِقارٌ يُنَزَّهُ اللّٰهُ تَعالىٰ عَنْهُ، وإِنْ قِيلَ بِأَنَّهُ عَزَّ وجَلَّ يَحْصُلُ بِكُلِّ مَكانٍ لَزِمَ ما لا يَقُولُهُ عاقِلٌ.

الخامِسُ : أَنَّ قَوْلَهُ تَعالىٰ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ عامٌّ في نَفْيِ المُماثَلَةِ فَلَوْ كانَ جالِسًا لَحَصَلَ مَن يُماثِلُهُ في الجُلُوسِ فَحِينَئِذٍ تَبْطُلُ الآيَةَ.

السّادِسُ : أَنَّهُ تَعالىٰ لَوْ كانَ مُسْتَقِرًّا عَلىٰ العَرْشِ لَكانَ مَحْمُولًا لِلْمَلائِكَةِ لِقَوْلِهِ تَعالىٰ: ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾ وحامِلُ حامِلِ الشَّيْءِ حامِلٌ لِذَلِكَ الشَّيْءِ، وكَيْفَ يَحْمِلُ المَخْلُوقُ خالِقَهُ. **السّابِعُ** : أَنَّهُ لَوْ كانَ المُسْتَقِرُّ في المَكانِ إِلَهًا يَنْسَدُّ بابُ القَدْحِ في إِلَهِيَّةِ الشَّمْسِ والقَمَرِ .

الثّامِنُ : أَنَّ العالَمَ كُرَةٌ فالجِهَةُ الَّتِي هي فَوْقُ بِالنِّسْبَةِ إلىٰ قَوْمٍ هي تَحْتُ بِالنِّسْبَةِ إلىٰ آخَرِينَ وبِالعَكْسِ فَيَلْزَمُ مِن إِثْباتِ جِهَةِ الفَوْقِ لِلْمَعْبُودِ سُبْحانَهُ إِثْباتُ الجِهَةِ المُقابَلَةُ لَها أَيْضًا بِالنِّسْبَةِ إلىٰ بَعْضٍ، وبِاتِّفاقِ العُقَلاءِ لا يَجُوزُ أَنْ يُقالَ: المَعْبُودُ تَحْتُ.

التَّاسِعُ : أنَّ الأُمَّةَ أجْمَعَتْ علىٰ أنَّ قَوْلَهُ تَعالىٰ : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ مِنَ المُحْكَماتِ وعَلىٰ فَرْضِ الاِسْتِقْرارِ علىٰ العَرْشِ يَلْزَمُ التَّرْكِيبَ والاِنْقِسامَ فَلا يَكُونُ سُبْحانَهُ وتَعالىٰ أحَدًا في الحَقِيقَةِ فيَبْطُلُ ذَلِكَ المُحْكَمُ.

العاشِرُ : أنَّ الخَلِيلَ عَلَيْهِ السَّلامُ قالَ ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ﴾ ، فَلَوْ كانَ تَعالىٰ مُسْتَقِرًّا علىٰ العَرْشِ لَكانَ جِسْمًا آفِلًا أبَدًا فيَنْدَرِجُ تَحْتَ عُمُومِ هَذا القَوْلِ انْتَهىٰ. ثُمَّ إنَّهُ عَفا اللهُ تَعالىٰ عَنْهُ ضَعَّفَ القَوْلَ بِأنّا نَقْطَعُ بِأنَّهُ لَيْسَ مُرادُ اللهِ تَعالىٰ ما يَشْعُرُ بِهِ الظّاهِرُ بَلْ مُرادُهُ سُبْحانَهُ شَيْءٌ آخَرُ ولَكِنْ لا نُعَيِّنُ ذَلِكَ المُرادَ خَوْفًا مِنَ الخَطَأِ بِأنَّهُ عَزَّ وجَلَّ لَمّا خاطَبَنا بِلِسانِ العَرَبِ وجَبَ أنْ لا نُرِيدَ بِاللَّفْظِ إلّا مَوْضُوعَهُ في لِسانِهِمْ، وإذا كانَ لا مَعْنىٰ لِلاسْتِواءِ في لِسانِهِمْ إلّا الاِسْتِقْرارُ والاِسْتِيلاءُ وقَدْ تَعَذَّرَ حَمْلُهُ علىٰ الاِسْتِقْرارِ فَوَجَبَ حَمْلُهُ علىٰ الاِسْتِيلاءِ وإلّا لَزِمَ تَعْطِيلُ اللَّفْظِ وأنَّهُ غَيْرُ جائِزٍ.

وإلىٰ نَحْوِ هَذا ذَهَبَ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ السَّلامِ فَقالَ في بَعْضِ فَتاوِيهِ: طَرِيقَةُ التَّأْوِيلِ بِشَرْطِهِ وهو قُرْبُ التَّأْوِيلِ أقْرَبَ إلىٰ الحَقِّ لِأنَّ اللهَ تَعالىٰ إنَّما خاطَبَ العَرَبَ بِما يَعْرِفُونَهُ وقَدْ نَصَبَ الأدِلَّةَ علىٰ مُرادِهِ مِن آياتِ كِتابِهِ لِأنَّهُ سُبْحانَهُ قالَ: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ ، و ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ ، وهَذا عامٌّ في جَمِيعِ آياتِ القُرْآنِ، فَمَن وقَفَ علىٰ الدَّلِيلِ أفْهَمَهُ اللهُ تَعالىٰ مُرادَهُ مِن كِتابِهِ وهو أكْمَلُ مِمَّنْ لَمْ يَقِفْ علىٰ ذَلِكَ إذْ لا يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ والَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ وفِيهِ تَوَسُّطٌ في المَسْألَةِ.

وقَدْ تَوَسَّطَ ابْنُ الهُمامِ في المُسايَرَةِ وقَدْ بَلَغَ رُتْبَةَ الاِجْتِهادِ كَما قالَ عَصَرِيُّنا ابْنُ عابِدِينَ الشّامِيُّ في رَدِّ المُخْتارِ حاشِيَةِ الدُّرِّ المُخْتارِ تَوَسُّطًا أخَصَّ مِن هَذا التَّوَسُّطِ، فَذَكَرَ ما حاصِلُهُ وُجُوبُ الإيمانِ بِأنَّهُ تَعالىٰ اسْتَوىٰ علىٰ العَرْشِ مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ وأمّا كَوْنُ المُرادِ اسْتَوْلىٰ فَأمْرٌ جائِزُ الإرادَةِ لا واجِبُها إذْ لا دَلِيلَ عَلَيْهِ وإذا خِيفَ علىٰ العامَّةِ عَدَمُ فَهْمِ الاِسْتِواءِ إذا لَمْ يَكُنْ بِمَعْنىٰ الاِسْتِيلاءِ إلّا بِالاِتِّصالِ ونَحْوِهِ مِن لَوازِمِ الجِسْمِيَّةِ فَلا بَأْسَ بِصَرْفِ فَهْمِهِمْ إلىٰ الاِسْتِيلاءِ فَإنَّهُ قَدْ ثَبَتَ إطْلاقُهُ عَلَيْهِ لُغَةً في قَوْلِهِ:

فَلَمّا عَلَوْنا واسْتَوَيْنا عَلَيْهِمْ جَعَلْناهم مَرْعًى لِنَسْرٍ وَطَائِرُ

وقَوْلِهِ: قَدِ اسْتَوىٰ بِشْرُ البَيْتِ المَشْهُورِ. وعَلىٰ نَحْوِ ما ذُكِرَ كُلُّ ما ورَدَ مِمّا ظاهِرُهُ الجِسْمِيَّةُ في الشّاهِدِ كالإصْبَعِ والقَدَمِ واليَدِ. ومُحَصِّلُ ذَلِكَ التَّوَسُّطِ في القَرِيبِ بَيْنَ أنْ تَدْعُوَ الحاجَةُ إلَيْهِ لِخَلَلٍ في فَهْمِ العَوامِّ وبَيْنَ أنْ لا تَدْعُوَ لِذَلِكَ.

ونَقَلَ أحْمَدُ زَرُّوقٌ عَنْ أبِي حامِدٍ أنَّهُ قالَ: لا خِلافَ في وُجُوبِ التَّأْوِيلِ عِنْدَ تَعْيِينِ شُبْهَةٍ لا تَرْتَفِعُ إلّا بِهِ. وأنْتَ تَعْلَمُ أنَّ طَرِيقَةَ كَثِيرٍ مِنَ العُلَماءِ الأعْلامِ وأساطِينِ الإسْلامِ الإمْساكُ عَنِ التَّأْوِيلِ مُطْلَقًا مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ والتَّجْسِيمِ مِنهُمُ الإمامُ أبُو حَنِيفَةَ والإمامُ مالِكٌ والإمامُ أحْمَدُ والإمامُ الشّافِعِيُّ ومُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ

وسَعْدُ بْنُ مُعاذٍ المَرْوَزِيُّ وعَبْدُ اللهِ بْنُ المُبارَكِ وأبُو مُعاذٍ خالِدُ بْنُ سُلَيْمانَ صاحِبُ سُفْيانَ الثَّوْرِيِّ وإسْحاقُ بْنُ راهَوَيْهِ ومُحَمَّدُ بْنُ إسْماعِيلَ البُخارِيُّ والتِّرْمِذِيُّ وأبُو داوُدَ السِّجِسْتانِيُّ.

ونَقَلَ القاضِي أبُو العَلاءِ صاعِدُ بْنُ محمَّد في كِتابِ الاِعْتِقادِ عَنْ أبِي يُوسُفَ عَنِ الإمامِ أبِي حَنِيفَةَ أنَّهُ قالَ: لا يَنْبَغِي لِأحَدٍ أنْ يَنْطِقَ في اللهِ تَعالىٰ بِشَيْءٍ مِن ذاتِهِ ولَكِنْ يَصِفُهُ بِما وصَفَ سُبْحانَهُ بِهِ نَفْسَهُ ولا يَقُولُ فِيهِ بِرَأْيِهِ شَيْئًا تَبارَكَ اللهُ تَعالىٰ رَبُّ العالَمِينَ ... " .

وقال الإمام محمَّد عبد العظيم الزُّرْقاني (١٣٦٧هـ) في " مناهل العرفان في علوم القرآن " (٢/ ٢٩٠) : " اختلف السَّلف والخلف بعد ما تقدَّم ، فرأىٰ السَّلفيُّون أن يفوِّضوا تعيين معنىٰ الاستواء إلىٰ الله ، هو أعلم بما نسبه إلىٰ نفسه ، وأعلم بما يليق به ، ولا دليل عندهم علىٰ هذا التَّعيين ، ورأىٰ الخلف أن يؤوِّلوا لأنَّه يبعد كلّ البعد أن يخاطب الله عباده بما لا يفهمون ، وما دام ميدان اللغة متَّسعاً للتَّأويل وجب التَّأويل ، بيْد أنَّهم افترقوا في هذا التَّأويل فرقتين : فطائفة الأشاعرة يؤولون من غير تعيين ، ويقولون : إنَّ المراد من الآية إثبات أنَّه تعالىٰ متَّصف بصفة سمعيَّة لا نعلمها علىٰ التَّعيين تسمَّىٰ صفة الاستواء ، وطائفة المتأخِّرين يعيِّنون فيقولون : إنَّ المراد بالاستواء هنا هو الاستيلاء والقهر من غير معاناة ولا تكلُّف ، لأنَّ اللغة تتَّسع لهذا المعنىٰ ، ومنه قول الشَّاعر العربي:

قَدْ اسْتَوَىٰ بِشْرٌ عَلَىٰ الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مِهْرَاقِ

أي : استوىٰ وقهر أو دبر وحكم ، فكذلك يكون معنىٰ النَّص الكريم : الرَّحمن استولىٰ علىٰ عرش العالم وحكم العالم بقدرته ودبَّره بمشيئته" ...

وقد التزم جمهور العلماء عند كلامهم علىٰ الاستواء علىٰ العرش بضرورة تنزيه الله تعالىٰ عن مشابهة الحوادث ، ونفي المشابهة والمماثلة بين الله تعالىٰ وخلقه في جميع الوجوه، وأنَّه تعالىٰ غنيٌّ عن المكان وغيره ، فلا يحتاج إلىٰ مكان يَحُل فيه ولا إلىٰ جهة يتحيَّز فيها ، أخذاً من آية التَّنْزيه الكُلِّي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ، فقد ذكر الله فيها لَفَظَ شَيْءٍ في سيَاقِ النَّفْيِ ، والنّكرة إذا وردت في سياق النَّفي تفيد العموم والشُّمول ، فالآية الكريمة نفت مشابهة المولىٰ جلَّ جلاله لجميع أفراد الحوادث ، ولذلك فهي تشمل تنزيهه تعالىٰ عن المكانِ والجهةِ والكميَّةِ والكيفيَّةِ ... ومن العلماء الذين أكَّدوا علىٰ ذلك :

الإمام الأشعري (٣٢٤هـ) في الإبانة عن أصول الدِّيانة (ص٢١) ، الإمام أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) في التَّوحيد (ص٦٨-٧٧) ، الإمام أبو الليث السَّمرقندي (٣٧٣هـ) في بحر العلوم (١/ ٥٣٦-٥٣٧) ، الإمام أبو

المظفَّر، منصور بن محمَّد بن عبد الجبَّار ابن أحمد المروزىٰ السَّمعاني التَّميمي الحنفي ثم الشَّافعي (٤٨٩هـ) في تفسير القرآن (٢/ ١٨٨) ، (٢/ ٣٦٦) ، الإمام أحمد بن علي بن ثابت الرِّفاعي الحسيني (٥١٢هـ) في البرهان المؤيَّد (ص١٦-١٩) ، الإمام ابن عقيل البغدادي (٥١٣هـ) في الوَاضِح في أُصُولِ الفِقه (٢/ ٣٧٩-٣٨١) ، الإمام ابن العربي (٥٤٣هـ) في المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك (٣/ ٤٤٧-٤٥٥) ، عارضة الأحوذي بشرح صحيح التِّرمذي (٢/ ١٩٨-١٩٩) ، الإمام عياض اليحصبي (٥٤٤هـ) في مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار (٢/ ٢٣١-٢٣٢) ، الإمام الآمدي (٦٣١هـ) في غاية المرام في علم الكلام (ص١٣٧-١٤٢) ، الإمام القرطبي (٦٧١هـ) في الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) (٧/ ٢١٩-٢٢١) ، (١٢/ ٢٥٦) ، الإمام النَّووي (٦٧٦هـ) في المجموع شرح المهذَّب (مع تكملة السُّبكي والمطيعي) (١/ ٢٥) ، الإمام القرافي (٦٨٤هـ) في الذَّخيرة (١٣/ ٢٤٢-٢٤٤) ، الإمام ناصر الدِّين البيضاوي (٦٨٥هـ) في أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل (٣/ ١٦) ، (٣/ ١٨٠) ، الإمام النَّسفي (٧١٠هـ) في تفسير النَّسفي (٢/ ١٣٣) ، (٢/ ٢٠١) ، (٣/ ٢٣٠) ، الإمام ابن منظور (٧١١هـ) في لسان العرب (١٤/ ٤١٤) ، الإمام ابنِ المُعلمِ (٧٢٥هـ) في كتابه " نجم المهتدي ورجم المعتدي " كما ذكر الكوثري في تعليقه علىٰ الأسماء والصِّفات للبيهقي(ص٥١٣ هامش) ، الإمام الخازن (٧٢٥هـ) في تفسير الخازن المسمَّىٰ لباب التَّأويل في معاني التَّنزيل (٢/ ٢٣٧-٢٣٩) ، الإمام ابن جماعة الحموي (٧٣٣هـ) في إيضاح الدَّليل في قطع حجج أهل التَّعطيل (ص١٠٣-١٠٥) ، الإمام ابْن جهبل الْكلابِي (٧٣٣هـ) كما في طبقات الشَّافعيَّة الكُبرىٰ (٩/ ٤٧-٤٩) ، الإمام ابن الحاج (٧٣٧هـ) في المدخل (٢/ ١٤٨-١٤٩) ، الإمام ابن جزي الكلبي (٧٤١هـ) في التَّسهيل لعلوم التَّنزيل (١/ ٢٩٠) ، الإمام أبو حيَّان (٧٤٥هـ) في البحر المحيط في التَّفسير (/ ٦٥-٦٦٥) ، الإمام ابن اللبَّان (٧٤٩هـ) في إزالة الشُّبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات (ص١٨٢-١٨٥) ، الإمام أبو الحسن علي بن عبد الكافي السُّبكي (٧٥٦هـ) في السَّيف الصَّقيل في الرَّد علىٰ ابن زفيل (ص٩٩) ، ومعه تكملة الرَّد علىٰ نونيَّة ابن القيِّم للكوثري ، الإمام عضد الدِّين الإيجي (٧٥٦هـ) في كتاب المواقف (٣/ ١٤٤) ، الإمام السَّمين الحلبي (٧٥٦هـ) في عمدة الحفَّاظ في تفسير أشرف الألفاظ (٢/ ٢٤٠-٢٤١) ، الإمام تاج الدِّين السُّبكي (٧٧١هـ) في طبقات الشَّافعيَّة الكبرىٰ (٨/ ٢١٩) ، الإمام ابن كثير (٧٧٤هـ) في تفسير القرآن العظيم (٣/ ٤٢٦-٤٢٧) ، (٤/ ٤٣٠) ، الإمام ابن عادل الحنبلي (٧٧٥هـ) في اللباب في علوم الكتاب (٩/ ١٤٣-١٥٢) ، الإمام ابن خلدون (٨٠٨هـ) في ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشَّأن الأكبر (١/ ٦٠٤-٦٠٦) ، الإمام كمال الدِّين ابن الهُمام (٨١٦هـ) في المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة (مطبوع مع المسايرة) (ص٤٥-٤٦) ، الإمام الفيروزآبادي (٨١٧هـ) في بصائر ذوي التَّمييز في لطائف الكتاب العزيز (٢/ ١٠٦-١٠٧) ، (٣/ ٥٤-٥٥)

، التَّقي الحسيني الحصني (٨٢٩هـ) في دفع شُبه من شبَّه وتمرَّد ونسبَ ذلك إلىٰ السيِّد الجليل الإمام أحمد (ص٩٧-١٠٨) ، الإمام نظام الدِّين القمِّي النَّيسابوري (ت. بعد ٨٥٠ هـ) في غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٣/ ٢٤٦-٢٤٧) ، الإمام ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) في فتح الباري شرح صحيح البخاري (١/ ١٣٦) ، (٢/ ٤٠٦-٤٠٨) ، الإمام بدر الدِّين العيني (٨٥٥هـ) في عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٥/ ١١٠) ، (٢٥/ ١١١-١١٢) ، الإمام الرَّملي الشَّافعي (٩٥٧هـ) في فتاوىٰ الرَّملي (٤/ ٢٦٣-٢٨٤) ، الإمام الثَّعالبي المالكي (٨٧٥هـ) في الجواهر الحِسَان في تفسير القرآن (٣/ ٣٧) ، الإمام البقاعي (٨٨٥هـ) في نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٧/ ٤١٤) ، الإِمَام كمال الدِّين بن أبي شريف (٩٠٦هـ) في المسامرة شرح المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة (ص٤٥-٤٩) ، الإمام السُّيوطي (٩١١هـ) في الإتقان في علوم القرآن (٣/ ١٤-١٨) ، الإمام القسطلاني (٩٢٣هـ) في إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري (١٠/ ٣٩١) ، (١٠/ ٤٧٣) ، الإمام مجير الدِّين بن محمَّد العليمي المقدسي الحنبلي (٩٢٧ هـ) في فتح الرَّحمن في تفسير القرآن (٢٥٢٩-٥٣٠) ، الإمام ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) في المنهاج القويم (ص١٤٤) ، الزَّواجر عن اقتراف الكبائر (١/ ٥٢-٥٣) ، الإمام الخطيب الشَّربيني (٩٧٧هـ) في السِّراج المنير في الإعانة علىٰ معرفة بعض معاني كلام ربّنا الحكيم الخبير (١/ ٤٨٠) ، الإمام أبو السُّعود العمادي (٩٨٢هـ) في تفسير أبي السّعود (إرشاد العقل السَّليم إلىٰ مزايا الكتاب الكريم) (٣/ ٢٣٢) ، الإمام جمال الدِّين محمَّد طاهر بن علي الصِّدِّيقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي (٩٨٦هـ) في مجمع بحار الأنوار في غرائب التَّنزيل ولطائف الأخبار (٢/ ١٩٧) ، الإمام علي بن سلطان القاري (١٠١٤هـ) في مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٣/ ٩٢٣-٩٢٤) ، الإمام شهاب الدِّين الخفَّاجي المصري الحنفي (١٠٦٩هـ) في حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَىٰ تفْسيرِ البَيضَاوِي، المُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَىٰ تفْسيرِ البَيضَاوي (٤/ ١٧٣) ، الإمام أبو البقاء الكفوي (١٠٩٤هـ) في كتاب الكليَّات (ص٣٢٥) ، (٥٤٨-٥٥٠) ، الإمام أحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم النّفراوي الأزهري المالكي (١١٢٦هـ) في الفواكه الدَّواني علىٰ رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ٤٧-٤٨) ، الإمام إسماعيل حقّي الإستانبولي (١١٢٧هـ) في تفسير روح البيان (٣/ ١٣٢-١٣٣) ، الإمام الجَمل (١٢٠٤هـ) في الفتوحات الالهيَّة بتوضيح تفسير الجلالين للدَّقائق الخفيَّة (٣/ ٤٨-٤٩) ، الإمام الزَّبيدي (١٢٠٥هـ) في إتحاف السَّادة المتَّقين بشرح إحياء علوم الدِّين (٢/ ٧٩-٨٣) ، (٢/ ١٠٤-١١٢) ، الإمام ابن عجيبة الحسني الفاسي الصُّوفي (١٢٢٤هـ) في البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٢/ ٢٢٣) ، (٢/ ٤٤٩) ، (٣/ ٦) ، (٤/ ٣٨٦) ، الإمام أحمد بن محمَّد الصَّاوي المالكي الخلوتي (١٢٤١هـ) في حاشية الصَّاوي علىٰ تفسير الجلالين (٢/ ٢٦٨) ، الإمام محمَّد بن علي بن محمَّد بن عبد الله الشَّوكاني اليمني (١٢٥٠هـ) في فتح القدير (٢/ ٢٤٠-٢٤١)

، الإمام ابن عابدين الدِّمشقي الحنفي (١٢٥٢هـ) في الهديَّة العلائيَّة (ص٤٧٠) ، الإمام سليم البِشْري شيخ الجامع الأزهر (١٣٣٥هـ) كما في فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان للإمام سلامة القضاعي العزَّامي (ص٦٣-٦٧) ، الإمام محمَّد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي (١٣٥٣هـ) في فيض الباري شرح البخاري (٧/ ٣٨٣) ، الإمام محمَّد رشيد بن علي رضا بن محمَّد شمس الدِّين بن محمَّد بهاء الدِّين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (١٣٥٤هـ) في تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار) (٨/ ٤٠١-٤٠٣) ، (١١/ ٢٤٢) ، الإمام محمَّد عبد العظيم الزُّرْقاني (١٩٤٨م) في مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ٢٨٦-٢٩٣) ، الإمام محمَّد زاهد بن حسن الحلمي الكوثري (١٣٧١هـ) في هامش الأسماء والصِّفات للبيهقي (ص٣٢٠) ، تكملة الرَّد على نونيَّة ابن القيِّم (ص٩٧-٩٨ هامش كتاب السَّيف الصَّقيل للسُّبكي) ، الإمام أحمد بن مصطفى المراغي في تفسير المراغي (٨/ ١٦٨-١٧٣) ، الإمام محمَّد بن عبد الرزَّاق كُرْد عَلي (١٩٥٣م) في خطط الشَّام (٦/ ٢٤١-٢٤٢) ، الإمام عبد الكريم يونس الخطيب (المتوفى: بعد ١٣٩٠هـ) في التَّفسير القرآني للقرآن (٤/ ٤١٢-٤١٣) ، (٧/ ٦٦) ، (١٠/ ٥٠) ، (١١/ ٦٠٥-٦٠٦) ، الإمام محمَّد الأمين الشَّنقيطي (١٩٧٤م) في أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٢/ ١٨-٣٢) ، الإمام أبو زهرة (١٣٩٤هـ) في زهرة التَّفاسير (٦/ ٢٨٦٣-٢٨٦٤) ، (٧/ ٣٥١٢) ، (٧/ ٣٨٩١) ، الإمام عبد القادر بن ملّا حويش السيِّد محمود آل غازي العاني (١٣٩٨هـ) في بيان المعاني (١/ ٢٦١-٢٦٢) ، (٢/ ٩٥) ، (٢/ ١٩٢) ، (٣/ ٦) ، (٦/ ٣٥) ، الأستاذ سيِّد قطب إبراهيم حسين الشَّاذلي (١٩٦٦م) في " في ظلال القرآن" (٣/ ١٢٩٦) ، الأستاذ محمَّد عزَّة دروزة (١٩٨٤هـ) في التَّفسير الحديث (١/ ٥٠٨) ، (٢/ ٤١٢-٤١٥) ، الإمام محمَّد المكِّي النَّاصري (١٤١٤هـ) في "التَّيسير في أحاديث التَّفسير" (٤/ ٦٠) ، الإمام إبراهيم بن إسماعيل الأبياري (١٤١٤هـ) في الموسوعة القرآنيَّة (٢/ ٤٥٧) ، الإمام محمَّد متولِّي الشَّعراوي (١٩٩٨م) في " تفسير الشَّعراوي" (٧/ ٤١٦٨-٤١٧٠) ، الإمام علي بن مصطفى الطَّنطاوي (١٩٩٩م) في " تعريف عام بدين الإسلام" (ص٧٩-٨١ ببعض الاختصار) ، الإمام عبد العظيم المطعني (٢٠٠٨م) في خصائص التَّعبير القرآني وسماته البلاغيَّة" (١/ ١٨٧) ، الإمام محمَّد سيِّد طنطاوي (٢٠١٠م) في التَّفسير الوسيط للقرآن الكريم (٥/ ٢٨٤-٢٨٥) ، (٧/ ٢١-٢٢) ، (٧/ ٤٣٩) ، (١٠/ ٢١٣) ، (١١/ ١٤٤) ، (١٤/ ١٩٩-٢٠٠) ، الدُّكتور محمَّد سعيد رَمَضَان البوطي (٢٠١٣م) في كبرى اليقينيَّات الكونيَّة (ص١٣٧-١٤١) ، الدُّكتور وهبة بن مصطفى الزُّحيلي (٢٠١٥م) في التَّفسير الوسيط (١/ ٦٧٤) ، (٢/ ٩٤٠) ، (٢/ ١١٤٤) ، (٣/ ٢٠٤١) ...

ومن الجدير بالذِّكر هنا أَنَّا قمنا بحمد الله وتوفيقه بدراسة موضوع الاستواء على العرش من جميع جوانبه في كتابنا : " كَشْفُ الغِطَاءِ عَنْ مَسْأَلَةِ الاسْتِوَاء" ، فلله الحمد والفضل والمنَّة على توفيقه وتيسيره وإعانته ...

الفَصْلُ الثَّامِنُ

تَفْسِيْرُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى : ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا ﴾

[الإسراء:٧٩]

في هذا الفصل سنُلقي الضّوء على تفسير قول الله تعالى : ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ ... وسنثبت من خلال ما ورد في المسألة أنَّ المقصود بالمقام المحمود إنَّما هو الشَّفاعة العظمى الخاصَّة بسيِّدنا محمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ... وبذلك وردت الأحاديث الصَّحيحة ، وتبنَّتها ونطقت بها الأقوال الصَّريحة ... وأنَّه لم يشذ عن قول جمهور الأمَّة إلَّا رعاع من الجهَّال الذين لا يؤبه لكلامهم ، ولا يُلتفت إليهم ، أولئك النَّفر الذين لا همَّ لهم إلَّا المخالفة ، بغضِّ النَّظر عن كون مخالفتهم مخالفة لما ذهبت إليه الأمَّة برمَّتها ...

روى أبو الحجَّاج مجاهد بن جبر التَّابعي المكي القرشي المخزومي (١٠٤هـ) في تفسيره (ص٤٤١) : " أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: نا إِبْرَاهِيمُ، قَالَ: نا آدَمُ، قَالَ: نا وَرْقَاءُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] قَالَ: «الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ شَفَاعَةُ محمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» .

وروى الصَّنعاني (٢١١هـ) في تفسيره (٣٠٩/٢) ، قال : نا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أرنا الثَّوْرِيُّ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ صِلَةَ بْنِ زُفَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ حُذَيْفَةَ ، يَقُولُ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] ، قَالَ: يَجْمَعُ اللهُ النَّاس فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ حَيْثُ يُسْمِعُهُمُ الدَّاعِيَ، وَيُنْفِذُهُمُ الْبَصَرُ حُفَاةً عُرَاةً سُكُوتًا كَمَا خُلِقُوا سُكُوتًا لَا تَتَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَيُنَادَى محمَّد فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ، وَالْمَهْدِيُّ مَنْ هَدَيْتَ، وَعَبْدُكَ بَيْنَ يَدَيْكَ وَبِكَ وَإِلَيْكَ ،لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَى مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ

، تبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ سُبْحَانَكَ رَبَّ الْبَيْتِ " ، قَالَ: فَذَلِكَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ الَّذِي ذَكَرَ اللهُ ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا**﴾ [الإسراء: ٧٩] .

وروى البخاري (٩/ ١٣١ برقم٧٤٤٠) بسنده عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " يُحْبَسُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ حَتَّى يُهِمُّوا بِذَلِكَ، فَيَقُولُونَ: لَوِ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا فَيُرِيحُنَا مِنْ مَكَانِنَا، فَيَأْتُونَ آدَمَ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ آدَمُ أَبُو النَّاسِ، خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَأَسْكَنَكَ جَنَّتَهُ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلاَئِكَتَهُ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، لِتَشْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّكَ حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، قَالَ: فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، قَالَ: وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ: أَكْلَهُ مِنَ الشَّجَرَةِ، وَقَدْ نُهِيَ عَنْهَا، وَلَكِنِ ائْتُوا نُوحًا أَوَّلَ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ، فَيَأْتُونَ نُوحًا فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ: سُؤَالَهُ رَبَّهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَلَكِنِ ائْتُوا إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ الرَّحْمَنِ، قَالَ: فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُ: إِنِّي لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ ثَلاَثَ كَلِمَاتٍ كَذَبَهُنَّ، وَلَكِنِ ائْتُوا مُوسَى: عَبْدًا آتَاهُ اللهُ التَّوْرَاةَ، وَكَلَّمَهُ، وَقَرَّبَهُ نَجِيًّا، قَالَ: فَيَأْتُونَ مُوسَى، فَيَقُولُ: إِنِّي لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ قَتْلَهُ النَّفْسَ، وَلَكِنِ ائْتُوا عِيسَى عَبْدَ اللهِ وَرَسُولَهُ وَرُوحَ اللهِ وَكَلِمَتَهُ، قَالَ: فَيَأْتُونَ عِيسَى، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَلَكِنِ ائْتُوا مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَبْدًا غَفَرَ اللهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، فَيَأْتُونِي، فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَدَعَنِي، فَيَقُولُ: ارْفَعْ مُحَمَّدُ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، وَسَلْ تُعْطَ، قَالَ: فَأَرْفَعُ رَأْسِي، فَأُثْنِي عَلَى رَبِّي بِثَنَاءٍ وَتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا، فَأَخْرُجُ فَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ، - قَالَ قَتَادَةُ: وَسَمِعْتُهُ أَيْضًا يَقُولُ: فَأَخْرُجُ فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ، وَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ - ثُمَّ أَعُودُ الثَّانِيَةَ: فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ، فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَدَعَنِي، ثُمَّ يَقُولُ: ارْفَعْ مُحَمَّدُ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، وَسَلْ تُعْطَ، قَالَ: فَأَرْفَعُ رَأْسِي، فَأُثْنِي عَلَى رَبِّي بِثَنَاءٍ وَتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ، قَالَ: ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا، فَأَخْرُجُ، فَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ، - قَالَ قَتَادَةُ، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: فَأَخْرُجُ فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ وَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ - ثُمَّ أَعُودُ الثَّالِثَةَ: فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ، فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَدَعَنِي، ثُمَّ يَقُولُ ارْفَعْ مُحَمَّدُ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ، قَالَ: فَأَرْفَعُ رَأْسِي، فَأُثْنِي عَلَى رَبِّي بِثَنَاءٍ وَتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ، قَالَ: ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا، فَأَخْرُجُ فَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ، - قَالَ قَتَادَةُ وَقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: فَأَخْرُجُ فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ، وَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ - حَتَّى مَا يَبْقَى فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ القُرْآنُ "، أَيْ وَجَبَ عَلَيْهِ الخُلُودُ، قَالَ: ثُمَّ تَلاَ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا**﴾ [الإسراء: ٧٩] قَالَ: «وَهَذَا المَقَامُ المَحْمُودُ الَّذِي وُعِدَهُ نَبِيُّكُمْ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» .

وقال الإمام الطَّبَري في التَّفسير (١٥/ ٤٣-٥٣) : " اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي مَعْنَىٰ ذَلِكَ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ، فَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: ذَلِكَ هُوَ الْمَقَامُ الَّذِي هُوَ يَقُومُهُ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِلشَّفَاعَةِ لِلنَّاسِ لِيُرِيحَهُمْ رَبُّهُمْ مِنْ عَظِيمِ مَا هُمْ فِيهِ مِنْ شِدَّةِ ذَلِكَ الْيَوْمِ .

ذِكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ: حَدَّثَنَا محمَّد بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ صِلَةَ بْنِ زُفَرَ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: يُجْمَعُ النَّاس فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَيُسْمِعُهُمُ الدَّاعِي، وَيُنْفِذُهُمُ الْبَصَرَ، حُفَاةً عُرَاةً كَمَا خُلِقُوا، قِيَامًا لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، يُنَادَىٰ: يَا مُحَمَّدُ، فَيَقُولُ: " لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ، وَالْمَهْدِيُّ مَنْ هَدَيْتَ، عَبْدُكَ بَيْنَ يَدَيْكَ، وَبِكَ وَإِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيتَ، سُبْحَانَكَ رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ، فَهَذَا الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ الَّذِي ذَكَرَهُ اللهُ تَعَالَىٰ .

حَدَّثَنَا محمَّد بْنُ الْمُثَنَّىٰ، قَالَ: ثنا محمَّد بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: ثنا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ صِلَةَ بْنِ زُفَرَ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: يُجْمَعُ النَّاس فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَلا تَكَلَّمُ نَفْسٌ، فَأَوَّلُ مَا يَدْعُو محمَّد النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَيَقُومُ محمَّد النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَيَقُولُ: «لَبَّيْكَ» ، ثمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ .

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ خَالِدٍ الرَّقِّيُّ، قَالَ: ثنا عِيسَىٰ بْنُ يُونُسَ، عَنْ رِشْدِينَ بْنِ كُرَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩] ، قَالَ: الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ: مَقَامُ الشَّفَاعَة .

حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، قَالَ: ثنا أَبُو الزَّعْرَاءِ، عَنْ عَبْدِ اللهَّ، فِي قِصَّةٍ ذَكَرَهَا، قَالَ: ثمَّ يُؤْمَرُ بِالصِّرَاطِ فَيُضْرَبُ عَلَىٰ جِسْرِ جَهَنَّمَ، فَيَمُرُّ النَّاس بِقَدْرِ أَعْمَالِهِمْ، يَمُرُّ أَوَّلُهُمْ كَالْبَرْقِ، وَكَمَرِّ الرِّيحِ، وَكَمَرِّ الطَّيْرِ، وَكَأَسْرَعِ الْبَهَائِمِ، ثمَّ كَذَلِكَ حَتَّىٰ يَمُرُّ الرَّجُلُ سَعْيًا، ثمَّ مَشْيًا، حَتَّىٰ يَجِيءَ آخِرُهُمْ يَتَلَبَّطُ عَلَىٰ بَطْنِهِ، فَيَقُولُ: رَبِّ لِمَا أَبْطَأْتَ بِي؟ فَيَقُولُ: إِنِّي لَمْ أُبْطِئْ بِكَ، إِنَّمَا أَبْطَأَ بِكَ عَمَلُكَ، قَالَ: ثمَّ يَأْذَنُ اللهُ فِي الشَّفَاعَة ، فَيَكُونُ أَوَّلَ شَافِعٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جِبْرَئِيلُ عَلَيْهِ السَّلامُ، رُوحُ الْقُدُسِ، ثمَّ إِبْرَاهِيمُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ، ثمَّ مُوسَىٰ، أَوْ عِيسَىٰ، قَالَ أَبُو الزَّعْرَاءِ: لَا أَدْرِي أَيُّهُمَا قَالَ، قَالَ: ثمَّ يَقُومُ نَبِيُّكُمْ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَابِعًا، فَلَا يَشْفَعُ أَحَدٌ بَعْدَهُ فِيمَا يَشْفَعُ فِيهِ، وَهُوَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ الَّذِي ذَكَرَ اللهُ ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩] .

حَدَّثَنَا محمَّد بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ عَوْفٍ، عَنِ الْحَسَنِ، فِي قَوْلِ اللهَّ تَعَالَىٰ : ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةٗ لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩] قَالَ: الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ: مَقَامُ الشَّفَاعَة يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

حَدَّثَنَا محمَّد بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: ثنا عِيسَىٰ، وَحَدَّثَنِي الْحَارِثُ، قَالَ: ثنا الْحَسَنُ، قَالَ: ثنا وَرْقَاءُ، جَمِيعًا عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] قَالَ: شَفَاعَةُ محمَّد يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، قَالَ: ثنا الْحُسَيْنُ، قَالَ: ثني حَجَّاجٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، مِثْلَهُ .

حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، قَالَ: ثنا الْحُسَيْنُ، قَالَ: ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، قَالَ: هُوَ الشَّفَاعَة ، يُشَفِّعُهُ اللهُ فِي أُمَّتِهِ، فَهُوَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ .

حَدَّثَنَا بِشْرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، قَوْلُهُ: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] وَقَدْ ذُكِرَ لَنَا أَنَّ نَبِيَّ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُيِّرَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ نَبِيًّا عَبْدًا، أَوْ مَلَكًا نَبِيًّا، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ جِبْرَئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنْ تَوَاضَعْ، فَاخْتَارَ نَبِيُّ اللهِ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا نَبِيًّا، فَأُعْطِيَ بِهِ نَبِيُّ اللهِ ثِنْتَيْنِ: أَنَّه أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَكَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ يَرَوْنَ أَنَّه الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ الَّذِي قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] شَفَاعَةُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ .

حَدَّثَنَا محمَّد بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَىٰ، قَالَ: ثنا محمَّد بْنُ ثَوْرٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ ﴿مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ ، قَالَ: هِيَ الشَّفَاعَة ، يُشَفِّعُهُ اللهُ فِي أُمَّتِهِ .

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَىٰ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ وَالثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ صِلَةَ بْنِ زُفَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ حُذَيْفَةَ يَقُولُ فِي قَوْلِهِ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] قَالَ: يَجْمَعُ اللهُ النَّاس فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ حَيْثُ يُسْمِعُهُمُ الدَّاعِي، فَيُنْفِذُهُمُ الْبَصَرَ حُفَاةً عُرَاةً، كَمَا خُلِقُوا سُكُوتًا لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، قَالَ: فَيُنَادَىٰ مُحَمَّدٌ، فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ، وَالْمَهْدِيُّ مَنْ هَدَيْتَ، وَعَبْدُكَ بَيْنَ يَدَيْكَ، وَلَكَ وَإِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَىٰ مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ، سُبْحَانَكَ رَبَّ الْبَيْتِ، قَالَ: فَذَلِكَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ الَّذِي ذَكَرَ اللهُ ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] .

حَدَّثَنَا محمَّد بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَىٰ، قَالَ: ثنا محمَّد بْنُ ثَوْرٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ صِلَةَ بْنِ زُفَرَ، قَالَ حُذَيْفَةُ: يَجْمَعُ اللهُ النَّاس فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، حَيْثُ يُنْفِذُهُمُ الْبَصَرَ، وَيُسْمِعُهُمُ الدَّاعِيَ، حُفَاةً عُرَاةً كَمَا خُلِقُوا أَوَّلَ مَرَّةٍ، ثمَّ يَقُومُ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَقُولُ: «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ» ثمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ، إِلَّا أَنَّه قَالَ: هُوَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ .

وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ ذَلِكَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ الَّذِي وَعَدَ اللهُ نَبِيَّهُ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبْعَثَهُ إِيَّاهُ، هُوَ أَنْ يُقَاعِدَهُ مَعَهُ عَلَىٰ عَرْشِهِ .

ذِكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ يَعْقُوبَ الْأَسَدِيُّ، قَالَ: ثنا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩] قَالَ: يُجْلِسُهُ مَعَهُ عَلَىٰ عَرْشِهِ . **وَأَوْلَى الْقَوْلَيْنِ فِي ذَلِكَ بِالصَّوَابِ مَا صَحَّ بِهِ الْخَبَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَذَلِكَ مَا:**

حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: ثنا وَكِيعٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩] سُئِلَ عَنْهَا، قَالَ: «هِيَ الشَّفَاعَةُ» .

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: ثنا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: ثنا دَاوُدُ بْنُ يَزِيدَ الْأَوْدِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْلِهِ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩] قَالَ: «هُوَ الْمَقَامُ الَّذِي أَشْفَعُ فِيهِ لِأُمَّتِي» .

حَدَّثَنَا أَبُو عُتْبَةَ الْحِمْصِيُّ أَحْمَدُ بْنُ الْفَرَجِ، قَالَ: ثنا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحمن بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يُحْشَرُ النَّاس يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي عَلَىٰ تَلٍّ، فَيَكْسُونِي رَبِّي حُلَّةً خَضْرَاءَ، ثُمَّ يُؤْذَنُ لِي، فَأَقُولُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ أَقُولَ، فَذَلِكَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ» .

حَدَّثَنِي محمَّد بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، قَالَ: ثنا شُعَيْبُ بْنُ اللَّيْثِ، قَالَ: ثني اللَّيْثُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، أَنَّه قَالَ: سَمِعْتُ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ الشَّمْسَ لَتَدْنُو حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْعَرَقُ نِصْفَ الْأُذُنِ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ اسْتَغَاثُوا بِآدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيَقُولُ: لَسْتُ صَاحِبَ ذَلِكَ، ثُمَّ بِمُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيَقُولُ كَذَلِكَ، ثُمَّ بِمُحَمَّدٍ فَيَشْفَعُ بَيْنَ الْخَلْقِ فَيَمْشِي حَتَّىٰ يَأْخُذَ بِحَلْقَةِ الْجَنَّةِ، فَيَوْمَئِذٍ يَبْعَثُهُ اللَّهُ مَقَامًا مَحْمُودًا " .

حَدَّثَنِي أَبُو زَيْدٍ عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ، قَالَ: ثنا مُوسَىٰ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: ثنا سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: ثني عُثْمَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، وَعَلْقَمَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنِّي لَأَقُومُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ» فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا ذَلِكَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «ذَاكَ إِذَا جِيءَ بِكُمْ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا فَيَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُكْسَىٰ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيُؤْتَىٰ بِرَيْطَتَيْنِ بَيْضَاوَيْنِ، فَيَلْبَسُهُمَا، ثُمَّ يَقْعُدُ مُسْتَقْبِلَ الْعَرْشِ، ثُمَّ أُوتَىٰ بِكِسْوَتِي فَأَلْبَسُهَا، فَأَقُومُ عَنْ يَمِينِهِ مَقَامًا لَا يَقُومُهُ غَيْرِي يَغْبِطُنِي فِيهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ، ثُمَّ يُفْتَحُ نَهْرٌ مِنَ الْكَوْثَرِ إِلَىٰ الْحَوْضِ» .

حَدَّثَنَا محمَّد بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَىٰ، قَالَ: ثنا محمَّد بْنُ ثَوْرٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ مَدَّ اللَّهُ الْأَرْضَ مَدَّ الْأَدِيمِ حَتَّىٰ لَا يَكُونَ لِبَشَرٍ مِنَ

النَّاس إِلَّا مَوْضِعُ قَدَمَيْهِ» ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُدْعَىٰ وَجِبْرَئِيلُ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ، وَاللهِ مَا رَآهُ قَبْلَهَا، فَأَقُولُ: أَيْ رَبِّ إِنَّ هَذَا أَخْبَرَنِي أَنَّكَ أَرْسَلْتَهُ إِلَيَّ، فَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ : صَدَقَ، ثمَّ أَشْفَعُ، قَالَ: فَهُوَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ " .

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَىٰ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ» فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَزَادَ فِيهِ: " ثمَّ أَشْفَعُ فَأَقُولُ: يَا رَبِّ عِبَادُكَ عَبَدُوكَ فِي أَطْرَافِ الْأَرْضِ، وَهُوَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ " .

حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا أَبُو عَامِرٍ، قَالَ: ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ آدَمَ بِنِ عَلِيٍّ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ، يَقُولُ: إِنَّ النَّاس يُحْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَجِيءُ مَعَ كُلِّ نَبِيٍّ أُمَّتُهُ، ثمَّ يَجِيءُ رَسُولُ اللهَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي آخِرِ الْأُمَمِ هُوَ وَأُمَّتُهُ، فَيَرْقَىٰ هُوَ وَأُمَّتُهُ عَلَىٰ كَوْمٍ فَوْقَ النَّاسِ، فَيَقُولُ: يَا فُلَانُ اشْفَعْ، وَيَا فُلَانُ اشْفَعْ، وَيَا فُلَانُ اشْفَعْ، فَمَا زَالَ يَرُدُّهَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَيْهِ، وَهُوَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ الَّذِي وَعَدَهُ اللهُ إِيَّاهُ .

حَدَّثَنَا محمَّد بْنُ عَوْفٍ، قَالَ: ثنا حَيْوَةُ وَرَبِيعٌ، قَالَا: ثنا محمَّد بْنُ حَرْبٍ، عَنِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحمن بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يُحْشَرُ النَّاس يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي عَلَىٰ تَلٍّ، فَيَكْسُونِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ حُلَّةً خَضْرَاءَ، ثمَّ يُؤْذَنُ لِي فَأَقُولُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ أَقُولَ، فَذَلِكَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ» وَهَذَا وَإِنْ كَانَ هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْقَوْلِ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ : ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا**﴾ [الإسراء: ٧٩] لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الرِّوَاية عَنْ رَسُولِ اللهَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ، فَإِنَّ مَا قَالَهُ مُجَاهِدٌ مِنْ أَنَّ اللهَ يُقْعِدُ مُحَمَّدًا صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ عَرْشِهِ، قَوْلٌ غَيْرُ مَدْفُوعٍ صِحَّتُهُ، لَا مِنْ جِهَةِ خَبَرٍ وَلَا نَظَرٍ، وَذَلِكَ لأَنَّه لَا خَبَرَ عَنْ رَسُولِ اللهَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَلَا عَنِ التَّابِعِينَ بِإِحَالَةِ ذَلِكَ. فَأَمَّا مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ، فَإِنَّ جَمِيعَ مَنْ يَنْتَحِلُ الْإِسْلَامَ إِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي مَعْنَىٰ ذَلِكَ عَلَىٰ أَوْجُهٍ ثَلَاثَةٍ: فَقَالَتْ فِرْقَةٌ مِنْهُمْ: اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ كَانَ قَبْلَ خَلْقِهِ الْأَشْيَاءَ، ثمَّ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ فَلَمْ يُمَاسَّهَا، وَهُوَ كَمَا لَمْ يَزَلْ غَيْرَ أَنَّ الْأَشْيَاءَ الَّتِي خَلَقَهَا إِذْ لَمْ يَكُنْ هُوَ لَهَا مُمَاسًّا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَهَا مُبَايِنًا، إِذْ لَا فِعَالَ لِلْأَشْيَاءِ إِلَّا وَهُوَ مُمَاسٌّ لِلْأَجْسَام أَوْ مُبَايِنٌ لَهَا. قَالُوا: فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، وَكَانَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فَاعِلُ الْأَشْيَاءِ، وَلَمْ يَجُزْ فِي قَوْلِهِمْ أَنَّه يُوصَفُ بِأَنَّهُ مُمَاسٌّ لِلْأَشْيَاءِ، وَجَبَ بِزَعْمِهِمْ أَنَّه لَهَا مُبَايِنٌ، فَعَلَىٰ مَذْهَبِ هَؤُلَاءِ سَوَاءٌ أَقْعَدَ مُحَمَّدًا صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ عَرْشِهِ أَوْ عَلَىٰ الْأَرْضِ إِذْ كَانَ مِنْ قَوْلِهِمْ إِنَّ بَيْنُونَتَهُ مِنْ عَرْشِهِ، وَبَيْنُونَتَهُ مِنْ أَرْضِهِ بِمَعْنًىٰ وَاحِدٍ فِي أَنَّه بَائِنٌ مِنْهُمَا كِلَيْهِمَا، غَيْرُ مُمَاسٍّ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا. وَقَالَتْ فِرْقَةٌ أُخْرَىٰ: كَانَ اللهُ تَعَالَىٰ ذِكْرُهُ قَبْلَ خَلْقِهِ الْأَشْيَاءَ، لَا شَيْءَ يُمَاسُّهُ، وَلَا شَيْءَ يُبَايِنُهُ، ثمَّ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ فَأَقَامَهَا

بِقُدْرَتِهِ، وَهُوَ كَمَا لَمْ يَزَلْ قَبْلَ الْأَشْيَاءِ خَلْقِهِ لَا شَيْءَ يُمَاسُّهُ وَلَا شَيْءَ يُبَايِنُهُ، فَعَلَى قَوْلِ هَؤُلَاءِ أَيْضًا سَوَاءً أَقْعَدَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى عَرْشِهِ، أَوْ عَلَى أَرْضِهِ، إِذْ كَانَ سَوَاءً عَلَى قَوْلِهِمْ عَرْشُهُ وَأَرْضُهُ فِي أَنَّه لَا مُمَاسَّ وَلَا مُبَايِنَ لِهَذَا، كَمَا أَنَّه لَا مُمَاسَّ وَلَا مُبَايِنَ لِهَذِهِ. وَقَالَتْ فِرْقَةٌ أُخْرَى: كَانَ اللَّهُ عَزَّ ذِكْرُهُ قَبْلَ خَلْقِهِ الْأَشْيَاءَ لَا شَيْءَ يُمَاسُّهُ، وَلَا شَيْءَ يُبَايِنُهُ، ثمَّ أَحْدَثَ الْأَشْيَاءَ وَخَلَقَهَا، فَخَلَقَ لِنَفْسِهِ عَرْشًا اسْتَوَى عَلَيْهِ جَالِسًا، وَصَارَ لَهُ مُمَاسًّا، كَمَا أَنَّه قَدْ كَانَ قَبْلَ خَلْقِهِ الْأَشْيَاءِ لَا شَيْءَ يَرْزُقُهُ رِزْقًا، وَلَا شَيْءَ يَحْرِمُهُ ذَلِكَ، ثمَّ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ فَرَزَقَ هَذَا وَحَرَمَ هَذَا، وَأَعْطَى هَذَا، وَمَنَعَ هَذَا، قَالُوا: فَكَذَلِكَ كَانَ قَبْلَ خَلْقِهِ الْأَشْيَاءَ يُمَاسُّهُ وَلَا يُبَايِنُهُ، وَخَلَقَ الْأَشْيَاءَ فَمَاسَّ الْعَرْشَ بِجُلُوسِهِ عَلَيْهِ دُونَ سَائِرِ خَلْقِهِ، فَهُوَ مُمَاسٌّ مَا شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ، وَمُبَايِنٌ مَا شَاءَ مِنْهُ، فَعَلَى مَذْهَبِ هَؤُلَاءِ أَيْضًا سَوَاءً أَقْعَدَ مُحَمَّدًا عَلَى عَرْشِهِ، أَوْ أَقْعَدَهُ عَلَى مِنْبَرٍ مِنْ نُورٍ، إِذْ كَانَ مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّ جُلُوسَ الرَّبِّ عَلَى عَرْشِهِ، لَيْسَ بِجُلُوسٍ يَشْغَلُ جَمِيعَ الْعَرْشِ، وَلَا فِي إِقْعَادِ محمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُوجِبًا لَهُ صِفَةَ الرُّبُوبِيَّةِ، وَلَا مُخْرِجُهُ مِنْ صِفَةِ الْعُبُودِيَّةِ لِرَبِّهِ، كَمَا أَنَّ مُبَايَنَةَ محمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا كَانَ مُبَايِنًا لَهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ غَيْرُ مُوجِبَةٍ لَهُ صِفَةَ الرُّبُوبِيَّةِ، وَلَا مُخْرِجَتُهُ مِنْ صِفَةِ الْعُبُودِيَّةِ لِرَبِّهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّه مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ لَهُ مُبَايِنٌ، كَمَا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مَوْصُوفٌ عَلَى قَوْلِ قَائِلِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ بِأَنَّهُ مُبَايِنٌ لَهَا، هُوَ مُبَايِنٌ لَهُ. قَالُوا: فَإِذَا كَانَ مَعْنَى مُبَايِنٍ وَمُبَايِنٌ لَا يُوجِبُ لِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْخُرُوجَ مِنْ صِفَةِ الْعُبُودَةِ وَالدُّخُولَ فِي مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ، فَكَذَلِكَ لَا يُوجِبُ لَهُ ذَلِكَ قُعُودَهُ عَلَى عَرْشِ الرَّحْمَنِ، فَقَدْ تَبَيَّنَ إِذًا بِمَا قُلْنَا أَنَّه غَيْرُ مُحَالٍ فِي قَوْلِ أَحَدٍ مِمَّنْ يَنْتَحِلُ الْإِسْلَامَ مَا قَالَهُ مُجَاهِدٌ مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُقْعِدُ مُحَمَّدًا عَلَى عَرْشِهِ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنَّا لَا نُنْكِرُ إِقْعَادَ اللَّهِ مُحَمَّدًا عَلَى عَرْشِهِ، وَإِنَّمَا نُنْكِرُ إِقْعَادَهُ إِيَّاهُ مَعَهُ .

حَدَّثَنِي عبَّاس بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ، قَالَ: ثنا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ سَيْفٍ السَّدُوسِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، قَالَ: إِنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى كُرْسِيِّ الرَّبِّ بَيْنَ يَدَيِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، **وَإِنَّمَا يُنْكَرُ إِقْعَادُهُ إِيَّاهُ مَعَهُ. قِيلَ: أَفَجَائِزٌ عِنْدَكَ أَنْ يُقْعِدَهُ عَلَيْهِ لَا مَعَهُ**، فَإِنْ أَجَازَ ذَلِكَ صَارَ إِلَى الْإِقْرَارِ بِأَنَّهُ إِمَّا مَعَهُ أَوْ إِلَى أَنَّه يُقْعِدُهُ، وَاللَّهُ لِلْعَرْشِ مُبَايِنٌ، أَوْ لَا مُمَاسَّ وَلَا مُبَايِنٌ، وَبِأَيِّ ذَلِكَ قَالَ كَانَ مِنْهُ دُخُولًا فِي بَعْضِ مَا كَانَ يُنْكِرُهُ، وَإِنْ قَالَ: ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ كَانَ مِنْهُ خُرُوجًا مِنْ قَوْلِ جَمِيعِ الْفِرَقِ الَّتِي حَكَيْنَا قَوْلَهُمْ، وَذَلِكَ فِرَاقٌ لِقَوْلِ جَمِيعِ مَنْ يَنْتَحِلُ الْإِسْلَامَ، إِذْ كَانَ لَا قَوْلَ فِي ذَلِكَ إِلَّا الْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي حَكَيْنَاهَا، وَغَيْرُ مُحَالٍ فِي قَوْلٍ مِنْهَا مَا قَالَ مُجَاهِدٌ فِي ذَلِكَ" .

وقال الإمام أبو إسحاق الزجّاج (٣١١هـ) في " معاني القرآن وإعرابه" (٣/ ٢٥٦) : " ... أمره بأن يزْدَاد في عبادته علىٰ مَا أَمِرَ به الخلقُ أجْمعونَ، لأنَّه فضَّله عليهم، ثمَّ وعده أن يبعثه مقاماً محموداً. والذي صحَّت به الرِّواية والأخبار في المقام المحمود أنَّه الشَّفَاعَة " .

وقال الإمام أبو محمَّد عبد الرَّحمن بن محمَّد بن إدريس بن المنذر التَّميمي، الحنظلي، الرَّازي ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ) في " تفسير القرآن العظيم " (٧/ ٢٣٤٢-٢٣٤٣) : " عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قوله: ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا**﴾ ، وسئل عنه قَالَ: هُوَ المقام الّذِي أشفع فيه لأمَّتي .

وعَنْ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنّ رَسُولَ اللهَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ: «المقام المحمود الشَّفَاعَة » .

وعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنّ رَسُولَ اللهَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يبعث النَّاس يَوْم الْقِيَامَة فأكون أنا وأمَّتي علىٰ تل ويكسوني ربِّي حلَّة خضراء، ثمَّ يؤذن لي أن أقول ما شاء الله أن أقول، فذلك المقام المحمود» .

مِنْ طَرِيق علي بن حُسَيْنٍ قَالَ: أخبرني رجل مِنَ أهْل العلم، إِنَّ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «تمّد الأَرْض يَوْم الْقِيَامَة مدّ الأديم ولا يكون لبشر مِنْ بني آدم فيها إلَّا موضع قدمه ثمَّ أدعىٰ أوَّل النَّاس فأخرّ ساجدًا ثمَّ يؤذن لي فأقول: يا ربّ أخبرني هَذَا لجبريل وجبريل عَنْ يمين الرَّحمن والله ما رآه جبريل قط قبلها إنَّك أرسلته إليّ. وجبريل عَلَيْهِ السَّلامُ ساكت لا يتكلَّم حتىٰ يَقُولُ الرَّب : صدقت .

ثُمَّ يؤذن لي في الشَّفَاعَة فأقول: أي ربّ عبادك عبدوك في أطراف الأَرْض فذلك المقام المحمود» .

عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: يجمع النَّاس في صَعِيدٍ وَاحِدٍ يسمعهم الدَّاعي وينفذهم البصر حفاة عراة كما خلقوا قيامًا لا تَكَلَّمَ نفس إلَّا بإذنه ينادي: يا محمَّد فَيَقُولُ «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ وَالْمَهْدِيُّ مَنْ هَدَيْتَ وَعَبْدُكَ بَيْنَ يَدَيْكَ وَبِكَ وَإِلَيْكَ لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ سُبْحَانَكَ رَبَّ الْبَيْتِ» ، فهذه المقام المحمود» .

عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: يأذن الله تَعَالَىٰ في الشَّفَاعَة فيقوم رُوح القُدُس جبريل عَلَيْهِ السَّلامُ، ثمَّ يقوم إبراهيم خليل الله عليه الصَّلاة والسَّلام ، ثمَّ يقوم عِيسَىٰ أو موسىٰ عليهما السَّلام ، ثمَّ يَقُومُ نَبِيُّكُمْ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واقفًا ليشفع ، لا يَشْفَعُ أحد بعده أكثر ممَّا شفع، وهو المقام المحمود الّذِي قَالَ اللهُ : ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا**﴾ .

وقال الإمام ابن أبي زَمَنِين المالكي (٣٩٩هـ) في " تفسير القرآن العزيز" (٣/ ٣٤-٣٥) : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ ، وَعَسَىٰ مِنَ اللهِ وَاجِبَةٌ، وَالْمَقَامُ الْمَحْمُودُ: الشَّفَاعَة .

يَحْيَىٰ: عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صِلَةَ بْنِ زُفَرَ، عَنْ حُذَيْفَةَ ابْنِ الْيَمَانِ قَالَ: " يَجْمَعُ اللهُ النَّاس يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ حُفَاةً عُرَاةً؛ كَمَا خُلِقُوا يُسْمِعُهُمُ الدَّاعِيَ وَيُنْفِذُهُمُ الْبَصَرَ، حَتَّىٰ يُلْجِمَهُمُ الْعَرَقُ، وَلَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ. قَالَ: فَأَوَّلُ مَنْ يُدْعَىٰ محمَّد صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا مُحَمَّدُ، فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ، وَالسَّعِيدُ مَنْ هَدَيْتَ، وَعَبْدُكَ بَيْنَ يَدَيْكَ وَبِكَ وَإِلَيْكَ، وَلَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَىٰ مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ، وَعَلَىٰ عَرْشِكَ اسْتَوَيْتَ، سُبْحَانَكَ رَبَّ الْبَيْتِ. ثمَّ يُقَالُ لَهُ: اشْفَعْ. قَالَ: فَذَلِكَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ الَّذِي وعده الله ".

وقال الإمام الثَّعلبي (٤٢٧هـ) في " الكشف والبيان عن تفسير القرآن " (٦/ ١٢٦) : " عبد الله بن إدريس عن عبد الله عن نافع عن ابن عمرو قال: إنَّ رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قرأ ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ قال: يدنيني فيقعدني معه علىٰ العرش.

ابن فنجويه: أجلسني معه علىٰ سريره.

أبو أسامة عن داود بن يزيد الأزدي عن أبيه عن أبي هريرة عن النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ قال: «الشَّفاعة» .

عاصم عن أبي وائل عن عبد الله قال: إن الله تعالىٰ اتخذ إِبْراهِيمَ خَلِيلًا ، وإنَّ صاحبكم خليل الله وأكرم الخلق علىٰ الله ، ثمَّ قرأ : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ قال: يُقعده علىٰ العرش.

وروىٰ سعيد الجروي عن سيف السّدوي عن عبد الله بن سلام قال: إذا كان يوم القيامة يؤتي نبيّكم صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فيقعد بين يدي الرَّب عَزَّ وَجَلَّ علىٰ الكرسي.

وروىٰ ليث عن مجاهد في قوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ ، قال: يجلسه علىٰ العرش.

قال الأستاذ الإمام أبو القاسم الثَّعلبي: هذا تأويل غير مستحيل ، لأنَّ الله تعالىٰ كان قبل خلقه الأشياء قائما بذاته ثمَّ خلق الأشياء من غير حاجة له إليها، بل إظهارا لقدرته وحكمته ليعرف وجوده وحده وكمال علمه وقدرته بظهور أفعاله المتقنة بالحكمة، وخلق لنفسه عرشاً استوىٰ عليه كما يشاء من غير أن صار له ممَّا شاء أو كان له العرش مكان بل هو الآن علىٰ الصِّفة التي كان عليها قبل أن خلق المكان والزَّمان، فعلىٰ هذا القَوْلُ سواء أقعد محمَّداً صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ العرش أو علىٰ الأرض لأنَّ استواء الله علىٰ العرش ليس

بمعنى الاستقبال والزَّوال أو تحول الأحوال من القيام والقعود أو الحال الذي يشغل العرش، بل هو مستو على عرشه كما أخبر عن نفسه بلا كيف، وليس إقعاده محمَّداً صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على العرش موجباً له صفة الرُّبوبيَّة أو مخرجاً إيَّاه من صفة العبوديَّة بل هو رفع لمحله وإظهار لشرفه وتفضيل له على غيره من خلقه، وأمَّا قولهم: في الأخبار معه، فهو شابه قوله تعالىٰ : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ ، و ﴿رَبِّ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي ٱلْجَنَّةِ﴾ ، ونحوهما من الآيات، كل ذلك راجع إلى الرتبة والمنزلة لا إلى المكان والجهة ، والله أعلم" .

وقال الإمام أ مكِّي بن أبي طالب المالكي (٤٣٧هـ) في " الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه " (٦/ ٤٢٦٩-٤٢٧١) : " ثمَّ قال تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ ، وعسى من الله واجبة، لأنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ لا يدع أن يفعل بعباده ما أطعمهم به من الجزاء على أعمالهم لأنَّه ليس من عادته الغرور ولا من صفته. والمقام المحمود: هو الشَّفَاعَة . قاله: ابن عبَّاس ومجاهد وقتادة وابن جريج والحسن .

وقال حذيفة: يجمع الله عَزَّ وَجَلَّ النَّاس في صعيد واحد، يسمعهم الدَّاعي وينفذهم البصر، حفاة عراة كما خلقوا، سكوتاً لا تكلّم نفس إلَّا بإذنه، فينادي محمَّداً صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَيَقُولُ «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ وَالْمُهْدِيُّ مَنْ هَدَيْتَ وَعَبْدُكَ بَيْنَ يَدَيْكَ وَبِكَ وَإِلَيْكَ لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ سُبْحَانَكَ رَبَّ الْبَيْتِ» .

قال: فذلك المقام المحمود الذي ذكر الله جلَّ ذكره.

وعن ابن عبَّاس أنَّه قال: بلغنا أنَّه إذا دخل أهل الجنَّة الجنَّة وأهل النَّار النَّار بقيت آخر زمرة من زمرة الجنَّة وآخر زمرة من زمر النَّار، فتقول زمرة النَّار لزمرة الجنَّة: أمَّا نحن فحسبنا ما علم الله عَزَّ وَجَلَّ في قلوبنا من الشَّك والتَّكذيب فما ينفعكم إيمانكم فإذا قالوا لهم ذلك دعوا ربّهم عَزَّ وَجَلَّ وصاحوا بأعلى أصواتهم، فيسمع أهل الجنَّة أصواتهم فيسألون آدم الشَّفَاعَة لهم. فيأبى عليهم. ثمَّ يمضون من نبي إلى نبي فكلّهم يعتذر حتى يأتوا محمَّداً صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيشفع لهم فذلك المقام المحمود وحديث الشَّفَاعَة مختلف الألفاظ طويل ذكرنا منه ما يليق بالكتاب.

وعن مجاهد من رواية ليث، عنه أنَّه قال: المقام المحمود يجلسه معه على عرشه.

وعن النَّبي عليه السَّلام في قوله: ﴿مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ أنَّه قال: " هو المقام الذي أشفع فيه لأمَّتي " رواه أبو هريرة عنه" .

وقال الإمام الماوردي (٤٥٠هـ) في " النُّكت والعيون " (٣/ ٢٦٤-٢٦٥) : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ فيه ثلاثة أقاويل:

أحدها: أنَّ المقام المحمود الشَّفَاعَة للنَّاس يوم القيامة، قاله حذيفة بن اليمان.

الثَّاني: أنَّه إجلاسه علىٰ عرشه يوم القيامة، قاله مجاهد.

الثَّالث: أنَّه إعطاؤه لواء الحمد يوم القيامة. ويحتمل **قولاً رابعاً:** أن يكون المقام المحمود شهادته علىٰ أمَّته بما أجابوه من تصديق أو تكذيب، كما قال تعالىٰ : ﴿وَجِئۡنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدٗا﴾ [النساء: ٤١] .

وقال الإمام الواحدي (٤٦٨هـ) في " الوسيط في تفسير القرآن المجيد " (٣/ ١٢٢) : " قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩] ، قال ابن عبَّاس: عسىٰ من الله واجبة، يريد أعطاك الله يوم القيامة مقاماً محموداً يحمدك فِيهِ الأوَّلون والآخرون، تشرف علىٰ جميع الخلائق، وتسأل فتعطىٰ، وتشفع فتشفع، وليس أحد إلَّا تحت لوائك.

وإجماع المفسِّرين علىٰ أَّن المقام المحمود هو مقام الشَّفَاعَة ، ومعنىٰ يبعثك ربُّك مقاماً : يقيمك فِي ذلك المقام.

أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ محمَّد بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْفَارِسِيُّ، أنا أَبُو عَمْرِو بْنُ مَطَرٍ، نا عَبْدَانُ الْجَوَالِيقِيُّ، نا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نا وَكِيعٌ، عَنْ إِدْرِيسَ الأَوْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهَّ، صَلَّىٰ اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ الشَّفَاعَة .

أَخْبَرَنَا أَبُو الْفَتْحِ محمَّد بْنُ عَلِيٍّ الْكُوفِيُّ، أنا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ، نا الْفَضْلُ بْنُ الْخَصِيبِ، نا محمَّد بْنُ هَارُونَ الرَّازِيُّ، نا أَبُو أُسَامَةَ، نا دَاوُدُ الأَوْدِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ، صَلَّىٰ اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فِي قَوْلِهِ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾، قَالَ: هُوَ الْمَقَامُ الَّذِي أُشَفَّعُ فِيهِ لأُمَّتِي ".

وقال الإمام أبو المظفَّر، منصور بن محمَّد بن عبد الجبَّار ابن أحمد المروزىٰ السَّمعاني التَّميمي الحنفي ثمَّ الشَّافعي (٤٨٩هـ) في " تفسير القرآن " (٣/ ٢٦٩) : " وَقَوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ أجمع الْمُفَسِّرُونَ أَن هَذَا مقَام الشَّفَاعَة ، وَقد ثَبت هَذَا عَن النَّبِي. وَفِي رِوَايَة أبي هُرَيْرَة أَن النَّبِي قَرَأَ قَوْله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ قَالَ: " هُوَ الْمقَام الَّذِي أشفع فِيهِ لأمتي " وَرُوِيَ أَنَّه عَلَيْهِ الصَّلاة والسَّلام قَالَ: " أَنا سيد الْأَنْبِيَاء إِذا بعثوا، وَأَنا وافدهم إِذا تكلمُوا، وَأَنا مبشّرهم إِذا أبلسوا، وَأَنا إِمَامهمْ إِذا سجدوا؛ أَقُول فليسمع، وأشفع فأشفع، وأسأل فَأعْطِي ".

وَعَن مُجَاهِد أَنَّه قَالَ: يجلسه علىٰ الْعَرْش، وَعَن غَيره: يقعده علىٰ الْكُرْسِيّ بَين يَدَيْهِ، وَقَالَ بَعضهم: يقيمه عَن يَمِين الْعَرْش" .

وقال الإمام البغوي (٥١٠هـ) في " معالم التَّنزيل في تفسير القرآن " (٣/١٥٢-١٥٦ باختصار) : " قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ ، عَسَىٰ مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ وَاجِبٌ لأنَّه لَا يَدَعُ أَنْ يُعْطِيَ عِبَادَهُ أَوْ يَفْعَلَ بِهِمْ مَا أَطْمَعَهُمْ فِيهِ، وَالْمَقَامُ الْمَحْمُودُ هُوَ مَقَامُ الشَّفَاعَة لِأُمَّتِهِ لِأَنَّهُ، يَحْمَدُهُ فِيهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ.

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَحْمَدَ الْمَلِيحِيُّ أَنَا أَبُو مَنْصُورٍ محمَّد بْنُ محمَّد بْنِ سَمْعَانَ أَنَا أَبُو جَعْفَرٍ محمَّد بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الرَّيَّانِيُّ ثَنَا حُمَيْدُ بْنُ زنجويه أَنَا عَبْدُ اللهَّ بْنُ يَزِيدَ المقري أنا حيوة عن كعب بن عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحمن بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللهَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثمَّ صَلُّوا عليّ فمن صَلَّىٰ عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا، ثمَّ سَلُوا لِيَ الْوَسِيلَةَ فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الجنَّة لَا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللهَّ وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ، فَمَنْ سَأَلَ لِيَ الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ عَلَيْهِ الشَّفَاعَة » .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ الْمَلِيحِيُّ أَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهَّ النَّعِيمِيُّ أَنَا محمَّد بْنُ يوسف ثنا محمَّد بن إسماعيل ثنا علي بن عياش ثنا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ محمَّد بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهَّ أَنَّ رَسُولَ اللهَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ» .

أَخْبَرَنَا أَبُو حَامِدٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهَّ الصَّالِحِيُّ أَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْحِيرِيُّ أَنَا حَاجِبُ بْنُ أَحْمَدَ الطُّوسِيُّ أَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بن منيب أنا يَعْلَىٰ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللهَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةً مُسْتَجَابَةً وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي وَهِيَ نَائِلَةٌ مِنْكُمْ إِنْ شَاءَ اللهُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بالله شيئا» ... وَالْأَخْبَارُ فِي الشَّفَاعَة متواترة كَثِيرَةٌ وَأَوَّلُ مَنْ أَنْكَرَهَا عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ وَهُوَ مُبْتَدِعٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السُّنَّةِ" .

وقال الإمام ابن عطيَّة الأندلسي (٥٤٢هـ) في " المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز " (٣/٤٧٨) : " وقوله :﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ عزة من الله عَزَّ وَجَلَّ لرسوله، وهو أمر الشَّفَاعَة الذي يتدافعه الأنبياء حتَّىٰ ينتهي إليه عليه السَّلام، والحديث بطوله في البخاري ومسلم" .

وقال الإمام محمود بن أبي الحسن بن الحسين النَّيسابوري (المتوفىٰ: نحو ٥٥٠هـ) في " إيجاز البيان عن معاني القرآن " (٢/٥٠٨) : ﴿مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾: الشَّفَاعَة . وقيل: إعطاؤه لواء الحمد" .

وقال الإمام ابن الجوزي (٥٩٧هـ) في " زاد المسير في علم التَّفسير " (٤٧/٣) : " قوله تعالىٰ: ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا**﴾ «عسىٰ» من الله واجبه، ومعنىٰ ﴿**يَبْعَثَكَ**﴾ يقيمك مَقاماً مَحْمُوداً وهو الذي يحمَده لأجله جميع أهل الموقف. وفيه قولان:

أحدهما: أنَّه الشَّفَاعَة للنَّاس يوم القيامة، قاله ابن مسعود، وحذيفة بن اليمان، وابن عمر، وسلمان الفارسي، وجابر بن عبد الله، والحسن، وهي رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد.

والثَّاني: يجلسه علىٰ العرش يوم القيامة. روىٰ أبو وائل عن عبد الله أنَّه قرأ هذه الآية، وقال: يُقعده علىٰ العرش، وكذلك روىٰ الضحَّاك عن ابن عبَّاس، وليث عن مجاهد" .

وقال الإمام الرَّازي (٦٠٦هـ) في " مفاتيح الغيب " (٣٨٧/٢١-٣٨٨) : " اتَّفَقَ الْمُفَسِّرُونَ عَلَىٰ أَنَّ كَلِمَةَ عَسَىٰ مِنَ اللهِ وَاجِبٌ قَالَ أَهْلُ الْمَعَانِي لِأَنَّ لَفْظَةَ عَسَىٰ تُفِيدُ الْإِطْمَاعَ وَمَنْ أَطْمَعَ إِنْسَانًا فِي شَيْءٍ ثمَّ حَرَمَهُ كَانَ عَارًا وَاللهُ تَعَالَىٰ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُطْمِعَ أَحَدًا فِي شَيْءٍ ثمَّ لَا يُعْطِيهِ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: ﴿**مَقَامًا مَّحْمُودًا**﴾ ، فِيهِ بَحْثَانِ:

الْبَحْثُ الْأَوَّلُ: فِي انْتِصَابِ قَوْلِهِ مَحْمُوداً وَجْهَانِ.

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ انْتِصَابُهُ عَلَىٰ الْحَالِ مِنْ قَوْلِهِ يَبْعَثَكَ أَيْ يَبْعَثُكَ مَحْمُودًا. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِلْمَقَامِ وَهُوَ ظَاهِرٌ.

الْبَحْثُ الثَّانِي: فِي تَفْسِيرِ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ أَقْوَالٌ:

الْأَوَّلُ: أَنَّه الشَّفَاعَة قَالَ الْوَاحِدِيُّ أَجْمَعَ الْمُفَسِّرُونَ عَلَىٰ أَنَّه مَقَامُ الشَّفَاعَة كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ «هُوَ الْمَقَامُ الَّذِي أَشْفَعُ فِيهِ لِأُمَّتِي» .

وَأَقُولُ اللَّفْظُ مُشْعِرٌ بِهِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِنَّمَا يَصِيرُ مَحْمُودًا إِذَا حَمِدَهُ حَامِدٌ وَالْحَمْدُ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَىٰ الْإِنْعَامِ فَهَذَا الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَقَامًا أَنْعَمَ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ عَلَىٰ قَوْمٍ فَحَمِدُوهُ عَلَىٰ ذَلِكَ الْإِنْعَامِ وَذَلِكَ الْإِنْعَامُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ تَبْلِيغُ الدِّينِ وَتَعْلِيمُ الشَّرْعِ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ حَاصِلًا فِي الْحَالِ وَقَوْلُهُ: ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا**﴾ تَطْمِيعٌ وَتَطْمِيعُ الْإِنْسَانِ فِي الشَّيْءِ الَّذِي وَعَدَهُ فِي الْحَالِ مُحَالٌ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْإِنْعَامُ الَّذِي لِأَجْلِهِ يَصِيرُ مَحْمُودًا إِنْعَامًا سَيَصِلُ مِنْهُ حَصَلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَىٰ النَّاس وَمَا ذَاكَ إِلَّا شَفَاعَتُهُ عِنْدَ اللهِ فَدَلَّ هَذَا عَلَىٰ أَنَّ لَفْظَ الْآيَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿**وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا**﴾ عَلَىٰ هَذَا الْمَعْنَىٰ وَأَيْضًا التَّنْكِيرُ فِي قَوْلِهِ: ﴿**مَقَامًا مَّحْمُودًا**﴾ يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّه يَحْصُلُ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ حَمْدٌ بَالِغٌ عَظِيمٌ كَامِلٌ وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ حَمْدَ الْإِنْسَانِ عَلَىٰ

سَعْيِهِ فِي التَّخْلِيصِ عَنِ الْعِقَابِ أَعْظَمُ مِنْ حَمْدِهِ فِي السَّعْيِ فِي زِيَادَةٍ مِنَ الثَّوَابِ لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهَا لِأَنَّ احْتِيَاجَ الْإِنْسَانِ إِلَىٰ دَفْعِ الْآلَامِ الْعَظِيمَةِ عَنِ النَّفْسِ فَوْقَ احْتِيَاجِهِ إِلَىٰ تَحْصِيلِ الْمَنَافِعِ الزَّائِدَةِ الَّتِي لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَىٰ تَحْصِيلِهَا وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا**﴾ هُوَ الشَّفَاعَة فِي إِسْقَاطِ الْعِقَابِ عَلَىٰ مَا هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّة وَلَمَّا ثَبَتَ أَنَّ لَفْظَ الْآيَةِ مُشْعِرٌ بِهَذَا الْمَعْنَىٰ إِشْعَارًا قَوِيًّا ثمَّ وَرَدَتِ الْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ فِي تَقْرِيرِ هَذَا الْمَعْنَىٰ وَجَبَ حمل اللَّفْظِ عَلَيْهِ وَمِمَّا يُؤَكِّدُ هَذَا الْوَجْهَ الدُّعَاءُ الْمَشْهُورُ وَابْعَثْهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ الَّذِي وَعَدْتَهُ يَغْبِطُهُ بِهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُون، وَاتَّفَقَ النَّاس عَلَىٰ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ الشَّفَاعَة .

وَالقَوْلُ الثَّانِي: قَالَ حُذَيْفَةُ، يُجْمَعُ النَّاس فِي صَعِيدٍ فَلَا تَتَكَلَّمُ نَفْسٌ فَأَوَّلُ مَدْعُوٍّ محمَّد صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَقُولُ «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ وَالْمَهْدِيُّ مَنْ هَدَيْتَ وَعَبْدُكَ بَيْنَ يَدَيْك وَبِكَ وَإِلَيْكَ لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ سُبْحَانَكَ رَبَّ الْبَيْتِ» .

فَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا**﴾ ، وَأَقُولُ: القَوْلُ الأَوَّلُ أَوْلَىٰ لِأَنَّ سَعْيَهُ فِي الشَّفَاعَة يُفِيدُهُ إِقْدَامُ النَّاس عَلَىٰ حَمْدِهِ فَيَصِيرُ مَحْمُودًا وَأَمَّا ذِكْرُ هَذَا الدُّعَاءِ فَلَا يُفِيدُ إِلَّا الثَّوَابَ أَمَّا الْحَمْدُ فَلَا فَإِنْ قَالُوا لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ أَنَّه تَعَالَىٰ يَحْمَدُهُ عَلَىٰ هَذَا الْقَوْلِ قُلْنَا لِأَنَّ الْحَمْدَ فِي اللُّغَةِ مُخْتَصٌّ بِالثَّنَاءِ الْمَذْكُورِ فِي مُقَابَلَةِ الْإِنْعَام فَقَطْ فَإِنْ وَرَدَ لَفْظُ الْحَمْدِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَعْنَىٰ فَعَلَىٰ سَبِيلِ الْمَجَازِ.

القَوْلُ الثَّالِثُ: الْمُرَادُ مَقَامٌ تُحْمَدُ عَاقِبَتُهُ وَهَذَا أَيْضًا ضَعِيفٌ لِلْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي القَوْلُ الثَّانِي.

القَوْلُ الرَّابِعُ: قَالَ الْوَاحِدِيُّ رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّه قَالَ: «يُقْعِدُ اللهُ مُحَمَّدًا عَلَىٰ الْعَرْشِ» وَعَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّه قَالَ يُجْلِسُهُ مَعَهُ عَلَىٰ الْعَرْشِ، ثمَّ قَالَ الْوَاحِدِيُّ وَهَذَا قَوْلٌ رَذْلٌ مُوحِشٌ فَظِيعٌ وَنَصُّ الْكِتَابِ يُنَادِي بِفَسَادِ هَذَا التَّفْسِيرِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ وُجُوهٌ.

الأَوَّلُ: أَنَّ البعث ضِدُّ الْإِجْلَاسِ يُقَالُ بَعَثْتُ النَّازِلَ وَالْقَاعِدَ فَانْبَعَثَ وَيُقَالُ بَعَثَ اللهُ الْمَيِّتَ أَيْ أَقَامَهُ مِنْ قَبْرِهِ فَتَفْسِيرُ الْبَعْثِ بِالْإِجْلَاسِ تَفْسِيرٌ لِلضِّدِّ بِالضِّدِّ وَهُوَ فَاسِدٌ.

وَالثَّانِي: أَنَّه تَعَالَىٰ قَالَ : ﴿**مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا**﴾ وَلَمْ يَقُلْ مَقْعَدًا وَالْمَقَامُ مَوْضِعُ الْقِيَامِ لَا مَوْضِعَ الْقُعُودِ.

وَالثَّالِثُ: لَوْ كَانَ تَعَالَىٰ جَالِسًا عَلَىٰ الْعَرْشِ بِحَيْثُ يَجْلِسُ عِنْدَهُ محمَّد عَلَيْهِ الصَّلاة والسَّلام لَكَانَ مَحْدُودًا مُتَنَاهِيًا وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُحْدَثٌ.

وَالرَّابِعُ: يُقَالُ إِنَّ جُلُوسَهُ مَعَ اللهَّ عَلَىٰ الْعَرْشِ لَيْسَ فِيهِ كَثِيرُ إِعْزَازٍ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الْجُهَّالَ وَالْحَمْقَىٰ يَقُولُونَ فِي كُلِّ أَهْلِ الجنَّة إِنَّهُمْ يَزُورُونَ اللهَّ تَعَالَىٰ ، وَإِنَّهُمْ يَجْلِسُونَ مَعَهُ ، وَإِنَّهُ تَعَالَىٰ يَسْأَلُهُمْ عَنْ أَحْوَالِهِمُ الَّتِي كَانُوا فِيهَا

فِي الدُّنيا ، وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْحَالَةُ حَاصِلَةً عِنْدَهُمْ لِكُلِّ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ يَكُنْ لِتَخْصِيصِ محمَّد صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَا مَزِيدُ شَرَفٍ وَرُتْبَةٍ.

وَالْخَامِسُ: أَنَّه إِذَا قِيلَ السُّلْطَانُ بَعَثَ فُلَانًا فُهِمَ مِنْهُ أَنَّه أَرْسَلَهُ إِلَىٰ قَوْمٍ لِإِصْلَاحِ مُهِمَّاتِهِمْ وَلَا يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّه أَجْلَسَهُ مَعَ نَفْسِهِ فَثَبَتَ أَنَّ هَذَا الْقَوْلُ كَلَامٌ رَذْلٌ سَاقِطٌ لَا يَمِيلُ إِلَيْهِ إِلَّا إِنْسَانٌ قَلِيلُ الْعَقْلِ عَدِيمُ الدِّين ، وَاللهُ أَعْلَمُ" .

وقال الإمام القرطبي (٦٧١هـ) في " الجامع لأحكام القرآن " (١٠/ ٣٠٩-٣١٢) : " اخْتُلِفَ فِي الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ: - وَهُوَ أَصَحُّهَا- الشَّفَاعَة لِلنَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالَهُ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ. وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: إِنَّ النَّاس يَصِيرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جُثًا كُلُّ أُمَّةٍ تَتْبَعُ نَبِيَّهَا تَقُولُ: يَا فُلَانُ اشْفَعْ، حَتَّىٰ تَنْتَهِيَ الشَّفَاعَة إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَلِكَ يَوْمُ يَبْعَثُهُ اللهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ. وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ حَدَّثَنَا محمَّد صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ مَاجَ النَّاس بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ لَهُ اشْفَعْ لِذُرِّيَّتِكَ فَيَقُولُ لَسْتُ لَهَا وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّهُ خَلِيلُ اللهَّ فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُ لَسْتُ لَهَا وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُوسَىٰ فَإِنَّهُ كَلِيمُ اللهَّ فَيُؤْتَىٰ مُوسَىٰ فَيَقُولُ لَسْتُ لَهَا وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِعِيسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّهُ رُوحُ اللهَّ وَكَلِمَتُهُ فَيُؤْتَىٰ عِيسَىٰ فَيَقُولُ لَسْتُ لَهَا وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأُوتَىٰ فَأَقُولُ أَنَا لَهَا" ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَرَوَىٰ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللهَّ صلىٰ الله عليه فِي قَوْلِهِ: ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا**﴾ سُئِلَ عَنْهَا قَالَ:" هِيَ الشَّفَاعَة " قَالَ: هذا حديث حسن صحيح.

إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ هُوَ أَمْرُ الشَّفَاعَة الَّذِي يَتَدَافَعُهُ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، حَتَّىٰ يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ إِلَىٰ نَبِيِّنَا محمَّد صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَشْفَعُ هَذِهِ الشَّفَاعَة لِأَهْلِ الْمَوْقِفِ ليعجل حسابهم ويراحوا من هول موقفهم، وهو الْخَاصَّةُ بِهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلِأَجْلِ ذَلِكَ قَالَ:" أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ". قَالَ النَّقَّاشُ: لِرَسُولِ اللهَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثُ شَفَاعَاتٍ: الْعَامَّةُ، وَشَفَاعَةٌ فِي السب إِلَىٰ الْجَنَّةِ، وَشَفَاعَةٌ فِي أَهْلِ الْكَبَائِرِ. ابْنُ عَطِيَّةَ: وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُمَا شَفَاعَتَانِ فَقَطْ: الْعَامَّةُ، وَشَفَاعَةٌ فِي إِخْرَاجِ الْمُذْنِبِينَ مِنَ النَّارِ. وَهَذِهِ الشَّفَاعَة الثَّانِيَةُ لَا يَتَدَافَعُهَا الْأَنْبِيَاءُ بَلْ يَشْفَعُونَ وَيَشْفَعُ الْعُلَمَاءُ.

وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو الْفَضْلِ عِيَاضٌ: شَفَاعَاتُ نَبِيِّنَا صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خَمْسُ شَفَاعَاتٍ: الْعَامَّةُ. وَالثَّانِيَةُ فِي إِدْخَالِ قَوْمٍ الجنَّة دُونَ حِسَابٍ.

الثَّالِثَةُ : فِي قَوْمٍ مِنْ مُوَحِّدِي أُمَّتِهِ اسْتَوْجَبُوا النَّار بِذُنُوبِهِمْ فَيَشْفَعُ فِيهَا نَبِيُّنَا صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَنْ شَاءَ اللهُ أَنْ يَشْفَعَ وَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ. وَهَذِهِ الشَّفَاعَة هِيَ الَّتِي أَنْكَرَتْهَا الْمُبْتَدِعَةُ: الْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزِلَةُ، فَمَنَعَتْهَا عَلَىٰ أُصُولِهِمُ الْفَاسِدَةِ، وَهِيَ الِاسْتِحْقَاقُ الْعَقْلِيُّ الْمَبْنِيُّ عَلَىٰ التَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ.

الرَّابِعَةُ : فِيمَنْ دَخَلَ النَّار مِنَ الْمُذْنِبِينَ فَيَخْرُجُونَ بِشَفَاعَةِ نَبِيِّنَا صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ وَإِخْوَانِهِمُ الْمُؤْمِنِينَ.

الْخَامِسَةُ : فِي زِيَادَةِ الدَّرَجَاتِ فِي الجنَّة لِأَهْلِهَا وَتَرْفِيعِهَا، وَهَذِهِ لَا تُنْكِرُهَا الْمُعْتَزِلَةُ وَلَا تنكر شفاعة الحشر الأَوَّلُ : قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: وَعُرِفَ بِالنَّقْلِ الْمُسْتَفِيضِ سُؤَالُ السَّلَفِ الصَّالِحِ لِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَغْبَتُهُمْ فِيهَا، وَعَلَىٰ هَذَا لَا يُلْتَفَتُ لِقَوْلِ مَنْ قَالَ: أَنَّه يُكْرَهُ أَنْ تَسْأَلَ اللهَ أَنْ يَرْزُقَكَ شَفَاعَةَ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْمُذْنِبِينَ، فَإِنَّهَا قَدْ تَكُونُ كَمَا قَدَّمْنَا لِتَخْفِيفِ الْحِسَابِ وَزِيَادَةِ الدَّرَجَاتِ. ثمَّ كُلُّ عَاقِلٍ مُعْتَرِفٌ بِالتَّقْصِيرِ مُحْتَاجٌ إِلَىٰ الْعَفْوِ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِعَمَلِهِ مُشْفِقٌ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ، وَيَلْزَمُ هَذَا الْقَائِلَ أَلَّا يَدْعُوَ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ، لأَنَّهَا لِأَصْحَابِ الذُّنُوبِ أَيْضًا، وَهَذَا كُلُّهُ خِلَافُ مَا عُرِفَ مِنْ دُعَاءِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ. رَوَىٰ الْبُخَارِيُّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهَّ أَنَّ رَسُولَ اللهَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ:" مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ والصلاة القائمة آت محمداً صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ إِعْطَاؤُهُ لِوَاءَ الْحَمْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. قُلْتُ: وَهَذَا الْقَوْلُ لَا تَنَافُرَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ بِيَدِهِ لِوَاءُ الْحَمْدِ وَيَشْفَعُ. رَوَىٰ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللهَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :" أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ وَبِيَدِي لِوَاءُ الْحَمْدِ وَلَا فَخْرَ وَمَا مِنْ نَبِيٍّ آدَمُ فَمَنْ سِوَاهُ إِلَّا تَحْتَ لِوَائِي" الْحَدِيثَ.

الْقَوْلُ الثَّالِثُ: مَا حَكَاهُ الطَّبَرِيُّ عَنْ فِرْقَةٍ، مِنْهَا مُجَاهِدٌ، أَنَّهَا قَالَتْ: الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ هُوَ أَنْ يُجْلِسَ الله تعالىٰ محمَّد صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهُ عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ، وَرَوَتْ فِي ذَلِكَ حَدِيثًا. وَعَضَّدَ الطَّبَرِيُّ جَوَازَ ذَلِكَ بِشَطَطٍ مِنَ الْقَوْلِ، وَهُوَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا عَلَىٰ تَلَطُّفٍ فِي الْمَعْنَىٰ، وَفِيهِ بُعْدٌ. وَلَا يُنْكَرُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يُرْوَىٰ، وَالْعِلْمُ يَتَأَوَّلُهُ. وَذَكَرَ النَّقَّاشُ عَنْ أَبِي دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيِّ أَنَّه قَالَ: مَنْ أَنْكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ فَهُوَ عِنْدَنَا مُتَّهَمٌ، مَا زَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ يَتَحَدَّثُونَ بِهَذَا، مَنْ أَنْكَرَ جَوَازَهُ عَلَىٰ تَأْوِيلِهِ. قَالَ أَبُو عُمَرَ وَمُجَاهِدٌ: وَإِنْ كَانَ أَحَدُ الْأَئِمَّةِ يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ فَإِنَّ لَهُ قَوْلَيْنِ مَهْجُورَيْنِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ:

أَحَدُهُمَا هَذَا وَالثَّانِي فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ ، قال: تنتظر الثَّواب، ليس من النَّظر. قلت. ذكر هذا في باب ابْنُ شِهَابٍ فِي حَدِيثِ التَّنْزِيلِ.

وَرُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ أَيْضًا فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ: يُجْلِسُهُ عَلَى الْعَرْشِ. وَهَذَا تَأْوِيلٌ غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ، لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى كَانَ قَبْلَ خَلْقِهِ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا وَالْعَرْشَ قَائِمًا بِذَاتِهِ، ثمَّ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهَا، بَلْ إِظْهَارًا لِقُدْرَتِهِ وَحِكْمَتِهِ، وَلِيُعْرَفَ وُجُودُهُ وَتَوْحِيدُهُ وَكَمَالُ قُدْرَتِهِ وَعِلْمُهُ بِكُلِّ أَفْعَالِهِ الْمُحْكَمَةِ، وَخَلَقَ لِنَفْسِهِ عَرْشًا اسْتَوَىٰ عَلَيْهِ كَمَا شَاءَ مِنْ غَيْرِ أَنْ صَارَ لَهُ مُمَاسًّا، أَوْ كَانَ الْعَرْشُ لَهُ مَكَانًا. قِيلَ: هُوَ الْآنَ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَخْلُقَ الْمَكَانَ وَالزَّمَانَ، فَعَلَى هَذَا القَوْلُ سَوَاءٌ فِي الْجَوَازِ أَقْعَدَ محمد عَلَى الْعَرْشِ أَوْ عَلَى الْأَرْضِ، لِأَنَّ اسْتِوَاءَ اللهَّ تَعَالَى عَلَى الْعَرْشِ لَيْسَ بِمَعْنَى الِانْتِقَالِ وَالزَّوَالِ وَتَحْوِيلِ الْأَحْوَالِ مِنَ الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَالْحَالِ الَّتِي تَشْغَلُ الْعَرْشَ، بَلْ هُوَ مُسْتَوٍ عَلَى عرشه كَمَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ بِلَا كَيْفٍ. وَلَيْسَ إِقْعَادُهُ مُحَمَّدًا عَلَى الْعَرْشِ مُوجِبًا لَهُ صِفَةَ الرُّبُوبِيَّةِ أَوْ مُخْرِجًا لَهُ عَنْ صِفَةِ الْعُبُودِيَّةِ، بَلْ هُوَ رَفْعٌ لِمَحَلِّهِ وَتَشْرِيفٌ لَهُ عَلَى خَلْقِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْإِخْبَارِ:" مَعَهُ" فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾، و﴿رَبِّ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي ٱلْجَنَّةِ﴾ ، ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. كُلُّ ذَلِكَ عَائِدٌ إِلَى الرُّتْبَةِ وَالْمَنْزِلَةِ وَالْحُظْوَةِ وَالدَّرَجَةِ الرَّفِيعَةِ، لَا إِلَى الْمَكَانِ .

الرَّابِعُ: إِخْرَاجُهُ مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَتِهِ مَنْ يَخْرُجُ، قَالَهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهَّ. ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ. وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي (كِتَابِ التَّذْكِرَةِ) وَاللهُّ الْمُوَفِّقُ.

السَّادِسَةُ: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي كَوْنِ الْقِيَامِ بِاللَّيْلِ سَبَبًا لِلْمَقَامِ الْمَحْمُودِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْبَارِئَ تَعَالَى يَجْعَلُ مَا شَاءَ مِنْ فِعْلِهِ سَبَبًا لِفَضْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ بِوَجْهِ الْحِكْمَةِ فِيهِ، أَوْ بِمَعْرِفَةِ وَجْهِ الْحِكْمَةِ.

الثَّانِي: أَنَّ قِيَامَ اللَّيْلِ فِيهِ الْخَلْوَةُ مَعَ الْبَارِئِ وَالْمُنَاجَاةُ دُونَ النَّاسِ، فَأُعْطِيَ الْخَلْوَةَ بِهِ وَمُنَاجَاتَهُ فِي قِيَامِهِ وَهُوَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ. وَيَتَفَاضَلُ فِيهِ الْخَلْقُ بِحَسَبِ دَرَجَاتِهِمْ، فَأَجَلُّهُمْ فِيهِ دَرَجَةً محمد صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِنَّهُ يُعْطَى مَا لَا يُعْطَى أَحَدٌ وَيَشْفَعُ ما لا يشفع أحد. و﴿عَسَىٰٓ﴾ من الله عَزَّ وَجَلَّ واجبة. و" مَقاماً" نُصِبَ عَلَى الظَّرْفِ. أَيْ فِي مَقَامٍ أَوْ إِلَى مَقَامٍ. وَذَكَرَ الطَّبَرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهَّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:" الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ هُوَ الْمَقَامُ الَّذِي أَشْفَعُ فِيهِ لِأُمَّتِي". فَالْمَقَامُ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَقُومُ فِيهِ الْإِنْسَانُ لِلْأُمُورِ الْجَلِيلَةِ كَالْمَقَامَاتِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُلُوكِ" .

وقال الإمام ناصر الدِّين البيضاوي (٦٨٥هـ) في " أنوار التَّنزيل وأسرار التَّأويل " (٣/ ٢٦٤) : ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا**﴾ يحمده القائم فيه وكلّ من عرفه، وهو مطلق في كلِّ مقام يتضمَّن كرامة والمشهور أنَّه مقام الشَّفَاعَة . لما روىٰ أبو هريرة رضي الله تعالىٰ عنه أنَّه عليه الصَّلاة والسَّلام قال: «هو المقام الذي أشفع فيه لأمَّتي» ، ولإشعاره بأنَّ النَّاس يحمدونه لقيامه فيه ، وما ذاك إلا مقام الشَّفَاعَة ، وانتصابه علىٰ الظَّرف بإضمار فعله ، أي : فيقيمك مقاماً أو بتضمين يَبْعَثَكَ معناه، أو الحال ، بمعنىٰ أن يبعثك ذا مقام" .

وقال الإمام النَّسفي في " تفسير النَّسفي " (٢/ ٢٦٩) : ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا**﴾ [الإسراء: ٧٩] نصب علىٰ الظَّرف ، أي : عسىٰ أن يبعثك يوم القيامة فيقيمك مقاماً محموداً أو ضمن يبعثك معنىٰ يقيمك وهو مقام الشَّفَاعَة عند الجمهور ، ويدلُّ عليه الأخبار أو هو مقام يعطي فيه لواء الحمد" .

وقال الإمام ابن جزي الكلبي (٧٤١هـ) في " التَّسهيل لعلوم التَّنزيل " (١/ ٤٥٣) : ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا**﴾ ، يعنىٰ الشَّفَاعَة يوم القيامة، وانتصب مقاماً علىٰ الظَّرف" .

وقال الإمام الخازن في " تفسير الخازن المسمَّىٰ لباب التَّأويل في معاني التَّنزيل " (٤/ ١٧٦) : " المقام المحمود هو مقام الشَّفَاعَة ، لأنَّه يحمده فيه الأوَّلون والآخرون" .

وقال الإمام أبو حيَّان الأندلسي (٧٤٥هـ) في " : البحر المحيط في التَّفسير " (٧/ ١٠٠-١٠٢) : " وَفِي تَفْسِيرِ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ أَقْوَالٌ:

أَحَدُهَا: أنَّه فِي أَمْرِ الشَّفَاعَة الَّتِي يَتَدَافَعُهَا الْأَنْبِيَاءُ حَتَّىٰ تَنْتَهِيَ إِلَيْهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالْحَدِيثُ فِي الصَّحِيحِ وَهِيَ عِدَةٌ مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ لَهُ عَلَيْهِ الصَّلاة وَالسَّلَامُ، وَفِي هَذِهِ الشَّفَاعَة يَحْمَدُهُ أَهْلُ الْجَمْعِ كُلُّهُمْ .

وَفِي دُعَائِهِ الْمَشْهُورِ: «وَابْعَثْهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ الَّذِي وَعَدْتَهُ» ، وَاتَّفَقُوا عَلَىٰ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ الشَّفَاعَة .

الثَّانِي: أنَّه فِي أَمْرِ شَفَاعَتِهِ لِأُمَّتِهِ فِي إِخْرَاجِهِ لِمُذْنِبِهِمْ مِنَ النَّارِ، وَهَذِهِ الشَّفَاعَة لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْحِسَابِ وَدُخُولِ الجنَّة وَدُخُولِ النَّارِ، وَهَذِهِ لَا يَتَدَافَعُهَا الْأَنْبِيَاءُ بَلْ يَشْفَعُونَ وَيَشْفَعُ الْعُلَمَاءُ.

وَقَدْ رُوِيَ حَدِيثُ هَذِهِ الشَّفَاعَة وَفِي آخِرِهِ: «حَتَّىٰ لَا يَبْقَىٰ فِي النَّار إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ» ، أَيْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ. قَالَ: ثمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا**﴾ .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّه عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ هُوَ الْمَقَامُ الَّذِي أَشْفَعُ فِيهِ لِأُمَّتِي» .

فَظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ تَخْصِيصُ شَفَاعَتِهِ لِأُمَّتِهِ، وَقَدْ تَأَوَّلَهُ مَنْ حَمَلَ ذَلِكَ عَلَىٰ الشَّفَاعَة الْعُظْمَىٰ الَّتِي يَحْمَدُهُ بِسَبَبِهَا الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَىٰ أَنَّ الْمُرَادَ لِأُمَّتِهِ وَغَيْرِهِمْ أَوْ يُقَالُ إِنَّ كُلَّ مَقَامٍ مِنْهُمَا مَحْمُودٌ.

الثَّالِثُ: عَنْ حُذَيْفَةَ: يَجْمَعُ اللهُ النَّاس فِي صَعِيدٍ فَلَا تَتَكَلَّمُ نَفْسٌ فَأَوَّلُ مَدْعُوٍّ محمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَيَقُولُ «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ وَالْمَهْدِيُّ مَنْ هَدَيْتَ وَعَبْدُكَ بَيْنَ يَدَيْكَ وَبِكَ وَإِلَيْكَ لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ سُبْحَانَكَ رَبَّ الْبَيْتِ» . قَالَ: فَهَذَا قَوْلُهُ : ﴿**وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا**﴾ .

الرَّابِعُ : قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: مَعْنَى الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ الْمَقَامُ الَّذِي يَحْمَدُهُ الْقَائِمُ فِيهِ، وَكُلُّ مَنْ رَآهُ وَعَرَفَهُ وَهُوَ مُطْلَقٌ فِي كُلِّ مَا يَجْلِبُ الْحَمْدَ مِنْ أَنْوَاعِ الْكَرَامَاتِ انْتَهَى. وَهَذَا قَوْلٌ حَسَنٌ وَلِذَلِكَ نَكَّرَ ﴿**مَقَامًا مَّحۡمُودًا**﴾ فَلَمْ يَتَنَاوَلْ مَقَامًا مَخْصُوصًا بَلْ كُلُّ مَقَامٍ مَحْمُودٍ صَدَقَ عَلَيْهِ إِطْلَاقُ اللَّفْظِ.

الْخَامِسُ: مَا قَالَتْ فِرْقَةٌ مِنْهَا مُجَاهِدٌ .

وَقَدْ رُوِيَ أَيْضًا عَنِ ابْنِ عبَّاس أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ هُوَ أَنْ يُجْلِسَهُ اللهُ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ.

وَذَكَرَ الطَّبَرِيُّ فِي ذَلِكَ حَدِيثًا وَذَكَرَ النَّقَّاشُ عَنْ أَبِي دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيِّ أَنَّه قَالَ: مَنْ أَنْكَرَ هَذَا الْحَدِيث فَهُوَ عِنْدَنَا مُتَّهَمٌ مَا زَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ يُحَدِّثُونَ بِهَذَا. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: يَعْنِي مَنْ أَنْكَرَ جَوَازَهُ عَلَى تَأْوِيلِهِ. وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو وَمُجَاهِدٌ:

إِنْ كَانَ أَحَدُ الْأَئِمَّةِ يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ فَإِنَّ لَهُ قَوْلَيْنِ مَهْجُورَيْنِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، أَحَدُهُمَا هَذَا ، وَالثَّانِي فِي تَأْوِيلِ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ، قَالَ: تَنْتَظِرُ الثَّوَابَ لَيْسَ مِنَ النَّظَرِ، وَقَدْ يُؤَوَّلُ قَوْلُهُ مَعَهُ عَلَى رَفْعِ مَحَلِّهِ وَتَشْرِيفِهِ عَلَى خَلْقِهِ كَقَوْلِهِ : ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ**﴾ [الأعراف:٢٠٦] ، وَقَوْلِهِ : ﴿**ٱبۡنِ لِي عِندَكَ بَيۡتًا**﴾ [التحريم:١١] ، ﴿**وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ**﴾ [العكبوت:٦٩] ، كُلُّ ذَلِكَ كِنَايَةً عَنِ الْمَكَانَةِ لَا عَنِ الْمَكَانِ.

وَقَالَ الْوَاحِدِيُّ: هَذَا الْقَوْلُ مَرْوِيٌّ عَنِ ابْنِ عبَّاس وَهُوَ قَوْلٌ رَذْلٌ مُوحِشٌ فَظِيعٌ لَا يَصِحُّ مِثْلُهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَنَصُّ الْكِتَابِ يُنَادِي بِفَسَادِهِ مِنْ وجوه.

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْبَعْثَ ضِدَّ الْإِجْلَاسِ بَعَثْتُ التَّارِكَ وَبَعَثَ اللهُ الْمَيِّتَ أَقَامَهُ مِنْ قبره، فتفسيره الْبَعْثِ بِالْإِجْلَاسِ تَفْسِيرُ الضِّدِّ بِالضِّدِّ.

الثَّانِي: لَوْ كَانَ جَالِسًا تَعَالَى عَلَى الْعَرْشِ لَكَانَ مَحْدُودًا مُتَنَاهِيًا فَكَانَ يَكُونُ مُحْدَثًا.

الثَّالِثُ: أَنَّه قَالَ مَقاماً وَلَمْ يَقُلْ مَقْعَدًا مَحْمُوداً، وَالْمَقَامُ مَوْضِعُ الْقِيَامِ لَا مَوْضِعُ الْقُعُودِ.

الرَّابِعُ: أَنَّ الْحَمْقَى وَالْجُهَّالَ يَقُولُونَ إِنَّ أَهْلَ الجنَّة يَجْلِسُونَ كُلُّهُمْ مَعَهُ تَعَالَى وَيَسْأَلُهُمْ عَنْ أَحْوَالِهِمُ الدُّنْيَوِيَّةِ فَلَا مَزِيَّةَ لَهُ بِإِجْلَاسِهِ مَعَهُ.

الْخَامِسُ: أَنَّه إِذَا قِيلَ بَعَثَ السُّلْطَانُ فُلَانًا لَا يُفْهَمُ مِنْهُ أَجْلَسَهُ مَعَ نَفْسِهِ انْتَهَى. وَفِيهِ بَعْضُ تَلْخِيصٍ" .

وقال الإمام ابن كثير (٧٧٤هـ) في " تفسير القرآن العظيم " (٥/١٠٣-١٠٤) : " وَقَوْلُهُ: ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا**﴾ ، أَيْ: افْعَلْ هَذَا الَّذِي أَمَرْتُكَ بِهِ، لِنُقِيمَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَقَامًا يَحْمَدُكَ فِيهِ الْخَلَائِقُ كُلُّهُمْ وَخَالِقُهُمْ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ: ذَلِكَ هُوَ الْمَقَامُ الَّذِي يَقُومُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِلشَّفَاعَةِ لِلنَّاسِ، لِيُرِيحَهُمْ رَبُّهُمْ مِنْ عَظِيمِ مَا هُمْ فِيهِ مِنْ شِدَّةِ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

ذِكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إسحاق، عن صِلَةَ بْنِ زُفَر، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: يُجْمَعُ النَّاس فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، يُسْمِعُهُمُ الدَّاعِي وَيَنْفُذُهُمُ الْبَصَرُ، حُفَاةً عُراة كَمَا خُلِقُوا قِيَامًا، لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، يُنَادَىٰ: يَا مُحَمَّدُ، فَيَقُولُ: "لَبَّيْكَ وسعديك، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيس إِلَيْكَ، وَالْمَهْدِيُّ مَنْ هَدَيْت، وَعَبْدُكَ بَيْنَ يَدَيْك، وَبِكَ وَإِلَيْكَ، لَا مَنْجَىٰ وَلَا مَلْجَأَ مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ، سُبْحَانَكَ رَبَّ الْبَيْتِ". فَهَذَا الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ .

ثُمَّ رَوَاهُ عَنْ بُنْدَار، عَنْ غُنْدَر، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، بِهِ . وَكَذَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ وَالثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، بِهِ .

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هَذَا الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ مَقَامُ الشَّفَاعَة . وَكَذَا قَالَ ابْنُ أَبِي نَجِيح، عَنْ مُجَاهِدٍ. وَقَالَهُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ.

وَقَالَ قَتَادَةُ: هُوَ أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ، وَكَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ يَرَوْنَ أَنَّه الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ: ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا**﴾ .

قُلْتُ: لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا تَشْرِيفَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُشْرِكُهُ فِيهَا أَحَدٌ، وَتَشْرِيفَاتٌ لَا يُسَاوِيهِ فِيهَا أَحَدٌ؛ فَهُوَ أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ وَيُبْعَثُ رَاكِبًا إِلَى الْمَحْشَرِ، وَلَهُ اللِّوَاءُ الَّذِي آدَمُ فَمَنْ دُونَه تَحْتَ لِوَائِهِ، وَلَهُ الْحَوْضُ الَّذِي لَيْسَ فِي الْمَوْقِفِ أَكْثَرُ وَارِدًا مِنْهُ، وَلَهُ الشَّفَاعَة الْعُظْمَى عِنْدَ اللَّهِ لِيَأْتِيَ لِفَصْلِ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْخَلَائِقِ، وَذَلِكَ بَعْدَمَا يَسْأَلُ النَّاس آدَمَ ثُمَّ نُوحًا ثُمَّ إِبْرَاهِيمَ ثُمَّ مُوسَىٰ ثُمَّ عِيسَىٰ، فَكُلٌّ يَقُولُ: "لَسْتُ لَهَا" حَتَّىٰ يَأْتُوا إِلَىٰ محمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَقُولُ: "أَنَا لَهَا، أَنَا لَهَا" كَمَا سَنَذْكُرُ ذَلِكَ مُفَصَّلًا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَىٰ. وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّه يُشَفَّعُ فِي أَقْوَامٍ قَدْ أُمِرَ بِهِمْ إِلَى النَّارِ، فَيُرَدُّونَ عَنْهَا. وَهُوَ أَوَّلُ الْأَنْبِيَاءِ يُقْضَىٰ بَيْنَ أُمَّتِهِ، وَأَوَّلُهُمْ إِجَازَةً عَلَى الصِّرَاطِ بِأُمَّتِهِ. وَهُوَ أَوَّلُ شَفِيعٍ فِي الْجَنَّةِ، كَمَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ.

وَفِي حَدِيثِ الصُّورِ: إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ كُلَّهُمْ لَا يَدْخُلُونَ الجنَّة إِلَّا بِشَفَاعَتِهِ وَهُوَ أَوَّلُ دَاخِلٍ إِلَيْهَا وَأُمَّتُهُ قَبْلَ الْأُمَمِ كُلِّهِمْ. وَيُشَفَّعُ فِي رَفْعِ دَرَجَاتِ أَقْوَامٍ لَا تَبْلُغُهَا أَعْمَالُهُمْ. وَهُوَ صَاحِبُ الْوَسِيلَةِ الَّتِي هِيَ أَعْلَى مَنْزِلَةٍ فِي الْجَنَّةِ، لَا تَلِيقُ إِلَّا لَهُ. وَإِذَا أَذِنَ اللهُ تَعَالَى فِي الشَّفَاعَة لِلْعُصَاةِ شَفَّعَ الْمَلَائِكَةُ وَالنَّبِيُّونَ وَالْمُؤْمِنُونَ، فَيُشَفَّعُ هُوَ فِي خَلَائِقَ لَا يَعْلَمُ عِدَّتَهُمْ إِلَّا اللهُ، وَلَا يُشَفَّعُ أَحَدٌ مِثْلَهُ وَلَا يُسَاوِيهِ فِي ذَلِكَ . وَقَدْ بَسَطْتُ ذَلِكَ مُسْتَقْصًى فِي آخِرِ كِتَابِ "السِّيرَةِ" فِي بَابِ الْخَصَائِصِ، ولله الحمد والمنة" .

ثمَّ شرع ابن كثير في ذكر الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ ...

وقال الإمام ابن عادل الحنبلي (المتوفى بعد سنة ٨٨٠ هـ) في " تفسير اللُباب في علوم الكتاب " (١/ ٣٣٦٤) : " وفي تفسير المقام المحمود أربعة أقوالٍ :

الأول : أنَّه الشَّفَاعَة .

قال الواحدي : أجمع المفسِّرون على أنَّه مقام الشَّفَاعَة ؛ كما قال النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذه الآية : " هو المقام الذي أشفعُ لأمَّتِي فيه ".

قال ابن الخطيب : واللفظ مُشْعرٌ به ؛ لأنَّ الإنسان إنَّما يصير محموداً إذا حمده حامدٌ ، والحمد ، إنَّما يكون على الإنعام ، فهذا المقام المحمود يجب أن يكون مقاماً أنعم فيه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على قوم ، فحمدوه على ذلك الإنعام ، وذلك الإنعام لا يجوز أن يكون تبليغ الدِّين، وتعليم الشَّرائع ؛ لأنَّ ذلك كان حاصلاً في الحال ، وقوله : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ﴾ تطميعٌ ، وتطميعُ الإنسان في الشَّيء الذي حصل له وعده محالٌ ؛ فوجب أن يكون ذلك الإنعام الذي لأجله يصير محموداً إنعاماً يصل منه بعد ذلك إلى النَّاس ، وما ذاك إلاَّ شفاعته عند الله تعالى.

وأيضاً : التنكيرُ في قوله : ﴿مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ يدلُّ على أنَّه يحصل للنَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ذلك المقامِ حمدٌ بالغٌ عظيمٌ كاملٌ، ومن المعلوم أنَّ حمد الإنسان على سعيه في التَّخليص من العذاب أعظم من حمده في السَّعي في زيادة الثَّواب ؛ لأنَّه لا حاجة به إليها ؛ لأنَّ حاجة الإنسان في رفع الآلام العظيمة عن النَّفس فوق د من قوله تعالى : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ هو الشَّفَاعَة في إسقاط العقاب ؛ على ما هو مذهب أهل السُّنَّة.

ولمَّا ثبت أنَّ لفظ الآية مُشْعرٌ بهذا المعنى إشعاراً قويَّاً ، ثمَّ وردت الأخبار الصَّحيحة في تقرير هذا المعنى ، وجب حمل اللفظ عليه ، وممَّا احتياجه إلى تحصيل المنافع الزَّائدة التي لا حاجة به إلى تحصيلها ، وإذا ثبت

هذا ، وجب أن يكون المراد من قوله تعالىٰ : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ هو الشَّفاعة في إسقاط العقاب ؛ علىٰ ما هو مذهب أهل السُّنَّة.

ولَمَّا ثبت أنَّ لفظ الآية مُشْعِرٌ بهذا المعنىٰ إشعاراً قويًّا ، ثمَّ وردت الأخبار الصَّحيحة في تقرير هذا المعنىٰ، وجب حمل اللفظ عليه، وممَّا يؤكِّد ذلك الدُّعاء المشهور عنه في إجابة المؤذِّن : " وابعثه المقام المحمود الذي وعدته ". واتَّفق النَّاس علىٰ أنَّ المراد منه الشَّفاعة.

وَالقَوْلُ الثَّانِي : قال حذيفة : يجمع النَّاس في صعيدٍ ، فلا تتكلَّم نفسٌ ، فأوَّل من يتكلَّم محمَّد صلوات الله وسلامه عليه ، فيقول : لَبَّيكَ ، وسَعْدَيْكَ، والشَّرُّ ليس إليك ، والمهديُّ من هَدَيْتَ، والعَبْدُ بين يَدَيْكَ، وبِكَ وإلَيْكَ ، لا مَنْجَىٰ ولا مَلْجَأ مِنْكَ إلاَّ إليكَ ، تَباركتَ ، وتَعاليْتَ ، سُبحانَكَ ربَّ البيتِ ".

قال : فهذا هو المراد من قوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ ، والقَوْلُ الأَوَّلُ أولىٰ ؛ لأنَّ سعيه في الشَّفَاعَة يفيد إقدام النَّاس علىٰ حمده ، فيصير محموداً ، وأمَّا ذكر هذا الدُّعاء، فلا يفيد إلَّا الثَّواب، أمَّا الحمد، فلا.

فإن قالوا : لِمَ لا يجوز أن يقال : أنَّه تعالىٰ يحمده علىٰ هذا القَوْلُ ؟

فالجواب : أنَّ الحمد في اللغة : مختصٌّ بالثَّناءِ المذكور في مقابلة الإنعام بلفظٍ ، فإن ورد لفظ " الحمد " في غير هذا المعنىٰ ، فعلىٰ سبيل المجاز.

القَوْلُ الثَّالِثُ : المراد مقامٌ تحمد عاقبته، وهذا ضعيفٌ ؛ لما ذكرنا.

القَوْلُ الرَّابِعُ : قال الواحديُّ رحمه الله : روي عن ابن عبَّاس رضي الله عنه أنَّه قال : يُقعدُ الله محمَّداً علىٰ العرشِ ، وعن مجاهد أنَّه قال : يُجلسه معه علىٰ العرشِ.

قال الواحدي : وهذا قولٌ رذلٌ موحشٌ فظيعٌ ، ونصُّ الكتاب يفسد هذا التَّفسير من وجوه :

الأَوَّلُ : أنَّ البعث ضدُّ الإجلاس ، يقال : بعثتُ النَّاقة ، وبعث الله الميِّت ، أي : أقامه من قبله ، فتفسير البعث بالإجلاس تفسير الضِّدِّ بالضِّدِّ ؛ وهو فاسدٌ.

وَالثَّانِي : أنَّه تعالىٰ ، لو كان جالساً علىٰ العرشِ ، بحيث يجلس عنده محمَّد صلوات الله وسلامه عليه لكان محدوداً متناهياً ، ومن كان كذلك ، فهو محدثٌ.

الثَّالِثُ : أنَّه تعالىٰ قال : ﴿مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ ، ولم يقل : مقعداً ، والمقام : موضع القيام، لا موضع القعود.

الرَّابِعُ : أن جلوسه مع الله على العرش ليس فيه كثير إعزازٍ ؛ لأن هؤلاء الحمقاء يقولون : إنَّ أهل الجنَّة كلهم يجلسون معه ويرونه، وإنه تعالى يسألهم عن أحوالهم التي كانوا عليها في الدُّنيا ، وإذا كانت هذه الحالة حاصلة عندهم لكلِّ المؤمنين ، لم يكن في تخصيص محمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بذلك مزيد شرفٍ ومرتبةٍ.

الخَامِسُ : أنَّه إذا قيل : السُّلطان بعث فلاناً ، فهم منه أنَّه أرسله لإصلاح مهمَّاتهم، ولا يفهم أنَّه أجلسه مع نفسه ؛ فثبت أنَّ هذا القَوْلُ كلام رذلٌ ، لا يميل إليه إلاَّ قليل العقل ، عديم الدِّين" .

وقال الإمام الثَّعالبي (٨٧٥هـ) في " الجواهر الحسان في تفسير القرآن " (٣/ ٤٩٢) : " وقوله سبحانه: ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا**﴾ عِدَةٌ من اللهَّ عَزَّ وَجَلَّ لنبيِّه، وهو أمر الشَّفَاعَة الذي يتدافعه الأنبياء حتى ينتهي إليه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، والحديث بطوله في البخاريِّ ومسلمٍ" .

وقال الإمام الإِيجي (٩٠٥هـ) في " تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن " (٢/ ٤١٠) : ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا**﴾ ، أي: في مقام، ﴿**مَّحۡمُودًا**﴾ أو تقديره : فيقيمك مقامًا، أي: في مقام هو مقام الشَّفَاعَة لأمَّته يحمده فيه الأوَّلون والآخرون" .

وقال الإمام الخطيب الشَّربيني (٩٧٧هـ) في " السِّراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربّنا الحكيم الخبير" (٢/ ٣٢٩) : " وأمَّا المقام المحمود فقال الواحدي: أجمع المفسِّرون على أنَّه مقام الشَّفَاعَة كما قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذه الآية: «هو المقام الذي أشفع فيه لأمَّتي» . وقال حذيفة: يجمع النَّاس في صعيد واحد فلا تتكلَّم نفس ، فأوَّل مدعو محمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَقُولُ : «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ ، وَالْمَهْدِيُّ مَنْ هَدَيْتَ ، وَعَبْدُكَ بَيْنَ يَدَيْكَ وَبِكَ وَإِلَيْكَ ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ ، سُبْحَانَكَ رَبَّ الْبَيْتِ» . فقال : هذا هو المراد من قوله تعالى: ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا**﴾ .

وقال الإمام أبو العبَّاس أحمد بن محمَّد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصُّوفي (١٢٢٤هـ) في " البحر المديد في تفسير القرآن المجيد " (٣/ ٢٢٣) : " ثمَّ ذكر ثوابه فى حقِّه عليه الصَّلاة والسَّلام ، فقال: ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا**﴾ عندك وعند جميع النَّاس، وهي: الشَّفَاعَة العُظمى. وفيه تهوين لمشقَّة قيام الليل. رَوى أبو هريرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «المَقَام المحمُود هُوَ المَقَامُ الذي أَشْفَعُ فِيهِ لأمَّتِي» .

وقال الإمام المظهري، محمَّد ثناء الله (١٢٢٥هـ) في " التَّفسير المظهري " (٥/ ٤٧١) : " والصَّحيح أنَّ المقام المحمود مقام الشَّفَاعَة . أخرج أحمد وابن أبي حاتم والتِّرمذي عن أبي هريرة عن النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فى هذه الآية ، قال : هو المقام الَّذي أشفع فيه لأمَّتي " .

وقال الإمام الشَّوكاني (١٢٥٠هـ) في " فتح القدير الجامع بين فني الرِّواية والدِّراية من علم التَّفسير " (٣/ ٢٩٩) : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ ، قَدْ ذَكَرْنَا فِي مَوَاضِعَ أَنَّ ﴿عَسَىٰٓ﴾ مِنَ الْكَرِيمِ إِطْمَاعٌ وَاجِبُ الْوُقُوعِ، وَانْتِصَابُ مَقَامًا عَلَىٰ الظَّرْفِيَّةِ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ، أَوْ بِتَضْمِينِ الْبَعْثِ مَعْنَىٰ الْإِقَامَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ انْتِصَابُهُ عَلَىٰ الْحَالِ أَيْ: يَبْعَثَكَ ذَا مَقَامٍ مَحْمُودٍ وَمَعْنَىٰ كَوْنِ الْمَقَامِ مَحْمُودًا أَنَّه يَحْمَدُهُ كُلُّ مَنْ عَلِمَ بِهِ.

وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي تَعْيِينِ هَذَا الْمَقَامِ عَلَىٰ أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ : أَنَّه الْمَقَامُ الَّذِي يَقُومُهُ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلشَّفَاعَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِلنَّاسِ لِيُرِيحَهُمْ رَبُّهُمْ سُبْحَانَهُ مِمَّا هُمْ فِيهِ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَدِلَّةُ الصَّحِيحَةُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ، وَحَكَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ أَكْثَرِ أَهْلِ التَّأْوِيلِ. قَالَ الْوَاحِدِيُّ: وَإِجْمَاعُ الْمُفَسِّرِينَ عَلَىٰ أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ هُوَ مَقَامُ الشَّفَاعَة .

الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ إِعْطَاءُ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِوَاءَ الْحَمْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ هَذَا لَا يُنَافِي الْقَوْلُ الْأَوَّلَ، إِذْ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ كَوْنِهِ قَائِمًا مَقَامَ الشَّفَاعَة وَبِيَدِهِ لِوَاءُ الْحَمْدِ.

الْقَوْلُ الثَّالِثُ: أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ هُوَ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ يُجْلِسُ محمَّداً صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهُ عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ، حَكَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ مُجَاهِدٌ، وَقَدْ وَرَدَ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ. وَحَكَىٰ النَّقَّاشُ عَنْ أَبِي دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيِّ أَنَّه قَالَ: مَنْ أَنْكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ فَهُوَ عِنْدَنَا مُتَّهَمٌ، مَا زَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ يَتَحَدَّثُونَ بِهَذَا الْحَدِيثِ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: مُجَاهِدٌ وَإِنْ كَانَ أَحَدَ الْأَئِمَّةِ بِالتَّأْوِيلِ فَإِنَّ لَهُ قَوْلَيْنِ مَهْجُورَيْنِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ:

أَحَدُهُمَا : هَذَا، وَالثَّانِي فِي تَأْوِيلِ: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ ، قَالَ: مَعْنَاهُ تَنْتَظِرُ الثَّوَابَ، وَلَيْسَ مِنَ النَّظَرِ، انْتَهَىٰ. وَعَلَىٰ كُلِّ حَالٍ فَهَذَا الْقَوْلُ غَيْرُ مُنَافٍ لِلْقَوْلِ الأَوَّلُ لِإِمْكَانِ أَنْ يُقْعِدَهُ اللهُ سُبْحَانَهُ هَذَا الْمَقْعَدَ وَيَشْفَعَ تِلْكَ الشَّفَاعَة .

الْقَوْلُ الرَّابِعُ: أَنَّه مُطْلَقٌ فِي كُلِّ مَقَامٍ يَجْلِبُ الْحَمْدَ مِنْ أَنْوَاعِ الْكَرَامَاتِ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْكَشَّافِ وَالْمُقْتَدُونَ بِهِ فِي التَّفْسِيرِ، وَيُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ الْوَارِدَةَ فِي تَعْيِينِ هَذَا الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ مُتَوَاتِرَةٌ، فَالْمَصِيرُ إِلَيْهَا مُتَعَيِّنٌ، وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ عُمُومٌ فِي اللَّفْظِ حَتَّىٰ يُقَالَ: الِاعْتِبَارُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ، وَمَعْنَىٰ قَوْلِهِ وَهُوَ مُطْلَقٌ فِي كُلِّ مَا يَجْلِبُ الْحَمْدَ أَنَّه عَامٌّ فِي كُلِّ مَا هُوَ كَذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ يُعَبَّرُ عَنِ الْعَامِّ بِلَفْظِ الْمُطْلَقِ، كَمَا

ذَكَرَهُ فِي ذَبْحِ الْبَقَرَةِ، وَلِهَذَا قَالَ هُنَا. وَقِيلَ: الْمُرَادُ الشَّفَاعَة ، وَهِيَ نَوْعٌ وَاحِدٌ مِمَّا يَتَنَاوَلُهُ يَعْنِي لَفْظَ الْمَقَامِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْعُمُومِ الْبَدَلِيِّ وَالْعُمُومِ الشُّمُولِيِّ مَعْرُوفٌ، فَلَا نُطِيلُ بِذِكْرِهِ" .

وقال الإمام محمَّد بن عمر نووي الجاوي البنتني إقليماً، التناري بلداً (١٣١٦هـ) في " مراح لبيد لكشف معنىٰ القرآن المجيد " (١/ ٦٣٤) : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ ، أي : إن يقيمك ربُّك مقاماً محموداً عندك وعند جميع النَّاس. وروىٰ أبو هريرة: أنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «المقام المحمود هو المقام الذي أشفع فيه لأمَّتي» .

وقال الإمام المراغي (١٣٧١هـ) في " تفسير المراغي" (١٥/ ٨٤) : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ أي : افعل هذا الذي أمرتك، لنقيمك يوم القيامة مقاماً يحمدك فيه كلُّ الخلائق وخالقهم تبارك وتعالىٰ.

قال ابن جرير: قال أكثر أهل العلم: ذلك هو المقام الذي يقومه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم القيامة للشَّفاعة للنَّاس، ليريحهم ربُّهم من عظيم ما هم فيه من شدَّة في ذلك اليوم" .

وقال الإمام عبد الرَّحمن السَّعدي (١٣٧٦هـ) في " تيسير الكريم الرَّحمن في تفسير كلام المنَّان " (١/ ٤٦٤) : " المقام المحمود، وهو المقام الذي يحمده فيه الأوَّلون والآخرون، مقام الشَّفَاعَة العظمىٰ، حين يتشفع الخلائق بآدم، ثمَّ بنوح، ثمَّ إبراهيم، ثمَّ موسىٰ، ثمَّ عيسىٰ، وكلهم يعتذر ويتأخَّر عنها، حتىٰ يستشفعوا بسيِّد ولد آدم، ليرحمهم الله من هول الموقف وكربه، فيشفع عند ربِّه فيشفعه، ويقيمه مقامًا يغبطه به الأوَّلون والآخرون، وتكون له المنَّة علىٰ جميع الخلق " .

وقال الإمام محمَّد الطَّاهر بن عاشور التُّونسي (١٣٩٣هـ) في " التَّحرير والتَّنوير (١٥/ ١٨٥-١٨٦) : " جُمْلَةُ ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ﴾ تَعْلِيلٌ لِتَخْصِيصِهِ بِإِيجَابِ التَّهَجُّدِ عَلَيْهِ، وَالرَّجَاءُ مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ وَعْدٌ.

فَالْمَعْنَىٰ: لِيَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا.

وَالْمَقَامُ: مَحَلُّ الْقِيَامِ. وَالْمُرَادُ بِهِ الْمَكَانُ الْمَعْدُودُ لِأَمْرٍ عَظِيمٍ، لأَنَّه مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَقُومَ النَّاس فِيهِ وَلَا يَجْلِسُوا، وَإِلَّا فَهُوَ الْمَجْلِسُ.

وَانْتَصَبَ مَقاماً عَلَىٰ الظَّرْفِيَّةِ لِـ يَبْعَثَكَ.

وَوَصْفُ الْمَقَامِ بِالْمَحْمُودِ وَصْفٌ مَجَازِيٌّ. وَالْمَحْمُودُ مَنْ يَقُومُ فِيهِ، أَيْ يُحْمَدُ أَثَرُهُ فِيهِ، وَذَلِكَ لِغَنَائِهِ عَنْ أَصْحَابِ ذَلِكَ الْمَقَامِ، وَلِذَلِكَ فُسِّرَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ بِالشَّفَاعَةِ الْعُظْمَىٰ.

وَفِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» عَنِ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّاسَ يَصِيرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جُثًا- بِضَمِّ الْجِيمِ وَتَخْفِيفِ الْمُثَلَّثَةِ- أَيْ جَمَاعَاتٍ كُلُّ أمة تتبع نبيئها يَقُولُونَ: يَا فُلَانُ اشْفَعْ! حَتَّىٰ تَنْتَهِيَ الشَّفَاعَةَ إِلَى النَّبِيءِ فَذَلِكَ يَوْمَ يَبْعَثُهُ اللهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ» .

وَفِي «جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْلِهِ: ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا**﴾ ، قَالَ: هِيَ الشَّفَاعَة . قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» .

وَقَدْ وَرَدَ وَصْفُ الشَّفَاعَة فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» مُفَصَّلًا. وَذَلِكَ مَقَامٌ يَحْمَدُهُ فِيهِ كُلُّ أهل الْمَحْشَر " .

وقال الإمام الشَّعراوي (١٤١٨هـ) في " تفسير الشَّعراوي - الخواطر " (١٤/ ٨٧٠٣-٨٧٠٥) : " يقول تعالىٰ: ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا**﴾ [الإسراء: ٧٩] .

تحدثتْ الآية في أوَّلها عن التَّكليف، وهذا هو الجزاء، و﴿**عَسَىٰٓ**﴾ تدلُّ علىٰ رجاء حدوث الفعل، وفَرْق بين التَّمنِّي والرَّجاء، التَّمنِّي: أن تعلن أنَّك تحبُّ شيئاً لكنَّه غير ممكن الحدوث أو مستحيل، ومن ذلك قول الشَّاعر:

لَيْتَ الكَواكِبَ تَدْنُو لِي فَأَنْظِمُهَا ...

فالشَّاعر يتمنَّىٰ لو أصبحت الكواكب بين يديه فينظمها قصائد مدح فيمن يمدحه، وهذا أمر مستحيل الحدوث. وقوله:

أَلاَ لَيْتَ الشَّبَاب يعُودُ يَوْماً   فَأُخبِرُه بِمَا فَعَلَ المشيبُ

أمَّا الرَّجاء فهو طلب فعل ممكن الحدوث.

ويقع تحت الطَّلب أشياء متعددة؛ فإنْ طلب المتكلّم من المخاطب شيئاً غير ممكن الحدوث فهو تمنٍّ، وإن طلب شيئاً ممكن الحدوث فهو ترجٍّ، وإنْ طلب صورة الشَّيء لا حقيقته فهو استفهام كما تقول: أين زيد؟ وفَرْقٌ بين طلب الحقيقة وطلب الصُّورة.

فإنْ طلبتَ حقيقة الشَّيء، فأمامك حالتان: إمَّا أنْ تطلب الحقيقة علىٰ أَنَّهَا تُفعل فهذا أمر، مثل: قُمْ: فإنْ طلبتها علىٰ أَنَّهَا لا تفعل فهذا نهي: لا تَقُمْ.

إذن: ﴿**عَسَىٰٓ**﴾ تدلُّ علىٰ الرَّجاء، وهو يختلف باختلاف المرجو منه، فإنْ رجوت من فلان فقد يعطيك أو يخذلك، فإنْ قُلْتَ: عسىٰ أنْ أعطيك ، فقد قربت الرَّجاء؛ لأنني أرجو من نفسي، لكن الإنسان بطبعه صاحب أغيار، ويمكن أن تطرأ عليه ظروف فلا يَفِي بما وعد.

فإنْ قُلْت: عسىٰ الله أن يعطيك، فهو أقوىٰ الرَّجاء؛ لأنَّك رجوتَ مَنْ لا يُعجِزه شيء، ولا يتعاظمه شيء، ولا تتناوله الأغيار إذن: فالرَّجاء فيه مُحقَّق لاَ شَكَّ فيه.

والمقام المحمود، كلمة محمود: أي الذي يقع عليه الحمد، والحمد هنا مشاع فلم يَقُلْ: محمود مِمَّنْ؟ فهو محمود مِمَّنْ يمكن أن يتأتّىٰ منه الحمد، محمود من الكلِّ من لَدُنْ آدم، وحتىٰ قيام السَّاعة.

والمراد بالمقام المحمود: هو مقام الشَّفَاعَة ، حينما يقف الخَلْق في ساحة الحساب وهَوْل الموقف وشِدّته، حتىٰ ليتمنىٰ النَّاس الانصراف ولو أنَّ النَّار، ساعتها تستشفع كُلُّ أمَّة بنبيِّها، فيردّها إلىٰ أنْ يذهبوا إلىٰ خاتم المرسلين وسيِّد الأنبياء، فيقول: أنا لها، أنا لها.

لذلك أمرنا صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن ندعو بهذا الدُّعاء: «وابعثه اللهمَّ المقام المحمود الذي وعدته» ولا شَكَّ أنَّه دعاء لصالحنا نحن" .

وقال الإمام محمَّد سيِّد طنطاوي في " التَّفسير الوسيط للقرآن الكريم " (٤١١/٨) : " قوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ لما يترَّتب علىٰ أدائه للصَّلوات بخشوع وخضوع، من سموّ في المكانة، ورفعة في الدَّرجة.

وكلمة عسىٰ في كلام العرب تفيد التَّوقُّع، أمَّا في كلام الله تعالىٰ فتفيد الوجوب والقطع.

قال الجمل: اتَّفق المفسِّرون علىٰ أنَّ كلمة عَسىٰ من الله تعالىٰ تدخل فيما هو قطعي الوقوع، لأنَّ لفظ عسىٰ يفيد الإطماع، ومن أطمع إنساناً في شيء، ثمَّ حرمه، كان عاراً عليه والله تعالىٰ أكرم من أن يطمع أحداً ثمَّ لا يعطيه ما أطمعه فيه» ، أي: داوم أيُّها الرَّسول الكريم علىٰ عبادة الله وطاعته لنبعثك يوم القيامة ونقيمك مقاماً محموداً، ومكاناً عالياً، يحمدك فيه الخلائق كلّهم.

والمراد بالمقام المحمود هنا، هو مقام الشَّفَاعَة العُظمىٰ يوم القيامة ، ليريح النَّاس من الكرب الشَّديد، في موقف الحساب.

وقد ساق الإمام ابن كثير عند تفسيره لهذه الآية جملة من الأحاديث في هذا ... " .

وقال الإمام محمَّد علي الصَّابوني في " صفوة التَّفاسير " (١٥٨/٢) : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾، أي : لعلَّ ربّك يا محمَّد يقيمك يوم القيامة مقاماً محموداً يحمدك فيه الأوَّلون والآخرون ، وهو مقام «الشَّفاعة العظمىٰ» . قال المفسِّرون: ﴿عَسَىٰٓ﴾ كلام الله للتَّحقيق لأنَّه وعد كريم وهو لا يتخلَّف ، ولهذا قال ابن عبَّاس: عسىٰ من الله واجبة أي تفيد القطع" .

وقال الإمام محمَّد محمود الحجازي في " التَّفسير الواضح " (٢/ ٣٩١) : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ ، وعسىٰ من الكريم إطماع محقّق الوقوع، والمقام المحمود والمكان المرموق والمركز المعلوم المعدّ للنَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ مقام الشَّفَاعَة التي يتخلَّىٰ عنها كلُّ نبي ورسول، قائلًا للخلق: عَّنِي عنِّي اذهبوا إلىٰ غيري . ويقول الرَّسول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ أنا لها: فيشفع للخلق جميعاً حين يضيق بهم الأمر ... " .

وقال الإمام الدُّكتور وهبة الزُّحيلي في " التَّفسير المنير في العقيدة والشَّريعة والمنهج" (١٥/ ١٤٦) : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ ، أي : افعل هذا الذي أمرتك به، لنقيمك يوم القيامة مقاماً محموداً، يحمدك فيه الخلائق كلّهم، وخالقهم تبارك وتعالىٰ، كما قال ابن كثير.

وأجمع المفسِّرون- كما ذكر الواحدي- علىٰ أنَّه مقام الشَّفَاعَة العظمىٰ في إسقاط العقاب. وهو- كما ذكر ابن جرير- مقام النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيۡهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يوم القيامة للشَّفاعة بالنَّاس، ليريحهم ربّهم من عظيم ما هم فيه من شدَّة ذلك اليوم.

وكلمة عَسىٰ في كلام العرب تفيد التَّوقُّع، وهي هنا للوجوب لأنَّهَا تفيد الإطماع، ومن أطمع إنساناً في شيء ثمَّ حرمه، كان عاراً، وهذا المعنىٰ مستحيل علىٰ الله تعالىٰ، فهذه الكلمة من الكريم إطماع محقَّق الوقوع، وهي من الله باتِّفاق المفسِّرين واجب.

والمقام المحمود: هو المكان المرموق، والمركز المعلوم المعدّ للنَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيۡهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، وهو كما بينَّا مقام الشَّفَاعَة التي يتخلَّىٰ عنها كلُّ نبي ورسول، أمَّا الرَّسول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيۡهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فيقول: «أنا لها أنا لها» ، فيشفع بالخلق جميعاً لتقديمهم للحساب، وتخليصهم من وهج الشَّمس الشَّديد التي تدنو من الرُّؤوس، ويتمنَّون الانصراف ولو إلىٰ النَّار" .

الفَصْلُ التَّاسِعُ

أَقوَالُ العُلَمَاءِ فِي أَشْهَرِ الرِّوايَاتِ التِي ذَكَرَت الجُلُوْسَ وَالقُعُوْدَ عَلَى العَرْش

لقد تضمَّن الكلام في هذا الفصل ، عدَّة أُمور ، هي :

أَوَّلاً : لَا يُوْجَدُ فِي الكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّةِ الصَّحِيْحَةِ دَلِيْلٌ عَلَى عَقِيْدَةِ الإِجْلَاس :

من المعلوم أنَّ الجلوس لم يرد إطلاقه على الله لا في الكتاب ولا في السُّنَّة الصَّحيحة ، ومع ذلك فقد أراق مجسِّمةُ الحنابلةِ لأجلها دماءَ الموحِّدين الرَّافضين لها ، وكفَّروا من لا يؤمن بها ، كما صنعوا مع الإمام التِّرمذي ، الذي أنكر عليهم هذه العقيدة التَّجسيميَّة التَّكفيرية ، فكفَّروه في غير ما مناسبة ، كما تجد ذلك في " كتاب السُّنَّة " للخلَّال ، والعياذ بالله تعالى ...

ومجسِّمة الحنابلة هم من قالوا بعقيدة الإقعاد على العرش ، وهي عقيدة وثنيَّة مزدكيَّة ، قال الإمام الكوثري (١٩٥٢م) : " ومن معتقد المزدقيَّة منهم – الثَّنويَّة – أنَّ المعبود قاعد على كرسيِّه في العالم الأعلى على هيئة قعود خسرو (الملك) في العالم الأسفل " . انظر : مقدِّمات الإمام الكوثري (ص٣٨) .

قال الإمام ياقوت الحموي في" معجم الأدباء" (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) (٦/ ٢٤٥٠) في ترجمة الإمام الطَّبري : " ... وقصده الحنابلة فسألوه عن أحمد بن حنبل في الجامع يوم الجمعة ، وعن حديث الجلوس على العرش ، فقال أبو جعفر : أمَّا أحمد بن حنبل فلا يعدُّ خلافه ، فقالوا له : فقد ذكره العلماء في الاختلاف ، فقال : ما رأيته روي عنه ، ولا رأيت له أصحاباً يعوّل عليهم ، وأمَّا حديث الجلوس على العرش فمُحال ، ثمَّ أنشد :

سُبْحَانَ مَنْ لَيْسَ لَهُ أَنِيْس   وَلَا لَهُ فِي عَرْشِهِ جَلِيْس

فلمَّا سمع ذلك الحنابلة منه وأصحاب الحديث ، وثبوا ورموه بمحابرهم ... " .

ولذلك أراد الطَّبري أن يسترضيهم ببضع كلمات ذكرها في تفسيره للمقام المحمود ...

ولم يكتف مجسِّمة الحنابلة بهذه العقيدة المنكرة ، بل عمدوا إلى تكفير وتبديع من أنكرها ...

ففي كتاب السُّنَّة للخلَّال أوردوا عشرات الرِّوايات في تكفير وتفسيق وتبديع الإمام التِّرمذي لأنَّه رفض روايات الإقعاد على العرش ، من ذلك :

أَخْبَرَنَا يَحْيَىٰ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، قَالَ : ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : ثَنَا محمَّد بْنُ فُضَيْلٍ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] ، قَالَ : يُقْعِدُهُ مَعَهُ عَلَىٰ الْعَرْشِ ، قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي طَالِبٍ : مَنْ رَدَّهُ فَقَدْ رَدَّ عَلَىٰ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَمَنْ كَذَّبَ بِفَضِيلَةِ النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدْ كفَرَ بِاللهِ الْعَظِيمِ " . انظر : السنة ، الخَلَّال البغدادي الحنبلي (١/ ٢١٥ برقم ٢٤٦) .

وَأَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ أَصْرَمَ الْمُزَنِيُّ ، بِهَذَا الْحَدِيثِ ، وَقَالَ : مَنْ رَدَّ هَذَا فَهُوَ مُتَّهَمٌ عَلَىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ ، وَهُوَ عِنْدَنَا كَافِرٌ ، وَزَعَمَ أَنَّ مَنَ قَالَ بِهَذَا فَهُوَ ثَنَوِيٌّ ، فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ وَالتَّابِعِينَ ثَنَوِيَّةٌ ، وَمَنْ قَالَ بِهَذَا فَهُوَ زِنْدِيقٌ يُقْتَلُ " . انظر : السنة ، الخَلَّال البغدادي الحنبلي (١/ ٢١٥ برقم ٢٤٧) .

وَأَخْبَرَنِي محمَّد بْنُ عَبْدُوسٍ ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، وَبَعْضُهُمَا أَتَمُّ مِنْ بَعْضٍ ، قَالَا : ثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْمَرُّوذِيُّ ، قَالَ : قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ حَمَّادٍ الْمُقْرِئُ : مَنْ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ فَسَكَتَ فَهُوَ مُتَّهَمٌ عَلَىٰ الْإِسْلَامِ ، فَكَيْفَ مَنْ طَعَنَ فِيهَا ؟، وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الدَّقِيقِيُّ : مَنْ رَدَّهَا فَهُوَ عِنْدَنَا جَهْمِيٌّ ، وَحُكْمُ مَنْ رَدَّ هَذَا أَنْ يُتَّقَىٰ، وَقَالَ عبَّاس الدُّورِيُّ : لَا يَرُدُّ هَذَا إِلَّا مُتَّهَمٌ ، وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ : الْإِيمَانُ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَالتَّسْلِيمُ لَهُ ، وَقَالَ إِسْحَاقُ لِأَبِي عَلِيٍّ الْقُوهُسْتَانِيِّ : مَنْ رَدَّ هَذَا الْحَدِيثَ فَهُوَ جَهْمِيٌّ ، وَقَالَ عَبْدُ الوهَّاب الْوَرَّاقُ لِلَّذِي رَدَّ فَضِيلَةَ النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقْعِدُهُ عَلَىٰ الْعَرْشِ فَهُوَ مُتَّهَمٌ عَلَىٰ الْإِسْلَامِ ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْأَصْبَهَانِيُّ : هَذَا الْحَدِيثُ حَدَّثَ بِهِ الْعُلَمَاءُ مُنْذُ سِتِّينَ وَمِائَةِ سَنَةٍ ، وَلَا يَرُدُّهُ إِلَّا أَهْلُ الْبِدَعِ ، قَالَ : وَسَأَلْتُ حَمْدَانَ بْنَ عَلِيٍّ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ ، فَقَالَ : كَتَبْتُهُ مُنْذُ خَمْسِينَ سَنَةً ، وَمَا رَأَيْتُ أَحداً يَرُدُّهُ إِلَّا أَهْلُ الْبِدَعِ ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ : حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ ، وَمَا يُنْكِرُ هَذَا إِلَّا أَهْلُ الْبِدَعِ ، قَالَ هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ : هَذَا حَدِيثٌ يُسَخِّنُ اللهُ بِهِ أَعْيَنَ الزَّنَادِقَةِ ، قَالَ : وَسَمِعْتُ محمَّد بْنَ إِسْمَاعِيلَ السُّلَمِيَّ يَقُولُ : مَنْ تَوَهَّمَ أَنَّ مُحَمَّداً صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْتَوْجِبْ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا قَالَ مُجَاهِدٌ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللهِ الْعَظِيمِ ، قَالَ : وَسَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ الْخَفَّافَ يَقُولُ : سَمِعْتُ محمَّد بْنَ مُصْعَبٍ يَعْنِي الْعَابِدَ يَقُولُ : نَعَمْ ، يُقْعِدُهُ عَلَىٰ الْعَرْشِ لِيَرَىٰ الْخَلَائِقُ مَنْزِلَتَهُ " . انظر : السنة ، الخَلَّال البغدادي الحنبلي (١/ ٢١٧ برقم ٢٥١) .

وحدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ ، عَنِ ابْنِ فُضَيْلٍ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء:٧٩] ، قَالَ : يُقْعِدُهُ عَلَىٰ الْعَرْشِ " وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مَنْزِلَتُهُ عِنْدَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أَكْثَرَ

مِنْ هَذَا ، وَمَنْ رَدَّ عَلَىٰ مُجَاهِدٍ مَا قَالَهُ مِنْ قُعُودِ محمَّد صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ الْعَرْشِ وَغَيْرَهُ ، فَقَدْ كَذَبَ ، وَلَا أَعْلَمُ أَنِّي رَأَيْتُ هَذَا التِّرْمِذِيَّ الَّذِي يُنْكِرُ حَدِيثَ مُجَاهِدٍ قَطُّ فِي حَدِيثٍ وَلَا غَيْرِ حَدِيثٍ .

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ : أَرَىٰ أَنْ يُجَانَبَ كُلُّ مَنْ رَدَّ حَدِيثَ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ : يُقْعِدُهُ عَلَىٰ الْعَرْشِ ، وَيُحَذَّرُ عَنْهُ ، حَتَّىٰ يُرَاجِعَ الْحَقَّ ، مَا ظَنَنْتُ أَنَّ أَحَداً يُذَكَّرُ بِالسُّنَّةِ يَتَكَلَّمُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِلَّا إِنَّا عَلِمْنَا أَنَّ الْجَهْمِيَّةَ تُنْكِرُهُ مِنْ جِهَةِ إِثْبَاتِ الْعَرْشِ ، فَإِنَّهُمْ يُنْكِرُونَ أَمْرَ الْعَرْشِ ، وَيَقُولُونَ : الْعَرْشُ عَظَمَةٌ ، مَعَ أَنَّهم لَمْ يُنْكِرُوا مِنْهُ فَضِيلَةَ النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَنَّ هَذَا التِّرْمِذِيَّ رَجُلٌ لَا أَعْرِفُهُ وَرَأَيْتُ مَنْ عِنْدِي مِنْ أَصْحَابِنَا ، يَذْكُرُونَ أَنَّهم لَا يَعْرِفُونَهُ فِي الطَّلَبِ ، وَلَا عَرَفْتُهُ أَنَا ، وَمُجَاهِدٌ كَانَتْ لَهُ جَلَالَةٌ عِنْدَ أَصْحَابِ النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ابْنِ عبَّاس وَابْنِ عُمَرَ ، يَأْخُذُ لَهُ بِالرِّكَابِ ، أَسْأَلُ اللهَّ أَنْ يَمُنَّ عَلَيْنَا ، وَعَلَيْكُمْ بِلُزُومِ السُّنَّة ، وَالِاقْتِدَاءِ بِالسَّلَفِ الصَّالِحِ ، بِأَبِي عَبْدِ اللهَّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، فإِنَّه أَوْضَحَ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الْمُحْدَثَاتِ مَا هُوَ كِفَايَةٌ لِمَنِ اقْتَدَىٰ بِهِ .

قَالَ محمَّد بْنُ إِسْمَاعِيلَ السُّلَمِيُّ : كُلُّ مَنْ ظَنَّ أَوْ تَوَهَّمَ أَنَّ رَسُولَ اللهَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْتَوْجِبْ مِنَ اللهَّ عَزَّ وَجَلَّ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ فِي حَدِيثِ مُجَاهِدٍ فَهُوَ عِنْدَنَا جَهْمِيٌّ ، وَإِنَّ هَذِهِ الْمُصِيبَةَ عَلَىٰ أَهْلِ الْإِسْلَامِ أَنْ يَذْكُرَ أَحَدٌ النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا يَقْدُمُوا عَلَيْهِ بِأَجْمَعِهِمْ ، وَلَوْلَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الْمَرُّوذِيَّ رَحِمَهُ اللهُ اجْتَهَدَ فِي هَذَا لَخِفْتُ أَنْ يَنْزِلَ بِنَا وَبِمَنْ يَقْصُرُ عَنْ هَذَا الضَّالِّ الْمُضِلِّ عُقُوبَةٌ، فإِنَّه مِنْ شَرِّ الْجَهْمِيَّةِ مَا يُبَالِي مَا تَكَلَّمَ بِهِ ، قَالَ : لَيْسَ هَذَا عَرْشَ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، إِنَّمَا هُوَ مِثْلُ عَرْشِ بِلْقِيسَ ، وَعَرْشٌ مِنَ الْعُرُوشِ شَبَّهَ عَرْشَ الْآدَمِيِّينَ بِعَرْشِ الرَّحمن عَزَّ وَجَلَّ ، لَا يَرْعَوِي عَنْ دَفْعِ فَضِيلَةِ النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَكَيْفَ بِمَنْ بَعْدَ النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لَا شَكَّ فِي تَجَهُّمِهِ ، وَلَا نَقْدِرُ عَلَىٰ أَكْثَرَ مِنَ الدُّعَاءِ وَالتَّحْذِيرِ وَتَبْيِينِ أَمْرِهِ ، وَنُعَادِي مَنْ يَنْصُرُهُ ، أَوْ يَمِيلُ إِلَىٰ مَنْ يَنْصُرُهُ بِتَكْفِيرِ مُجَاهِدٍ ، وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِ مُجَاهِدٍ فِي ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا**﴾ [الإسراء: ٧٩] ، فإِنَّه يُقْعِدُهُ عَلَىٰ الْعَرْشِ ، فَقَالَ : هَذَا كُفْرٌ ، وَمَنْ قَالَ : بِهِ فَهُوَ كَافِرٌ ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ ذَلِكَ وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ هَارُونُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْهَاشِمِيُّ : مَنْ رَدَّ حَدِيثَ مُجَاهِدٍ فَهُوَ عِنْدِي جَهْمِيٌّ ، وَمَنْ رَدَّ فَضْلَ النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ عِنْدِي زِنْدِيقٌ لَا يُسْتَتَابُ ، وَيُقْتَلُ ، لِأَنَّ اللهَّ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ فَضَّلَهُ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلام ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ اللهَّ عَزَّ وَجَلَّ ، قَالَ : " لَا أُذْكَرُ إِلَّا ذُكِرْتَ مَعِي "

. لا يصح مرفوعاً ، بل هو من قول مجاهد ، أخرجه الشافعي في مسنده ، (٢/ ١٨٣ برقم ٦٥١) ، الآجري في الشريعة (٣/ ١٤١٣ برقم ٩٥٣) ، أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٧/ ٢٩١) ، البيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ١٠٤ برقم ٢٨) .

... فَمَنْ رَدَّ هَذَا وَحَدِيثَ مُجَاهِدٍ فَلا يُكَلَّمُ ، وَلا يُصَلَّى عَلَيْهِ . وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَاشِمِيُّ : أَنَّ هَذَا الْمَعْرُوفَ بِالتِّرْمِذِيِّ عِنْدَنَا مُبْتَدِعٌ جَهْمِيٌّ ، وَمَنْ رَدَّ حَدِيثَ مُجَاهِدٍ ، فَقَدْ دَفَعَ فَضْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَنْ رَدَّ فَضِيلَةَ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ عِنْدَنَا كَافِرٌ مُرْتَدٌّ عَنِ الْإِسْلَامِ " . انظر : السنة ، الخَلَّال البغدادي الحنبلي (١/ ٢٣٣ برقم ٢٦٨) .

وقَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَسَمِعْتُ هَارُونَ بْنَ الْعَبَّاسِ الْهَاشِمِيَّ ، يَسْأَلُ أَبَا جَعْفَرٍ الدَّقِيقِيَّ محمَّد بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ الرِّضَا الْعَدْلَ حِينَ قَدِمَ إِلَى بَغْدَادَ فِي مَجْلِسِهِ عَلَى رُءُوسِ النَّاسِ : مَا تَقُولُ فِي هَذَا التِّرْمِذِيِّ الَّذِي رَدَّ فَضِيلَةَ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حَدِيثَ ابْنِ فُضَيْلٍ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ . قَالَ : حَدَّثَنَاهُ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ مُنْذُ خَمْسِينَ سَنَةً ، حُكْمُ مَنْ رَدَّ هَذَا الْحَدِيثَ أَنْ يُنْفَى ، لا يَرُدُّ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا الزَّنَادِقَةُ . انظر : السنة ، الخَلَّال البغدادي الحنبلي (١/ ٢٤٧ برقم ٢٨٤) .

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّاغَانِيُّ : لَا أَعْلَمُ أَحداً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِمَّنْ تَقَدَّمَ ، وَلا فِي عَصْرِنَا هَذَا إِلَّا وَهُوَ مُنْكِرٌ لِمَا أَحْدَثَ التِّرْمِذِيُّ مِنْ رَدِّ حَدِيثِ محمَّد بْنِ فُضَيْلٍ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ : **﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾** [الإسراء: ٧٩] ، قَالَ : يُقْعِدُهُ عَلَى الْعَرْشِ ، فَهُوَ عِنْدَنَا جَهْمِيٌّ ، يُهْجَرُ وَنَحْذرُ عَنْهُ ، فَقَدْ حَدَّثَنَا بِهِ هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا محمَّد بْنُ فُضَيْلٍ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ : **﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾** [الإسراء: ٧٩] ، قَالَ : يُقْعِدُهُ عَلَى الْعَرْشِ .

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ ، قَالَ : يُقْعِدُهُ عَلَى كُرْسِيِّ الرَّبِّ جَلَّ وَعَزَّ ، فَقِيلَ لِلْجُرَيْرِيِّ : إِذَا كَانَ عَلَى كُرْسِيِّ الرَّبِّ فَهُوَ مَعَهُ ، قَالَ : وَيْحَكُمْ ، هَذَا أَقَرُّ لِعَيْنِي فِي الدُّنيا ، وَقَدْ أَتَى عَلَيَّ نَيِّفٌ وَثَمَانُونَ سَنَةً مَا عَلِمْتُ أَنَّ أَحداً رَدَّ حَدِيثَ مُجَاهِدٍ إِلَّا جَهْمِيٌّ ، وَقَدْ جَاءَتْ بِهِ الْأَئِمَّةُ فِي الْأَمْصَارِ ، وَتَلَقَّتْهُ الْعُلَمَاءُ بِالْقَبُولِ مُنْذُ نَيِّفٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةِ سَنَةٍ ، وَبَعْدُ فَإِنِّي لا أَعْرِفُ هَذَا التِّرْمِذِيَّ ، وَلا أَعْلَمُ أَنِّي رَأَيْتُهُ عِنْدَ مُحَدِّثٍ ، فَعَلَيْكُمْ رَحِمَكُمُ اللَّهُ بِالتَّمَسُّكِ بِالسُّنَّةِ وَالاتِّبَاعِ .

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ : " لَا أَعْرِفُ هَذَا الْجَهْمِيَّ الْعَجَمِيَّ ، لَا نَعْرِفُهُ عِنْدَ مُحَدِّثٍ ، وَلَا عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ إِخْوَانِنَا ، وَلَا عَلِمْتُ أَحداً رَدَّ حَدِيثَ مُجَاهِدٍ" يُقْعِدُ مُحَمَّداً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْعَرْشِ " ، رَوَاهُ الْخَلْقُ عَنِ ابْنِ فُضَيْلٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ ، وَاحْتَمَلَهُ الْمُحَدِّثُونَ الثِّقَاتُ ، وَحَدَّثُوا بِهِ عَلَى رُءُوسِ الْأَشْهَادِ ، لا يَدْفَعُونَ ذَلِكَ ، يَتَلَقَّوْنَهُ بِالْقَبُولِ وَالسُّرُورِ بِذَلِكَ ، وَأَنَا فِيمَا أَرَى أَنِّي أَعْقِلُ مُنْذُ سَبْعِينَ سَنَةً ، وَاللَّهِ مَا أَعْرِفُ أَحداً رَدَّهُ ، وَلَا يَرُدُّهُ إِلَّا كُلُّ جَهْمِيٍّ مُبْتَدِعٍ خَبِيثٍ ، يَدْعُو إِلَى خِلَافِ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَشْيَاخُنَا وَأَئِمَّتُنَا ، عَجَّلَ اللَّهُ لَهُ الْعُقُوبَةَ ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ جِوَارِنَا ، فإِنَّه بَلِيَّةٌ عَلَى مَنِ ابْتُلِيَ بِهِ ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَدَلَ عَنَّا

مَا ابْتَلَاهُ بِهِ وَالَّذِي عِنْدَنَا ، وَالْحَمْدُ للهِ أَنَّا نُؤْمِنُ بِحَدِيثِ مُجَاهِدٍ وَنَقُولُ بِهِ عَلَىٰ مَا جَاءَ ، وَنُسْلِمُ الْحَدِيثَ وَغَيْرَهُ مِمَّا يُخَالِفُ فِيهِ الْجَهْمِيَّةَ مِنَ الرُّؤْيَةِ وَالصِّفَاتِ ، وَقُرْبِ محمَّد صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ .

وَقَدْ كَانَ كَتَبَ إِلَيَّ هَذَا الْعَجَمِيُّ التِّرْمِذِيُّ كِتَاباً بِخَطِّهِ ، وَدَفَعْتُهُ إِلَىٰ أَبِي بَكْرٍ الْمَرُّوذِيِّ ، وَفِيهِ : أَنَّ مَنْ قَالَ بِحَدِيثِ مُجَاهِدٍ فَهُوَ جَهْمِيٌّ ثَنَوِيٌّ ، وَكَذَبَ الْكَذَّابُ الْمُخَالِفُ لِلْإِسْلَامِ ، فَحَذَرُوا عَنْهُ ، وَأَخْبِرُوا عَنِّي أَنَّه مَنْ قَالَ بِخِلَافِ مَا كَتَبْتُ بِهِ فَهُوَ جَهْمِيٌّ ، فَلَوْ أَمْكَنَنِي لَأَقَمْتُهُ لِلنَّاسِ ، وَنَادَيْتُ عَلَيْهِ حَتَّىٰ أُشْهِرَهُ لِيَحْذَرَ النَّاس مَا قَدْ أَحْدَثَ فِي الْإِسْلَامِ ، فَهَذَا دِينِي الَّذِي أَدِينُ للهِ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ ، أَسْأَلُ اللهَ أَنْ يُمِيتَنَا وَيُحْيِينَا عَلَيْهِ .

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ دَاوُدَ الْقَنْطَرِيُّ : أَمَّا بَعْدُ : فَعَلَيْكُمْ بِالتَّمَسُّكِ بِهَدْيِ أَبِي عَبْدِ اللهِ أَحْمَدَ بْنِ محمَّد بْنِ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، فإِنَّه إِمَامُ الْمُتَّقِينَ لِمَنْ بَعْدَهُ ، وَطَعْنٌ لِمَنْ خَالَفَهُ ، وَأَنَّ هَذَا التِّرْمِذِيَّ الَّذِي طَعَنَ عَلَىٰ مُجَاهِدٍ بِرَدِّهِ فَضِيلَةَ النَّبِي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُبْتَدِعٌ ، وَلَا يَرُدُّ حَدِيثَ محمَّد بْنِ فُضَيْلٍ ، عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا**﴾ [الإسراء: ٧٩] ، قَالَ : يُقْعِدُهُ مَعَهُ عَلَىٰ الْعَرْشِ " إِلَّا جَهْمِيٌّ يُهْجَرُ ، وَلَا يُكَلَّمُ وَيُحَذَّرُ عَنْهُ ، وَعَنْ كُلِّ مَنْ رَدَّ هَذِهِ الْفَضِيلَةَ وَأَنَا أَشْهَدُ عَلَىٰ هَذَا التِّرْمِذِيِّ أَنَّه جَهْمِيٌّ خَبِيثٌ ، لَقَدْ أَتَىٰ عَلَىٰ أَرْبَعٍ وَثَمَانُونَ سَنَةً ، مَا رَأَيْتُ أَحَداً رَدَّ هَذِهِ الْفَضِيلَةَ إِلَّا جَهْمِيٌّ ، وَمَا أَعْرِفُ هَذَا وَلَا رَأَيْتُهُ عِنْدَ مُحَدِّثٍ قَطُّ ، وَأَنَا مُنْكِرٌ لِمَا أَتَىٰ بِهِ مِنَ الطَّعْنِ عَلَىٰ مُجَاهِدٍ ، وَرَدَّ فَضِيلَةَ النَّبِي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقْعِدُ مُحَمَّداً صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ الْعَرْشِ ، وأَنَّه مَنْ قَالَ بِحَدِيثِ مُجَاهِدٍ ، فَهُوَ جَهْمِيٌّ ثَنَوِيٌّ ، لَا يُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَكَذَبَ عَدُوُّ اللهِ وَكُلُّ مَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ ، فَهُوَ عِنْدَنَا جَهْمِيٌّ يُهْجَرُ وَلَا يُكَلَّمُ ، وَيُحَذَّرُ عَنْهُ " . انظر : السنة ، الخَلَّال البغدادي الحنبلي (١/ ٢٣٢ برقم ٢٦٧) .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَسَمِعْتُ هَارُونَ بْنَ الْعَبَّاسِ الْهَاشِمِيَّ ، يَسْأَلُ أَبَا جَعْفَرٍ الدَّقِيقِيَّ محمَّد بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ الرِّضَا الْعَدْلَ حِينَ قَدِمَ إِلَىٰ بَغْدَادَ فِي مَجْلِسِهِ عَلَىٰ رُءُوسِ النَّاس : مَا تَقُولُ فِي هَذَا التِّرْمِذِيِّ الَّذِي رَدَّ فَضِيلَةَ النَّبِي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حَدِيثَ ابْنِ فُضَيْلٍ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ . قَالَ : حَدَّثَنَاهُ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ مُنْذُ خَمْسِينَ سَنَةً ، " حُكْمُ مَنْ رَدَّ هَذَا الْحَدِيثَ أَنْ يُنْفَىٰ ، لَا يَرُدُّ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا الزَّنَادِقَةُ . انظر : السنة ، الخَلَّال البغدادي الحنبلي (١/ ٢٨٤ برقم ٢٤٧) .

وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ ، قَالَ : جَاءَنِي كِتَابُ عَلِيِّ بْنِ سَهْلٍ بِخَطِّهِ ، وَفِيهِ حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ ، وَخَلَّادُ بْنُ أَسْلَمَ ، قَالَا : ثَنَا محمَّد بْنُ فُضَيْلٍ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، فِي قَوْلِهِ : ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا**﴾ [الإسراء: ٧٩] ، قَالَ : " يُجْلِسُهُ عَلَىٰ الْعَرْشِ " . وَهَذِهِ فَضِيلَةٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَنْ رَدَّ فَضِيلَةَ النَّبِي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ كَافِرٌ ، وَلَقَدْ قَالَ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحمن بْنِ أَبْزَىٰ : قُلْتُ لِأَبِي : لَوْ

رَأَيْتُ رَجُلاً يَسُبُّ أَبَا بَكْرٍ مَا كُنْتَ صَانِعاً بِهِ ؟ قَالَ : أَقْتُلُهُ ، قُلْتُ : فَعُمَرَ ، قَالَ : أَقْتُلُهُ ، فَهِيَ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ، فَكَيْفَ بِمَنْ رَدَّ فَضَائِلَ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . انظر : السنة ، الخَلَّال البغدادي الحنبلي (١/ ٣٠٤ برقم ٢٥٥) .

وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ ، قال : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ بْنَ عَبْدِ النُّورِ عَنْ فَضِيلَةِ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حَدِيثِ مُجَاهِدٍ ، فَقَالَ : " وَاللهِ مَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَضِيلَةٌ مِثْلُهَا ، أَدْرَكْتُ شُيُوخَنَا عَلَى ذَلِكَ يَتَلَقَّوْنَهُ بِالْقَبُولِ ، وَيُسَرُّونَ بِهَا ، وَلَا يَرُدُّهَا إِلَّا رَجُلُ سُوءٍ جَهْمِيٌّ . انظر : السنة ، الخَلَّال البغدادي الحنبلي (١/ ٣٠٥ برقم ٢٥٥) .

هذا بعض ما تضمَّنه كتاب السُّنَّة للخلَّال وغيره من كتبهم من تكفير لمن ردَّ أثر مجاهد الذي فسَّر به قول الله تعالى : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩] ، بإجلاس الله للرَّسول على العرش معه ، مع أنَّه أثرٌ منكرٌ ، معارضٌ لما جاء في الصَّحيح من تفسير المقام المحمود بالشَّفاعة العُظمى ...

ولم يكتفوا بتكفير من أنكر تلك العقيدة المنكرة ، بل تجاوزوا ذلك إلى قتالهم وسفك دمائهم ...

قال الإمام ابن الأثير في " الكامل في التَّاريخ" (٦/ ٧٤٦) أحداث سنة (٣١٧هـ) : " وَفِيهَا وَقَعَتْ فِتْنَةٌ عَظِيمَةٌ بِبَغْدَاذَ بَيْنَ أَصْحَابِ أَبِي بَكْرٍ الْمَرْوَزِيِّ الْحَنْبَلِيِّ (٢٧٥هـ) وَبَيْنَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْعَامَّةِ ، وَدَخَلَ كَثِيرٌ مِنَ الْجُنْدِ فِيهَا ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ أَصْحَابَ الْمَرْوَزِيِّ قَالُوا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩] ، هُوَ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ يُقْعِدُ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ ، وَقَالَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى : إِنَّمَا هُوَ الشَّفَاعَةُ ، فَوَقَعَتِ الْفِتْنَةُ وَاقْتَتَلُوا ، فَقُتِلَ بَيْنَهُمْ قَتْلَى كَثِيرَةٌ " .

ولم ينتبه غوغائيُّو الحنابلة إلى أنَّ عقيدة الإقعاد على العرش عقيدة تجسيميَّة بحتة ، خالفوا فيها جمهور الأمَّة الذي ذهب إلى نفيها واستنكارها ، قال الإمام أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثمَّ الدِّمشقي (٧٧٤هـ) في حوادث سنة (٣١٧هـ) : " وَفِيهَا وَقَعَتْ فِتْنَةٌ بِبَغْدَادَ بَيْنَ أَصْحَابِ أَبِي بكر المروذي الْحَنْبَلِيِّ ، وَبَيْنَ طَائِفَةٍ مِنَ الْعَامَّةِ ، اخْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩] ، فَقَالَتِ الْحَنَابِلَةُ : يُجْلِسُهُ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ . وَقَالَ الْآخَرُونَ : الْمُرَادُ بِذَلِكَ الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى ، فَاقْتَتَلُوا بِسَبَبِ ذلك ، وقتل بينهم قتلى ، فإنَّا للهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ راجِعُونَ . وَقَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ : أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ : مَقَامُ الشَّفَاعَةِ العظمى ، وهي الشَّفاعة في فصل القضاء بين العباد ، وَهُوَ الْمَقَامُ الَّذِي يَرْغَبُ إِلَيْهِ فِيهِ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ ، حتَّى إبراهيم ، وَيَغْبِطُهُ بِهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخَرُونَ " . انظر : البداية والنهاية (١١/ ١٦٢) .

وقال القاضي أبو يعلى ابن الفرَّاء في "إبطال التَّأويلات لأخبار الصِّفات" (١/ ٤٨٥) : " وَذَكَرَ أَبُو عبد اللهَّ بْن بطَّة (٣٨٧هـ) فِي كتاب الإبانة ، قَالَ أَبُو بكر أحمد بْن سلمان النّجاد : لو أنَّ حالفاً حلف بالطَّلاق ثلاثاً : أنَّ اللهَّ تَعَالَى : يُقعد محمَّداً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معه عَلَى العرش واستفتاني فِي يمينه لقلت لَهُ : صدقت فِي

قولك ، وبررت فِي يمينك ، وامرأتك عَلَىٰ حالها ، فهذا مذهبنا !!! وديننا !!! واعتقادنا !!! وعليه نشأنا !!! ونحن عَلَيْهِ إِلَىٰ أن نموت إن شاء اللهُ !!! فلزمنا الإنكار عَلَىٰ من ردَّ هَذِهِ الفضيلة الَّتِي قالتها العلماء وتلقُّوها بالقبول ، فمن ردَّها فهو من الفرق الهالكة !!! " . فلا حول ولا قوَّة إلَّا بالله ، ونعوذ بالله من الخذلان ...

وشجَّعهم على هذا التَّفسير المُنكر تبنِّي ابن تيمية له ، فقد قال ابن تيمية في "مجموع الفتاوىٰ" (٤/ ٣٧٤) : " ... إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا فَقَدْ حَدَثَ الْعُلَمَاءُ الْمَرْضِيُّونَ وَأَوْلِيَاؤُهُ الْمَقْبُولُونَ: أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُجْلِسُهُ رَبُّهُ عَلَىٰ الْعَرْشِ مَعَهُ. رَوَىٰ ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ؛ فِي تَفْسِيرِ: ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا**﴾ [الإسراء:٧٩] ، وَذَكَرَ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهٍ أُخْرَىٰ مَرْفُوعَةٍ وَغَيْرِ مَرْفُوعَةٍ قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: وَهَذَا لَيْسَ مُنَاقِضًا لِمَا اسْتَفَاضَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ مِنْ أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ هُوَ الشَّفَاعَةُ بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ مِنْ جَمِيعِ مَنْ يَنْتَحِلُ الْإِسْلَامَ وَيَدَّعِيهِ لَا يَقُولُ إنَّ إجْلَاسَهُ عَلَىٰ الْعَرْشِ مُنْكَرًا ، وَإِنَّمَا أَنْكَرَهُ بَعْضُ الْجَهْمِيَّةِ وَلَا ذَكَرَهُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ مُنْكَرٌ " .

وأنا أقول للإمام ابن تيمية ولمن يؤمن بعقيدة الإجلاس على العرش : لا ، لم يُحدِّث العلماءُ المرضيُّون ولا أولياؤه المقبولون بأنَّ محمَّداً صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُجلسه ربُّه على العرش معه ، بل استنكروه واستعظموه ، ورجَّحوا ما جاء في الصَّحيح من تفسير المقام المحمود بالشَّفاعة العظمىٰ ...

ثَانِياً : عَقِيْدَةُ الجُلُوْسِ انْتَقَلَت إِلَى المُسْلِمِيْنَ مِنَ اليَهُوْد :

فاليهود لم يتورَّعوا عن نسبة القعود والجلوس لله تعالىٰ ...

فقد جاء في سفر التَّثنية (١٧ : ١٨-١٩) : " وَعِنْدَمَا يَجْلِسُ عَلَىٰ كُرْسِيِّ مَمْلَكَتِهِ، يَكْتُبُ لِنَفْسِهِ نُسْخَةً مِنْ هذِهِ الشَّرِيعَةِ فِي كِتَابٍ مِنْ عِنْدِ الْكَهَنَةِ اللاَّوِيِّينَ فتكُونُ مَعَهُ وَيَقْرَأُ فِيهَا كُل أَيَّامِ حَيَاتِهِ لِيَتَعلمَ أَنْ يَتَّقِيَ الرَّبَّ إِلهَهُ وَيَحْفَظَ جَمِيعَ كَلِمَاتِ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ وَهَذِهِ الفَرَائِض لِيَعْمَل بهَا " .

وجاء في سفر أخبار الأيام الثَّاني (١٨: ١٨) : " وَقَالَ: «فَاسْمَعْ إِذًا كَلاَمَ الرَّبِّ. قَدْ رَأَيْتُ الرَّبَّ جَالِسًا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ، وَكُلُّ جُنْدِ السَّماء وُقُوفٌ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ " .

وجاء في سفر المزامير (٤٧: ٨) " اللهُ جَلَسَ عَلَىٰ كُرْسِيِّ قُدْسِهِ " .

وجاء في سفر الملوك الأوَّل (٢٢: ١٩) : " وَقَالَ: فَاسْمَعْ إِذًا كَلاَمَ الرَّبِّ: قَدْ رَأَيْتُ الرَّبَّ جَالِسًا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ، وَكُلُّ جُنْدِ السَّمَاءِ وُقُوفٌ لَدَيْهِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ " .

وعلىٰ سَنَن اليهود في إثبات القعود والجلوس لله تعالىٰ ... سار المتسلِّفة ، فأثبتوا لله تعالىٰ الجلوس ...

ثَالِثاً : أَقْوَالُ العُلَمَاءِ فِيْ الأَثَرِ الوَارِدِ عَنْ مُجَاهِد :

قال الإمام ابن عبد البر في " التَّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" (١٩/ ٦٤) : " ... عَلَى هَذَا أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِ اللهِ عزَّ وجلَّ : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] ، أَنَّه الشَّفَاعَةُ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ (١٠٤هـ) : أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ أَنْ يُقْعِدَهُ مَعَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى الْعَرْشِ ، وَهَذَا عِنْدَهُمْ مُنْكَرٌ !!! فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ ، وَالَّذِي عَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْخَالِفِينَ : أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ هُوَ الْمَقَامُ الَّذِي يَشْفَعُ فِيهِ لِأُمَّتِهِ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ مِثْلُ مَا عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ مِنْ ذَلِكَ ، فَصَارَ إِجْمَاعاً فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْكِتَابِ والسُّنَّة . ذَكَرَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ شَبَابَةَ عَنْ وَرْقَاءُ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ في قوله : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] ، قَالَ : شَفَاعَةُ محمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " .

قلت : وما ذكره ابن عبد البر هنا هو الوارد في تفسير مجاهد ، ولم يذكر غيره ... قال مجاهد في تفسير المقام المحمود الوارد في قوله تعالى : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ : " أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: نا إِبْرَاهِيمُ، قَالَ: نا آدَمُ، قَالَ: نا وَرْقَاءُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] قَالَ: «الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ شَفَاعَةُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» . انظر : تفسير مجاهد (ص٤٤١) .

وقال الإمام أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثَّعلبي (٤٢٧ هـ) في " الكشف والبيان عن تفسير القرآن " (١٦/ ٤٤٧- ٤٥١) : " ... أخبرنا عبد الله بن حامد ، قال: أخبرنا أحمد بن محمَّد بن يحيى ، قال: أحمد بن نجدة ، قال: حدَّثنا الحماني قال: حدَّثنا ابن فضيل عن ليث ، عن مجاهد في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ ، قال: يجلسه على العرش .

قلت : وهذا تأويل غير مستحيل؛ لأنَّ الله تعالى كان قبل خلقه الأشياء قائمًا بذاته، ثمَّ خلق الأشياء من غير حاجة له إليها، بل إظهارًا لقدرته وحكمته وليعلم وجوده وتوحيده وكمال قدرته وعلمه بظهور أفعاله المتقنة المحكمة، وخلق لنفسه عرشًا فاستوى عليه كما شاء من غير أن صار له مماسًّا أو كان العرش له مكانًا، بل هو الآن على الصِّفة التي كان عليها قبل أن خلق المكان والزَّمان، فعلى هذا القول سواء أقعد محمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على العرش أو على الأرض، لأنَّ استواء الله تعالى على العرش ليس بمعنى الانتقال والزَّوال أو تحول الأحوال من القيام والقعود والحال الذي يشغل العرش، بل هو مستو على العرش كما أخبر عن نفسه بلا كيف، وليس إقعاده محمدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على العرش موجبًا له على صفة الرُّبوبيَّة أو مخرجًا إيَّاه من صفة العبوديَّة، بل هو رفع لمحله وإظهار لشرفه وتفضيل له على غيره من خلقه ... وأمَّا ما نقل عن مجاهد وغيره من أنَّه يجلسه على العرش أو الكرسي، وإن كان معناه لا يستبعد، كما

ذكره ابن جرير والقرطبي، فالشَّأن في صفته، فإن صحَّ مرفوعًا فذاك، وإلَّا فلا ينبغي حمل معنىٰ الآية عليه. والله أعلم" .

وقال الإمام أبو الحسن علي بن أحمد بن محمَّد بن علي الواحدي، النَّيسابوري، الشَّافعي (٤٦٨هـ) في " التَّفۡسِيرُ البَسِيۡط " (١٣/ ٤٤٤- ٤٤٥) : " وروي عن مجاهد في تفسير قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ ، قال: يجلسه معه علىٰ العرش ...

وهذا تفسير فاسد وقول رذل، وقول مجاهد: معه، قولٌ موحش فظيع، ونصُّ الكتاب ينادي بفساد هذا التَّفسير؛ وهو قوله: ﴿يَبۡعَثُكُمۡ﴾ [الأنعام:٦٠] ، والبعث لا يكون بمعنىٰ الإجلاس، ومن فَسَّر البعث بالإجلاس فقد فَسَّره بضد ما وُضع له؛ لأن البعث وضع للإثارة؛ يقال: بعثت المبارك والقاعد فانبعث، هذا هو الأصل، ثمَّ يقال: بعث الله الميِّت، وبعث بمعنىٰ أرسل راجع إلىٰ هذا، لأنَّه يقيمه إلىٰ ما يرسله إليه وله، ولأنَّ الله تعالىٰ قال: ﴿مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ ، ولم قل: مقعدًا، والمقام موضع القيام، يدلُّ علىٰ هذا قوله: ﴿مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧] ، وهو موضع قدميه في حال قيامه، وقول الشَّاعر: هذا مقام قدمي رباح

وإذا فسد هذا الفساد الظَّاهر لم يُعتد به " .

وقال الإمام الرازي في " التفسير " (٢١/ ٣٨٨) في كلامه عن المقام المحمود : " الۡقَوۡلُ الرَّابِعُ: قَالَ الۡوَاحِدِيُّ رُوِيَ عَنِ ابۡنِ مَسۡعُودٍ أَنَّه قَالَ: «يُقۡعِدُ اللهُ مُحَمَّدًا عَلَىٰ الۡعَرۡشِ» وَعَنۡ مُجَاهِدٍ أَنَّه قَالَ يُجۡلِسُهُ مَعَهُ عَلَىٰ الۡعَرۡشِ، ثمَّ قَالَ الۡوَاحِدِيُّ وَهَذَا قَوۡلٌ رَذۡلٌ مُوحِشٌ فَظِيعٌ وَنَصُّ الۡكِتَابِ يُنَادِي بِفَسَادِ هَذَا التَّفۡسِيرِ وَيَدُلُّ عَلَيۡهِ وُجُوهٌ:

الأَوَّلُ: أن البعث ضِدُّ الۡإِجۡلَاسِ يُقَالُ بَعَثۡتُ النَّازِلَ وَالۡقَاعِدَ فَانۡبَعَثَ وَيُقَالُ بَعَثَ اللهُ الۡمَيِّتَ أَيۡ أَقَامَهُ مِنۡ قَبۡرِهِ فتَفۡسِيرُ الۡبَعۡثِ بِالۡإِجۡلَاسِ تَفۡسِيرٌ لِلضِّدِّ بِالضِّدِّ وَهُوَ فَاسِدٌ.

وَالثَّانِي: أَنَّه تَعَالَىٰ قَالَ مَقاماً مَحۡمُوداً وَلَمۡ يَقُلۡ مَقۡعَدًا وَالۡمَقَامُ مَوۡضِعُ الۡقِيَامِ لَا مَوۡضِعَ الۡقُعُودِ.

وَالثَّالِثُ: لَوۡ كَانَ تَعَالَىٰ جَالِسًا عَلَىٰ الۡعَرۡشِ بِحَيۡثُ يَجۡلِسُ عِنۡدَهُ محمَّد عَلَيۡهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَكَانَ مَحۡدُودًا مُتَنَاهِيًا وَمَنۡ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُحۡدَثٌ. وَالرَّابِعُ: يُقَالُ إِنَّ جُلُوسَهُ مَعَ اللهَّ عَلَىٰ الۡعَرۡشِ لَيۡسَ فِيهِ كَثِيرُ إِعۡزَازٍ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الۡجُهَّالَ وَالۡحَمۡقَىٰ يَقُولُونَ فِي كُلِّ أَهۡلِ الۡجَنَّةِ إِنَّهُمۡ يَزُورُونَ اللهَّ تَعَالَىٰ وَإِنَّهُمۡ يَجۡلِسُونَ مَعَهُ وإِنَّه تَعَالَىٰ يَسۡأَلُهُمۡ عَنۡ أَحۡوَالِهِمُ الَّتِي كَانُوا فِيهَا فِي الدُّنۡيَا وَإِذَا كَانَتۡ هَذِهِ الۡحَالَةُ حَاصِلَةً عِنۡدَهُمۡ لِكُلِّ الۡمُؤۡمِنِينَ لَمۡ يَكُنۡ لِتَخۡصِيصِ محمَّد صَلَّىٰ اللهُّ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ بِهَا مَزِيدُ شَرَفٍ وَرُتۡبَةٍ. وَالۡخَامِسُ: أَنَّه إِذَا قِيلَ السُّلۡطَانُ بَعَثَ فُلَانًا

فُهِمَ مِنْهُ أَنَّه أَرْسَلَهُ إِلَى قَوْمٍ لِإِصْلَاحِ مُهِمَّاتِهِمْ وَلَا يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّه أَجْلَسَهُ مَعَ نَفْسِهِ فَثَبَتَ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ كَلَامٌ رَذْلٌ سَاقِطٌ لَا يَمِيلُ إِلَيْهِ إِلَّا إِنْسَانٌ قَلِيلُ الْعَقْلِ عَدِيمُ الدِّينِ وَاللهُ أَعْلَمُ" .

قال الإمام أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرْح الأنصاري الخزرجي شمس الدِّين القرطبي (٦٧١هـ) في " الجامع لأحكام القرآن " (١٠/ ٣١١) : " وَرُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ أَيْضًا فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ: يُجْلِسُهُ عَلَى الْعَرْشِ. وَهَذَا تَأْوِيلٌ غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ، لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى كَانَ قَبْلَ خَلْقِهِ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا وَالْعَرْشِ قَائِمًا بِذَاتِهِ، ثمَّ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهَا، بَلْ إِظْهَارًا لِقُدْرَتِهِ وَحِكْمَتِهِ، وَلِيُعْرَفَ وُجُودُهُ وَتَوْحِيدُهُ وَكَمَالُ قُدْرَتِهِ وَعِلْمُهُ بِكُلِّ أَفْعَالِهِ الْمُحْكَمَةِ، وَخَلَقَ لِنَفْسِهِ عَرْشًا اسْتَوَى عَلَيْهِ كَمَا شَاءَ مِنْ غَيْرِ أَنْ صَارَ لَهُ مُمَاسًّا، أَوْ كَانَ الْعَرْشُ لَهُ مَكَانًا. قِيلَ: هُوَ الْآنَ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَخْلُقَ الْمَكَانَ وَالزَّمَانَ، فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ سَوَاءٌ فِي الْجَوَازِ أَقْعَدَ محمَّد عَلَى الْعَرْشِ أَوْ عَلَى الْأَرْضِ، لِأَنَّ اسْتِوَاءَ اللهَّ تَعَالَى عَلَى الْعَرْشِ لَيْسَ بِمَعْنَى الِانْتِقَالِ وَالزَّوَالِ وَتَحْوِيلِ الْأَحْوَالِ مِنَ الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَالْحَالِ الَّتِي تَشْغَلُ الْعَرْشَ، بَلْ هُوَ مُسْتَوٍ عَلَى عرشه" .

وذكر الإمام الذَّهبي في " العلو" – مختصره – أنَّه لم يثبت في إقعاد نبيِّنا على العرش نصٌّ ، فقال : " فأمَّا قضيَّة قعود نبيِّنا على العرش ، فلم يثبت في ذلك نصٌّ !!! بل في الباب حديث واه " . انظر : مختصر العلو للعلي العظيم (ص١٨٣) .

وقال الإمام الذَّهبي في " ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال " (٣/ ٤٣٩) : " قال أبو بكر بن عيَّاش: قلت للأعمش: ما بال تفسير مجاهد مخالف – أو شيء نحوه؟ قال: **أخذها من أهل الكتاب.**

وقال النّباتي: ذكر مجاهد في كتاب الضُّعفاء لابن حبَّان البستى، ولم يذكره أحمد ممَّن ألف في الضُّعفاء.

قال: ومجاهد ثقة بلا مدافعه. ومن أنكر ما جاء عن مجاهد في التَّفسير في قوله : ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا**﴾ ، قال: يُجلسه معه على العرش" .

وقال الإمام أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثمَّ الدمشقي (٧٧٤هـ) في " البداية والنهاية " (١٩/ ٤٩٠) : " وَقَدْ رَوَى لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، وَأَبُو يَحْيَى الْقَتَّاتُ، وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، وَجَابِرٌ الْجُعْفِيُّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، أَنَّه قَالَ فِي تَفْسِيرِ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ: أَنَّه يُجْلِسُهُ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ. وَرُوِيَ نَحْوُ هَذَا عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْنِ سَلَامٍ، وَجَمَعَ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ الْمَرُّوذِيُّ جُزْءًا كَبِيرًا، وَحَكَاهُ هُوَ وَغَيْرُهُ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ؛ كَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ وَخَلْقٍ. وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: وَهَذَا شَيْءٌ لَا يُنْكِرُهُ مُثْبِتٌ وَلَا نَافٍ. وَقَدْ نَظَمَهُ الْحَافِظُ أَبُو الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي قَصِيدَةٍ لَهُ.

قُلْتُ: وَمِثْلُ هَذَا لَا يَنْبَغِي قَبُولُهُ إِلَّا عَنْ مَعْصُومٍ، وَلَمْ يَثْبُتْ فِي هَذَا حَدِيثٌ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ، وَلَا يُصَارُ بِسَبَبِهِ إِلَيْهِ، وَقَوْلُ مُجَاهِدٍ، وَغَيْرِهِ فِي هَذَا: أَنَّه الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ بِمُجَرَّدِهِ، وَكَذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ لَا يَصِحُّ، وَلَكِنْ قَدْ تَلَقَّاهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِالْقَبُولِ، وَلَمْ يَصِحَّ إِسْنَادُهُ إِلَى ابْنِ سَلَامٍ. وَاللهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ" .

وقال الإمام أبو حفص سراج الدِّين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدِّمشقي النُّعماني (٧٧٥هـ) في " اللباب في علوم الكتاب " (١٢/ ٣٦٤-٣٦٥) في كلامه عن المقام المحمود : " القول الرَّابع: قال الواحديُّ – رَحِمَهُ اللهُ -: روي عن ابن عبَّاس – رَضِيَ اللهُ عَنْه – أنَّه قال: يقعدُ الله محمَّداً على العرشِ، وعن مجاهد أنَّه قال: يجلسه معه على العرشِ.

قال الواحدي: وهذا قولٌ رذلٌ موحشٌ فظيعٌ، ونصُّ الكتاب يُفسد هذا التَّفسير من وجوه:

الأَوَّلُ: أنَّ البعث ضدُّ الإجلاس، يقال: بعثتُ النَّاقة، وبعث الله الميِّت، أي: أقامه من قبله، فتفسير البعث بالإجلاس تفسير الضدِّ بالضدِّ؛ وهو فاسدٌ.

وَالثَّانِي: أنَّه تعالى، لو كان جالساً على العرشِ، بحيث يُجلس عنده محمَّداً – صلوات الله وسلامه عليه – لكان محدوداً متناهياً، ومن كان كذلك، فهو محدثٌ.

الثَّالِثُ: أنَّه تعالى قال: ﴿**مَقَامًا مَّحْمُودًا**﴾ ، ولم يقل: مقعداً، والمقام: موضع القيام، لا موضع القعود.

الرَّابِعُ: أنَّ جلوسه مع الله على العرش ليس فيه كثير إعزازٍ؛ لأنَّ هؤلاء الحمقى يقولون: إنَّ أهل الجنَّة كلُّهم يجلسون معه ويرونه، وإنَّه تعالى يسألهم عن أحوالهم التي كانوا عليها في الدُّنيا، وإذا كانت هذه الحالة حاصلة عندهم لكلِّ المؤمنين، لم يكن في تخصيص محمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بذلك مزيد شرفٍ ومرتبةٍ.

الخَامِسُ: أنَّه إذا قيل: السُّلطان بعث فلاناً، فهم منه أنَّه أرسله لإصلاح مهمَّاتهم، ولا يفهم أنَّه أجلسه مع نفسه؛ فثبت أنَّ هذا القول كلام رذلٌ، لا يميل إليه إلاَّ قليل العقل، عديم الدِّين" .

وقال الإمام أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشَّافعي (٨٥٢هـ) : " قَالَ ابن بَطَّالٍ (٤٤٩هـ) أَنْكَرَتِ الْمُعْتَزِلَةُ وَالْخَوَارِجُ الشَّفَاعَةَ فِي إِخْرَاجِ مَنْ أُدْخِلَ النَّارِ مِنَ الْمُذْنِبِينَ وَتَمَسَّكُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿**فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ**﴾ [المدثر: ٤٨] ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ وَأَجَابَ أَهْلُ السُّنَّة بِأَنَّهَا فِي الْكُفَّارِ ، وَجَاءَتِ الْأَحَادِيثُ فِي إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ مُتَوَاتِرَةً ، وَدَلَّ عَلَيْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿**عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا**﴾ [الإسراء: ٧٩] ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الشَّفَاعَةُ ، وَبَالَغَ الْوَاحِدِيُّ (٤٦٨هـ) فَنَقَلَ فِيهِ الْإِجْمَاعَ ، وَلَكِنَّهُ أَشَارَ إِلَى مَا جَاءَ عَنْ مُجَاهِدٍ وَزَيَّفَهُ !!! وَقَالَ الطَّبَرِيُّ : قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ التَّأْوِيل : الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ هُوَ الَّذِي يَقُومُهُ النَّبي

صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُرِيحَهُمْ مِنْ كَرْبِ الْمَوْقِفِ ، ثمَّ أَخْرَجَ عِدَّةَ أَحَادِيث فِي بَعْضُهَا التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ ، وَفِي بَعْضِهَا مُطْلَقُ الشَّفَاعَةِ ". انظر فتح الباري (١١/ ٤٢٦).

وقال الإمام علي بن (سلطان) محمَّد، أبو الحسن نور الدِّين الملا الهروي القاري (١٠١٤هـ) في " شرح الشِّفا " (١/ ٤٦٩) : " روي عن مجاهد أنَّه قال يجلسه معه علىٰ العرش . وعن عبد الله بن سلام قال : يقعده علىٰ الكرسي ، وأمثال ذلك مِمَّا ظاهره منكر من القول ، فيجب ردّه وانكاره علىٰ ناقله أو تأويله لحسن الظَّن بقائله ، وبعضهم أوَّل ذلك بأن يجلسه مع أنبيائه وملائكته علىٰ ما حكاه الطَّبري . وقد قدَّمنا تأويلاً آخر فتدبَّر (لكن ما فسره النَّبي (في صحيح الآثار يرده) بتشديد الدَّال ، أي : يرد ظاهر ما جاء بخلافه ويدفعه ، فيتعيَّن أن يأول غيره إليه ولا ينعكس الأمر عليه . وفي نسخة ترده بفتح التَّاء وكسر الرَّاء وتخفيف الدَّال ، أي : ترد عليه ، ويلائمه قوله (فلا يجب أن يلتفت إليه) ، أي : بتأويل ، قال : وقيل لأنَّه تضييع عمر في توضيح أمر (مع أنَّه لم يأت) ، أي : خلافه (في كتاب ولا سُنَّة) ، أي : ثابتة حتَّىٰ يحتاج إلىٰ تأويل ومعالجة (ولا اتَّفق) وفي نسخة ولا اَتفقت (علىٰ المقال به أمَّة) ، أي : جماعة من المجتهدين وعلماء الدِّين حتَّىٰ يحتاج إلىٰ تأويل بجمعه أرباب اليقين (وفي إطلاق ظاهره منكر من القول وشنعة) بضم فسكون ، أي : وشناعة في العبارة يأتي دفعها بالإشارة " .

وقال الشَّيخ محمَّد ناصر الدِّين الألباني في مقدِّمة العلو : " لو أنَّ المؤلِّف رحمه الله -يقصد الذَّهبي- وقف عند ما ذكرنا لأحسن ، ولكنَّه لم يقنع بذلك ، بل سوَّد أكثر من صفحة كبيرة في نقل أقوال من أفتىٰ بالتَّسليم بأثر مجاهد في تفسير قَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] ، قال : يُجلسه أو يُقعده علىٰ العرش . بل قال بعضهم : أنا منكرٌ علىٰ كلِّ من ردَّ هذا الحديث ، وهو عندي رجل سوء متَّهم ... بل ذكر عن الإمام أحمد أنَّه قال : هذا تلقَّته العلماء بقبول إلىٰ غير ذلك من الأقوال التي تراها في الأصل ، ولا حاجة بنا إلىٰ استيعابها في هذه المقدِّمة . وذكر في " مختصره " المسمَّىٰ بـ " الذَّهبيَّة " أسماء جمع آخرين من المحدِّثين سلَّموا بهذا الأثر ، ولم يتعقَّبهم بشيء هناك . وأمَّا هنا فموقفه مضطربٌ أشدّ الاضطراب !!! فبينما تراه يقول في آخر ترجمة محمَّد بن مصعب العابد عقب قول من تلك الأقوال (ص١٢٦) : فأبصر – حفظك الله من الهوىٰ – كيف آل الفكر بهذا المحدِّث إلىٰ وجوب الأخذ بأثر منكر " ... فأنت إذا أمعنت النَّظر في قوله هذا ، ظننت أنَّه ينكر هذا الأثر ولا يعتقده ، ويلزمه ذلك ولا يتردَّد فيه ، ولكنَّك ستفاجأ بقوله (ص١٤٣) بعد أن أشار إلىٰ هذا الأثر عقب ترجمة حرب الكرماني : وغضب العلماء لإنكار هذه المنقبة العظيمة التي انفرد بها سيِّد البشر ، ويبعد أن يقول مجاهد ذلك إلَّا بتوقيف ... " . ثمَّ ذكر أشخاصاً

آخرين ممَّن سلَّموا بهذا الأثر غير من تقدَّم ، فإذا أنت فرغت من قراءة هذا ، قلت : لقد رجع الشَّيخ من إنكاره إلى التَّسليم به ، لأنَّه قال : أنَّه لا يقال إلَّا بتوقيف ! ولكن سرعان ما تراه يستدرك على ذلك بقوله بعد سطور : ولكن ثبت في " الصِّحاح " أنَّ المقام المحمود هو الشَّفاعة العامَّة الخاصَّة بنبيِّنا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " قلت : وهذا هو الحقُّ في تفسير المقام المحمود دون شكٍّ ولا ريب ، للأحاديث التي أشار إليها المصنِّف رحمه الله تعالى ، وهو الذي صحَّحه الإمام ابن جرير في " تفسيره (١٥/ ٩٩) ثمَّ القرطبي (١٠/ ٣٠٩) ، وهو الذي لم يذكر الحافظ ابن كثير غيره ، وساق الأحاديث المشار إليها . بل هو الثَّابت عند مجاهد نفسه من طريقين عنه عند ابن جرير . وذاك الأثر عنه ليس له طريق معتبر ، فقد ذكر المؤلِّف (ص١٢٥) أنَّه روي عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ ، وعطاء بن السَّائب ، وأبي يحيى القتَّات ، وجابر بن يزيد " . قلت : والأوَّلان مختلطان ، والآخران ضعيفان ، بل الأخير متروكٌ متَّهم " . انظر : مقدمة مختصر العلو للعلي العظيم (ص١٥-١٦) .

وقال الإمام محمَّد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الوَلَّوِي في " شرح سنن النَّسائي المسمى «ذخيرة العقبى في شرح المجتبى»" (٨/ ٣٣٧-٣٤٠ باختصار) في كلامه عن المقام المحمود : " القول الثَّاني: أنَّ المقام المحمود: إعطاؤه لواء الحمد يوم القيامة.

قال القرطبي: وهذا القول لا تنافر بينه وبين الأول؛ فإنَّه يكون بيده لواء الحمد، ويشفع. روى التِّرمذي عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "أنا سيِّد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر، وبيدي لواء الحمد ولا فخر، وما من نبي يومئذ؛ آدم فمن سواه إلَّا تحت لوائي". وهو حديث صحيح.

القول الثَّالث: ما حكاه الطَّبري عن فرقة، منها مجاهد، أنَّها قالت: المقام المحمود هو أن يُجلس الله تعالى محمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معه على الكرسي؛ وروت في ذلك حديثًا، وعضد الطَّبري جواز ذلك بشطط من القول، وهو لا يخرج إلَّا على تلطُّف في المعنى، وفيه بعد، ولا ينكر مع ذلك أن يروى، والعلم يتأوّله .

وذكر النقاش عن أبي داود السّجستاني أنَّه قال: من أنكر هذا الحديث فهو عندنا متَّهم، مازال أهل العلم يتحدثون بهذا، من أنكر جوازه على تأويله؟.

قال أبو عمر: ومجاهد وإن كان أحد الأئمَّة بتأويل القرآن، فإنَّ له قولين مهجورين عند أهل العلم: أحدهما هذا، والثَّاني: في تأويل قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢- ٢٣] . قال: تنتظر الثَّواب؛ ليس من النَّظر.

وروي عن مجاهد أيضًا في هذه الآية قال: يجلسه على العرش.

وهذا تأويله غير مستحيل؛ لأنَّ الله تعالىٰ كان قبل خلقه الأشياء كلّها، والعرشَ قائمًا بذاته، ثمَّ خلق الأشياء من غير حاجة إليها، بل إظهارًا لقدرته وحكمته، وليُعرَف وجودُه وتوحيده، وكمال قدرته وعلمه بكلِّ أفعاله المحكمة، وخلق لنفسه عرشًا استوىٰ عليه كما شاء من غير أن صار له مماسًا، أو كان العرش له مكانًا، قيل: هو الآن علىٰ الصِّفة التي كان عليها من قبل أن يخلق المكان والزَّمان؛ فعلىٰ هذا القول سواء في الجواز أَقْعَدَ محمَّدًا علىٰ العرش، أو علىٰ الأرض؛ لأنَّ استواء الله تعالىٰ علىٰ العرش ليس بمعنىٰ الانتقال والزَّوال، وتحويل الأحوال من القيام والقعود والحال التي تشغل العرش، بل هو مستوٍ علىٰ عرشه كما أخبر عن نفسه بلا كيف، وليس إقعاده محمَّدًا صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ العرش موجبًا له صفة الرُّبوبيَّة، أو مخرجًا له عن صفة العبوديَّة، بل هو رفع لمحله، وتشريف له علىٰ خلقه" .

وقال الأستاذ وهبي غاوجي الألباني في مقدِّمة " إيضاح الدَّليل في قطع حجج أهل التَّعطيل " لابن جماعة (ص٣١-٣٢) : "الْقَوْل الثَّالِث : مَا حَكَاهُ الطَّبَرِيّ عَن فرقة مِنْهَا مُجَاهِد أَنَّهَا قَالَت : الْمقَام الْمَحْمُود هُوَ أَن يجلس الله تَعَالَىٰ مُحَمَّدًا صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَه علىٰ كرسيِّه ، وروت فِي ذَلِك حَدِيثاً هُوَ حَدِيث عَائِشَة ، وَتقدَّم أَنَّه لَا يَصح ، وعضد الطَّبَرِيّ جَوَاز ذَلِك بشطط من القَوْل ، وَهُوَ لَا يخرج إِلَّا علىٰ تلطُّف فِي الْمَعْنىٰ ، وَفِيه بُعد ، وَلَا يُنكر مَعَ ذَلِك أَن يرْوىٰ وَالْعلم يتأوَّله ، وَذكر النقاش عَن أبي دَاوُد السّجسْتانِي أَنَّه قَالَ : من أنكر هَذَا الحَدِيث فَهُوَ عندنَا مُتَّهم ، مَا زَالَ أهل الْعلم يتحدَّثون بِهَذَا من أنكر جَوَازه علىٰ تَأْوِيله .

قَالَ أَبُو عمر : وَمُجاهد وَإِن كَانَ أحد الْأَئِمَّة يتَأَوَّل الْقُرْآن فَإِنَّ لَهُ قَوْلَيْنِ مهجورين عِنْد أهل الْعلم ، أَحدهمَا هَذَا ، وَالثَّانِي فِي تَأْوِيل قَوْله تَعَالَىٰ : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣] ، قَالَ : تنْتَظر الثَّوَاب لَيْسَ من النّظر . قلت : ذكر هَذَا فِي بَاب ابْن شهَاب فِي حَدِيث التَّنْزِيل ، وَرُوِيَ عَن مُجَاهِد أَيْضاً فِي هَذِه الْآيَة ، قَالَ : يُجلسه علىٰ الْعَرْش ، وَهَذَا تَأْوِيل غير مُسْتَحِيل ، لِأَن الله تَعَالَىٰ كَانَ قبل خلقه الْأَشْيَاء كلّهَا وَالْعرش قَائِماً بِذَاتِهِ ثمَّ خلق الْأَشْيَاء من غير حَاجَة إِلَيْهَا بل إِظْهَارًا لقدرته وحكمته وليعرف وجوده وتوحيده وَكَمَال قدرته وَعلمه بِكُل أَفعاله المحكمة ، وَخلق لنَفسِهِ عرشاً اسْتَوَىٰ عَلَيْهِ كَمَا شَاءَ من غير أَن صَار مماسّاً لَهُ أَو كَانَ الْعَرْش لَهُ مَكَاناً ، قيل : هُوَ الْآن علىٰ الصّفة الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا من قبل أَن يخلق الْمَكَان وَالزَّمَان ، فعلىٰ هَذَا القَوْل سَوَاء فِي الْجَوَاز أقعد محمَّد علىٰ الْعَرْش أَو علىٰ الأَرْض لِأَنَّ اسْتِوَاء الله تَعَالَىٰ علىٰ الْعَرْش لَيْسَ بِمَعْنىٰ الِانْتِقَال والزَّوال وتحويل الْأَحْوَال من الْقيام وَالْقعُود وَالْحَال الَّتِي تشغل الْعَرْش ، بل هُوَ مستو علىٰ عَرْشه كَمَا أخبر عَن نَفسه بِلَا كَيفَ ، وَلَيْسَ إقعاده مُحَمَّدًا صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُوجباً لَهُ صفة الرُّبوبيَّة أَو مُخرجاً لَهُ عَن صفة الْعُبُودِيَّة ، بل هُوَ رفع لمحلِّه وتشريف لَهُ علىٰ خلقه .

وَأَمَّا قَوْله فِي الْأَخْبَار مَعَه ، فَهُوَ بِمَنْزِلَة قَوْله : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف:٢٠٦] و ﴿رَبِّ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي ٱلْجَنَّةِ﴾ [التحريم:١١] و﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[العنكبوت:٦٩] ، وَنَحْو ذَلِك ، كلّ ذَلِك عَائِد إِلَىٰ الرُّتْبَة والمنزلة والحظوة والدَّرجة الرفيعة لَا إِلَىٰ الْمَكَان .

أَقُول : إِنَّمَا نقلت كَلَام الْقُرْطُبِيّ علىٰ طوله فِيمَا نقل عَن مُجَاهِد مَعَ أَنَّه مَبْنِيّ علىٰ أصل بَاطِل لَا يَصحُّ ويعارض الصَّحِيح من الحَدِيث ، وَقد بلغ التَّوَاتُر الْمَعْنَوِيّ من أجل أَن يُقَاس عَلَيْهِ فِيمَا يَصح مِمَّا يجب تَأْوِيله تَنْزِيهاً لله تَعَالَىٰ عَن مشابهة الْخلق . وَذكر السُّيُوطِي فِي كِتَابه تحذير الْخَوَاص من أَحَادِيث الْقصاص تَحْقِيق الدُّكتور محمَّد الصَّباح أَنَّ الإِمَام الطَّبَرِيّ بلغه أَنَّ قَاصّاً جلس فِي بَغْدَاد ، فروىٰ فِي تَفْسِير قَوْله تَعَالَىٰ ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ أَنَّه يجلسه علىٰ عَرْشه ، فَلَمَّا بلغه ذَلِك احتدَّ علىٰ ذَلِك وَبَالغ فِي إِنْكَاره ، وَقَالَ إِنَّ حَدِيث الْجُلُوس علىٰ الْعَرْش مُحَال ، ثمَّ أنْشد :

سُبْحَانَ مَنْ لَيْسَ لَهُ أَنِيْس   وَلَا لَهُ فِي عَرْشِهِ جَلِيْس

والقصَّة علىٰ طرافتها ذكرهَا ياقوت الْحَمَوِيّ فِي مُعْجم الْبلدَانِ (١٨ - ٥٧) وَأَبُو حَيَّان فِي الْبَحْر الْمُحِيط (١٦ \ ٧٢، ٧٣) ، ونعوذ بِاللهَّ من الخذلان" .

وقال الأستاذ ناصر بن عبد الكريم العلي العقل في " شرح كتاب قاعدة جليلة في التَّوسُّل والوسيلة لابن تيمية " (٥/١١) : " وقد فسَّر النَّبي صَلَّىٰ اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الوسيلة بأَنها درجة في الجنَّة، وبعضهم قال: يدخل فيها ما دون ذلك من الأمور التي ميَّزه الله بها.

أمَّا المقام المحمود فقد فسِّر بتفسيرين: أوَّلهما: أنَّ المقصود بالمقام المحمود شفاعته صَلَّىٰ اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للخلائق أن يفصل الله بينهم يوم القيامة، ومنها شفاعته صَلَّىٰ اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأهل الجنَّة بأن يدخلوها، وقد جاء تفسيره في النَّصِّ الصَّريح بأنَّه هو المقام المحمود.

وفسَّر بعض السَّلف المقام المحمود بصورة أخرىٰ، وهو ما ورد في بعض الآثار من أنَّ الله عزَّ وجلَّ يُجلس نبَّيه علىٰ العرش، وهذه مسألة قال بها بعض السَّلف وأنكرها آخرون، فبعضهم جعلها مسألة من مسائل العقيدة والأصول، وبعضهم جعلها من الأمور التي تحتاج إلىٰ تحقيق ونظر، وبعضهم أنكرها، وعلىٰ هذا فإنَّ تفسير المقام المحمود بالشَّفاعة العظمىٰ هو التفسير القاطع الذي لا شكَّ فيه، لكن هل من المقام المحمود أنَّ الله يجلس نبيَّه علىٰ العرش؟ هذه المسألة لا يمنع منها العقل، بعض النَّاس يستهولها عقلاً، ويقول: كيف يكون علىٰ العرش؟ فنقول: العرش مخلوق والرَّسول صَلَّىٰ اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مخلوق، والله عزَّ وجلَّ يقدِّر ما يشاء ويفعل ما يشاء، لكن لا يلزم من هذا أن يقف الإنسان عند ما يتخيَّله خياله من لوازم

تتعلَّق باستواء الله على عرشه، فالله ليس كمثله شيء، والله قادر على أن يفعل ذلك، كما أنَّ الله عزَّ وجلَّ رفع مقام النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المعراج إلى أن وصل سدرة المنتهى، ووصل إلى مقام لم يصله أحد قبله من الخلق، ولن يصله أحد بعده، قادر على أن يجلسه على العرش كما يليق بفعل الله عزَّ وجلَّ، وليس ذلك بممتنع، لكن أقول: إنَّ هذه المسألة ليست متَّفقاً عليها عند السَّلف، بل بعضهم عدها من غرائب الأقوال، والله أعلم".

رَابِعَاً : أقوال العلماء في بقيَّة الآثار الواردة في المسألة :

قال الإمام أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثَّعلبي (٤٢٧هـ) في " الكشف والبيان عن تفسير القرآن " (١٦/٤٤٧- ٤٥١) : " أنبأني الحسين بن محمَّد بن فنجويه، قال: حدَّثنا علي بن أحمد بن نصرويه، قال: حدَّثنا محمَّد بن الحسين بن شهريار، قال: وجدت في كتاب أبي عن أبي همام الوليد بن شجاع، عن علي بن جعفر، عن المسعودي، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: إنَّ الله اتَّخذ إبراهيم عليه السَّلام خليلًا له، وإنَّ صاحبكم صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خليل الله، وأكرم الخلق على الله، ثمَّ قرأ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾، قال: يقعده على العرش.

وأخبرنا ابن فنجويه، قال: حدَّثنا عمر بن الخطَّاب، قال: حدثنا أبو حامد أحمد بن جعفر المستملي، قال: حدثنا حجاج بن يوسف الشَّاعر، قال: حدَّثنا يحيى بن كثير أبو غسان العنبري، قال: حدَّثنا سلم بن جعفر، عن سعيد الجريري، عن سيف السَّعدي، عن عبد الله بن عبد الله بن سلام رضي الله عنه، قال: إذا كان يوم القيامة يؤتى بنبيِّكم صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيقعد بين يدي الرَّب عزَّ وجلَّ على الكرسي.

أخبرنا عبد الله بن حامد، قال: أخبرنا أحمد بن محمَّد بن يحيى، قال: أحمد بن نجدة، قال: حدَّثنا الحماني قال: حدَّثنا ابن فضيل عن ليث، عن مجاهد في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾، قال: يجلسه على العرش.

قلت: وهذا تأويل غير مستحيل؛ لأنَّ الله تعالى كان قبل خلقه الأشياء قائمًا بذاته، ثمَّ خلق الأشياء من غير حاجة له إليها، بل إظهارًا لقدرته وحكمته وليعلم وجوده وتوحيده وكمال قدرته وعلمه بظهور أفعاله المتقنة المحكمة، وخلق لنفسه عرشًا فاستوى عليه كما شاء من غير أن صار له مماسًّا أو كان العرش له مكانًا، بل هو الآن على الصِّفة التي كان عليها قبل أن خلق المكان والزَّمان، فعلى هذا القول سواء أقعد

محمَّدًا صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ العرش أو علىٰ الأرض، لأنَّ استواء الله تعالىٰ علىٰ العرش ليس بمعنىٰ الانتقال والزَّوال أو تحول الأحوال من القيام والقعود والحال الذي يشغل العرش، بل هو مستو علىٰ العرش كما أخبر عن نفسه بلا كيف، وليس إقعاده محمدًا صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ العرش موجبًا له علىٰ صفة الرُّبوبيَّة أو مخرجًا إِيَّاه من صفة العبوديَّة، بل هو رفع لمحله وإظهار لشرفه وتفضيل له علىٰ غيره من خلقه ... والله أعلم" .

قال الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ) في " العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها " (ص٩٣-٩٤) : "حَدِيثُ أَبُو أَحْمَدَ عُبَيْدُ اللهَّ بن الْعَبَّاس الشطوي حَدثنَا أَبُو الْعَبَّاسِ محمَّد بْنُ سُفْيَانَ الحنائي حبشون حَدثنَا محمَّد بْنُ عَبْدِ الرَّحِيم وَالْحَسَنُ بن حَمَّاد قَالَا حَدثنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ عَنْ سَلَمَةَ الْأَحْمَر عَن أَشْعَث بْنِ طُلَيْقٍ عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ بَيْنَا أَنَا عِنْدَ رَسُولِ اللهَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْرَأُ عَلَيْهِ حَتَّىٰ بَلَغْتُ ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ ، قَالَ : يُجْلِسُنِي عَلَىٰ الْعَرْشِ . هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ لَا يُفْرَحُ بِهِ وَسَلَمَة هَذَا مَتْرُوك الحَدِيث وَأَشْعَث لمَ يَلْحَقِ ابْنَ مَسْعُودٍ .

حَدِيثٌ يُرْوَىٰ عَنْ سَعِيدٍ الْجَرِيرِيِّ عَنْ سَيْفٍ السَّدُوسِيِّ عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْنِ سَلامٍ قَالَ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جِيءَ بِنَبِيِّكُمْ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأُقْعِدَ بَيْنَ يَدَي اللهَّ عَلَىٰ كرسيَّه فَقُلْتُ لِلْجَرِيرِيِّ يَا أَبَا مَسْعُودٍ إِذا كَانَ عَلَىٰ كرسيَّه أَلَيْسَ هُوَ مَعَهُ قَالَ وَيْلَكُمْ هَذَا أَقَرُّ حَدِيثٍ فِي الدُّنْيَا لِعَيْنِي . هَذَا مَوْقُوفٌ وَلا يَثْبُتُ إِسْنَادُهُ .

حَدِيثُ جُوَيْبِرٍ عَنِ الضَّحَّاكِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي ذَلِكَ ، سَيَأْتِي وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ وَيُرْوَىٰ مَرْفُوعًا وَإِنَّمَا هَذَا شَيْءٌ قَالَهُ مُجَاهِدٌ كَمَا سَيَأْتِي فَاللهُ أَعْلَمُ " .

وقال الإمام الذَّهبي في " ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال" (٤/ ١٧٤) : " حدَّثنا محمَّد بن حماد، عن مقاتل بن سليمان، عن الضحَّاك، عن ابن عبَّاس، قال: إذا كان يوم القيامة ينادىٰ مناد: أين حبيب الله؟ فيتَّخطىٰ صفوف الملائكة حتىٰ يصير إلىٰ العرش، حتىٰ يُجلسه معه علىٰ العرش، حتىٰ يمسّ رُكبته **!!! فهذا لعلَّه وضعه أحد هؤلاء أصحاب مقاتل أو القادسي"** .

وقال الشَّيخ الألباني في " سلسلة الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة وأثرها السيِّئ في الأمَّة " (٢/ ٢٥٥ برقم ٨٦٥) : " " يجلسني علىٰ العرش " . باطل.

ذكره الذهبي في " العلو" (٥٥ طبع الأنصار) من طريقين عن أحمد بن يونس عن سلمة الأحمر عن أشعث بن طليق عن عبد الله بن مسعود ، قال: بينا أنا عند رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أقرأ عليه حتىٰ بلغت ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ ، قال: فذكره.

وقال الذَّهبي: " هذا حديث منكر لا يفرح به، وسلمة هذا متروك الحديث، وأشعث لم يلحق ابن مسعود ". قلت: قد وجدت له طريقاً أخرىٰ موصولاً عن ابن مسعود مرفوعاً نحوه، ولا يصحُّ أيضاً كما سيأتي بيانه برقم (٥١٦٠) إن شاء الله تعالىٰ.

ثمَّ ذكره الذَّهبي نحوه عن عبد الله بن سلام موقوفاً عليه وقال: " هذا موقوف ولا يثبت إسناده، وإنَّما هذا شيء قاله مجاهد كما سيأتي ".

ثمَّ رواه (ص ٧٣) من طريق ليث عن مجاهد نحوحديث ابن مسعود موقوفاً علىٰ مجاهد. وكذلك رواه الخلَّال في " أصحاب ابن منده " (١٥٧ / ٢) ، ثمَّ قال الذَّهبي: " لهذا القول طرق خمسة، وأخرجه ابن جرير في " تفسيره "، وعمل فيه المروزي مصنَّفاً "! ثمَّ رواه (ص ٧٨) من طريق عمر بن مدرك الرَّازي: حدَّثنا مكِّي بن إبراهيم عن جويبر عن الضحَّاك عن ابن عبَّاس موقوفاً مثله.

قال: " إسناده ساقط، وعمر هذا متروك، وجويبر (سقط الخبر من الأصل ولعلَّه. مثله) ، وهذا مشهور من قول مجاهد، ويروىٰ مرفوعاً، وهو باطل ".

قلت: وممَّا يدل علىٰ ذلك أنَّه ثبت في " الصِّحاح " أنَّ المقام المحمود هو الشَّفاعة العامَّة الخاصَّة بنبيِّنا صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . ومن العجائب التي يقف العقل تجاهها حائراً أن يفتي بعض العلماء من المتقدِّمين بأثر مجاهد هذا كما ذكره الذَّهبي (ص ١٠٠ - ١٠١ و١١٧ - ١١٨) عن غير واحد منهم، بل غلا بعض المحدِّثين ، فقال: لوأنَّ حالفاً حلف بالطَّلاق ثلاثاً أنَّ الله يُقعد محمَّداً صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ العرش واستفتاني، لقلت له: صدقت وبررت!

قال الذَّهبي رحمه الله: " فأبصر - حفظك الله من الهوىٰ - كيف آل الغلو بهذا المحدِّث إلىٰ وجوب الأخذ بأثر منكر، واليوم فيردن الأحاديث الصَّريحة في العلو، بل يحاول بعض الطَّغام أن يرد قوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ .

قلت: وإنَّ مثل هذا الغلو لمَّا يحمل نفاة الِّصفات علىٰ التَّشبُّث بالاستمرار في نفيها، والطَّعن بأهل السُّنَّة المثبتين لها، ورميهم بالتَّشبيه والتَّجسيم، ودين الحقّ بين الغالي فيه والجافي عنه، فرحم الله امرءا آمن بما صحَّ عن رسول الله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كهذا الحديث، فضلاً عن مثل هذا الأثر!

وبهذه المناسبة أقول: إنَّ مما ينكر في هذا الباب ما رواه أبو محمَّد الدّشتي في " إثبات الحد " (١٤٤ / ١ - ٢) من طريق أبي العزّ أحمد بن عبيد الله بن كادش: أنشدنا أبو طالب محمَّد بن علي الحربي: أنشدنا الإمام أبو الحسن علي بن عمر الدَّارقطني رحمه الله قال:

حديث الشَّفاعة في أحمد إلىٰ أحمد المصطفىٰ نسنده

فأمَّا حديث إقعاده علىٰ العرش فلا نجحده

أمروا الحديث علىٰ وجهه ولا تدخلوا فيه ما يفسده

ولا تنكروا أنَّـــــــه قاعد ولا تجحدوا أنَّـــــــه يقعده

فهذا إسناد لا يصحُّ، من أجل أبي العزّ هذا، فقد أورده ابن العماد في وفيات سنة (٥٢٦) من " الشَّذرات " (٤ / ٧٨) وقال: " قال عبد الوهَّاب الأنماطي: كان مخلطاً ".

وأمَّا شيخه أبو طالب وهو العشاري ، فقد أورده في وفيات سنة (٤٥١) ، وقال (٣ / ٢٨٩) : " كان صالحاً خيراً عالماً زاهداً ". فاعلم أنَّ إقعاده صلىٰ الله عليه وسلم علىٰ العرش ليس فيه إلَّا هذا الحديث الباطل، وأمَّا قعوده تعالىٰ علىٰ العرش فليس فيه حديث يصحُّ، ولا تلازم بينه وبين الاستواء عليه كما لا يخفىٰ. وقد وقفت فيه علىٰ حديثين، أنا ذاكرهما لبيان حالهما ... " .

قلتُ : وقد أغفل الألباني هنا حقيقة حال العشاري ... قال الذَّهبي في " ميزان الاعتدال" (٣/٦٥٦-٦٥٧) : " محَّمد بن علي بن الفتح، أبو طالب العشاري .

شيخ صدوق معروف، لكن أدخلوا عليه أشياء فحدَّث بها بسلامة باطن، منها حديث موضوع في فضل ليلة عاشوراء.

ومنها عقيدة للشَّافعي.

ومنها: قال: حدَّثنا ابن شاهين، حدَّثنا أبو بكر بن أبي داود، حدَّثنا شاذان، حدثنا سعد بن الصَّلت، حدَّثنا هارون بن الجهم، عن جعفر بن محمَّد، عن أبيه، عن علي، قال: أتىٰ النَّبي صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بسبعة فأمر عليَّاً أن يضرب أعناقهم، فهبط جبرائيل ، فقال: لا تضرب عنق هذا.

قال: لمِ؟ قال: لأنَّه حسن الخلق سمح الكف.

قال: يا جبرائيل، أشيء عنك أو عن ربِّك؟ قال: بل ربِّي أمرني بذلك.

هارون أيضاً ليس بمعتمد.

العشاري، حدَّثنا أحمد بن منصور البوشري ، حدَّثنا أبو بكر النّجاد، حدثنا الحربي، حدَّثنا سريج بن النُّعمان، حدَّثنا ابن أبي الزِّناد، عن أبيه، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعاً: " صوموا عاشوراء ووسِّعوا علىٰ أهاليكم، فقد تاب الله فيه علىٰ آدم ... إلىٰ أن قال: فمن صامه كان كفَّارة أربعين سنة، وأُعطي ثواب

ألف شهيد، وكتب له أجر سبع سموات ... إلىٰ أن قال: وفيه خلق الله السَّموات والأرض، والعرش والقلم، وأوَّل يوم خلق يوم عاشوراء" .

فقبَّح الله من وضعه، والعتب إنَّما هو علىٰ محدِّثي بغداد كيف تركوا العشاري يروي هذه الأباطيل.

وقال الخطيب : كتبت عنه، وكان ثقة صالحاً.

مات سنة إحدىٰ وخمسين وأربعمائة.

قلت: ليس بحجَّة" . وانظر : لسان الميزان (٥/ ٣٠١-٣٠٢) .

وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْن

فِهْرِسُ المَوْضُوْعَات